

# الأمثالُ العربيَّةُ القديمةُ

## دراسةٌ نحويَّةٌ

للدكتور

محمد جمال صقر

كلية دار العلوم \* جامعة القاهرة

كلية الآداب \* جامعة السلطان قابوس

الطبعة الأولى ( وللمؤلف وحده حق الطبع )

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٣٥٠٥

مطبعة المكني  
المؤسسة السعودية للمطبوعات  
٦٨ شارع البلدية - القاهرة - ٥٠ : ٤٨١٧٨٨١

بسم الله المولى الأعلى ،  
مولى الشعراء المستثنين ، مولاي .  
أحمد الله العليّ ، كما ينبغي لجلال وجهه  
وعظيم سلطانه ، حمدًا لا يتلى جديده ، ولا  
يُخصى عديده ، ولا يُتلف حُدوده ، وأصلى وأسلم  
على محمد النبي الأمي العربي ، أفصح العرب  
طُرًا ، الذي سمح له البيان الأبي . رب أعوذ  
بك من العي والحصر .  
آمين !

## فهرس

- ١٣ ..... تقديم
- ١٩ ..... تمهيد :
- الميداني وقدره ، كتابه ( مجمع الأمثال ) وقيمه ، أمثال كتابه ، ماهية أمثال كتابه ، صعوبة تصنيف الأمثال ، أربع نظرات إلى ما في ( مجمع الأمثال ) ومثله غيره ، بعض آثار مجافاة الدقة ، نظرة خامسة النوع الأول : المثل الحوارى النوع الثانى : المثل الحكيمى النوع الثالث : المثل التعبيري ، مخالفة المثل التعبيري للتشبيه والكناية ، اتفاقات واختلافات بين أنواع الأمثال .
- الباب الأول - بناء الأمثال النحوى
- ٢٩ ..... مدخل :
- ميزتان لبناء الأمثال ، المعنى والفائدة والجملة ، جملة المثل ، النوع والطول والامتداد ، أمور ثلاثة اعتمدها الباب .
- الفصل الأول - المسند إليه
- أولا - حال ذكر المسند إليه
- ٣٦ ..... (أ) نوع المسند إليه :
- جدول نوع المسند إليه ثم معطياته ، تنكير المسند إليه ، أولية الاسم الظاهر ، قبول تنكير المبتدأ لأنه فى مثل ، حاجة المثل الحكيمى إلى تنكير المسند إليه ، استخدام المثلين الحكيمى والحوارى للمعرف بأل ، مذاهب فى فهم تنكير المبتدأ فى ( شتر أهز ذا ناب ) ، قَصْدُ الوصف واستخدام المثل التعبيري للمعرف بأل والنكرة ، استخدام المثل التعبيري لضمير الغيبة ، سيدنا عمر بن الخطاب والحريز والمعري يُبدلون من ضمير الغيبة ، المثل الحكيمى وضمير الغيبة ، استخدام المثل الحكيمى لضمير الخطاب ، نزعة خطابية قديمة ، المثل التعبيري وضمير الخطاب ، استخدام المثل التعبيري لضمير التكلم ، المثل الحكيمى وضمير التكلم ، مراحل إضمار ، استخدام المثلين الحوارى والتعبيري دون الحكيمى ، للأعلام وأسماء الإشارة .
- ٥٤ ..... (ب، ج) طول المسند إليه وامتداده :
- جدولا طوله وامتداده ثم معطياتهما ، نزعة موقعية ، تحقيق التركيب الإضافي للبيان والاختصار معا ، حاجة المثل الحكيمى إلى إطالة المسند إليه ، قَصْدُ الوصف ومَدُّ المثل التعبيري للمسند إليه ، الأزواج مظهر بدائي .
- ٥٨ ..... ثانيا - حال حذف المسند إليه :
- خلو المثل الحكيمى من هذه الحال ، حذف المثل التعبيري للمسند إليه ، تقليد لما جلبه معلمون أجانب ، سيدنا عمر بن عبد العزيز والمعري يستفيدان من الحذف



فى المثل التعبيرى ، حذف المثل الحوارى للمسند إليه لدلالة السياق .

## الفصل الثانى - المسند

### أولاً - حال ذكر المسند

#### القسم الأول - المسند المفرد

##### (١) المسند المفرد الاسم

٦٦ (أ) نوع المسند المفرد الاسم : ..... :  
جدول نوعه ثم معطياته ، استخدام الأمثال للمعرفة لإثبات النسبة ، الجرجانى

وحال المشبه به تنكيراً وتعريقاً ، مدخل اسم الإشارة إلى المثل الحكيمى ( تختيرُ الناس هذا الثَّمَطُ الأوسطُ ) ، مدخل العلم إلى المثل التعبيرى .

٧٢ (ب، ج) طول المسند المفرد الاسم وامتداده : ..... :  
جدولاً طوله وامتداده ثم معطياتهما ، تأكيد مقولة الواسطى ، النزعة الموقعية ،

أصل الإسناد والتركيب الأساس ، إطالة المثل التعبيرى للمسند المفرد الاسم ، الجرجانى وحال المشبه به المتوصل به إلى ما بعده ، قَصْدُ وصف خاص وَمَدُّ المثل التعبيرى للمسند المفرد الاسم ، المثل الحكيمى واستخدام الاسم المتوصل .

##### (٢) المسند المفرد الفعل

٧٨ (أ) نوع المسند المفرد الفعل : ..... :  
جدول نوعه ثم معطياته ، الماضى ثم المضارع ثم الأمر ، استخدام المثل الحوارى

للماضى ، استخدام المثل التعبيرى للماضى ، امرؤ القيس والهمذانى والحريرى يقتطعون جزء الوصف ويستعملونه ، استخدام المثل الحكيمى للمضارع والأمر .

٨٣ (ب، ج) طول المسند المفرد الفعل وامتداده : ..... :  
جدولاً طوله وامتداده ثم معطياتها ، تطور النقصان عن التمام ، التركيب

الأساس ، حاجة المثليين الحكيمى والتعبيرى إلى مد المسند المفرد الفعل ، ندرة الاقتصار على الفعل والفاعل .

##### القسم الثانى - المسند الجملة

٨٧ (١) المسند الجملة الاسمية : ..... :  
التشقيق الذى فى المسند الجملة الاسمية ، استخدام المثل الحكيمى للجملة

الاسمية مسنداً ، المثل التعبيرى والمسند الجملة الاسمية .

##### (٢) المسند الجملة الفعلية

٨٩ (أ) نوع المسند الجملة الفعلية : ..... :  
جدولاً نوع ركنى هذه الجملة ثم معطياتها ، استخدام المثل التعبيرى

للمضارع ، استخدام المثل الحكيمى للمضارع ، استخدام المثل الحكيمى للماضى .

٩٢ (ب) طول المسند الجملة الفعلية : ..... :  
جداول طول ركنى هذه الجملة وامتدادها ثم معطياتها ، الجرجانى والتشبيه

المركب .

(ج) امتداد المسند الجملة الفعلية : ..... ٩٥

جدول امتداده ثم معطياته ، النزعة الموقعية ، الاكتفاء بالطول عن الامتداد ، مناسبة أسلوب الشرط للمثلين الحكمي ثم الحوارى ، قَصْدُ وصف خاص ومَدُّ المثل التعبيري للمسند الجملة الفعلية ، التمكين للوصف والتسميع بالموصوف .

القسم الثالث - المسند شبه الجملة

(١) المسند شبه الجملة الحرفى :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفى : ..... ٩٩

جدولا نوع الجار والمجرور ثم معطياتهما ، استخدام المثل التعبيري للكاف جازًا وتركه له ، الجرجاني وحال المشبه تعريقًا وتكثيرًا ، عنثرة يطرح الكاف من مسند المثل التعبيري ، استخدام المثلين الحكمي والحوارى للمعرف بأل مجرورًا ، استخدام المثلين الحكمي والحوارى للآم جازًا ، قَصْدُ وصف خاص واستخدام المثل التعبيري للآم جازًا ، استخدام المثل الحكمي ( لمن ) جازًا ، المثل التعبيري وضمير الغيبة ، إبدال بعض الشعراء من ضمير الغيبة ، استخدام المثل التعبيري ( لحتى ) جازًا .

(ب) طول المسند شبه الجملة الحرفى : ..... ١٠٧

جدولا طول المجرور وامتداده ثم معطياتهما ، النزعة الموقعية ، حاجة الوصف إلى طول المجرور ، حاجة الوصف إلى مد المجرور .

(ج) امتداد المسند شبه الجملة الحرفى : ..... ١١٠

النزعة الموقعية ، حاجة الوصف الخاص إلى مد المسند شبه الجملة .

(٢) المسند شبه الجملة الظرفى :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الظرفى : ..... ١١١

جدول نوع الظرف ثم معطياته ، البداوة والاهتمام بمكان الحدث ، المثل الحكمي وتساوى الزمان والمكان ، قصد وصف خاص واستخدام المثل التعبيري لظرف المكان .

(ب ، ج) طول المسند شبه الجملة الظرفى وامتداده : ..... ١١٣

النزعة الموقعية ، استخدام المثل الحكمي للمعرف بأل مضافا إليه ، حاجة المثل التعبيري إلى إطالة الظرف ، مد المسند من أجل معنى خاص متعلق بمده .

ثانيا - حال حذف المسند : ..... ١١٦

تأكيد لكلام ابن الحاجب وتقوية لكلام الواسطى ، أغراض حذف المثل الحوارى للمسند ، تعقيبان على نماذج الحذف ، المثل الحكمي وحذف المسند ، المثل التعبيري وحذف المسند .

تقديم المسند وتأخير المسند إليه : ..... ١٢٢

جداول نوع المسند المقدم والمسند إليه المؤخر فى أنواع الأمثال ثم معطياتها ،

أصلية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، جانبان لمسألة تقديم المسند شبه الجملة الحرفي وتأخير المسند إليه النكرة ، المثل التعبيري والتقديم والتأخير ، المثل الحوارى والتقديم والتأخير ، المثل الحكمى والتقديم والتأخير .

### الفصل الثالث - الجملة

#### أولا - حال ذكر الجملة

#### ١٢٨ (أ) نوع الجملة :

جداول نوع المسند والمسند إليه فى أنواع الأمثال ثم معطياتها ، مستويان من الكلام ، دلالة الجملة ، إظهار المثلين الحكمى والتعبيرى للجملة الاسمية ، إظهار المثل الحوارى للجملة الفعلية ، الأستاذ الجارم وأساسية الجملة الفعلية ، تنفيذ الدكتور السامرائى لكلام الأستاذ الجارم ، تعقيب على التنفيذ ، المثل الحوارى والتركيب ( فعل ماض ، ومعرف بآل ) ، المثل الحكمى والتركيب ( معرف بآل ، ونكرة ) ، المثل التعبيرى والتركيب ( ضمير غيبة ، ونكرة ) ، أصلية تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، عكس الأصل ، ملاحظتان على ما ورد من التركيب ( معرفة ، ومعرفة ) .

#### ١٤٤ (ب) طول الجملة :

جدولا طول المسند والمسند إليه وامتدادهما ثم معطياتهما ، طول الجملة والإيجاز ، تفاوت الأمثال فى إطالة الجملة .

#### ١٤٧ (ج) امتداد الجملة :

جدول امتدادها ثم معطياتها ، النزعة الموقعية ، امتداد الجملة الفعلية ، فرق ما بين الجملتين ، اختلاف طرق الامتداد لاختلاف طبائع الأمثال ، تفاوت مقادير الامتداد لاختلاف طبائع الأمثال ، السجع المتوازن فى المثلين الحكمى والتعبيرى ، جدول امتداد جملة المثل الحوارى الفعلية إلى مثيلتها ثم معطياتها ، امتداد الأمرى إلى المضارعية الندائية ، النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، فائدة الامتداد بالترتب الطلبى .

#### ثانيا - حال حذف الجملة

#### ١٥٦ نسب وأسئلة ، تعلق الفائدة بحذف الجملة :

#### ١٥٧ أولا - حذف الجملة وجوبا :

(أ) القسم : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (ب) النداء : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (ج) الدعاء : ولم يقع بالمثل الحكمى ، (د) الأمر : ولم يقع بالمثل التعبيرى ، (هـ) الإغراء : ولم يقع بالمثلين التعبيرى والحوارى ، (و) التحذير : وقد وقع بالأنواع الثلاثة جميعا ، إشكال التحذير فى المثل الحوارى ( أَهْلَكَ وَاللَّيْل ) ، (ز) التوبيخ : ولم يقع بالمثلين الحكمى والتعبيرى .

#### ١٦٤ ثانيا - حذف الجملة جوازا :

دلالة السياق ، وجوب حذف الجملة لكونها فى مثل ، أولا - الحذف لدلالة المقام والمقال جميعا ، ثانيا - الحذف لدلالة المقام وحده ، ثالثا - الحذف لدلالة

المقال وحده ، التمكين للوصف والتسميع بالموصوف ، المثل الحكمي وحذف الجملة ، إشارة إلى تردد جملة المثل بين الفعلية والاسمية ، الذي يبدو لى فى هذا .

تعقيب : ..... ١٧٦

بعض ما أكدّه الباب ، بعض ما ضَعَفَه ، بعض آثار اتفاق أنواع الأمثال ، بعض آثار اختلاف أنواع الأمثال ، أبو العتاهية ورسوخ هذه الاتفاقات والاختلافات وآثارها ، بحثٌ فى أرجوزته ( ذات الأمثال ) .

الباب الثانى - شذوذ الأمثال النحوى

مدخل : ..... ١٨٧

شذوذ الأمثال ، الاطراد والشذوذ ، الأمثال كالشعر محل ضرورة ، تفسير مخالفة المطرد فى الشعر والكلام البيديعى المسجوع ، دليلان لنقاء كلام علمائنا من الخلط ، أوجه تشبيه الأمثال بالشعر ، أولا - كثرة الاستعمال ، ثانيا - التيسير ، ثالثا - قلة الدور ، محاولات المحدثين تفسير تشبيه الأمثال بالشعر ، المحاولة الأولى للدكتور عبد المجيد قطامش ، سجع الأمثال وتحسين ألفاظها ، خطأ من لا يحكم أمر اللغة ، المحاولة الثانية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، اقتطاع الأمثال من شعر ، ترك التزام الإعراب فى الكلام العادى ، نقاش مفصل لاقتطاع الأمثال من شعر ، جدول طول الأمثال الشعرية ووزنها ثم معطياته ، المحاولة الثالثة للدكتور عبد الحكيم راضى ، الأمثال من نماذج اللغة الاضطرابية ، احتمال أن يكون ما وقع بالأمثال بعض آثار النظام اللغوى المتروك ، أسس البحث فى هذا الباب .

الفصل الأول - المسند إليه

أولا - حال ذكر المسند إليه

(أ) نوع المسند إليه : وقد وقعت خلاله بعض حالات شذوذ

وقوع الجملة مسنداً إليه ..... ٢٠٦

وقوع الكاف مسنداً إليه ..... ٢١٥

قلب الإعراب ..... ٢١٧

(ب) طول المسند إليه : وقد وقع خلاله ما يأتى

إقحام اللام بين المتضايين ..... ٢٢٣

حذف العائد المبتدأ من الصلة القصيرة ..... ٢٢٦

(ج) امتداد المسند إليه : وخلالها وقعت هذه الحالات

حذف العائد المبتدأ من الصلة القصيرة ..... ٢٢٨

مجيء الحال معرفة ..... ٢٣١

اقتران الحال الجملة الفعلية المضارعية بالواو ..... ٢٣٥

حذف المضاف إليه من خبر ( لات ) ..... ٢٣٩

- حذف معمولي (لات) ..... ٢٤٠  
 تقديم الحال على العامل وصاحب الحال ..... ٢٤١  
 ثانيا - حال حذف المسند إليه  
 وقد حذف شاذًا ..... ٢٤٢

### الفصل الثاني - المسند

#### أولا - حال ذكر المسند

#### القسم الأول - المسند المفرد

##### (١) المسند المفرد الاسم

##### (أ) نوع المفرد الاسم : وفي خلاله حدث ما يأتي

- وقوع اسم التفضيل على غير جهته مسندًا ..... ٢٤٨  
 نصب خبر (ليت) ..... ٢٥٤  
 منع الاسم المصروف من الصرف ..... ٢٥٦  
 (ب) طول المسند المفرد الاسم : وقد وقع خلاله ما يأتي  
 نصب اسم التفضيل للمفعول به ..... ٢٥٨  
 (ج) امتداد المسند المفرد الاسم : وقد وقع خلاله ما يأتي  
 إبدال المفرد من المثني ..... ٢٦١

##### (٢) المسند المفرد الفعل

##### (أ) نوع المسند المفرد الفعل : وخلال حدث ما يلي

- استخدام الفعل الماضي للإغراء ..... ٢٦٤  
 توكيد المضارع ..... ٢٦٦  
 إجراء الوقف مجرى الوصل ..... ٢٦٨  
 إهمال (أتى) الشرطية ..... ٢٧٠  
 حذف حرف النفي من (ما زال) ..... ٢٧١  
 حذف همزة الاستفهام ..... ٢٧٣  
 وقوع الجملة القسمية خبرا (لليس) ..... ٢٧٥  
 دخول (أن) خبر (كاد) ..... ٢٧٧  
 خلو خبر (عسى) من (أن) ..... ٢٧٩  
 مجيء خبر (عسى) اسما منصوبا ..... ٢٨٠

##### (ج) امتداد المسند المفرد الفعل : وخلال حدث ما يأتي

- تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل ..... ٢٨٦  
 إبدال المثني من المفرد ..... ٢٨٨  
 استخدام (إذا) لما مضى وإضافتها إلى الجملة الاسمية ..... ٢٩٠  
 تعريف التمييز ..... ٢٩٢  
 زيادة الباء في نائب المفعول المطلق ..... ٢٩٤

- ٢٩٦ ..... صرف الممنوع من الصرف  
 ٢٩٨ ..... خلّو الحال الجملة الفعلية الماضية من ( قد )  
 ٣٠٠ ..... حذف الفتحة من آخر المنقوص  
 ٣٠٣ ..... حذف صلة الاسم الموصول  
 ٣٠٥ ..... إضافة ( حيث ) إلى جملة محذوفة مقدرة  
 ٣٠٧ ..... حذف اسم ( ليت ) وخبرها ، وحذف ( لا ) واسمها

#### القسم الثاني - المسند الجملة

##### (١) المسند الجملة الاسمية

(أ) نوع المسند الجملة الاسمية : وخلالها وقع ما يأتي

- ٣٠٩ ..... وقوع الجملة الطلبية خبراً  
 (٢) المسند الجملة الفعلية

(أ) نوع المسند الجملة الفعلية : وفي خلالها حدث ما يأتي

- ٣١١ ..... زيادة لام التأكيد المرحلة في خبر المبتدأ  
 (ب) طول المسند الجملة الفعلية : وخلالها حدث ما يأتي

- ٣١٤ ..... نصب فعل التعجب مفعولاً به غير المتعجب منه  
 ٣١٥ ..... إبدال المفرد من الجمع

(ج) امتداد المسند الجملة الفعلية : وقد وقع خلالها ما يأتي

- ٣١٦ ..... وقوع المضارع المرفوع جواباً لأداة شرط عاملة  
 القسم الثالث - المسند شبه الجملة

##### (١) المسند شبه الجملة الحرفي

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفي : وخلالها حدث ما يأتي

- ٣١٨ ..... دخول باء البدل والمقابلة على المأخوذ  
 ثانياً - حال حذف المسند : وخلالها وقع ما يأتي

- ٣٢٠ ..... حذف الفعل بعد لو  
 ٣٢١ ..... حذف الفعل دون دليل  
 ٣٢٢ ..... حذف الخبر مع وجود الحال الصالحة

#### الفصل الثالث - الجملة

##### أولاً - حال ذكر الجملة

(أ) نوع الجملة : وقد وقعت خلالها حالا الشذوذ التاليتان

- ٣٢٤ ..... الإخبار بالزمان عن الجئة  
 ٣٢٦ ..... تذكير الفعل وفاعله حقيقى التأنيث

(ب) طول الجملة : وخلالها وقع ما يلي

- ٣٢٨ ..... العطف على معمولي عاملين مختلفين

## (ج) امتداد الجملة : وقد وقع خلاله ما يأتي

- رفع المضارع في جواب الشرط المجزوم ..... ٣٣١  
 حذف المعطوف والمعطوف عليه ..... ٣٣٤  
 حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط ..... ٣٣٦  
 حذف ركني أسلوب التسوية ..... ٣٣٩  
 حذف الضمير الرابط للخبر الجملة ..... ٣٤٠  
 حذف تمييز مخصص ( نَعْم ) المضمرة ..... ٣٤٣  
 حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ..... ٣٤٥  
 تنوين المنادى العلم ..... ٣٤٩  
 زيادة الفاء في جواب الشرط ..... ٣٥٠  
 زيادة الواو في خبر كان ..... ٣٥٢  
 استعمال ( قَطَّ ) في غير نفى ..... ٣٥٤

## ثانيا - حال حذف الجملة : وخلالها وقع ما يأتي

- حذف عامل المفعول المطلق ..... ٣٥٥  
 ندبة النكرة ..... ٣٥٧  
 تنوين المندوب ..... ٣٥٩  
 مجيء الحال من المنادى ..... ٣٦١  
 تعقيب : ..... ٣٦٣  
 الحصر والنسبة والدلالة ، جدول التفسير المحتملة ومعطياته ، نقاش ثم انتهاء إلى  
 مداخل خصوصية لغة الأمثال .

## الباب الثالث - قضايا البناء والشذوذ

- مدخل : ..... ٣٦٥  
 تعلق هذه القضايا بالباين السابقين ، واستقلالها .

## الفصل الأول - مجمود الأمثال

- أولا - تأصيل قاعدة ( الأمثال لا تُغيَّر ) ..... ٣٦٧  
 ثانيا - تعليل قاعدة ( الأمثال لا تُغيَّر ) ..... ٣٧٠  
 ثالثا - تأثير قاعدة ( الأمثال لا تُغيَّر ) : ..... ٣٧٣  
 (أ) التقعيد للأمثال ، تفسير الدكتور محمد حماسة لنص سيويو ، (ب)  
 التقعيد لأشياء الأمثال ، تفريق الأستاذ عباس حسن بين الأمثال وأشياء الأمثال .  
 رابعا - تصديق قاعدة ( الأمثال لا تُغيَّر ) : ..... ٣٨٣  
 استعمال العرب للمثل التعبيري ، استعمال العرب للمثل الحكمي ، استعمال  
 العرب للمثل الحوارى .  
 خامسا - التعقيب على ما سبق ..... ٤٠٠

### الفصل الثاني - غموض الأمثال

٤٠٨ ..... الغموض والمعنى الدلالي :  
الإشكال في الكلام ، ملاحظة غموض معنى الأمثال الدلالي ، تعقيب على  
الملاحظة ، حالان لاستعمال الأمثال ، ولكل غموضها .

٤١٤ ..... غموض الحال الأولى :  
جدول مداخل غموض الحال الأولى ، غموض المعنى الوظيفي النحوي ،  
غموض المثل الحوارى ( احتلب قزوة ) ، الإبهام والتوجيه ، غموض المثل  
الحكمى ( الذئب خالطاً أسد ) ، غموض المثل التعبيرى ( ما عنده أحمق ) ، غموض  
المثل الحوارى ( خش ذؤالة بالجبالة ) ، غموض المثل الحكمى ( ابنك ابن  
بؤجك ) ، غموض المثل التعبيرى ( بيضة البلد ) ، نتيجة بحث غموض الحال  
الأولى .

٤٢٠ ..... غموض الحال الثانية :  
نتيجة بحث غموض الحال الثانية .

### الفصل الثالث - الاستشهاد بالأمثال

٤٢٤ ..... ابن خلدون و ( الكتاب ) والأمثال :  
الأمثال فى تأليف النحاة ، قلة الأمثال فى كتاب سيبويه ، ما وراء ضعف  
الاستشهاد النحوى بالأمثال ، ابتذال الأمثال وشعبيتها ، شذوذ الأمثال  
وتشوهها ، ماهية الأمثال الواردة فى ( الكتاب ) و ( شرح التسهيل ) ،  
الأمثال والاستشهاد وامتلاك ناصية اللسان العربى .

٤٢٩ ..... تعقيب شريف

٤٣٠ ..... ختام

٤٣٥ ..... فهرس الأمثال الواردة

٤٤٨ ..... فهرس المصادر وما إليها



### تقديم

قال إبراهيم النظام : ( يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية ؛ فهو نهاية البلاغة )<sup>(١)</sup> .

وقال بعض الباحثين : ( يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث موضوع نشأة اللغة العربية لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية ، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير .

ويمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم بل على اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية .

والسبب في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية يرجع إلى صوغها في صيغة موجزة جداً مع وفاء دلالتها على المعنى المطلوب فهي تدل على المعنى الكبير باللفظ القصير وليس في غيرها من الأساليب شيء من ذلك ومن هنا كان جمالها وروعها وكان سحرها وبلاغتها )<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو العباس المبرد : ( الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر )<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن برهان : ( الأمثال تشدّ كثيراً وتشوّه )<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو عمرو بن العلاء : ( الأمثال تُؤدّي على ما فَرَطَ به أوّل أحوال وقوعها ، كقولهم : « أَطْرُقُ فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » ، و « الصَّيْفُ ضَيِّعٌ اللَّبَنُ » ، و « أَطْرُقُ كَرَا » ، و « أَصْبَحَ نَوْمَانُ » ، يُؤدّي ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها )<sup>(٥)</sup> .

وبنى السيوطي في ( الأشباه والنظائر ) فصلاً على أن ( الأمثال لا تُعَيَّر )<sup>(٦)</sup> .

وقال الميداني في بعض الأمثال : ( قال أبو عمرو : وكلّهن يضربن أمثالا ، ولم يُكَيَّن في أي موضع تستعمل )<sup>(٧)</sup> .

وقال بعض الباحثين : ( أبو الحسن الأخفش يهمل أمثال العرب ، ويخرجها من دائرة احتجاجه )<sup>(٨)</sup> .

(١) (مجمع الأمثال) للميداني ٧/١ - ٨ .

(٢) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ٢١٢ ، وراجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ١٣٠/١ وما بعدها .

(٣) (المقتضب) للمبرد ٢٦١/٤ .

(٤) (شرح اللمع) لابن برهان ص ٧٠ .

(٥) (لسان العرب) لابن منظور ، مادة (زول) .

(٦) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ، ١٠٤/١ .

(٧) (مجمع الأمثال) للميداني ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ .

(٨) (معاني القرآن) للأخفش الأوسط ١٠٣/١ .

هذا بعض كلام من لاحظوا الأمثال قديمًا وحديثًا، فأثبتوا للغتها خصوصية تمثلت فيما يأتي :

- ١ - قَدَمُها الموثوق، بحث يمثل ما تؤديه، شكل اللغة العربية القديمة.
- ٢ - وإحكامها الذي مكنها من أن ترتقى بالأمثال إلى ذروة البلاغة.
- ٣ - وشذوذها وتشوها وشبهها - وهي مثورة كما رسخ في الأذهان - بالشعر.
- ٤ - وجمودها وعدم تغيرها.
- ٥ - وغموضها أحيانًا بحيث لا يُدري كيف تستعمل.
- ٦ - ونفيها من الاستشهاد النحوي، رغم أن المَعُول فيه كان على كلام العرب الذي هي بعضه.

وهذه المظاهر التي جعلت لغة الأمثال لغة خاصة، داعية - لا شك - إلى بحثها، بل قد دفعت بعض الباحثين إلى الدعوة إليه :

قال الدكتور طه حسين : ( الأمثال بطبيعتها أدبٌ شعبيٌّ مضطرب متطور، يصح أن يؤخذ مقياسًا لدرس اللغة ومقياسًا لدرس الجملة القصيرة كيف تتكون ومقياسًا بنوع خاص لعَبَث الشعوب بالألفاظ والمعاني )<sup>(١)</sup>.

وقال بلاشير : ( إن دراسة الشكل الذي اتخذته الأدب المثلي في العصر الجاهلي لدقيقة بقدر ما هي خطيرة ... إنه لعمل أساسي في تاريخ اللغة )<sup>(٢)</sup>.

وقال زلهام : ( لن نتحدث في هذا الكتاب عن مضمون هذه الأمثال أو ما له علاقة بتشكيل الفكرة، ولا عن الشكل الخارجي لهذه الأمثال، ذاك الشكل الذي يعبر عنه باللغة والأسلوب والوزن، فإن ذلك يتطلب بحثًا مستقلًا )<sup>(٣)</sup>.

وقال الدكتور محمد أحمد أبو الفرج : ( لا أعلم أحدًا كتب عن لغة الأمثال، ولكنني أحسب أن دراستها جديرة بأن تظهر لنا «لُغَوَة» لها خصائصها المتميزة عن النثر وعن الشعر )<sup>(٤)</sup>.  
وقال الدكتور محمد حماسة : ( أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث مستقل متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء حتى يعطى نتائج دقيقة )<sup>(٥)</sup>.

وقال الدكتور عبد المجيد قطامش : ( في الأمثال العربية مجالات فسيحة للدراسات اللغوية والبلاغية، بما يتوافر لها من خصائص أسلوبية لا توجد إلا فيها، وفي الشعر القديم، كالشذوذ عن القياس اللغوي، وتحمل الضرورات، وتعدد الروايات، والإيجاز الشديد، والصور البيانية.

(١) (في الأدب الجاهلي) للدكتور طه حسين ص ٣٥٤.

(٢) (تاريخ الأدب العربي) لبلاشير، ٩٢٠.

(٣) (الأمثال العربية القديمة) لزلهام ص ٢٧.

(٤) (مقدمة لدراسة فقه اللغة) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ص ١١٦.

(٥) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص ٢٠٣، الحاشية الرابعة.

ولم يُولِ الباحثون المعاصرون هذه الخصائص ما تستحقّ من دراسة وعناية<sup>(١)</sup>. وقال الدكتور عفيف عبد الرحمن: (في الأمثال ظواهر كثيرة لم يقف عندها الباحثون الذين عرضوا للأمثال وقفة متأنية، بل مرّوا بها مروراً عابراً من غير استقراء شامل دقيق للأمثال... وإن ميدان الأمثال ما زال بكراً لم يُدرس بعناية... وحرىّ بالباحثين اليوم أن ينهضوا بعبء دراستها دراسة موضوعية وفنية تفيد من وسائل العصر ونظرياته وعلوم المعرفة المختلفة. ومن الموضوعات التي أراها جديرة بالبحث والدراسة الموسعة: ظاهرة المبالغة وصيغة أفعل التفضيل... والأساليب اللغوية في الأمثال والقيمة اللغوية للأمثال)<sup>(٢)</sup>. إن هذه الدراسة المرجوة مفتقدة:

أما الأولون الذين لاحظ بعضهم شبه الأمثال بالشعر، وشذوذها وتشوّهها، فلم يقدموا دراسة لهذا الأمر كذلك التي صنعوها بالشعر، وكان الأخرى لتعام التشبيه أن تقدم. وأما الآخرون فقد طالعت ما خصّصوا به الأمثال - ووصل إليه علمي - فما وجدته يشدّد ذلك النقص ولا يُوجد المُتَقَدِّم:

\* أما المستشرق زلهام فقَدَمَ كتابه (الأمثال العربية القديمة) الذي شغله بالحديث في تدوين الأمثال، وقدم له بحديث عن أنواعها.

وقد سبق ذكر كلامه فيما يخص حاجة لغة الأمثال إلى بحث مستقل. \* وأما الدكتور عبد المجيد عابدين فقَدَمَ كتابه (الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى)، فشغله بمقارنة الأمثال العربية بالأمثال السامية الأخرى، وكشف التأثير والتأثر، ومراحل التحول (التطور)، وقد قدم لهذا بحديث عن أنواع الأمثال وأفاد من الكتاب السابق ولم يخل كتابه من بعض إشارات لغوية لا تتعدى طور الإشارة إلا نادراً. \* وأما الدكتور عبد المجيد قطامش فقَدَمَ كتابه الذي كان رسالته للدكتوراه: (الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية)، فشغله بالتأريخ للأمثال وتدوينها ومضامينها وما تدل عليه وتشير إليه، وشقّ هذا بحديث لغوي أدبي عن الأمثال، أشار في اللغوي منه إلى قضايا مهمة غير أن عرضه لها كان عرض من لم يجعلها همه وقصده، ثم قدم لعمله بحديث في أنواع الأمثال. وقد أفاد من الكتابين السابقين.

\* وأما الدكتور ممدوح حقي فقَدَمَ كتابه (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) فشغله بوضع ما يشابه بعض الأمثال العربية من الأمثال الإنكليزية، معنّى، وقدم لهذا بحديث مقتضب عن أنواع الأمثال.

\* وأما الدكتور محمد توفيق أبو علي فقَدَمَ كتابه الذي كان رسالته للدكتوراه (الأمثال

(١) (الأمثال العربية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص ٤٧٠.

(٢) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٣٧.

العربية والعصر الجاهلي) الذي شغله بالحديث عن مضامين الأمثال وما تدل عليه وتشير إليه ، وقدم له بحديث عن أنواع الأمثال وتدوينها . وقد أفاد من الكتاتين الأولين والكتاب الرابع .

\* وأما السيد عبد الرحمن التكريتي فقدم كتابه : (دراسات في المثل العربي المقارن) الذي شغله بمقارنة أمثال بعض الأقطار العربية ببعضها مكتفيا كالدكتور حقي ، بالذكر دون الدرس . وقد قدم لهذا بحديث مقتضب عن الأمثال القديمة لكنه لم يعتن بهن فليس بُغيته .

\* وأما الدكتور عفيف عبد الرحمن فقدم بحثه الصغير (الأمثال العربية القديمة) الذي جعله عن مصادرها وتوثيقها وأهمية دراستها ، مشيراً إلى ما ينبغي درسه فيها - كما تقدم فيما نقلته عنه - ممثلاً له .

\* وأما الدكتور عبد الفتاح الحموز فقدم كتابه : (الحذف في المثل العربي) الذي تحدث فيه عما رآه من أشكال الحذف في الأمثال ، معتمداً (مجمع الأمثال) للميداني مصدراً لبحثه داعماً بحثه بالإحصاء . إنه بحث في لغة الأمثال لا في غيرها ، غير أنه كان شكلياً إلى أبعد حد ، جعل وكده الإحصاء وذكر آراء النحاة أحياناً ولم يقطع في الحكم ، ولم يعتن بربط المثل بسياقه . ورغم أنه - كما لا يخفى - خاص بالحذف وحده ، لم يعرض لجميع ما تعلق بالحذف في الأمثال من إشكال .

\* وأما السيد إمام حسن حسن الجبوري فقدم رسالته للماجستير إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (المسائل النحوية والصرفية في كتاب «مجمع الأمثال» للميداني) التي جعلها لبيان قدر الميداني النحوي ، فترجم له وجمع نحوه وصرفه من (مجمع الأمثال) ورتبه ، ثم قام بعمل تحقيقي لبعض الأمثال ولأبيات الكتاب وأعلامه ، فصنّف ونسب وعزّف وفهرس .

\* وأما السيد ياسر إبراهيم الملاح فقدم رسالته للدكتوراه إلى كلية الآداب بالإسكندرية (التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة) التي جعل وكده فيها البحث عن صور أنماط تركيبية معينة سلفاً ربما كانت من ابتكار أستاذه المشرف الجليل الدكتور عبده الراجحي ، وكان يشير عَرَضاً إلى بعض ما يتعلق بالدلالة وآراء النحاة ، وقد قدم لهذا بحديث عن تدوين الأمثال وأنواعها وتعريفها . لقد بدا لي أن ليس ثمة دراسة استطاعت أن توفى مظاهر خصوصية لغة الأمثال حقها من البحث ، فرجوت أن تكونها دراسة أعدها مستفيداً ممن سبقني ، راتقاً ما بعمله من فثني ، مقتنعاً بأن المدخل الحسن إلى ذلك إنما هو النحو الذي تظهر براعة إمكاناته عند اقتحام النصوص الأدبية ، والأمثال في الذروة منها .

ومن ثم أشير إلى أمرين :

أولهما - أنني اعتنيت من جوانب لغة الأمثال بنحوها ، لأنه - فيما بدا لي - أكثر الجوانب دلالة على خصوصية تلك اللغة وكشفاً لها ولأنه يصرف عن سواه بما يقتضيه من جهد أحسب أن علاماته غير خافية .

وقد بنيت هذا البحث النحوي على ما قدمه علماؤنا قدامى، ومحدثين، من نظر في البناء النحوي، تقعيدا وتفسيرا، سواء منه ما تعلق بالأمثال وما تعلق بغيرها مما يفيد في بحثها. ثانيهما - أنني اقتصر على (مجمع الأمثال) للميدانين مصدرا لمادة بحثي، لأسباب كثيرة ذكرت في التمهيد. هذا على أنني لم أترك غيره من كتب الأمثال قط.

وقد طبع (مجمع الأمثال) طبعت راجعت منها (طبعة بولاق)، و (طبعة محمد محي الدين عبد الحميد)، و (طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم) و (طبعة نعيم حسين زرزور)، فاعتمدت على (طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم) لأنها الأكثر عونا - رغم حاجة الكتاب إلى تحقيق آخر - ولم أترك المقابلة بين الطبعت رغبة في التصويب والدقة.

وليس جديدا الحديث عن صعوبة درس الأمثال القديمة، بل معاذ مكروؤ، حتى لقد قال الدكتور عفيف عبد الرحمن عن دراسة الأمثال: إنها (تعرضها عقبات وصعوبات كثيرة، وأول تلك الصعوبات يكمن في تحديد المثل وتعريفه اصطلاحا ليسهل على الباحث معرفته، ويليهِ التمييز بين المثل والحكمة والقول المأثور أو السائر... وبشكل غموض المثل متمثلا في مضمونه أو لغته أو شدة إيجازه عقبه لا يسهل عليها تجاوزها)<sup>(١)</sup>.

ثم قال أيضا: (وليست السبيل مهيطة أمام الباحث الذي يريد البحث في الأمثال العربية القديمة)<sup>(٢)</sup>.

فقد كان فهم المثل عقبه، انبنت عليها عقبه تقسيم ما في (مجمع الأمثال)، فالأنواع متقاربة تقاربا سوغ لجامعيها التسوية بينها وإطلاق مصطلح (أمثال) عليها. ولكنها مختلفة فيما بينها اختلافا لا بد من كشفه، لأنه يسرّ بناءها ويقف وراء ما يعرض لها. ولكن هنا عقبات لم يذكرها الدكتور عفيف لأنه لم يدرس بل نصح بالدراسة، واجهتني عند كل خطوة من خطا بحثي:

فاختيار المحاور أو الأفكار التي تفضي ببحث بناء الأمثال النحوي إلى كشف إيجاز الأمثال وملامح اللغة العربية القديمة مع التعرض لكل ما أثاره النحاة عن بناء الأمثال - اختيار صعب. وتحرير تشبيه القدماء للأمثال بالشعر في تحمل الضرورة، واستقصاء ما وقع بالأمثال مما ينتمي إلى تحمل الضرورة، وإنعام النظر فيه وفيما قيل فيه - إن كان - والاجتهاد في تفسيره من أجل الفضل، وبيان ما من أجله صارت لغة الأمثال لغة خاصة كلغة الشعر - أمور صعبة. وبحث مسألة ثبات الأمثال وجمودها، بتأصيلها وتعليلها، وبيان تأثيرها في التقعيد النحوي، وكشف مدى تصديق الاستعمال لها الذي اقتضى قراءة مصادر أدبية كاملة، والتعقيب بالفصل في المسألة - أمور صعبة.

(١) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ١٣.

(٢) نفسه ص ٢٩.

وكذلك كان كشف مداخل الغموض إلى الأمثال في حالي استعمالها، وبحث قضية الاستشهاد بها وشهرة الصّد عنه، رغبةً في تحقيق أسباب ذلك - صعبًا مكثًا للفكر.

ولكن صدقت العرب : ( قَدْ يُتَطَلَّى الصُّغْبُ بَعْدَ مَا جَمَعَ ) !

فإنَّ كَانَ ثُمَّ إحسان فهو بعضُ فضل الرحمن المَنَّان وكثره، ثم ما عَنَتْنِي به أستاذي الدكتور أحمد كشك الذي أتيت ساحته الفسيحة في يدي قَلَمٌ بلا جِبر، ولسانٌ كالطريق الوعر، وفَهْمٌ ليس تكفيه الإشارة، فلم يَنْبِئْ عَنِّي أَنَّ النَّحْتَ فِي الصُّخْرِ كالزَّمْ فِي الْمَاءِ، دَمَاءٌ فِي تَحْلُقه ورحابةً فِي صدره، وتصديقًا لَأَنَّ العرب إنما أرادته بمثلها : ( حَدَّثَ عَن مَعْنٍ وَلَا خَرَجَ )، وأنها إن يكن الاسمُ أَخْطَأَهَا فلم يُخْطِئْهَا المُسَمَّى.

ثُمَّ أَمَا أَنْتَ أبا فِهْرٍ محمود محمد شاكر ...

سَيِّدِي وَشَيْخِي، مَا أَقُولُ وَالصُّغْبُ عَن وَضْفِكَ أَتْلُغُ فِيهِ ...

سَيِّدِي وَشَيْخِي، صَمْتُ ...

صَمْتُ فَنَارَ عَنَتْنِي إِلَى وَضْفِكَ نَفْسِي ...

سَيِّدِي وَشَيْخِي، أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ !

ثم جزى الله أستاذتي الدكاترة: سعد مصلوح، ومحمد حماسة، ومحمود الطناحي، ومحمود شرف الدين، وعبد الجواد الطيب، وكريم زكي حسام الدين، ومحمد عيد، بما أرشدوا ونصحوا فعلموا، وإخواني الدكتور زكريا سعيد، والدكتور محمد عبد الدايم، والأساتذة عبد السلام السيد حامد، ومحمد أشرف، ومصطفى عراقي بما جادلوا وحاوروا فأعانوا، خَيَّرَ الْجَزَاءَ وجعل أعمالهم خالصةً لَوَجْهه، في موازين حَسَنَاتِهِمْ.

ثُمَّ أَمَا أَنْتَ يَا أُمِّي وَمَوْلَايَ، وَأَنْتَ يَا أُمِّي وَجَنَّتِي، وَأَنْتَ يَا أُخْتِي وَأَسْتَادَتِي، وَأَنْتَ يَا زَوْجِي وَنَفْسِي، وَأَنْتَ يَا ابْنَتِي وَكَبْدِي، وَأَنْتُمْ يَا تِلَامِذَتِي وَخُلُودِي، وَأَنْتُمْ يَا إِخْوَتِي وَبَقِيَّتِي، فَدُونَكُمْ قَلْبِي عَن يَدَيَّ، مُرُّوا تُطَاعُوا، أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ !

ثم شكر الله للصدِّيق الأستاذ الكاتب وهدان سعد ومكتب (المشكاة للجمع التصويري).

### وكتب محمد جمال صقر

عفا الله تعالى عنه

منوف - مجلس أبي مذود - عصر الخميس

٤ من رمضان ١٤١٣ هـ - ٢٥ من فبراير ١٩٩٣ م

## تمهيد

### الميداني :

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل النيسابوري ، المشهور بنسبته إلى « الميدان » إحدى محالّ نيسابور ، كان يسكنها .

أديب فاضل ، عالم نحوي لغوي عاش في آخر القرن الخامس عشر الهجري وأول السادس عشر ، فقرأ على أبي الحسن علي بن أحمد الواحدى ، وعلى يعقوب بن أحمد النيسابوري ، وكتب عن الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي النحوي فحصل له بصر باللغة والأدب أفدّره على تأليف ما لا يفغل ككتاب ( السامي في الأسامي ) و ( النموذج في النحو ) و ( نزهة الطرف في علم الصرف ) و ( شرح المفضليات ) و ( منية الراضي في رسائل القاضي ) و ( الهادي للشادي ) و ( مجمع الأمثال ) الذي ذكره ياقوت باسم ( جامع الأمثال ) وذكره ابن خلكان باسم ( الأمثال ) .

وقرأ على الميداني وتخرج به ابنه سعيد وصار إماما بعده ، والإمام أبو جعفر أحمد بن علي المقرئ البيهقي .

ومات - رحمه الله - سنة ثمانى عشرة وخمسمائة ، ودفن بمقبره ( ميدان )<sup>(١)</sup> .

### كتابه ( مجمع الأمثال ) :

قال ياقوت الحموى : ( له من التصانيف : كتاب جامع الأمثال ، جيد بالغ )<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن خلكان : ( أتقن في العربية خصوصاً اللغة وأمثال العرب ، وله فيها التصانيف المفيدة ، منها كتاب : « الأمثال » المنسوب إليه ولم يعمل مثله في باب )<sup>(٣)</sup>

لقد اختلط بالأمثال اختلاطاً حصل له به علم جم أودعه كتابه الذي تضمن إلى الأمثال روحه وعقله فحق أن يفتن به الأولون والآخرون .

هذا متخصص في الأمثال يقول : ( كتاب « مجمع الأمثال » كتاب جليل خطير ، استحوذ منذ تأليفه على إعجاب الناس ، وما زال يستحوذ على هذا الإعجاب حتى اليوم ، لاستيعابه للأمثال العربية القديمة ، وتدوينه لطائفة كبيرة من الأمثال المولدة لم يدونها كتاب غيره ، ولإيجازه

(١) راجع ترجمته في (معجم الأدباء) لياقوت الحموى ، ٤٥/٥ ، و(وفيات الأعيان) لابن خلكان ص ١٤٨ ، و(إنباه الرواة) للقفطي ، ١٢١/١ .

(٢) (معجم الأدباء) ٤٦/٥ .

(٣) (وفيات الأعيان) ١٤٨/١ .

وحسن تصنيفه<sup>(١)</sup>

ولقد أخبر الميداني نفسه عما أخذ به نفسه في تأليف كتابه، ثم قال: (حتى لقد تصفحت أكثر من خمسين كتابا، ونخلت ما فيها فصلا فصلا وبابا بابا، مفتشاً عن ضوئها زوايا البقاع، مشدّبا عنها أثنها بصارمي القطّاع)<sup>(٢)</sup>.

ولقد أدركت هذا خلال قراءتي؛ فقد كان الميداني وقّافاً عند أسرار اللغة التي تؤديها الأمثال، غير تارك لصناعة نحوه، فطالما كشف نحو المثل وخرج تركيبه، فكان كتابه لهذا كله، أفضل من جمهرات الأمثال الأخرى.

أمثال كتابه:

قال الدكتور عبد المجيد قطامش: (يشتمل الكتاب على نحو ستة آلاف وثمانين مثلاً، منها خمسة آلاف وثمانون مثلاً عربياً، وألف مثل من أمثال المولدين وبذلك يكون أوسع كتب الأمثال قاطبة)<sup>(٣)</sup>.

فأثبتت إلى الإحصاء الدقيق، فضيلتي الكتاب: السعة<sup>(٤)</sup>، وتميز القديم من المولد<sup>(٥)</sup>. وتعيننا هنا الخمسة الآلاف والثمانون القديمة. ولقد وقع للميداني أمران نقصاً من هذا العدد لدى: أولهما - أنه كان يعد مثلاً واحداً ما يمكن عده مثلين أو أكثر؛ فقولهم: (أَبْعَدُ مِنَ النَّجْمِ، وَمِنْ مَنَاطِئِ الْعَيُوقِ، وَمِنْ يَبِضِّ الْأُنُوقِ، وَمِنْ الْكَوَاكِبِ)<sup>(٦)</sup> مثل واحد عنده، وربما أخرج منه غيره أربعة أمثال، وقولهم: (أَبْقَضُ مِنْ قَدَحِ اللَّيْلَابِ، وَمِنْ الشَّيْبِ إِلَى الْغَوَانِي وَمِنْ رِيحِ الشَّدَابِ إِلَى الْحَيَّاتِ، وَمِنْ سَجَادَةِ الرَّانِيَةِ، وَمِنْ وَجْهِ التَّجَارِ يَوْمَ الْكَسَادِ)<sup>(٧)</sup> مثل واحد عنده يمكن لغيره أن يخرج منه ستة أمثال<sup>(٨)</sup>.

(١) (الأمثال العربية، دراسة تاريخية تحليلية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص ١١٧، وراجع (التراث في رؤية عصرية) للدكتور محمد حسن عبد الله ص ٢١٦، و(الحذف في المثل العربي) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ٥، و(الأمثال العربية القديمة) لرودف زلهام ص ٢٠٤.

(٢) (مجمع الأمثال) ٥/١.

(٣) (الأمثال العربية) ص ١١٤.

(٤) يتضح هذا بذكر أن (جمهرة الأمثال) شمل نحو ثلاثة آلاف مثل، وأن (المستقصى) شمل ٣٤٦١ مثل، لم يعدواها، وهما و(مجمع الأمثال) الأوسع جمعا. راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ١٠٩، ١٢٠.

(٥) يتضح هذا بذكر أن الكتّابين السالف ذكرهما في الحاشية لم يميزا هذا التمييز. راجع (جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري، و(المستقصى في أمثال العرب) لأبي القاسم الزمخشري، وكذلك غيرها.

(٦) مجمع الأمثال ٢٠١/١. (٧) نفسه ٢٠٨/١.

(٨) راجع مثل هذا في (مجمع الأمثال) ٣٣٥/١، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٥٦، ١٩٨/٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٥٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٧٠/٣، ٧٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٤٥٨، وقد لاحظت أن الميداني لا يكاد يجاوز بما صنعه أمثال (أفعل من)، وربما رجع هذا إلى إمكان أن يتكلم العربي بهذا كله على أنه مثل واحد، مبالغة في الوصف المقصود.



ثانيهما - أن طول الكتاب وكثرة الأمثال ربما أغفلناه عن أنه ذكر هذا المثل أو ذاك من قبل ، فيذكره مرة أخرى . فقولهم : (رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ)<sup>(١)</sup> ، وقولهم : (عَادَتْ لِعَثْرَهَا لَيْسَ)<sup>(٢)</sup> ، وقولهم : (أَعْلَمُ بِمَنْبِتِ الْقَصِيصِ)<sup>(٣)</sup> ، وقولهم (أَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَفِّ)<sup>(٤)</sup> ، كرر الميداني ذكرها سهوا منه ، والكثرة تشبهى<sup>(٥)</sup> .

فباعتبار هذين الأمرين يصير لدى من ذلك العدد ، ستة وعشرون وسبعمائة وأربعة آلاف مثل (٤٧٢٦) .

#### ماهية أمثال كتابه :

ضم (مجمع الأمثال) - ومثله غيره - أقوالا كثيرة تتفق بحيث يمكن الكلام عنها على أنها نوع واحد من أقوال العرب ، وتختلف بحيث يمكن الكلام عنها على أنها أكثر من ذلك . وقد عرف ذلك بعض الباحثين ، فجعله أول الصعوبات التي تعترض طريق دراسة الأمثال ، قائلا : (أول تلك الصعوبات يكمن في تحديد المثل وتعريفه اصطلاحا ليسهل على الباحث معرفته ، ويليهِ التمييز بين المثل والحكمة والقول المأثور أو السائر)<sup>(٦)</sup> .

وكذلك قال الحسن اليوسى من قبل : (الحق أن من الأمثال ما لا يشتبه بالحكمة في وِزْدٍ ولا صَدْرٍ ، نحو : «الصَّيْفُ ضَيِّقُ اللَّبَنِ» ، ومن الحكم ما لا يشتبه بالمثل ككثير من الحكم الإنشائية ، ويبقى وراء ذلك وَسْطٌ يتجاول فيه الفريقان كالمثل السابقة ؛ فان كثيرا منها قد يعد مثلا تارة ، وحكمة تارة ، ولا فرق فيما يظهر إلا بالحيثية ، وهي أنها إن سيقت ملاحظا فيها التشبيه فمَثَلٌ ، وإن سيقت ملاحظا فيها التنبيه أو الوعظ أو إثبات قانون أو فائدة ينتفع بها الناس في معاشهم أو معادهم فحِكْمَةٌ . وهذا معروف بالاستقراء ، وشاهدُه الذوق بعد معرفة أن مرجع الحكمة الإصابت ، ومرجع المثل التشبيه)<sup>(٧)</sup> . فهنا صعوبة من اجتماع مظاهر اتفاق ومظاهر اختلاف ، للذوق معها مجال في الحكم .

أثرت هذه الصعوبة في رأي الناظرين في الأمثال ، فأخذ بعضهم طَرَفًا وأخذ غيره طرفا ووقف

(١) (مجمع الأمثال) ٣١/٢ وتكرر ص ٥٠ من الجزء نفسه .

(٢) نفسه ٣٢١/٢ وتكرر ص ٣٧٠ .

(٣) نفسه ٣٨٧/٢ وتكرر ص ٤٠٥ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) راجع مثل هذا في (مجمع الأمثال) ٤٨٠/٢ تكرر المثل (٢٨٤٩) في ص ٥٢٩ ، وفي ٣١٧/٣ تكرر المثل (٤٠٣٥) في ص ٣٣٦ ، وفي ٤٧٠/٣ تكرر المثل (٤٤٩٩) في ص ٤٧٦ ، وفي ٤٧٠/٣ تكرر المثل (٤٥٠١) في ص ٤٨٩ ، وفي ٤٦٥/٣ تكرر المثل (٤٤٨١) في ص ٤٩٠ .

(٦) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ١٣ .

(٧) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ، ٣٠ / ١ ، وفي الأصل «ملاحظا فيه التنبيه» والصواب ما أثبت .

غيرهما بينهما، فحصلت من هذا أربع نظرات :

الأولى - أن ما ( بمجمع الأمثال ) وغيره من جمهرات الأمثال مثله - نوع واحد ( أمثال ) . وأصحاب هذه النظرة أغلب جامعي الأمثال أنفسهم ، والنحاة القدامى ، وبعض المعاصرين ومنهم من تابع استسهالاً<sup>(١)</sup> .

الثانية - أنه نوعان : ( أمثال ) و ( حكم ) . وهي نظرة بعض جامعي الأمثال المتأخرين ، وبعض المعاصرين<sup>(٢)</sup> .

الثالثة - أنه نوعان : ( أمثال ) و ( تعابير اصطلاحية ) أو ( أشباه أمثال ) أو ( أقوال مأثورة ) على اختلاف ، وهي نظرة بعض المعاصرين<sup>(٣)</sup> .

الرابعة - أنه ثلاثة أنواع : ( أمثال ) و ( حكم ) ، و ( تعابير مثلية ) ، وهي نظرة بعض المستشرقين<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع (كتاب الأمثال) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، و (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) لأبي عبيد البكري ، و (جمهرة الأمثال) للعسكري ، و (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ، و (الاشتقاق) لابن دريد ، ص ١٤٧ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، (وشرح مقصورة ابن دريد) لابن خالويه ، و (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، وأثرها في الدراسات البلاغية) للدكتور محمد أبو موسى ، و (أمثال القرآن وأثرها في الأدب العربي إلى القرن الثالث الهجري) للسيد نور الحق تنوير ص ٥ ، و (الأمثال العربية والعصر الجاهلي : دراسة تحليلية) للدكتور محمد توفيق أبو على ص ٥١ ؛ فقد قال : (نشير إلى أننا سنستخدم مصطلح «مثال» في مجمل بحثنا ، ليشمل كل الأقوال التي قائلها العرب ، ونقلتها كتب الأمثال على أنها «أمثال» والتي لا تندرج بالضرورة ، تحت هذا المصطلح من زاوية فنية خالصة ودقيقة ، وذلك لكي لا يتشعب العمل نحو متاهات أكاديمية لا يتسع لها سياق هذا البحث ، فيحيد عن جادته الأساسية . وقد نظر هذه النظرة الأولى العلامة أحمد تيمور باشا ، لما جمعه من الأمثال العامة المصرية ، وقد أثبت التصريح بهذا عنه في مواضع كثيرة من كتابه (الأمثال العامة) كالصفحات : ١ ، ١٠٠ ، ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٤ ، ٤١٥ وغيرها .

(٢) راجع (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ، المقدمة ، و (إحكام صنعة الكلام) للكلاعي ، ص ١٧٩ وما بعدها ، و (الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٢٦ ، وهو يسمى المثل (المثل الشعبي) والحكمة (المثل الكتابي) ، و (الأمثال العربية) للدكتور عبد المجيد قطامش ص ١١ ، ١٨ ، و (تاريخ اللغات السامية) ، لولفنسون ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، و (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) للدكتور ممدوح حقي ، ص ١٥ وما بعدها . وقد صرح بالتقارب بين هذين النوعين قائلاً : (قدمنا فيما سبق وصفاً للتقارب بين المثل والحكمة ، وفرقنا بينهما من حيث الأساس والنشوء والهدف والعمق . وقلنا إن كثيراً من الناس يخلطون بين المثل والحكمة لتشابههما) ص ٢٥ .

(٣) راجع (النحو الوافي) لعباس حسن ، ولا سيما ٤ / ١٣٨ ، و (التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها) للدكتور علي القاسمي ص ٣١ ، و (التعبير الاصطلاحى : دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأتماطه التركيبية) للدكتور كريم زكى حسام الدين ، ص ١٣١ وما بعدها ، و (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٢٩ ، و (إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي : مدخل لغوى أسلوبي) للدكتور محمد العبد ص ١١٧ .

(٤) راجع (الأمثال العربية القديمة) ، لرودلف زلهام ص ٢٧ وما بعدها .

لقد أخذ أصحاب النظرة الأولى أحد الطرفين، فرجحوا الاتفاقات بين ما في كتب الأمثال من أقوال العرب، فحكموا بأنه نوع واحد، وأخذ صاحب النظرة الرابعة الطرف الآخر، فرجع الاختلافات فحكم بأن ما في كتب الأمثال ثلاثة أنواع، وهذا أقصى آثار مراعاة الاتفاقات والاختلافات، ولذلك يبدو لي أن هاتين النظرتين أسد من غيرهما.

وقد لاحظت بعض آثار مجافاة الدقة، على كلام أصحاب النظرتين الثانية والثالثة : فقد أخرج الدكتور قطامش<sup>(١)</sup> من الأمثال والحكم، ما يسمى (المَكْنِي والمُبْنِي والمُضَاف) فقال : (قد جرت هذه الكلمات في كلام العرب مجرى الأمثال، وشاعت في لغتهم شيوعاً، وهذه الصفة وحدها هي التي تجمعها بالأمثال، وفيما عداها لا تُنمَّت إليها بأية صلة، لأنها ليست جملاً، ولا تتضمن تشبيهاً، وهما من أركان المثل)<sup>(٢)</sup>، ثم قال : (فهذه المضافات، إذًا، ما هي إلا أشخاص أو أشياء ضربت العرب بها أمثالها، كما ضربت بقس بن ساعدة، وحاتم طيئ، وكليب وائل، وقؤس حاجب)<sup>(٣)</sup>.

وهو القائل : (الخرافة : الحديث المستملح من الكذب، ويقول العرب في أمثالهم «حديثُ خُرَافَةٍ»، و «أُمَحَلُّ من حديث خُرَافَةٍ»)<sup>(٤)</sup>

و (حديث خرافة) من (المضاف) الذي أخرجه من المثل والحكمة وجعله من إقوال العرب السائرة. وليس من فرق بين (هذا حديث خرافة) و (هذا أمحل من حديث خرافة) إلا أن يكون الثاني أكثر مبالغة في التشبيه، وقد ذكر الدكتور قطامش هذا المعنى<sup>(٥)</sup>. وقد صرح الجرجاني بأن مثل (هذا حديث خرافة) (يوجب قصدك التشبيه لاستحالة أن يكون له معنى وهو على ظاهره)<sup>(٦)</sup>.

ومثل المضاف المَكْنِي (كقولهم «أبو الحارث» و «أبو جعدة» للذئب) والمُبْنِي (كقولهم «ابن عِزْس» و «ابن آوى» لسبُعَيْن) والمُنْتَبِي (كقولهم «الجديدان» لليل والنهار، و «الأسودان» للتمر والماء) لأنها تستخدم استخدامه.

فإذا كان يرى إخراجها من الأمثال، فقد كان يجب ألا يضم أمثال (أفعل من) وهي مثلها. وكذلك ضم ولفنسون<sup>(٧)</sup>، إلى الحكم أمثالا ولم يستطع ضبط نماذج<sup>(٨)</sup>.

(١) هو من أصحاب النظرة الثانية التي ترى أن ما في كتب الأمثال (أمثال) و(حكم).

(٢) (الأمثال العربية) ص ٢٥.

(٣) نفسه ص ٢٧.

(٤) نفسه ص ٣١، الحاشية الخامسة.

(٥) نفسه ص ٢٩.

(٦) (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجاني ص ٣٢٣.

(٧) هو من أصحاب النظرة الثانية أيضا.

(٨) راجع (تاريخ اللغات السامية) ص ٢١٢، ٢١٣.

وكذلك فعل الدكتور كريم حسام الدين<sup>(١)</sup>، فضم إلى (التعابير الاصطلاحية) أمثالا، كما في هذه النماذج (الحديث ذو شجون، سبق السيف العذل، لا أطلب أثرا بعد عين، أعن صبح ترقق، لا ينتطخ فيها عثران، إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى)<sup>(٢)</sup>.

وقد لاحظ ذلك فقال: (نلاحظ على مثل هذه التعبيرات التداخل بين التعبير الاصطلاحي والمثل، فقد يشيع المثل ويصبح تعبيرا كما رأينا في الأمثال السابقة، وقد يصبح التعبير مثلا كما رأينا)<sup>(٣)</sup>.

فقد تبين لي إذن سداد النظرتين الأولى والرابعة، فرأيت أن أجمع بينهما في نظرة خامسة أقيم عليها هذا البحث فلا أخشى ضعف أساسه.

**النظرة الخامسة - ومؤداها أن ما في (مجمع الأمثال) وغيره ثلاثة أنواع:**

**النوع الأول - المثل الحواري: وهو قول موجز سائر، يُشبهه مضره بمرده.**

إنه قول ذو تاريخ وقصة وموقف لغوي، قيل في حوار ما، فخرج مناسبا له مناسبة متميزة، بأن كان سديدا موجزا محكما، ثم صادف قبولا ممن سمعوه، فاستخدموه وسار فيهم، حتى إنهم ليستحضرونه في كل موقف مشابه للموقف الذي قيل فيه، رغبة منهم في أن يناسبه كما ناسب موقفه الأول، كما قال الحسن اليوسى: (ثم إنك أنت اليوم إذا رأيت أحدا فرط في حاجة زمن إمكانها، ثم جعل يطلبها وقد أذبرت، ساغ لك أن تشبه هيئته بهيئة من ترك اللبن أو محله في وقت، ثم جعل يطلبه في وقت آخر، فنقول له لأجل هذه المشابهة: «الصيف ضيعت اللبن» أي حالتك هذه كحالة التي قيل لها: «الصيف ضيعت اللبن»)<sup>(٤)</sup>.

فهذا هو تصور المثل الذي يتحقق (في اعتبار إحدى خيبرات الحياة، التي تحدث كثيرا في أجيال متكررة، مُثَلَّة لكل الحالات الأخرى السائلة)<sup>(٥)</sup>.

**النوع الثاني - المثل الحكيم<sup>(٦)</sup>: وهو قول موجز سائر، صائب المعنى يعبر عن تجربة من تجارب الحياة أو خبرة من خبراتها، وهدفه الموعظة والنصيحة.**

هو قول ذو تاريخ، أبدعه المفكرون البلغاء، معتمدين على كشفهم حقائق الأشياء، التي تثبت ولا تتغير، فهم يخرجون هذه الحقائق في عبارات مناسبة لها كاشفة موضحة معينة على تثبيت المعنى وتأكيدده، غير مرتبطة غالبا بموقف لغوي، غير ما أخذه المتكلمون فوجهوه بما يناسب

(١) هو من أصحاب النظرة الثالثة التي ترى أن ما في كتب الأمثال (أمثال) و(تعابير اصطلاحية).

(٢) (التعابير الاصطلاحية) ١٣١-١٣٣.

(٣) نفسه ص ١٣٢.

(٤) (زهر الأكم) ٢٢/١.

(٥) (الأمثال العربية القديمة) لرلهايم ص ٢٧.

(٦) منظور في تعريفه إلى ما أورده الدكتور قطامش في (الأمثال العربية) ص ١٨.

حوار الموقف ، فسار وذاع ، حتى انهم ليستحضرونه عندما يريدون بيان حقيقة شيء فلا يجدون أصوب ولا أبلغ مما خلفه لهم مفكروهم ، فيذكرون هذا المثل الحكمي لما فيه من مناسبة العبارة للحقيقة مناسبة لا تدع شكاً في صدر سامع ، كأن يستصغر الابن بعض أعمال الخير ، فيريد أبوه أن يعلمه أن اجتماع هذه الأعمال يجعلها كبيرة فيقول له هذا المثل الحكمي : ( التَّوَرُّةُ إِلَى الثَّمَرَةِ تَمْوُ )<sup>(١)</sup> ، أو يريد أن يعلمه أن استصغاره لها يوقعه في البعد عن أعمال الخير جُمْلَةً ، وحرمان الناس ، فيقول له هذا المثل الحكمي : ( مَنْ حَقَّرَ حَرَمَ )<sup>(٢)</sup> . إنه يذكره هذين المثلين بين لابنه حقيقتين ثابتين هما : أن من الشيء الصغير مجتمعاً إلى مثله ينشأ الشيء الكبير ، وأن احتقار العمل الصالح لقلته مُفَضُّ إلى تركه جملة .

**النوع الثالث - المثلُّ التَّعْبِيرِيُّ :** وهو قول موجز سائر ، قصد منه الوصف عن طريق التشبيه والكناية .

هو قول ذو تاريخ ، أبدعه البلغاء مُريدِينَ به دِقَّة الوصف ، وإفهام أشباههم الذين يعرفون مجاري الكلام ، فتلقفه الناس منهم واستخدموه فشاع وذاع بحيث صار من استخدمه في محله فالجاً به على غيره ممن أرادوا الوصف الذي أراد . فعندما أراد البليغ وصف شخص بالنميمة بعد أن وصفه غيره بمثل « إنه لشديد النَّم » قال : إنه « أُنَمُّ من الثَّراب »<sup>(٣)</sup> و « دِيكُكَ يَلْقُطُ الْحَبَّ »<sup>(٤)</sup> ، فوصفه بالأول عن طريق التشبيه وبالثاني عن طريق الكناية ، ففلج على غيره بدقة وصفه .

والذي منع من أن يكون هذا المثل التعبيري تشبيهاً أو كناية أمران :

أولهما - أن التشبيه والكناية يخضعان لبراعة الكاتب ولا يخضعان لعرفية التعبير ؛ فالكاتب يستطيع أن يأتي بتشبيهات وكنائيات لم يُسبق إليها ، ولكنه لا يستطيع في العادة الإتيان بأمثال تعبيرية جديدة ، لأن المثل التعبيري - وإن كان أصله تشبيهاً وكناية - يتطلب زمناً طويلاً لكي يشيع استعماله ويصبح مثلاً تعبيرياً يتعرفه القارئ أو السامع ويفهم معناه دون جهد ، ولهذا لا حد لعدد الكنائيات في اللغة ، أما الأمثال التعبيرية فيمكن إحصاؤها وإن كثرت .

ثانيهما - يجوز في الكناية إرادة المعنى القريب إضافةً إلى المعنى البعيد ، أما في المثل التعبيري ، فلا يجوز فيه إرادة المعنى القريب ، وإن كان<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٢٤٠/١ (٢) نفسه ٣٣٢/٣ .

(٣) نفسه ٤٠٤/١ (٤) نفسه ٤٧٥/١ .

(٥) راجع (التعابير الاصطلاحية) للدكتور علي القاسمي ص ٣١ .

## اتفاقات واختلافات :

قد تبين إذاً أن ما ضمته (مجمع الأمثال) - ومثله غيره - متفق في أمرين أقدمًا جامعي الأمثال على بجفله كله (أمثالا)، هما :

- ١ - الإيجاز : وهو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل<sup>(١)</sup> .
- ٢ - السيرة : وهي الشّيع والانتشار في الناس على ألسنتهم وفي كتاباتهم . فالإيجاز هو الذي سهلها على ألسن المتكلمين وهو الذي حببها إليهم ، لأنهم يميلون إلى الإيجاز وما يكفي قليله ؛ ومن ثم شاعت « البلاغة الإيجاز » .
- قال إبراهيم النظام : ( يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية ؛ فهو نهاية البلاغة )<sup>(٢)</sup> .
- ( فالإيجاز في الأنواع كلها ، و (إصابة المعنى) في الأمثال الحكمية ، و (حسن التشبيه وجودة الكناية) في الأمثال التعبيرية .

قال الحسن اليوسى : ( مرجع الحكمة الإصابة ، ومرجع المثل التشبيه )<sup>(٣)</sup> وقال زلهام في الأمثال التعبيرية : ( هي تقوى التعبير وتوضحه بسبب ما فيها من بيان عظيم )<sup>(٤)</sup>

ولهذا يبدو قول الدكتور قطامش : ( الأمثال صائبة المعنى في ذاتها ، وصائبة المعنى حين يتمثل بها الانسان ، حتى أصبحت كالقضايا المسلمة )<sup>(٥)</sup> - غير صائب ولا سيما إذا كان ممن يقسم ما في كتب الأمثال إلى أمثال وحكم ؛ فهذا الذي قاله خاص بالحكم ( الأمثال الحكمية ) فقط . وأما السيرة التي هي مترتبة على الإيجاز ، فهي التي أبرزت هذا النوع من الأقوال وميزته على غيره ، ولولا هي ما عرفه اللغويون والمتكلمون من بين ما يقال . لهذا قال العسكري : ( قد يأتي القائل بما يحسن أن يتمثل به ، الا أنه لا يتفق أن يسير فلا يكون مثلاً )<sup>(٦)</sup> . إنها رزق يُرزقهُ بعض الكلام دون بعض !

وقد تبين أيضا أن ما في (مجمع الأمثال) - ومثله غيره - مختلف في أمور أقدمت زلهام على جعله عدة أنواع ، هي :

- ١ - أن المثل الحوارى كلام مقتطع من حوار بين شخصين أو أكثر ، جائز أن يكونوا من عامة

(١) راجع (الطراز) للعلوي ، ٨٨/٢ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٨-٧/١ .

(٣) (زهر الأكم) ٣٠ / ١ ، و هو كما سبق ، يضم الأمثال التعبيرية تحت اسم (الأمثال) مقابل (الحكم) .

(٤) (الأمثال العربية القديمة) ص ٣٠ .

(٥) (الأمثال العربية) ص ٢٦١ .

(٦) (جمهرة الأمثال) ٧/١ .

الناس أو من خاصتهم ، والمثل الحكمي كلام مرسل بنفسه غالباً ، قاله شخص من خاصة الناس المفكرة المثقفة البليغة ، والمثل التعبيري كلام وسط ، لا هو مقتطع من سياقه في أغلبه ، ولا هو مرسل في أغلبه ، قاله شخص من الخاصة الوصافين البليغاء .

قال المرزوقي في شرح الفصيح : ( المثل جملة من القول مُقْتَضِبَةٌ من أصلها ، أو مُرْسَلَةٌ بذاتها ، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول )<sup>(١)</sup> ، فكما أشار إلى سيرورة الأمثال ، أشار إلى اقتطاع بعضها من سياقه ( أصله ) ، وأن بعضها غير ذلك .

وقال الميداني في شرحه المثل الحواري ( ما عَدَا مِمَّا بَدَا ) : ( هو متصل بقوله : ( عرفني بالحجاز ، وأنكرتني بالعراق ، فما عدا مما بدا ؟ )<sup>(٢)</sup> ، فوجه مثلاً - وهو كما لا يخفى حواري - باقتطاعه من سياقه ، وأن معرفته تُفهم معناه .

وقال الدكتور عبد المجيد عابدين : ( الوحدة الأدبية للمثل الكتابي هي الجملة ، لذلك صاغها الحكماء مستقلة بمعناها . وهي بخلاف المثل الشعبي ، لا تفتقر إلى قصة تشرحها ، ولا تتركز على مناسبة توضيحها . ومن ثم كانت الفكرة المعبر عنها في الجملة الواحدة كاملة ونهائية )<sup>(٣)</sup> ، فأكد ذلك الاختلاف بين أنواع الأمثال ، وإن لم يكن امتناع الحكم من الاقتران بسياق حاسماً ؛ ففي مثل قولهم ( لا تَكْزِرْ سَخَطَ مَنْ رِضَاهُ الْجَوْزُ )<sup>(٤)</sup> يحتمل أن يكون هنا مخاطب فيكون للكلام سياق أخذ منه .

٢ - أن أساس المثل الحواري تشبيه المضرب بالمورد ، وأساس المثل الحكمي إصابة المعنى وعرض حقائق الأشياء ، وأساس المثل التعبيري الوصف .

٣ - أن المقصود من استخدام المثل الحواري الاحتجاج ، ومن المثل الحكمي التنبيه والإعلام والوعظ ، ومن المثل التعبيري إثبات الوصف<sup>(٥)</sup> .

ولقد كان لهذه الاتفاقات والاختلافات ، أثرها الواضح في قضايا كثيرة متعلقة بالأمثال يأتي تناولها ، غير أنني أشير إلى أنها كانت وراء عدد أمثال كل نوع من تلك الأنواع ؛ فقد كان عدد الأمثال الحوارية ( ١٠٠٩ ) ، وعدد الأمثال الحكمية ( ١١٠٠ ) ، وعدد الأمثال التعبيرية

(١) ( المزهر ) للسيوطي ٤٨٦/١ .

(٢) ( مجمع الأمثال ) ٣٠٥/٣ .

(٣) ( الأمثال ) ص ١٤٩ ، وهو يفرق بين المثل الكتابي ( الحكمي ) ، والمثل الشعبي ( الحواري و التعبيري ) ، فهو من أصحاب النظرة الثانية .

(٤) ( مجمع الأمثال ) ١٥٨/٣ .

(٥) راجع ( زهر الأكم ) ٣٠ / ١ ، و ( الأمثال العربية ) للدكتور قطامش ١٨-١٩ ، و ( الأمثال العربية ) للدكتور محمد توفيق ص ٤٦ ، وما بعدها ، و ( الأمثال العربية القديمة ) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ٣٠ ، و ( الأمثال ) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٢٦-١٢٧ ، و ( الأمثال العربية القديمة ) لزلهايم ص ٢٧-٣٥ ، و ( التعابير الاصطلاحية ) للدكتور علي القاسمي ص ٣١ .

(٢٦١٧). كانت الأمثال الحوارية أقلها عددا لأنها مرتبطة دائما بموقف وحوار، وكانت الأمثال التعبيرية أكثرها عددا لأنها تشبيهات وكنائيات غير متناهية، وكانت الأمثال الحكمية أوسطها عددا، لأنها - وإن لم يحكمها موقف - حَكَمَها أنها عبارة عن معنى كامل أو حقيقة ثابتة واضحة.

\* \* \*



## الباب الأول بناء الأمثال النحوي مدخل

تتميز هذه الأقوال (الأمثال العربية) بميزتين ظاهرتين :  
أولاهما - الإيجاز ، وهو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل<sup>(١)</sup> ، وله مظهران ، هما  
تقليل الألفاظ والحذف منها .

أخراهما - الإقدم ، فنحن ( يمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم بل على  
اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية )<sup>(٢)</sup>  
ويتميز التعرض لبناء الأمثال النحوي ، بأنه يقفنا على مداخل الإيجاز الذي انبنت عليه  
سيرورة الأمثال ، وعلى كثير من ملامح شكل اللغة العربية القديمة ، وهي غايةً تماظمت اللغوين  
لفقديهم ما يشتتوثقون به منها .

قال ولفنسون : ( يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث  
موضوع نشأة اللغة العربية لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب  
اللغوية )<sup>(٣)</sup> .

ويتعلق بحث البناء النحوي بالجملة ؛ فهي ( الغاية الأولى لكل نظام نحوي ؛ إذ يعمل على  
كشف تركيبها ، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد من خلال النظام  
العقلي الذي يحكمها )<sup>(٤)</sup> .

وهذا ( المعنى ) هو ما قصده عبد القاهر الجرجاني ( بالفائدة ) التي مدارها على الإثبات  
والنفي ، قائلًا : ( لما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما ، فيكون  
أحدهما مثبتًا والآخر مثبتًا له = وكذلك يكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه ، فكان ذاك  
الشيئان : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل . وقيل للمثبت والمنفي « مسند » و « حديد » ، وللمثبت  
له والمنفي عنه « مسند إليه » و « محدث عنه » . وإذا رُمّت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد

(١) راجع (الطراز للعلوى ٨٨/٢).

(٢) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ٢١٢ ، و راجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ، ١/ ١٣٠ ، وما بعدها ؛  
فقد قال الشيء نفسه .

(٣) (تاريخ اللغات السامية) ص ٢١٢ .

(٤) (النحو و الدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٩ .

أو الفعل وحده، صيرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له، ومنفياً ومنفياً عنه، وذلك محال<sup>(١)</sup>.

لذلك قصدتُ الجملة في الأمثال، فدرستها متبعاً طريقة علمائنا، فقد بدأوا بأجزائها، وهذا وغني عنهم لضرورة التحليل، ومقتضاه.

لقد درسوا المبتدأ ثم الخبر ثم الجملة، وقد تبعهم ضامناً إلى المبتدأ الفاعل ونائبه، وإلى الخبر الفعل، جاعلاً إياهما في جميع أحوالهما التي يأتيان عليها تحت مصطلحي المسند إليه والمسند؛ فهما اختيار الجرجاني - كما سبق - وغيره<sup>(٢)</sup>، ثم تبعهم بالحث الجملة لأن بحثها يقدم صورة تامة للبناء النحوي بعد أن كانت مجزوة.

وأشير إلى أن الجملة المقصودة هنا هي المبدوء بها المثل؛ ففي قولهم: (لكل صارم نبرة ولكل جواد كبرة ولكل عالم هفوة)<sup>(٣)</sup>، الجملة (لكل صارم نبرة) هي الجملة الأولى المبدوء بها، وهي التي ركز عليها البحث لأسباب ثلاثة:

أولها - أن الأمثال اكتفت بجملة واحدة في الأغلب، فلم تتجاوزها إلى غيرها إلا بنسبة (١٥,٥٧٪) وهي قليلة.

ثانيها - أن درس الجملة الأولى تفصيلاً كاف لأنه دال على الجمل الأخرى، والمثل السابق موضح لهذا.

ثالثها - أن البحث تناول الجمل الأخرى من حيث اتصال الجملة الأولى بها.

ولأن المسند إليه والمسند والجملة جميعاً تشارك مذكورة ومحذوفة، تناولتها في حالي ذكرها وحذفها.

وقد تعارف البلاغيون - وبخاصة متأخروهم<sup>(٤)</sup> - في درس علم المعاني على ما قدمته وتبعته فيهم؛ فهم يدرسون جزأي الجملة تحت مصطلحي المسند إليه والمسند، بادئين بالمسند إليه ثمّين بالمسند ثمّين بالجملة، ثم يدرسون حالي الذكر والحذف بادئين بالحذف، غير أنني قدمت الذكر لأنه الأصل المتعلق به الفائدة، وهو الأكثر، ولكي يبنى عليه درس الحذف.

(١) (أسرار البلاغة) للجرجاني ٣٦٦.

(٢) أثرت هذين المصطلحين لأنهما الأعون على النظر الشامل، ولأن سيويوه عندما أراد مثل هذا قال: (هذا باب المسند و المسند إليه) ثم بدأ بالمسند إليه (المبنى عليه). راجع (الكتاب) ٢٣/١، وما بعدها.

(٣) مجمع الأمثال ١٠٣/٣.

(٤) راجع (شرح عقود الجمان) للسيوطي، و (الإشارات والتنبيهات) للجرجاني، و (علم المعاني) للدكتور درويش الجندي، و (خصائص التراكيب) للدكتور محمد أبو موسى، و (البلاغة العربية في ثوبها الجديد) للدكتور بكرى شيخ أمين.

## النوع والطول والافتداد :

كان بحثي للمسند إليه والمسند الجملة جميعا من خلال أفكار ثلاثة ، هي النوع والطول والامتداد ، أوضحها فيما يلي :

أولا - النوع ، وهو في اللغة الضروب من الشيء وكل صنف من كل شيء ، وقد استخدمته النحاة مخصصا ليدل على التذكير أو التأنيث ، ولكنني استخدمته بذلك العموم الذي لا يخصه إلا طبيعة المبحوث .

لقد بحثت نوع المسند إليه والمسند المفرد الاسم (وهو الخبر المفرد) من حيث التعريف والتذكير<sup>(١)</sup> ، ونوع المسند المفرد الفعل (الفعل في الجملة الفعلية) من حيث كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا ، ونوع المسند الجملة من حيث نوع ركنيها وهما كشييهما في الجملة الكبرى ، ونوع المسند شبه الجملة الحرفي (وأعني به الجار والمجرور الواقعين خبرا ، فقد عدهما بعض النحاة كذلك) من حيث نوع الجار والمجرور ، فأما الجار فنوعه من حيث كونه باء أو كافا أو غير ذلك من الحروف الجارة ، وأما المجرور فنوعه كنوع المسند إليه ، ونوع المسند شبه الجملة الظرفي (وأعني به الظرف الواقع خبرا وقد عده بعض النحاة كذلك) من حيث كون الظرف للزمان أو للمكان ، ونوع الجملة الكبرى من حيث نوع ركنيها وقد سبق بحثهما مستقلين .

ثانيا - الطول ، وهو في اللغة نقيض القصر في الناس وغيرهم ، وقد استخدمته سيبويه وصفا لصلة الموصول ، فجوز حذف العائد منها على الموصول إذا طالت ، وكان واضحا عنده فرق ما بين صلة طويلة وصلة قصيرة<sup>(٢)</sup> ، واستخدمه الدكتور محمد حماسة وصفا للجملة التي تتجاوز القصر بإطالة ركنيها بطرق شَرَحَهَا وأفدَتْ منها<sup>(٣)</sup> ، وقد استخدمته كما استخدمناه ، محددا المقصود منه عند كل جزء أطلقته عليهن وأبقيت على جامع يجمع كل موصوف بالطول ، هو أنه لا يوصف بالطول إلا كل مجموعة ألفاظ شديدة الارتباط .

لقد وصفت المسند إليه بالطول إذا كان (مُرَكَّبًا اسميًا) ، وقد بحث الدكتوران محمود شرف الدين ومحمد حماسة عبد اللطيف هذا (المركب الاسمي) فعرّفه الدكتور محمود بأنه (الوحدة النحوية التي ترد في مركز المفرد الاسم فتؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديها من كونه

(١) و تخصيص التعريف و التذكير هنا دون التذكير والتأنيث مثلا ، له ما يسوّغه من صنيع نحائنا أنفسهم ؛ فقد كانوا يبدأون كتبهم بالكلام عن التعريف والتذكير ، و المعرفة و النكرة ، لأنهما أساس في بناء الجملة ، يشترط في ركنيها أن يكونا على حال ما من حيث التعريف والتذكير ، على حين لا يشترط فهما من حيث التذكير والتأنيث شيء لتتشأ هذه الجملة . راجع (مقدمات التأليف ونظرات في المنهج) للدكتور محمود شرف الدين ص ٣ وما بعدها .

(٢) راجع الكتاب ١٠٨/٢ .

(٣) راجع (في بناء الجملة العربية) للدكتور محمد حماسة ص ٧٦ . وقد صَحَّبَتْهُ فكرة (الطول) في تأليفه ، راجع (الجملة في الشعر العربي) ، و(اللغة وبناء الشعر) .

فاعلا، مفعولا به، مجرورا بالحرف أو بالاضافة مثلا<sup>(١)</sup>، وعرفه الدكتور حماسة بأنه ( كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصرا واحدا في الجملة، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة)<sup>(٢)</sup>.

وقد خرجت من التعريفين بأن ( المركب الاسمي ) هو ( المركب الإسنادي ) وهو عبارة عن جملة كاملة قصد لفظها، و ( المركب الإضافي ) وهو عبارة عن اسمين مضاف ومضاف إليه، وقد تكثر الإضافات، و ( العامل عمل الفعل ) وهو كل اسم مشتق أو مؤول بمشتق، نصب مفعولا أو تعلق به جار ومجرور أو غير ذلك مما يعرف بعمل الفعل، و ( المصدر المؤول ) وهو كل ما سبقه حرف مصدري يؤول معه باسم، و ( الاسم الموصول ) وهو غير منفصل عن صلته، و ( الاسم المميز ) عندما يتعلق به تميزه.

وقد وصفت المسند المفرد الاسم بالطول إذا كان ( مركبا اسميا ) كذلك.

ووصفت المسند المفرد الفعل بالطول إذا كان ناقصا ناصبا خيرا، فقد رأى النحاة أن الخبر مكمل للفعل الناقص، قال ابن يعيش متحدثا عن ( كان ) : ( تفتقر إلى الخبر ولا تستغنى عنه لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا عن معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها؛ فإذا قلت : كان زيدا قائما، فهو بمنزلة قولك : قام زيد، في إفادة الحدث والزمن)<sup>(٣)</sup>.

ووصفت المسند الجملة بالطول إذا كان ركنها طويلين أو ممتدين، فأما طولهما فكتول شبيههما في الجملة الكبرى، وقد سبق بيانه، وأما امتدادهما فكامتداد شبيههما في الجملة الكبرى، وهذا ما سيأتي بيانه في الفكرة الثالثة.

ووصفت المسند شبه الجملة الحرفي بالطول إذا كان المجرور فيه طويلا أو ممتدا، فأما طوله فكتول المسند إليه السابق بيانه، وأما امتداده فكامتداد المسند إليه نفسه، وسيأتي بيان هذا.

ووصفت المسند شبه الجملة الظرفي بالطول إذا كان الظرف مضافا.

ووصفت الجملة بالطول إذا كان ركنها طويلين أو ممتدين، وقد سبق بيان كيفية طولهما، وسيأتي بيان الأخرى.

**ثالثا - الامتداد :** وهو في اللغة مطاوعة المد وهو المَطْل<sup>(٤)</sup>. وهو قريب من الطول، استخدمه

(١) ( المركب الاسمي ) للدكتور محمود شرف الدين ص ١٣٧.

(٢) ( في بناء الجملة العربية ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٧٨.

(٣) ( شرح المفصل ) لابن يعيش ٩٧/٧.

(٤) لم أقل ( المد ) لأنني لم أقل ( الإطالة ) بل قلت ( الطول ) الذي ذكره سيبويه، و ( الامتداد ) أكثر اتفاقا واتساقا هو و ( الطول ).

الدكتور محمود شرف الدين وصفا لتركيب النعت المطال بكثرة النعوت<sup>(١)</sup>، ولم يصفه بالطول، وربما كان هذا لإحساسه أن هذا الطول مختلف عما سماه من قبل (المركب الاسمي). إن هذا الاختلاف حقيقي، وهو الذي دفعني إلى هذه الفكرة؛ ففي اللغة مجموعات وتراكيب أخرى أقل ارتباطا مما يشمله (المركب الاسمي)، يسوّى وصفها بالطول بينها وبينه. تفتقر عما يشمله (المركب الاسمي) في مساحة الطول المادية؛ فهي أطول. هذان نوعان من التركيب، افترقا من حيث درجة الارتباط، ومن حيث مساحة الطول، فتركت لأولهما (المركب الاسمي) صفة (الطول) - ولا سيما أنها له عند سيوييه - ووصفت الثاني بالامتداد الذي هو (طول إلى طول) إذا جاز هذا القول.

وقد وصفت المسند إليه بالامتداد إذا نُعت أو أُكِّد أو أُبدل منه أو عُطف عليه أو جيء منه بالخال.

ووصفت المسند المفرد الاسم بالامتداد إذا كان كذلك ولكن هنا شيئا خاصا به هو من صور الامتداد، هو تعدّد هذا المسند؛ فالخبر حكم ومن الجائز تعدّد الأحكام، ففيه زيادة فائدة، ويدل على أن تعدده من الامتداد، أنّ النحاة جوزوا عطف الثاني على الأول<sup>(٢)</sup>.

ووصفت المسند المفرد الفعل بالامتداد إذا نصب مفعولا به أو غيره من المفاعيل، أو تعلق به جار ومجرور، إلى آخر ما يعرف بعمل الفعل.

ووصفت المسند الجملة بالامتداد إذا تعدى موقعه واتصل به شيء بعده ليس منه، وطريقه امتداده هي طريقة امتداد الجملة وبيانها يأتي.

ووصفت المسند شبه الجملة الحرفي بالامتداد إذا تعدد أو عطف عليه غيره، وكذلك المسند شبه الجملة الظرفي.

أما امتداد الجملة فقد كان كامتداد المسند الجملة، ولكن تعددت طرق هذا الامتداد لكثرتة. لقد امتدت الجملة إلى غيرها (بالعطف) وهو عطف غيرها عليها، و (الترتب الشرطي) وهو أن تكون شرطا، والممتدة إليها جوابه، و (الترتب الطلبي) وهو أن تكون طلبا، والممتدة إليها جوابه، و (الترتب الطلبي بالحرف) وهو أن تتضمن نفيا أو طلبا محضين، وتأتي بعدها الجملة الممتدة إليها، ذات فعل مضارع منصوب بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) أو (أو) التي بمعنى (إلى أن)، وسميته (الترتب الطلبي) لغلبة الطلب على الجملة الممتدة. وامتدت كذلك (بالتوكيد اللفظي) وهو أن تكون الممتدة إليها تكررًا لفظيًا للممتدة مؤكّدا، و (الاعتراض) وهو

(١) راجع (التوابع بين القاعدة والحكمة) للدكتور محمود شرف الدين ص ١٠٥.

(٢) راجع (شرح الكافية) لرضي الدين الإسترآبادي ١/١٠١، أما ما يحتمل تعدد المبتدأ فقد أوضح الرضى أنه مبتدأ ثان هو وخبره خبر للمبتدأ الأول. راجع ١/١٠٩.

أن تقع الممتدة إليها بين أجزاء الممتدة، و (الاستئناف) وهو أن يُبتدأ بالممتدة إليها بعد الممتدة .  
ثم بحثت المسند إليه والمسند والجملة في حال الحذف من خلال ملاحظة ما وَرَدَ منه في  
الأمثال .

وقد عقبْتُ على المسند إليه والمسند ببحث تقديم المسند على المسند إليه ، وقد كان البلاغيون  
يبحثونه مرتين ، الأولى بعد بحث المسند إليه ، والأخرى بعد بحث المسند ، فبدأ لي أن الأفضل  
هنا ما صنعتُ ، فتقديم المسند هو تأخير المسند إليه .

ينبغي في ختام هذا المدخل أن أشير إلى أمور ثلاثة :

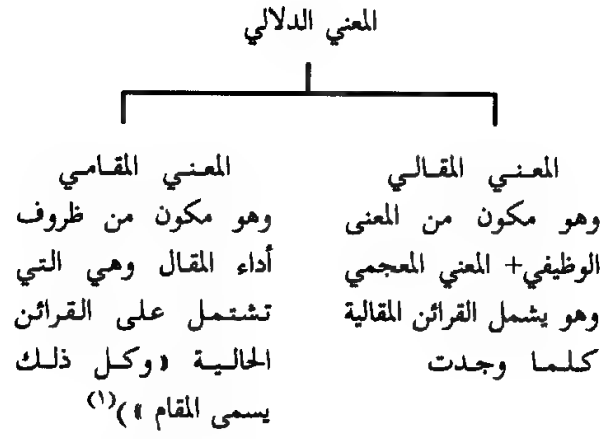
أولها - أنني سلكت في بحث بناء الأمثال النحوي ، ذلك المسلك لأنني رأيته الأفضل من  
أجل كشف هذا البناء وأثر الاتفاقات والاختلافات بين أنواع الأمثال فيه ، ومن أجل أنه يظهر  
كثيراً من سمات إيجاز الأمثال ، ويؤكد أو يضعف كثيراً مما قيل بشأن اللغة العربية القديمة . وقد  
قال الدكتور سعد مصلوح : (إن الفحص الأسلوبى يقوم عادة على اختيار عدد محدود من  
المتغيرات الأسلوبية قد يقل حتى يكون واحداً لا غير ، وقد يعتمد إلى ما شاء الباحث ، أما الفحص  
الشامل فأمر غير وارد بالكلية . وأساس الاختيار هو ما يريجه الباحث - بالظن الغالب أو مستعيناً  
بما سبقه من دراسات - من مسئولية المتغيرات المختارة عن تميز النص ، ثم إن عليه أن يخضع  
فروضه هذه للاختبار ، كما ذكرت ، لأن المعوّل عليه هنا هو فحص الخواص الدالة ، لا الحصر  
الشامل للدالة وغير الدالة)<sup>(١)</sup> .

ثانيها - أنني اعتمدت الإحصاء في كل خطوة ، رغبة في دقة النتائج ، فكنت أقدم الجداول  
الإحصائية ، ثم أستخلص منها معطياتها ، ثم أحاول تفسيرها ، من خلال النظام النحوي ،  
مستضيئاً بما قدمه علماؤنا القدامى والمحدثون من نظر نافذ إلى أغوار النصوص .

ثالثها - أنني راعيت أن أفراد البناء النحوي إنما هو ضرورة بحث ، وأنه في الحقيقة لا يقوم  
وحده بأداء تلك (الفائدة) التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني فيما سبق ، وهي التي سماها  
الدكتور تمام حسان (المعنى الدلالي) .

إن أداء (معنى دلالي) ما يعتمد على قرائن المقام والمقال معا ، والبناء النحوي بعض قرائن  
المقال . قال الدكتور تمام : (إذا كان المعنى الدلالي يعتمد على هاتين الدعامتين ، فإن الشكل التالي  
ربما يوضح العلاقة بينهما توضيحاً كافياً :

(١) (دراسات نقدية) للدكتور سعد مصلوح ص ٦٥-٦٦ .



ولهذا بحث بناء الأمثال النحوي من خلال فهمي لمعناها الدلالي المقصود، ووقوفني على عناصره .

\* \* \*

---

(١) (اللقمة العربية معناها ومعناها) للدكتور تمام حسان ص ٣٣٩.

## الفصل الأول

### المسند إليه

#### أولاً - حالُ ذكر المسند إليه :

بلغ المذكور من المسندات إليها في الجمل المقصودة بالبحث في الأمثال ( ٣٢٨٦ ) مسند إليه ، أى بنسبة ( ٥٣ ، ٦٩ ٪ ) من ( ٤٧٢٦ ) هو عدد تلك الجمل .  
ومن الميسور تفسير غلبة المذكور ، فالذكر هو الأصل المتعلقة به الإبانة<sup>(١)</sup> .  
كان المذكور منها في جملة المثل الحواري ( ٩٣٨ ) مسند إليه أى بنسبة ( ٩٦ ، ٩٢ ٪ ) من ( ١٠٠٩ ) هو مجموع الأمثال الحكمية .  
وكان المذكور منها في المثل الحكمي ( ١٠٧٤ ) مسند إليه أى بنسبة ( ٦٣ ، ٩٧ ٪ ) من ( ١١٠٠ ) هو مجموع الأمثال الحكمية .  
وكان المذكور منها في جملة المثل التعبيري ( ١٢٧٤ ) مسند إليه أى بنسبة ( ٦٨ ، ٤٨ ٪ ) من ( ٢٦١٧ ) هو مجموع الأمثال التعبيرية .  
ولا يخفى أن المسند إليه كان أكثر ذكراً في جملة المثل الحكمي ، وهذا راجع إلى افتقار الموعظة والنصيحة والإرشاد ، إلى التفصيل والبيان لكشف حقائق الأشياء ، ثم إن هذا النوع مرسل بنفسه غالباً ، غير مقتطع من سياق ، فليس فيه ما يدل على المحذوف إن حذف .  
ففي المثل الحكمي ( شَرُّ الرَّأْيِ الدَّبَرِيُّ )<sup>(٢)</sup> تعلق انكشاف الحقيقة بركني الجملة جميعاً ؛ فلا يستطيع التفريط في أيّ منهما .  
ويبحث المذكور من المسند إليه متعلق بنوعه وعلاقته بغيره .

#### (أ) نوع المسند إليه :

فيما يلي جدول مفصّل لأحوال المسند إليه من حيث التعريف و التنكير ، تبيّن محالّه الرأسيّة نوع الجملة التي يقع فيها المسند إليه ، وتبين محالّه الأفقية نوعه .  
وقد ضمنت إلى ( خاتمة ) النكرة أربع مرات كان المسند إليه فيها جملة ، كقولهم : ( قيلَ للبتّل : مَنْ أَبْوَكُ؟ قَالَ : الفرس خالي )<sup>(٣)</sup> ؛ ففي هذه الحال يكون المسند إليه جملة دون شذوذ ،

(١) راجع (الأشياء و النظائر في النحو) للسيوطي ، فقد قال في ٨٤ / ١ : (الإضمار خلاف الأصل ، ولذلك رُدّ على قول من قال إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، بأنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل) .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٥١/٢ والدبري الرأي الذي يسنح بعد قوّت الأمر .

(٣) نفسه ٥٠٧/٢ ، ويضرب للشخلط . وراجع مثله في ٤٧٥/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٠٣ .



قال سيبويه : ( اعلم أنّ « قلت » ، إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً )<sup>(١)</sup> .

وقال البغدادي في قول الفرزدق : « إذا قيل أئى الناس شرّ قبيلة » : ( جملة « أى الناس شر قبيلة » من المبتدأ والخبر نائب فاعل ، ونيابة الجملة مختصة بالقول نحو : « ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون » لأن الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة )<sup>(٢)</sup> . فبدلاً من قولهم ( قيل كلام ) قالوا : ( قيل من أبوك ؟ ) ، ومن أجل هذا أيضاً ضمنت المسند إليه عندئذ إلى محلّ النكرة<sup>(٣)</sup> .

وصنفت المصدر المؤول الواقع مسنداً إليه ، من حيث التعريف والتكثير ، بحسب ما يؤول به ، فقولهم : ( أن أصبح عند رأس الأثر أحبّ إلى من أن أصبح عند ذنبه )<sup>(٤)</sup> مثلاً ، كان المسند إليه فيه معرفة لأن المصدر هنا يؤول ( بإصباحى ) . وهكذا عاملت المصدر المؤول على اختلاف مواقعه .

نوع المسند إليه	جملته	معرفة							نكرة	المجموع
		ضمير تكلم	ضمير خطاب	ضمير غيبة	علم	اسم إشارة	معرف بأل	بقية المعارف		
جملة المثل الخوارى	٨٤	٢٣٦	٨٢	٥٢	٢٧	١٦٢	١٥٣	١٤٢	٩٣٨	
جملة المثل الحكيمى	١١	١٩٦	٤	-	-	٣٣٦	٢٤٥	٢٨٢	١٠٧٤	
جملة المثل التعبيرى	١٥٥	١٠٧	٥٥٢	١٠	١٣	١٥١	١٥٠	١٣٦	١٢٧٤	
المجموع	٢٥٠	٥٣٩	٦٣٨	٦٢	٤٠	٦٤٩	٥٤٨	٥٦٠	٣٢٨٦	

- ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث ، هى<sup>(٥)</sup> :

- ١م - استخدمت الأمثال ، المعرفة مسنداً إليه ( ٢٧٢٦ ) مرة ، أى بنسبة ( ٨٢ , ٩٥ ) .
- ٢م - استخدمت الأمثال ، الاسم الظاهر مسنداً إليه ( ١٨٥٩ ) مرة ، أى بنسبة ( ٥٦ , ٥٧ ) ، واستخدمت الضمائر ( ١٤٢٧ ) مرة ، أى بنسبة ( ٤٣ , ٤٢ ) .
- ٣م - استخدمت الأمثال من الأسماء الظاهرة ، المعرفة بال والنكرة مسنداً إليهما ( ١٢٠٩ ) مرة أى بنسبة ( ٦٥ , ٠٣ ) . للمسند إليه فى جملة المثل الحكيمى منها ( ٦١٨ ) مرة أى بنسبة ( ٧١ , ٦١ ) ، وله فى المثل التعبيرى منها ( ٢٨٧ ) مرة أى بنسبة ( ٦٢ , ٣٩ ) ، وله فى جملة

(١) (الكتاب) ١٢٢/١ .

(٢) (خزانة الأدب) للبغدادي ، ١١٦/٩ .

(٣) راجع (الأشياء والنظائر) للسيوطي ، فقد صنع فصلاً حكى فيه تأييد أن (الجملة نكرات) من كلام العلماء ، ١٧٦/١ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١١٥/١ .

(٥) أرمز فيما يأتي إلى آخر الكتاب ، بحرف (م) قبل الرقم ، إلى (المقطى) ، وبحرفي (ت م) قبل الرقم كذلك ، إلى (تفسير المقطى) .

المثل الحوارى منها ( ٣٠٤ ) مرة أى بنسبة ( ٥٦,٧١ ٪ ) .

٤م - استخدمت الأمثال من الضمائر فى موقع المسند إليه ، ضمير الغيبة ( ٦٣٨ ) مرة أى بنسبة ( ٤٤,٧٠ ٪ ) ، للمسند إليه فى جملة المثل التعبيرية منها ( ٥٥٢ ) مرة أى بنسبة ( ٦٧,٨١ ٪ ) ، وله فى جملة المثل الحوارى منها ( ٨٢ ) مرة أى بنسبة ( ٢٠,٣٩ ٪ ) ، وله فى جملة المثل الحكمى منها ( ٤ ) مرات أى بنسبة ( ١,٨٩ ٪ ) .

٥م - استخدمت الأمثال من الضمائر فى موقع المسند اليه ، ضمير الخطاب ( ٥٣٩ ) مرة أى بنسبة ( ٣٧,٧٧ ٪ ) ، للمسند إليه فى جملة المثل الحوارى منها ( ٢٣٦ ) مرة أى بنسبة ( ٥٩,٢٠ ٪ ) ، وله فى جملة المثل التعبيرية منها ( ١٠٧ ) مرة أى بنسبة ( ١٣,١٤ ٪ ) .

٦م - استخدمت الأمثال من الضمائر ، ضمير التكلم مسندا إليه ( ٢٥٠ ) مرة أى بنسبة ( ١٧,٥١ ٪ ) . للمسند إليه فى جملة المثل الحوارى منها ( ٨٤ ) مرة أى بنسبة ( ٢٠,٨٩ ٪ ) ، وله فى جملة المثل التعبيرية منها ( ١٥٥ ) مرة أى بنسبة ( ١٩,٠٤ ٪ ) ، وله فى جملة المثل الحكمى منها ( ١١ ) مرة أى بنسبة ( ٥,٢١ ٪ ) .

٧م - لم يستخدم المثل الحكمى من المعارف العلم ولا اسم الإشارة مسندا إليه ، على حين استخدم المثل الحوارى العلم ( ٥٢ ) مرة أى بنسبة ( ٦,٥٣ ٪ ) ، واستخدمه المثل التعبيرية ( ١٠ ) مرات بنسبة ( ٠,٨٧ ٪ ) واستخدم المثل الحوارى اسم الإشارة ( ٢٧ ) مرة أى بنسبة ( ٣,٣٩ ٪ ) ، واستخدمه المثل التعبيرية ( ١٣ ) مرة أى بنسبة ( ١,١٤ ٪ ) .

و لكل معطى من هذه المعطيات دلالة وتفسير ، يمكن تقديمهما فيه على الترتيب :

ت م ١- قال سيبويه فى إحكام الإسناد : ( أحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام ، ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشئ فتقول : راكب من بنى فلان سائر . وتبيح الدار فتقول : حدٌ منها كذا ، وحدٌ منها كذا ، فأصل الابتداء للمعرفة<sup>(١)</sup> ، والأمثال - كما يفيد هذا المعطى - تدغمُ كلام سيبويه ، وتؤكد أن هذا الأصل أصيل فى كلام العرب .

ت م ٢- حاول بعض اللغويين تصور نشأة اللغة ، وقدموا فى هذا نظريات تفاوتت قوة ودقة ، منها ما قارب الصحة كما قال الدكتور وافي ، رغم أن الأمر كله ظنٌّ .

لقد كان من علامات صحة هذه النظرية ، أن المراحل التى تقررها بصدد اللغة الإنسانية تتفق فى كثير من وجوهاها هى ومراحل الارتقاء اللغوى عند الطفل ( ومن المقرر أن المراحل التى يجتازها الطفل فى مظاهر حياته تمثل المراحل التى اجتازها النوع الانسانى فى هذا المظهر<sup>(٢)</sup> ) . وعندما تناول الدكتور وافي لغة الطفل ، ووصل إلى المرحلة الثالثة التى سماها ( مرحلة التقليد

(١) (الكتاب) ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

(٢) (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) للدكتور على عبد الواحد وافي ، ٤٢-٤٣ ، وراجع (فلسفة الضمير) للأستاذ على النجدى ناصف .

اللغوى)، قال ضمن سماتها: (أول كلمات تبدو عند معظم الأطفال هي أسماء الذوات، وتظهر بعدها الأفعال، ثم الصفات، ثم الضمائر)<sup>(١)</sup>.

ويؤكد كلام أولئك اللغويين، أن الأمثال - وهي وثيقة موثقة للغة العربية القديمة - غلب عليها استخدام الاسم الظاهر مسنداً إليه.

ويحتمل هذا أن يكون أثر إرسال أمثال كثيرة بنفسها، منقطعة عن سياق، وهذا يشمل أغلب الأمثال الحكمية وكثيراً من الأمثال التعبيرية.

ت م ٣- يجوز في الفاعل أن يكون نكرة، وإن كان مسنداً إليه، لما فيه من معنى التخصيص، (ووجه التخصيص في الفاعل أنَّ محكمه لما كان متقدماً صار المحكوم عليه لا يذكر إلا بعد تقرير الحكم في الذهن، فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدماً عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر إلا تقدم العلم بها دونه. فمن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقاً)<sup>(٢)</sup>. ومثل الفاعل نائبه، أما المبتدأ فحقه أن يكون معرفة لكي يصح الإسناد إليه، فلا وجه للإخبار عن لا يعرف<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت شواهد كثيرة لتأكيد المبتدأ ومنها أمثال، وكانت مفهومة فوضّح النحاة كيفيتها. قال السيوطي جامعاً ما قيل: (يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بأحد أمور... ) وجعل يعرضها إلا أنه قال: (الثامن: أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغير نحو: «لَيْسَ عَبْدٌ بِأَخٍ لَكَ»<sup>(٤)</sup>

وغير هذا كان أدق؛ فالكلام عندما يبتدأ لا يُعرف قائله أنه سيصير مثلاً فيتجاوز فيه. ولذا قال الحسن اليوسي بعد ما شرح كيفية مجيء المبتدأ في بعض الأمثال نكرة وكأنه يُعرض بالسيوطي: (هو أحسن من التعبير بأن المسوغ كونه مثلاً، إذ لا يكون مثلاً إلا بعد حين. وهو مفتقرٌ أوَّلُ وَهْلَةٌ إلى المسوغ، مع أن كونه مثلاً وإن حصل ابتداءً لا يناسب أن يكون مسوغاً بوجه كما لا يخفى؛ إذ التسويغ إنما هو بالتخصيص أو التعميم المخبرج للقضية عن الإهمال المحض لفظاً ومعنى)<sup>(٥)</sup>.

والمثل الذي ذكره السيوطي مثلاً، فيه مسوغ لتأكيد المسند إليه، هو أنه في إطار نفى، وقد ذكر السيوطي نفسه في المسوغ الثامن عشر (أن يسبقه نفى) وهذا المثل منه.

(١) (نشأة اللغة) للدكتور وافي ص ١٩٠. (٢) (أمالى ابن الحاجب) ٥٧٥/٢.

(٣) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٢٨٩/١.

(٤) (جمع الهوامع) للسيوطي، ٢/ ٣١-٢٧ وقوله «ليس عبد بأخ لك» مثلاً، أورده الميداني ١٤٦/٣.

(٥) (زهر الأكمل) ١٨٥/٢، وقال ابن هشام: (لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك (أى الابتداء بالنكرة) إلا على حصول الفائدة) (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام ٩١/٢، وهذه الطبعة هي المعتمد عليها في الإحالة.

وهذا الذى ذكره الحسن اليوسى - أعنى التعميم المخرج للقضية عن الإهمال المحض لفظاً ومعنى - هو المسوغ الذى كان وراء استخدام المثل الحكيمى للنكرة مسنداً .  
إن الحكيم الذى أبدع المعنى الحكيمى بحيث كان عبارة عن عرض حقائق الأشياء، رأى أن الطريقة المثلى التى تجعل للمعنى الحكيمى بالسامع موقفاً، أن يخرج فى عموم يجعله كالقاعدة المؤكدة المسلمة التى لا تتغير، من ناحية، ويجذب المتلقى الذى يأنف من أن يتصح ويوعظ .  
من الأمثال الحكيمية :

١- (زَهَبَتْ خَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ) <sup>(١)</sup>

٢- (خَشْيَةُ خَيْرٍ مِنْ وَادٍ حَبِيٍّ) <sup>(٢)</sup>

٣- (عَيْ أَيْسُ مِنْ سَلَلٍ) <sup>(٣)</sup>

٤- (لَحْظٌ أَصْدَقُ مِنْ لَفْظٍ) <sup>(٤)</sup>

لقد استفاد الحكيم من العموم الذى تُكِنُّه النكرة فى عرض هذه الحقائق بحيث تبدو كقاعدة مسلمة و لا تُصادم المتلقى .  
وقريب من هذا استخدامُهُ للنكرة مفيدةً فرداً من الأفراد التى يصدق عليها اللفظ، فهى فيه تفيد فرداً أى فرد . فمن الأمثال الحكيمية :

١- (أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ) <sup>(٥)</sup>

٢- (حَلَّاثٌ حَالِقَةٌ عَنْ كُوعِهَا) <sup>(٦)</sup>

٣- (جَلَّى مُجِبٌّ نَظَرُهُ) <sup>(٧)</sup>

٤- (أَمَامَهَا تَلْقَى أُمَّةٌ عَمَلَهَا) <sup>(٨)</sup>

ومن أجل أنْ عَرَضَ الحكيم للمعنى الحكيمى فى هذا البناء يجذب المتلقى فلا يأنف أن يأنمر به، فهيم السهيلي من المثليين الأول والثانى من هذه الأربعة، أن البناء خبر معناه أمر، فقال : ( قد جاءت أشياء بلفظ الخير وهى فى معنى الأمر أو النهى، منها قول عمر - رضى الله عنه - « جمع

(١) مجمع الأمثال ٢٥/٢ .

(٢) نفسه ٤٣٩/١ .

(٣) نفسه ٣٢٧/٢ .

(٤) نفسه ١٤٩/٣ .

(٥) نفسه ٣٧١/٣ .

(٦) نفسه ٣٤٣/١ و الحالقة المرأة تحلأ الأديم أى تقشره، تقول : حلأث الجلد، إذا أزلت تحلقة، وهو قشوره ووسخه، والمرأة الصانع ربما استعجلت فحلأت عن كوعها . يضرب لمن يتعاطى ما لا يحسنه، ولمن يرفق بنفسه شفقةً عليها .

(٧) نفسه ٢٨٤/١ .

(٨) نفسه ٣١/١ .

رجلٌ عليه ثيابُهُ» ، ...وقول العرب : «أنجز حر ما وعد» و «حَلَّتْ حَالَتُهُ عَنْ كَوْعِهَا» ... وهو كثير في الكلام ، ولكنه في معناه كله الأمر ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصداً إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة ، كأنهم يريدون بقولهم : «أنجز حر ما وعد» أى : ثبت ذلك في المروءة واستقر ، و «حَلَّتْ حَالَتُهُ» أى : جرى ذلك في العادة واستمر<sup>(١)</sup> .

يريد أن هذا المعنى ثابتاً واجبا في الديانة والمروءة انبغى عليك أيها المتلقى أن تأتمر به ثم هو يؤكد أثر التنكير فيقول : (الإشارة إلى هذه المعاني صَبَّرَتْهُ إِلَى هذا البناء . وإن كان في معنى الحكم وشيوع النكرة في جنسها على العموم . فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأحوال اسم معرفة تمحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر فقلت : ... «أنجز عمرو ما وعد» صار خبراً لا أمراً<sup>(٢)</sup> ) وهى طريقة جيدة ناجعة ، أن توضح عن طريق المقابل .

وقد بدا لى أن استخدام المثل الحكيم للمعرف بأل مسندا إليه ، لم يكن عما سبق يبيد ؛ فمن الأمثال الحكمية :

١- (التَّدْمُ تَوْبَةٌ)<sup>(٣)</sup> ٢- (السُّرُ أَمَانَةٌ)<sup>(٤)</sup>

٣- (التَّجَالُحُ مَعَ الشُّرَاحِ)<sup>(٥)</sup> ٤- (الرِّبَاحُ مَعَ الشَّمَاحِ)<sup>(٦)</sup>

ففى هذه الأمثال استخدم الحكيم (أل) الجنسية التى تشير إلى الحقيقة من حيث هى ، دون نظر إلى عمومها أو خصوصها ، والتى لا تفيد تعينا كما قال البغدادي<sup>(٧)</sup> ، ليعرض المعنى الحكيم . ولا يخفى ما بين دلالة (أل) الجنسية وبين المعنى الحكيم من وفاق . أما المثل الحوارى فقد استخدم النكرة مفيدة بطرق مختلفة ، و استخدم المعرف (بأل) بحيث كانت (أل) فيه عهدية .

فمن الأمثال الحوارية :

١- (أَتَى الْحَقِيقُ الْعِذْرَةَ)<sup>(٨)</sup> ٢- (لَيْسَ الْمُزَكَّرُ بِأَنْثِيَةٍ)<sup>(٩)</sup>

٣- (لَا يُجَسِّنُ الْعَبْدُ الْكَوَّ إِلَّا الْحَلَبَ وَالصُّو)<sup>(١٠)</sup>

(١) (نتائج الفكر فى النحو) للسهيلى ص ١٤٦-١٤٧ ، وقد قال العسكرى فى جمهرة الأمثال : (لفظ قولهم «أنجز حر ما وعد» لفظ الخبر ومعناه الأمر ، أى لينجز حر ما وعد) ٣١/١ .

(٢) (نتائج الفكر) ص ١٤٧ . (٣) (مجمع الأمثال) ٣٨٦/٣ .

(٤) نفسه ١٠٣/٢ .

(٥) نفسه ٣٨١/٣ والشرح التشرىح ، أى اشرح لى أمرى ، فإن ذلك مما يُتَّجَحُ حاجتى .

(٦) نفسه ٤٧/٢ والرباح الربح ، والمعنى أن الجود يورد الحمد ويربح المدح .

(٧) راجع (خزانة الأدب) للبغدادي ٣٥٧/١ .

(٨) (مجمع الأمثال) ٦٩/١ والعذرة المعلرة .

(٩) نفسه ٣/١٣٢ والمزكَّر الطائر المتبخر ، وعنى به طائرا أفلت منه قبل أن ينضج فأكله .

(١٠) نفسه ٣/٢٠٩ والصُّو شِدُّ خِلْفِ النَّاظَةِ لَهَا يَوْضَعُ فَصِيلُهَا ، يضرب لمن يُكَلِّفُ مَا لَا يُطِيقُ .

٤- (أَوْدَى الْعَيْرُ إِلَّا ضَرِطًا)<sup>(١)</sup>.

فالقائل يريد بالحقين - فى المثل الأول - اللبن المحقون الذى أمامه ، و بالمرترك فى الثانى الطائر الذى نهض أمامه ، وبالعبد فى الثالث نفسه ، وبالعير فى الرابع الذى أودى منه . وهذا العهد إنما قدمه المرقف والمقام الذى خرج المثل الحوارى فيهما ، وتميز بارتباطه بهما .  
ومن الأمثال الحوارية :

١- (قَدْ عَلِقَتْ دَلْوُكَ دَلْوًا أُخْرَى)<sup>(٢)</sup>.

٢- (أَوْدَتْ أَرْضٌ وَأَوْدَى عَامِرُهَا)<sup>(٣)</sup>.

٣- (قَرَّبَ طِبُّ)<sup>(٤)</sup> ٤- (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ)<sup>(٥)</sup>

٥- (شَرُّ مَا يُجِئُكَ إِلَى مُخَّةِ عُزُوبٍ)<sup>(٦)</sup>

وفيهما استخدم المثل الحوارى النكرة مسندا إليه ، وقد تخصصت بالوصف فى الأول ، وقصد بها العموم فى الثانى رغبة فى التعريض بالسامع أو بغيره .

إن قائل هذا المثل لم يرد أن يُبَاشِر السامع فيقول له : لقد أودت أرضك وذهب زمانك ، بل أراد أن يعتم الكلام فيصل إلى مقصده ولا يؤاخذ بما قال .

وقائل المثل الثالث عروس سألها عروسها ليلة جلوتها : أَيْكِرْ أَتَيْتِ أَمْ تَيْبَتْ ؟ فهى تستحى أن تباشره بقولها : قرب طِبُّكْ أى اختبارك وعلمك ، فأرسلت الكلام عاما حياء أو تظاهرا به ، وهو فى الوقت نفسه مؤدٌ غرضها منه .

أما النكرة فى المثل الرابع فهى كما يبدو غير مخصصة ، (وشرط النكرة ألا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا : رجل من بنى تميم فارس ، وابتدأوا بالنكرة ها هنا من غير صفة)<sup>(٧)</sup> . هذا كلام الميدانى فى شرح هذا المثل ، قد فهم له معنى تاما ، لكنه لم يقدم لنا الكيفية بذكر مقامه ، ولكن قال بعد ذلك : (إنما جاز ذلك لأن المعنى « ما أهر ذا ناب إلا شر » ، وذو الناب السبع . يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله)<sup>(٨)</sup> .

وهذا كلام سيبويه ؛ فقد قال : (أما قوله : شىء ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شىء . ومثله مثل العرب : « شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ »)<sup>(٩)</sup> ، وهو المعنى الذى روى الزجاجى أن المبرد شرحه للزجاج<sup>(١٠)</sup> .

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٧/٣ (٢) نفسه ٤٩٢/٢ .

(٣) نفسه ٤٣٣/٣ (٤) نفسه ٤٨٧/٢ .

(٥) نفسه ١٧٢/٢ .

(٦) نفسه ١٥١/٢ ، ويجئك أى يلجئك ، والعروب - وهو موضع فى الرجل - لا مخ له ، يضرب للمضطر .

(٧) نفسه ١٧٢/٢ (٨) السابق نفسه .

(٩) (الكتاب) ٣٢٩/١ (١٠) راجع ( مجالس العلماء ) للزجاجي ص ١٢٦ .

رغم هذا أحسب أن ابن جنى هو الذى ذكر مقام المثل ؛ فقد قال : ( ذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضافَ منه وأشفقَ لاستماعه أن يكون لطارق شرٌّ ، فقال : شرُّ أهرِّ ذا ناب ، أى ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ، تعظيمًا عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا فى نفسه كان يَطْرُقُ بابه ضيفٌ أو يُلِمُّ به مُستترشد . فلما عناه وأهمه وَكَّدَ الإخبار عنه ، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه<sup>(١)</sup> .

وقد فهم النحاة كون معنى ( شرُّ أهرِّ ذا ناب ) مفهومًا لرجوعه إلى ( ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ) ، بأربع طرق :

**الأولى** - أن النكرة المبتدأ بها هنا أشبهت الفاعل ، ولما كان تنكير الفاعل جائزًا جاز تنكير المبتدأ . ففي ( ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ) ( فعل = أهرِّ ) تأخر بعده ( فاعل = شر ) . وهذا عند هذا الرأي ، أمرٌ خاص ( شرطه أن يكون الخبر جملة فعلية فى معنى نفي عمومٍ منْ تُسبب إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ ، كقولك : « شرُّ أهرِّ ذا ناب » بمعنى : ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ، و « أهرِّ أفعده عن الخروج » فى معنى : ما أفعده عن الخروج إلا أمر<sup>(٢)</sup> )

**الثانية** - أن هذه النكرة واقعة - بهذه الطريقة - فى سياق نفي ، و ( إذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يبتدأ بالنكرات ، فقد تقدم حسن الإخبار عنها فى النفس لما فيه من العموم والفائدة<sup>(٣)</sup> ) . ففي ( ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ) نفيٌّ أداته ( ما ) .

**الثالثة** - أن الابتداء بالنكرة هنا قصد به الحُصْر ، ففي ( ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ) حصر أداته ( ما وإلا<sup>(٤)</sup> ) . ويبدو لي أن هذا التسويغ راجع إلى النفي .

**الرابعة** - أن النكرة هنا مقصود بها الجنس ؛ فقائل المثل أراد أن يُعلم مستمعه أن الذى أهرِّ ذا ناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، وقد جعل الجرجاني قول العلماء إن المثل بمعنى ( ما أهرِّ ذا ناب إلا شر ) دليلًا على ما يقول ، فقال : ( ألا ترى أنك لا تقول : « ما أثناني إلا رجل » إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أثنى امرأة ... وإنما يتصور قَصْرُ الفعل على معلوم ، ومتى لم يُرَدَّ بالنكرة الجنس ، لم يقف منها السامع على معلوم ، حتى تزعم أنى أقصر الفعل له عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره<sup>(٥)</sup> ) .

(١) (الخصائص) لابن جنى ١/ ٣٢٠ ، وراجع كلامه فى (التنبيه على مشكل أبيات الحماسة) ص ٢٦١-٢٦٢ .

(٢) (أمالى ابن الحاجب) ٢/ ٥٧٥ ، وراجع (شرح الكافية) للرضى ١/ ٨٩ ، و (المقرب) لابن عصفور ٨٨/١ .

(٣) (نتائج الفكر) للسيبلى ص ٤١٠ ، وراجع (الفصول الخمسون) لابن مُقَطِّ ١٩٨ .

(٤) راجع (جمع الهوامع) للسيوطى ٢٧/٢ - ٣١ .

(٥) (دلائل الاعجاز) لعبد القاهر الجرجاني ، ١٤٣-١٤٤ .

ولكن من النحاة من قبل النكرة في المثل على أنها مخصصة بوصف مقدر، فقد ذكر ابن هشام في مسوغات الابتداء بالنكرة (أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنى ... والثاني نحو قولهم: «السمنُ مَنَوَانٌ بدرهم» أي منوان منه، وقولهم: «شر أهر ذا ناب» و«قَدَّرَ أَخْلَكَ ذا المجاز»؛ إذ المعنى شر أي شَرٌّ، وَقَدَّرَ لَا يُغَالِبُ<sup>(١)</sup>.

والسيوطي نفسه الذي فهم المثل على الحصر، ذكر ضمن المسوغ الثاني للابتداء بالنكرة: (أن تكون موصوفة إما بظاهر ... أو مقدر نحو: «السمن منوان بدرهم» أي منوان منه، وقولهم «شر أهر ذا ناب» أي شر عظيم)<sup>(٢)</sup>.

وقد يقدح في التفسير أن تَتَفَرَّقَ بِالْمُفَسِّرِ الشُّبُلُ، إلا أنه يَشْفَعُ له أَنَّ المثل قديمٌ فاقْدُ سياقه، وأنه يُؤَلَى أَكْثَرَ جُهِدِهِ شَطْرَ جَمْعٍ ما يستطيع جمعه من آراء النحاة وتفسيرهم. والنكرة في المثل الخامس (شَرُّ ما يجيئك إلى مخة عرقوب) ليست بعيدة من نكرة المثل السابق، إلا أن يَغْدَهَا ما.

لقد تعرض السهيلي لهذا المثل - مع تغيير يسير<sup>(٣)</sup> - مَوْضَحًا أن معنى الكلام (ما جاء به إلا شر)، وأن الذي أدى إلى هذا انتظام (ما) الزائدة بالاسم النكرة قبلها (والنكرة لا يبتدأ بها، فلما قصد إلى تقديمها علم أن فائدة الخبر مخصصة بها، ووكد ذلك التخصيص «بما»، وانتفى الأمر عن غير الاسم المبتدأ، ولم يكن إلا له وصار ذلك بمنزلة من يقول: «ما جاء به إلا شر»، واستغنيا «بما» ههنا عن «ما» النافية، وبالابتداء بالنكرة عن «إلا»<sup>(٤)</sup>.

ولكن الذي يبدو لي أن (ما) هذه يمكن أن تكون اسمية، وأن تكون عندئذ صفة للنكرة قبلها، فتكون قد أفادت تعظيم ذلك الشيء الذي جاء به، وسوغت البدء بالنكرة<sup>(٥)</sup>. أما المثل التعبيري، فقد كان قَصْدُ الوصف - وهو أساسه - وراء طريقة استخدامه للمعرف بآل والنكرة مسندًا إليهما. فمن الأمثال التعبيرية:

١ - (بَلَّغَ السَّيْلُ الزُّبْيَ)<sup>(٦)</sup>

٢ - (جَاوَزَ الْحِزَامُ الطُّبَيْيْنِ)<sup>(٧)</sup>

(١) (مغنى اللبيب) ٩٢/٢.

(٢) (مجمع الهوامع) للسيوطي ٣١-٢٧/٢.

(٣) روايته عنده هي (شر ما جاء به إلى مخة عرقوب).

(٤) (نتائج الفكر) ص ٤١١.

(٥) راجع (الجنى الداني) للمرادي، ص ٣٤٠.

(٦) (مجمع الأمثال) ١٥٨/١، والزبي جمع زُبْيَة، حُفْرَةُ صَيْدِ الْأَسَدِ. يضرب لما جاوز الحد.

(٧) نفسه ٢٩٥/١، هو كالسابق، والطبى لذات الحافر والسباع، كالضرع لغيرها.



٣ - (قَدْ رَكِبَ السَّيْلُ الدَّرَجَ) <sup>(١)</sup>

٤ - (اسْتَوَتْ بِهِ الْأَرْضُ) <sup>(٢)</sup>

إن قائل المثل التعبيري أراد أن يصف حاله أو حال غيره أو ما أشبه هذا، فبنى الكلام على أن يكون عاما ينطبق على ما أراد وصفه، فاستخدم المعروف بأل الجنسية التي تفيد عموما لا تعيين معه، ويقصد بها هنا أحد ما يقع عليه اللفظ، أي أحد.

فهو لا يريد سيلاً بعينه، ولا أرضاً بعينها، وإلا ما صح أن ينقل الوصف إلى ما يريد. لهذا استطاع سيدنا عثمان أن يكتب إلى سيدنا علي - رضي الله عنهما - لما حوَّص واصفاً حاله قائلاً: (أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ السَّيْلَ قَدْ بَلَغَ الرُّبَى، وَجَاوَزَ الْحَزَامَ الطُّبَيْيْنِ، وَتَجَاوَزَ الْأُمُرُ بِي قَدْرِهِ) <sup>(٣)</sup>، فأوقع بنا مثل ما به ولا سيل هناك ولا حزام، ولكن كناية عن بلوغ الشدة منتهاها، صارت مثلاً. ومن الأمثال التعبيرية:

١ - (لَا يَنْتَظِحُ فِيهِ عَنَزَانِ) <sup>(٤)</sup>

٢ - (مَا يَحْطُّ لَهُ مَنِّي حَاسَةً) <sup>(٥)</sup>

٣ - (مَا عِنْدَهُ طَائِلٌ وَلَا نَائِلٌ) <sup>(٦)</sup>

٤ - (سَقَى فَلَانٌ غَصَا الْمُسْلِمِينَ) <sup>(٧)</sup>

٥ - (لَقِيَ فَلَانٌ وَئِسًا) <sup>(٨)</sup>

٦ - (لَرُّ فَلَانٌ بِحَجْرِهِ) <sup>(٩)</sup>

في المثل الأول والثاني استخدم المثل التعبيري النكرة للعموم كما استخدم (أل) الجنسية، فأية عنزين وأية حاسة تحقق الوصف المقصود وهو عدم الاختلاف في الأول، وعدم الشفقة في الثاني. أما في المثل الثالث فاستخدمها قاصداً أقل شيء، ومن دلالات النكرة أنها تفيد أقل شيء مما تنطبق عليه، ومن مقاصد المثل التعبيري الظاهرة الوصف بانعدام أقل شيء، واستخدام النكرة يحقق له هذا.

(١) (مجمع الأمثال) ٥٠٧/٢ الدرج أى طريقه الممهود. يضرب للذى يأتي الأمر على عهد.

(٢) نفسه ١٢٤/٢ والمعنى مات ودرس قبره.

(٣) نفسه ٢٩٥/١.

(٤) نفسه ١٧٤/٣.

(٥) نفسه ٢٨٣/٣ أى ليس عندى له عطف ولا رقة.

(٦) نفسه ٢٨٢/٣ والطائل: من الطول وهو الفضل، والنائل: من التؤل وهو العطاء، والمعنى ما عنده فضل ولا جود.

(٧) نفسه ١٦٠/٢.

(٨) نفسه ١٣٩/٣.

(٩) نفسه ٩٨/٣ أى ضُتَمَ إلى زَوْنٍ مثله.

أما في الثلاثة الباقية ، فلم يكن الوصف صادرا عن المسند إليه ، بل تكوّن من الفعل وما تعلق به ، فلما أنشأ القائل الوصف وجمعه اللغويون أرادوا أن يوضحوا طريقة العرب في استعمال هذا الوصف (المثل التعبيري) ، وهذا يكون بتكوين علاقة وصفية تشمل مع هذا الوصف موصوفاً ، فلما كان تركيب الوصف هنا (فعل ، وبعض المتعلقات) كان الموصوف هو الفاعل ، فوضعوا في موقعه هذا الاسم (فلان) الذي هو كناية عن أسماء الآدميين<sup>(١)</sup>.

فاستخدام المثل التعبيري للنكرة في الأمثال الثلاثة الأخيرة ، تدخّل من جامعي الأمثال لبيان طريقة استعماله ، ولهذا وقع اختيارهم هنا على هذا الاسم الذي يُكنى به عن أسماء الآدميين التي يمكن أن تقع موقعه . ويدل على هذا ما رواه ابن منظور ، قال (لقى فلان ويسا أي ما يريد؛ وقوله ، أنشده ابن الإعرابي :

عَصَبْتُ سَجَاحَ شَبَنًا وَقَيْسًا وَلَقَيْتُ مِنْ النُّكَاحِ وَئِيسًا  
قال : معناه أنها لقيت منه ما شئت<sup>(٢)</sup>.

فقد استعمل الراجز المثل التعبيري الخامس مما سبق ، طارحا عنه الاسم المكنى به ، لأنه يريد أن يصف هذه المرأة المتنبهة التي ضرب بها المثل في الزنى ، فقبل (أزنى مِنْ سَجَاحِ)<sup>(٣)</sup> ، فوضع في موقع المسند إليه ضمير الغيبة الذي يعود على اسمها المذكور قبله .

ت م ٤- خلاصة هذا (المُعْطَى) أن الأمثال تؤثر ضمير الغيبة مسندا إليه ، من الضمائر . والحقيقة أن المثل التعبيري وحده ، وراء هذا الإيثار .  
من الأمثال التعبيرية :

- ١- (هُوَ يَشْرِبُ وَيَرْوِبُ)<sup>(٤)</sup>      ٢- (هُمُ الْمَيِّ وَالْكَرْشُ)<sup>(٥)</sup>
- ٣- (إِنَّهُ لَعَضِيضُ الطَّرْفِ)<sup>(٦)</sup>      ٤- (إِنَّهُ لَتَكِدُ الْحَظِيرَةُ)<sup>(٧)</sup>
- ٥- (جَاءَ نَاشِرًا أَذْنِيهِ)<sup>(٨)</sup>      ٦- (قَرَعَ لَهُ طُنْبُوبُهُ)<sup>(٩)</sup>
- ٧- (يَدِبُ لَهُ الضَّرَاءُ وَيَمْشِي لَهُ الْحَقَمَرُ)<sup>(١٠)</sup>

(١) راجع (لسان العرب) لابن منظور المصري ، مادة (فلن) .

(٢) السابق مادة (ويس) .

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٤/٢ .

(٤) نفسه ٤٩٥/٣ ويشرب أى يخلط ويروب أى يصلح ، ويضرب للذى يخطئ ويصيب .

(٥) نفسه ٤٧٠/٣ والمعنى متآلفون .

(٦) نفسه ١٠٩/١ أى يخض طرفه عن مال غيره .

(٧) نفسه ٧٧/١ والنكد قلة الخير ، والحظيرة المال ، والمعنى قليل الخير .

(٨) نفسه ٢٩٠/١ إذا جاء طامعا قيل هذا .

(٩) نفسه ٤٧٧/٢ والطنبوب خروف الساق من القدم ، والمعنى جد ولم يُقْتَرُ .

(١٠) نفسه ٥٢٢/٣ والضراء الشجر المتنف يوارى ما خلفه ، والخمر ما وارى ما خلفه ، والمعنى يَحْتَلُّهُ ويخدعه .

٨- ( ما يُعْرِفُ قَبِيلًا مِنْ ذَيْبٍ )<sup>(١)</sup>

هذه ثمانية أمثال تعبيرية وقع فيها ضمير الغيبة مسندا إليه مبتدأ وفاعلا لفعل ماض وفعل مضارع ، فهي نماذج لجميع أشكال مجيئه مسندا إليه .

ويبدو لي أن بينها وبين الأمثال التعبيرية الثلاثة التي وقع ( فلان ) مسندا إليه فيها ، شَبَّهًا من حيث كون مجيء المسند إليه فيها بهذا الشكل تدخلاً من جامعي الأمثال يشرحون به طريقة استعمال العرب لهذا الوصف الذي لم يتعلق في تركيبه بالمسند إليه ، وإنما تعلقه به من حيث كون المسند إليه موصوفاً إليه .

إن اختيار ضمير الغيبة ليسد موقع المسند إليه الموصوف ، فتتضح طريقة الوصف بالمثل التعبيري الذي الموصوف فيه المسند إليه ، اختيار موفق ؛ فهو لا يوقعهم في حرج ؛ إذ لو جعلوه ضمير تكلم لدحوا أنفسهم أو ذموا ، ولو جعلوه ضمير خطاب لدحوا الملتقى أو ذموا ، وفي كل حرج لا يُخرجهم منه إلا ضمير الغيبة .

وأقرب آخر ، هو أن ضمير الغيبة آخر مراحل الإضممار بعد التكلم والخطاب ، لذا كان قريباً من اسم الإشارة ، مشاركاً له في جواز أن يدل على معنى أو حيوان أو جماد .

قال بعض الباحثين : ( ضمائر الغائب التي هي النوع الثالث من الضمائر ، موضعها الحقيقي بين الضمائر وبين أسماء الإشارة ، تشارك الضمائر في الانقسام إلى منفصلة ، ومتصلة ، مرفوعة ومجرورة ومنصوبة ، وتشارك أسماء الإشارة في أنه يكتفى بها عن الأسماء )<sup>(٢)</sup> .

ويدل على هذا أن سيدنا عمر بن الخطاب في كتابه إلى سيدنا علي - رضى الله عنهما - قال : ( أَمْلِي تَمْشِي لَهُ الضَّرَاءُ ، وَتَدِبُ لَهُ الْحَمَرُ ، أَمْ مَثَلُكَ يَنْقَبِضُ عَلَيْهِ الْفَضَاءُ )<sup>(٣)</sup> ، وأن الحريري في ( المقامة السنجارية ) على لسان أبي زيد الشروجي ، قال : ( أتى الوالي ناشراً أذنيه ، وأبته ما كُنْتُ أَشْرَزْتُهُ إِلَيْهِ )<sup>(٤)</sup> ، وفي ( المقامة الفارقة ) على لسان عيسى بن هشام قال : ( قَرَعْتُ ظُنْبُوبِي ، وَالْهَيْبَتُ الْهُوبِي )<sup>(٥)</sup> ، وأن المعري في خلال تمجيده ربه قال : ( لَا أَعْلَمُ كُنْهَكَ وَلَا أَهْوَى ، وَأَشُوبُ فِي تَقْدِيرِكَ وَأَرْوِبُ ، وَأُوقِنُ أَنَّ فِي الْعَدِّ أَمُوثُ )<sup>(٦)</sup> .

فقد أبدل سيدنا عمر - رضى الله عنه - من ضمير الغيبة في المثل السابع ، ضمير خطاب ،

(١) ( مجمع الأمثال ) ٢٥٣/٣ والقبيل ما أقبل على الصدر ، من القبيل ، والدير ما أدير عنه ، أى لا يعرف شيئا ، وَصُفَّ بِالْجَهْلِ .

(٢) ( التطور النحوى للغة العربية ) لبرجستراسر ص ٧٩ .

(٣) ( جمهرة رسائل العرب ) لأحمد زكى صفوت ٩٥/١ .

(٤) ( مقامات الحريري ) ص ١٣٩ .

(٥) نفسه ص ١٥٤ وألهبت ألهوبى أى حملت على فرسى ليجتهد فى العدو .

(٦) ( الفصول والغايات ) للمعري ، ٣٧٤ ، والكُنه المقدار أو الغائبة ، وأهوى أى أهتم .

واصفنا سيدنا عليا - كرم الله وجهه - بمحاولة خداعه وختله .

وأبدل الحريري من ضمير الغيبة في المثل الخامس ، اسما ظاهرا واصفاً الوالي بالطمع ، ومن ضمير الغيبة في المثل السادس ، ضمير تكلم واصفاً الراوي بالنشاط والإسراع .  
وأبدل المعري من ضمير الغيبة في المثل الأول ضمير تكلم واصفاً نفسه بالحيرة والتخليط في محاولتيه تقييد كُتبه الله سبحانه .

بل إنه صرح في تفسيره الذي كان يعقب غاياته ، قائلا : ( وأشوب وأروب : من المثل « هو يشوب ويروب » أي يخلط )<sup>(١)</sup>

فمجيء ضمير الغيبة مسندا إليه في جملة المثل التعبيري ، بهذا الحجم ، ليس إلا ضرورة شرح وإيضاح أثبتها استعمال من سبق جمع الأمثال - كسيدنا عمر رضى الله عنه - وعرفها من جاء بعد جمعها - كالمعري والحريري معاصر الميداني .

أما جملة المثل الحكمي التي ندر استخدامها لضمير الغيبة مسندا إليه ، فإن كونها مرسلة بنفسها غير مرتبطة بسياق أو مقام غالبا ، يناسبه ألا يكون بها ما يحتاج إلى مقال أو مقام يقفان وراءه ليوضحا معناه ودلالته<sup>(٢)</sup> .

وقد أثبت الجدول أن لها نسبة - وإن كانت ضئيلة - من استخدامها ، وفيما يلي بيان .

إن الأمثال التي وقع ضمير الغيبة مسندا إليه في جملها المقصودة بالبحث ، هي :

١ - (إِنَّمَا يُضَنُّ بِالضَّنِّينِ)<sup>(٣)</sup>

٢ - (قَدْ يُؤْتَى عَلَى يَدَيِ الْحَرِيصِ)<sup>(٤)</sup>

٣ - (لَيْسَ يَلَامُ هَارِبٌ مِنْ حَقِّقِهِ)<sup>(٥)</sup>

٤ - (طَالَمَا مُتَّعَ بِالْغِنَى)<sup>(٦)</sup>

إن المسند إليه في الأمثال الأول والثاني والرابع ، ضمير غيبة يعود على المصدر المفهوم من الفعل قبله ، وهو الضن في الأول والإتيان في الثاني ، والتمتع في الرابع<sup>(٧)</sup> .

(١) (الفصول والغايات) ص ٣٧٥ .

(٢) قال الدكتور عبد المجيد عابدين في الأمثال الحكمية - وهي عنده (الأمثال الكتابية) : (هي بخلاف المثل الشعبي (ويقصد به الحوار والتعبيري معا) ، لا تفتقر إلى قصة تشرحها ، ولا تركز على مناسبة توضيحها . ومن ثم كانت الفكرة المعبر عنها في الجملة الواحدة كاملة ونهائية) الأمثال ص ١٤٩ .

(٣) مجمع الأمثال ٨٧/١

(٤) نفسه ٥٠٥/٢ .

(٦) نفسه ٢٩٢/٢ .

(٥) نفسه ١٥٠/٣

(٧) أثرت هذا الرأي على جمل المجرور هو المسند إليه ، وهو صنيع بعض النحاة في مثل هذه التراكيب ، راجع (البيان في غريب إعراب القرآن) لابن الأنباري ٤١/٢ ، و(التيان في إعراب القرآن) للمكبري ٢٨/١ ، ٢/٧٣٢ .

والمسند إليه في المثل الثالث ضمير شأن لا يحتاج إلى مرجع ، بل يكفي بجملة بعده مفسرة لإبهامه ، وهي في المثل فعلية مضارعية .

قد تبين إذن أن الحالات التي كان المسند إليه فيها ضمير غيبة في جملة المثل الحكمي ، لم يحتج فيها إلى مرجع يوضحه لأنه كان خاصاً .

أما المثل الحوارية الذي كانت جملته أكثر من جملة المثل الحكمي استخداماً لضمير الغيبة مسنداً إليه ، فقد كان ميسوراً فيه أن يعود هذا الضمير إلى ما يوضح إبهامه من مقال أو مقام . أما أنه أقل نسبة من المثل التعبيري ، فلأجل أن المثل الحوارية كان يؤثر غيره من الضمائر كما سيتضح ، فمن الأمثال الحوارية :

- ١- (رَمَتْني بِدَائِهَا وَأَنْسَلْتُ) <sup>(١)</sup>      ٢- (أَسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ جَابَةً) <sup>(٢)</sup>  
٣- (عَنْ ظَهْرِهِ يَحُلُّ وَقَرًا) <sup>(٣)</sup>      ٤- (إِلَّا تَجِدَ عَارِمًا تَغْتَرِمَ) <sup>(٤)</sup>

فضمير الغيبة في المثل الأول يعود إلى امرأة رمت صررتها بعيب كان فيها ، فقالت لها ضررتها هذا القول الذي صار يضرب لمن يعير صاحبه بعيب هو فيه . والضمير في الثاني يعود إلى فتى خاطبته سهيل بن عمرو بما لم يسمعه جيداً فأجاب خطأ فقال له سهيل هذا القول الذي صار يضرب مثلاً لمن يخطئ السمع فيسيء الإجابة .

أما الثالث فكان كلاماً يقوله الرجل لدابته الذي يُسرّع ليضع عن ظهره حملاً ، فالضمير راجع إلى دابته الذي يركبه ، فصار هذا الكلام مثلاً لمن لنفسه يعمل .  
والمثل الرابع عَجُزٌ هذا البيت :

وَلَا تُلْقَيْنِ كَذَاتِ الْغَلَا مَ إِلَّا تَجِدَ عَارِمًا تَغْتَرِمَ

يعني أن الأم المرضع إن لم تجد من يمص ثديها مصته هي ، فالضمير راجع إلى (ذات الغلام) في الكلام الذي اقتطع منه هذا المثل الحوارية ، ثم صار يضرب للمتكلف ما ليس من شأنه .  
ت م ٥- أوضح الجدول أن نسبة استخدام ضمير الخطاب مسنداً إليه ، كانت بعد نسبة ضمير الغيبة ، ولكن بدا أن هذا الضمير شغل - دون ضميري التكلم والغيبة - أغلب مواقع استخدام الضمائر في جمل الأمثال الحكمية .

إنه لما كانت الأمثال الحكمية خالية من الاقتران بمقام أو مقال ، ناسبها هذا الضمير ، لأنه يفيد غرضها ، ولا يكسر طبيعتها .

من الأمثال الحكمية :

- ١- (أَقْلِلْ طَعَامَكَ تَحْتَدِ مَنْامَكَ) <sup>(٥)</sup>      ٢- (إِكْذِيبِ النَّفْسَ إِذَا حَدَّثَتْهَا) <sup>(٦)</sup>

(١) مجمع الأمثال ٢٣/٢	(٢) نفسه ١٠١/٢
(٣) نفسه ٣٥٨/٢	(٤) نفسه ١١٦/١
(٥) نفسه ٥٠٢/٢	(٦) نفسه ١٧/٣

٣- (أَتْرُكِ الشَّرَّ يَنْبُذْكَ) <sup>(١)</sup> ٤- (آخِ الْأَكْفَاءَ وَدَاهِنِ الْأَغْدَاءَ) <sup>(٢)</sup>

إن الحكيم يقدم النصيحة والوعظ في أغلب أحواله لغيره الذي يأتيه مستنصحا، فيوجه إليه النصيحة لأنه استنصحه فلن يأنف أن يتلقاها مخاطبا بها مأمورا بالعمل بمقتضاها، فيُخْرِجُ المعنى الحكمي عن عمومته الذي كان يبدو كقاعدة مسلمة.

كذلك يحمل ضمير الخطاب إمكانية أخرى تؤيد كثرته وتفسرها، هي (التجريد)، وهو تغيير وجهة الخطاب بطريقتين:

الأولي - أن يكون ظاهر الكلام خطابا من المتكلم لغيره، وهو يريد خطاب نفسه، وهذا هو التجريد المحض.

الأخرى - أن يكون الكلام خطابا من المتكلم لنفسه دون غيرها، وهو التجريد غير المحض <sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى أن كون ضمير الخطاب قادرا على أن يوجه المعنى الحكمي هذا التوجيه، جدير بأن يجعله أكثر الضمائر استخداما هنا لما فيه من الفائدة للمعنى والغرض.

فيمكن في الأمثال السابقة أن تكون من الحكيم للمستنصح، وأن تكون من مستعملها لنفسه، وهذه الاحتمالية نفسها يمكن أن تُلَطَّفَ من حِدَّةِ وَقَعِ التَّضَحُّعِ عَلَى الْمُتَلَقِّي.

وتأتي جملة المثل الحوارية بعد جملة المثل الحكمي في نسبة استخدام ضمير الخطاب مسندا إليه، غير أنها كانت كذلك أكثر من نسبة استخدام ضميري التكلم والغيبة مسندين إليهما فيها. ولا شك أن المتكلم مفتقر إلى الضمائر في حوارهِ لِيُوجِهَ كلامه، ولكن هذه النسبة توضح أن العربي كان أكثر اهتماما بالكلام يخاطبُ به شخصَ غَيْرُهُ، منه بالكلام يتحدث فيه شخصٌ عن نفسه أو عن غيره. فهي - لا ريب - نَزْعَةٌ خطائية قديمة.

أما جملة المثل التعبيرية، فقد كان استخدامها ضمير الخطاب أقلَّ من استخدامها ضميري التكلم والغيبة، وهذا لأن الأوصاف عندئذ تكون مقتطعة من سياقات استعملت فيها، ولم يكن هذا الاقتطاع كثيرا فيما يخص الأمثال التعبيرية <sup>(٤)</sup>.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (إِنَّكَ لَعَالِمٌ بِمَتَابِتِ الْقَصَبِ) <sup>(٥)</sup> ٢- (إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا) <sup>(٦)</sup>

٣- (دَغَّ عَنْكَ بُيُوتَاتُ الطَّرِيقِ) <sup>(٧)</sup> ٤- (أَلَّتِي دَلَّوْكَ فِي الدَّلَالِ) <sup>(٨)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ٢٤٣/١. (٢) نفسه ١٣٢/١.

(٣) راجع (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوي طبانة ص ١٢٥.

(٤) راجع التمهيد.

(٥) مجمع الأمثال ٥٣/١، والقصيص شجيرات تنبت عند الكفاة.

(٦) نفسه ٦١/١ وتفاريقها أجزاءها يستفاد منها في أمور كثيرة.

(٧) نفسه ٤٧٣/١ وبنياتها شعابها الصغيرة. (٨) نفسه ١٠٩/٣.

فقد رويت هذه الأمثال التعبيرية بهذا الشكل الذي يدل على أنها مقتطعة من سياق كانت فيه هكذا، فحاول جامعو الأمثال أن يُقَوِّمُوا على حالها إيماناً منهم بأن الأمثال ينبغي ألا تغير. فمستعمل هذه الأمثال السابقة يصف مخاطبه بالعلم الدقيق في المثل الأول، وبكثرة خيره في المثل الثاني، ويطلب منه أن يكون واضحاً وألا يسلك ما غَمَضَ من الطريق في المثل الثالث، ويطلب منه أن يشارك في العمل في المثل الرابع. ويدل على أنها مقتطعة من سياقها أن الميداني في شرح المثل الثاني ذكر أنه من قول عُثَيْبَةَ الأعرابية في ابنها:

أَخْلِفْ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصُّفَا إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

وذكر أيضاً في شرح المثل الرابع قول الشاعر:

وَلَيْسَ الرُّزْقُ عَنْ طَلَبٍ خَثِيثٍ وَلَكِنْ أَلْقِ ذُلُوكَ فِي الدَّلَاءِ

فيبدو لي أن الأمثال التعبيرية التي استخدمت ضمير الخطاب مسنداً إليه، إنما اقتطعت من سياق خوطب فيه بها.

ت م ٦- قارب المثل التعبيري المثل الحواري في نسبة استعماله ضمير التكلم مسنداً إليه. أما المثل الحواري فكلامٌ نقاشٍ يستعين فيه المتكلم بالضمائر لثَوَجُّه كلامه، وقد تساوى - من خلال ما أدته الأمثال - ضميرا التكلم والغيبة أو كاداً، وهذا لاهتمام السامع بالخطاب.

أما المثل التعبيري فقد كان استخدامه لضمير التكلم مسنداً إليه أكثر من استخدامه لضمير الخطاب، لأهمية كلام المتكلم عن نفسه عندما يكون وصفاً.

فلا شك أننا نتحدث كثيراً عما فعلناه ونفعله اليوم وغداً، وفي خلال كلامنا تأتي جمل نصف فيها أنفسنا. إن لهذه الجمل طرافتها، وسواء أكنّا مادحين بها أم قادحين.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (أَنَا ابْنٌ بَجْدَتِهَا)<sup>(١)</sup> ٢- (أَنَا مُجَذِّلُهَا الْمُحْكَكُ وَغَذِّيْتُهَا الْمُرْجَبُ)<sup>(٢)</sup>

٣- (رَدَدْتُ يَدِي فِي فِيهِ)<sup>(٣)</sup> ٤- (مَا ظَلَمْتُهُ نَقِيرًا وَلَا قَيْلًا)<sup>(٤)</sup>

٥- (مَا أَقْوَمَ بِسَيْلٍ تَلْعَاتِكَ)<sup>(٥)</sup> ٦- (مَا أَبَالِيهِ عَيْكَةُ)<sup>(٦)</sup>

لقد وقف الحُباب بن المنذر كبير الأنصار يطلب لهم خلافة المسلمين أو بعضها يوم السقيفة،

(١) (مجمع الأمثال) ٣٤/١، أي ابن الأرض الخبير بها، وَصِفَ بالعلم.

(٢) نفسه ٥٢/١، والمجذِّل تصغير الجذَل وهو أصل الشجرة، والمُحْكَك الذي تُرك للإبل لتتحكك به، وغذِّي تصغير غَذِّي وهو النخلة، والمرجَب ما له رُجْبَةٌ وهي دِعامَةٌ تبنى حوله من الحجارة لتحفظه، والتصغير فيهما للتعظيم.

(٣) نفسه ٣٠/٢ أي غَطَّيْتُهُ.

(٤) نفسه ٢٧٧/٣ والنقير النقرة في ظهر النواة، والفتيل ما يكون في شقها، وصف بانتفاء أقل الظلم.

(٥) نفسه ٢٦٩/٣، والتلعة مسيل الماء، وَصِفَ بالضعف عن مجابهة الخصم الخطير.

(٦) نفسه ٢٧٩/٣ والعَيْكَةُ الحَبَّةُ من السويق، وَصِفَ بالاستهانة.

وجادل المهاجرين، ثم وصف نفسه بسداد الرأي، فقال: (أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب)<sup>(١)</sup>، فتناقل الناس جميعاً هذا الوصف الطريف الذي وصف به كبير الأنصار نفسه. وكذلك الأمر في بقية الأمثال؛ فهي مأخوذة من سياق استعملت فيه كما كانت الحال مع التي كان ضمير الخطاب مسنداً إليه فيها.

أما المثل الحكمي، فقد كانت مستعمله يوجهه أحياناً إلى نفسه ناصحاً أو مذكراً، فمن الأمثال الحكمية:

١- (أَكُلْ لَحْمِي وَلَا أَدْعُهُ لِأَكِيلِ)<sup>(٢)</sup>

٢- (قَدْ أَخْزَمْتُ لَوْ أَغْزَمْتُ)<sup>(٣)</sup>

فمستعمل المثل الحكمي الأول - كما روى الميداني - رجل أضربَ بقرى له وآذاه ثم عاب قريته هذا بعضُ الغُرَبَاءِ بِخُضْرَتِهِ فَنَافَخَ عَنْهُ، فقليل له في هذا، فقال: (أَكُلْ لَحْمِي) فكأنه يريد أن يُعلم السائل بأنه إنما فَعَلَ ما فعل نتيجة انتصاحه بهذه النصيحة وتوجيهه إياها لنفسه. وكذلك ينصح القائل المثل الثاني نفسه بالغَزْمِ، فإنها إنْ غَزَمَتِ الرَّأْيَ فَاْمَضَّتْهُ فهو حازم. فكأن ظهور المعنى الحكمي كان في صورة فارغة من الضمائر، ثم في صورة مقترنة بضمير الخطاب، ثم في صورة مقترنة بضمير التكلم، فإذا وصل معنى حكمي ما إلى هذه الصورة فقد نجح الحكمي وحقق هدفه وهو اتعاظ المتلقى وانتصاحه، وضمير التكلم - وهو المرحلة الأخيرة كما اتضح - مسنداً إليه، دليل على هذا النجاح. وقد عرضت الصفحات السابقة لهذه المراحل كلها.

ت م ٧- إن لدلالة المقام والمقال أثراً على الضمائر والأعلام وأسماء الإشارة بحيث تفتقد هذه المعارف دلالتها ويلفها الغموض والإبهام إذا لم يُشعِفها الموقف والسياق والمقام. وقد كان هذا وراء علاقة الأمثال الحكمية بالضمائر.

وفي ضوء هذه الفكرة ينظر إلى خلو الأمثال الحكمية من العلم واسم الإشارة مسنداً إليهما. إن العلم كضمير الغيبة يتعرف بطريق العهد والمعرفة السابقة، فلم يكن ليصلح لأن يكون ركنًا في بناء يؤدي معنى مستقلاً.

وكذلك اسم الإشارة يعرفه حضور المشار إليه، وتنافيه طبيعة المثل الحكمي. ولارتباط المثل الحوارية بسياق، لا ينفك عنه، كان أكثر الأمثال استخداماً للعلم واسم الإشارة مسندين إليهما، ولاقتطاع المثل التعبيري من سياق أحياناً، وَقَعَ به مثل ذلك.

(١) (العقد الفريد) لابن عبد ربه ٢٦٨/٤.

(٢) (مجمع الأمثال) ٧٠/١.

(٣) نفسه ٤٩٦/٢.



من الأمثال الحوارية :

- ١- (شَرِيقَةُ تَعْلَمُ مِنْ أَطْفَحِ) <sup>(١)</sup>      ٢- (زَيْتَبُ شُتْرَةُ) <sup>(٢)</sup>  
 ٣- (هَذَا بَجْنَايَ وَبِحِيَاظَةٍ فِيهِ) <sup>(٣)</sup>      ٤- (هَذَا حَظُّ بَدِّ مِنَ الْمُبْنَاةِ) <sup>(٤)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية :

- ١- (بَوَزَ عُمَانٌ فَلَا تُنْمَارِ) <sup>(٥)</sup>      ٢- (صَبْرُ حَثْ كَحْلٍ) <sup>(٦)</sup>  
 ٣- (ذَاكَ أَحَدُ الْأَحْيَيْنِ) <sup>(٧)</sup>      ٤- (هَذِهِ مِنْ مُقَدَّمَاتِ أَفَاعِيكَ) <sup>(٨)</sup>

فلا تخفى طبيعة الحوار التي تدعم استعمال تلك المعارف في الأمثال الحوارية .  
 أما الأمثال التعبيرية فينتهي الأول منها والثاني إلى قدر قليل جدا من الأمثال التعبيرية كان الوصف فيها بالجملة الكاملة لا بجزء منها .

(فعمان) جبل بعينه ، و (كحل) علم على السنة الشديدة ، وقد استخدمهما المثل التعبيري لتحقيق الوصف المقصود . فلأن هذا الجبل ظاهر لأهل المكان ، ولأن (كحلاً) إذا أنت لم تخف ، استخدمهما المثل التعبيري بهذا الشكل كناية عن الظهور والانكشاف ، دون نظر إلى أصلهما .

وأما المثلان الثالث والرابع فمقتطعان من سياقهما الذي استعمل فيه للوصف بالدهاء في الأول وبداءة الشر في الثاني .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ١٥٦/٢ ، وشريقة امرأة ، واطفح أى أخذ طفاحة القدر أى زبدها . يضرب لمن يعلم كيفية الأمر .

(٢) نفسه ٨١/٢ وزيتب امرأة كنى باسمها القائل عن غيرها ، يضرب عند الكناية عن الشيء .

(٣) نفسه ٤٨٨/٣ .

(٤) نفسه ٤٩٤/٣ وجد اسم رجل ، والمبناة النطع .

(٥) نفسه ١٨٢/١ .

(٦) نفسه ٢٣٤/٢ .

(٧) نفسه ١٥/٢ .

(٨) نفسه ٤٨٥/٣ .

## (ب، ج) طول المسند إليه وامتداده:

فيما يلي جدولان، يُفصّل أولهما جوانب الطول بجعل محالّه الرأسيّة لنوع جملة المسند إليه، ومحالّه الأفقية لأشكال طوله، ويُفصّل ثانيهما جوانب الامتداد بجعل محالّه الرأسيّة لنوع جملة المسند إليه، و محالّه الأفقية لأشكال الامتداد:

الجدول الأول

طول المسند إليه جملة	مركب إسنادي	مركب إضافي	عامل عمل الفعل	مصدر مؤول	اسم موصل	اسم مميز	المجموع
جملة المثل الحواري	٢	١٥١	١٠	٢	١٩	٥	١٨٩
جملة المثل الحكمي	٢	٢٥٧	٢٩	٦	٣١	—	٣٢٥
جملة المثل التعبري	—	١٥٧	—	٢	٧	—	١٦٦
المجموع	٤	٥٦٥	٣٩	١٠	٥٧	٥	٦٨٠

الجدول الثاني

امتداد المسند إليه جملة	نعت	توكيد	بدل	معطوف	حال	المجموع
جملة المثل الحواري	١٨	١	٥	١٧	٢٤	٦٥
جملة المثل الحكمي	٣٤	—	١	١٥	٢٥	٧٥
جملة المثل التعبري	١٢	—	٥	٣٩	٥٠	١٠٦
المجموع	٦٤	١	١١	٧١	٩٩	٢٤٦

- ويمكن إخراج هذه المعطيات من هذين الجدولين:

١م- بلغت نسبة طول المسند إليه وامتداده (١٨, ٢٨٪) من مجموع المذكور منه.

٢م- بلغت نسبة طول المسند إليه (٦٩, ٢٠٪) ونسبة امتداده (٤٨, ٧٪).

- م٣- بلغت نسبة طول المسند إليه عن طريق التركيب الإضافي (٨٣,٠٨٪) .  
 م٤- بلغت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل الحكمي وامتداده (٣٧,٢٤٪) ، وفي جملة المثل الحواري (٢٧,٠٧٪) ، وفي جملة المثل التعبيري (٢١,٣٥٪) .  
 م٥- بلغت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل التعبيري (٨,٣٢٪) وفي جملة المثل الحكمي (٦,٩٨٪) ، وفي جملة المثل الحواري (٦,٩٢٪) .  
 - وقد وجدت لها دلالات وتفسير ، أذكرها مرتبة :

ت م١- لقد انبنت سيورة الأمثال وشياعها على الإيجاز ، ومن الإيجاز تقليل اللفظ ، ولا شك في أن قلة نسبة طول المسند إليه وامتداده ، داعية لذلك الوجه من الإيجاز .  
 ت م٢- يبدو لي أن هنا ( نزعة موقعية ) في الأمثال العربية : إن الطول والامتداد كليهما تجاوزا للقصر ، غير أن الطول - كما يتدخل - تكون العناصر فيه من شدة الترابط بحيث تشغل موقعا واحدا لا تجاوزه ، أما الامتداد فتتعدد فيه المواقع فللنعت ما للمنعوت وللتوكيد ما للمؤكد وهكذا . وإثارة الطول أكثر تحقيقا للإيجاز ، فالامتداد طول إلى طول .  
 ت م٣- إن التركيب الإضافي كما يبدو لي أكثر أشكال الطول ملاءمة للأمثال ، فهو يحقق البيان والاختصار في وقت معا .

فمن الأمثال الحوارية :

- ١- (تَذْرِيعُ حِطَّانَ لَنَا إِثْدَارُ)<sup>(١)</sup>      ٢- (وَأَهْلُ عَمْرِو قَدْ أَضْلَوْهُ)<sup>(٢)</sup>

ومن الأمثال الحكمية :

- ١- (شِدَّةُ الْحِرْصِ مِنْ سُبُلِ الْمَتَالِفِ)<sup>(٣)</sup>      ٢- (شَرُّ الْعَيْشَةِ الرِّمَقُ)<sup>(٤)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية :

- ١- (يَتَنَّهُمُ دَاءُ الضَّرَائِرِ)<sup>(٥)</sup>      ٢- (يَتَنَّهُمُ عِطْرُ مَنْشَمِ)<sup>(٦)</sup>

يتضح من معاودة النظر ، أن مجيء المسند إليه فيها جميعا مركبا إضافيا أخصص وأبين من أيّ مقابل آخر .

ت م٤- اقتضت طبيعة المثل الحكمي أن يكون المسند إليه في جملته أكثر طولاً وامتدادا . فإن شرح حقائق الأشياء للوعظ والنصح يناسبه أن يكون الكلام أكثر تفصيلا من غيره ، وبخاصة إذا كان المعنى الحكمي مستقلا غير مرتبط بقرائن المقال والمقام ، فلن يعوّل الحكيم إلا على بسط

(١) (مجمع الأمثال) ٢٥٧/١ ، والتذريع تصغير ذراع الأسير بالزعفران أو الخلق علامة على قتله ، وحطّان رجل .

(٢) نفسه ٤٣٦/١ (٣) نفسه ١٨٠/٢

(٤) نفسه ١٦٧/٢ (٥) نفسه ١٦١/١ أى العداوة .

(٦) نفسه ١٦١/١ ومنشم امرأة أى بينهم شيء عظيم .

جزأي الجملة ، والمسند إليه أحدهما .

وفي داخل هذا - كما يوضح الجدولان - فاقت نسبة طول المسند إليه في جملة المثل الحكمي نسبة الامتداد .

فلما نزلت الأمثال هذه النزعة الموقعية السابقة الإشارة إليها ، اكتفت الجمل التي طال المسند إليه فيها بطوله غالبًا عن امتداده .

فمن الأمثال الحكمية :

١- طَغَرُ اللِّسَانِ كَوَخَزِ السَّنَانِ<sup>(١)</sup>

٢- سُوءُ الظَّنِّ مِنْ شِدَّةِ الضَّنِّ<sup>(٢)</sup>

٣- الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعِلِهِ<sup>(٣)</sup> ٤- طَالِبُ غُذِيرٍ كَمُنْجِعٍ<sup>(٤)</sup>

٥- (مِنْ الْخَوَاطِي سَهْمٌ صَائِبٌ)<sup>(٥)</sup> ٦- (لِكُلِّ جَيْشٍ عَرَاةٌ وَعَرَامٌ)<sup>(٦)</sup>

لقد طال المسند إليه في الأمثال الأربعة الأولى ، وامتد في الآخرين . ولقد ميّزت تلك النزعة الموقعية الطول على الامتداد . ويبدو لي أن وجود الطول كان يغنى المسند إليه عن الامتداد ، فإذا حاولنا مد المسند إليه الطويل بإحدى طرق الامتداد ، ما استطعنا أو أفسدنا التركيب .

وإذا حاولنا تحويل الطول إلى الامتداد بانث لنا ميزة الطول التي بين (المعطى) الأول وإشار

الأمثال العربية لها :

(طَغَرُ اللِّسَانِ كَوَخَزِ السَّنَانِ) - (الطُّغْرُ الحَادِثُ مِنَ اللِّسَانِ كَوَخَزِ السَّنَانِ)

ولا يخفى فرق ما بين التركيبين إيجازًا وبيانًا .

ت م ٥- إن الوصف أساس المثل التعبيري وهدفه الذي تبني جملة من أجله ، وقد كان المسند إليه في جملة المثل التعبيري ، الأكثر امتدادًا ، من أجل اقتضاء الوصف وحده ذلك :

فمن الأمثال التعبيرية :

١- (مَا عِنْدَهُ طَائِلٌ وَلَا نَائِلٌ)<sup>(٧)</sup> ٢- (مَا لَهُ هَائِلٌ وَلَا آيَلٌ)<sup>(٨)</sup>

٣- (مَا عِنْدَهُ شَوْبٌ وَلَا رَوْبٌ)<sup>(٩)</sup> ٤- (مَا عِنْدَهُ خَيْرٌ وَلَا مَيِّزٌ)<sup>(١٠)</sup>

٥- (جَاءَ بَقْرُونِي جِمَارٍ)<sup>(١١)</sup> ٦- (جَاءَ بِإِخْدَى بَنَاتٍ طَبِيتِي)<sup>(١٢)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٨/٢

(٢) نفسه ١٢٧/٢

(٣) نفسه ٤٧١/١

(٤) نفسه ١٨٤/١

(٥) نفسه ٢٧٣/٣

(٦) نفسه ١٣١/٣

(٧) نفسه ٢٨٢/٣

(٨) نفسه ٣٠٠/٣

(٩) نفسه ٢٩٤/٣ والشوب العسل المشوب والروب اللبن الرائب .

(١٠) نفسه ٢٨٢/٣ أى ما عنده خير عاجل ولا يرجى منه أن يأتى بخير .

(١١) نفسه ٢٩٦/١ أى بالكذب الباطل فلا قرن للحمار .

(١٢) نفسه ٢٩٣/١ يضرب للرجل يأتى بالأمر العظيم .

(٨) نفسه ٣٠٠/٣ والهابل المختال والآبل الحسن الرعية .

٧- (جاء بذات الرغيد والصليل)<sup>(١)</sup> ٨- (جاء بالقض والقضيض)<sup>(٢)</sup>

سبق في هذا الفصل أن قليلا من الأمثال التعبيرية تضمن تركيب الوصف فيها المسند إليه ، والأمثال الأربعة الأولى مما سبق من هذا القليل .

لقد أراد المثل التعبيري فيها وفي أشباهها ، المبالغة في الوصف بانتفاء أقل شيء ، لهذا احتاج إلى أن يعطف على الاسم الواقع مسندا إليه ، اسما آخر بحيث يعبران معا عن أنه ( لا كثير عنده ولا قليل ) و ( لا كبير عنده ولا صغير ) .

ولا يخفى ما في الأمثال التعبيرية التي تهدف إلى هذه المبالغة ، من ازدواج بين الكلمتين ( المسند إليه وما عطف عليه ) المفيدتين الكثير والقليل أو الكبير والصغير ، يُحَقِّقُ جُزْءًا عَدُّهُ بعض الباحثين من المظاهر اللغوية البدائية التي حفظتها الأمثال ولا إنكار لأنها نموذج للغة العربية القديمة - الدالة على أولية حياة الشعوب التي تشبه إلى حد ما حياة الطفل ( وإذا نظرنا في حياة الطفل ، وجدنا أنه مولع بتكرار اللفظ أو ترديد الألفاظ المتشابهة الجرس في داخل العبارة . يرددها مرة بعد مرة ، ويساجل أترابه في النطق بها صحيحة ، دون أن يعثر اللسان ، أو يختلط القول )<sup>(٣)</sup> .

ويبدو لي أن بهذا الفهم للجرس الحادث في مثل هذه الأمثال التعبيرية من الازدواج السابق توضيحه - بعض العجلة .

إن قائل هذا النوع أراد أن يملأ الدنيا صياحا وصخبًا وجلبة وأن يُسْمَعَ بحال الشخص الموصوف ، فلم يكتف بألا كبير عنده ولا صغير ولا كثير ولا قليل ، بل زاد هذا الجرس الذي أحدثه الازدواج ، وهو الذي كان بمثابة الصياح والصخب الذي يصحب النزاع والشجار . وربما كان دليلا مقبولا أن هذا العطف بهذا الازدواج لم يحدث إلا في سياق نفي . والشأُّ بَطِينٌ بين صَحْبِ الكبار وَعَيْثِ الأَطْفَال !

وفي الأمثال الأربعة الباقية أراد المثل التعبيري أن ينسب جزء الوصف الذي هو أساسه إلى المسند إليه الذي كان في أغلب الأمثال التعبيرية هو الموصوف . والمسند إليه في هذه الأمثال ( فاعل ) ضمير غيبة ، وجزء الوصف شبه جملة حرفي من جار هو الباء الدالة على الإلصاق ومجرور قصد منه الدلالة على المبالغة كذلك<sup>(٤)</sup> . لذلك كان جزء الوصف حالا من المسند إليه فامتد به . إن هذه الخصوصيات الوصفية ، كانت وراء كون المسند إليه في المثل التعبيري الأكثر امتدادا .

(١) (مجمع الأمثال) ٣١٤/١ أى بشر وعرٍ ، بسحابة ذات رعد .

(٢) نفسه ٢٨٦/١ بكبير الحجارة وصغيرها ، أى بكل شيء .

(٣) (الأمثال) للدكتور عابدين ص ١٢١ .

(٤) يَحْتَمِلُ هذا التركيب في ظاهره أمرين أَوْضَحُهُمَا التَّكْبِيرُ عندما تناول تركيبا قرآنيا مشابها هو قول الحق في سورة هود في الآية (٥٣) منها : ﴿مَا جِئْنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ ، فقال : (يجوز أن تتعلق الباء بجهت والتقدير : ما أظهرت بينة ، ويجوز أن تكون حالا ، أى ومعلك بينة أو محتجا ببينة) التبيان ٧٠٣/٢ ، لكن اختلاف تركيب المثل =

## ثانيا - حال حذف المسند إليه :

يتضح بعد ملاحظة المذكور من المسندات إليها في أنواع الأمثال ، والعدد الأصلي لأمثال كل نوع ، أن المحذوف من المسندات إليها ( ١٤٤٠ ) مسند إليه ، غير أن هذا العدد يشمل الحالات التي حذف معه فيها المسند ، وبحث أحوال المسند إليه يقتضى إفراده أولا .

وقد تبين لي ما يأتي :

م١- أن عدد المسندات المحذوفة وحدها ( ١٢٤٧ ) مسند إليه ، أي بنسبة ( ٢٦,٣٨ ٪ ) من عدد الأمثال .

م٢- أن المحذوف منها في جملة المثل الحوارية ( ٣٣ ) مسندا إليه ، أي بنسبة ( ٣,٢٧ ٪ ) .

م٣- أن المحذوف منها في جملة المثل التعبيرية ( ١٢١٤ ) مسند إليه ، أي بنسبة ( ٤٦,٣٨ ٪ ) .

م٤- أنه لم يحذف منها شيء في جملة المثل الحكمي .

- وفيما يلي أحاول تفسير هذه النسب :

ت م١- إن هذه النسبة - وهي غير قليلة - تدل على مشاركة المسند إليه في الجملة محذوفاً كما شارك مذكورا ، بل إن المتكلم في بعض الأحيان يكون أحوج إلى حذفه لأغراض كثيرة ، فإذا ذكر عندئذ نزل قدر الكلام وفشل المتكلم ، ولهذا وغيره قال الجرجاني في الحذف الذي بدأه بحذف المسند إليه المبتدأ : ( هو باب دقيق المشكك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تثن . وهي جملة قد تُدكرها حتى تُخبر ، وتُدفعها حتى تنظر )<sup>(١)</sup> .

وكما كان عدم الطول والامتداد سبباً للإيجاز ، كان الحذف كذلك .

ت م٢- لقد كان طبيعياً أن تخلو جملة المثل الحكمي من هذه الحال ، فإن المعنى الحكمي الذي اقتضى بسط جزأي الجملة لم يكن يناسبه حذف المسند إليه فيها .

ت م٣- إن النسب السابقة توضح أن حذف المسند إليه يرجع في أغلبه إلى جملة المثل

---

= التعبيرى الظاهر في الأمثال الأربعة الأخيرة ، عن جزء الآية السابق من كون تركيب المثل قصد المبالغة في وصف المسند إليه بالكذب في الخامس والإغراب في السادس والشر في السابع والجمع في الأخير - قوى اعتبار الحالية ، ثم إن ( جاء ) في الآية متعد إلى مفعول به ، فتعلق الجار والمجرور به جائز وأقوى لأن المسند إليه أوصل هذا الفعل إلى المجرور فهو يظهر البيئة لهم . أما في الأمثال السابقة فلا مفعول به ، ومن ثم يتركز الاهتمام على المسند إليه فيها وبيان حاله .

(١) (دلائل الإعجاز) للجرجاني ص ١٤٦ .

التعبيري، فمقدار المحذوف من المسند إليه فيها (٩٧,٣٥٪) من مجموع المحذوف .  
إن غرض هذه الأمثال الثابت - وهو الوصف - اقتضى هذه النسبة الكبيرة، كما أن غرض  
الأمثال الحكمية - وهو الوعظ والنصح بشرح حقائق الأشياء - اقتضى الذكر .

فمن الأمثال التعبيرية :

- ١- ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَوْمَلَةٍ<sup>(١)</sup>
- ٢- أُمٌّ فَرَشَتْ فَأَنَامَتْ<sup>(٢)</sup>
- ٣- نَزَقَ الْحِقَاقِي<sup>(٣)</sup>
- ٤- شَيْطَانُ الْحِمَاطَةِ<sup>(٤)</sup>
- ٥- أَجْوَعُ مِنْ زُرْعَةٍ<sup>(٥)</sup>
- ٦- أَخْكَمُ مِنْ نُقْمَانٍ<sup>(٦)</sup>
- ٧- أَرْكَنٌ مِنْ إِيَّاسٍ<sup>(٧)</sup>
- ٨- أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ<sup>(٨)</sup>
- ٩- كَدُودَةُ الْقَرْيِ<sup>(٩)</sup>
- ١٠- كَجِمَارِي الْعِبَادِي<sup>(١٠)</sup>

قال العلوي: (الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات، ولا شك أن  
الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس)<sup>(١١)</sup>.

إن هذا الكلام تؤكد صحته الأمثال؛ لقد قدّم المثل التعبيري الوصف عن طريق تشبيهات  
وكتنايات، وكان أصلح موقع لها المسند، فجمعت وحدها بحذف المسند إليه الذي يكون  
الموصوف، لأن غاية المثل التعبيري الوصف وقد قدّمه، أما الموصوف فيقدمه مستعمل المثل .  
لقد سبق حقاً أن كثيراً من الأمثال التعبيرية ذكر فيها المسند إليه الذي كان ضمير غيبة غالباً،  
وقد ذكرت أنه كان تدخلاً لشرح كيفية الاستعمال، وقد كانت فيه كفاية وغنية عن استمراره  
معها جميعاً .

إن ابن سلام في كتاب الأمثال بدأ الأمثال التعبيرية التي سماها (الأمثال في منتهى التشبيه)  
بقوله: (إنه لأَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ) فأورد مسنداً إليه موصوفاً بالمثل التعبيري، ثم لم يذكره بعد ذلك  
اكتفاءً بشرحه المثل الأول<sup>(١٢)</sup>. وهو المثل الثامن فيما سبق، ولم يورد له الميداني مسنداً إليه .  
والميداني نفسه يقول في شرح المثل الرابع مما سبق: (يقال «كأنه شيطان الحماطة» و«ما هو  
إلا شيطان الحماطة»)<sup>(١٣)</sup>. فهو لم يذكر له في متنه مسنداً إليه، واستغنى بذكره في الشرح .

(١) (مجمع الأمثال) ١٠/٢ والقرملة شجيرة ضعيفة لا ورق لها أى ذليل عاذ بمنله .

(٢) نفسه ٣٥/١ يضرب في يَرُّ الرجل بصاحبه .

(٣) نفسه ٣٨٨/٣ أى طائش المخاصمة .

(٤) نفسه ١٥٧/٢ أى حية بذلك المكان تألفه، ويضرب للرجل إذا كان قبيح المنظر .

(٥) نفسه ٣٣٢/١ وزرعة كلبة لبنى ربيعة الجوع أمتوها جوعاً .

(٦) نفسه ٣٩٥/١ .

(٧) نفسه ٢٠٢/١ .

(٨) نفسه ٩٥/٢ .

(٩) نفسه ٤٧/٣ يضرب لمن يتعب نفسه لأجل غيره .

(١٠) نفسه ٥٦/٣ يضرب في خَلَّتَيْنِ مِنَ الشَّرِّ إِحْدَاهُمَا شَرٌّ مِنَ الْأُخْرَى .

(١١) (الطراز) ٢٤/٢ .

(١٢) (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٣٦٠ .

(١٣) (مجمع الأمثال) ١٥٧/٢ .

وقد لاحظ بعض الباحثين هذا فقال أثناء حديثه عن حذف المبتدأ في الأمثال العربية : ( من ذلك كونه ( يقصد الخبر ) ( أفعل ) تفضيل ، وهي مسألة تشيع في المثل العربي شيوعا مفرطا ... ولقد ذكر ( أفعل ) التفضيل في المثل العربي مصحوبا بالمبتدأ في مواضع ، ومنها قولهم : ( هُوَ أَذَلُّ مِنْ جِمَارٍ مُقَيَّدٍ ) ، « هُوَ أَوْثَقُ سَنَهُمْ فِي كِنَانَتِي » « هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ الْمُصَنَّةِ » ، « هذا أَحَقُّ مِنْزِلٍ بِتَوَكُّي » <sup>(١)</sup> وإن لم يقدم لهذا الحذف تفسيرًا .

ورغم هذا رجع فقال في إطار حديث عن حذف الموصوف فيما لا يصح فيه الابتداء بالنكرة : ( من ذلك قولهم : « مَحْشُوثٌ لَمْ يُنْقَحْ » أي شيء مخشوب لم ينقح وقولهم : « ذليل عاذ بقرملة » أي حيوان ذليل عاذ بقرملة ، وهي الشجرة الضعيفة التي لا ورق لها ) <sup>(٢)</sup> .

وعُيِّرَ هذا كان أسد؛ فهذه الأمثال التعبيرية الأخيرة أوصافٌ عبارة عن أخبارٍ حذفت مبتدأتها وإن كانت أخبارًا ممتدة فلبسط الوصف ، ولا فرق بين ( ذليل عاذ بقرملة ) و ( أَذَلُّ مِنْ قَفْعٍ بِقَرْقَرَةٍ ) من هذه الناحية فإن كان الأول ممتدًا بالنعت فالثاني طويلٌ يَعْمَلُ الفعل . بل لقد قال في موضع آخر : ( من ذلك قولهم « مواعيدُ عُرُقُوبٍ » أي مواعيده مواعيد عروق ، ولقد ذكر هذا المشبه في رواية أخرى « مواعيده مواعيد عروق » وقولهم « ضُرُوعٌ مَغْرُ ما لها أزمانٌ » أي ( يَشْرُوعُ ضُرُوعٌ مَغْرُ وقولهم : « هَذَمَةُ الثُّغْلَبِ » ) <sup>(٣)</sup> إنه يتحدث عن أن المبتدأ المشبه قد حذف في هذه الأمثال وبقي الخبر المشبه به وهذا ما بدا لي في جميع هذه الأمثال التعبيرية .

فليس مستقيمًا أن يفرق بينها وجميعها تبقى فيه الجزء المحقق للوصف وهو الخبر .

وكذلك تحدث الدكتور عابدين عن الأمثال التعبيرية المحذوفة المسند إليه ، التي كان مسندها الباقي شبه جملة حرفيا من الكاف الجارة التثنيية والمجرور ، كما في المثلين التاسع والعاشر ( كدودة القر - كحماري العبادي ) ، ورأى أن هذا كان تقليدا لطريقة الشرق القديم التي جلبها المعلمون العجم ، فقال : ( غير أن هذه الطرائق التعليمية تتجلى في الأدب العربي في عصر متأخر بصورة واضحة ، فقد امتصت الحكمة الكتابية العربية أكثر ما كان شائعا في الشرق القديم من طرائق تعليمية وكتابية ) <sup>(٤)</sup> .

ولكن تبدو لي على هذا الكلام ملاحظتان :

الأولي - أن أكثر ورود هذه الطريقة في أمثال تعبيرية وصفية لا حكمية كتابية .

(١) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ١٢-١٣ ، وما أورد من أمثال ، مذكور في (مجمع الأمثال) ٣/ ٤٧٩ ، ٤٩٢ ، ٤٨٩ ، ٤٦٩ ، مراعاة لترتيب الباحث .

(٢) (الحذف) ص ١٣٩-١٤٠ ، وأول المثلين في (مجمع الأمثال) ٣/ ٢٧١ ، وقد سبق بيان الثاني .

(٣) (الحذف) ٣٦-٣٧ وما أورد من أمثال مذكور في (مجمع الأمثال) ٣/ ٣٣٠ ، ٢٦٨/ ٢ ، ٣/ ٤٧١ ، مراعاة لترتيب الباحث .

(٤) (الأمثال) ص ١٥٧ .



الثانية - أن هذه الطريقة نتيجة ما فصلته وهو الإبقاء على جزء الوصف الذي يؤدي هنا بالتشبيه، فليست في رأيي تعليلًا، بل الإبقاء على المسند (ك، والمجرور) كالإبقاء على غيره من المسندات. لقد أبقى جامعو الأمثال هذا الجزء وحده لأنه الذي سيستعمله الناس واضعين له المسند إليه الذي يريدون وصفه.

في كتابه إلى الجراح بن عبدالله قال سيدنا عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - : ( بلغني أنك كنت لمحمد بن يزيد بن المهلب، ولآل المهلب، أما فرشت فأناث )<sup>(١)</sup>. وفي وعظه لنفسه قال المعري : ( كأتى بي في الدار المحملة، وقد فرغ إلى العمل العملة، فكنت ذليلاً عاداً بقرملة )<sup>(٢)</sup>.

فاستخدم سيدنا عمر المثل التعبيري الثاني من المجموعة السابقة المحذوفة المسند إليه، ووضع له ضمير الخطاب مسنداً إليه لأنه أراد أن يصف مخاطبه بالبر بمحمد وآل المهلب جميعاً. واستخدم المعري المثل التعبيري الأول، ووضع له ضمير التكلم مسنداً إليه، لأنه أراد أن يصف حاله في القبر بالذلة التي لا منجى منها إلا العمل الصالح، وإذ لا عمل صالحا وصف نفسه بهذا الوصف. وقد كان المعري يعرف رواية جامعي الأمثال، لأنه قال في تفسير كلامه : ( مثل يضرب، تقول العرب : « ذليل عاد بقرملة »، أي عاد بذليل )<sup>(٣)</sup>.

فحذف المسند إليه في جملة المثل التعبيري اهتماماً بجزء الوصف، وتمكيناً للمستعملين، عرف هذا من جاء بعد جمع الأمثال كالمعري، وأثبت استعمال من سبق جمعها كسيدنا عمر، رضي الله عنه. هذا هو الأعم الأغلب، لأن هذا النوع غير مقتطع من سياق غالباً، بل عبارة عن أوصاف جمعت بغرض بيان الوصف لا بيان السياق الذي استعملت فيه.

ولكن لا يمتنع أن يستعمل متكلم - أو يكون قد استعمل - بعضها قاصداً حذف المسند إليه رغبة عنه لحقارته أو بطشه، كأن يقول إنسان في حضرة حاكم باطش : « شيطان الحماسة » قاصداً الحاكم حادفاً ما يشير إليه خوفاً من بطشه. انه بهذا الحذف قد سرى عن نفسه وأفهم السامعين، وأفلت من المؤاخذه.

أما جملة المثل الحوارية فلاختلافها عن جملة المثل الحكمي في أنها مقتطعة من سياق يمكن أن يدل على المحذوف، وقع بها هذا الحذف.

وأما أن الحذف كان ضئيلاً إلى ما وقع بجملة المثل التعبيري، فلأنه لم يُقصد قَصْداً كهذا، بل جاء بحسب طبيعة السياق الذي خرج منه كل مثل وقع فيه حذف المسند إليه.

(١) (جمهرة رسائل العرب) ٢/٢٩٠.

(٢) (الفصول والغايات) ص ٨١، والمخلة المسترة، والعملة جمع عامل.

(٣) نفسه ص ٨٢.

فمن الأمثال الحوارية :

- ١- (مُعْسِنَةٌ فَهَيْلِي) <sup>(١)</sup>      ٢- (هَيْنٌ لَيْنٌ وَأَوْدَتِ الْعَيْنُ) <sup>(٢)</sup>  
 ٣- (ذُلٌّ لَوْ أَجِدُ نَاصِرًا) <sup>(٣)</sup>      ٤- (فَتَى وَلَا كَمَالِكَ) <sup>(٤)</sup>  
 ٥- (عَرَوْنَانُ فَارِزُكُوا لَهُ) <sup>(٥)</sup>

فالمثل الأول كلام رجل وجد امرأة تُفَرِّغ من وعائها طعامًا في وعائه ، فسألها : ما تصنعين؟ فقالت : أهيلُ من هذا في هذا ، فقال لها : محسنة - أي أنت محسنة - فهيلي . فقد استغنى بدلالة الحال فحذف المسند إليه حذفًا جائزًا قصد منه أن يَجِبَةَ المرأة بوصفها بالإحسان لتستمر فيما تصنع .

والمثل الثاني كلام (دُعَّة) المحمقة حين حسدها صواحبها على أنساع كنَّ لها لجُدِّ جعلت تَبْطُ إذا ركبَتْ ، فقلن لها : وَيَحْك يا دُعَّة إِنَّ أَنْسَاعَكَ تَبْطُ وإذا سمع أطيطها الرجال قالوا : هذا ضُراط دُعَّة ، لو أَتَيْكَ دهنتها فهو أَلَيْنُ لها وأَبْقَى ، فيذهبُ عنك هذا الذي تخافين عازِه . قالت : فإني فاعلة ، فلما نَزَلَتْ حملت النساءُ إليها السَّمْنَ في الأقداح ، فلما صار السمن بيدها أخذَتْ نِشْأًا من أنساعها فَفَطَّرَتْ على بَغْض نَوَاجِيهِ من السمن ، فاشوَّد ولانَ ، فَعِنْدَ ذلك قالت دُعَّة : (هَيْنٌ لَيْنٌ وَأَوْدَتِ الْعَيْنُ) أي نِشْأِي هَيْنٌ . فقد استغنت بدلالة الحال فحذفت المسند إليه حذفًا جائزًا قصدت منه تناسي حال نِسْعِهَا الأولى الجيدة التي تبدَّلَتْ .

والمثل الثالث من كلام أَنَس بن أَبِي الْحُبَيْرِ حين سأله الحارث بن أَنَسٍ شمر الغساني المَلِكُ عن بعض الأمر ، فأخبره ، فلطمه ، فغضب أَنَس وقال : (ذُلٌّ لَوْ أَجِدُ نَاصِرًا) أي لَطْمُكَ إِيَّايْ ذُلٌّ أَوْ هذا ذُلٌّ ، فاستغنى بدلالة الحال فحذف المسند إليه حذفًا جائزًا قَصَدَ منه الإفلات من بطش الملك الغساني .

والمثل الرابع من كلام متمم بن نويرة الشاعر حين غرض عليه رجل مُكْتَمِلٌ ، فقال : فتى - أي هذا فتى - ولا كمالك - أي ولا يكون كمالك ، يقصد مَالِكًا أخاه الذي قتل في حروب الردة ، فقد استغنى بدلالة الحال فحذف المسند إليه حذفًا جائزًا قَصَدَ منه عدم إحراج الرجل المعروف عليه بَانْتِقَاصِهِ .

والمثل الخامس كلام امرأة لسانِ الحُمُرَةِ حين دخل عليها وهو جائع عطشان - كما يقول الميداني - فَبَشَّرُوهُ بمولود وأتوه به ، فقال : والله ما أدرى أَأَكَلَهُ أَمْ أَشْرَبَهُ ، فقالت امرأته : عَرَوْنَانُ -

(١) (مجمع الأمثال) ٢٤٣/٣ .

(٢) نفسه ٤٦١/٣ .

(٣) نفسه ١١/٢ .

(٤) نفسه ٤٥٠/٢ .

(٥) نفسه ٤١٣/٢ .

أي جائع - فازبكوا له أي اصنعوا له الرميكة وهي طعام . وتقدير الكلام ( هو غرثان ... ) ، فقد استغنت بدلالة الحال فحذفت المسند إليه حذفاً جائزاً قصدت منه أن تجبته أهل بيتها بحال زوجها فيسرعوا بإطعامه .

فحذف المسند إليه في هذه الأمثال الحوارية وغيرها كان جائزاً لدلالة الحال عليه ، ولكن ذكره - لو حدث - كان سينزل ببلاغة الكلام التي حققها الحذف وسبق بيانها .

وقد عرف النحاة هذا من الأمثال وغيرها ، فأجازوا حذف المبتدأ لقرينة ، وشرح سيويبه كيف تدل الحال على المحذوف وتغني عنه ، قائلًا : ( ذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله ورزئي ، كأنك قلت : ذاك عبد الله )<sup>(١)</sup> .

ورغم هذا تناول بعض الباحثين المثل الخامس مما سبق على أن ( فازبكوا له ) في موضع خبر للمبتدأ المحذوف الذي ( غرثان ) . صفة له ، فقال : ( ذكر ابن الأنباري أن جملة الطلب لا يصح أن تقع خبراً لأنها لا تحتل الصدق أو الكذب ، وقيل إن المفرد لا يحتمل ذلك أيضاً ، وذهب ابن السراج إلى وجوب تقدير القول في مثل هذه المسألة . ومما جاء من ذلك في المثل العربي قولهم : « غرثان فازبكوا له » ، قولهم : « فازبكوا له » في موضع خبر على أن غرثان صفة لموصوف محذوف ، أي : رجل غرثان فازبكوا له ، ويقدر القول قبل جملة الطلب على مذهب المانعين<sup>(٢)</sup> .

إن مثل هذا لا يجوز أن يقع إلا من مرّ على فهرس الأمثال ببصره مروراً ، ولا يشفع له أنه ذكر بعد ذلك احتمال كون ( غرثان ) خبر مبتدأ محذوف .

\* \* \*

(١) (الكتاب) ١٣٠/٢ ، وراجع (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي ٢٩/٢ .

(٢) (الحذف) للدكتور الحموز ص ٤٨ .

## الفصل الثاني

### المسند

#### أولاً - حالُ ذِكر المسند :

بلغ المذكور من المسندات في الجمل المقصودة بالبحث ، ( ٤٤٣٨ ) مسند ، بنسبة ( ٩٣,٩٠ % ) من عدد الجمل وهو ( ٤٧٢٦ ) ، على حين كانت نسبة المسندات إليها المذكورة ( ٦٩,٥٣ % ) كما سبق .

وقد كان ابن الحاجب ذكّر في ترجيح كون ( صَبْرٌ ) في الآية الكريمة ﴿ فَصَبِرْ جَمِيلٌ وَاللّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، خبراً ، ( أَنَّ حَذْفَ الْمَبْتَدَأِ أَكْثَرُ ، وَحَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوْلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْأَقْل )<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الأمثال تؤكد هذا الكلام الذي لم يستشهد عليه الشيخ ، وقد كان علماؤنا يعتمدون في مثل هذه الاشارات على بصر المثلقي بالأساليب العربية .

وأورد ابن هشام مسألة يمكن الاعتماد في حلها على النسبة السابقة ، هي ( إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً ، فأيهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة . وقال العبدى : الأولى كونه الخبر لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل )<sup>(٣)</sup> .

فالأمثال تؤيد قول الواسطي الذي وافق قول ابن الحاجب ، والتعليل بأن الخبر محط الفائدة وجيه جداً<sup>(٤)</sup> ، أما القول بأن التجوز في أواخر الجملة أسهل ، فإنه إذا كان حذفاً لَحَقَّ طَرَفَ الكلمة ، أما أن يأخذ ركن الجملة فنادر جداً<sup>(٥)</sup> .

وكان المذكور من المسندات في جملة المثل الحوارى ( ٨٨٨ ) مسندا بنسبة ( ٨٨ % ) ، وفي جملة المثل الحكمي ( ١٠٦٦ ) مسند بنسبة ( ٩٦,٩٠ % ) وفي جملة المثل التعبيري ( ٢٤٨٤ ) مسند بنسبة ( ٩٤,٩١ % ) ولا يخفى أن أكثر نسب الذكر كانت في جملة المثل الحكمي والمثل التعبيري ، وهذا منتظر ؛ فإن المعنى الحكمي الهادف إلى الوعظ والإرشاد بكشف حقائق الأشياء ، والمرسل بنفسه فلا سياق له يدل على المحذوف إن حذف - يقتضى التفصيل والبيان اللذين

(١) سورة (يوسف) الآية : ١٨ .

(٢) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١/١٩٤ .

(٣) (مغنى اللبيب) ٢/١٦٢ .

(٤) راجع ما سبق في (الفصل الأول) من حديث عن حذف المسند إليه في المثل التعبيري وبقاء المسند .

(٥) سيأتي في الباب الثاني تفصيل هذا الأمر .

يتأفیهما حذف المسند . ولأن الوصف الذي المسند أشد المواقع له مناسبة<sup>(١)</sup>، ینافیہ حذف هذا المسند، كانت تلك النسبة في جملة المثل التعبيري .  
أما المثل الحواری الذي یحیط به سیاقه، فقد كان المسند فيه أقل لزوماً وأكثر حرية لدلالة الحال علیه إن حذف .

ويمكن الحديث عن أحوال المسند، من خلال ملاحظة أنه ینقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول - المسند المفرد .

والثاني - المسند الجملة .

والثالث - المسند شبه الجملة .

وقد أخذت في الأخير برأي من رأي الجار والمجرور أو الظرف، المسند<sup>(٢)</sup> .

وبحث حال المذكور من المسندات يتعلق بنوعها تفصيلاً وبعلامتها بغيرها .

\* \* \*

---

(١) راجع الفصل السابق .

(٢) راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٢٠٠/١ .

## القسم الأول - المسند المفرد :

وينقسم قسمين :

- ١- المسند المفرد الاسم .  
٢- المسند المفرد الفعل .

### (١) المسند المفرد الاسم :

بلغ المذكور من المسند المفرد الاسم (١٧٥٧) من عدد المسندات أي بنسبة (٣٩,٥٨٪) ،  
لجملة المثل الحوارية منها (١٧١) بنسبة (١٩,٢٥٪) ، ولجملة المثل الحكمي منها (٣١٩)  
بنسبة (٢٩,٩٢٪) ، ولجملة المثل التعبيري منها (١٢٦٧) بنسبة (٥١٪) . ولهذه النسب  
دلالات تتضح من خلال البحث .

### (أ) نوع المسند المفرد الاسم :

وفيما يلي جدول مفصّل لأحوال المسند ، تبين محالّه الرأسيّة نوع الجملة التي يقع فيها ،  
وتبين محالّه الأفقيّة نوعه من حيث التنكير والتعريف .

نوع المسند جملة	نكرة	معرفة			الاجمعي
		اسم إشارة	علم	بقية المعارف	
جملة المثل الحوارية	١١٩	٣	٣	٤٦	١٧١
جملة المثل الحكمي	٢٠٢	١	—	١١٦	٣١٩
جملة المثل التعبيري	١١٦٤	—	٣	١٠٠	١٢٦٧
الاجمعي	١٤٨٥	٤	٦	٢٦٢	١٧٥٧

- وهذه معطيات استخلصتها من الجدول السابق :

- ١م- استخدمت الأمثال العربية النكرة مسندا (١٤٨٥) مرة ، بنسبة (٨٤,٥١٪) ،  
واستخدمت المعرفة (٢٧٢) مرة ، بنسبة (١٥,٤٨٪)  
٢م- استخدمت جملة المثل التعبيري النكرة مسندا (١١٦٤) مرة ، بنسبة (٩١,٨٧٪) ،  
واستخدمتها جملة المثل الحوارية (١١٩) مرة ، بنسبة (٦٩,٥٩٪) ، واستخدمتها جملة المثل  
الحكمي (٢٠٢) مرة ، بنسبة (٦٣,٣٢٪) .  
٣م- استخدم المثل الحكمي اسم الإشارة مسندا ، مرة واحدة ، واستخدم المثل التعبيري العلم  
مسندا ثلاث مرات .

- وقد وجدت لهذه المعطيات ما يأتي من دلالات وتفسير ، مرتبة بحسبها :

- ١م- قال السيوطي : (أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك  
لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر)<sup>(١)</sup> .

(١) (الأشياء والنظائر) ٦١/٢ .

وقد أكدت الأمثال هذا الكلام ، غير أن الجدول يوضح ورود أمثال غير قليلة ، على عكس هذا الأصل . وقد حاول بعض النحاة الاعتراض على مقولة الجمهور السابقة (أصلية التنكير في الخبر) فقال : (أما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : «زيد أخوك» هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته<sup>(١)</sup> .

وهي لفظة ذكية منه ، غير أن ابن مالك يعلل وضع النحاة لذلك الأصل بقوله : (يلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ، لأنه إذا كان معرفة مسبوقة بمعرفة ، توهم كونهما موصوفا وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان أصلا<sup>(٢)</sup> .

من الأمثال الحوارية :

- ١- (إِنَّ الشَّقِيَّ وَاثِدُ الْبِرَاجِمِ)<sup>(٣)</sup>      ٢- (أَقُولُ مَا قَالَتْ حَذَامُ)<sup>(٤)</sup>  
٣- (لَا فَتَى إِلَّا عَمَزُو بَنُ يَتْنِ)<sup>(٥)</sup>      ٤- (هَذَا التَّصَافِي لَا تَصَافِي الْمِخْلَبِ)<sup>(٦)</sup>

ومن الأمثال الحكمية :

- ١- (الْفَقْرَةُ أَلَامُ حَالَاتِ الْفُدْرَةِ)<sup>(٧)</sup>      ٢- (خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا)<sup>(٨)</sup>  
٣- (الْمَذْخُ الذَّبْحُ)<sup>(٩)</sup>      ٤- (الْهَوَى الْهَوَانُ)<sup>(١٠)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية :

- ١- (إِنَّهُ لَمَوْهُونُ الْفَقَارِ)<sup>(١١)</sup>      ٢- (إِنَّهُ لَتُنْقِطُ الْغِيَالِ)<sup>(١٢)</sup>  
٣- (مَطْلَةُ مَطْلُ نَعَاسِ الْكَلْبِ)<sup>(١٣)</sup>      ٤- (أَنَا غَرِيكَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ)<sup>(١٤)</sup>

إن هذه الأمثال جميعا تؤكد كلام الرضى . فقد كانت النسبة بين ركني الجملة هي المطلوب إثباتها ، ولا يؤد هذا أن جزء الوصف في المثل التعبيري يكون أحيانا كناية غير معروفة ، فهي لم تصير مثلا تعبيريا إلا بعد معرفتها .

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩/١ .

(٢) (شرح التسهيل) لابن مالك ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

(٣) (مجمع الأمثال) ١٣/١ والبراجم قبائل من أولاد حنظلة بن مالك .

(٤) نفسه ٤٩٩/٢ وحذام امرأة مُصَدِّقَة .

(٥) نفسه ١٩٩/٣ .

(٦) نفسه ٤٧٥/٣ والمخلب الإناء .

(٧) نفسه ٤٣٠/١ .

(٨) نفسه ٤٦٩/٣ .

(٩) نفسه ١١٠/١ والقبائل سيرة النعل ، أي هو سيئ الرأي فيمن استعان به في حاجة .

(١٠) نفسه ٣١٥/٣ ، ومطلّة تأخيرته ، ونعاس الكلب دائم متصل .

(١١) نفسه ٧٦/١ أي أنا عالم بهذا الأمر فاغترني أي سلني عنه .

ونلاحظ أن المسند في جملة المثل الحكمي جاء مرة مضافا إلى ضمير غيبة، وهذا الضمير راجع إلى المسند إليه، ولولا هذا لكان غريبا عن بناء هذا النوع.

ولكن استخدام المعرفة مسندا في المثل الرابع من الحوارية والثالث والرابع من الحكمية، موقع في اللبس الذي أوضح ابن مالك أن (أصل النحاة) السابق إنما وُضع لمنعه.

وستكون لنا وقفة أخرى مع مثل هذه الصور<sup>(١)</sup>، غير أنني أرى هنا أن المخرج من اللبس الذي ربما استخدمه القائل والمستعمل كلاهما، هو الوقف - بصورة ما - على آخر كل مثل، أو استخدام نغمة هابطة، مؤذّن بنهاية المثل. أما استخدام ضمير الفصل فقد ندر جدا<sup>(٢)</sup>.

أما المثل التعبيري، فلم يقع في مثل هذا، من أجل أن تركيزه كان على المسند وحده، وقد كان هذا في الأغلب الأعم نكرة.

ت م ٢- قال الجرجاني في مثل الأمثال التعبيرية: (إذا جعلت الاسم المجرور معربا بالإعراب الذي يستحقه الخبر من الرفع أو النصب كان كلا الأمرين = التعريف والتنكير = فيه حسنا جميلا، تقول: «زيد الأسد»، و«الشمس»، و«البحر»، و«زيد أسد»، و«شمس» و«بدر» و«بحر»<sup>(٣)</sup>).

يريد الشيخ أننا إذا نزعنا كاف التشبيه الجارة، وجعلنا المجرور المشبه به خبرا بما للخبر من أشكال، استوى في معنى المشبه به تنكيره وتعريفه.

ولكن الجدول السابق يثبت غلبة التنكير عندئذ، ولم يكن هذا لأصليته في الخبر فقط، بل يرجع إلى أن هذا النوع الذي هدف إلى الوصف بالتشبيه والكناية، كان يتخذ طريق المبالغة في التشبيه لإثبات الوصف، وقد سبق أن بعض السمات التركيبية يرجع إلى قصد المبالغة<sup>(٤)</sup>.

لقد أكثر هذا النوع (الأمثال التعبيرية) من استخدام (اسم التفضيل) مسندا من أجل هذا الغرض.

فمن الأمثال التعبيرية:

١- (أشرف من جراد)<sup>(٥)</sup> ٢- (أشلىح من حباري)<sup>(٦)</sup>

ان أشكال اسم التفضيل ثلاثة، كما يقول الميداني:

(الأول: أن يكون معه «من» نحو: زيد أفضل من عمرو.

(١) تكون في بحث نوع الجملة في الفصل الثالث.

(٢) سيأتي حديث عن هذا الأمر في الفصل الثالث.

(٣) (أسرار البلاغة) للجرجاني ص ٢٤٧.

(٤) راجع الفصل الأول من هذا الباب.

(٥) (مجمع الأمثال) ١٤٣/٢.

(٦) السابق نفسه.



الثاني : أن تدخل عليه الألف واللام نحو: زيدٌ الأفضَلُ .

الثالث : أن يكون مضافاً، نحو: «زيدٌ أفضَلُ القومِ، وعَمَرُو أفضَلُكُمْ»<sup>(١)</sup>.

أما الثاني فيستخدم للوصف بزيادة المفضل على غيره في حالة واحدة، هي إذا عُهد هذا الوصف لأنه كما قال الرضى : (يشار باللام إلى مُعَيَّن مذكور لفظاً أو حكماً كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون إشارة إلى أفعَل المذكور معه المفضل عليه كما إذا طُلب شخص أفضَل من زيد، قلت : عمرو الأفضَل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضَل من زيد، فعلى هذا لا يجوز أن تكون اللام في أفعَل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعهد)<sup>(٢)</sup>.

أما الثالث فإذا قصد به الزيادة على المضاف إليه اشترط أن يكون منهم كما قال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، فقولنا : (محمد أفضَل الناس) يشترط فيه أن يكون «محمد» بعض الناس، فلا يجوز (محمد أفضَل الملائكة) رغم أنه كذلك؛ فليس من الملائكة<sup>(٤)</sup>.

والمثل التعبيري أراد، مُبالغةً في الوصف، أن يفضَلَ الموصوفَ على كائن مشهور بمعنى الوصف المقصود، فلم يصلح له الثاني لأنه ليس ثمَّ عُهدٌ، ولا الثالث لأن المفضلَ ليس بعض المفضل عليه، وقد أدرك أَوْسُ بنُ غَلَفَاء الهَجَيجِي هذا القَصْدَ، فقال حينَ أرادَ وَصْفَ خَصْمِهِ بالخوف :

(وَهُمْ تَزْكُوكَ أَسْلَحَ مِنْ حَبَارَى رَأَتْ صَقْرًا وَأَشْرَدَ مِنْ نَعَامِ)<sup>(٥)</sup>

فبالغ في وصفه بأن فضله على أخوف الطير، الحبارى التي إذا رأت صقراً سَلَحَتْ، ولذا قالوا فيها : (سِلَاحُ شِلَاحُ).<sup>(٦)</sup>

ت ٣- يكشف لنا الجدول عن ورود أنواع من المسندات غير مناسبة لما جاءت فيه من أمثال . فالمثل الحكمي يعتمد على عموم الجملة وعدم إدخال أي جزء تفتقر معه إلى سياق ، فليس ثمَّ سياق . رغم هذا ورد المثل الحكمي : (خَيْرُ النَّاسِ هَذَا التَّمَطُّ الْأَوْسَطُ)<sup>(٧)</sup> فالمعنى الحكمي المقصود تأديته هو أن خير الناس الوسط بين المقصّر والغالي ، وهو قريب مما سبق (خير الأمور أوسطها) ؛ فاستخدام اسم الإشارة مسنداً هنا دخيل على بناء المثل الحكمي إِذْن .

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٣٨.

(٢) (شرح الكافية) للرضى ٢/٢١٤.

(٣) راجع (شرح الكافية) للرضى ١/١٣٨، وراجع تناظر أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس في مثل هذه المسألة في (الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان التوحيدي ١/١٠٧ وما بعدها.

(٤) فَضَّلَ الميداني زيدا، وَفَضَّلَ الرضى عَمْرًا، وَفَضَّلْتُ محمداً - صلى الله على نبينا وسلم-، فما لي ولزيد وعَمْرُو!

(٥) (المفضليات) للضبي ص ٣٨٨.

(٦) (مجمع الأمثال) ١/٤٣٢.

ولكن يبدو لي أن للحكيم غرضاً بما فعل؛ فقد كان بإمكانه أن يُخرج المعنى الحكمي في بناء (كخير الأمور أوسطها) ولكنه أراد أن يقول للمتلقى: إن النمط الأوسط من الناس موجود - رغم قلته - في كل مكان وزمان، فانتبه إليه وتشبه به. ولو أخرج الحكمي الكلام دون (هذا) لوافق طبيعة الأمثال الحكمية، ولكن سيفتقد عندئذ هذا المعنى الحكمي الزائد الجليل. والمثل التعبيري يعتمد في الأغلب على المسند محلاً لجزء الوصف؛ لذلك كان شاذاً أن تأتي هذه الأمثال التعبيرية:

- ١- (أنا منه فالج بن خلاوة)<sup>(١)</sup> ٢- (هو الضلال بن يهلل)<sup>(٢)</sup>  
٣- (صلمة بن قلمعة)<sup>(٣)</sup>

قال سيويه: (إذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر (يقصد الضمائر) فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم (يقصد العلم) إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه (يقصد المتلقى) بأنه زيد أو عمرو)<sup>(٤)</sup>. فالمثل التعبيري يجعل موقع المسند لجزء الوصف في الأغلب الأعم، وكلام سيويه السابق يمنع أن يستخدم العلم لهذا الغرض في هذا الموقع. ولكن يبدو أن المثل التعبيري قد نكّر هذا العلم واستفاد منه المعنى الذي يدل عليه. قال الميداني في شرح المثل الأول: (أي أنا منه برىء، فصار مثلاً لكل من كان بمعزل عن أمر، وإن كان في الأصل اسماً لذلك الرجل)<sup>(٥)</sup>. لقد صنع المثل هذه المعادلة:

أنا منه	برىء
أنا منه	فالج بن خلاوة

ثم وجد في تنكير هذا العلم تحقيق المعنى الذي اقترن به، مع قدر من السخر غير خاف، من كون الموصوف كائنه لم يتخذ هو.

والميداني في شرحه للمثل الثاني لم يتعد قوله: (من أسماء الباطل ومعناه باطل ابن باطل)<sup>(٦)</sup>، ولم يتعد في شرحه للمثل الثالث النقل عن ابن الأعرابي أنه يقال (إذا كان لا يُدري من هو ولا يُعرف أبوه)<sup>(٧)</sup>.

ولا يبعد أن يكونا كالأول، غير أن أصلهما لم تُنخ للميداني معرفته، فيكون أصلهما أن رجلاً خلّ بقوم وذكر أن اسمه (الضلال بن يهلل) ومثله (صلمة بن قلمعة)، ثم ذهب عنهم

(٢) نفسه ٤٨٤/٣ أي هو باطل ابن باطل.

(٤) (الكتاب) ٨٠/٢.

(٦) نفسه ٤٨٤/٣.

(١) (مجمع الأمثال) ٧٧/١

(٣) نفسه ٢٣٦/٢ أي هو مجهول.

(٥) (مجمع الأمثال) ٧٧/١.

(٧) نفسه ٢٣٦/٢.

ولم يعرفوا له أصلاً ولا فضلاً، فصنع المثل التعبيري معه هذه المعادلة :

هو	مجهول (باطل)	=
هو	الضلال بن يهمل (صلمة بن قلمعة)	

ثم أثر العَلَم لما سبق من تحقيقه مع المعنى ، السخر ، وكثير جداً من الأمثال التعبيرية قصد منه قَرْنُ الوَصْفِ بالسخرِ وإلا كان كافياً عند المتكلم أو غيره ، استخدام الصفة المباشرة .

وقد عرف النحاة هذا ، فقال ابن مالك : ( قد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا فيجري مجرى النكرة )<sup>(١)</sup> ، وشرح ابن يعيش كيفية التنكير وكأنه يقصد طريقة المثل التعبيري في استخدامه مسنداً ، فقال : ( العلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى : فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوِّغ التنكير )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/١٨٠ .

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/١٠٤ .

### (ب، ج) طول المسند المفرد الاسم وامتداده :

وفيما يلي جدولان ، يفصل أولهما جوانب الطول بجعل محالّ الرأسية لنوع جملة المسند ، والأفقية لأشكال الطول ، ويفصل ثانيهما جوانب الامتداد ، بجعل محالّ الرأسية لنوع جملة المسند ، والأفقية لأشكال الامتداد :

الجدول الأول

طول المسند جملة	مركب إضافي	عامل عمل الفعل	مصدر مؤول	اسم موصول	اسم مميز	المجموع
جملة المثل الحوارى	٣٧	١٦	٢	٤	٥	٦٤
جملة المثل الحكمى	٧١	١١٠	١	٢٤	١	٢٠٧
جملة المثل التعبيري	١٠٣	٩٤٩	١	١	٣١	١٠٨٥
المجموع	٢١١	١٠٧٥	٤	٢٩	٣٧	١٣٥٦

الجدول الثاني

امتداد المسند جملة	نعت	توكيد	بدل	معطوف	حال	متعدد	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٧	١	٢	١٠	٦	—	٣٦
جملة المثل الحكمى	١٦	—	١	١٤	٤	١٠	٤٥
جملة المثل التعبيري	٢٤٢	—	—	٣٦	٨	٣	٢٨٩
المجموع	٢٧٥	١	٣	٦٠	١٨	١٣	٣٧٠

- ولهذين الجدولين معطيات قدامها للبحث ، هي :

- ١م - بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده (٩٨,٢٣٪) على حين كانت نسبة طول المسند إليه وامتداده - وهو مشابهه - (٢٨,١٨٪) .
- ٢م - بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم (٧٧,١٧٪) ونسبة امتداده (٢١,٠٥٪) .
- ٣م - بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم عن طريق عمله عمل الفعل (٧٩,٢٧٪) .
- ٤م - بلغت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده في جملة المثل التعبيري (١٠٨,٤٤٪) ، وفي جملة المثل الحواري (٥٨,٤٧٪) ، وفي جملة المثل الحكمي (٧٨,٩٩٪) .

م ٥- كانت نسبة امتداد المسند في جملة المثل التعبيري عن طريق نعتة والعطف عليه (٩٦,١٩٪).

م ٦- كانت نسبة طول المسند في جملة المثل الحكمي عن طريق الاسم الموصول (١١,٥٩٪)، وفي جملة المثل الحوارية (٦,٢٥٪) وفي جملة المثل التعبيري (٠,٠٩٪).

- ولكل (معطى) من هذه المعطيات دلالة وتفسيره أطرحهما فيما يأتي على الترتيب:

م ١- تؤكد نسب هذا (المعطى) مقولة الواسطى التي رأي بها أن الخبر موطن الفائدة، ولذا يقل حذفه عن حذف المبتدأ<sup>(١)</sup>. فإن تقديم هذه الفائدة يندر - كما يوضح الجدولان - أن يعتمد على الخبر (المسند المفرد الاسم) وحده، دون توضيح أو بيان. وطريق تقديم هذا المسند للتوضيح أو البيان إما أن تكون بالطول أو بالامتداد، أو بهما معا.

م ٢- يبدو من الجدولين أن تلك (النزعة الموقعية) التي اتصف بها المسند إليه، اتصف بها المسند المفرد الاسم، وهذا راجع إلى التشابه الكبير بينهما، وهو راجع في الأساس إلى أن هذه النزعة هي الأشد مناسبة لتحقيق الإيجاز، من تعدد المواقع.

م ٣- يدعم (المعطى) الثالث فكرة النحاة عن أن (الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه والفعل مختص بكونه مسندا، فصار الإسناد لازما له دون الاسم)<sup>(٢)</sup>؛ فإن هذا الموقع إن كان قد شغل بالمسند المفرد الاسم بنسبة (٣٩,٥٨٪) من مجموع المذكور من المسندات، فإن آثار الفعل باقية، وأبرزها العمل الذي هو أصل في الفعل فرع في غيره.

وربما كان في هذا بعض التقوية لما قاله الدكتور محمود شرف الدين عن (التركيب الأساسي) في الجملة الاسمية وهو أنه (المبتدأ والخبر والمفعول / الجار والمجرور) قاصداً بالتركيب الأساسي (المكون من أقل عدد ممكن من المواقع النحوية التي تقوم الكلمات فيها بأداء معنى تام)<sup>(٣)</sup>.

م ٤- إن المسند هو موطن الفائدة، ومن ثمّ ركز عليه نوعا الأمثال اللذان يقصّدان فائدة ما، وهما التعبيري والحكمي، ففاق تركيزهما تركيز المثل الحوارية، الذي لا يدور حول أداء فائدة مقصودة والذي يدغم سياقه معناه بحيث لا ينحصر أدائه في ركني الجملة كالمعنى الحكمي والوصفي غالبا. ثم إن المعنى الحكمي يبسط في خلال ركني الجملة جميعا، أما الوصف - في

(١) راجع (مفنى اللبيب) ١٦٢/٢، وراجع أول هذا الفصل.

(٢) (شرح الكافية) للرضي ١٠٩/١، وقد تحدث الدكتور محمود شرف الدين في (الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة) له، بالفصل الخامس (الفعلية في الاسمية) عن (المعنى الفعلي في الخبر)، ولم يتعرض لآثار الفعلية في الخبر، ربما لأنه لم تسعفه إحصاءات مؤكدة من كلام العرب الموثق كالتى تيسرت لهذا البحث.

(٣) (التوابع بين القاعدة والحكمة) للدكتور محمود شرف الدين ص ٤.

المثل التعبيري - فيكاد أداؤه ينحصر في المسند المفرد الاسم ، فمن ثم جاء تركيز المثل التعبيري على مسنده عن طريق إطاليه ومده ، أقوى من تركيز المثل الحكمي .  
ولكن يبدو أن تركيباً خاصاً من تراكييب الأمثال التعبيرية كثير الورد جداً ، كان وراء نسبة الطول العالية .

إن تركيب (أفعل) التفضيل في الأمثال التعبيرية ، بشكله الذي سبق بيان حيثية اقتصار المثل التعبيري عليه ، استلزم الطول بتعلق (من ، والمجرور) به وكان يستلزم الطول بالتميز أحياناً :  
من الأمثال التعبيرية :

- ١- (أَخَفَّ جِلْمًا مِنْ بَعِيرٍ)<sup>(١)</sup>      ٢- (أَثْبَثَ رَأْسًا مِنْ أَصَمٍّ)<sup>(٢)</sup>  
٣- (أَصْدَقَ ظَنًّا مِنْ أَلْمَعِي)<sup>(٣)</sup>      ٤- (أَشْرَعُ غَضَبًا مِنْ فَايِسِيَّةٍ)<sup>(٤)</sup>  
٥- (أَكْذَبُ أَخْذُوَّةٍ مِنْ أَسِيرٍ)<sup>(٥)</sup>      ٦- (أَغْرَبَ رَأْيًا مِنْ حَاقِنٍ)<sup>(٦)</sup>

فالمفضل عليه يجرى في هذا التركيب مجروراً (بمن) ، والجار والمجرور متعلقان باسم التفضيل مُكْسِبَانِ إياه طولاً . وقد كثر هذا التركيب حتى إن بعض العلماء أفردوه بالتأليف<sup>(٧)</sup> .

وكذلك تحتم أن يتعلق بهذا الاسم نفسه أحياناً (تميز) كما توضح هذه المجموعة ، فلولا التميز لكان لزاماً أن تكون أسماء التفضيل السابقة هكذا : (أَخْلَمَ - أَرَأْسُ - أَظُنُّ - أَغْضَبُ - أَخَذْتُ - أَرَأَى) أو أن يطرح التميز فتصير هكذا : (أَخَفَّ - أَثْبَثَ - أَصْدَقَ - أَشْرَعُ - أَكْذَبُ - أَغْرَبَ) وفي كلِّ تجاوز :

فبعض صيغ اسم التفضيل ستكون عندئذ على غير وجهها مثل (أرأس) الذي لا فعل له . وبعضها سيؤدي معنى آخر ربما ضار المقصود (كأخلم) ، فهي تفيد فضل الحلم ، المثل يريد العكس ، و(أظنُّ) التي تفيد كثرة الظن ، والمثل يريد صدقه .

وإذا لم يحدد المقصود من اسم التفضيل فتصيرُهُ إلى معنى الزيادة ، و(أغضب) التي تفيد كثرة الغضب والمقصود سرعته ، و(أرأى) التي تفيد صواب الرأي والمقصود غيابه .  
وكذلك أسماء التفضيل المطروحة تميزاتها ، لأن المقصود متعلق بوجود التميز مع اسم التفضيل في مثل هذه الحالات وإن كانت قليلة إلى غيرها .

ت م ٥- إن تنكير المسند المفرد الاسم وراء امتداده بالنعته ، كما كان تعريف المسند إليه في هذا المثل نفسه وراء امتداده بالحال ، والحال والنعته متشابهان في أن كل واحد منهما لبيان هيئة

(١) (مجمع الأمثال) ٤٤٨/١ (٢) نفسه ٢٨٠/١

(٣) نفسه ٢٤٨/٢ (٤) نفسه ١٣٧/٢

(٥) نفسه ٧١/٣ (٦) نفسه ٤٠٢/٢

(٧) راجع (الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة) لحمزة الأصبهاني .

مقيّدة<sup>(١)</sup>. وأقصد هنا غير تركيب (أفعل) التفضيل الذي سبق بيان طوله ، وهو مكثف بطوله هذا عن الامتداد ، ولهذا كانت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري أكثر من نسبة امتداده . (فأفعل) التفضيل يشغل عددا كبيرا من هذه الأمثال .  
أما امتداده بالعطف فقد كان في حالات الوصف فيها خاص كما كان امتداد المسند إليه في هذا المثل نفسه بالعطف في حالات قصد فيها أداء وصف خاص .  
من الأمثال التعبيرية :

- ١- شَيْخٌ يُعَلِّقُ نَفْسَهُ بِالْبَاطِلِ<sup>(٢)</sup>      ٢- جَبَانٌ مَا يَلْوِي عَلَى الصَّغِيرِ<sup>(٣)</sup>  
٣- رَبٌّ يُؤَدِّبُ عَبْدَهُ<sup>(٤)</sup>      ٤- كَلَّا لَا يَكْتُمُهُ الْبَيْضُ<sup>(٥)</sup>  
٥- يَنْقُلُ شَهْرٍ وَشَوْكُ دَفْرِ<sup>(٦)</sup>      ٦- خُلَّةٌ أَغْرَابٍ وَدَثْنٌ قَادِخٍ<sup>(٧)</sup>  
٧- شَوْقٌ رَغِيبٌ وَزَيْتَرٌ أَضْمَعُ<sup>(٨)</sup>      ٨- صَوْتُ امْرِئٍ وَاسْتِ ضَبِيعٍ<sup>(٩)</sup>

قال الجرجاني : (اعْلَمْ أَنَّ «الْمَثَلَ» قَدْ يُضْرَبُ بِجَمَلٍ لَا يَدْ فِيهَا مِنْ أَنَّ يَتَقَدَّمُهَا مَذْكُورٌ يَكُونُ مُشَبَّهًا بِهِ ، وَلَا يُنْكَرُ حَذْفُ الْمَشَبَّهِ بِهِ وَالِاقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ الْمَشَبَّهِ ، وَتَقْلُ الْكَلَامِ إِلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّهُ صَاحِبُ الْجُمْلَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُشَبَّهُ بِمَنْ صِفَتُهُ وَحُكْمُهُ مَضْمُونُ تِلْكَ الْجُمْلَةِ .

والجُمْلَةُ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْمَشَبَّهِ بِهِ ، لَمْ تَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أحدها - أَنَّ يَكُونَ الْمَشَبَّهُ بِهِ مُعَبَّرًا عَنْهُ بِلَفْظِ مُؤَصِّلٍ ، وَتَكُونَ الْجُمْلَةُ صِلَةً ، كَقَوْلِكَ : «أَنْتَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ «سورة البقرة : ١٧» .

والثاني - أَنَّ يَكُونَ الْمَشَبَّهُ نَكْرَةً تَقَعُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لَهُ ، كَقَوْلِنَا : «أَنْتَ كَرَجَلٍ مِنْ أَمْرِ كَذَا وَكَذَا» ، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ - : «النَّاسُ كِرَابِلٌ مِثَّةٌ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً» وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

والثالث - أَنْ تَجِيءَ الْجُمْلَةُ مَبْتَدَأً ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَشَبَّهُ بِهِ مَعْرُفَةً ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٢/٢٦٦ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٦٦/٢ يضرب للعتين أو الشيخ الكبير الذي لا يقدِرُ على الباه .

(٣) نفسه ٣١١/١ أي ما يُعْرِجُ لِشِدَّةِ جَبْنِهِ عَلَى مَا يَصْفَرُ بِهِ .

(٤) نفسه ٧٢/٢ .

(٥) نفسه ٦٠/٣ أي كثير .

(٦) نفسه ١٧٢/١ يضرب لمن يقصر خيره ويطول شره .

(٧) نفسه ٤٣٦/١ والخلة المحبة والصدقة ، وفيه بفتح الحاء والصواب ما أثبت ، و الدين الفادح المثقل . يضربه من يلزمه ما يكره ولا يد له من تحمله .

(٨) نفسه ١٧٨/٢ والشوق فَتَحَ الفم ورجب واسع ، والزيير اللقمة ، الأصمغ الصغيرة . يضرب لمن وعد وأكثر ثم لا يفي بشيء ، فإن وفى قلل وصغر .

(٩) نفسه ٢٣٠/٢ .

«الذي»، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعُنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ «سورة العنكبوت: ٤١»<sup>(١)</sup>.

وينبغي أن أشير إلى أمرين يوثقان ارتباط هذا النص بما البحث بصددّه:

الأول - أن هذه الأمثال التعبيرية السابقة تشبيهات ذُكر المشبه به فيها وحده، وإن لم تذكر أداة التشبيه فربما كان من التشبيه البليغ الساقط الأداة<sup>(٢)</sup>.

الثاني - أن ما قصده الجرجاني بالوجه الثالث هو ما صنفته في جدول الامتداد في محلّ الحال؛ فمادة الأمثال التعبيرية التي بين يدي تعد تطبيقاً مناسباً جداً، يصدّق ما قاله الجرجاني أو يكذّبه. والجرجاني نفسه ذكر في بدء كلامه (المثل)، وهو لا ريب، يقصد الأمثال التعبيرية، فهي التي وصفها، ولكنه لم يستشهد بالأمثال السائرة في العرب، التي اختارها ذوقهم اللغوي البياني، اللهم إلا مثلاً واحداً، هو (الناس كإبل مئة).

ويبدو لي كذلك أنه لم يستحضرها، فبين معطيات جدولي طولها وامتدادها السابقين، وبين ما توحى به طريقة عرضه لكلامه، خلاف:

لقد وضع المشبه به الاسم الموصول في المقدمة و جدول الطول يوضح أنه لم يأت المسند في جملة المثل التعبيري اسماً موصولاً غير مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.

ووضع في الوجه الثاني صورة امتداد المسند المعروف بآل بالحال، وهو لم يأت معرفاً بآل غير ثلاث عشرة مرة، و جدول الامتداد السابق يوضح أنه لم يمتد بالحال غير ثماني مرات<sup>(٤)</sup>.

بقِيَ الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة التي قدّمها مساوياً بينها الشيخ عبد القاهر، وهو الوجه الذي تبنت الجداول السابقة أنه الأثير لدى الأمثال العربية، لأن (٨٧، ٩١٪) من المذكور من هذا المسند فيها كان نكرة، و (٧٣، ٨٣٪) من امتدادات مسنداتها، كان بالنعته. ويقوى هذا أن الوجه الثاني هو وحده الذي استشهد في شرحه الشيخ الجرجاني، بمثل سائر في العرب هو (الناس كإبل مئة)<sup>(٥)</sup>.

ولا يخفى أن توضيح الوصف وتفصيله أدى إلى نعت هذا المسند النكرة، بل لقد أوضح الشيخ عبد القاهر فيما سبق أن النعت هو المقصود وأن المنعوت وُضِلَ إليه.

أما في الأمثال الأربعة الأخيرة، فقد أراد المثل التعبيري وصفاً خاصاً تكمن خصوصيته في

(١) (أسرار البلاغة) ١١٣ - ١١٤.

(٢) ستأتي مناقشة لهذا أوسع في بحث المسند شبه الجملة الحرفي.

(٣) سيأتي في جدول طول المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل التعبيري أنه لم يأت موصولاً غير مرة واحدة، فراجع.

(٤) سيأتي في جدول نوع المجرور في مسند جملة المثل التعبيري، شبه الجملة الحرفي، أن المعروف بآل كان أكثر أنواعه، غير أن جدول الامتداد الخاص به سيوضح أنه لم يمتد بالحال غير ست وعشرين مرة.

(٥) المثل كما ذكره الجرجاني، في (مجمع الأمثال) ٣/ ٣٨٤.



التناقض الذي يحمله .

إنه يريد بالمثل الخامس وصف موصوف ما بأنه قليل الخير كثير الشر ، وبالمثل السادس أن يصف صداقة إنسان ما بأنها غُثم وغُرم ، وبالمثل السابع أن يصف موصوفًا ما بأنه كثير الوغد قليل الوفاء ، وبالمثل الثامن أن يصفه بأنه قويٌّ من ناحية ضعيفٌ من ناحية . فهو يريد أن يقدم وصفًا بالتقلُّب أو التضادَّ أو التناقض ، ولذا عطف الضدَّ على ضده ، والنقيض على نقيضه ، فالعطفُ ضروريٌّ لتحقيق هذا الوصف الخاص ، فكان هذا كامتداد المسند إليه في جملة هذا المثل أيضًا بالعطف ، بل إن بين المعطوف والمعطوف عليه في بعضها ترصيصًا يقرب أحيانًا من الأزواج الذي كان في امتداد المسند إليه فيه ، وفي كلِّ وَصْفٍ بالسلب ، فهو يخرج له نقصًا مهما كان قدر الخير فيه والكمال .

ويلاحظ على الامتداد بالعطف هنا أن المثل التعبيري قدم الجزء المُفْرَح ( يَقْلُ شَهْرٍ ) وهو خير على كل حال ) - خُلَّةُ أَعْرَابٍ ( أي محبة قوية ) - شَوْقٌ رَغِيْبٌ ( أي وعد كثير ) - صَوْتُ امْرِئٍ ( أي قوة ) ، وأَخَّرَ الجزء المَحْزَنَ ( شَوْكٌ دَهْرٍ ) ( شَرٌّ مُشْتَرِكٌ ) - ذَنْبٌ فَادِحٌ ( وهو هَمٌّ ثَقِيلٌ ) - زُبَيْرٌ أَضْمَعٌ ( وهو لا نَفْعَ فيه ) - است ضبع ( أي ضَعْفٌ وَجْنٌ ) .

ويبدو لي أنَّ غايةَ هذا التَّمَكِّيْنُ للوصف ؛ فَإِنَّهُ يَجْذِبُ أَوَّلُهُ ثُمَّ يَجْلِدُ آخِرُهُ ، فَيُخَدِّتُ كَالزَّلْزَلَةِ لِلسَّامِعِ ، وَيَشْبِهُ هَذَا مَا كَانَ فِي امْتِدَادِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي هَذَا النُّوعِ ، فَقَدْ كَانَ الْمَثَلُ التَّعْبِيرِيُّ يُقَدِّمُ نَفْيَ الْكَبِيرِ وَالْكَثِيرِ ، لِيَتَوَهَّمَ أَنَّ هُنَا شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَبِيرًا وَلَا كَثِيرًا ، ثُمَّ يُتْبِعُهُ نَفْيَ الصَّغِيرِ وَالْقَلِيلِ ، لِيَجْلِدَ السَّامِعَ وَيُزَلِّزْهُ .

فهي طريقة مستمرة - فيما يبدو لي - لاستمرار القصد .

ت ٦م - إن مجيء المسند اسما موصولا محتاج إلى تفكير في الاسم الموصول المناسب ، ثم في صلته المناسبة ، ثم في العائد إلى الاسم الموصول وإلى المسند إليه أحيانًا ، من هذه الصلة . وابتكار الأمثال الحكمية هو الأكثر أناة لعمق معانيها ، فكانت الأكثر ملاءمةً ومناسبةً للاسم الموصول ، ومن ثمَّ كَثُرَ فيها بخاصةً دون غيرها .

\* \* \*

## (٢) المسند المفرد الفعل :

بلغ المذكور من المسند المفرد الفعل في الأمثال (١٩٠٥) مسنداً بنسبة (٤٢,٩٢٪) .  
 الجملة الحوارية منها (٥٤٩) أى بنسبة (٦١,٨٢٪) ، و الجملة المثل الحكمي منها (٤٣٢) أى  
 بنسبة (٤٠,٦٢٪) و الجملة المثل التعبيري منها (٩٢٤) بنسبة (٣٧,١٩٪) .  
 و لهذه النسب دلالات تتضح من خلال البحث .  
 (أ) نوع المسند المفرد الفعل :

و فيما يلي جدول مفصل لهذا ، تُبيّنُ مَحَالَّهُ الرأسيّة نوع الجملة التي يقع فيها المسند ، و  
 مَحَالَّهُ الأفقية نوع المسند من حيث كونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً .

نوع المسند	ماض	مضارع	أمر	المجموع
				جماليته
جملة المثل الحوارية	٣٠٩	١٢٣	١١٧	٥٤٩
جملة المثل الحكمي	١٢٦	١٨٩	١١٧	٤٣٢
جملة المثل التعبيري	٧١١	١٧٤	٣٩	٩٢٤
المجموع	١١٤٦	٤٨٢	٢٨١	١٩٠٥

- و يمكن لهذا الجدول أن يؤدي هذه المعطيات :

- ١م - بلغت نسبة استخدام الأمثال للماضي مسنداً (٦٠,١٥٪) على حين بلغت نسبة استخدام المضارع (٢٥,٣٠٪) و استخدام الأمر (١٤,٧٥٪) .
- ٢م - بلغت نسبة استخدام المثل التعبيري للماضي مسنداً (٧٦,٣٤٪) واستخدام الحوارية له (٥٦,٢٨٪) و استخدام الحكمي (٢٩,١٦٪) .
- ٣م - بلغت نسبة استخدام المثل الحكمي للمضارع مسنداً (٤٣,٧٥٪) ، واستخدام الحوارية له (٢٢,٤٠٪) واستخدام التعبيري (١٨,٨٣٪) .
- ٤م - بلغت نسبة استخدام المثل الحكمي للأمر مسنداً (٢٧,٠٨٪) ، واستخدام الحوارية له (٢١,٣١٪) واستخدام التعبيري (٤,٢٢٪) .

- ومن خلال هذه المعطيات ، يبدو لي ما يأتي مرتباً بحسبها :

- ١م - خاض النحاة بحث « رأى الأفعال أصل لغيره منها » فرأى بعضهم أن الأصل ( هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ، لأنه أكمل وجوده فاستحق أن يُسمّى أصلاً )<sup>(١)</sup> ، ويرى جمهورهم أن

(١) (الأشباه و النظائر) للسيوطي ١٤ / ٢ .

الأمر مأخوذ من المضارع صيغة<sup>(١)</sup>.

ويؤخذ منهما أنه إن كان الأمر قد أخذ من المضارع بنزع حروف المضارعة وبعض التغيير، فالمضارع مأخوذ من الماضي بإضافة حروف المضارعة وبعض التغيير.

وقد ثار بعض المعاصرين على بحث النحاة عن هذا الأصل بحجة ( أن هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات التي ينقصها الدليل التاريخي ... أما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التاريخية ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذه المسألة )<sup>(٢)</sup>.

ويبدو لي أن الأمثال - وهي نموذج للغة العربية القديمة موثوق - تُقدّم لذلك الرأي دليله التاريخي، وتثبت لذلك الافتراض أساساً من واقع الاستعمال اللغوي.

ت ٢م - يبدو لي أن استخدام المثل التعبيري للماضي بهذا المقدار، مبنى على ميل المثل الحوارى إلى استخدامه؛ فلذا أبدأ بالآخر.

إن العربى الذى انتقى الأمثال الحوارية ليردها فيما أشبه من المواقف، إنما هدَفَ من هذا إلى الاحتجاج، ولذا كان يختار ذات المسند الفعل الماضى، ليحتج بها فيؤكد أن هذا الأمر الذى يحدث الآن قد حدث من قبل، وقيل فيه كلام صار مثلاً هو كذا وكذا.

من الأمثال الحوارية:

- ١- (لَأْمُرَ مَا جَدَعَ قَصِيرَ أَنْفُهُ)<sup>(٣)</sup>      ٢- (ضَرَطَ وَزْدَانُ بَوَادٍ قِي)<sup>(٤)</sup>
- ٣- (كَبِيرَ عَمْرُو عَنِ الطُّوْقِ)<sup>(٥)</sup>      ٤- (أَمِرُ دُونَ غَيْبَةِ الْوَدْمِ)<sup>(٦)</sup>
- ٥- (تَمَرَّدَ مَارِدٌ وَعَزَّ الْأَثَلُ)<sup>(٧)</sup>      ٦- (تَذَكَّرْتُ رَبّاً صَبِيّاً فَبَكَتُ)<sup>(٨)</sup>

فقد أراد العربى الذى اختار هذه الجمل أن يحتج لظنه أنّ وراء ما أمامه شيئاً خطيراً مجهولاً، بأن قصيراً فى زمانٍ مَضَى جدَعَ أَنْفُهُ لِيُغَرَّرَ بِالزَّبَاءِ كما فى المثل الأول، وأن يحتج لأنّ فلاناً يخاصم فلاناً فى باطل، بأن «وردان» فى زمان مَضَى شرط فى فلاة لا تُظْهِرُ أَثَرًا لضرطه كما فى المثل الثانى، وأن يحتج لأنّ فلاناً تجاوزَ سِنَّ اللّهُو و اللعب، بأن عمراً ابن أخت جذيمة

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٥٨/٧.

(٢) (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائى، ص ٥١ - ٥٢. ولم يقف المؤلف على رأى الذى نقلته عن السيوطى، وإن كان اعتمد على الكتاب نفسه، فقد شغله تسفيه آراء نحائنا عما بها أو ببعضها من وجهة.

(٣) (مجمع الأمثال) ١٢١/٣.

(٤) نفسه ٢٦٦/٢.

(٥) نفسه ١٤/٣.

(٦) نفسه ٢٨٣/٣.

(٧) نفسه ٢٢٢/١.

(٨) نفسه ٢٥٧/١.

الأبرش، في زمان مضى، لم يصلح له طوقه الذى كان يُطَوِّقُه صغيرًا، بعد ما كبر، كما فى المثل الثالث، وأن يحتج لأن شأنا ما قد حدث وقضى دون علم صاحبه، بأن الودم، وهو سَيْرٌ تُشَدُّ به أذن الدلو، أمر أى أحكيم وشَدَّ بدلَ عبيدة قديمًا ولم يشهذه، كما فى المثل الرابع، وأن يحتج لجزء شىء اجتهد فى طلبه، وامتناعه عليه، أو على غيره، بأن الحصن ماردًا والأبلق تمردًا على الزباء ملكة «تدمر» قديمًا ولم تقدر على اقتحامهما، كما فى المثل الخامس، وأن يحتج لحزن شخص ما أمامه أو بلغه حزنه على أمر لا مَطْمَع فى إدراكه لبعد العهد به، بأن «ريا» - وهى امرأة فى الزمان الماضى أَسْنَتْ فَخَرَفَتْ - تَذَكَّرَتْ وَلَذَا لها مات من قديم، فأيسفت وبكت.

وهكذا يبدو أن الاحتجاج بالأمر قد حدث، أقوى منه بالأمر يحدث، وهذا مقبول فى جميع أحوال الاحتجاج.

أما المثل التعبيري، فقد كان فى أحيان يقدم (جزء الوصف) متصلًا بالفاعل أو بالفعل، فيخرجه فى حال المسند فيها فعل ماض غالبًا، لأن العربى - كما بينت الأمثال الحوارية - متنبه جدًا إلى ما حدث ليلتقطه و يردده ويحكىه.

من الأمثال التعبيرية:

- ١- (رَضِي مَنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ)<sup>(١)</sup>      ٢- (مَا دُقْتُ عَدُوقًا)<sup>(٢)</sup>
- ٣- (وَقَعَ عَلَى الشَّحْمَةِ الرُّقَى)<sup>(٣)</sup>      ٤- (جَاءَ بَعْدَ اللَّيْلِ وَالنَّهْيِ)<sup>(٤)</sup>
- ٥- (جَاءَ وَفِي رَأْسِهِ خُطَّةٌ)<sup>(٥)</sup>      ٦- (حَمَلَهُ عَلَى قَرْيٍ أَغْفَرِ)<sup>(٦)</sup>

إن المقصود من المثل الأول هو الوصف بالرضا بالشىء التافه، ومن المثل الثانى الوصف بانتفاء ذوق أقل شىء، ومن المثل الثالث الوصف بالضعف ومن المثل الرابع الوصف بالجحى بعد شدة، وبالمثل الخامس الوصف بالجحى المقترن بإضممار عزم على شىء ما، وبالمثل السادس الوصف بالحمل على المشقة.

وجميع هذه الأوصاف متعلق بجزء من الجملة يقوم بالوصف ولا يرتبط بوجود الفعل الماضى ارتباطًا لزومياً بحيث لا يؤدى المقصود منه دونه، ولكن جامعى الأمثال اختاروا أن يجعلوه فى

(١) (مجمع الأمثال) ٥١/٢ والوفاء التوفية واللفاء الشىء الحقيق.

(٢) نفسه ٢٧٤/٣ والعدوف الشىء المذوق.

(٣) نفسه ٤٣٢/٣ والشحمة الرقى السريعة الذوب، وبدل على المعنى الذى تناولت به هذه الأمثال التعبيرية أن الميدانى روى مثلاً استخدم جزء الوصف الذى فى هذا المثل الثالث (الشحمة الرقى) المقصود به الكناية عن (الضعيف)، هو (وجدتني الشحمة الرقى طرفاً) ٤٣٧/٢، مما يؤكد ما بدا لى، وهو أن هذه الأفعال من عمل جامعى الأمثال.

(٤) نفسه ٢٩١/١ ويكنى بهما عن الشدة الكبيرة والصغيرة.

(٥) نفسه ٣١٢/١ فى رأسه عزم على قضاء حاجة.

(٦) نفسه ٣٧٩/١ أى على مركب وعر.

إطار الفعل الماضي ما دامت الجملة فعلية بناء على ما أدركوه من الاهتمام السابق من العربي بالفعل الماضي في مثل هذه الأحوال . ولقد روى الميداني نفسه المثل الرابع هكذا : ( بعد اللتيا والتي )<sup>(١)</sup> قبل أن يرويه بالرواية الأخرى ، وكأنه يستدرك على نفسه ليعطى للوصف سياقاً ويحيطه بالاهتمام الذي لغيره .

وقد عرف مستعملو هذه الأمثال هذا الذي فعله جامعوها ، كما يأتي :

قال امرؤ القيس :

( ولا مِثْلُ يَوْمٍ فِي قُدَارَانَ ظِلُّهُ كَأَنِّي وَأَصْحَابِي عَلَى قَزْنٍ أَغْفَرَا )<sup>(٢)</sup>

وقال بديع الزمان الهمداني في ( المقامة النهيدية ) على لسان عيسى بن هشام : ( أَضْيَافٌ لَمْ يَذُوقُوا مِنْذُ ثَلَاثِ عَدُوقًا )<sup>(٣)</sup> .

وقال الحريري في ( المقامة الدميائية ) على لسان أحد شخصوها : ( وَأُدِيمُ تَشَالَى عَنْ الشَالَى ، وَأَرْضَى مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ )<sup>(٤)</sup> .

فاستخدم امرؤ القيس جزء الوصف الذي في المثل السادس دون الفعل ، بل جعله مسنداً خبيراً ، أي كما يؤثر المثل التعبيري أن يكون موقع الوصف منه .

واستخدم الهمداني والحريري جميعاً المضارع بدلاً من الماضي . فكثرة مجيء المسند المفرد الفعل في المثل التعبيري فعلاً ماضياً ، من فعل جامعي الأمثال تأثراً بطريقة العرب أنفسهم الظاهرة في الأمثال الحوارية .

وقد عرف هذا من جاء بعد جمع الأمثال كالهمداني والحريري معاصر الميداني ، وأثبتته استعمال من سبق جمعها كامرؤ القيس .

ت م ٣- إن الفعل المضارع يحمل هاتين الإمكانتين :

دلالتها على الحال والاستقبال ، ودلالة المسبوق ب- ( لا ) الناهية منه على النهي .

والحكيم يرى الدلالة الأولى مُكسبةً المعنى استمراريةً تجعله أكثر تأكلاً وإقناعاً ، ويرى الدلالة الثانية مناسبة لتوجيه المعنى الحكمي بما فيه من وعظ ونصح إلى المستنصح بالكيفية التي سبق بحثها في الفصل الأول .

وقد لاحظت بعض الباحثين ميل المثل الحكمي إلى هذا الفصل فقال : ( وكثرت في المثل الكتابي - وهو الحكمي - أساليب الأمر والنهي والتحذير )<sup>(٥)</sup> .

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٥٩ .

(٢) (ديوانه) ، ص ٧٠ .

(٣) (مقامات الهمداني) ، ص ١٧٧ .

(٤) (مقامات الحريري) ص ٣٥ .

(٥) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٤٩ .

من الأمثال الحكمية :

- ١- (يُؤَكِّبُ الصُّغْبَ مَنْ لَا ذُلُولَ لَهُ) <sup>(١)</sup>
  - ٢- (مَنْ مَأْمَنَهُ يُؤْتَى الْخَيْرُ) <sup>(٢)</sup> ٣- (لَا تَقْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ) <sup>(٣)</sup>
  - ٤- (لَا تَشْخَرَنَّ مِنْ شَيْءٍ فَيُخَوِّرَ بِكَ) <sup>(٤)</sup>
- فالمضارع في المثلين الأولين أدى المعنى الحكمي على أنه يحدث في كل وقت وسيحدث فيما يأتي من الزمان ، وفي هذا إقناع لا يخفى ، للمتلقى . وهو في المثلين الآخرين مع ( لا ) الناهية ، قد وجه المعنى الحكمي إلى المتلقى أيًا كان .
- ت م ٤- وما سبق مُشْتَبِهٌ هنا ، فالمضارع المسبوق ( بلا ) الناهية مساو في دلالة للأمر ، ومن أجل هذا أنكر الكوفيون هذا الفعل واكتفوا بالمضارع .
- من الأمثال الحكمية :

- ١- (اتَّبِعِ السَّيْقَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا) <sup>(٥)</sup>
  - ٢- (أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْعَاتِ عَثَرَاتِهِمْ) <sup>(٦)</sup>
  - ٣- (خَالِصِ الْمُؤْمِنِ وَخَالِيقِ الْفَاجِرِ) <sup>(٧)</sup>
  - ٤- (أَخِ الْأَكْفَاءَ وَدَاهِنِ الْأَغْدَاءَ) <sup>(٨)</sup>
- ففعل الأمر مناسب تماما للمعنى الحكمي عندما يراد توجيهه بالكيفية التي سبق بحثها في المسند إليه ضمير الخطاب في الفصل الأول <sup>(٩)</sup> .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٥٢٨/٣ .

(٢) نفسه ٣٢٩/٣ .

(٣) نفسه ١٩٧/٣ .

(٤) نفسه ١٩٥/٣ .

(٥) نفسه ٢٥٥/١ .

(٦) نفسه ٥٢٦/٢ .

(٧) نفسه ٤٣٨/١ .

(٨) نفسه ١٣٢/١ .

(٩) قد كان ذلك عِنْدَمَا شُمِّيَ بالتجريد ، وله طريقتان : أن يكون ظاهر الكلام خطابا من المتكلم لغيره ، وهو يريد خطاب نفسه ، وهذا هو التجريد المحض . وأن يكون الكلام خطابا من المتكلم لنفسه دون غيرها ، وهو التجريد غير المحض .

## (ب ، ج) طول المسند المفرد الفعل وامتداده :

فيما يلي جدولان يفصّل أولهما حالات طول المسند المفرد الفعل ، وتشير محالّه الأفقية إلى نوع المسند الطويل وجملته ، ويفصّل ثانيهما امتداده ، وتشير محالّه الأفقية إلى أشكال الامتداد ، ومحالّه الرأسية إلى نوع جملته .

الجدول الأول

طول مسند جملة المثل الحوارى	طول مسند جملة المثل الحكمى	طول مسند جملة المثل التعبيرى	المجموع
٧٠	٣٢	٣٨	١٤٠

الجدول الثانى (١)

امتداد المسند جملته	مفعول به	مفعول مطلق	نائب مفعول مطلق	مفعول له	ظرف	مفعول معه	مستثنى	تمييز	جار ومجرور	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٣٢	٧	٩	-	٢٨	-	٢	٣	١٥٣	٤٣٤
جملة المثل الحكمى	٢١٤	١	-	-	٣٣	-	٢	٣	١٥١	٤٠٤
جملة المثل التعبيرى	٤٦٥	٣٠	١٧	٢	٦٩	١	١	٥	٣٣٥	٩٢٥
المجموع	٩١١	٣٨	٢٦	٢	١٣٠	١	٥	١١	٦٣٩	١٧٦٣

- ولهذين الجدولين معطيات قدماها للبحث ، هي :

- ١م - بلغت نسبة طول المسند المفرد الفعل وامتداده (١٠٧,٢٢٪) على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده (٩٨,٢٣٪)
- ٢م - بلغت نسبة طول المسند الفعل (٧,٢٤٪) ونسبة امتداده (٩٩,٨٨) .
- ٣م - بلغت نسبة امتداد هذا المسند إلى المفعول به والجار والمجرور (٨٧,٩١٪) .
- ٤م - بلغت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري المفرد الفعل وامتداده (١٠٨,٥١٪) ، وفي

(١) نظرًا إلى أن الفعل إذا كان ناقصًا لم يمتد - كما يرى جمهور النحاة ويشته بناء الأمثال - طرحت يراز الطول (١٤٠) من مجموع المذكور من هذا المسند (١٩٠٥) ، ليكون حساب نسب الامتداد بالنظر إلى العدد (١٧٦٥) مسندًا مفردًا فعلًا ، الباقي . وكذلك أصنع بكل من الأمثال على حدة .

جملة المثل الحكمي (١٠٨، ٤٠٪) وفي جملة المثل الحواري (١٠٣، ٣٥٪).  
 - ولكل (معطى) منها دلالة وتفسير، يلي طرحهما على حسب الترتيب:  
 ت م ١- يؤكد (المعطى الأول) مقولة النحاة «الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم» لأن  
 الفائدة التي يقدمها المسند قد توشع المسند المفرد الفعل في تقديمها كما يبدو.  
 وترجع ضخامة هذه النسبة إلى أن هذا المسند، من أجل الفائدة كان يمتد بأكثر من صورة في  
 وقت واحد كما سبق في المسند المفرد الاسم في جملة المثل التعبيري:  
 ففي المثل الحكمي:

(عِنْدَ الصَّبَاحِ يَخْتَفِدُ الْقَوْمُ الشَّرِيَّ)<sup>(١)</sup>

امتد المسند إلى مفعول به وظرف فلا يؤدي المعنى الحكمي الفعل والفاعل وحدهما، ولا  
 الفعل والفاعل والمفعول به، لأن المعنى أن هؤلاء القوم إنما يحمدون سراهم وتعيهم بعد أن ينقشع  
 الظلام ويكشف لهم الصباح أنهم بلغوا قصدهم أو قاربوا، وهذا كما يبدو متعلق بذكر كل جزء  
 مما ذكر.

ت م ٢- يشرح النحاة كيف أن الفعل الذي أصله (ما دل على اقتران حدث بزمان)<sup>(٢)</sup>  
 يُفْرَغُ من دلالاته على الحدث فيوصف بالنقص - فقد نقصت منه إحدى دلالاته (فلما نقصت  
 دلالتها كانت ناقصة)<sup>(٣)</sup> أي الأفعال الناقصة الناسخة. فكلما فهم يوضح أنها كانت تامة ثم  
 (نقصت)، فلما نقصت دلالة الحدث أطالوا الفعل حثماً إلى ما يشد هذا النقص وهو (الخبر)  
 (فيصير الخبر عوضاً عن الحدث)<sup>(٤)</sup> وكلامهم في هذا الشأن يوضح أن هذه الأفعال دخلها  
 النقص بعد ما كانت تامة، بل يتحدثون عن أن هذا الإجراء (نقص دلالة الحدث)، يمكن أن  
 يحدث لكثير من الأفعال على وجه التضمن بشرط السماع عن العرب واستعمالهم له بهذا  
 الشكل؛ قال الرضي: (وقد يجوز تضمّن كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول: تَتِمُّ التَّسْعَةُ  
 بهذا عَشْرَةً، أي تصيرُ عشرة تامة)<sup>(٥)</sup>.

والأمثال التي يتناولها البحث، نموذج للغة القديمة؛ فهي لذا نموذج لمرحلة من التطور كان  
 (طول المسند المفرد الفعل) فيها قليلاً.

وقد فهم بعض المعاصرين هذا التطور الحادث بهذه الأفعال، فجعلها الدكتور تمام حسان من  
 الأدوات المحوِّلة، لأنها تتحول من التمام إلى النقصان<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) (مجمع الأمثال) ٣١٨/٢ .  
 (٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/٧ .  
 (٣) نفسه ٨٩/٧ .  
 (٤) نفسه ٩٧/٧ .  
 (٥) (شرح الكافية) للرضي ٢٩٠/٢ .  
 (٥) راجع (الغة العربية معناها ومبناها) ١٢٣ .



وقال آخر: (تطورت في الاستعمال فانتقلت من هذه الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى)<sup>(١)</sup>.

ولكن وصفه صورة (التمام) بأنها (الصورة القاصرة)، وإن عني به تمام هذه الأفعال الناقصة- غير مقبول، لأن العرب يستطيعون من خلالها التعبير، ولأن كثيراً من الأفعال- كما قال الرضى منذ قليل- يمكن أن تُفْرَغ إحدى دلالتها أحياناً ويكون تمامها الأغلب عليها. وأدقُّ منه أن يصفها بأنها (الصورة القصيرة) بدليل أنه وصف الصورة الأخرى بأنها (الاستعمال الطويل)، وهو قريب مما استخدمه البحث.

فنسبة طول هذا المسند قليلة في الأمثال العربية، لأنها نموذج لمرحلة قديمة لم يتوسع العربي فيها في تطويل هذا المسند.

ت ٣م- إذا ذكرنا أن المجرور مفعول غير صريح أو مفعول بوساطة الحرف، وقفنا على أن المفعول به المنصوب الصريح والمجرور غير الصريح، شيء واحد.

وينبني على هذا أن الفعل الذي يدل على (اقتران حدث بزمان) كما سبق، ويستلزم مُخَدِّثًا، يقلب عليه أن يحتاج إلى متقبل للحدث أو ما يقع عليه الحدث ويصل إليه.

وهذا يؤكد ما قاله الدكتور محمود شرف الدين عن (التركيب الأساسي) في الجملة الفعلية، وهو أنه (الفعل والفاعل والمفعول/ الجار والمجرور)<sup>(٢)</sup>.

ت ٤م- يبدو أن التفصيل والبيان اللذين يقتضيهما المعنى في المثل الحكمي، اقتضيا أن تكون نسبة طول المسند وامتداده بهذا المقدار. وقد سبق أن هذه الطبيعة كانت وراء طول مسنده المفرد الاسم وامتداده.

أما المثل التعبيري فقد كان الوصف فيه يعتمد على جزء متعلق بالمسند المفرد الفعل، ومن ثمَّ امتدَّ بهذه النسبة الضخمة.

من الأمثال التعبيرية:

١- (وَجَدَ ثَمَرَةَ الْغَرَابِ)<sup>(٣)</sup> ٢- (طَلَبَ الْأَبْلَقَ الْعُقُوقَ)<sup>(٤)</sup>

٣- (وَقَعَ فَلَانٌ فِي سَيِّ رَأْيِهِ)<sup>(٥)</sup> ٤- (وَقَعَ الْقَوْمُ فِي وَزْطَةٍ)<sup>(٦)</sup>

(١) (الفعل زمانه وأبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائي ٥٧.

(٢) (التركيب الأساسي) عنده: (المكون من أقل عدد ممكن من المواقع النحوية التي تقوم الكلمات فيها بأداء معنى تام) (التوابع بين القاعدة والحكمة) له، ص ٤.

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٢٤/٣، لمن وجد أفضل ما يريد. والثمرة التي يختارها الغراب من أفضله.

(٤) نفسه ٢٨٤/٢ أى المحال وهو الحصان الحامل.

(٥) نفسه ٤٢٢/٣ أى فى نعمة غمرته حتى ساوَتْ برأسه وكَثُرَتْ عليه.

(٦) نفسه ٤٣٠/٣ أصل الورطة الأرض تطمئن لا طريق فيها، يضرب فى وقوع القوم فى الهلكة.

٥- (لَقَيْتُهُ يَتَنَ سَمْعَ الْأَرْضِ وَبَصَرِهَا) (١) - (لا تَدْخُلُ يَتَنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا) (٢)  
 نلاحظ أولاً أنه اختار في الأغلب ضمير الغيبة مسنداً إليه والفعل الماضي مسنداً، وكلاهما يؤكد ما سبق أن بحث، وهو كثرة استخدامهما وُصلة إلى جزء الوصف.  
 سبق في الفصل الأول وهذا الفصل أن المسند المفرد الاسم هو أشد المواقع مناسبة لجزء الوصف، ولكنه كان يستخدم أحياناً في جملة فعلية، وعندئذ يكون جزءاً متعلقاً بالمسند إليه أو المسند. ولهذا طال المسند هنا لتحمله جزء الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري.  
 فالملقصد من المثل الأول هو (ثمرة الغراب) كناية عن الأفضل من أي شيء، وفي المثل الثاني هو (الأبلق العقوق) كناية عن المحال، وفي المثل الثالث هو (في سي رأسه) كناية عن زيادة النعمة، وفي المثل الرابع هو (في ورطة) كناية عن الهلكة، وفي المثل الخامس هو (بين سمع الأرض وبصرها) كناية عن الانفراد، وفي المثل السادس هو (بين العصا ولحائها) كناية عن التصافي، ولكن وضع جامعو الأمثال هذه الأجزاء في جمل فعلية فكانت في تلك المواقع التي تكسب المسند امتداداً، ليشرحوا بعض طرق العرب في استعمالها. ولا يعد أن يستعمل متكلم المثل الأول فيقول (هذا ثمرة الغراب) أي أفضل شيء، وكذلك الثاني ولا يختلف الباقي عنهما.  
 ولقد روى العسكري في الجمهرة المثل الخامس هكذا: (بين سمع الأرض وبصرها) (٣)، وربما فعل هذا لعلمه بأنه جزء الوصف وأن للمستعمل أن يُصرفه في كلامه كيف شاء، ولا يلزمه أن يعلقه بفعل. بل إن الميداني نفسه روى المثل السادس من قبل هكذا: (بين العصا ولحائها) (٤)، إحساناً منه بما ذكره، ثم عاد فربط الوصف بفعل، وربما فقل هذا خوفاً ألا يفهم استعماله. أما نسبة امتداد مسند جملة المثل الحوارية الذي اقتطع من موقف والذي لم يصرف بناءه غرض واحد سابق، فتؤكد أن بقاء الجملة الفعلية في صورة (فعل وفاعل) فقط، نادر جداً، ولا يكاد يحدث، فإن حدث كان الموقف مغنياً عما لم يُذكر.  
 فالمثل الحوارية: (طار أنضجها) (٥) المقتصر على المسند والمسند إليه، لم يطل المسند فيه ولم يمتد، وإن كان المسند إليه طويلاً. ولكن كان ينبغي أن تكون الجملة هكذا: (طار أنضجها رَغْمًا عَنِّي مِنْ قَبْلِ أَنْ أَهْتَأَ بِهِ)؛ فالمثل كلام رجل اصطاد فراخ هامة، فملأه في رماح وهن أحياء- فانفلت أحدها فلم يرعه إلا وهو يطير، فعند ذلك قال المثل.

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٩٧/٣ أى في مكان خال لا أحد يسمع أو يصر الا الأرض القفر دون الناس.

(٢) نفسه ١٨٥/٣ يضرب في المتخالفين المتصافين.

(٣) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٢٤/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٦٠/١.

(٥) نفسه ٢٨٩/٢.

## القسم الثاني - المسند الجملة :

وينقسم قسمين المسند الجملة الاسمية ، والمسند الجملة الفعلية .

### (١) المسند الجملة الاسمية :

بلغ ( ٢٥ ) مسندا من مجموع المذكور من المسندات ، أي بنسبة ( ٥٦ ، ٠٪ ) ، جملة المثل الحواري ( ٦ ) منها بنسبة ( ٦٧ ، ٠٪ ) وجملة المثل الحكمي منها ( ١٥ ) بنسبة ( ٤٠ ، ١٪ ) وجملة المثل التعبيري ( ٤ ) بنسبة ( ١٦ ، ٠٪ ) وفي إطار هذه النسبة الضعيلة يصعب أن نتكلم آثار اتجاه في بناء الأمثال . ولعل الذي قلل مجيئها ، ما تتسم به من تشقيق . بل هي بداية تشقيق الجملة الكبرى ، في حين أن مجيء المسند جملة فعلية لا يحدث مثل هذا ؛ فعندما نقول : ( زَيْدٌ قَدَّمَ صَدِيقَهُ ) لا يمكننا أن نفعل شيئا لما قلناه ، يُشَقِّقُهُ .

ولكن الرضى جعل مُسَنِّدَ هذه الجملة اسمية ، وقدمها بهذه الصورة :  
( زَيْدٌ أَبَوْهُ أَخُوهُ عُمَةُ خَالَهُ ابْنُهُ ابْنَتُهُ صِبْغَتُهَا جَارِيَتُهُ سَيِّدُهَا صَدِيقُهُ قَادِمٌ )<sup>(١)</sup> ولا سبيل إلى مثل هذا التشقيق بالجملة الفعلية .

وقد كان الاستاذ الجارم رأى أن العربى يعد في كلامه العادي عن تكرار الإسناد ، فيقول « سافر محمد » دون « محمد سافر » إلا إذا قصد إلى هذا قَصْداً لغرض ما<sup>(٢)</sup> .  
ويبدو لي أن هذا أشد في المسند الجملة الاسمية التي تحمل مجيء خبرها جملة فعلية أو اسمية . ان هذا التشقيق والتفريع تفصيل وبيان من ناحية ، وتفكير من ناحية أخرى ، والمثل الحكمي هو الأشد مناسبة لهما .

فال معنى الحكمي مُفَكِّرٌ فيه ، ثم هو محتاج إلى بسط الجملة لشرح حقائق الأشياء . وقد كان هذا وراء زيادة نسبة المثل الحكمي من المسند الجملة الاسمية ، على غيره .  
فالمثلان الحكميان :

- ١ - ( الشَّرُّ قَلِيلُهُ كَثِيرٌ )<sup>(٣)</sup>      ٢ - ( الظُّلُمُ مَرْتَعَةٌ وَخَيْمٌ )<sup>(٤)</sup>

لا يستقيم المعنى الحكمي فيهما بغير هذا التفصيل الذي احتاج إلى المسند الجملة الاسمية . وهذا التقدير في البدء ( الشر = والظلم ) ، ثم تفصيل المقصود منهما ، وهو ( القليل ) من الأول و ( المرتع = الإفراط ) من الثاني ، يناسبه التفكير الذي هو من سمات المثل الحكمي<sup>(٥)</sup> .

(١) (شرح الكافية) للرضى ١/١٠٩ .

(٢) (الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية) للاستاذ على الجارم ص ٣٥٠ .

(٣) (مجمع الأمثال) ١٦٧/٢

(٤) نفسه ٣١٠/٢ والمعنى عاقبه مذمومة .

(٥) راجع التمهيد في هذا المعنى .

أما الأمثال التعبيرية الأربعة فقد كان المسند الجملة الاسمية فيها هو جزء الوصف المقصود، وهي :

١- ( هِيَ الْحَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاءُ )<sup>(١)</sup>

٢- ( هُوَ الشَّخْنُ لَا يَخْمُ )<sup>(٢)</sup>

٣- ( هُوَ الْفَحْلُ لَا يَقْدَحُ أَنْفَهُ )<sup>(٣)</sup>

٤- ( إِنْ الْجَوَادَ عَيْثُهُ فِرَازُهُ )<sup>(٤)</sup>

فالضمائر الواقعة مسندا إليه في الثلاثة الأولى ، ضمائر شأن وقصة ، إنما استخدمها المثل التعبيري لينبئ إلى وصف الشأن والحال الذي سيعقبها فيكون إيضاحا بعد إبهام ، وكذلك المثل الرابع ، الوصف فيه جملة اسمية وُصِفَ بها ( اسم إن ) فكانت مسندا جملة اسمية .

أما أساس هذه الأمثال التعبيرية ، فالجملة الاسمية الواقعة مسندا ، لأنها جزء الوصف . وقد ورد من الأمثال التعبيرية ما يؤكد هذا ، فقولهم : ( الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ )<sup>(٥)</sup> ، وهو وصف بالير باللسان مع إرادة القوائل ، مُشَبَّه للجزء ( الحمر تكنى الطلاء ) في المثل الأول مما سبق ، بناءً ومعنى أيضًا؛ إذ يراد من الأخير الوصف بحسن الظاهر وقبح الباطن . وقد يؤكد هذا أن الزمخشري رواه هكذا : ( الحمرُ تُكْنَى الطَّلَاءُ )<sup>(٦)</sup>

فمجيء المسند جملة اسمية في الأمثال التعبيرية إنما كان بنوع من التصرف بجزء الوصف .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٤٩٦/٣ .

(٢) نفسه ٤٩٥/٣ ولا يخم أى لا يُثْنَى ، يضرب للرجل يشنى عليه بالخير ، أى هو حسن السجية .

(٣) نفسه ٤٨٥/٣ والقدح الكف ، يضرب للشرى لا يرد عن مصاهرة أو مواصلة .

(٤) نفسه ١٢/١ وفراره اختياره ، أى يدل ظاهره على باطنه .

(٥) نفسه ٧/٢ والجمدة الأنثى من الضأن ، أى الذئب وإن كانت كنيته حسنة ، فعله قبيح .

(٦) ( المستقصى ) للزمخشري ٣٨٦/١ .

## (٢) المسند الجملة الفعلية :

بلغ (٣٢٣) مسنداً بنسبة (٧,٢٧٪)، الجملة المثل الحوارية منها (٧٥) بنسبة (٨,٤٤٪)، والجملة المثل الحكمية (١٨٤) بنسبة (١٧,٢٦٪) والجملة المثل التعبيرية (٦٤) بنسبة (٢,٥٧٪).

نلاحظ ارتفاع استخدام الجملة الفعلية مسنداً، إلى استخدام الجملة الاسمية كذلك، وإنما هذا لما ذكرته من أنها أقل تشقيقاً وتفريقاً، وهو أجدر بتحقيق الإيجاز. وكما يبدو ظهرت نسبة استخدام المثل الحكمي للجملة الفعلية مسنداً، على المثليين الآخرين، وإنما هذا لميل الحكمي إلى أن يظهر المعنى الحكمي في أسلوب الشرط الذي يتكون من (أداة شرط، ففعل شرط، فجواب شرط)، لما بينهما من مناسبة يأتي بيانهما. وفي بعض الأحيان كانت أداة الشرط اسماً يقع مسنداً إليه، ومسند الجملة الفعلية الواقعة شرطاً.

## (أ) نوع المسند الجملة الفعلية :

لأن هذا المسند جملة، نعرف نوعه بنوع ركني الجملة، وفيما يلي جدولان، يوضح الأول نوع المسند إليه في هذه الجملة، ويوضح الثاني نوع المسند :

الجدول الأول

نوع المسند إليه	معرفة				نكرة	المجموع
	ضمير تكلم	ضمير خطاب	ضمير غيبة	بقية المعارف		
جملة المثل الحوارى	٤	٤	٦٥	٢	-	٧٥
جملة المثل الحكمى	٢	٦	١٥١	٢٣	٢	١٨٤
جملة المثل التعبيرى	-	١	٥٩	٣	١	٦٤
المجموع	٦	١١	٢٧٥	٢٨	٣	٣٢٣

الجدول الثاني

نوع المسند	جملة		
	فعل ماض	فعل مضارع	المجموع
جملة المثل الحوارى	٣٨	٣٧	٧٥
جملة المثل الحكمى	٥٩	١٢٥	١٨٤
جملة المثل التعبيرى	١٠	٥٤	٦٤
المجموع	١٠٧	٢١٦	٣٤٣

- ومن هذين الجدولين أمكننى إخراج هذه المعطيات :

١م- كان المسند إليه في هذه الجملة الصغرى ، ضمير غيبة بنسبة (١٣, ٨٥٪) ، والمسند فعلا مضارعا بنسبة (٩٧, ٦٢٪) .

٢م- كان المسند في المثل التعبيري فعلا مضارعا بنسبة (٣٧, ٨٤٪) ، وفي المثل الحكمي بنسبة (٩٣, ٦٧٪) ، وفي المثل الحوارى بنسبة (٣٣, ٤٩٪) .

- ودلالة هذا وتفسيره يضحان فيما يأتي مرتباً :

ت ١م- هذا النوع من المسندات يقع في جملة اسمية كبرى ، وقد كان المسند إليه فيها اسماً ظاهراً بنسبة (٥٧, ٥٦٪) ، وعندما كان ضميراً كان ضمير غيبة بنسبة (٧٠, ٤٤٪) . وعندما يكون المسند جملة يجب أن يربط بالمسند إليه في الجملة الكبرى برابط الأكثر فيه أن يكون ضميراً .

وهذان الجدولان يوضحان أنه كان في الأكثر في موقع المسند إليه من الجملة الصغرى (المسند) . وفي هذه الحال يؤتى به ضمير غيبة ليصلح للعودة إلى الاسم الظاهر أو ضمير الغيبة وهما بمثابة واحدة<sup>(١)</sup> ، وعندما تكون الجملة الكبرى اسمية ، يكون القائل قد قصد من ورائها إثبات معنى ما<sup>(٢)</sup> ، وتأكيده ، ولا يخفى أن الاستمرار الذي يضيفه المضارع على المعنى مناسيب للإثبات والتأكيد اللذين تقصداً الجملة الاسمية الكبرى إليهما .

وقد ربط النحاة المضارع بالاسم ، وذكروا في هذا (أنه يقع في مواقع الأسماء ، ويؤدي معانيها ، نحو قولك : زيد يضرب ، كما تقول : زيد ضارب ، وتقول في الصفة : هذا رجل يضرب ، كما تقول : هذا رجل ضارب ، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم ، والمعنى فيهما واحد)<sup>(٣)</sup> . وهذه الأمثال تُمَدُّ كلامهم باستعمال العرب الذي يؤكد . في المثال الذي في النص السابق ، عاد من المسند ضمير غيبة - هو المسند إليه في الجملة الصغرى - على المسند إليه في الجملة الكبرى ، وهكذا جاءت الأمثال في كثير منها كقوهم :

(شَرِيقَةٌ تَعْلَمُ مَنِ اطْفَحَ)<sup>(٤)</sup>

ت ٢م- سبق أن المثل التعبيري يؤثر المسند المفرد الاسم ، لجزء الوصف الذي هو أساسه<sup>(٥)</sup> ، وفي أحيان قليلة اقتضى الوصف في المثل التعبيري أن يكون بالجملة الفعلية وقد ورد بنسبة (٥٧, ٢٪) .

(١) راجع ما سبق في الفصل الأول عند بحث نوع المسند اليه .

(٢) يأتي تفصيل لهذا في بحث نوع الجملة في الفصل الثالث .

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٦/٧ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٥٦/٢ وشرقة امرأة ، تعلم من أخذ طفاخة القندر أى زبدها . يضرب لمن علم كيفية أمر .

(٥) راجع ما سبق في الفصلين الأول وهذا .

إن الفعل جزء أساس من الوصف عندئذ ، لهذا كان إيثار ( المضارع ) الذي يشبه المسند المفرد الاسم ، ويفيد الوصف استمرارًا ودلالة على اقترانه بالموصوف فيكون بهذا أخرى لأن تتناقله الأسماع .

فمن الأمثال التعبيرية :

- ١- ( هُوَ يَحْطُ فِي هَوَاهُ )<sup>(١)</sup>      ٢- ( هُوَ يَخْصِفُ حِذَاءَهُ )<sup>(٢)</sup>  
 ٣- ( هُوَ يَرْقُمُ فِي الْمَاءِ )<sup>(٣)</sup>      ٤- ( هُوَ يَنْسَى مَا يَقُولُ )<sup>(٤)</sup>

أراد المثل التعبيري أن يصف الموصوف في المثل الأول بأنه يعتمد في منفعة فلان ويميل إليه ، وأن يصفه في المثل الثاني بأنه يزيد في حديث الصديق ما ليس منه ، وأن يصفه في المثل الثالث بأنه حاذق في صناعته ، وفي المثل الرابع بأنه كاذب ، فاستخدم الأفعال المضارعة التي تمكن للوصف وتُسَمَّع بالموصوف .

أما الأمثال الحكمية فتفيدها الأفعال المضارعة التأكيد الذي تريد للمعنى الحكمي بدلالاتها على أنه يحدث في كل زمن .

فمن الأمثال الحكمية :

- ١- ( الْمِثَّةُ تَهْدِمُ الصَّنِيعَةَ )<sup>(٥)</sup>      ٢- ( الْمُرَاحَةُ تُذْهِبُ الْمَهَابَةَ )<sup>(٦)</sup>  
 ٣- ( إِنَّ الْمَقْدَرَةَ تُذْهِبُ الْحَفِيزَةَ )<sup>(٧)</sup>      ٤- ( الْبِضَاعَةُ تُبْسِرُ الْحَاجَةَ )<sup>(٨)</sup>

ولا يخفى أن الفعل المضارع يضاف على المعنى الحكمي شكل القاعدة العامة المؤكدة المسلطة ، بما فيه من استمرار ، وهو ما يريده الحكم لتلقى حكمته قبولاً وتحدث التأثير الذي أراد .

ولا يخفى أيضا أن المثل الحكمي استخدم ( الماضي ) ، ولكن يبدو أنه استخدمه بشكل لا يتنافي ما سبق :

فمن الأمثال الحكمية :

- ١- ( مَنْ خَاصَمَ بِالْبَاطِلِ أَفْجَحَ بِهِ )<sup>(٩)</sup>      ٢- ( مَنْ اسْتَرْعَى الذُّبَّ ظَلَمَ )<sup>(١٠)</sup>

والماضي في سياق الشرط يشبه المضارع ، لأنه يتحول من المضى إلى الاستقبال والاستمرار أيضا . فهو يريد ( مَنْ سِيَخَاصِمُ بِالْبَاطِلِ سَيَفْلِحُ بِاطْلُهُ ) ، و ( مَنْ سَيَسْتَرْعَى الذُّبَّ سَيَظْلَمُ نَفْسَهُ وَغَنَمَهُ ) فطريقة المثل الحكمي مستمرة لأن طبيعته واحدة باقية .

- |                            |                   |
|----------------------------|-------------------|
| (١) (مجمع الأمثال) ٤٦٥/٣ . | (٢) نفسه ٤٨٥/٣ .  |
| (٣) نفسه ٤٩٠/٣ .           | (٤) نفسه ٤٨٥/٣ .  |
| (٥) نفسه ٢٨٥/٣ .           | (٦) نفسه ٢٨٦/٣ .  |
| (٧) نفسه ٢٠/١ .            | (٨) نفسه ١٨٥/١ .  |
| (٩) نفسه ٣٢٥/٣ .           | (١٠) نفسه ٣١٤/٣ . |

## (ب) طول المسند الجملة الفعلية :

والجملة بركتيها ، وفيما يلي أربعة جداول ، يوضح الأول طول المسند إليه ، والثاني امتداده ، والثالث طول المسند ، والرابع امتداده .

الجدول الأول

المجموع	اسم موصول	مركب إضافي	طول المسند إليه جملة
١	-	١	جملة المثل الخوارى
١٣	١	١٢	جملة المثل الحكمي
٣	-	٣	جملة المثل التعبيري
١٧	١	١٦	المجموع

الجدول الثاني

المجموع	حال	بدل	نعت	امتداد المسند إليه جملة
١	-	-	١	جملة المثل الخوارى
٦	٥	١	-	جملة المثل الحكمي
٥	٥	-	-	جملة المثل التعبيري
١٢	١٠	١	١	المجموع

الجدول الثالث

المجموع	طول مسند جملة المثل التعبيري	طول مسند جملة المثل الحكمي	طول مسند جملة المثل الخوارى
١٥	٣	٨	٤

الجدول الرابع

المجموع	جار ومجرور	تمييز	مستثنى	ظرف	نائب مفعول مطلق	مفعول مطلق	مفعول به	امتداد المسند جملة
٦٨	٢٠	١	-	٣	١	١	٤٢	جملة المثل الخوارى
١٥٢	٥١	-	١	١	١	١	٩٧	جملة المثل الحكمي
٦٨	٢١	١	-	١٥	-	-	٣١	جملة المثل التعبيري
٢٨٨	٩٢	٢	١	١٩	٢	٢	١٧٠	المجموع



- ولهذه الجداول معطيات قدمتها للبحث ، هي :

١م - بلغت نسبة طول المسند الجملة الفعلية (٥١,٣٩٪) ، على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم (٧٧,١٧٪) .

٢م - بلغت نسبة طول المسند في هذه الجملة الصغرى وامتداده (٩٣,٨٠٪) ونسبة طول المسند إليه فيها وامتداده (٨,٩٧٪) .

٣م - بلغت نسبة امتداد المسند في الجملة الصغرى إلى المفعول به والجار والمجرور (٩٠,٩٧٪) .

٤م - بلغت نسبة طول المسند الجملة الفعلية في جملة المثل الحكمي (٤٨,٦٤٪) ، وفي جملة المثل التعبيري (٦١,٧١٪) وفي جملة المثل الحوارية (٤٩,٤٤٪) .

- ولكل (معطى) منها دلالة وتفسير ، أطرحها فيما يأتي :

ت ١م - إن مجيء المسند جملة فعلية طولاً في نفسه ، ولا ينطبق على المسند المفرد الاسم إلا أن يعمل هذا عمل الفعل . بهذا نفهم هذه النسب ، فمن الأمثال الحوارية :

١- (لَيْتَ حَظِّي مِنَ الْعُشْبِ خَوْضُهُ) <sup>(١)</sup>

٢- (أَبُو وَثِيلٍ أَبْلَثَ جِمَالَهُ) <sup>(٢)</sup>

والمسند الكبير في المثل الأول طويل بالتركيب الإضافي وكذلك المسند إليه في الجملة الصغرى في المثل الثاني ، ولا يخفى مع هذا أن مجيء المسند جملة فعلية في المثل الثاني - وكذلك غيره - طول لأنه يعني (مسنداً إليه ومسنداً وعلاقة إسناد) .

ت ٢م - تفاوت في الجملة الصغرى - كما كان في الجملة الكبرى - المسند إليه والمسند طولاً وامتداداً ، نظرًا إلى أن المسند هو موطن الفائدة مهما كان إطاره .

ت ٣م - ندر اقتصار الفعل في هذه الجملة الصغرى ، على الفاعل - كما كان في الجملة الكبرى - وكان أكثر امتداده إلى (المفعول به الجار والمجرور) كما كان في الجملة الكبرى .

ت ٤م - كان مسند جملة المثل التعبيري هو الأكثر طولاً لضرورة توضيح الوصف ، ولأن الوصف عندما يجيء فيه مسنداً جملة فعلية لا يقتصر على الفعل وحده ؛ وذلك لأن هذا النوع من الأمثال يعتمد على الكناية والتشبيه <sup>(٣)</sup> والوصف عندما جاء مسنداً جملة فعلية كان من الكنايات التي اشتهرت فصارت أمثالا تعبيرية .

وقد تحدث الجرجاني خلال حديثه عن الشبه إذا انشزع من الوصف ، عما يُنتزع منه الشبه لأمر لا يرجع إلى نفسه ، فقال : (مِثَالُهُ أَنْ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ مَخْصُوصٍ يَكُونُ لَهُ مِنْ أَجْلِهِ

(١) (مجمع الأمثال) ١٠٠/٣ .

(٢) نفسه ١١٨/١ أى رعت الرطب فسمنت ، يضرب لمن كان ساقطاً فارتفع .

(٣) راجع في هذا ، التمهيد ؛ فقد فصله .

مُحْكَمٌ خَاصٌّ، نَحْوُ كَوْنِهِ وَاقِعًا فِي مَوْقِعِهِ عَلَى الصُّوَابِ، أَوْ وَاقِعًا غَيْرَ مَوْقِعِهِ، كَقَوْلِهِمْ: «هُوَ كَالْقَابِضِ عَلَى الْمَاءِ» وَ «الرَّاقِمِ فِي الْمَاءِ»، فَالشَّبَهُ هَهُنَا مُنْتَزَعٌ تَمَّا يَزِنُ الْقَبْضُ وَالْمَاءُ، وَلَيْسَ بِمُنْتَزَعٍ مِنَ الْقَبْضِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ فَائِدَةَ قَبْضِ الْيَدِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَخْصُلَ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ تَمَّا لَا يَتِمَّاسُكَ فَيَفْعُلُكَ الْقَبْضُ لَعَوٌ = وَكَذَلِكَ الْقَصْدُ فِي «الرَّاقِمِ» أَنْ يَتَقَى أَثَرُ فِي الشَّيْءِ، وَإِذَا فَعَلَتْهُ فِيمَا لَا يَقْبَلُهُ، كَانَ فِعْلُكَ كَلَا فِعْلٍ = وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ «يَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ» وَ «يَنْفُخُ فِي غَيْرِ فَخْمٍ». وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ، فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ يَزِنُ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ، وَيَزِنُ الْمَشَبَّهَ إِذَا أَفْرَدَتْهُ مِلَابَسَةُ الْبَيِّنَةِ. أَلَا تَرَكَ تَضْرِبُ الرَّاقِمِ فِي الْمَاءِ وَالْقَبْضُ عَلَيْهِ، لِأُمُورٍ لَا شَبَهَ بَيْنَهُمَا وَيَتَبَيَّنُ الْبَيِّنَةُ، مِنْ حَيْثُ هُمَا رَقْمٌ وَقَبْضٌ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ تَنَاوَلَ الْجُرْجَانِي أَمْثَالًا تَعْبِيرِيَّةً، وَلَكِنْ رَوَيْتَهُ لَهَا مُخْتَلِفَةً فِي بَعْضِهَا عَنْ كَتَبِ الْأَمْثَالِ، وَفِي فَهْمِهِ لِمَعْنَى بَعْضِهَا اخْتِلَافٌ عَنْ فَهْمِ بَعْضِ جَامِعِي الْأَمْثَالِ. وَلَكِنْ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ مَعْتَمِدٌ عَلَى الْفِعْلِ وَمَا امْتَدَّ إِلَيْهِ مَقَامًا عِنْدَمَا يَكُونُانِ مُسْنَدًا فِي جُمْلَةٍ كَبْرَى.

وَقَدْ سَبَقَتْ نَمَازِجُ تَعَرُّضٍ لِبَعْضِهَا الْجُرْجَانِي كَقَوْلِهِمْ: (هُوَ يَزُقُّمُ فِي الْمَاءِ)، وَ (هُوَ يَخْصِفُ جِدَاءَةً)، وَغَيْرَهَا. وَقَدْ فَهَمَ الْجُرْجَانِي الْمَثَلُ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنِ الْقَبْثِ وَمُحَاوَلَةِ الْحَالِ، وَفَهَمَهُ الْمِيدَانِي عَلَى أَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنِ الْحِذْقِ وَالْمَهَارَةِ، وَهُمَا وَجْهَانِ لِهَذَا الْكَلَامِ وَجْهَانِ. لَقَدْ كَانَ مُسْنَدُ الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ أَمِيلًا إِلَى الطُّوْلِ دُونَ الْمَثَلَيْنِ الْآخَرَيْنِ، لَمَّا سَبَقَ مِنْ تَعَلُّقِ الْوَصْفِ الْخَاصِّ (الْمَرْكَبِ) بِهَذَا الطُّوْلِ.

أَمَّا الْمَثَلُ الْحَكْمِيُّ فَيَبْدُو لِي أَنَّ الَّذِي قَلَّ نِسْبَةُ الطُّوْلِ مِيلُهُ إِلَى الْإِمْتِدَادِ، وَفِيمَا يَأْتِي بِحَثِّ هَذَا الْأَمْرِ.

\* \* \*

(١) (أسرار البلاغة) ص ١٠٤ - ١٠٥.

## (ج) امتداد المسند الجملة الفعلية :

فيما يلي جدول موضح لامتداد المسند الجملة الفعلية، توضح محالّه الرأسيّة نوع جملته، وتوضح محالّه الأفقية نوع امتداده وطريقة هذا الامتداد :

امتداده جملة	جملة فعلية	طريقة الامتداد إليها	جملة اسمية	طريقة الامتداد إليها	المجموع
جملة المثل الحوارى	٢٠	١٦ بالترتب الشرطى ٢٠ بالعطف	-	-	٢٠
جملة المثل الحكمى	٧٢	٦٦ بالترتب الشرطى ٦ بالعطف	١	بالترتب الشرطى	٧٣
جملة المثل التعبيرى	١٠	٣ بالترتب الشرطى ٧ بالعطف	-	-	١٠
المجموع	١٠٢	٨٥ بالترتب الشرطى ١٧ بالعطف	١	بالترتب الشرطى	١٠٣

- ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث، هي :

١م- بلغت نسبة امتداد المسند الجملة الفعلية في الأمثال (٣١,٨٨٪) على حين كانت نسبة امتداد المسند المفرد الاسم - كما سبق - (٢١,٠٥٪) وقد كانت نسبة طول المسند الجملة الفعلية - كما سبق - (٥١,٣٩٪).

٢م- بلغت نسبة امتداد المسند الجملة الفعلية عن طريق الترتب الشرطى (٨٣,٤٩٪) من مجموع امتداده، وعن طريق العطف (١٦,٥٠٪).

٣م- بلغت نسبة امتداده في جملة المثل الحكمى (٣٩,٦٧٪)، وفي جملة المثل الحوارى (٢٦,٦٦٪) وفي جملة المثل التعبيرى (١٥,٦٢٪).

٤م- بلغت نسبة امتداده بالعطف في جملة المثل التعبيرى (٧٠٪) وفي جملة المثل الحوارى (٢٠٪) وفي جملة المثل الحكمى (٨,٢١٪).

- ولكل (معطى) دلالة وتفسير يتلّوَان فيما يلي :

١م- يبدو أن (النزعة الموقعية) مستمرة مع هذا المسند<sup>(١)</sup>، فنسبة طوله أكثر من نسبة امتداده، ولكنه مع هذا كان أكثر امتدادًا من المسند المفرد الاسم، وما ذلك - فيما يبدو لي - إلا لأن المسند المفرد الاسم كان يكتفى بطوله (٧٧,١٧٪)، أما المسند الجملة الفعلية، فقد كان

(١) راجع ما ذكرته عن النزعة الموقعية فى بحث طول المسند إليه، والمسند المفرد الاسم، فى الفصلين الأول وهذا الثانى، وقد ذكرت أن هذه النزعة مناسبة لإيجاز الأمثال.

امتداده لازماً أحياناً كما يأتي بعد قليل .

ت م ٢- يبدو أن المسند الجملة الفعلية يميل إلى عدم الامتداد، وسواء أكان هذا لاكتفائه بطوله أم لا . وذلك لأنه إذا امتد كان امتداده في أغلب الأحيان لازماً، فإن لم يُبَيَّن الكلام على الامتداد مِنْ أَوَّلِهِ آثَرَ عَدَمِ الامتداد .

وإن هذا المعطى الثانى ليكشف ذلك ، لأن الامتداد بالترتب الشرطي يكون الكلام فيه من أوله مبيّناً على هذا . وهو ما كان مناسباً ولا سيما للمثلين الحكمي ثم الحوارى .  
من الأمثال الحكمية :

١- (مَنْ صَانَعَ الْحَاكِمَ لَمْ يَخْتَشِمْ) <sup>(١)</sup> ٢- (مَنْ لَا يَذُّدُ عَنْ حَوْضِهِ يُهْذَمُ) <sup>(٢)</sup>

٣- (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ) <sup>(٣)</sup> ٤- (مَنْ يُرِي يَوْمًا يُرِيهِ) <sup>(٤)</sup>

لقد لاحظ الدكتور عابدين على المثل الكتابي أو الحكمة الكتابية (المثل الحكمي) بروز استخدام أسلوب الشرط، فقال: (قَفَزَتِ الْجُمْلُ الشرطية فاحتلت مكاناً بارزاً في الحكمة الكتابية) <sup>(٥)</sup> .

إن طبيعة المثل الحكمي التي تهدف عن طريق كشف حقائق الأشياء، إلى الوعظ والإرشاد، كانت تميل إلى تقديم المعنى الحكمي في بناء محايد عام مفرغ من التوجيه المباشر إلى مُتَلَقٍّ ما، وترى في هذا تأثيراً أعظم من تأثير الأمر والنهي المباشرين اللذين قلَّ ورودُهُما .  
إن الأمثال الحكمية تقدم من خلال تركيب الشرط مُقَدِّمَةً مَنْطِيقِيَّةً، يبنى عليها المتلقى مقدمة أخرى ثم يستخلص النتيجة التي لا تنفك عن أمر أو نهى .

والأمثال الحكمية -رغم حاجتها إلى البسط والشرح لم تنخلع من صفة الإيجاز الذي يتمثل هنا في اكتفائها بمقدمة واحدة من القياس المنطقي فقط تقوم بأطراف القياس كلها .  
فالمثل الأول (مَنْ صَانَعَ الْحَاكِمَ لَمْ يَخْتَشِمْ) يتلقاه المتلقى ثم يبنى عليه مقدمة أخرى يجعل الحكمي كأنه قالها في تضاعيف المثل الحكمي، هي (أَنْتَ إِذَا صَانَعْتَ الْحَاكِمَ لَمْ تَخْتَشِمْ) ثم ينتهى إلى نتيجة يجعل الحكمي كأنه نَصَحَهُ بها وهي (لا تُصَانِعِ الْحَاكِمَ) .  
ولئن كان هذا نَهْيًا إِنَّ الْمَثَلَ الثَّانِي لَغَيْرِ نَهْيٍ، وإجراؤه بهذه الطريقة :

(مَنْ لَا يَذُّدُ عَنْ حَوْضِهِ يُهْذَمُ) { دُذُّ (أَوْ لِيَذُّدُ) عَنْ حَوْضِكَ }  
(أَنْتَ إِذَا لَمْ تَذُّدْ عَنْ حَوْضِكَ هُذِمَ)

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٣٣٢ .

(٢) نفسه ٣/٣٣٣ .

(٣) نفسه ٣/٣١٠ .

(٤) نفسه ٣/٣١٨ .

(٥) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١٤٩ .

من أجل هذه المناسبة كان امتداد المسند الجملة الفعلية في المثل الحكمي بالترتب الشرطي بنسبة (٩٠,٤١٪) .

أما المثل الحوارى فقد كان يستفيد من أسلوب الشرط بطريقة ملائمة لكلام حوار وموقف لغوي؛ فمن الأمثال الحوارية :

١- (مَنْ يَرِ الزُّبْدَ يَحْلُهُ مِنْ لَبَنِ) <sup>(١)</sup> ٢- (مَنْ جَزَعَ الْيَوْمَ مِنَ الشَّرِّ ظَلَمَ) <sup>(٢)</sup>

٣- (مَنْ غَالٍ يَفْهَمُهَا فَلَا اجْتِنَابَ) <sup>(٣)</sup> ٤- (مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَزٍ) <sup>(٤)</sup>

إن المثل الأول كلام رجل سأل امرأة (هَلْ لَيْتَ غَتَمُكَ؟ فقالت : لا ، وهو يرى عندها زُبْدًا ، فقال : مَنْ يَرِ الزُّبْدَ يَحْلُهُ مِنْ لَبَنِ ، يضرب للرجل يريد أن يُخْفِي ما لا يَخْفَى) كما شرح الميداني <sup>(٥)</sup> ، ولا يخفى أن وضع المتكلم كلامه في أسلوب الشرط أخرجه مخرج التعريض ، والتعريض هنا أحمَدُ ، لأنه ليس له على المرأة مُحْكَمٌ فيجبِرها ، وربما لانت له ، فالتعريض يحيلُ داخله إثبات الحُجَّةِ ، ولو لم يستخدم أسلوب الشرط ما تحقَّقَ له هذا المعنى ، وكذلك ما بقى ، وإن لم يذكر لها الميداني مقامات ككثير مما لم يعرف له سياقاً <sup>(٦)</sup> .

من أجل هذا كان امتداد المسند الجملة الفعلية في المثل الحوارى بالترتب الشرطي بنسبة (٨٠٪) .

ت م ٣- يبدو أن المعنى الحكمي الذي لم يُشرح ويفصَّل عن طريق طول المسند تمامًا (فقد كان طوله بنسبة ٤٨,٦٤٪) ، قد اتخذ امتداد المسند لهذا سببًا ، وقد كانت سببًا موقفةً كما سبق .  
ت م ٤- إن امتداد مسند المثل التعبيري الجملة الفعلية ، قليلٌ؛ لأن الوصف - كما سبق - كان يؤخذ من الفعل وما يتعلق به . ولكن كان المثل التعبيري يريد وصفًا خاصًا يحتاج إلى تركيب خاص <sup>(٧)</sup> .

من الأمثال التعبيرية :

١- (هُوَ يَشُوبُ وَيَزُوبُ) <sup>(٨)</sup>

٢- (إِنَّهُ يَحْمِي الْحَقِيقَةَ وَيُنْسِلُ الْوَدِيقَةَ وَيَشُوقُ الْوَسِيقَةَ) <sup>(٩)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٣٢٤ .. (٢) نفسه ٣/٣٤٣ .

(٣) نفسه ٣/٣٣١ وعال افتقر واجتبر جبر فقره .

(٤) نفسه ٣/٣٢١ وظفار قرية كانت باليمن ، وحرر تكلم الحُمَيْرَةُ .

(٥) نفسه ٣/٣٢٤ .

(٦) تزداد هذه المسألة بيانًا فيما يأتي من مراحل البحث .

(٧) راجع الفصل الأول وهذا الفصل ، فستجد أنها طريقة المثل التعبيري متى أراد وصفًا خاصًا .

(٨) (مجمع الأمثال) ٣/٤٩٥ يشوب يخلط ويروب يصلح .

(٩) نفسه ١/٣٨ والحقيقة ما تحقق عليه حمايته ، وينسل الوديقة يسرع العدو في شدة الحر ، ويسوق الوسيقة أى إذا سرق إبلا ساقها مُتَحَدًا ثقةً بقوته .

٣- (إِنَّكَ لَتَكْثِرُ الْحَزَّ وَتُخْطِئُ الْمَفْصِلَ) <sup>(١)</sup>

٤- (إِنَّكَ لَتَتَّخِذُو بِجَمَلٍ ثَقَالٍ وَتَتَخَطَّى إِلَى زَلَقِ الْمَرَاتِبِ) <sup>(٢)</sup>

إنه أراد بالمثل الأول أن يصف الموصوف بأنه مختلط يخطئ ويصيب ، وبالتالي أنه جمع أشكال القوة ، وبالتالي أنه رغم اجتهاده لا يظفر بشيء ، وبالرابع أنه جمع المكروهين وزاد السوء سوءاً .

إنه أراد أن يصفه بجمع نقيضين أو ما يصعب جمعه على الشخص العادي ، لذا عطف الطرفين اللذين يعطيان هذا المعنى الذي لا يفهم دون عطفهما . ولا يخفى الازدواج والتزصيع بين المتعاطفات ، وهما من طريقة المثل التعبيري في التمكن للوصف والتشميع بالموصوف <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) ( مجمع الأمثال ) ٩٦/١ .

(٢) السابق نفسه ، والجمل الثقال البطيء ، والمكان الزلق الدخض يزلق من يمشى فيه . يضرب لمن يجمع بين شيئين مكروهين .

(٣) راجع طول المسند إليه وامتداد المسند المفرد الاسم ، في الفصل الأول وهذا الفصل ؛ ففيهما الملاحظة نفسها .

### القسم الثالث - المسند شبه الجملة :

وينقسم قسمين : المسند شبه الجملة الحرفي ، والمسند شبه الجملة الظرفي .

#### (١) المسند شبه الجملة الحرفي :

بلغ ( ٣٤٠ ) مرة من المسندات المذكورة ( ٤٤٣٨ ) بنسبة ( ٧٠,٦٦ ٪ ) جملة المثل الحوارى منها ( ٦٢ ) بنسبة ( ٦٠,٩٨ ٪ ) ، وجملة المثل الحكمى ( ٩٦ ) بنسبة ( ٩٠ ٪ ) ، وجملة المثل التعبيري ( ١٨٢ ) بنسبة ( ٧٠,٣٢ ٪ ) .

ويتضح ما لهذه النسب من دلالات من خلال البحث .

#### (أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفي :

لتكوّنه من ( جاز ) و ( مجرور ) تلى جدولان يوضح أولهما نوع ( الجار ) ، ويوضح ثانيهما نوع ( المجرور ) :

الجدول الأول

نوع الجار	من	إلى	لام	حتى	باء	فى	على	كاف	المجموع
جملة المثل الحوارى	١٠	-	١٦	-	١٣	١٢	٨	٣	٦٢
جملة المثل الحكمى	٢٩	١	٢٩	-	٦	١٦	٣	١٢	٩٦
جملة المثل التعبيري	٧	٤	٣٥	٦	١٥	٢٢	١٨	٧٥	١٨٢
المجموع	٤٦	٥	٨٠	٦	٣٤	٥٠	٢٩	٩٠	٣٤٠

الجدول الثاني

نوع المجرور	نكرة	معرفة			المجموع
		معرفة بأل	ضمير غيبة	بقية المعارف	
جملة المثل الحوارى	١١	١٦	٢	٣٣	٦٢
جملة المثل الحكمى	٣١	٣٧	-	٢٨	٩٦
جملة المثل التعبيري	١٧	٥٠	٤٤	٧١	١٨٢
المجموع	٥٩	١٠٣	٤٦	١٢٢	٣٤٠

- ويمكن استخلاص هذه المعطيات من الجدولين :

١م- كان (الجار) في المسند شبه الجملة الحرفي في الأمثال العربية حرف (الكاف) بنسبة (٢٦,٤٧٪) وكان (المجرور) فيه (معرفًا بأل) بنسبة (٣٠,٢٩٪)، على حين كانت نسبة مجيء المسند المفرد الاسم (معرفًا بأل) (٢,٧٨٪) .

٢م- كان (اللام) في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل الحكمي هو (الجار) بنسبة (٣٠,٢٠٪) وفي جملة المثل الحوارية كذلك بنسبة (٢٥,٨٠٪)، وفي جملة المثل التعبيرية كذلك بنسبة (١٩,٢٣٪) .

٣م- كان (من) هو (الجار) في المسند شبه الجملة الحرفي بجملة المثل الحكمي بنسبة (٣٠,٢٠٪) وفي جملة المثل الحوارية كذلك بنسبة (١٦,١٢٪) وفي جملة المثل التعبيرية كذلك بنسبة (٣,٨٣٪) .

٤م- كان (ضمير الغيبة) في المسند شبه الجملة الحرفي في جملة المثل التعبيرية هو (المجرور) بنسبة (٢٤,١٧٪) وفي جملة المثل الحوارية كذلك بنسبة (٣,٢٢٪) ولم يقع في مسند جملة المثل الحكمي الحرفي .

٥- كان (حتى) في المسند شبه الجملة الحرفي بجملة المثل التعبيرية هو (الجار) بنسبة (٣,٢٩٪) ولم يقع بغيرها .

- كما يمكن تقديم هذه التفسيرات لها على حسب ترتيبها :

١م- ترجع كثرة استخدام (الكاف) جازًا في الحقيقة إلى المثل التعبيرية فقد استخدمه في مسنده شبه الجملة الحرفي بنسبة (٤١,٢٠٪) على حين كانت نسبة استخدامه في مسند جملة المثل الحوارية (٤,٨٣٪) وفي مسند جملة المثل الحكمي (١٢,٥٠٪) .

وإنما كان ذلك لأن (الكاف) من وسائل التشبيه الذي هو أحد طريقتين يؤدي بهما المثل التعبيرية الوصف المراد : (التشبيه والكناية) .

وموقع (المسند) أشد مناسبة للوصف، كما قال العلوي<sup>(١)</sup>، فكان العربي يجعل المشبه به (الخبر) مسندًا مفردًا اسمًا، ويجعله (المجرور) في المسند شبه الجملة الحرفي في الأمثال التعبيرية .

ويتردد النظر إلى ما حدث بهذه الأمثال التعبيرية بين احتمالين :

الأول- أن العرب قصدت أن يكون المشبه به في الأمثال التعبيرية مؤنث (المسند) ومرة (المجرور) في (المسند) فميّزت بين التشبيهات .

الثاني- أن جامعي الأمثال أرادوا شرح طريقة استعمال العرب لهذه الأمثال التعبيرية، فذكروا الكاف مرة وتركوها مرة اكتفاءً بمزات ذكرها .

ويقوى الاحتمال الأول قول الجرجاني : (القول في ذلك أن التشبيه إذا كان صريحًا بالكاف

(١) راجع (الطراز) ٢٤/٢ وقد ذكرت قوله في آخر الفصل الأول السابق عند الحديث عن حذف المسند إليه .



و«مِثْل»، كَانَ الْأَعْرَفُ الْأَشْهَرُ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: «هُوَ كَالْأَسَدِ» وَ «هُوَ كَالشَّمْسِ» وَ «هُوَ كَالْبَحْرِ» وَ «كَأَيِّتِ الْغَرِينِ»، وَ «كَالصَّبْحِ» وَ «كَالنَّجْمِ» وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَلَا يَكَاذُ يَجِيءُ نَكْرَةً مَجِيئًا يُرْتَضَى نَحْو: «هُوَ كَأَسَدٍ» وَ «كَبَحْرِ» وَ «كَغَيْثٍ»، إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ بِصِفَةٍ نَحْو «كَبَحْرِ زَاخِرٍ» فَإِذَا جَعَلْتَ الْأَسْمَ الْمَجْرُورَ بِالْكَافِ مُعْرِفَةً بِالْإِعْرَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْخَبَرُ مِنَ الْوُفْعِ أَوْ التَّضْبِ، كَانَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ «التَّعْرِيفُ وَالتَّشْكِيْرُ» فِيهِ حَسَنًا جَمِيلًا، تَقُول: «زَيْدٌ الْأَسَدُ» وَ «الشَّمْسُ» وَ «الْبَحْرُ» وَ «زَيْدٌ أَسَدٌ» وَ «شَمْسٌ» وَ «بَحْرٌ» وَ «بَحْرٌ»<sup>(١)</sup>.

وَيُوضَّحُ «المعطى الأول» أَنَّ المَعْرِفَ بِأَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ وَقَوْعًا فِي مَوْقِعِ الْمَجْرُورِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ الْحَرْفِي فِي الْأَمْثَالِ، وَنِسْبَةُ وَقَوْعِهِ فِي الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ بِخَاصَّةٍ (٢٧, ٤٧٪) وَنِسْبَةُ وَقَوْعِ النُّكْرَةِ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ (٩, ٣٤٪) عَلَى حِينٍ كَانَتْ نِسْبَةُ وَقَوْعِ النُّكْرَةِ مُسْنَدًا مُفْرَدًا اسْمًا فِي جُمْلَةِ الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ - كَمَا سَبَقَ - (٨٧, ٩١٪)، وَنِسْبَةُ وَقَوْعِ الْمَعْرِفِ بِأَلْ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ (١, ٠٢٪)، فَيَبْدُو أَنَّ الْعَرَبِيَّ كَانَ يَسْتَخْدِمُ (الْكَافِ) مَعَ الْمَعْرِفَةِ - كَمَا شَرَحَ الْمَرْجَانِيُّ وَأَوْضَحَتْ النِّسْبُ - وَيَطْرُقُهَا مَعَ النُّكْرَةِ.

وَيُؤَدِّينَا هَذَا إِلَى الْكَلَامِ عَنْ تَفْسِيرِ مَجِيءِ الْمَجْرُورِ (مَعْرِفًا بِأَلْ) فِي الْأَمْثَالِ وَبِخَاصَّةِ الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ. وَتَعْلِيلُ النِّسْبِ السَّابِقَةِ فِي الْمَثَلِ التَّعْبِيرِيِّ رَاجِعٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ (زَيْدٌ أَسَدٌ) وَ (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ). إِنْ الْوَصْفُ فِي الْأَوَّلَى يَدْعَى أَنْ زَيْدًا قَدْ صَارَا أَسَدًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الثَّانِي، إِنَّهُ فِيهَا يَشْبَهُهُ بِهِ فَقَطْ، لِهَذَا احْتِاجٌ إِلَى (أَلْ) الْجَنْسِيَّةِ الَّتِي تَفِيدُ أَحَدَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ دُونَ تَعْيِينِ. وَإِنَّمَا احْتِاجُ الْوَصْفِ عِنْدَ ذِكْرِ الْكَافِ إِلَى الْمَعْرِفِ بِأَلْ الْجَنْسِيَّةِ لِأَنَّهَا تَسْتَحْضِرُ إِلَى ذَهْنِ الْمُتَلَقِّي هَيْئَةَ الْأَسَدِ وَصُورَ شَجَاعَتِهِ وَجَرَأَتِهِ فَيَجْعَلُ يَقَارِنُ بَيْنَهُمَا وَيَقْفِذُ التَّشْبِيهَ، أَمَّا الْآخَرُ فَلَا تَشْبِيهَ صَرِيحًا فِيهِ، بَلْ هُوَ ادِّعَاءٌ لِكَوْنِهِ أَسَدًا، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى كَافِ التَّشْبِيهِ.

وَمِنَ الْأَمْثَالِ التَّعْبِيرِيَّةِ:

١- (هُوَ حَوَاءَةٌ)<sup>(٢)</sup>

٢- (هُوَ ابْنَةُ الْجَبَلِ)<sup>(٣)</sup>

٣- (هُمَا كَقَرَسَيْنِ رَهَانِ)<sup>(٤)</sup>

٤- (كَالْخُرُوفِ أَتَيْنَا مَالَ أَتَقَى الْأَرْضَ بِصُوفِ)<sup>(٥)</sup>

فَالْمَثَلُ التَّعْبِيرِيُّ أَرَادَ أَنْ يَصِفَ الْمَوْصُوفَ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا يَبْرَحُ مَكَانَهُ فَشَبَّهَهُ بِبَنَاتِ يَسْطُخُّ وَرْقَهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَفِي الْمَثَلِ الثَّانِي بِأَنَّهُ تَابَعَ لِكُلِّ أَحَدٍ فَشَبَّهَهُ (بَابِنَةِ الْجَبَلِ) أَيَّ صَدَى

(١) (أسرار البلاغة) ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٨٩/٣.

(٣) نفسه ٤٨١/٣.

(٤) نفسه ٤٧٦/٣.

(٥) نفسه ٢٤/٣.

الصوت ، وفي المثل الثالث أراد أن يصف موصوفين بالتساوي فشبههما بفرسين يجريان في بداءة رهان مُتساوَيْنَ ، وفي المثل الرابع أراد أن يصفه بأنه يجد معتمداً كلياً اعتمدَ فشبهه بالخروف الذي يتقى بصوفه الأرض من كل ناحية .

إن المرف بآل كما في المثل الرابع ، يستحضر صورة أي خروف ينقلب على الأرض فيحميه صوفه ، وقد ساعدت (آل) الجنسية على هذا . وقد صدق كلام الجرجاني في المثل الأول حرف التشبيه ، والنكرة المجرورة بحرف التشبيه في الثالث مخصصة بالإضافة وإن لم يذكر الجرجاني غير التخصيص بالصفة . ولكن هناك ما يُرشح للاحتمال الثاني ويقويه :

قال عنتره :

(وما لَبِيْثُهُ إِلَّا وَسَيْفِيْ وَزُمَجِيْ فِي الْوَعْيِ فَرَسَا رِهَانِ)<sup>(١)</sup>

وروى الميداني المثل الرابع في مكان سابق هكذا : (الخَرُوفُ يَتَّقِلُّ عَلَى الصُّوفِ)<sup>(٢)</sup> وقال : (يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ الْمَكْفِيُّ الْمُونُ) وهو قريب جداً مما قاله في الأول وقد ذكرته : (يضرب لمن يجد معتمداً كلياً اعتمد) .

وروى المثل الثاني في مكان سابق أيضاً هكذا : (مِثْلُ ابْنَةِ الْجَبَلِ مَهْمَا يُقْلُ تَقْلُ)<sup>(٣)</sup> وقال : (يضرب للإمعة يتبع كل إنسان على ما يقول) وهو قريب جداً مما قاله في السابق .

لقد استخدم عنتره (المجروز) مسنداً مفرداً اسماً ، وكذلك الميداني فيما رواه . فالاختمال الثاني يجد ما يؤكده من استعمال من سبق جمع الأمثال وهو عنتره ، ومن استعمال من عاصر جمعها وهو ما توضحه رواية الميداني .

كذلك كان (المعرف بآل) مناسباً للأمثال الحكمية والحوارية بحيث أثرته على غيره . ويبدو أنه كان مناسباً للمثل الحكمي لأنه كان معرفاً بآل الجنسية ، فقدم للمعنى الحكمي العموم الذي يريده في جنسه .

فمن الأمثال الحكمية :

١- (السَّراخُ مِنَ النَّجَاحِ)<sup>(٤)</sup> ٢- (فِي الطَّمَعِ الْمَذَلَّةُ لِلزُّقَابِ)<sup>(٥)</sup>

فالحكيم يريد جنس النجاح والطمع ، لا يقصد قليلاً أو كثيراً ، فناسبه المعرف بآل الجنسية ، كما أنَّ صِحَّةَ الْبَغْضِيَّةِ وَالظُّرْفِيَّةِ اللَّتَيْنِ فِي (من) و (في) الجارَّتين ، تستقيم بمجىء المجرور معرفاً بآل الجنسية لأن المتلقى سيستحضر ما يتصور بفضه وظرفه .

(١) (ديوانه) ص ١٧٩ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٢١/١ .

(٣) نفسه ٣١٢/٣ .

(٤) نفسه ٩٩/٢ والسراح الثيبس ، يضرب لمن لا يريد قضاء الحاجة ، أي ينبغي أن تؤثسه منها إذا لم تقضها .

(٥) نفسه ٤٥٣/٢ .

أما المثل الحوارى فقد كانت (أل) في (المجرور) المرف بآل في مسنده شبه الجملة الحرفي ،  
عهديّة :

من الأمثال الحوارية :

١- (أَجِزْ الْبِرُّ عَلَى الْقُلُوصِ) <sup>(١)</sup> . ٢- (لَكُنْ بِالْأَثَلَاتِ لَحْمٌ لَا يُظَلُّ) <sup>(٢)</sup>  
(فالقُلُوص) ناقة (قصير) قائل المثل ، قصدها بكلامه ، و (الأثلاث) مكان معهود للقائل  
والسامعين .

أما كون (المجرور) هنا في مسند جملة المثل الحكمي (معرفاً بآل) بنسبة (٣٨,٥٤٪) -  
وكان (المعرف بآل) مسنداً مفرداً اسماً بنسبة (٨,١٥٪) - وأنّ المجرور كان معرفاً بآل أيضاً في  
مسند جملة المثل الحوارى بنسبة (٢٥,٨٠٪) - وكان (المعرف بآل) مسنداً مفرداً اسماً بنسبة  
(٥,٨٤٪) - فهذا راجع إلى اختلاف المواقع ، فالمعرف بآل هناك هو المسند ، وليس هنا غير  
مجرور يتكون المسند منه مع الجار . ولا يمكن إغفال أن احتمال تعلق الجار والمجرور بفعل محذوف  
وجوباً ، قائم ، وعندئذ يكون المجرور بمثابة مفعول به غير صريح .

ت م ٢- يكشف هذا (المعطى) أن (اللام) كان -مع (من)- الأكثر استخداماً في مسند  
جملة المثل الحكمي شبه الجملة الحرفي ، وهو وحده في مسند جملة المثل الحوارى ، وهو في المرتبة  
الثانية في مسند جملة المثل التعبيري بعد (الكاف) . وإنما يرجع ذلك لما يؤديه من دلالة ، وفيما  
يلي بيان .

من الأمثال الحكميّة :

١- (لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ) <sup>(٣)</sup> ٢- (لِكُلِّ ذَهَبٍ رِجَالٌ) <sup>(٤)</sup>  
٣- (لِكُلِّ زَعْمٍ خَصْمٌ) <sup>(٥)</sup> ٤- (لِكُلِّ بَحْثٍ مَضَرَعٌ) <sup>(٦)</sup>

فالحكيم أراد أن ينصح باختيار المقال المناسب في المثل الأول ، وكشف الرجل المناسب في  
الثاني ، وبالاحتراس من الخصم المناوئ في الثالث ، وبقبول المقدّر في الرابع ، فاختر (اللام)  
لتؤدي معنى (الاستحقاق) أو (شبه الملك) - لأن ما بعدها هنا لا يملك ملكاً حقيقياً - فيسلم  
المتلقى بالمعنى الحكمي على أنه قضية محسومة : إذا كان كل مقام يمتلك مقالا فلا بد أن يبحث  
القائل عن هذا المقال ... وهكذا .

(١) (مجمع الأمثال) ١٣٧/١

(٢) نفسه ١٤٦/٣ .

(٣) نفسه ١٢٦/٣

(٤) نفسه ١٣٣/٣ .

(٥) نفسه ١٢٤/٣

(٦) نفسه ١٣٣/٣ .

## من الأمثال الخوارية :

- ١- (لِكُلِّ أَنَاثٍ فِي بَيْعِهِمْ خَيْرٌ)<sup>(١)</sup>
- ٢- حَيْكَ لَيْلَى أَبَا رَيْبٍ)<sup>(٢)</sup>
- ٣- (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرُ)<sup>(٣)</sup>
- ٤- (أَنْتَ لَهَا فَكُنْ ذَا مِرْوَةٍ)<sup>(٤)</sup>

فاللام في المثل الأول بمعنى التملك ، وفي الثاني بمعنى انتهاء الغاية ، وفي الثالث بمعنى التعليل ، إذا قصد بالفراش الزواج ، والمقصود بالولد النسب ، ويمكن أن يكون معنى اللام هنا البعدية أي بعد الفراش (الزواج الشرعي) . وتؤدي اللام في المثل الرابع معنى النسب .

فقد تبين أن اللام حرف كثير المعاني ، وحينما نذكر أن المثل الخوارى مرتبط بحوار تتعدد سياقاته ، يتأكد لدينا أن هذا الحرف الكثير الدلالات هو الأكثر مناسبة .

أما المثل التعبيري ، فقد سبق أنه كان يريد أحيانا الوصف بأن الموصوف لا يملك كثيرا ولا قليلا ولا كبيرا ولا صغيرا ، ومن أجل هذا كان المسند إليه يمتد في هذه الأحيان فقط ، عند قصده وصف خاص ، أداؤه بالمسند إليه ، وهذا قليل كما ذكرت عندئذ<sup>(٥)</sup> . هنا يحتاج المثل التعبيري إلى حرف (اللام) ليؤدي معنى (التملك) .

## من الأمثال التعبيرية :

- ١- (ما لهُ حَابِلٌ وَلَا نَابِلٌ)<sup>(٦)</sup>
- ٢- (ما لهُ سَبْدٌ وَلَا لَبْدٌ)<sup>(٧)</sup>
- ٣- (ما لهُ حَبِضٌ وَلَا نَبِضٌ)<sup>(٨)</sup>
- ٤- (ما لهُ حَائِثَةٌ وَلَا آثَةٌ)<sup>(٩)</sup>

فقد تبين أنه يفتقر إلى هذا الحرف لينفي أنه - أي الموصوف - يملك شيئا .

ت ٣م - لقد وجد الحكيم في (من) معنى قريبا من معنى (اللام) ومناسبا للمعنى الحكيمى .

(١) (مجمع الأمثال) ٩٠/٣ .

(٢) نفسه ٣٧٣/١ والحقى الجمع واللى المطل ، يضرب لمن يجمع المال ثم لا يعطى منه أحدا ولا يتنفع به .

(٣) نفسه ٤٢٩/٣ .

(٤) نفسه ٩١/١ ولها أى للحرب ، والمِرْوَةُ القُوَّةُ .

(٥) راجع فى الفصل الأول بحث طول المسند إليه وامتداده .

(٦) نفسه ٢٩٢/٣ والحابل السدى والنايل اللخمة أى ما له شيء .

(٧) نفسه ٢٥٥/٣ والسبد الشجر واللبد الصوف .

(٨) نفسه ٢٥٥/٣ والحبض - فى قول - الصوت ، والنبيض اضطراب العرق .

(٩) نفسه ٢٥٥/٣ والحائثة الناقة والآثة الشاة .

إنه يستخدم (من) لتؤدي معنى (التبعض)، وهو في حشمة للمعنى قريب من الملك، بل إنه أشد منه دلالة لأن قوة تملك الشيء تجعله كعوض مُتَمَلِّكه.

من الأمثال الحكمية:

١- (إِنَّ مِنْ اتِّغَاءِ الْخَيْرِ اتِّقَاءَ الشَّرِّ) <sup>(١)</sup> ٢- (الْهَيْبَةُ مِنَ الْخَيِّبَةِ) <sup>(٢)</sup>

٣- (الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ) <sup>(٣)</sup> ٤- (مِنْ الْقَنَاءِ رِيَاضَةُ الْهَرَمِ) <sup>(٤)</sup>

فقد أراد الحكيم أن ينصح باتقاء الشر وتجنب الهيبة والتزام الحياء، وتجنب رياضة الهرم، فاختار (من) لتفيد معنى (التبعض) فيسلم المتلقى بالمعنى على أنه قضية محسومة كما كان مع (اللام).

ت م ٤- سبق منذ قليل أن المثل التعبيري كان يجعل المسند إليه في أحيان قليلة هو جزء الوصف، وأنه كان يؤدّه بالعطف ليخرج معنى خاصاً هو نفى الكبير والصغير والكثير والقليل، وأنه كان يحتاج اللام لتؤدي معنى التملك.

وكون المثل التعبيري يذكر الموصوف - وهو هنا المجرور باللام - راجع إلى أخذ المثل مستعملاً في سياق. ولكن كون هذا الموصوف ضمير غيبة، لا يختلف - فيما يبدو لي - عن كون المسند إليه - في الغالب - ضمير غيبة، الذي كان من عمل جامعي الأمثال ليشرحوا استعمال العرب للأمثال التعبيرية.

ذكر الزمخشري في شرح المثل التعبيري (ما له سَبَدٌ وَلَا لَبَدٌ) قولَ الراجز:

(أَزَيْتَ إِنْ كَانَ الْكِتَابُ قَدْ خَلَدَ وَأَزَمَ الدُّهْرُ عَلَيْنَا وَجَمَدَ

وَلَمْ يَكُنْ لِي سَبَدٌ وَلَا لَبَدٌ أَخَذِي أَنْتِ بِمَا لَسْتُ أَجِدُ) <sup>(٥)</sup>

فأبدل الراجز من ضمير الغيبة ضمير التكلم لأنه يريد وصف نفسه، وكذلك شأن غير هذا المثل، وهذا أمر مقبول عقلاً. لهذا كانت نسبة استخدام ضمير الغيبة مجروراً في مسند جملة المثل التعبيري شبه الجملة الحرفي متميزة. أما عدم استخدامه في جملة المثل الحكمي فللعموم الذي يضع فيه الحكيم المعنى الحكمي ليتلقاه المتلقى كقاعدة مسلمة، وهو ينافيه ضمير الغيبة الذي يوجه الكلام، وأما ندرة استخدامه في مسند جملة المثل الحوارية، فلا يثار غيره عليه.

ت م ٥- لقد كان المثل التعبيري يقدم أحياناً وصفاً سماه جامعو الأمثال (التأييد) أي استمرار الحدوث دون انقطاع.

والوصف بالتأييد كان - من خلال ملاحظة الأمثال - ينفي الحدوث معبراً عن معنى (أبداً) بطرق مختلفة طريفة حفظت لطرافتها، فبدل أن يقول: لا أفعل هذا (أو لن أفعله أو لا أتيك أو

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٣٤.

(٢) نفسه ٣/٤٩٧.

(٣) نفسه ١/٣٧٥.

(٤) نفسه ٣/٣١٣.

(٥) (المستقصى) ٢/٣٣١.

لن آتيك ... أبداً، يقول : ( لا أفعل كذا ما بَلَّ البَحْرُ صُوفَةً <sup>(١)</sup> ) ، والبحرُ لا يَنْفَكُ يَبُلُّ الصُّوفَ ؛  
فلن يفعل المتكلم ( كذا ) أبداً إذن !

وكذلك كان الوصف بالتأييد عن طريق القصر بالنفي والاستثناء ، كقولهم « لا آتيك حتَّى  
يُتَوَّبَ القَارِظَانِ » <sup>(٢)</sup> فنَقَى ( بلا ) واستثنى ( بحتى ) الجارة الداخلة على مضارع منصوب بأن  
مضمرة وجوباً بعدها .

والمعنى هنا على الاستثناء المفرغ أي ( لا آتيك إلا وقت أَوْبِ القَارِظَيْنِ ) وهما لن يتوبا ؛ فلهذا  
يكون المعنى ( لا آتيك أبداً ) وهذا المعنى معروف ( لحتى ) هنا <sup>(٣)</sup> .

وأساس الوصف بالتأييد هنا هو ( حتى وما بعدها ) ، لهذا روى جامعو الأمثال بعض الأمثال  
التعبيرية الهادفة إلى الوصف بالتأييد هكذا :

١- ( حتَّى يُتَوَّبَ المثلَّم ) <sup>(٤)</sup> ٢- ( حتَّى يَزِجَّعَ السَّهْمُ على قُوقِهِ ) <sup>(٥)</sup>

٣- ( حتَّى يَجِيءَ نَشِيطٌ مِنْ مَزُو ) <sup>(٦)</sup> ٤- ( حتَّى يَزِجَّعَ الدُّرُّ في الصُّرْعِ ) <sup>(٧)</sup>

٥- ( حتَّى يُؤْلَفَ بَيْنَ الصُّبِّ والنُّونِ ) <sup>(٨)</sup>

وقد جعلتها مسنداتٍ المسندُ إليه محذوفٌ قبلها ، من أجل أنَّ أشدَّ المواقع مناسبة لجزء  
الوصف هو الخبرُ كما قال العلويُّ ، ومن أجل قول ابن هشام : ( إذا دار الأمر بين كون المحذوف  
فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأنَّ المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عينُ  
الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل ) <sup>(٩)</sup> ، فإذا كان هذا ، والفعل مع  
فاعله كالكلمة الواحدة ، فهو هنا أولى ، غير أنني لم أفعل هذا مع ما دلَّ استعماله على أنه ( جارٌّ  
ومجرور ) متعلقان بفعل محذوف ، بل وافقتُ المقام ، وما هنا يمكن أن يكون خبراً شبه جملة  
حرفياً لمبتدأ محذوف تقديره ( غيابي ) أو ( امتناعي ) حتى يتوَّب المثلَّم مثلاً . ومن أجل تعلق  
( حتى ) بهذا الوصف وهي بهذا الموقع ، اختصَّصْتُ بالمثل التعبيري فلم تتجاوزه إلى غيره كما وضع  
الجدول الأول .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ١٨٣/٣ .

(٢) نفسه ١٥٢/٣ وهما رجلان خرجا في طلب نبات القَرْظ فلم يرجعا .

(٣) راجع (معنى اللبيب) ١١٢/١ ، و(النحر الوافي) ٤٨٥/٢ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٣٨٣/١ والمثلَّم رجلٌ قُيِّدَ ، قتلته الخوارج .

(٥) نفسه ٣٦٠/١ وقُوقُهُ مَجْرَى الوَرْرِ منه .

(٦) نفسه ٣٨٤/١ ونَشِيطٌ غلامٌ كان لزياد بن أبي سفيان .

(٧) نفسه ٣٦٠/١ والدُّرُّ اللَّبَنُ .

(٨) نفسه ٣٧٩/١ وهما لا يأتلفان أبداً ، والنون الحوت .

(٩) (معنى اللبيب) لابن هشام ١٦٣/٢ .

## (ب) طول المسند شبه الجملة الحرفي :

هو بطول المجرور وامتداده ، وفيما يلي جدولان يوضح أولهما طوله ، وثانيهما امتداده :

الجدول الأول

المجموع	اسم موصول	مصدر مؤول	عامل عمل الفعل	مركب إضافي	طول المجرور جملة
٢٣	٣	١	-	١٩	جملة المثل الحوارى
٣٧	٥	-	١	٣١	جملة المثل الحكمى
١٠٦	١	٨	٣٢	٦٥	جملة المثل التعبيرى
١٦٦	٩	٩	٣٣	١١٥	المجموع

الجدول الثانى

المجموع	حال	معطوف	نعت	امتداد المجرور جملة
١	-	-	١	جملة المثل الحوارى
٦	٢	١	٣	جملة المثل الحكمى
٣٥	٢٦	-	٩	جملة المثل التعبيرى
٣٢	٢٨	١	١٣	المجموع

- ولهذين الجدولين هذه المعطيات :

١م- بلغت نسبة طول المسند شبه الجملة الحرفي (١٧, ٦١٪) ، على حين كانت نسبة طول المسند المفرد الاسم (١٧, ٧٧٪) ، ونسبة طول المسند الجملة الفعلية (٣٩, ٥١٪) .  
٢م- بلغت نسبة طول المجرور في هذا المسند شبه الجملة الحرفي (٨٢, ٤٨٪) ، ونسبة امتداده (٣٥, ١٢٪) .

٣م- بلغت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري شبه الجملة الحرفي (٤٧, ٧٧٪) ، ونسبة طول مسند جملة المثل الحكمي (٧٩, ٤٤٪) ونسبة طول مسند جملة المثل الحواري (٧٠, ٣٨٪) .

٤م- كان طول المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي عن طريق التركيب الإضافي بنسبة (٢٧, ٦٩٪) ، وكان عن طريق عمل الفعل بنسبة (٨٧, ١٩٪) .

٥م- كان امتداد المجرور في هذا المسند عن طريق الحال بنسبة (٩٠, ٦١٪) .

- وفيما يلي عرض ما يبدو فيها من تفسير ودلالة :

ت م ١- يميل هذا المسند - كغيره من المسندات - إلى الطول ، من أجل أنه موطن الفائدة ، وهي تعتمد أصلاً على بَسط الكلام .

أما وقوع هذا المسند في الطول بين المسند المفرد الاسم والمسند الجملة الفعلية ، ويجمعهم جميعاً أنَّ جملتهم الكبرى اسمية ، فلأن هذا المسند شبه الجملة الحرفي - والظرفي مثله - متردّد بين مُتعلّقين إذا أُريدَ تعليقه ، إما جملة فعلية (استقر) وإما مفرد اسم (مستقر) ، فربما كانت نسبة الطول مبنية على أنه في الوَسَط .

ت م ٢- لأن (الترعة الموقعية) مناسبة لإيجاز الأمثال ، استمرت مع المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي<sup>(١)</sup>

ت م ٣- كان مسند جملة المثل التعبيري هو الأطول لأنه هو موقع جزء الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري ، أما المثل الحكمي - وإن كان أَطْلَبَ للطول من المثل الحوارية من أجل تفصيل المعنى الحكمي وتوضيحه - فمعتمد على جزأي الجملة كليهما .

ت م ٤- سبق أن (الترْكَب الإضافي) أكثر الطرائق مناسبة لطول الاسم في الأمثال ، من أجل أنه يجمع الاختصار والبيان جميعاً وهما مقصد بناء الأمثال<sup>(٢)</sup> .

أما (عمل الفعل) فإنما ترجع كثرتة إلى المثل التعبيري وحده ، فقد كان يقدم وصفاً مركباً يقتضى أن يعمل المجرور عمل الفعل .

وقد سبق نقل كلام الجرجاني الذي تحدث فيه عن مثل ما هنا فقال : ( « هو كالفابض على الماء » و « الراقم في الماء » فالشبه هنا منتزع بما بين القبض والماء ، وليس بمنتزع من القبض نفسه )<sup>(٣)</sup>

من الأمثال التعبيرية :

- ١- ( كَالْمُتَمَرِّغِ فِي دَمِ الْقَتِيلِ )<sup>(٤)</sup>      ٢- ( كَالْعَاطِفِ عَلَى الْعَاضِ )<sup>(٥)</sup>
- ٣- ( كَالْمَهْوَرَةِ مِنْ مَالِ أَبِيهَا )<sup>(٦)</sup>      ٤- ( كَالْفَاحِشَةِ بِجَذَجِ رَبِّهَا )<sup>(٧)</sup>

فالمثل التعبيري أراد الوصف عن طريق التشبيه المركب الذي ذكره الجرجاني ، في المثل الأول بالذئب من الشرّ ، وفي الثاني بمواصلة القاطع ، وفي الثالث بالمكافأة بالخسارة ، وفي الرابع بالافتخار بما للآخرين .

ومن أجل هذا الوصف الخاص طال المجرور في مسند جملة المثل التعبيري وشه الجملة الحرفي

(١) راجع بحث امتداد المسند إليه في الفصل الأول .

(٢) راجع بحث طول المسند إليه في الفصل الأول .

(٣) (أسرار البلاغة) ص ١٠٤ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٣/٣٤ .

(٥) نفسه ٨/٣ .

(٦) نفسه ٦٦/٣ .

(٧) نفسه ١٧/٣ ، والحيدج من مراكب النساء .



خاصة بعمل الفعل .

ويدل على هذا أن البكري في شرح المثل الرابع ذكر أن أصله قول دختشوس بنت لقيط بن زُرارة :

(فَخَرَّ البَغِيَّ بِحَدَجٍ رَئِيهَا إِذَا مَا النَّاسُ شَلُّوا)<sup>(١)</sup>

فعندما أبدع الوصاف المثل التعبيري أخرجه في ذلك البناء (حرف جر وتشبيه ، فمجرور معرف بآل ، فجار ومجرور متعلقان بالمجرور المعرف بآل) لكي يحقق الوصف المقصود .

ت م ٥- ترجع هذه النسبة الكبيرة إلى مُسند جملة المثل التعبيري خاصة . وقد سبق نقل كلام الجرجاني الذي تحدث فيه عن أن المثل في بعض الأحيان يكون مضروباً بجملة الحال التي بعد المشبه به ، فقال : (اعْلَمْ أَنَّ «الْمَثَلَ» قَدْ يُضْرَبُ بِجُمْلَةٍ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَذْكُورٌ يَكُونُ مَشَبَّهًا بِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ حَذْفُ الْمَشَبَّهِ بِهِ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ الْمَشَبَّهِ) ، ثم ذكر من أوجه هذا (أن تجيء الجملة مُبْتَدَأً ، وذلك إذا كان الْمَشَبَّهِ بِهِ معرفة ولم يكن هناك «الذي» كقوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْعُنْكُيُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾<sup>(٢)</sup> .

فالأمثال التعبيرية هي التي استعملت (الكاف) جازاً بكثرة (٢٠, ٤١٪) و (المعرف بآل) مجروراً كثيراً (٤٧, ٢٧٪) .

لهذا كله امتد المجرور في مسندها هذا إلى الحال دون غيرها تقريباً (٢٨, ٧٣٪) ، لأن جملة الحال كانت - كما قال الجرجاني ، وإن كانت هذه الصورة قليلة كما سبق في بحث امتداد المسند المفرد الاسم - هي المقصودة .

من الأمثال التعبيرية :

١- (كَالْثَوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ)<sup>(٣)</sup> ٢- (كَالْكَيْشِ يَحْمِلُ شَفْرَةً وَزِنَادًا)<sup>(٤)</sup>

٣- (كَالْحَمْرِ يُشْتَهَى شَرْبُهَا وَيُخْشَى صُدَاعُهَا)<sup>(٥)</sup>

٤- (كَصَفِيحَةِ الْمَيْسِ تَشْحَذُ وَلَا تَقْطَعُ)<sup>(٦)</sup>

فقد تبين أن توضيح الوصف وتفصيله أدباً إلى الإتيان بحال لهذا المجرور المعرف بآل ، بل لقد أوضح الجرجاني فيما سبق أن (الحال) - وهو ما سماه (الجملة المبتدأة) - هو المقصود وأن صاحب الحال وُضِلَتْ وإن لم يُجِزْ حذفه .

\*\*\*

(١) (فصل المقال) لأبي عبيد البكري ص ٤٠٤ .

(٢) (أسرار البلاغة) للجرجاني ص ١١٤ وراجع ما قبلها .

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٣/٣ . (٤) نفسه ٢٤/٣ .

(٥) نفسه ٤٨/٣ . (٦) نفسه ٤٧/٣ .

### (ج) امتداد المسند شبه الجملة الحرفي :

قد امتد (٧) مرات بنسبة (٢,٠٥٪). وكان في (٦) مرات منها امتد بالعطف ، وفي مرة واحدة امتد إلى شبه جملة ظرفي بالتعدّد. وكان لمسند جملة المثل التعبيري من الامتداد (٤) مرات بنسبة (٢,١٩٪) ولمسند جملة المثل الحكمي (٢) مرتان ، بنسبة (٢,٠٨٪) ولمسند جملة المثل الحوارية مرة واحدة بنسبة (١,٦١٪) من المذكور فيها من هذا المسند .  
- ولهذه النسب دلالة وتفسير يأتي بيانهما :

إن تلك (النزعة الموقعية) مستمرة مع هذا المسند لمناسبتها لإيجاز الأمثال ، فنسبة امتداده ضئيلة إلى نسبة طوله ، وتعدّ نسبة امتداد هذا المسند ضئيلة كذلك بالنسبة لامتداد المسند المفرد الاسم (٢١,٠٥٪) والمسند الجملة الفعلية (٥١,٣٩٪) ، ويبدو لي أن هذا راجع إلى وجود هذا الاسم المجزور ؛ فقد كان يميل إلى الطول والامتداد ، وهو جزء من المسند الذي أمانا ، فإذا ما سبقه حرف الجر الذي يتردد بين التعلق بجملة فعلية والتعلق باسم ، كان هذا طولا للمسند يُغنيهِ كثيراً عن الامتداد .

والنسبة على كل حال ضئيلة مستعصية على البحث ، غير أن في كون مسند جملة المثل التعبيري أكثر امتدادا من غيره ، مجالاً للبحث .  
من الأمثال التعبيرية :

- ١- ( لا في العير ولا في النغير )<sup>(١)</sup>
- ٢- ( لا في أشقل القدير ولا في أغلاها )<sup>(٢)</sup>

فهنا وصف خاص ، هو وصف بالحقير عن طريق نفى المكانة صغيرة كانت أو كبيرة . فالوصف لا يتحقق الا بعطف مثل المسند شبه الجملة الحرفي عليه ، لنفى الصغر والكبر جميعا . ومن ثم كان مسند هذا المثل أكثر امتدادا من غيره . ولا يخفى ما في المثل الأول من الترصيع الذي سبق مثله كثيرا ، فقد تأكّد بهذا أنه من المطالب الثانوية للتمكنين للوصف والتشميع بالموصوف .

(١) (مجمع الأمثال) ١٦٨/٣ والعير الإبل تحمل الميرة ، والنغير القوم يتنافرون في القتال . يضرب للرجل يحط أمره ويصغر قدره .

(٢) نفسه ١٩٠/٣ قال الميداني في شرحه : (هذا قريب من قولهم «لا في العير ولا في النغير» ) .

## ( ٢ ) المسند شبه الجملة الظرفي :

بلغ ( ٨٨ ) مسندا من المذكور من المسندات في الأمثال العربية أي بنسبة ( ٩٨ ، ١٪ ) ،  
 الجملة المثل الحوارية منها ( ٢٥ ) مسندا بنسبة ( ٨١ ، ٢٪ ) ، والجملة المثل الحكمي ( ٢٠ ) مسندا  
 بنسبة ( ١٧ ، ١٪ ) ، والجملة المثل التعبيري ( ٤٣ ) بنسبة ( ١٧٣ ، ١٪ ) .  
 ولهذه النسب دلالات يوضحها البحث .

### ( أ ) نوع المسند شبه الجملة الظرفي :

فيما يلي جدول يوضح نوع الظرف زمانيا كان أو مكانيا وتشير محالّه الرأسية إلى نوع  
 الجملة والأفقية إلى نوع الظرف .

نوع الظرف	ظرف زمان	ظرف مكان	الاجموع
			جملة
جملة المثل الحوارى	١٠	١٥	٢٥
جملة المثل الحكمى	١٠	١٠	٢٠
جملة المثل التعبيرى	٨	٣٥	٤٣
الاجموع	٢٨	٦٠	٨٨

- ولهذا الجدول معطيان قدمهما للبحث ، هما :

- ١م- كان المسند شبه الجملة الظرفي في الأمثال ظرف مكان بنسبة ( ٦٨ ، ١٨٪ ) .  
 ٢م- كان المسند شبه الجملة الظرفي في المثل التعبيري ظرف مكان بنسبة ( ٨١ ، ٣٩٪ ) ،  
 وفي المثل الحوارية كذلك بنسبة ( ٦٠٪ ) ، وفي المثل الحكمي بنسبة ( ٥٠٪ ) .

- ولهذا دلالة وتفسير كما يأتي :

- ١م- يبدو أن البداوة التي كان عليها العرب القدماء ، والتي حملتهم على إثارة البدء  
 بالفعل الذي يتضمن الحدث قبل المحدث كما يقول الأستاذ على الجارم<sup>(١)</sup> - حملتهم أيضا على  
 الاهتمام بمكان الحدث ، أما زمانه فربما مر عليهم في أعمالهم اليومية فلا يَكْتَرِثُونَ له كثيرا .  
 ٢م- إن الحكيم الذي يتناول حقائق الأشياء بالبيان من أجل النصيح والوعظ ، لا يغفل  
 بعضها ويذكر بعضها ، من أجل هذا تساوى الزمان والمكان في تناوله لأنها حيزان للحقيقة .

(١) راجع (الجملة الفعلية) ص ٣٤٩ .

من الأمثال الحكمية :

١- (العتابُ قَبْلَ العقابِ) <sup>(١)</sup> ٢- تَحْتَ جِلْدِ الضَّأْنِ قَلْبُ الْأَذْوَْبِ <sup>(٢)</sup>  
 فالمعنى الحكمي في الأول (موعد عقاب المخطئ بعد عتابه) وفي الثاني (النفاق أو الخداع  
 حسن المظهر خبيث الخبر). وقد استخدم في الأول ظرف الزمان وفي الثاني ظرف المكان، وهما  
 مستويان، وهذا يؤكد أن إخراج المعنى الحكمي - المعتمد على بيان حقائق الأشياء، لا يعتمد  
 على مكان أو زمان بخاصة. أما المثل التعبيري فقد ناسبه ظرف المكان لضرورة وصفية.

من الأمثال التعبيرية :

١- (هُوَ يَنْزَحِذِفُ وَقَازِفُ) <sup>(٣)</sup> ٢- (أَنْتَ يَنْزَحِذِي وَخِلِي) <sup>(٤)</sup>  
 ٣- (مَا عِنْدَهُ خَيْرٌ وَلَا مَيِّزٌ) <sup>(٥)</sup> ٤- (مَا عِنْدَهُ طَائِلٌ وَلَا نَائِلٌ) <sup>(٦)</sup>  
 فالمثل التعبيري أراد أن يصف موصوفاً بأنه مُلَقَّى محاطٌ بالشر في المثل الأول، وبأنه مُعَزَّ  
 مشفق عليه محاط بالحب في المثل الثاني، فاستخدم فيهما ظرف المكان الذي يفيد أن الموصوف  
 واقع - في المثل الأول - بين شرين، وفي المثل الثاني بين مكانَي الحب والإشفاق، وأراد في المثلين  
 الثالث والرابع أن ينفي عن الموصوف امتلاك كثير أو قليل، فاستخدم فيهما ظرف المكان الذي  
 يفيد أنه ليس كثير ولا قليل عند هذا الموصوف. من أجل كثرة هذه الأوصاف كثر استخدام  
 ظرف المكان.

أما المثل الحواري فهو كلام الحوار المُقْتَطَع من سياقه الذي يحسن شاهداً على ما ذكرته في  
 تفسير (المعطى الأول)، فاهتمام العرب بالمكان فَضَّلَ اهتمامهم بالزمان.

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٣٦٨/٢.

(٢) نفسه ٢٥٧/١.

(٣) نفسه ٤٨٠/٣.

(٤) نفسه ١٣٣/١ والخلب الحجاب الذي بين القلب وسواد البطن.

(٥) نفسه ٢٨٢/٣.

(٦) السابق نفسه.

## (ب، ج) طول المسند شبه الجملة الظرفي وامتداده:

م ١- بلغت نسبة طول هذا المسند وامتداده (١٣, ١٠١٪)، وكان طوله عن طريق إضافته، وامتداده عن طريق العطف عليه.

م ٢- بلغت نسبة طوله (٣١, ٩٤٪) ونسبة امتداده (٨١, ٦٪).

م ٣- بلغت نسبة طوله عن طريق إضافته إلى (معرف بآل) و (ضمير غيبة) (٤٢, ٥٥٪).

م ٤- بلغت نسبة طوله وامتداده في جملة المثل التعبيري (٦٥, ١٠٤٪) وفي جملة المثل الحكمي (١٠٥٪) وفي جملة المثل الحواري (٩٢٪).

- وفيما يلي تفسير هذه النسب:

ت م ١- يميل هذا المسند كغيره من المسندات - إلى الطول والامتداد لما يؤدّيه من فائدة تحتاج إلى بسط الكلام.

ت م ٢- استمرت تلك (الزعة الموقعية) مع هذا المسند أيضا، بل إنه دون الأسماء، لا يطول إلا بالتركيب الإضافي، وقد سبق في بحث المسند إليه أن الطول كان عن طريق التركيب الإضافي في الأغلب لأنه يحقق البيان والاختصار معا.

ت م ٣- بلغت نسبة طول مسند جملة المثل الحكمي عن طريق الإضافة إلى المعرف بآل (٦٠٪)، على حين بلغت نسبة طوله هكذا في المثل الحواري (٣٠٪) وفي المثل التعبيري (٢٥, ٥٨٪).

ويرجع هذا إلى استخدام المثل الحكمي للمعرف بآل الجنسية مضافاً إليه في هذا المسند، وهو ملائم للمعنى الحكمي المُرسَل عاثاً.

من الأمثال الحكمية:

١- (المُشَاوَرَةُ قَبْلَ الْمُتَاوَرَةِ)<sup>(١)</sup> ٢- (الرِّبَاحُ مَعَ السَّمَاكِ)<sup>(٢)</sup>

فالمعنى الحكمي - وهو (التشاور قبل التقاتل)، في الأول، (و الجود يُورِدُ الحَمْدَ وَيُزِيلُ المَذْخَ) في الثاني - مبني في إرساله كقاعدة مسلمة على مجيء المضاف إليه معرفاً بآل الجنسية التي لا تفيد تعييناً.

وبلغت نسبة طول مسند جملة المثل التعبيري عن طريق الإضافة إلى ضمير غيبة (٣٩, ٥٣٪) ولم يقع في غير هذا المسند ضمير الغيبة مضافاً إليه.

وهذا راجع إلي أن هناك في الأمثال التعبيرية أمثالا يكون جزء الوصف فيها هو المسند إليه، ويقوم المسند عندئذ بتوجيه هذا الوصف إلى موصوف ما، والمسند هنا ظرف لا يمكن التصرف فيه

(١) (مجمع الأمثال) ٢٩٢/٣

(٢) نفسه ٤٧/٢.

ليوجه الوصف ، ومن ثم قام بهذا المضاف إليه ، فجعله جامعو الأمثال ضمير غيبة كما جعلوا  
المجرور في المسند شبه الجملة الحرفي كذلك ، وكما جعلوا المسند إليه الكبير كذلك .  
فمن الأمثال التعبيرية :

- ١- (يَنْتَهُمُ عِطْرُ مَنْشِيمٍ) <sup>(١)</sup>      ٢- (يَنْتَهُمُ دَاءُ الصَّرَائِرِ) <sup>(٢)</sup>  
٣- (دُونَهُ يَبْصُرُ الْأَنْوَى) <sup>(٣)</sup>      ٤- (مَا عِنْدَهُ شَوْبٌ وَلَا زَوْبٌ) <sup>(٤)</sup>

فالمثل التعبيري أراد وصف موصوفين ما ، في المثل الأول بوقوع شيء عظيم بينهم ، وفي  
الثاني برسوخ العداوة بينهم ، وفي الثالث بالبعد ، وفي الرابع بانتفاء القليل والكثير .  
وقد وجه جامعو الأمثال جزء الوصف الذي وقع بقلّة مُشْتَدًّا إليه ، عن طريق المضاف إليه في  
المسند شبه الجملة الظرفي شرحاً منهم لطريقة العرب .

ولا يخفى أن هذه الأوصاف لا يمتنع أن يوصف بها غير الغائب ، ولكنهم اختاروه لما سبق  
في نوع المسند إليه - اختياراً موفّقاً .

٤م- ترجع هذه النسبة في جملتي المثل التعبيري والحكمي إلى اجتماع الطول والامتداد  
في بعض الأحيان في هذا المسند ، وترجع هذه النسبة في المثل الحواري إلى أن الظرف لم يضاف  
في خمس مرات ، وإن امتد في ثلاث مرات أخرى .

وأما أن الظرف في أغلب أحواله يكون مضافاً ، فهذا لأن معناه يتعلق في جزء منه بالمضاف  
إليه ، وأما أن هذا الظرف قد قُطِعَ عن الإضافة في جملة المثل الحواري ، فلطبيعة الحوار نفسه التي  
تستخدم الظروف غير المضافة .

فمن الأمثال الحوارية :

- ١- (الْيَوْمَ خَفَرْتُ وَغَدًا أَمُرُّ) <sup>(٥)</sup>      ٢- (الْيَوْمَ قِحَافٌ وَغَدًا نِقَافٌ) <sup>(٦)</sup>

وقد مُنِعَ الظرفان من الإضافة لتعرفهما (بأل المهدية) المشيرة إلى يوم المتكلم الحالي ، فهو  
كلام حوار مبني على سياق يصرف تركيبه ، فهو ألصق بالمثل الحواري وبعيد بصورة كبيرة عن  
المثلين الحكمي والتعبيري ، وهما في الوقت نفسه محتاجان لبُشْط اللفظ لشرح المعنى الحكمي  
والوصف المقصود .

ويبدو أن المسند شبه الجملة الظرفي كالحرفي ، نادر الامتداد ، لاكتفائه بالمضاف إليه الذي

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٦١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) نفسه ١/٤٦٤ .

(٤) نفسه ٣/٤٩٤ .

(٥) نفسه ٣/٥٣٦ ويضرب للدول الجالبة للمحسوب والمكروه .

(٦) نفسه ٣/٥٣٢ والقحاف المُتَّارِبَةُ بالقيحف والتَّافٌ شَقُّ الدِّمَاغِ عَنْ الْحَزَبِ .

يطوُّه ، ويؤكد هذا أن امتداده في أنواع الأمثال كلها كان من أجل معنى خاص لا يتكرر .

فمن الأمثال الحوارية : (أنا دُونَ هذا وفَوْقَ ما في نَفْسِكَ) <sup>(١)</sup>

ومن الأمثال الحكمية : (إِنَّ مع الكثرة تَخَاذُلًا وَمَعَ القِلَّةِ تَمَاسُكًا) <sup>(٢)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية : (يَتَنَّ المَطِيحَ وَيَتَنَّ المَذِيرَ العَاصِي) <sup>(٣)</sup>

إن الشخص لا يكون في مكانين ، ولكن كونه في مكان بين مكانين - كما في المثل الأول - ووصفه بترده بين مكانين - كما المثل الثالث - كانا وراء امتداد المسند شبه الجملة الظرفي في جملتي المثل الحواري والتعبيري .

أما المثل الحكمي فقد حدث فيه ما يسمى « العطف على معمولي عامل » ويكون التركيب فيه كأن العامل قد حذف من المكان الثاني الذي كان سيكرر فيه واكتفى بالمكان الأول .

فالشكل الأول للمثل الثاني - فيما يبدو لي - هو (إن مع الكثرة تخاذلاً وإن مع القلة تماسكاً) لكنه تجاوز هذا الشكل من أجل الاختصار ومن أجل جعل الحقيقتين «التخاذل مع الكثرة والتماسك مع القلة» المتناقضتين ، حقيقة واحدة مؤكدة مُسَلِّمة .

\* \* \*

(١) ( مجمع الأمثال ) ٨٨/١ ، قاله أمير المؤمنين عليّ - رضى الله عنه - لرجل مدحه نفاقاً .

(٢) نفسه ١٠٤/١ .

(٣) نفسه ١٨٣/١ ويضرب لمن يكاثفُ بعداوة ولا يناصر بمودة .

## ثانيا - حال حذف المسند :

يتضح من ملاحظة المذكور من المسندات والعدد الأصلي لكل نوع من الأمثال ، أنّ المحذوف من هذه المسندات ( ٢٩٢ ) مسندا ، غير أن هذا الرقم يشمل الحالات التي حذف فيها المسند مع المسند إليه ، وبحسب أحوال المسند يقتضى إفراده أوّلاً .

م١- وبعد الرجوع إلى الأمثال وضح أنّ عدد المسندات المحذوفة وحدها ( ٩٥ ) من عدد الأمثال الذي هو ( ٤٧٢٦ ) أي بنسبة ( ٢ , ٠١ ٪ ) على حين كان المحذوف من المسند إليه وحده بنسبة ( ٢٦ , ٣٨ ٪ ) .

م٢- كان المحذوف منها في جملة المثل الحوارى ( ٨٣ ) بنسبة ( ٨ , ٢٢ ٪ ) ، وكان المحذوف من المسندات إليها فيها بنسبة ( ٣ , ٢٧ ٪ ) كما سبق .

م٣- وكان المحذوف منها في جملة المثل الحكمى ( ٨ ) بنسبة ( ٠ , ٧٢ ٪ ) ولم يحذف من المسندات إليها فيها شيء .

م٤- وكان المحذوف منها في جملة المثل التعبيري ( ٤ ) بنسبة ( ٠ , ١٥ ٪ ) ، وكان المحذوف من المسندات إليها فيها ( ٤٦ , ٣٨ ٪ ) .

- ولهذه النسب ما يأتي من تفسير ودلالة مرتبين :

ت م١- إن هذه ( المعطى الأول ) بما فيه من نسب يؤكد كلام ابن الحاجب الذي سبق نقله وهو ( أن حذف المبتدأ أكثر )<sup>(١)</sup> ، ويستقيم مع كلام «الواسطى» -وقد سبق أيضا- في دوران الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا ؛ فقد قال ( الأولى كون المحذوف المبتدأ لأنّ الخبر محط الفائدة )<sup>(٢)</sup> ، وسواء أكانت الفائدة في الخبر نفسه أم في النسبة بينه وبين المبتدأ ؛ فهي مبينة على وجود هذا الخبر ، وكذلك غيره من المسندات .

ت م٢- إن هذا العدد السابق - عدد المسندات المحذوفة - يرجع في أغلبه إلى جملة المثل الحوارى ؛ فقد وقع بها ( ٨٧ , ٣٦ ٪ ) منه .

ويعد غريتا كون نسبة حذف المسندات في الأمثال الحوارية أكثر من نسبة حذف المسندات إليها .

يبدو لي أن هذه المجموعة من الأمثال الحوارية المرتبطة بتقاسم الأطراف المتحاورة ، يعتمد المسند فيها على دلالة المقام والمقال أكثر من اعتماد المسند إليه ، ويروغ المتحاور من ذكر المسند من أجل حاجة في نفسه ، ومن أجل اهتمام غيره بأن يذكره - أكثر من زوغانه من ذكر المسند إليه .

(١) (الإيضاح) ١/ ١٩٤ .

(٢) (المغنى) لابن هشام ٢/ ١٦٢ .



- ١- (تَحَوُّفِي التَّضْيِيجَ مِنْ حَوْلِ الثَّيِّ) <sup>(١)</sup>
- ٢- (رِزْقُ اللَّهِ لَا كُدُّكَ) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (قُوبُ الْوَسَادِ وَطُولُ السَّوَادِ) <sup>(٣)</sup>
- ٤- (الْقَيْدُ وَالرَّتْعَةُ) <sup>(٤)</sup>
- ٥- (الْقِرْدَانُ حَتَّى الْحَلَمِ) <sup>(٥)</sup>
- ٦- (خَيْرٌ قَلِيلٌ وَفَضَحْتُ نَفْسِي) <sup>(٦)</sup>

ذكر الميداني في شرح المثل الأول : ( قيل للرجل : ما أَخْبَرَ بِطَنَتِكَ ؟ أي أي شيء عَظَمَ بِطَنَتِكَ ؟ يعني سَمَنَتُهُ ، قال : تَحَوُّفِي التَّضْيِيجَ - المثل ، والتَحَوُّفُ أَخَذَ الشَّيْءَ مِنْ حَافَاتِهِ ) ، وقال في الثاني : ( أي لَا يَنْقُصُكَ كُدُّكَ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ لَكَ ) ، فهو جَوَازٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ ، قال أولهما : لقد استغنيت بكدي وتَمَيُّى فقال ثانيهما : ( رِزْقُ اللَّهِ لَا كُدُّكَ ) أي أغناكَ أو نفعكَ رِزْقُ اللَّهِ لَا كُدُّكَ ، وذكر في الثالث أنه ( قبل لابنة الحسن : لِمَ زَنَيْتِ وَأَنْتِ سَيِّدَةُ قَوْمِكَ ؟ فقالت هذه المقالة ) ، وتخريج الكلام « دَفَعْنِي أَوْ أَقْدَمْنِي عَلَى هَذَا قُوبُ الْوَسَادِ وَطُولُ السَّوَادِ » .

وذكر في الرابع أنه من كلام عمرو بن الصعق ، أَسْرَثَهُ شَاكِرُ هَمْدَانَ ، ثم رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ ، قال الميداني : ( فلما وصل إلى قومه قالوا : أي عمرو ، خرجت مِنْ عِنْدِنَا نَحِيْقًا وَأَنْتَ الْيَوْمَ بَادِنٌ ) فقال : « الْقَيْدُ وَالرَّتْعَةُ » ( معنى كلامهم : ما فعل بك هذا ؟ وتخريج كلامه : أَشَمَنْتَنِي الْقَيْدُ وَالرَّتْعَةُ أي اجتماعهما .

أما المثل الخامس فقد وجدت الميداني في شرح قولهم - وهو مشابه له - ( عَذَرْتُ الْقِرْدَانَ فَمَا بِالْحَلَمِ ) <sup>(٧)</sup> : ( هذا قريب من قولهم « اسْتَنْتَ الْفَصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى » ) ، وقد قال في شرح هذا الأخير : ( يضرب للذي يتكلم مع من لا ينبغي أَنْ يتكلم بَيْنَ يَدَيْهِ لَجَلَالَةِ قَدْرِهِ ) <sup>(٨)</sup> . وقد قال في شرح ( القردان حتى الحلم ) : ( يضرب لمن يتكلم ولا ينبغي له أَنْ يتكلم لندالته ) ، وهذا قريب مما سبقه ، ويتضح المحذوف منه بوضعه بإزائه :

الفصالُ حَتَّى الْقَرْعَى	استننت	=
القِرْدَانُ حَتَّى الْحَلَمِ	...	

(٢) نفسه ٧٢/٢ .

(٤) نفسه ٤٨٨/٢ .

(٦) نفسه ٤٢٧/١ .

(٨) نفسه ١٠٦/٢ .

(١) (مجمع الأمثال) ٢٥٤/١

(٣) نفسه ٤٧٧/٢ .

(٥) نفسه ٤٨٤/٢ .

(٧) نفسه ٣٨٠/٢ .

ففي الأخير مسند مفرد فعل ماضٍ محذوف ؛ فهو يدل على أن مقامه ضم أشخاصا سِفلةً في حَضْرَةِ كبير يُحادثونه ، فيتكلم شخصٌ منهم ، وقد أَقْبَلَ رجل من الكُبراء وقد سمعهم وسمعه ، فيقول : ( القِرْدَانُ حتى الحلم ) أي تكلم القردان حتى الحلم ، تشبيهاً للسفلة بالقِرْدَان ( جمع قرد ) وللمتكلم منهم بالحلم ( وهو صغار القردان ) .

وذكر الميداني في المثل السادس أنا الذي قاله امرأة مُرَّة الأسدِي وكانت من أجمل النساء في زمانها . وأن زوجها غاب عنها أعواماً فَهَوِيَتْ عبداً ، فكانت تُهَمُّ به ثم ترجع ، حتى هُمَّتْ فَرَزَتْ ثم نَدِمَتْ فقالت : ( خير قليل وفضحت نفسي ) أي أصابني خير قليل وفضحت نفسي .  
ولي على ماسبق تعقيبان :

**الأول** - أن الملاحظ أن المسند المحذوف كان مفرداً فعلاً ماضياً وقد سبق بيان ميل الأمثال الحوارية إلى استخدام الماضي مسنداً ، وأجزاء جملة المثل الحوارية تُعبِّر عن نفسها - لانكائها على دلالة المقام والمقال - مذكورةً ومحذوفة .

**الثاني** - أن دلالة المقال على المحذوف ظاهرة في الأمثال الأربعة الأولى ، فالمسندات المحذوفة إما موجودة في كلام المحاور ، وإما مفهومة منه ، ودلالة المقام ظاهرة في المثلين الخامس والسادس ، فليس ثم كلامٌ يضيئها .

ولا يخفى ما في الأمثال ( من ٣ - ٦ ) من روغانٍ ورغبةٍ عن الذكر . إن المرأتين اللتين قالتا المثلين الثالث والسادس شريفتان ، وليستا ممن اعتدَنَ الفاحشة ، بل إن ابنة الخس حكيمة من حكيّمات العرب ؛ فقد منعهما الخجل مما ارتكبتا من العار والشنار ، من ذِكر الحدث الذي اقترعاه ، وهو القائم بالمسند الفعل .

أما حذف المسند في المثل الرابع فلأن المثل كلام أسير حديث عهد بحرية ، بعدَ أُسرٍ لا يخلو من تعذيب ، فكان مناسباً أن يترك المسند ليذكر كلمة ( القيد ) خاصة لِيُجِبَةَ سائله بما يمنعه من السُخَر منه ، بل يُخْرِجُهُمْ لتقصيرهم عن قَلِّ أُسْرِهِ .

وأما حذف المسند في المثل الخامس ، فقد كان تعريضاً من القائل بالمتكلم الذي أمامه والذي يحيط به أهل طبقة ، فأراد القائل أن يعبر للكبير عن بَرَمِهِ بالمتقنين حوله ، شامئاً لِإِتْيَانِهِمْ فِي خَلَلِ كلامه ، فاكتفاؤه بالمسند إليه يُفْهِمُ صاحبه الكبير ، ويُنجيه من جمهور السفلة ، وهذا من الحذف الذي أجازته النحاة للدلالة عليه<sup>(١)</sup>

ت م ٣- هذه النسبة - كما يبدو - قليلة جداً ، وهذا راجع إلى حاجة المثل الحكمي لبسط أجزائه بَلَّةً ذكرها لشرح المعنى الحكمي . ولكن يُقَدَّرُ غريبتاً أن نعدم حذف المسند إليه ، وأن نصادف حذف المسند في هذه الأمثال الحكمية ، وإن كان قليلاً . ويبدو لي أن الأمثال الحكمية التي وقع بها حذف المسند لم تخالف طبيعتها ولا آراء النحاة .

فهذه هي الأمثال الثمانية التي رأيتُ بها هذا الحذف :

(١) راجع (معنى اللبيب) لابن هشام ١٦٩/٢ .

- ١- (لَوْلَا الْوَقَامُ لَهْلَكَ الْقَامُ) <sup>(١)</sup> ٢- (إِنْ جَانِبَ أَغْيَاكَ فَالْحَقُّ بِجَانِبِ) <sup>(٢)</sup>  
 ٣- (إِنْ كَذِبْتَ نَجَّى فَصِدْقُ أَخْلَقُ) <sup>(٣)</sup> ٤- (رُبُّ مُشْتَعِرٍ مُشْتَكِي) <sup>(٤)</sup>  
 ٥- (رُبُّ قَوْلٍ أَشَدَّ مِنْ صَوْلٍ) <sup>(٥)</sup> ٦- (مَنْ لَكَ بِأَخِيكَ كُلِّهِ) <sup>(٦)</sup>  
 ٧- (مَنْ لَكَ بِأَخٍ مَنِيْعٍ حَرْجُهُ) <sup>(٧)</sup> ٨- (مَنْ لَكَ بِذَنَابَةِ لَوْ) <sup>(٨)</sup>

أما في المثل الأول فالمسند محذوف وجوبا لأنه كون عالم استغنى عن ذكره حتى صار مرفوضاً <sup>(٩)</sup>. وأما في الثاني فالمسند مفرد فعل محذوف وجوبا كذلك لدلالة الفعل الثاني المفسر عليه ولا يجتمع مفسر ومفسر <sup>(١٠)</sup> ومثله الثالث.

أما في المثلين الرابع والخامس، فقد كان التركيب: (رب، فاسم مجرور، ففعت ...)  
 والمسند محذوف. وقد نقل سيبويه عن الخليل عدم ذكر جواب رب، والمقصود المسند، فقال:  
 (زعم أنه قد وجد في أشعار العرب رب لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ:

وَدَوِيَّةٌ قَفِرَ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَمَشَّى النَّصَارَى فِي خِيفَةِ الْأَرَنْدَجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجرى فيها جواب لرب، لعلم المخاطب أنه يريد قَطَعْتُهَا وما فيه هذا المعنى) <sup>(١١)</sup>

والحقيقة أن النحاة مختلفون في (رب) والتراكيب التي تتضمنها، ولكن ابن هشام أحسن بقوله إنها (زائدة في الإعراب دون؛ المعنى فمحل مجرورها في نحو «رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ عَنِيْدِي» رفع على الابتدائية، وفي نحو «رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ» نصب على المفعولية، وفي نحو «رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ» رفع أو نصب) <sup>(١٢)</sup>.

- (١) (مجمع الأمثال) ٨٤/٣  
 (٢) نفسه ٥٢/١  
 (٣) نفسه ١٩٩/١  
 (٤) نفسه ٧١/٢  
 (٥) نفسه ٢٩/٢  
 (٦) نفسه ٣١٣/٣  
 (٧) نفسه ٣٤٦/٣  
 (٨) نفسه ٣٣٥/٣، معناه (من لك بأن يكون «لو» حقا).  
 (٩) راجع (الكتاب) ١٢٩/٢، و(المقرب) ص ٩١.  
 (١٠) هذا رأى البصريين ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد (إن) (يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل) راجع (الإنصاف) للأثيري ٦١٦/٢.  
 (١١) (الكتاب) ١٠٣/٣ - ١٠٤، وقد رجعت إلى ديوان الشماخ فوجدت هذين البيتين من القصيدة الثانية:  
 ٣٠- وداوِيَّةٌ قَفِرَ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَمَشَّى النَّصَارَى فِي خِيفَةِ الْبِرَنْدَجِ  
 ٣١- قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا إِذَا خَسِبَ آلُ الْأَمْعَرِ الْمُتَوَمِّجِ  
 وقد علق الأستاذ هارون في حاشيته على ما سبق من (الكتاب)، قوله: (قد رُدُّ على ما نقله سيبويه عن الخليل من تأوله الجواب بأن بعد البيت: قطعت إلى). ويدل على أن الخليل لم يَرَوْ هذا البيت الحادي والثلاثين، لأنه بتقديره (قَطَعْتُهَا) لم يكن ليفعل عن (قَطَعْتُ إلى معروفها) لَوْ زَوَاهُ.  
 (١٢) (مغنى اللبيب) ١٢٠/١.

وهذان المثالان من التحو الأول (رب رجل صالح عندي) ، وقد حذف المسند فيهما لاكتفاء التركيب بنقته مجرور رُب ، ولهذا كثر حذف المسند فيه .  
أما في الأمثال الباقية ، فقد حذف المسند الجملة الفعلية (الفعل الفاعل) المضارعة وأبقى على الجار والمجرور المتعلقين بالمسند .

قال الميداني في الأول منهما (من لك بأخيك كله أي مَنْ يَكْفُلُ لك ويضمرُ لك بأخ كله لك) . فهذا الحذف كثير جدًا لأن الكلام مفهوم دونه .

لقد جعل الرضى الفعل المعنوي على ضربين : أحدهما أن يكون في اللفظ مُشْعِرًا به قويًا ، والآخر ألا يكون في اللفظ ذلك المُشْعِرُ ، ثم قال : (فالأول نحو (مالك) لأن الجار والمجرور متعلقان بالفعل أو بما في معناه) <sup>(١)</sup> .

والأمثال أكثر الكلام إيجازًا - رغم أن الحكمة محتاجة إلى التفصيل - فلا عجب أن تستخدم مثل هذه التراكيب .

فقد تبين أن هذه الحذوف لم تكن كحذوف المثل الحواري ، بل كانت إما واجبةً نحوًا ، وإما كثيرةً كثرةً قَرَبَتِهَا من الوجوب ، لأن الوجوب نفسه إنما حدث بعد كثرة استعمال الكلام متضمنًا هذه الحذوف <sup>(٢)</sup> .

ت م ٤- وكذلك هذه النسبة ضئيلة من أجل أن المسند المفرد الاسم (الذي هو أكثر المسندات حذفًا) أكثر الأمكنة مناسبة للوصف الذي هو أساس الأمثال التعبيرية .

ولكن يبقى أن هذه المرات الأربع غريبة عن طريقة الأمثال التعبيرية ، غير أن نظرةً إليها ربما غيرت الغرابة إلى تأكيد للطريقة نفسها . فهذه هي الأمثال الأربعة :

١- (إِنَّكَ مَا وَخَيْتَ) <sup>(٣)</sup> ٢- (إِنَّمَا أَنتَ خِلَافَ الضُّبُعِ الرَّائِبِ) <sup>(٤)</sup>

٣- (لا حِمٌّ ولا رَمٌّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا) <sup>(٥)</sup> ٤- (لا غَرَوْ ولا هَيْمَ) <sup>(٦)</sup>

أما المثل الأول فقد حذف المسند فيه كما وضع الميداني : ( « ما » زائدة ، ونصب « خيرا » على تقدير إنك وخيرًا مجموعان أو مقترنان ) .

وهذا الخبر ملتزم الحذف كما يقول الزمخشري <sup>(٧)</sup> .

وقد شرح ابن يعيش المثال الذي أورده الزمخشري قائلا : (أما قولهم : « كل رجل وضيعته »

(١) (شرح الكافية) ١/١٩٦ .

(٢) راجع (الكتاب) لسيبويه ٢/١٣٠ .

(٣) (مجمع الأمثال) ١/٨٤ .

(٤) نفسه ١/٤٢ ويضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون .

(٥) نفسه ٣/٢٠١ أي لا بد من ذلك .

(٦) نفسه ٣/٢٠٧ ويضرب للأمر إذا أشكل .

(٧) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١/٩٥ .

فالمراد : كل رجل وضيئته مقرونان ، إلا أنك حذف الخبر واكتفيت بالمعطوف لأن معنى الواو هنا كمعنى (مع) . فقولك : كل رجل وضيئته ، بمعنى مع ضيئته ، وهذا كلامٌ مُكْتَفٍ (١) .  
وقد تعرض سيبويه لهذا المثل الأول ، فقال : ( مثل ذلك قول العرب : إنك ما وخيرًا ، تريد : إنك مع خير ) (٢) .

أما المثل الثاني فقد تناول سيبويه تركيبًا يشبهه ، حاكمًا عليه بأن حذف المسند الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) واجبٌ لدلالة المصدر المذكور عليه ، ولضرورة وصفية .

قال سيبويه : ( هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مرت به فإذا له صوتٌ صَوْتُ جِمارٍ فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلًا منه . ولكنك لما قلت : له صوت ، علم أنه قد كان ثُمَّ عَمَلٌ ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى ... ، وقد يدخل في صوت حمار ، إنما أنت شَرِبَ الإبل إذا مُثِّلَ بقوله : إنما أنت شَرِبًا . فما كان معرفة كان مفعولًا ولم يكن حالًا ، وشركته النكرة . وإن شئت جعلته حالًا وقع عليه الأمر ، وهو تشبيه للأول ، يدلك على ذلك أنك لو أدخلت « مثل » ههنا كان حسنًا وكان نصيبًا ، فإذا أخرجت « مثل » قام المصدرُ النكرة مقامَ « مثل » لأنه مثله نكرة ، فدخول (مثل) يدل على أنه تشبيه (٣) .

فقوله : ( إنما أنت شَرِبَ الإبل ) يشبه ( إنما أنت بخلاف الضبيع الرَّاكِب ) وكما كان حذف مسند الأول واجبًا للدلالة على تشبيه شربه بشرب الإبل ، كان كذلك في المثل لتشبيهه بخلاف الضبيع ، ليصفه بمخالفة الناس دائمًا فيما يصنعون ، والتشبيه أحد طريقي المثل التعبيري إلى أداء الوصف .

وقد قال الميداني في شرحه : ( نصب « خلاف » على المصدر أي تخالف خلاف الضبيع ) . أما في المثليين الثالث والرابع فقد حذف المسند الذي هو خير ( لا ) النافية للجنس . وفيه يقول ابن هشام : ( قد كُتِرَ حذف خبر لا هذه حتى قيل إنه لا يُذكر ) (٤) .  
فقد تبين أن المثل التعبيري كالحكمي ، لم يخالف طبيعته بما تحمله من حذف المسند ، لأن هذا الحذف كان بين الوجوب وما هو كالوجوب .

\*\*\*

(٢) (الكتاب) ٣٠٢/١ .

(١) ( شرح المفصل ) لابن يميض ٩٨/١ .

(٤) (مغنىبيب) ١٦٨/٢ .

(٣) نفسه ٣٥٥/١ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠ .

### تقديم المسند وتأخير المسند إليه

ينحصر هذا البحث فيما يكون بين المبتدأ والخبر، فإذا خرج منه المسند المفرد الفعل لأنه متقدم أبداً فيما أخذ به البحث .

وقد كان المذكور من المسندات ( الاسم والجملة وشبه الجملة ) ( ٢٥٣٣ ) مسند ، لجملة المثل الحوارى منها ( ٣٣٩ ) مسنداً ، وجملة المثل الحكمي منها ( ٦٣٤ ) ، وجملة المثل التعبيري ( ١٥٦٠ ) ، فاليبحث يكون في تقدم هذه المسندات على ما أسندت إليه .

وفيما يلي ثلاثة جداول ، يوضح أولها تقديم المسند وتأخير المسند إليه في جملة المثل الحوارى ، والثاني في جملة المثل الحكمي ، والثالث في جملة المثل التعبيري ، تكون محال كل جدول منها الرأسية لتوضيح نوع المسند إليه المتأخر ، ومحال الأفقية لتوضيح نوع المسند المتقدم :

الجدول الأول

نوع مسند جملة المثل الحوارى	مضاف إلى ضمير خطاب	لكرة	شبه جملة حرفى	شبه جملة ظرفى	المجموع
نوع المسند إليه					
مضاف إلى ضمير متكلم	-	-	٢	-	٢
ضمير خطاب	-	١	-	٢	٣
مضاف إلى ضمير خطاب	١	١	-	٢	٤
مضاف إلى ضمير غيبة	-	١	٢	٢	٥
علم	-	-	١	-	١
مضاف إلى علم	-	-	١	-	١
اسم الإشارة	-	١	-	-	١
اسم موصول	-	١	٣	٢	٦
معرف بآل	-	١	٤	٢	٧
لكرة	-	-	١٦	٦	٢٢
المجموع	١	٦	٢٩	١٦	٥٢

الجدول الثاني

نوع مسند جملة المثل الحكمي		نوع المسند إليه				
مضاف إلى ضمير خطاب	نكرة	مضاف إلى النكرة	شبه جملة حرفي	شبه جملة ظرفي	المجموع	
-	-	-	٢	-	٢	
-	-	-	٢	-	٢	
١	-	٢	٢	-	٥	
-	٣	-	١	١	٥	
١	١	-	١	-	٣	
-	٢	-	٣	٢	٦	
١	-	-	٣	٢	٣٣	
-	-	-	١	-	١	
٣	٥	٢	٤٢	٥	٥٧	

الجدول الثالث

نوع المسند إليه	نوع مسند جملة المثل التعبيري		
نكرة	شبه جملة حرفي	شبه جملة ظرفي	المجموع
١	-	-	١
ضمير خطاب	-	-	١
ضمير غيبة	-	-	١
مضاف إلى ضمير غيبة	١	-	١
مضاف إلى مضاف إلى ضمير غيبة	١	-	١
علم	-	١	١
مضاف إلى علم	-	١	١
مضاف إلى مضاف إلى علم	-	١	١
اسم موصول	-	١	١
معرف بآل	-	٥	٧
مضاف إلى معرف بآل	-	١	٦
نكرة	-	٤٨	٥٧
مضاف إلى نكرة	-	٣	٥
المجموع	٢	٥٩	٨٣

- ويمكن أن نستخلص هذه المعطيات من تلك الجداول :

١م - بلغت حالات التقديم والتأخير في الأمثال العربية ( ١٩٢ ) حالة بنسبة ( ٧٠,٥٧٪ ) .  
٢م - بلغت حالة تقديم المسند شبه الجملة الحرفي وتأخير المسند إليه النكرة ( ٩٤ ) مرة ( ٤٨,٩٥٪ ) .

٣م - بلغت حالات التقديم والتأخير في جملة المثل الحوارية ( ٥٢ ) بنسبة ( ١٥,٣٣٪ ) ،  
وفي جملة المثل الحكمي ( ٥٧ ) بنسبة ( ٨٠,٩٩٪ ) ، وفي جملة المثل التعبيري ( ٨٣ ) بنسبة ( ٥٠,٣٢٪ ) .

- ولكل منها تفسيره ودلالته اللذان يلي بيانهما على الترتيب :

١م - يقول ابن مالك في ألفيته :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرا  
وشرح الأشموني قائلا : ( « أن تؤخرا » عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه  
موافق في الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببها ، ولما لم يبلغ درجتها في  
وجوب التأخير توسعوا فيه <sup>(١)</sup> .

ويبدو أن اللغة العربية القديمة - من خلال الأمثال - تؤكد هذا الأصل ، وتوضح في الوقت  
نفسه - أن تغييره كان قليلاً جداً .

٢م - هنا جانبان لهذه المسألة :

الأول - أن من مسوغات مجيء المبتدأ نكرة ( أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار  
ومجرور ، نحو « في الدار رجل » و « عند زيد نمرة » ، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور  
لم يجزء نحو : « قائم رجل » <sup>(٢)</sup> .

وقد عقب الشيخ محمد محيي الدين على هذا الكلام بذكر أن الجملة مثل الظرف والجار  
والمجرور ، مثل : « قَصَدَكَ غَلاَمُهُ رَجُلٌ » .

ولكن ربما قصد إغفالها فيما سبق من نقل ، لقائتها الشديدة ، والجداول السابقة توضح أنه لم  
يأت هذا الشكل في الأمثال العربية القديمة

الأخر - أن النحاة تكلموا كثيراً عن الاتساع في الجار والمجرور والظرف ، بحيث يتصرف  
العربي فيها بين أجزاء الكلام أكثر من تصرفه في غيرها <sup>(٣)</sup> .

أما كون الجار والمجرور هما الأوزنة هنا في حالات التقديم والتأخير ، فلأن المسند شبه الجملة  
الحرفي في الأمثال كان مستخدماً بنسبة ( ٧٠,٦٦٪ ) ، على حين لم تتجاوز نسبة استخدام المسند

(١) ( حاشية الصبان ) ٢٠٨/١ - ٢٠٩ .

(٢) ( شرح ابن عقيل ) ١١٦/١ .

(٣) ( راجع كتاب الشعر ) للفارسي ٢٧٠/١ ، و ( خزائن الأدب ) للبغدادي ٤٥٣/٨ .



شبه الجملة الظرفي (٩٨، ١٪).

ت ٣- سبق أن المثل التعبيري الذي وجد موقع المسند المفرد الاسم مناسباً لجزء الوصف ، كان يكتفى به كثيراً ويحذف المسند إليه ليتزك للمستعمل أن يصف الذي يريد ، حتى بلغت نسبة حذف المسند إليه فيه (٣٨، ٤٦٪) <sup>(١)</sup>.

وفي تركيب كهذا تقل حالات التقديم والتأخير لسببين :

الأول - كثرة حذف المسند إليه تبقى جزءاً واحداً (المسند) ولا مجال معه لتقديم وتأخير .  
الآخر - كون المسند المفرد الاسم هو الموقع الأشد مناسبة لجزء الوصف يجعل الأشد مناسبة أيضاً بقاء الترتيب بين المسند والمسند إليه على أصله ، من أجل أن الأصل في الوصف أن يتقدم الموصوف وتؤخر الصفة .

أما الأمثال التعبيرية القليلة التي خالفت ما سبق بأن ذكر فيها المسند إليه ، ولم يكن المسند المفرد الاسم هو جزء الوصف فقد كانت هي المجال لحالات التقديم والتأخير .  
فمن الأمثال التعبيرية :

- ١- (ما لهُ دَارٌ وَلَا عَقَارٌ) <sup>(٢)</sup>      ٢- (ما لهُ دَقِيقَةٌ وَلَا جَلِيلَةٌ) <sup>(٣)</sup>  
٣- (ما لهُ ثَاغِيَةٌ وَلَا رَاغِيَةٌ) <sup>(٤)</sup>      ٤- (ما لهُ سَعْنَةٌ وَلَا مَغْنَةٌ) <sup>(٥)</sup>

ويبدو أن التقديم والتأخير في هذه النماذج ، لم يكن لتسويغ مجيء المبتدأ نكرة ، فهذه النكرة واقعة في سياق نفى فضلاً عن أنها معطوف عليها ، وكلاهما مسوّغ كاف كما ذكر السيوطي <sup>(٦)</sup> ، فالتقديم جائز إذن . إن الذي وراء التقديم والتأخير في هذا الأمثال التعبيرية ، تحقيق غرض متعلق بالوصف الذي هو أساسها . إنها - كما يبدو - عبارة عن وصف فلان بانتفاء مِلْك أَقَلِّ شيء عنه والسُّخَر منه والتسميع به ، وتقديم المسند شبه الجملة الحرفي هنا أفاد أنه إن لم يكن له شيء فَلْيَتَرَهُ أشياء ، وهذا أبلغ في السُّخَر .

قال صاحب الطراز متحدثاً عن فرق ما بين تقديم المسند الجار والمجرور وتأخيره في سياق النفي : (أما إذا كان وارداً في النفي فقد يرد مقدّماً ، وقد يرد مؤخراً ، فإذا ورد مؤخراً أفاد النفي مطلقاً من غير تفصيل ، وهذا كقوله تعالى : « لَا رَيْبُ فِيهِ » ؛ فإنه قَصْد أنه لا يلصقُ به الرُّيْبُ ولا يُخَالِطُهُ ، لأن التَّنْيَ التصقّ بالريب نفسه ، فلا جَرَمَ كان منتفياً من أصله ، بخلاف ما لو قُدِّم

(١) راجع في الفصل الأول حال حذف المسند إليه .

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨١/٣ والعقار النخل ويقال متاع البيت .

(٣) السابق نفسه و الدقيقة الشاة و الجليلة الناقة .

(٤) السابق نفسه و الثاغية النعجة والراغية الناقة .

(٥) نفسه ٢٥٦/٣ و السعنة الوَدَك و المعنة القليل من الطعام و غيره .

(٦) راجع (الأشباه و النظائر) للسيوطي ٢٧/٢ ، و (شرح ابن عقيل) ٢١٧/١ .

الظرف فإنه يفيد أنه مخالفٌ لغيره من الكتب ؛ فإنه ليس فيه ريبٌ ، بل في غيره ، كما لو قلت : لا عيب في هذا السيف ، فإنه نفى العيب عنه على جهة الإطلاق ، بخلاف ما لو قلت : « هذا السيف لا فيه عيب » . ولهذا أخره ههنا وقدمه في قوله تعالى : ﴿ لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ لأنَّ القصد ههنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا ، والمعنى أنه ليس فيها ما في غيرها من القَوْل وهو الخمار الذي يصدع الرؤوس ، أو يريد أنها لا تَغْتَالُهُمْ بإذهاب عقولهم كما في خمور الدنيا <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أن الأمثال التعبيرية السابقة من قبيل ( لا فيها غول ) ، ولا يعد أن يكون المستعمل لهذه الأمثال أراد أن ينبّه الموصوف وغيره من السامعين إلى أنه هو يملك ما لا يملكه الموصوف . من الأمثال الحوارية :

١- ( لَكُنْ بِالْأَثْلَاتِ لَحْمٌ لَا يُظَلَّلُ ) <sup>(٢)</sup> ٢- ( لَكِنْ عَلَى بَلَدَخٍ قَوْمٌ عَجَفَى ) <sup>(٣)</sup>

٣- ( لَكَ الْعُثْبَى وَلَا أَعُوذُ ) <sup>(٤)</sup> ٤- ( عَلَى جَارَتِي عِقَقٌ وَلَيْسَ عَلَيَّ عِقَقٌ ) <sup>(٥)</sup>

فلم يكن المسند إليه شبه الجملة الحرفي واجب التقديم إلا في المثل الرابع ، أما المثلان الأول والثاني فمن كلام ( بَيْهَس ) رجل قُتِلَ إخوانه بهذه المكانين ( الأَثْلَاتِ وَبَلَدَخ ) ، ثم صَحِبَ هو قاتليهم زمناً فَتَنَحَرُوا جُزُوراً في يوم شديد الحرِّ ، قال الميداني : ( فقالوا : ظَلَّلُوا لَحْمَكُمْ لَا يَفْسُدُ ، فقال بَيْهَس : « لَكُنْ بِالْأَثْلَاتِ لَحْمٌ لَا يُظَلَّلُ » ، فذهبت مثلاً ، فلما قال ذلك قالوا : إنه لَمُكْرٌ ، وهَمُّوا أَنْ يَقْتُلُوهُ ثم تركوه وظَلَّلُوا بِشُؤُونٍ من لحم الجزور ويأكلون ، فقال أحدهم : ما أطيب يومنا هذا وأخصبه ، فقال بيهس : « لَكِنْ عَلَى بَلَدَخٍ قَوْمٌ عَجَفَى » ، فأرسلها مثلاً <sup>(٦)</sup> .

أن القائل مُشْتَعِرٌ كَمَدًا لقتلهم إخوانه بتلك الأماكن ، فلا شك ثَقُلَتْ مِنْ صِفَتِهِ إشاراتٌ مُتَّحِجَةٌ إلى هذه المصيبة . وهاتان الجملتان ( لَكُنْ بِالْأَثْلَاتِ لَحْمٌ لَا يُظَلَّلُ ) و ( لَكِنْ عَلَى بَلَدَخٍ قَوْمٌ عَجَفَى ) لا تُشِيرُ فيها إلا الأماكن الواقعة في المسند شبه الجملة الحرفي . فالتقديم مقصودٌ لا للاختصاص فقط كما يقول صاحب الطراز <sup>(٧)</sup> ولكن للاختراق أيضاً !

أما المثل الثالث فقائله أخطأ في حق آخر فقال متعذراً : « لَكَ الْعُثْبَى وَلَا أَعُوذُ » فتقدمه المسند شبه الجملة الحرفي من أجل بيان اهتمامه وعنايته به ، وأنه مُقَرَّرٌ بذنبه وباستحقاق الآخر للعُثْبَى .

(١) (الطراز) للعلوى ٧١/٢-٧٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٤٦/٣.

(٣) نفسه ١٤٥/٣ وهو و السابق يضربان في التحزُّن بالأقارب .

(٤) نفسه ١٣٥/٣ ، يقوله الثائب المعتذر .

(٥) نفسه ٣٧٠/٢ و العِقَقُ جمع (عِقَقٌ) وهي قطعة الشَّعْرِ ، معنى الدواية ، يضرب لمن يَحْسُدُ غَيْرَ مَحْسُودٍ .

(٦) نفسه ٢٦٨/١ وفي طبعة أبي الفضل إبراهيم (لَكُنْ بِالْأَثْلَاتِ لَحْمًا لَا يُظَلَّلُ) و الصواب من طبعة بولاق .

(٧) راجع (الطراز) للعلوى ٧٠/٢.

فالحوار يقتضى أحياناً هذا التقديم على حين لا يقتضيه المثل الحكمي المرسل بنفسه دون أن يحيط به مقام أو مقال . إن الحكميم يجعل وَكْدَهُ شرح المعنى الحكمي وتفصيله ، ولا يعترضه ما يجعله يخالف أصل الترتيب إلا إذا اقتضى التركيب نفسه ذلك ليتيم له معنى :  
من الأمثال الحكمية :

- ١- لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ <sup>(١)</sup>
- ٢- لِكُلِّ ذَهْرٍ رِجَالٌ <sup>(٢)</sup>
- ٣- لِكُلِّ زَعَمٍ خَصْمٌ <sup>(٣)</sup>
- ٤- (إِنَّ مِنْ أَيْتِغَاءِ الْخَيْرِ اتِّقَاءَ الشَّرِّ) <sup>(٤)</sup>

فان التركيب النحوي الصحيح يقتضى تقديم المسند في الأمثال الثلاثة الأولى لمجىء المبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تقديمه ، على حين كَانَ التقديم في الرابع جائزاً ، وهذا قليل ، من أجل أَنَّ المعنى الحكمي الذي يريد الحكميم عَرْضُهُ ، طريفٌ ، فخالف الترتيب لِيُؤَجِّهَ اهتمام المتلقى ، لذلك أيضاً أَكَّدَ الجملة (يَا) .

فيبدو لي أن الذي يستولى على فكر الحكميم هو المعنى الحكمي وَأَنْ يُخْرِجَهُ فِي بِنَاءِ مَوْضُوحٍ مفصّل . أمّا مخالفة الترتيب الأصلي فلا تكون إلا لاعتضاء التركيب النحوي - كما في الأمثال الثلاثة الأولى ، أو لطرافة المعنى - كما في المثل الرابع .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ١٢٦/٣ .

(٢) نفسه ١٣٣/٣ .

(٣) نفسه ١٢٤/٣ .

(٤) نفسه ١٣٤/١ .

## الفصل الثالث

### الجملة

#### أولاً - حال ذكر الجملة :

تنبغي الإشارة إلى أن الجملة تُعتبر - عند البحث - مذكورة، إذا ذكر ركنها (المسند إليه والمسند) أو أحدهما؛ ففي الحالة الثانية يدل أحدهما على الآخر فنستطيع أن نتيين ملامح الجملة .  
بلغ المذكور من الجمل في الأمثال جميعها (٤٥٣٣) جملة من (٤٧٢٦) مثل أي بنسبة (٩٥,٩١)٪، للمثل الحوارية منها (٩٧١) جملة من (١٠٠٩) مثل، بنسبة (٩٦,٢٣)٪، وللمثل الحكمي منها (١٠٧٤) جملة من (١١٠٠) مثل، بنسبة (٩٧,٦٣)٪، وللمثل التعبيري منها (٢٤٨٨) جملة من (٢٦١٧) مثل، بنسبة (٩٥,٠٧)٪ .  
ولا يخفى أن نسبة المذكور طاغية، فالإبانة متعلقة به، كما أن الناس الذين يختارون هذه الأمثال ليرددوها لا يختارون جملاً محذوفة غالباً . فالإطار الذي يصلح فيه ما بقي بعد حذف الركنين، ضيق، أمّا أنّ المثل الحكمي أكثرها ذكراً للجملة فلما يقتضيه المعنى الحكمي من تفصيل وبيان ينافيهما الحذف وبخاصة أنه لا يدعمه سياق غالباً .  
وأما أن المثل التعبيري أقلها ذكراً للجملة فلما سيأتي من أنه كان يصيغ بما بقي بعد حذف ركني الجملة . وفيما يأتي من البحث تفسير لتلك النسب .  
(أ) نوع الجملة :

يكون يبحث نوع المسند إليه والمسند معاً، وقد كان أحدهما يحذف فيدل عليه الآخر - مع القرائن المتاحة - بحيث يمكن تقديره من خلال فهم طبيعة كل نوع من الأمثال .  
فالمقام والمقال دالّان في الأمثال الحوارية، على المحذوف، وطريقة الحكيم في إخراج المعنى الحكمي وتفصيله دالة على ما يقع من حذف وإن قلّ . وطريقة الوصاف في الوصف دالة على ما يقع من حذف . ففي المثليين الحكمي والتعبيري يكشف المذكور المحذوف لأن الطريقة ثابتة غالباً لثبات القصد . وفيما يلي ثلاثة جداول، يوضح أولهما نوع جملة المثل الحوارية وثانيهما نوع جملة المثل الحكمي، وثالثهما نوع جملة المثل التعبيري ومحالّ كل جدول الرأسيّة لنوع المسند إليه، والأفقية لنوع المسند .

[illegible]

ابن خلدون الكائن

[illegible]



- وقد قدمت هذه الجداول للبحث هذه المعطيات :

م١- كانت الجملة فعلية في الأمثال الحوارية ( ٥٨٥ ) مرة بنسبة ( ٦٠,٢٤ ٪ ) ، واسمية في الأمثال الحكمية ( ٦٤٠ ) مرة بنسبة ( ٥٩,٥٩ ٪ ) ، واسمية في الأمثال التعبيرية ( ١٥٦٤ ) مرة بنسبة ( ٦٢,٨٦ ٪ ) .

م٢- كان التركيب ( فعل أمر ، وضمير خطاب ) أكثر صور الجملة الفعلية تردداً في الأمثال الحوارية ؛ فقد كان بنسبة ( ٢٠ ٪ ) ، وتلاه التركيب ( فعل ماض ، ومعرف بآل ) ، بنسبة ( ١٢,٣٠ ٪ ) .

م٣- كان التركيب ( معرف بآل « مسنداً إليه » ، ونكرة « مسنداً » ) أكثر صور الجملة الاسمية تردداً في الأمثال الحكمية بنسبة ( ١٤,٥٣ ٪ ) .

م٤- كان التركيب ( ضمير غيبة « مسنداً إليه » ، ونكرة « مسنداً » ) أكثر صور الجملة الاسمية تردداً في الأمثال التعبيرية ، بنسبة ( ٧٠,٥٢ ٪ ) .

م٥- ورد التركيب ( معرفة « مسنداً إليه » ، ومعرفة « مسنداً » ) بالأمثال العربية ( ٢٧٣ ) مرة ، بنسبة ( ١٥,٨٨ ٪ ) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم وعددها ( ١٧١٩ ) .

وورد التركيب ( نكرة « مسنداً إليه » ، ونكرة « مسنداً » ) بالأمثال العربية ( ٦٠ ) مرة بنسبة ( ٣,٤٩ ٪ ) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم .

وورد التركيب ( نكرة « مسنداً إليه » ، ومعرفة « مسنداً » ) بالأمثال العربية ( ١٠ ) مرات ، بنسبة ( ٠,٥٨ ٪ ) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم .

- ويبدو للبحث فيها هذه التفاسير والدلالات مرتبة :

م١- اتفق كثير من الباحثين على أن الأمثال وثيقة مؤثقة تضم « أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية »<sup>(١)</sup> وقد بدا لي من معاودة النظر فيها أنها مختلفة فيما بينها<sup>(٢)</sup> ، فالأمثال الحوارية من كلام الناس العادي وحواراتهم في شئون حياتهم المتنوعة ، فهي نموذج لهذا المستوى من الكلام ، والأمثال الحكمية من كلام مفكريهم وعقلائهم المرسل غالباً دون أن يرتبط بحواراتهم ، وإن كان موجهاً لهم لما يجب أن يسلكوه في شئون حياتهم المتنوعة ، والأمثال التعبيرية من كلام بلغائهم ووصافهم المرسل غالباً ، وإن كان متعلقاً بهم وبأحوال ما يعرض لهم في شئون حياتهم المتنوعة فهما نموذج لهذا المستوى من الكلام .

إن الأمثال في الحقيقة - مستويان من الكلام - أحدهما تلقائي عادي والآخر موجه مقصود من أجل غرض ما وهذا ، ( المعطى الأول ) يوضح أن المستوى الأول من الكلام ( التلقائي العادي

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢ ، وراجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ١٣٠/١ وما بعدها .

(٢) راجع في هذا التمهيد .



وتتمثله الأمثال الحوارية) يؤثر الجملة الفعلية، والمستوى الثاني (الموجه المقصود وتمثله الأمثال الحكمية والتعبيرية) يؤثر الاسمية، ويبدو أن هذا راجع إلى ما في كل جملة منهما من إمكانات دلالية. قال العلوي: (إذا جئت بالجملة الفعلية فقلت: قام زيد، فليس فيه إلا الإخبار بمطلق القيام مقرونًا بالزمان الماضي من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد كقوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ الْكِتَابُ﴾، فالغرض الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضي من غير إشعار بمبالغة هناك، ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ وقال في الثانية ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾، فإتيانه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدرتين بالفعلين دلالة على المبالغة والتأكيد في المقصود الذي سقناه من أجله، وهو التولي للصالحين والإيزاع<sup>(١)</sup>.

وقد قال الجرجاني: (إذا كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ وَلَا يُنْكَرُ، لَمْ يَكُنْ يَجِيءُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَكِنْ يُؤْتَى بِهِ غَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَى اسْمٍ، فَإِذَا أَخْبِرْتَ بِالْخُرُوجِ مَثَلًا عَنْ رَجُلٍ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَخْرُجَ فِي كُلِّ غَدَاةٍ قُلْتُ: «قَدْ خَرَجَ»، وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى أَنْ تَقُولَ «هُوَ قَدْ خَرَجَ» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ يُشَكُّ فِيهِ السَّامِعُ فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَحَقِّقَهُ، وَإِلَى أَنْ تُقَدِّمَ فِيهِ ذِكْرَ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ)<sup>(٢)</sup>. يشير هذان النصان إلى أن المتكلم يتحدث عن شئونه بإخراج الكلام في جمل فعلية تفيد الأحداث والازمان، ولكنه إذا قصد بيان شيء قصدا لإزالة شك أو للإثبات، أخرج الكلام في جملة اسمية تُقَدِّمُ المتحدث عنه تنبيهها (لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام)<sup>(٣)</sup>.

إن هذا (المعطى) بين أن الأمثال الحكمية والتعبيرية - وهي التي يقصد فيها المتكلم ذلك القصد - أثرت الجمل الاسمية. فالحكيم الذي يُفَكِّرُ في المعنى الحكمي زمنا ثم يريد أن يخرج قصدا إلى الوعظ والنصح، يكون بين حالين: الأولى - أن يكون المعنى الحكمي من الطرافة والغرابة بحيث يحتاج إلى تأكيد وإثبات. والأخرى - أن يتوقع تشكك المتلقى، بأن يدل سلوك الناس على هذا، فيحتاج المعنى الحكمي إلى تأكيد وإثبات، والجملة الاسمية سبيله إلى هذا. من الأمثال الحكمية:

- ١- (الصُّدُقُ فِي بَغْضِ الْأُمُورِ عَجْزٌ)<sup>(٤)</sup> ٢- (الْمَذْحُ الذَّبْحُ)<sup>(٥)</sup>
- ٣- (الشَّمَانَةُ لُؤْمٌ)<sup>(٦)</sup> ٤- (الظُّفَرُ بِالصُّبُعِ هَزِيمَةٌ)<sup>(٧)</sup>

(٢) (دلائل الاعجاز) للجرجاني: ١٣٥.

(٤) (مجمع الأمثال) ٢٤٠/٢.

(٦) نفسه ١٦٨/٢.

(١) (الطراز) للعلوي ٣١/٢.

(٣) نفسه: ١٣٢.

(٥) نفسه ٢٨٠/٣.

(٧) نفسه ٣١٢/٢.

فكون الصدق وهو الخلق الحميد عجزاً والمدح الذي هو إكرامٌ ذبحاً، طريفٌ وغريبٌ، وهو حقٌ سديدٌ كذلك، وكون الشماتة لؤماً والظفر بالضعيف هزيمَةً، مُستَلَمٌ به ولكنَّ سلوك الناس في عمومهم يُخالف مقتضاه.

فإخراج الحكيم للمعنى في هذا الشكل فيه تأكيد وإثبات لكي يقبل المتلقى المعنيين الأولين، ويذكر المعنيين الآخرين، ويعمل بمقتضى الجميع. والوصاف الذي يصف فلاناً من الناس، يعنيه أن يثبت له الوصف ويؤكد نسبته إليه وأنه لا ينفك عنه، يناسبه أن يُخْرِج كلامه في جملي اسمية.

وقد بحث الجرجاني أمثالا تعبيرية خلال كلامه عما يقتضى الجملة الاسمية، فقال: (أَنْ تُحَقِّقَ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ وَتَمَتَّعَ مِنَ الشُّكِّ، فَأَنْتَ لَذَلِكَ تَبْدَأُ بِذِكْرِهِ، وَتَوْقِيعُهُ أَوَّلًا = وَمِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَ الْفِعْلَ = فِي نَفْسِهِ، لِكَيْ تُبَاعِدَهُ بِذَلِكَ مِنَ الشُّبْهَةِ، وَتَمْتَنِّعَ مِنَ الْإِنْكَارِ، أَوْ مِنْ أَنْ يَظُنَّ بِكَ الْغَلَطَ أَوْ التَّزْيِيدَ. وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: «هُوَ يُعْطِي الْجَزِيلَ»، وَ«هُوَ يُحِبُّ الشَّاءَ»<sup>(١)</sup>. ثم إنه إذا كان الكلام عن موصوف وصفة، فالأشد مناسبة هو الجملة الاسمية، لأن (الخبر عبارة عن الصفة، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات)<sup>(٢)</sup>.

من الأمثال التعبيرية:

١- (هُوَ لِمَا خَذَى الْأَثَائِي) <sup>(٣)</sup> ٢- (هُمُ الْمَعَى وَالْكَرْشُ) <sup>(٤)</sup>

٣- (إِنَّكَ لِعَالِمٍ بِمَنَابِتِ الْقَصِيصِ) <sup>(٥)</sup> ٤- (أَنْتَ كَبَّارِحِ الْأَرْوَى) <sup>(٦)</sup>

فوصف فلان بأنه يُعين العدو - كما في المثل الأول - وغيره بأنهم متآلفون - كما في الثاني - وغيرهم بأنه عالم - كما في الثالث - وغيره بأنه طويلُ الغيبة - كما في الرابع - ناسبته الجملة الاسمية التي تقدم الموصوف وتتبعه الصفة، وتركيبها مناسب جداً لأسلوب الوصف الذي هو أساس الأمثال التعبيرية.

وبين هذا (المعطى) أيضاً أن الأمثال الحوارية التي لم يتعلق بها قصد في مجموعها، بل خرجت من كلام الناس العادي الذي اقتضته ضرورة الفهم والإفهام والإعراب عما بالنفس - آثرت الجمل الفعلية، وهو ما يصدقُ كلامَ الجرجاني والعلوي السابق.

ويبدو أن ملاحظة كلام العرب - والأمثال منه - دفعت الأستاذ على الجارم إلى أن قال: (تقتضى العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير، لأن العربي

(١) (دلائل الاعجاز): ١٢٩.

(٢) (الطراز) للعلوي ٢٤/٢.

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٨١/٣ والأثافي جمع أَثَفِيَّةٍ إحدى حَجَرَاتِ الْمُؤَقَّدِ الْبِدْوِيِّ.

(٤) نفسه ٤٧٠/٣. (٥) نفسه ٥٣/١ وقد مر شرحه.

(٦) نفسه ١١٧/١ والأروى إناث المِغْزَى الجبلية، ولا تكون إلا في الجبل فلا تُرى قط في البراح أي الفضاء، فبارحها - أي الكائن منها في البراح - قليلاً ما تُرى.

جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث ، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل فيقول : عدا الفرس ورعت الماشية وعاد المسافر . وقد يلتجئ العربي إلى الجملة الاسمية إذا كان القصد إلى الفاعل وإلى الإسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولاً قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ويمنعه أن يظن به الغلط أو التزيد<sup>(١)</sup> .

ثم جاء الدكتور إبراهيم السامرائي فقال : ( من اهتمام العربية بالفعل غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب ، ذلك أننا لو نظرنا إلى كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الإحصاء في أيامنا ، لاهتدنا إلى صدق هذه الدعوى<sup>(٢)</sup> .

وقد حاول الأستاذ الجارم تفسير هذا الأمر قائلاً : ( لعل أساس ميل العرب إلى البداءة بالفعل أنهم كانوا يعيشون عيشة بدواة تحيط بها المخاوف ويكثفها التوجس ، وتكثر فيها المفاجآت فكان يهمهم أن يسرع المتكلم بذكر الحدث قبل من وقع منه ، فنقول مثلاً : سطا الذئب وأغارت قبيلة بني فلان ، ونُصِيت البئر ، إلى غير ذلك . ثم إن الفعل في نظر العربي يتضمن فوق الحديث الذي يفيد ، نوع الفاعل على شيء ما من الإجمال . فإذا قيل مثلاً : « عدا » فإنه يفهم قبل أن يذكر فاعل العدو أن الفاعل لا بد أن يكون حيواناً ، وأن يكون حيواناً خاصاً مما يصح أن يعدو . ويتضح الأمر أكثر من هذا إذا قيل : « اجترَّ » مثلاً ؛ فإن الفاعل ينحصر في أنواع قليلة من الحيوان ... والفعل يتضمن حدثاً وزمناً ، أو بعبارة أخرى يتضمن معنيين في آن ، فالعربي يسرع بتقديمه بدل أن يُقدِّم من صدر منه الفعل لأنه لا يفيد إلا معنى واحداً . ثم إن العربي ميالاً بفطرته إلى الإيجاز وتجنب الفضول . فهو يقول : جاء الرجل ولا يقول الرجل جاء ، لأن الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا محالة . وهو لا يلجأ إلى تكرار الإسناد إلا لغرض بلاغي<sup>(٣)</sup> .

وقد تعرض الدكتور إبراهيم السامرائي - رغم قوله الذي سبق - لكلام الأستاذ الجارم بالتنفيذ كما يلي :

أولاً - القول بأن الجملة الفعلية هي الأصل في التعبير يفتر إلى الاستقراء . قال : ( أقول إن الجارم مفتقر إلى أن يثبت هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي ليطلع علينا فيقول : « إن الأساس عند العربي في الإخبار أن يبدأ بالفعل » . وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء وكيف يتحقق وكلام العربية المأثور لا يظفر به إنسان والذي ضاع من كلامهم أكثر . ولنا أن

(١) ( الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية ) للأستاذ على الجارم : ٣٤٧ .

(٢) ( الفعل والنظام الفعلي في العربية ) للدكتور إبراهيم السامرائي ، ص ٣٨٠ .

(٣) ( الجملة الفعلية ) للجارم : ٣٤٩ .

نتذكر مقالة أبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>.

ثانيا - التفريق بين الجملتين لا يمت للبحث النحوي بصلة .

قال : ( كأن الشيخ الجارم يفرق بين الفعلية والاسمية في أن الأولى وهي المصدرة بالفعل تشير إلى الاهتمام بالحدث ، أما الاسمية وهي المصدرة باسم فإنها تشير إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث . وهو يريد أن يقول مقالة البلاغيين في أن تقديم اللفظ على غيره دليل الاهتمام به . وهذه مسألة بلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي . والشيخ الجارم يجد في « دلائل الإعجاز » للجرجاني ما أعانه على إثبات ما أثبتته<sup>(٢)</sup> .

ثالثا - تعليل ميل العرب إلى البداءة بالفعل مردود غير مفيد .

قال : ( لا أريد أن أعلق على مقالة الجارم فهي تعليقات فكرية فلسفية ، ولا يهم الباحث اللغوي غير بحث الصيغ والأساليب ، وربما كان سلوك هذا المذهب ابتعاذا عن الحقيقة اللغوية التي هي موضوع البحث<sup>(٣)</sup> .

رابعا - القول بأن الجملة الفعلية ( جاء الرجل ) أَوْجَزُ من الاسمية ( الرجل جاء ) مردود . قال : ( الشيخ الجارم يعتبر أن في ( جاء الرجل ) إيجازا وتجنبًا للفضول ، وفي « الرجل جاء » تكرار للإسناد . ولا نعلم نحن هذا الذي يقوله الشيخ الجارم من وجود الإسناد في الفعل المتأخر ، وهو هنا يرى رأي البصريين من الأقدمين وهو أن الفعل إن لم يَوْفَع ظاهرا فلا بد أن يرفع ضميرا يرجع على ظاهر متقدم . وكأن الجارم قد شعر في نهاية عرضه أن للكوفيين رأيا . ينافي ما ذهب إليه فقال : ( حقا إن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل ، وأن مثل قولك : « الرجل قام » لا يتضمن الفعل فيه ضميرا على رأيهم وأنه كقولك « قام الرجل » تماما . ولكن الجارم لا يميل إلى الأخذ بهذه المقالة الكوفية السهلة الواضحة فيعدل عنها إلى قوله : ( ولكني أرى أن نحيزة العربي ألا يخلي فعلا من فاعله ، سواء أكان هذا الفاعل ظاهرا أم ضميرا بارزا أم مستترا ، وأن ذوقه العام يقتضيه أن يقدم الفعل على الفاعل ، كما تراه في الكثير من لغة العرب ) . ورأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي<sup>(٤)</sup> .

- ولي على هذا التنفيذ تعقيب ، هو على الترتيب :

(١) ( الفعل زمانه وأبنيته ) للدكتور السامرائي : ٢٠٦ . وهو يشير إلى ما رواه يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء ، أنه قال : ( ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلى أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم ويشغرك كثير ) وهو بطبقات فحول الشعراء ( لابن سلام الجهمي ٢٥/١ .

(٢) ( الفعل زمانه وأبنيته ) ص ٤٠٦ .

(٣) ( الفعل والنظام الفعلي ) للسامرائي ص ٣٨١ .

(٤) ( الفعل زمانه وأبنيته ) للسامرائي ص ٢٠٩ .

أولاً - للدكتور السامرائي بحث آخر نقلت عنه فيما سبق أنه رأى (غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب) من اهتمامها بالفعل. وقد نقل بعد ذلك الكلام ما قاله الجارم، وإن رواه محرراً: (إن العقلية العربية تقتضى أن تكون ...) (١).

إن الدكتور السامرائي في هذا البحث يقدر أنه لو أجرى إحصاء لصدّق دعواه، ثم يوجب على الجارم في كتابه الآخر (الفعل زمانه وأبنيته) أن يثبت كلامه بالاستقراء الوافي الشافي لكلام العرب كله ما عُرف منه وما لم يعرف!

وهذا تناقض في الحقيقة، فانه إن كان كتب ذلك البحث بعد هذا الكتاب فقد كان ينبغي له ألا يقول هذا الرأي الموافق لرأي الجارم إلا أن يعترف بسداده وأنه سيصنع ما لم يصنعه الجارم لإثبات هذا الرأي من خلال استقراء كلام العرب كله أو ما تيسر منه بعد أن يعتذر عما أبداه من تشدد في طلب الاستقراء غير المستطاع.

وان كان كتب هذا الكتاب بعد ذلك البحث فقد كان ينبغي له ألا يطلب أي شكل من أشكال الاستقراء لأنه لم يصنعه.

وقد قام بحشي هذا باستقراء الأمثال التي هي أوثق كلام العرب القديم، وانتهى إلى تصديق مقالة الأستاذ الجارم. وكذلك نقلت عن الرضى قوله معللاً قول النحاة بأصلية الإسناد في الفعل دون الاسم - وهو يعنى أن الجملة الفعلية الأصل - (لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير؛ فصار الإسناد لازماً له دون الاسم) (٢). ومنه يتبين أن الجارم لم يُحاول يدّعا من القول.

ثانياً - إن هذه المقالة التي قالها الجارم مأخوذة من كلام الجرجاني في (دلائل الاعجاز) حقاً، وهو قد صرح بهذا، ونقل من كلام الشيخ الجرجاني ما يُعَضِّدُ رأيه.

أما أن هذه المقالة ليست من البحث النحوي فليس بحق؛ فالنحاة منذ الخليل وسيبويه لا يفتأون يحثون التراكيب في ضوء دلالتها. وأما أن النحاة المحدثين لا يصنعون هذا فليَتَهَيَّئِهِمْ من مجال الدلالة التركيبية، ويرجع هذا - كما يقول الدكتور محمد حماسة - (إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة؛ فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معانٍ مختلفة، بعضها بطريق التضمن، وبعضها بطريق الالتزام، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره، وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب) (٣).

ويبدو لي أن الدكتور السامرائي كان بما قال يدفع عن نفسه اتهام المحدثين بالانصراف

(١) هذا تحريف منكر، لأن أصل كلام الأستاذ الجارم (تقتضى العقلية العربية أن تكون ...) وهو دليل تطبيقي - ربما كان عفويًا تلقائيًا - على قضيته ورأيه.

(٢) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩/١.

(٣) (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٠.

عن موضوعات علم المعاني التي هم أولى بها ، إلى العناية بالإعراب والبناء<sup>(١)</sup> .

ثالثاً - الذي يبدو لي أنها ليست تعليقات فلسفية ، بل واقعية أثبتتها الأمثال الحوارية التي تعرضت لها من قبل ، ولكن الدكتور إبراهيم يريد إحصاءات لا شيء وراءها ، ويبدو لي أنه لم يعد من قيمة - كما قال الدكتور محمد أبو موسى - ( للقول بأنه تكثر عنده صفة كذا ما لم يكن ذلك مرتبطاً بمذلوله )<sup>(٢)</sup> .

رابعاً - لم يكن الجارم - فيما يبدو لي - موقفاً في وقوفه في الحكم بأن العربي لا يخلو فعلاً من فاعله ، عند نحيزة العربي ؛ فقد أخذ الدكتور السامرائي الطرف الآخر ورأى رأى الكوفيين وأنه أقرب للمنهج الوصفي . والحقيقة - فيما يبدو لي - أن حكم البصريين بأن الفاعل مستتر في بعض التراكيب آت من نظرتهم لتراكيب اللغة العربية جميعها فقد دلتهم بعضها على بعض .

ت م ٢- إن الارتباط الحتمى بين ( فعل الأمر ) مسنداً و ( ضمير الخطاب ) مسنداً إليه ، يقف وراء إرباء نسبة هذا التركيب على غيرها من نسب التراكيب الأخرى لجملة المثل الحوارى الفعلية . لذلك رأيت أن التركيب الآخر ( فعل ماض « مسنداً » ، ومعرف بأل « مسنداً إليه » ) أجدر بكونه الصورة الأكثر تردداً .

ويبدو لي أن هذا التردد مقبول لأن المتكلم يتكلم عن حدث مضى فمهد هو ومثدته ، فكان إخراج الكلام بحيث يكون المسند فعلاً ماضياً والمسند إليه معرفاً بأل العهدية ، مقبولا . من الأمثال الحوارية :

١- ( سَبَقَ السَّيْفُ الْقَدَلَ )<sup>(٣)</sup> ٢- ( حَالَ الْجَرِيضُ دُونَ الْقَرِيضِ )<sup>(٤)</sup>

٣- ( صَارَتِ الْفَتْيَانُ حُمَمًا )<sup>(٥)</sup> ٤- ( مَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَعًا )<sup>(٦)</sup>

فالمثل الاول كلام رجل قَتَلَ قَاتِلَ ابْنِهِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ، فَلَيْمَ ، فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ ، والمثل الثاني كلام ابْنِ نَبَغَ فِي الشَّعْرِ فَتَنَاهُ أَبُوهُ عَنْهُ ، فَجَاشَ بِهِ صَدْرُهُ ، وَمَرَضَ حَتَّى أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ ، فَأَذِنَ لَهُ أَبُوهُ فِي قَوْلِ الشَّعْرِ ، فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ . والمثل الثالث كلام عَجُوزَ أَمْرَ عَمْرُو بْنِ هَنْدٍ بِإِحْرَاقِهَا

(١) هذا كلام الدكتور أحمد مطلوب مواطن الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه ( أساليب بلاغية ) ص ٦ ، وقال بعده : ( سنظّل نُؤمِّنُ بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالته وحتى نجد أساتذة النحو يغيرون طرق تدريسه ) ، وقال الدكتور محمد أبو موسى فيمن أخذ الطرف الآخر المقابل للدكتور إبراهيم : ( كان من الصعب على من يتصدى لدراسة الجملة دراسة بلاغية أن يفصل بحثه عن الدراسة النحوية أو أن يحدد بين اللونين تحديداً كاملاً وتاماً . ولا عبرة بقول من يقول : إن المباحث النحوية قد داخلت الدراسة البلاغية وأفسدتها ، فهذا كلام فاسد وهو من كلام الرواد!! ) ( البلاغة القرآنية ) ٣٢٤ .

(٢) ( دلالات التراكيب ) ص ٩ . (٣) ( مجمع الأمثال ) ٩٧/٢ .

(٤) نفسه ٢٤١/١ والجريضُ القُصَّةُ والقريضُ الشعر .

(٥) نفسه ٢١٦/٢ . (٦) نفسه ٢٧٠/٣ .

فلما نظرت إلى النار قالت : « ألا فتى مكان عَجُوزٍ » فذهبت مثلاً ، ثم مكثت ساعة فلم يَفِدْها أحدٌ ، فقالت هَيْهَاتَ صارت الفتیانُ حَمَمًا ، والمثل الرابع بعض شعر قاله الكميت في سالم بن دارة الذي هجا فزارة فقتله بعضها .

إنها أحداث وقعت ، فهي ومحدثها معهودان للمتكلم والسامع .

ت م ٣- قال الدكتور بدوي طبانة : ( إذا عُرِفَ أحد ركني الجملة الخبرية باللام الدالة على الجنس دل ذلك غالباً على أنه مقصور على غير المعرف بها قَصُراً حقيقياً لإفادة الاستغراق الحقيقي أو العرفي ، أو قَصُراً غير حقيقي للمبالغة )<sup>(١)</sup>

من الأمثال الحكمية :

٢- ( التَّدْمُ تَوَيْتُ )<sup>(٢)</sup>

١- ( العَجْزُ رِيَّةٌ )<sup>(٣)</sup>

٤- ( الصَّمْتُ حُكْمٌ وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ )<sup>(٤)</sup>

٣- ( الحَوْبُ حُدْعَةٌ )<sup>(٥)</sup>

إن الحكميم الذي أخرج المعنى الحكمي في بناء الجملة الاسمية لتأكيد وإثباته ، أَكْثَرَ من هذه الصورة من أجل إقناع المُتَلَقِّ ، لأن قَصْرَ المسند إليه على المسند بما فيه من مبالغة ، دافع للمتلقى لكي يترك أذى قدر من العجز ويتشبث بأي قدر من الندم ، ويستخدم ما استطاع من الخدع ويلزم أي قدر من الصمت . فهي صورة مناسبة من أجل التمكين للمعنى الحكمي .

ت م ٤- إن نسبة تردد هذه الصورة في الأمثال التعبيرية كبيرة جداً حتى بالقياس إلى نسبتى صورتين الأكثر تردداً في الأمثال الحوارية والحكمية . وإنما يرجع هذا إلى أن التناسب بين الأمثال التعبيرية - وأساسها الوصف - والجملة الاسمية كان أكبر منه في غيرها .

والذي أدى إلى كثرة هذه الصورة ( ضمير غيبة « مسنداً إليه » ، ونكرة « مسنداً » ) بخاصة ، شياخ أمثال ( أفعل من ) وأفعل لا تفارق التنكير فيها وموقعها المسند ، واعتماد المبالغة سبيلاً للتمكين للوصف ، فلم تبق كاف الجر والتشبيه قبل المشبه به إلا قليلاً جداً وهي التي رأي الجرجاني فيما سبق - أن مجرورها الأشهر فيه أن يعرف بأل . فلذلك خرج التركيب في صورة تشبيه بليغ دون أداة ، وكان المشبه به هو الخبر الذي أصله التنكير .

أما ضمير الغيبة فقد سبق أنه تدخل من جامعي الأمثال لشرح كيفية استعمال العرب لجزء الوصف ، وهو إيقاعه مسنداً<sup>(٦)</sup> .

من الأمثال التعبيرية :

(١) ( معجم البلاغة العربية ) للدكتور بدوي طبانه ص ٤١٨ .

(٢) ( معجم الأمثال ) ٣٨٢/٢ . (٣) نفسه ٣٨٦/٢ .

(٤) نفسه ٣٥٠/١ . (٥) نفسه ٢٢٩/٢ .

(٦) راجع في هذه الفقرة ما سبق في الفصلين الأول والثاني من حديث عن نوع المسند إليه ونوع المسند المفرد الاسم ونوع المسند شبه الجملة الحرفي .

- ١- (هُوَ أَذَلُّ مِنْ جِمَارٍ مُقَيَّدٍ)<sup>(١)</sup> ٢- (هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنَ الْمُصْعَةِ)<sup>(٢)</sup>  
 ٣- (هُوَ حَوَاءَةٌ)<sup>(٣)</sup> ٤- (عُلٌّ قَلِيلٌ)<sup>(٤)</sup>

ففي المثلين الأولين الخبر (أفعل) التفضيل، وهو لا يفارق التنكير في الأمثال التعبيرية لأن الوصف مقترن به وفي المثلين الآخرين - وإن لحذف المسند إليه من الأخير فهو مقدر بدليل رفع الجزء الباقي، وبدليل المعنى المقصود وطريقة الأمثال التعبيرية في أدائه - الخبر مشبه به دون أداة مبالغة في التشبيه.

ت م ٥- قال ابن مالك : (الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك؟ واقصِدْ رجلاً خَيْرَ منه أبوه)<sup>(٥)</sup>.

إن الأمثال العربية القديمة تؤكد هذا الأصل الذي ذكره ابن مالك؛ فقد كانت نسبة ورود التركيب (معرفة «مسنداً إليه»، ونكرة «مسنداً») فيها (٧٦, ٦١٪) من الجمل الاسمية ذات المسند المفرد الاسم. وتأتي بعدها نسبة التركيب (معرفة، ومعرفة) وكانت (١٥, ٨٨٪) ثم تلتها نسبة التركيب (نكرة، ونكرة) فكانت (٣, ٤٩٪). وهذا وفق ما رتبته ابن مالك؛ فقد قال : (قد يعرفان) و (قد) تفيد التقليل هنا غالباً؛ فهذه الحال أقل من التي قبلها، ثم قال (قد ينكران بشرط الفائدة) وتقييده التقليل هنا (بشرط الفائدة) أفاد أن هذا الشكل أقل من الشكل القليل الذي سبقه لأن تعريف الخبر ليس مُشْكَلًا كتعكير المبتدأ الذي يبنى عليه الكلام ويحكم عليه كما قال النحاة، بالخبر.

وربما كان الرضى قد طالع هذه النسب في كلام العرب، فقال ردًا على النحاة : (أما قول النحاة، أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً، فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك : زيد أخوك، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته)<sup>(٦)</sup>. أما عكس الأصل بأن يكون التركيب (نكرة «مسنداً إليه»، ومعرفة «مسنداً») فقد أخره ابن مالك ولم يذكر في إثباته غير أن سيبويه رأى المعرفة خبراً للنكرة في تركيبين وادّعى. ونسبة هذا الشكل في الأمثال وهي (٥٨, ٠٪) ضئيلة جداً بحيث تؤكد تأخير ابن مالك لها وإفراده

(١) (مجمع الأمثال) ٤٧٩ / ٣.

(٢) نفسه ٤٨٩ / ٣، والمصعة ثمر العوسج أحمر ناصع الحمرة.

(٣) نفسه ٤٨٩ / ٣، والحواة من الأحرار، ولها زهرة بيضاء، وكان ورقها ورق الهندباء يتسطح على الأرض. يضرب مثلاً للرجل الذي لا يبرح مكانه.

(٤) نفسه ٤١٨ / ٢، أي قيد ذو قمل، يضرب للمرأة السيئة الخلق، وكل ما يلى منه شدة.

(٥) (شرح التسهيل) ٢٨٩ / ١. (٦) (شرح الكافية) للرضى ١٠٩ / ١.



رأى سيبويه في بعضها .

ولقد جاء ابن عصفور فجعل الإخبار بالمعرفة عن النكرة من ضرائر إبدال حكم من حكم - فقال : ( منه الإخبار بالمعرفة عن النكرة . ولا يجوز في الكلام إلا عكسه ، لكن الشاعر لما اضطرَّ حَكَمَ للنكرة بدلاً من حكمها بحكم المعرفة ، فأخبر عنها بالمعرفة )<sup>(١)</sup> .

وقال ابن يعيش : ( إذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحقَّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة ، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه ، فإذا قلت : قائم أو حكيم فقد أغلقتَه بمثل ما عَلِمْتَ مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم ، فلو عكست وقلت : قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب ، لم تجعله خبيراً مقدِّماً يستفيده المخاطب ، ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ، ولا يساوى المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه )<sup>(٢)</sup> .

ويبدو لي أن هذا التركيب المعكوس قد جاء في الأمثال مقبولاً : من هذه الأمثال :

١- ( ما هذا البرَّ الطارقُ )<sup>(٣)</sup> ٢- ( ما هذا الشَّقُّ الطارفُ حُبِّي )<sup>(٤)</sup>

٣- ( إن خَيْرًا مِن الْخَيْرِ فَاعِلُهُ وَإِنْ شَرًّا مِّنَ الشَّرِّ فَاعِلُهُ )<sup>(٥)</sup>

فالتركيب في المثلين الأولين كالذي ذكره ابن مالك عن سيبويه ( كم مألِك ) المبتدأ اسم استفهام نكرة ، والخبر معرفة ، والتركيب في المثل الثالث كالذي رواه ابن مالك عن سيبويه ( خيرٌ منه أبوه ) ، وقد علل ابن مالك رأى سيبويه قائلاً : ( لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرةً وجملَةً وظرفًا أكثر من وقوعه معرفةً ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خيرًا نحو : من قائمٌ؟ ومن قام؟ ومن عِنْدَكَ؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سَنَنِ واحد ، وليكون الأقلُّ محمولاً على الأكبر ، والكلام على أفعال التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام )<sup>(٦)</sup> .

وقد لاحظت على التركيب ( معرفة « مسندًا إليه » ، ومعرفة « مسندًا » ) ملاحظتين :

الأولى - علَّل ابن مالك كون المعرفة أصل المبتدأ والنكرة أصل الخبر ، بأنه كان لكيلا يَتَوَهَّم - إذا وردا معرفتين - كونُهُما موصوفًا وصفةً<sup>(٧)</sup> .

وقد ورد في هذا التركيب ما يوهم هذا ، كما في الأمثال التالية :

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٩٥ .

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٦/١ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٦٢/٢ ، ويضرب في الإحسان يستبعد من الإنسان .

(٤) نفسه ٢٨٣/٣ ، و(حيي) امرأة والطارف الجديد وهو قريب من السابق .

(٥) نفسه ٩٨/١ .

(٦) (شرح التسهيل) ٢٩٦/١ .

(٧) نفسه ٢٢٠/١ .

١- (هذا الذي كُنْتُ تَحْيِيْنُ) <sup>(١)</sup> ٢- (هذا التَّصَافِي لا تَصَافِي المَحْلِبُ) <sup>(٢)</sup>

٣- (هذا الجَنَى لا أَنَّ يَكْدُ المَغْفَرُ) <sup>(٣)</sup> ٤- (الحَسْدُ هُوَ المَلِيْلَةُ الكُبْرَى) <sup>(٤)</sup>

وقد تحدث النحاة عن ضمير الفصل (أو العِمَاد) الذي يأتي لغرض (فصل الخبر عن النعت) <sup>(٥)</sup> غير أنني لم أجده إلا في هذا المثل الرابع <sup>(٦)</sup> وهو مثل حكمي .

ويبدو لي أَنَّ استخدام ضمير الفعل كان في مَرَحَلَةٍ غَيْر ضارِبَةٍ فِي الْقَدَم ، لأنه كما قال النحاة -يأتي لغرض إفهام أَنَّ هذا ليس نعتاً بل خَبَرًا ، فهو احتيَالٌ لِحَلِّ مُشْكِلَةٍ ، ولا رَيْبُ فِي أَنَّ المشكلة تقع قبل حلها . ويؤكد هذا أن الرضى قال في هذا الضمير : (إنه أوسع في الفصل فأذجل حيث لا لبس بدونه أيضًا) <sup>(٧)</sup> ، وكلامه دليل على أن استخدامه مَرَّ بِأَطْوَارٍ ، وهذا التطور دليل على أنه لم يَكُنْ ثم كان . وقد استخدم هذا الضمير للتأكيد ، ويبدو لي أن هذا المثل الحكمي الرابع الذي استخدمه أراد تأكيد المعنى الحكمي .

الثانية - ورد هذا التركيب (ضمير غيبة «مسنداً إليه» ، وضمير غيبة «مسنداً») في مثلين

هما :

١- (إنَّه لَهُوَ أَوْ الجِذْلُ) <sup>(٨)</sup> ٢- (إنَّهُمْ لَهُمْ أَوْ الحِرَّةُ ذَبِيحًا) <sup>(٩)</sup>

ويبدو لي أنهما يقدمان استخداماً لم يَلْتَفِتَ إليه بعض النحاة ، قال سيبويه : (مثل ذلك أنت أنت ، وإن فَعَلْتَ هذا فَأَنْتَ أَنْتَ ، أي فَأَنْتَ الذي أعرف ، أو أنت الجَوَاذُ والجِلْدُ ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أي الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كُلِّ حالٍ كما تُقَرِّفُ) <sup>(١٠)</sup> . وزاد الرضى الأمر تحديداً فقال : (لندكر طرفاً مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفرداً ، فنقول : هو إما مشتقٌّ أو جامد ، وكلاهما إما أن يغيَّرَ المبتدأ أولاً ... والثاني الذي لا يغيَّرَ المبتدأ لفظاً يُدْكَرُ للدلالة على الشهرة أو عدم التغيُّر كقوله : أنا أبو النجم وشعري شِعْرِي ، أي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلاً : شِعْرِي مليحٌ وتقول : أنا أنا ما تغيَّرت عما كنت ، قال :

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا حُوَيْلِدُ لَا تُزْغِ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ) <sup>(١١)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ٤٦٣/٣ .

(٢) نفسه ٤٧٥/٣ ، والمحلب وعاء الحلب .

(٣) نفسه ٤٩٠/٣ ، والمغفر ، صمغ ويضرب في تفضيل الشيء على جنسه ولن يصيب الخير الكثير .

(٤) نفسه ٢٨٢/١ .

(٥) راجع (شرح الكافية) للرضى ٢٤/١ .

(٦) أما رواية الرضى للمثل (الدين هو النصيحة) ٢٥/١ ، فإنما الرواية (الدين النصيحة) ، راجع (مجمع الأمثال) ٤٧٧/١ .

(٧) (شرح الكافية) للرضى ٢٥/١ .

(٨) (مجمع الأمثال) ١١/١ ، والجِذْلُ أصل الشجرة ، يضرب إذا أشكل عليك الشيء فظننت الشخص شخصين .

(٩) نفسه ١١١/١ ، كالسابق ، والحِرَّةُ أرض ذات حجارة نَجْرَةٍ شَوِيَّة .

(١٠) (الكتاب) ٣٥٩/٢ . (١١) (شرح الكافية) ٩٦/١ - ٩٧ .

فإعادة المبتدأ لفظاً ومعنى تكون عند سيبويه ومن تبعه كالرضى إما للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كما شرح الرضى وفاته ما طرحه المثان السابقان .  
 إنهما تَدُلُّ نسبة المسند إلى المسند إليه فيهما على الإثبات فقط ، فهذا كلامٌ أصله فيما أفهم أن ناظرًا رأى شخبطًا من بُعيد وكان الناظر يحدث آخر معه عن احتمال كون هذا الشخص فلانًا وهؤلاء القوم أولئك الذين يُظَنُّون ، فقال المتكلم هذين المثليين اللذين يدل شطراهما ( إِنَّهُ لَهُو - إِنَّهُمْ لَهُمْ ) على إثبات أن ذلك الشخص البعيد - ومثله الأشخاص - هو المتكلم عنه ، غير أنه أثبت هذين الشطرين معطوفين ( بأو ) ليدل على أن شيئًا من الشك يثور داخله .

\* \* \*

## (ب) طول الجملة :

ويكون بطول ركنيها وامتدادهما ، مع عَدَّ المسند الجملة طويلاً ؛ فهذا يقابل طول المسند إليه بكونه مركباً إسنادياً .

وفيما يلي جدولان يوضح أولهما طول المسند إليه وامتداده ، وثانيهما طول المسند وامتداده :

الجدول الأول

الجموع	امتداده	طوله	بيان المسند إليه جملة
٢٥٤	٦٥	١٨٩	جملة المثل الحوارى
٤٠٠	٧٥	٣٢٥	جملة المثل الحكيمى
٢٧٢	١٠٦	١٦٦	جملة المثل التعبيرى
٩٢٦	٢٤٦	٦٧٠	الجموع

الجدول الثانى

الجموع	امتداده	طوله	بيان المسند جملة
٤٧٢	٢١٣	٢٥٩	جملة المثل الحوارى
٧٧٢	٢٧١	٥٠١	جملة المثل الحكيمى
٢٠١٥	٦٤٠	١٣٧٥	جملة المثل التعبيرى
٢٢٥٩	١١٢٤	٢١٣٥	الجموع

- يمكننا استخلاص هذه المعطيات من الجدولين السابقين :

- م١- بلغت نسبة طول الجملة في الأمثال (٤٦,١٦٪) .
- م٢- بلغت نسبة طول المسند وامتداده في جملة المثل العربى (٧١,٨٩٪) ، على حين بلغت نسبة طول المسند إليه وامتداده (٢٠,٤٢٪) .
- م٣- بلغت نسبة طول الجملة في الأمثال الحوارية (٣٧,٣٨٪) ، وفي الأمثال الحكيمية (٥٤,٥٦٪) ، وفي الأمثال التعبيرية (٤٥,٩٦٪) .
- كما يمكننا أن نفسرها بما يأتي مرتباً :

ت م١- الإيجاز صفة أساسية في الأمثال ، وبها تحدث لها السيرة التي تنقلها إلى حالها هذه بعد أن كانت كلاماً كغيره ، والإيجاز (اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل)<sup>(١)</sup> وقبل

(١) (الطران للعلوى ٨٨/٢) .

هذا الكلام قال العلوي : (أَوْجَزَ فِي كَلَامِهِ ، إِذَا قَصَرَهُ ، وَكَلَامٌ وَجِيزٌ أَيْ قَصِيرٌ)<sup>(١)</sup> . وَقَصَرَ الْكَلَامَ يَكُونُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ تَوَدَّى فِي الْعَادَةِ بِكَلَامٍ أَطُولُ ، فَيَكُونُ بِهِذَا قَصِيرًا ، أَوْ بِأَنْ يُخَذَفَ بَعْضُهُ اتِّكَاءً عَلَى دَلَالَةِ الْمَقَامِ أَوْ الْمَقَالِ أَوْ دَلَالَتِهِمَا مَعًا .

وما يقدمه هذا (المعطي) يؤكد صفة الإيجاز في الأمثال لأنها تميل إلى القصر في الجملة . وقد لاحظ هذا بعض الباحثين - رغم ثورة شكه - فقال : (الأمثال بطبيعتها أدبٌ شعبيٌ مضطرب متطورٌ ، يصحُّ أن يُؤخذ مقياسًا لدُّرُس اللغة ومقياسًا لدرس الجملة القصيرة كيف تتكوّن)<sup>(٢)</sup> .

وهذا (المعطي) يؤكد ما وصل إليه بعض اللغويين بمقارنته اللغة العربية بأخواتها الساميات من أجل تبين ملامح اللغة السامية الأولى ، قال : (يبدو أن اللغة السامية الأولى لم تكن ذات جمل طويلة ، بل كانت تسودها ظاهرة التوازي أي أن الجمل كانت قصيرة وترتبط الجملة بالأخرى عن طريق الواو ، فهذه الجمل القصيرة تتوازي الواحدة بجانب الأخرى . ونجد في اللغة العربية القديمة ظاهرة التوازي ، ونجدها أيضًا في اللغة العربية في نصوصها القديمة إلى حد كبير . فالجمل قصيرة ، والواو تربط بين جملة قصيرة وأخرى)<sup>(٣)</sup> .

لكن ميل الجملة في الأمثال إلى القصر لم يمنع الطول ، فهناك (١٦ ، ٤٦٪) من الطول في هذه الجملة . وقد لاحظ هذا بعض الباحثين ، فكأنه اضطربت لديه صورة الأمثال الموجزة ، فقال : (يدفعنا هذا إلى البحث عن مدلول أوسع لكلمة الإيجاز ، وفي ظني أن المقصود بها التعبير عن الفكرة في أضيق حيز ممكن)<sup>(٤)</sup> .

ولا أرى فرقًا بين المقصود الذي وضّحه وكلام العلوي السابق . ولكن الذي يبدو لي أن الأمثال التي بين أيدينا مجموعة دون اعتبار زمنها فلم يكن يعني جامعها فصلُ جاهليها عن إسلاميتها بل عناهم - أو بعضهم - أن يفصل أمثال عصر الاستشهاد القديمة عن المولدة ، ولذا حق لبعض الباحثين أن يقول : (أنا أرى معك أن طائفةً غير قليلة من الأمثال يجب أن تكون جاهليةً ، ولكن تحقيق هذه الأمثال الجاهلية التي لم تُستحدث في الإسلام ليس بالشيء اليسير)<sup>(٥)</sup> ؛ فقد يفصل بين مثل وآخر قرونٌ ، ولا يميّز الزمن دون أن يدرك اللغة بعض آثار مرّه ، وقد قال بعض الباحثين (نلاحظ بمضي الوقت أن اللغة السامية أخذت تكون شيئًا فشيئًا جُملاً طويلة معقدة ، فالجملة العربية تعقدت مع تطور الفكر وُرقّيته تعقيدًا كبيرًا)<sup>(٦)</sup> . فلا شك أن بعض الأمثال نتاج قرائح جاءت بعد تطور الحياة العربية وتشابكها فتعقد تفكيرها ، فتطورت اللغة التي هي وعاءه

(١) (الطراز) ٨٨/٢ .

(٢) (في الأدب الجاهلي) للدكتور طه حسين ص ٣٥٤ .

(٣) (علم اللغة العربية) للدكتور محمود فهمي حجازي ، ص ١٤٧ .

(٤) (الأمثال العربية القديمة) للدكتور عفيف عبدالرحمن ٢٠ .

(٥) (في الأدب الجاهلي) للدكتور طه حسين ٣٥٤ .

(٦) (علم اللغة العربية) للدكتور محمود حجازي ١٤٧ .

وطالت فلم يَتَف عنها طولُها صفة الإيجاز ، لأنه لم يَتَف انطباق معناه عليها وهو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل .

ت م ٢- ينبغي إذن أن يستقر لدينا أن الجملة العربية القديمة إن طالت اتخذت المسند طريق هذا الطول ، وينبغي كذلك أن نؤمن بأن كلام النحاة بأن المسند موطن الفائدة ، كان معتمدًا على ملاحظة كلام العرب ومطالعتة ، وهو يثبت هذا .

ت م ٣- ينبغي كذلك التفريق بين أنواع الأمثال - التي هي نماذج لغيرها من الكلام - على أساس أن الأمثال الحكمية التي تهدف إلى الوعظ أو النصيح عن طريق شرح حقائق الأشياء محتاجة إلى قدر من الطول في الجملة أكثر من غيرها ، وأن الأمثال التعبيرية التي تهدف إلى الوصف محتاجة إلى قدر من الطول في الجملة أكثر من غيرها ، وهو إن كان أقل من طول جمل الأمثال الحكمية ، فلأن تركيزه على المسند وحده في أغلب الأحيان ، وتركيز الأمثال الحكمية على المسند إليه والمسند جميعًا . أما الأمثال الحوارية فطبيعي أن تكون الأقل طولًا جملةً لأنها كلام سريع في خلال مقال ومقام<sup>(١)</sup> ، والسرعة ودلالة المقام والمقال مفضيتان إلى اجتزاء المتكلم ببعض الكلام ، ثم يأتي الناس فيروون المختار من كلام هذا المتكلم المجتزئ ، فلا غرو أن تكون الأمثال الحوارية أقصر .

\* \* \*

---

(١) راجع (المثل المقارن بين العربية والإنكليزية) لممدوح حقي ، ص ١٩ ؛ فقد أشار إلى ما في الأمثال من سرعة وتلميح .

## (ج) امتداد الجملة :

وفيما يلي جدول يوضح امتدادها ، تشير محالّه الرأسيّة إلى الجملة الممتدة ، من أي الأمثال ؟  
وتشير محالّه الأفقيّة إلى امتدادها ثم إلى طريقة الامتداد (العلاقة بين الممتدة والممتدة إليها) :

الجملة الممتدة	امتدادها	جملة فعلية	طريقة الامتداد إليها	جملة اسمية	طريقة الامتداد إليها	المجموع
جملة المثل الخواري	٢٧٨	٩٨ بالمعطف ٤٠ بالترتب الشرطي ١٨ بالترتب الطلبي ٢ بالترتب الطلبي بالحرف ١ بالتوكيد اللفظي ٧ بالاعتراض ١١٢ بالاستئناف	٨٢	٤١ بالمعطف ٩ بالترتب الشرطي ١ بالتوكيد اللفظي ٣١ بالاستئناف	٣٦٠	
جملة المثل الحكمي	١٥٥	٤٤ بالمعطف ٤٨ بالترتب الشرطي ٢٩ بالترتب الطلبي ١ بالتوكيد اللفظي ٢ بالاعتراض ٣١ بالاستئناف	٤٤	٣١ بالمعطف ٣ بالترتب الشرطي ١ بالاعتراض ٩ بالاستئناف	١٩٩	
جملة المثل التعبيري	١٢٨	٩٦ بالمعطف ٩ بالترتب الشرطي ٣ بالاعتراض ٢٠ بالاستئناف	١٩	١٢ بالمعطف ٧ بالاستئناف	١٤٧	
المجموع	٥٦١	٢٣٨ بالمعطف ٩٧ بالترتب الشرطي ٤٧ بالترتب الطلبي ٢ بالترتب الطلبي بالحرف ٢ بالتوكيد اللفظي ١٢ بالاعتراض ١٦٣ بالاستئناف	١٤٥	٨٤ بالمعطف ١٢ بالترتب الشرطي ١ بالتوكيد اللفظي ١ بالاعتراض ٤٧ بالاستئناف	٧٠٦	

- و لهذا الجدول معطيات قدمها للبحث ، وهي :

١م - بلغت نسبة امتداد الجملة في الأمثال (١٥,٥٧٪) على حين كانت نسبة طولها (٤٦,١٦٪) .

٢م - كان امتدادها إلى الجملة الفعلية بنسبة (٧٩,٤٦٪) ، وإلى الجملة الاسمية بنسبة (٢٠,٣٨٪) .

٣م - كان امتدادها عن طريق العطف بنسبة (٤٥,٤٦٪) ، عن طريق الاستئناف بنسبة (٢٩,٧٤٪) ، وعن طريق الترتيب الشرطي بنسبة (١٥,٤٣٪) ، وفي خلال هذا تتفاوت أنواع الأمثال .

٤م - كانت نسبة امتداد الجملة في الأمثال الحوارية (٣٧,٠٧٪) وفي الأمثال الحكمية (١٨,٥٢٪) وفي الأمثال التعبيرية (٥,٩٠٪) .

- ولكل (معطى) من هذه المعطيات دلالة وتفسير ، يلي طرحها على الترتيب :

١م - يبدو لي أن المعنى كان يقتضى امتداد الجملة بنسبة (٦١,٧٣٪) غير أن المتكلم آثر إطالة الجملة بنسبة (٤٦,١٦٪) ومال إليها وبقيت هناك حالات اقتضى التركيب امتداد الجملة فيها فكان بنسبة (١٥,٥٧٪) ، فما زالت (الترعة الموقعية) مستمرة مع الجملة أيضًا بحيث يميل العربي إذا اقتضى المعنى بشط الكلام إلى إطالة الجملة لا مدّها .

وما هذا إلا لأن الامتداد طول إلى طول - إذا جاز هذا - فلا يناسب الأمثال من طريقتها : الطريق الأول - الابتكار ، فالقائل الأول يكون في حال من السرعة والانفعال - في أغلب أحواله - لا تمكنه إلا من أن يَظْذِفَ بجملة يُسْرَى بها عن نفسه .

الطريق الثاني - الاستعمال ، فالقائل الثاني لا يقول المثل إلا إذا حلت به حال كحال القائل الأول ، فلذلك يكرر كلامه ، وربما أتى التكرار على بعض أجزاء المثل .

من أجل هذا وصف المثل بالإيجاز ، فقلة طول الجملة ليست كافية ومن ثم تكملها قلة امتدادها ، فتضبط كحدّ السيف قطعًا .

ت م ٢ ، ٣ ترجع نسبة الامتداد الكبيرة إلى الجملة الفعلية إلى أنّ أكثر الامتداد كان من جملة فعلية كذلك بنسبة (٦٧,٧٠٪) ، وإلى أن أكثره كان عن طريق العطف .

وقد نقل ابن هشام تحت (عطف الاسمية على الفعلية والعكس) ثلاثة أقوال : أحدها - الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل (قام زيد وعمرًا أكرمه) : إن نصب (عمرًا) أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما .

والثاني - المنع مطلقا حكى عن ابن جني

والثالث - لأبي على أنه يجوز في الواو فقط<sup>(١)</sup> .

(١) (مغنى اللبيب) ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، وقد سبق كشف بعض اللغويين أنّ الجمل القصيرة كانت الأشيع في العربية وأن الواو كانت تربط بينها ، والأمثال كما لا يخفى تؤكد هذا . راجع (علم اللغة العربية) للدكتور محمود حجازي ١٤٧ .



فهم مجمعون على أن العطف على الفعلية الأكثر مناسبة له أن يكون بفعلية مثلها ، وهذه الأمثال تؤكد هذا غير أنها تزود القول الثاني مما سبق ، وتوافق قول ابن هشام بعد ما سبق ( وأضعف الثلاثة القول الثاني )<sup>(١)</sup> .

أما أن الفعلية كانت الأكثر امتداداً فلفرق ما بينها وبين الاسمية ، وتوضحه الأمثال التالية :

- ١- ( إِنَّ الْحَمَاءَ أُولِعَتْ بِالْكَيْةِ وَأُولِعَتْ كَنْتَهَا بِالْظُّنَّةِ )<sup>(٢)</sup>
- ٢- ( مَنْ أَكْثَرَ أَهْجَرَ )<sup>(٣)</sup>
- ٣- ( صَرَزْنَا حُبَّ لَيْلَى فَأَنْشَرْنَا )<sup>(٤)</sup>
- ٤- ( لَوْ كُورِيَتْ عَلَى دَاءٍ لَمْ أَكْزُرْ )<sup>(٥)</sup>

فالمعنى في الأمثال الأربعة اقتضى بسط الكلام ، وكما سبق في بحث طول الجملة يؤيد العربي جعل المسند طريق هذا البسط لأنه الحكم ولأنه موطن الفائدة .

وقد كان الأمر ميسوراً في الجملة الاسمية كالمثلين الأول والثاني ؛ فالمسند جملة فعلية مدّها المتكلم وظلت الجملة الكبرى واحدة ، ولكن الجملة الفعلية مختلفة ؛ فمدّ المسند بالعطف عليه لم يحدث في الأمثال ، وهو في أصله قليل مشروط ، ولا يصلح كل وقت<sup>(٦)</sup> ، ومن ثم كان السبيل مدّ الجملة الفعلية كلها . ففي المثل الأول احتاج المعنى فضل بيان فامتد المسند ، وفي المثل الثالث احتاج المعنى فضل بيان فامتدت الجملة .

وأسلوب الشرط دليل ظاهر على هذا ، فعندما تكون أداة الشرط اسماً مسنداً إليه يمتد المسند ( الشرط ) ليحقق معنى الترتب الشرطي ، وعندما تكون أداة الشرط حرفاً تمتد الجملة ( الشرط ) إلى جملة أخرى ( جواب الشرط ) لتحقيق المعنى نفسه .

وبمقارنة ( م ٣ ) بالجدول السابق يتبين أن أكثر طول جملة المثل الحوارية كان عن طريق الاستئناف ( ٣٩,٧٢ ٪ ) ، وأكثر طول جملة المثل الحكمي كان عن طريق العطف والترتب الشرطي ( ٦٣,٣١ ٪ ) ، وأكثر طول المثل التعبيري كان عن طريق العطف ( ٧٣,٤٦ ٪ ) . ويبدو لي أن هذا راجع إلى ما سبق في بحث نوع الجملة ؛ فهما مستويان من الكلام ، تلقائي حوارية ، ومقصود من أجل غرض ما .

والأمثال الحوارية هي التلقائية التي هي عبارة عن جمل مقتطعة من حوار سريع الوقع تتتابع فيه الجمل وفقاً لما يقتضيه الحوار ، فمسوغ تتابعها الوحيد هو اقتضاء الحوار ، أما الجمل في الأمثال

(١) ( معنى اللبيب ) ٢ / ١٠١ .

(٢) ( مجمع الأمثال ) ١ / ١٦ ، والحماة أم زوج المرأة ، والكئة امرأة الابن وامرأة الأخ أيضاً ، والظنة التهمة ، ويضرب في الشر يقع بين قوم هم أهل لذلك .

(٣) نفسه ٣ / ٣٠٦ ، والاهجار الانحاش ، يضرب لمن يأتي في كلامه بما لا يعنيه .

(٤) نفسه ٢ / ٢٤٠ ، والمعنى صُتاه فضاع ، يضرب لما يتهاون به .

(٥) نفسه ٢ / ١٣٨ ، يعني لو عوتبت على ذنب ما امتعضت .

(٦) راجع ( النحو الوافي ) لعباس حسن ٣ / ٦٤٢ .

الحكمية فمسوغ تتابعها شرح المعنى الحكمي ، وأما الجملة في الأمثال التعبيرية فمسوغ تتابعها شرح المعنى الوصفي .

فالأمثال الحوارية وحدها التي تُتَوَقَّع بها كثرة استئناف الجمل لاختلافها عن بعضها لأنها ليست محكمة بقصد واحد كغيرها .

من الأمثال الحوارية :

- ١- (عَزَقْتَنِي نَسَافَا اللَّهُ) <sup>(١)</sup> ٢- (لَمْ تُفَاتِي فَهَاتِي) <sup>(٢)</sup>  
٣- (إِزِمِ فَقَدْ أَفَقَّتُهُ مَرِيشًا) <sup>(٣)</sup> ٤- (إِزِطْ جِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنْفَرٌ) <sup>(٤)</sup>

ومن الأمثال الحكمية :

- ٥- (لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ، وَلِكُلِّ جَوَادٍ كَبْوَةٌ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَةٌ) <sup>(٥)</sup>  
٦- (لِكُلِّ قَضَاءٍ جَالِبٍ وَلِكُلِّ دَرْ حَالِبٍ) <sup>(٦)</sup>  
٧- (إِنْ لَمْ تَقْلِبْ فَاخْلُبْ) <sup>(٧)</sup> ٨- (إِنْ كُنْتَ كَذُوبًا فَكُنْ ذَكُورًا) <sup>(٨)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية :

- ٩- (تَشْتَهِي وَتَشْتَكِي) <sup>(٩)</sup> ١٠- (يَشُجُّ وَيَأْسُو) <sup>(١٠)</sup>  
١١- (لَا حَاءَ وَلَا سَاءَ) <sup>(١١)</sup>

- ١٢- (مَا أَضْعَيْتُ لَهُ إِنْاءَ وَلَا أَصْفَرْتُ لَهُ فِئَاءَ) <sup>(١٢)</sup>

ففي المثل الأول اقتضى المقام أن يستأنف المتكلم جملةً إنشائية دعائية ، وكذلك في الثاني وإن كانت المستأنفة أمرية ، فأما الثالث فقد استأنف بعد الأمر جملة فعلية ماضوية سببية ، وكذلك الرابع وإن كانت المستأنفة اسمية سببية ، فقد استدعى الحوار جملا مختلفة فاستأنفها . أما في المثلين الخامس والسادس ، فقد أراد الحكيم شرح المعنى وتأكيد فاعطف على الجملة

(١) (مجمع الأمثال) ٣٢٨/٢ أي أخر الله مُدَّتْهَا وأجلها .

(٢) نفسه ١٢٣/٣ أي لم يُفَتِّك ما تطلين فهاتي ما عندك .

(٣) نفسه ٦٧/٢ وأفقت السهم أي وضعت فوقه - وهو مجرى الوتر منه - في الوتر ، ويضرب لمن تمكن من طلبته .

(٤) نفسه ٦٤/٢ ومستنفر أي نافر ، يضرب لمن يؤدي قومه .

(٥) نفسه ١٠٣/٣ .

(٦) نفسه ١٣٥/٣ .

(٧) نفسه ٥٦ / ١ أي فاحدع واخيل .

(٨) نفسه ١٢٨/١ .

(٩) نفسه ٢٥٢/١ .

(١٠) نفسه ٥٢١/١ .

(١١) نفسه ١٩٥/٣ أي لم يأمر ولم ينه ، يقال لمن بلغ النهاية في السن .

(١٢) نفسه ٢٧٦/٣ وأصغى الإناء كبه ، وأصفر الفناء أخلاه ، والمعنى ما أخليت إناءك من اللبن ولا فناءك من الإبل ، أي لم أضرك .

مثلها لتأكيد المعنى . وفي المثلين السابع والثامن استخدم الحكيم أسلوب الشرط من أجل تقديم المعنى الحكمي في شكل مقدمة منطقية يبنى عليها المتلقى مقدمة أخرى ثم يستخرج النتيجة<sup>(١)</sup> فطريقنا امتداد جملة المثل الحكمي مناسبان للمعنى الحكمي تماما .

أما الأمثال الباقية فقد أراد الوصاف تقديم وصف مركب ، ولم يكن يستطيع دون العطف على الجملة من أجل تقديم جانبي الوصف سواء أكان مثنى كالمثلين التاسع والعاشر ، أو منفياً كالمثلين الحادي عشر والثاني عشر ، مع ملاحظة أن مجيء جزء الوصف جملة فعلية قليل جداً ولهذا قلّ امتداد جملة المثل لتعبيري .

ت م ٤ - كانت جملة المثل الحوارى الأكثر امتداداً لأنها كانت الأقل طولاً ، فسدّ امتدادها ما فاتها من الطول المطلوب ، وقد سبق أن الجملة الفعلية كانت الأكثر امتداداً من أجل طبيعتها المختلفة عن طبيعة الجملة الاسمية ، وكذلك سبق في بحث نوع الجملة أن الجملة الفعلية هي الأكثر في الأمثال الحوارية فلا غرو أن تكون جملة المثل الحوارى الأكثر امتداداً .

أما جملة المثل الحكمى فكانت أوسط الثلاثة من أجل أنها بين حالين : الأولى أن المعنى الحكمى يقتضى التفصيل والبيان ، والثانية أنها كانت أميل إلى الطول . من أجل هذا كله كانت نسبة امتدادها وسطاً لتفصيل من المعنى الحكمى ما لم يفصله الطول .

أما جملة المثل التعبيري فقد ندر امتدادها لأن الوصف بغير المسند المفرد الاسم قليل أيضاً . ولا يخفى أنه عندما امتدت الجملة في الأمثال الحكمية والتعبيرية حدث بينها وبين الممتدة إليها رباط آخر غير العطف أو الترتب الشرطى ، هو ما بينها من سجع متوازن<sup>(٢)</sup> ، وفي المجموعة السابقة مثال ذلك لهما .

وقد أشار الدكتور عابدين إلى هذه الظاهرة في الأمثال الحكمية ، وعدها عندهم (أداة من أدوات الصنعة ، ومظهرًا من مظاهر التألق في التعبير ، ووسيلة فعالة من وسائل التعليم فهو يعين على تلقف الذهن للكلمات وكان هذا المبدأ معروفاً لدى العرب القدماء ... وما ساعد على ذلك ما عرف به العرب من التلذذ الذوقي باللغة من حيث جرس الألفاظ ورنينها ووزن لحنها الموسيقى)<sup>(٣)</sup> .

وقد لاحظ وجود ذلك في الأمثال التعبيرية وهي التي ضمها إلى ما سماه المثل الشعبي ، فقال : ( السجع ظاهرة قديمة يشترك فيها المثل الشعبي والمثل الكتابي ، غير أنه في المثل الشعبي

(١) راجع الفصل الثانى بحث امتداد المسند الجملة الفعلية ؛ فالطريقة واحدة غير أن ما هناك مدّ مسند ، وما هنا مدّ جملة .

(٢) السجع المتوازن (المتوازى) هو (ما اتفقت فيه أعجاز الفواصل فى الحرف مع اتفاق الوزن) (معجم البلاغة العربية) للدكتور بدوى طهانه ص ٧١٧ .

(٣) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ١٥٤ .

أقرب إلى البساطة وأدّل على الفطرة<sup>(١)</sup>.

ويبدو لي أن الذي أقدّمه على وصفه هنا بالبساطة والعفوية (أدل على الفطرة) على حين وصفه في المثل الحكمي بغير هذا، اختلافٌ طبيعة المثلين التعبيريّ والحكميّ.

إن هذا التفكير العميق الذي قدّم معنى حكمياً في جملة محكمة ثم عطف عليها مثلها ليؤكدّها بما هو كالتوكيد اللفظي، يختلف عن الوصف الذي لا يقدم معنى عميقاً ولكن تشبيهات وكتابات. إنه يستخدم السجع المتوازن هنا من أجل تحقيق الوصف والتسميع بالموصوف<sup>(٢)</sup>.

لقد أوضح هذا المعطى أن جملة المثل الحواري الأكثر امتداداً، وهذه الجملة لا تُخالف ما ذكرته في تفسير (م ٢) وهو أن الجملة الفعلية كانت أكثر من الاسمية امتداداً في الأمثال العربية وكان أكثر امتدادها إلى مثيلتها.

امتدت جملة المثل الحواري الفعلية (٢٧٠) مرة من (٥٨٥) بنسبة (٤٦,١٥٪)، وكان امتدادها إلى فعلية مثلها (٢٢٥) مرة بنسبة (٨٣,٣٣٪).

وفي الصفحة القادمة جدول يوضّح امتدادها إلى مثيلتها:

- ولهذا الجدول معطيات قدمها للبحث، هي:

\* كانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الماضية (٣٢,٥٣٪) من (٣٣٢)، ونسبة امتداد المضارعية (٢٨,٦٧٪) من (١٣٦) ونسبة امتداد الأمرية (٦٦,٦٦٪) من (١١٧).

\* وكانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية إلى الماضية (٧,٦٩٪) وإلى المضارعية (٦٧,٩٤٪) وإلى الأمرية (٢٧,٣٥٪).

\* وكانت نسبة امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية إلى المضارعية عن طريق الاستئناف (٥٢,٨٣٪) وعن طريق الترتب الطلبي (٣٢,٠٧٪).

- ولهذه المعطيات من الدلالات والتفاسير ما يأتي:

إن المتكلم بالجملة الأمرية في خلال حوار ذي أطراف، يفتقر إلى أن يتبع أمره بما يحدد الأمور لكيلا يذهب أمره أدراج الرياح.

ويبدو لي - من خلال امتداد جملة المثل الحواري الفعلية الأمرية - أن العربي القديم كان يُحقّقه بمذّ هذه الجملة إلى جملة النداء التي هي عند جمهرة النحاة مضارعية، عن طريق الاستئناف الذي هو الطريق الوحيد في الأغلب لامتداد الجملة إلى النداء، إلا أن يعترض النداء بين أجزاء الجملة فتكون طريقة الامتداد عندئذ الاعتراض.

(١) (الأمثال) ١٥٣-١٥٤.

(٢) راجع ما ناقشته في بحث امتداد المسند إليه في المثل التعبيري في الفصل الأول.

الجموع	طريقة الامتداد إليها	أمرية	طريقة الامتداد إليها	مضارعية	طريقة الامتداد إليها	ماضوية	امتدادها
							الجملة الممتدة جملة النفل الطوارى الفعالية الماضوية
١٠٨	١٠ بالترب الشرطي ١٤ بالاستئناف	٢٤	٤ بالمطف ٤ بالترب الشرطي ١ بالأعراض ٨ بالاستئناف	١٧	٤٠ بالمطف ١٨ بالترب الشرطي ٩ بالاستئناف	٦٧	
٣٩	٢ بالمطف ١ بالترب الشرطي ٢ بالاستئناف	٥	١٩ بالمطف ٥ بالترب الشرطي ٢ بالترب الطائي بالحرف ٣ بالاستئناف	٢٩	١ بالمطف ٤ بالاستئناف	٥	المضارعية
٧٨	١٨ بالمطف ١ بالترب اللغطي	١٩	٣ بالمطف ١٧ بالترب الطائي ٥ بالأعراض ٢٨ بالاستئناف	٥٣	بالاستئناف	٦	الأمرية
٢٢٥	٢٠ بالمطف ١١ بالترب الشرطي ١ بالترب اللغطي ١٦ بالاستئناف	٤٨	٢٦ بالمطف ٩ بالترب الشرطي ١٧ بالترب الطائي ٢ بالترب الطائي بالحرف ٦ بالأعراض ٣٩ بالاستئناف	٩٩	٤١ بالمطف ١٨ بالترب الشرطي ١٩ بالاستئناف	٧٨	الجموع

من أجل هذا كانت النسب السابقة ، والأمثال التالية توضح ما ذكرت :

- ١- (إِزَعْنِي قَرَارَةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ) <sup>(١)</sup> ٢- (إِعْذِرْ عَجَبُ) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (زُوغِي جَعَارٍ وَأَنْظُرِي أَهْنَ الْمَفْرُ) <sup>(٣)</sup> ٤- (شَاكِةٌ أَبَا يَسَارٍ) <sup>(٤)</sup>
- ٥- (أَشْدُدْ حُظِّي قَوْسَكَ) <sup>(٥)</sup> ٦- (مَسَى سَخِيلٌ بَغْدَهَا أَوْ صَبَّحِي) <sup>(٦)</sup>

ففي هذه الأمثال كانت الجملة الأولى فعلية أمرية ، فامتدت إلى مضارعية (نداء) ، وكان امتدادها في الأمثال الأربعة الأولى عن طريق الاستئناف بعد أن انتهت ، وفي الأخيرين عن طريق الاعتراض بين الفعل وفاعله المستتر فيه وبين مفعوله - كما في الخامس - وبينهما وبين ظرف الزمان المتعلق بالفعل - كما في السادس .

فقد تبين أن هنا تداعيا بين الجملتين اقتضاه البيان .

وقد ذكر الأنباري ناقلاً عن الكوفيين في خلال احتجاجهم لاسمية (نعم وبمس) أنهم قالوا : (يدلّ عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلُ ﴾ شفعه الأمر في قوله : ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ... ﴾ <sup>(٧)</sup> ثم رد الأنباري قائلاً : ( لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال تعالى : ﴿ يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ ... وأما الاستفهام فقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ... إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة ، فلا مزية لأحدهما عن الآخر <sup>(٨)</sup> .

وفي ردّه تحامل ، لأنه ذكر أنّ الخبر والاستفهام كالأمر كثرة ، وقد ذكر ناقلاً عنهم أنهم يرون النداء لا ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ، والاستفهام طلب ، فكيف يدعى عليهم أنهم لا يرون الاستفهام كالأمر في عدم انفكاك النداء عنه ؟ ثم إنّ قصد الكوفيين من عدم انفكاك النداء عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ، أنهم تتبعوا الجملة الفعلية المضارعية (النداء) فوجدوها إذا امتدت امتدت إلى جملة فعلية أمرية ، أو إلى غيرها مما يظهر في صورة الطلب أو النهي أو معناه . فكلامهم يؤكد أن بين الجملتين التداعي الذي ذكرت ، غير أنهم تحدثوا عن امتداد المضارعية ، وتحدثت عن امتداد الأمرية وهما قريب من قريب ، وقد جعلت

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨/٢ .

(٢) نفسه ٣٦١/٢ .

(٣) نفسه ٢٧/٢ .

(٤) نفسه ١٥٠/٢ .

(٥) نفسه ١٧٢/٢ .

(٦) نفسه ٣٠٢/٣ .

(٧) (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري ١٠٣/١ .

(٨) نفسه ١٢٠/١ - ١٢١ .

الحديث عن المضارعية المحذوفة ( النداء ) ضمن حال حذف الجملة ، فيما سيأتي .  
ولكن مراجعة امتداد جملة المثل الحوارية المضارعية المحذوفة تفيد أنها امتدت ( ٢١ ) مرة  
وكان امتدادها في ( ١٧ ) مرة منها إلى أمر غالباً وإلى طلب أحياناً ، وكان امتدادها في الأربعة  
الباقية إلى ما يمكن أن يفهم منه معنى الأمر ، ومن نماذجها :

- ١- ( يا بُغضِي دَغْ بَغْضًا )<sup>(١)</sup> ٢- ( يا إبلي عُودِي إلى مَبْرِكِك )<sup>(٢)</sup>  
٣- ( يا شَرُّ أَثْنِي قَاسِطًا )<sup>(٣)</sup> ٤- ( يا عَمَاه ، هَلْ كُنْتُ أَغْوَزَ قَطُّ )<sup>(٤)</sup>  
٥- ( جِدًّا جِدًّا وَرَاءَكَ بُنْدَقَةٌ )<sup>(٥)</sup> ٦- ( يا نَعَامُ إِنِّي رَجُلٌ )<sup>(٦)</sup>

فقد امتدت في الثلاثة الأولى إلى أمر ، وفي الرابع إلى طلب ، وفي الآخرين إلى ما يفهم منه  
التحذير ، وهو أمر . قال الميداني في شرح الخامس : ( يضرب في التحذير ) ، والمعنى المفهوم ( يا  
جِدًّا احذِرِي ورائك بندقة ) ، وقال في شرح السادس : ( يضرب عند الهُزء بالإنسان لا يَحْذَرُ ما  
مَحْذَرٌ ) ، والمعنى المفهوم ( يا نَعَامُ احذِرِي إِنِّي رَجُلٌ ) .

أما امتداد الأمرية إلى المضارعية عن طريق الترتب الطلبي فقد كان لتخفيف حدة الأمر أحياناً  
ببيان العاقبة ، ومنها :

- ١- ( أَرِخْ عِنَاجَهُ يُدَالِكُ )<sup>(٧)</sup> ٢- ( أَخْبِرْهَا بِعَاقِبَتِهَا تَخْفَرُ )<sup>(٨)</sup>

فالمتكلم يأمر السامع في حوارهما بالرفق بالبعير ويتبع الأمر - في المثل الأول - العاقبة  
الحسنة ، ويأمره أن يجترأ على المرأة الجريفة فيكشف لها عيبها ، ويتبع الأمر - في الثاني - أنها  
ستخفّر وتترك جراتها .

وهذا الشكل هو الوحيد الذي يحقق هذا الغرض في أحصر لفظ ، فلا يمكن تحقيقه إلا عن  
طريق الترتب الشرطي وعندئذ سيطول الكلام فيكون المثل الثاني هكذا : ( أخبرها بعاقبتها إن  
تخبرها بعاقبتها تخفّر ) مثلاً .

\* \* \*

- (١) ( مجمع الأمثال ) ٥١٣/٣ ويضرب في تعاطف ذوى الأرحام .  
(٢) نفسه ٥٢٠/٣ ويضرب لمن ينفر من شئ لا بدله منه .  
(٣) نفسه ٥١٨/٣ وشن وقاسط بعض العرب ، أثخن أوهن ، أى أكثرى قتلهم حتى توهنيهم .  
(٤) نفسه ٥٢٩/٣ يضرب لمن يستدل على بعض أخلاقه بهيئة وشارته .  
(٥) نفسه ٣٥٧/١ وحداً وبندقة إما قبيلتان من العرب تقاتلتا ، وإما الحدأ الطير والبندقة ما يصاد به ، والتحذير  
واردٌ في كل .  
(٦) نفسه ٥٣١/٣ وهو كلام رجل نُصح ألا يكشف نفسه لنعامه صاها قومه ، فتصدى لها وقال المثل فنفرت .  
(٧) نفسه ٥٣/٢ والعنَاج ثنى الزُمام والمدالاة الرُفُق أى ارفُق به بناهلك .  
(٨) نفسه ٤١٩/١ يضرب للمرأة الجريفة ، والعاثُ القَيْبُ أى أخبرها بعيبها تكبير من جراتها .

## ثانيا - حال حذف الجملة :

يتضح من ملاحظة المذكور من هذه الجملة المقصودة بالبحث وهو (٤٥٣٣)، وعدد الأمثال بعامة وهو (٤٧٢٦)، أن المحذوف (١٩٣) جملة، بنسبة (٤,٠٨٪). الجملة المثل الحوارى منها (٣٨) بنسبة (٣,٧٦٪)، والجملة المثل الحكمى (٢٦) بنسبة (٢,٣٦٪)، والجملة المثل التعبيرى (١٢٩) بنسبة (٤,٩٢٪)<sup>(١)</sup> - ويبدو لى أن هذه النسب تثير الأسئلة الآتية :

١م - كانت نسبة حذف المسند إليه وحده (٢٦,٣٨٪)، وربما كانت كثرتها عن نسبة حذف الجملة راجعة إلى أن المسند إليه بعض هذه الجملة، وهو إن حذف فالجملة باقية لبقاء المسند. إذا كان ذلك كذلك، فكيف تكون نسبة حذف الجملة أكثر من نسبة حذف المسند وحده، وهى (٢,٠١٪)؟

٢م - المقصود من المثل التعبيرى هو الوصف الذى كان بجزء من الجملة غالباً يؤدى - وكان المسند المفرد الاسم غالباً هو ذلك الجزء - وبالجملة قليلاً، وفي الحالين الجملة مذكورة، فكيف تكون نسبة حذف الجملة في الأمثال التعبيرية أكثر من نسبته في الأمثال الحوارية المقترعة من مقال ومقام يدلان على المحذوف إن حذف؟

٣م - كانت نسبة حذف الجملة في الأمثال الحكمية أقل النسب، من أجل ما يقتضيه شرح المعنى الحكمى من تفصيل وبيان ينافيهما الحذف، ولكن ألا يكون خرقاً لمقتضى شرح المعنى الحكمى وجود هذه النسبة من الحذف وإن كانت قليلة؟ - وفيما يلى محاولة للإجابة على هذه الأسئلة مرتبةً :

١م - تشيع في اللغة تراكيب كثيرة تعلقت الفائدة فيها بحذف الجملة، أما إذا ذكرت الجملة فالفائدة فيها على العموم متعلقة بالمسند، لهذا كانت نسبة حذف الجملة أكثر من نسبة حذف المسند وحده.

إن طلب الفائدة أقدم المتكلم على حذف الجملة وقد كثر بعض هذا الحذف حتى ارتبطت الفائدة به فوجب وصار الذكر مرفوضاً. قال ابن يعين في حذف الجملة في التحذير وجوباً: (تقول إذا كنت تحذر: إياك، ومثله أن تقول: نفْسَك، وهو منصوب بفعل مُضْمَر، كأنك

(١) تؤخذ النسبة بقياس مرار الحذف إلى عدد أمثال النوع المقصود، فمحذوف المثل الحوارى (٣٨)، ونسبتها بالقياس إلى (١٠٠٩) هو عدد الأمثال الحوارية: (٣,٧٦٪)، وهكذا بقية النسب، وهى طريقة أخذ النسب فى البحث بعامة.



قلت : إياك باعذ ، أو إياك نَحْ ، واثقِ نَفْسَكَ ، فحذَفَ الفعل واكْتَفَى إِيَّاكَ ذلك محذوفاً حتى لَزِمَ الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة<sup>(١)</sup> .  
والأمثال بعض هذه اللغة ، وفيما يلي تناول لما وقع بها من حذف للجملة وجوباً وجوازاً ،  
بَدْءاً بالواجب لأنه الأكثر انحصاراً .

أولاً - حذف الجملة وجوباً ، وكان من أجل تحقيق الأساليب الآتية :

أ - القسم : قال ابن هشام : ( حذف جملة القسم كثير جداً وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل : لأفعلن أو لقد فعل ، أو لين فعل ، ولم يتقدم جملة قسم ، ففُتْ جملة قَسَم مُقَدَّرَةٌ )<sup>(٢)</sup> .

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لأنه مرتبط بموقف ومقام والمثل الحكمي مرسل بنفسه غالباً ، فهو مناسب للمثل الحوارية ، وأما المثل التعبيري فقد كان وقع بجملته عندما كانت تؤخذ من سياق ومقام .

من الأمثال الحوارية : ( تالله لَوَلا عِثْقُهُ لَقَدْ بَلَى )<sup>(٣)</sup>

من الأمثال التعبيرية : ( لَتَجِدَنَّ فُلَانًا أَلْوَى بَعِيدُ الْمُسْتَمَرِّ )<sup>(٤)</sup>

فالمثل الأول منهما ظاهر عليه أنه مقتطع من حوار عن ثوب أو ما أشبهه ، فقاله المتكلم ردّاً على مُحاوِرِهِ ، أما الثاني فجاء الوصف فيه هو : ( أَلْوَى بَعِيدُ الْمُسْتَمَرِّ ) أي قوئ الخصومة صَغُبُ المراس ، ولكن جامعي الأمثال رَوَوْهُ مستعملاً في أسلوب قسم ، وربما لما فيه من تأكيد الوصف رَوَوْهُ .

ب - النداء : قال الزمخشري متحدثاً عن المنصوب اللازم لإضماره : ( منه المنادى ، لأنك إذا قلت : يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعنى عبد الله ولكنه محذوف لكثرة الاستعمال )<sup>(٥)</sup> .

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لارتباطه بمقام ، والمثل الحكمي مُرْسَلٌ بنفسه غالباً . أما المثل الحوارية فيكون في حوار لا يبعُدُ أَنْ ينادى أحد أطرافه غيره ، وأما المثل التعبيري فقد استخدم النداء بما يناسب الوصف .

من الأمثال الحوارية : ( مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ )<sup>(٦)</sup>

من الأمثال التعبيرية : ( يا قَوْفَ الْقَمْعِ )<sup>(٧)</sup>

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٥/٢ . (٢) (مغنى اللبيب) ١٧٤/٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٢١٨/١ ويضرب للصبر على الشدائد .

(٤) نفسه ١١٤/٣ والألوى الشديد الخصومة واستمر استحكم ، يعنى لتجدنه قوئاً في الخصومة لا يسأم .

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٧/١ .

(٦) (مجمع الأمثال) ٢٧١/٢ يضرب في التحذير .

(٧) نفسه ٥٣٤/٣ يقال للقذير .

فأولهما الحوار فيه يَبْينُ؛ إذ ينادي المتكلم مازناً محذراً لإياه، ولكن الثاني مختلف .  
إن هذا المنادي (قِرَوف القَمَح) - ومعناه قَشْر القمح وهو أبداً وسخ مما يلزقُ به ، وقَشْرُه هنا ما يعلوه من الوَسَخ - لا يختلف عن جزء الوصف الواقع مسنداً مفرداً اسماً - وقد سبق<sup>(١)</sup> -  
كقولهم: (زِيَادَةُ الْكَرْشِ)<sup>(٢)</sup>، وإذا كان الأول وصفاً بالقذارة فالثاني وصف بانعدام الخير والفائدة . والذي حدث أَنَّ المستعمل استخدم جزء الوصف منادياً لما فيه من تحقيق الوصف وتثبيته في الموصوف ، وذلك لأن نداء الشخص يكون باسمه ليتنبه لمناديه ، فالوصف هنا ناداه بما أراد وصفه به ليتدعى عليه أَنَّهُ صار اسماً له وعلامة عليه حتى إنه ليحلُّ بِدَلِّ اشْيِهِ .

وقد لاحظ بعض هذا الدكتور عابدين ، فقال : ( كثير من أمثال النداء يدخل في باب الهجاء الموجز فهي تَبْزُرُ بالألقاب في صيغة النداء يدعو المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة . وقد يكون ذلك على سبيل الدُعابة أو سبيل الجِدِّ ، مثال ذلك قولهم : « يا جَهِيْزَةُ » ، « يا مُهَذَّرُ الرِّخْمَةِ » ، « يا قِرَوفُ القَمَحِ »<sup>(٣)</sup> .

ويبدو لي أن هذا الاستخدام قد خفي على بعض الباحثين فلم يتعرضوا له من قريب أو بعيد ، كزلهام وقطامش<sup>(٤)</sup> .

(ج) الدعاء : قال الزمخشري : ( المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهاراً فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهاراً فعله ، وما لا فعل له أصلاً ، وثلاثها تكون دعاءً وغير دعاء ... والنوع الثاني قولك : سَقَيْتَا ورَعَيْتَا وَخَيَّيْتُ وَجَدَعْتُ وَبَوَّسْتُ ... ، والنوع الثالث نحو : وَفَرُوا وَبَهَرُوا وَأَفَقَ وَثَقَّةً وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْلَكَ ، وقد تَجَرَّى أسماء غير مصادر ذلك المجري وهي على ضربين : جواهر نحو قولهم : تَرَبُّبًا وَجَنَدَلًا وفاها لفيك ، وصفات نحو قولهم : هَنِيئًا مَرِيئًا ... )<sup>(٥)</sup> .

ولم يقع بجملة المثل الحكمي لمنافاته للمعنى الحكمي المقدم في كلام مرسل مستقل . وقد وقع قليلاً بجملة المثل الحوارية ، فمواقف الدعاء ليست كثيرة بحيث يشيع في الأمثال الحوارية ، وكان أكثر في جملة المثل التعبيري لأنه كان يحدث بتغيير مسير الوصف إلى الدعاء ، وكلام الزمخشري السابق فيه إشارة إلى مثل هذا ، هي ( ثلاثها تكون دعاء وغير دعاء ) ؛ فقد كان الكلام خالصاً للوصف ثم دخله معنى الدعاء ، ولهذا جعلته من الأمثال التعبيرية ، ولم أطرحة عن أن يكون مثلاً كما فعل زلهام وقطامش ، فقد جعلاه من الأقوال السائرة والعبارات التقليدية غير

(١) راجع الفصل الثاني ، بحث المسند المفرد الاسم ، والفصل الأول بحث حذف المسند إليه .

(٢) (مجمع الأمثال) ٩٠/٢ .

(٣) (الأمثال) للدكتور عبد المجيد عابدين ص ١١٤ .

(٤) راجع (الأمثال العربية القديمة) لزلهام ص ٣٠ - ٣٥ ، و(الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٢١ .

(٥) (شرح المفصل) لابن عيش ١/١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

من الأمثال الحوارية : ( حَوْبَكَ هَلْ يُغْتَمُّ بِالسَّمَارِ )<sup>(٢)</sup>

من الأمثال التعبيرية :

١- ( آهَةٌ وَمِيهَةٌ )<sup>(٣)</sup> - ٢- ( فَاها لِفَيْكَ )<sup>(٤)</sup>

فالمثل الحواري كلام رجل أبطأ عليه قاريه ثم جاءه بلبن كثير الماء ، فقال له هذه الكلمة التي فسرهما الميداني قائلا : ( حوبك من قولهم : حوب ، وهي كلمة تُزَجَرُ بها الإبل ، فكأنه قال : أَزْجُرُكَ زَجْرًا ) ، ولكنني أرى المتكلم استخدمها كما يستخدم ( ويلك ) تمامًا ، دعاء على صاحبه . أما المثلان اللذان أخرجهما بعض الباحثين من الأمثال ، فهما عندى معدولان عن الوصف إلى الدعاء :

أما المثل الأول منهما فقد فسروا فيه ( الآهة ) بأنها الحصبة و ( الميهة ) بأنها الجدري ، ويبدو لي أن أصله كان كطريقة قولهم : ( جَزَعٌ وَأَوْشَالٌ )<sup>(٥)</sup> في الوصف بالمسند المفرد الاسم ، الممدود من أجل تحقيق الوصف المركب ، فأصله مثلا : ( هذا آهة وميهة ) أي غاية الشر ، وشر بعضه فوق بعض . ويؤكد هذا أن الزمخشري رواه بالرفع : ( آهَةٌ وَأَمِيهَةٌ )<sup>(٦)</sup> .

أما قول ابن يعيش في قول العرب الذي رواه الزمخشري « تَزَبًا وَجَنْدَلًا » : ( ربما زَفَعَتْ العرب هذا فقالوا : تَزَبْتُ له ، فَرَفَعْتُ بالابتداء ، قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَاشُونَ أَلْبًا لَبِيْنِهِمْ فَتَزَبْتُ لَأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

وتَزَبْتُ مبتدأ والخبر لأقواه الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك : سلام عليك ، معنى الدعاء )<sup>(٧)</sup> - فقد زاد فيه عما رواه الزمخشري الجار والمجرور ( له ) وهو الذي يبقى على معنى الدعاء ، أما مثلنا فليس فيه الجار والمجرور .

أما المثل الثاني فهو دعاء بالخيبة ، وأرى أن أصله مرفوعًا وصف بالخيبة ، وأنه ليس يبعد من المثل التعبيري : ( مَلْحُهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ )<sup>(٨)</sup> في الوصف بشروعة الغضب .

ويؤيد هذا قول الرضى في مثلنا : ( قد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر ، وهي « فَاها لِفَيْكَ » أي فا الداهية ، والمعنى دُهِيتَ دَهْيًا ، والأصل : فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى ، كما

(١) راجع (الأمثال العربية القديمة) لزلهايم ص ٣٥ ، و(الأمثال العربية) لقطامش ، ص ٢١ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٥٩/١ والإعتماد الإبطاء والسمار اللبن الكثير الماء .

(٣) نفسه ٧٨/١ يضرب في دعاء الشر .

(٤) نفسه ٤٣٩/٢ أي الأرض .

(٥) نفسه ٣٠٧/١ والجرجع الشرب الكثير والأوشال الماء القليل ، يضرب للمبذر .

(٦) (المستقصى) للزمخشري ٩/١ .

(٧) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٢/١ .

(٨) (مجمع الأمثال) ٢٥٢/٣ .

تقول في الحال كَلَّمْتُهُ فَاه إلى فَيَ أَى مَشَافِهَا ، ويجوز أن تكون هذه أَيْضًا بمعنى المصدر أى كَلَّمْتَهُ مَشَافَهُ ، إلا أَنَّهُ لا يجب حذفُ ناصبه كما وجب ذلك في (فاها لفيك) ، ثم جُعِلَتِ الجُمْلَةُ التي هي «فوها لفيك» بمعنى المصدر أي إصابة داهية ، فانمَحى عنها معنى المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> .  
 د- الأمر : قال ابن عقيل في حذف عامل المصدر وجوباً : (إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي)<sup>(٢)</sup> .

ولم يقع بجملة المثل التعبيري ، وربما كان هذا لمنافاة الأمر للوصف . أما المثل الحوارى فلا يمتنع أن يأمر أحد أطراف الحوار فيه غيره ، وأما المثل الحكيمى فقد كان مناسباً له من أجل أن الحكيم يأمر مستنصحه بالمعنى الحكيمى وإن كان هذا قليلاً كما سبق<sup>(٣)</sup> .  
 من الأمثال الحوارية :

١- (ضَرَبْنَا وَطَعْنَا أَوْ يَمُوتُ الْأَعْجَلُ)<sup>(٤)</sup>

من الأمثال الحكيمية :

١- (حَفِذَا إِذَا اسْتَعْنَيْتَ كَانَ أَكْرَمُ)<sup>(٥)</sup>

٢- (صَبِرًا وَإِنْ كَانَ قَتْرًا)<sup>(٦)</sup>

فقاتل المثل الأول يقاتل عدوه ويأمره رَدْعًا وتخويفًا ، بهذا الأمر . أما المثلان الآخران فتُصْخَع من الحكيم لمن استنصحه ، ويجوز أن يكون تذكيرًا من مستعمل المثل الحكيمى لنفسه على سبيل التجريد<sup>(٧)</sup> .

هـ- الإغراء : قال ابن عقيل : (هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به ، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه «إيا»<sup>(٨)</sup> ، ولم يقع بجملة المثل التعبيري ، وربما كان هذا لمنافاة الإغراء للوصف ، أما المثل الحوارى فطبيعة الحوار تحتل أن يغري طَرَفٌ آخر بلزوم ما يفيد ، غير أن ما ورد لم يكن الحذف فيه واجبا . أما المثل الحكيمى فمن طرق الوعظ والنصح المقدمة أن يُغرى الحكيم المستنصَح بلزوم ما يفيد وما ينبغى أن يلزمه .

من الأمثال الحكيمية :

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٢٦/١-١٢٧ .

(٢) (شرح ابن عقيل) ١٧٧/٢ .

(٣) راجع فى الفصل الأول بحث نوع المسند إليه .

(٤) (مجمع الأمثال) ٢١٦/٢ ويضرب للعدو أى تتجاهد حتى يموت أعجلنا أجلا .

(٥) نفسه ٣٥٨/٢ .

(٦) نفسه ٢٣١/٢ ويضرب عند الشدائد والمشاق ، والفتر شدة العيش .

(٧) راجع فى الفصل الأول بحث نوع المسند إليه .

(٨) (شرح ابن عقيل) ٣٠١/٣ .

(أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بَغِيرِ سِلَاحٍ)<sup>(١)</sup>  
 قال الميداني في شرحه: (نصب قوله «أخاك» بإضمار فعل أي الزم أخاك، أو أكرم أخاك).  
 و - التحذير: قال ابن عقيل: (التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه. فإن كان إياك وأخواته وجب إضمار الناصب، وإن كان بغير «إياك» وأخواته فلا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار)<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع بجمل الأنواع الثلاثة جميعا: أما المثل الحوارى فلا تمتعه طبيعته، وأما المثل الحكيمى فكما يكون النصيح بالأمر يكون بالنهي، وكما يكون بالإغراء يكون بالتحذير، فعرض المعنى الحكيمى متحقق فى كل، وأما المثل التعبيرى فقد استخدمه بما يناسب الوصف.  
 من الأمثال الحوارية:

١- (اللَّيْلَ وَأَهْضَامَ الْوَادِى) (٣) ٢- (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ) (٤)

ومن الأمثال الحكمية:

١- (إِيَّاكَ وَالْبَيْتَ فَإِنَّهُ عِقَالُ النَّصْرِ) (٥) ٢- (إِيَّاكَ وَأَعْرَاضَ الرِّجَالِ) (٦)

ومن الأمثال التعبيرية:

١- (إِيَّاكَ وَغَقِيلَةَ الْمَلِجِ) (٧) ٢- (إِيَّاكَ وَقَتِيلَ الْعَصَا) (٨)

قال الميداني فى شرح المثل الحوارى الأول: (يضرب فى التحذير من الأمرين كلاهما مخوف... وينصبان على إضمار فعل، أى احذر الليل وأهضام)<sup>(٩)</sup>، وكذلك قال فى الثانى: (يضرب فى التحذير والأمر بالحزم)، ولكن المثل الثانى من التحذير الذى يعطف فيه المحذر منه على المحذر، فالمتكلم لا يحذره من أهله بل من الليل، فهو إذن كقول النحاة (إياك والأسد) الدائر فى كتبهم، وقد حرره الشيخ خالد، فقال: (اختلف فى إعراب ما بعد الواو فقيلى: هو معطوف على إياك، والتقدير: احذر نفسك أن تذنب من الأسد والأسد أن يذنب منك، وهذا مذهب كثيرين منهم السرافى واختاره ابن عصفور... وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار ابن مالك قولاً ثالثاً وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير: أتتى تلاقى نفسك والأسد)<sup>(١٠)</sup>. ولكن المثل الحوارى الثانى ليس من هذا القبيل فى حقيقته. إن المتكلم يأمر السامع

(١) (مجمع الأمثال) ٣٥/١. (٢) (شرح ابن عقيل) ٣٠٠/٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٧/٣ وأهضام جمع هضم، وهو ما اطمأن من الأرض.

(٤) نفسه ٨٦/١. (٥) نفسه ١٠٢/١.

(٦) نفسه ١٠٨/١. (٧) نفسه ١٠٥/١.

(٨) نفسه ١١٣/١.

(٩) نفسه ٩٧/٣ وهكذا وردت (أهضام)، وكذا فى طبعة بولاق.

(١٠) (شرح التصريح على التوضيح) للشيخ خالد الأزهرى ١٩٣/٢.

بأن يلحق بأهله وبأن يحذر الليل، فكأنه جتمع في تركيب واحد أسلوبى الإغراء والتحذير، قال ابن إياز: (أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله) (١).

من أجل هذا توقف النحاة فيه واختلفوا. قال سيبويه مقارنًا بينه وبين (إياك والأسد): (مثل ذلك «أهلك والليل»، كأنه قال: بادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل مُحَذَّرٌ منه، كما كان الأسد مُحْتَفَظًا منه) (٢). وقد ردّد فهم سيبويه ابن عصفور وابن إياز والجرمي (٣). وقال ابن درّستويّه مَقْنَدًا هذا الفهم: (يريد الحق أهلك، لأنه لا يجوز أن يعنى «بادِرْ أهلك»، إنما يبادر الليل ويسابقه. و«الليل» منصوب بفعل آخر، كأنه قال: وسابق الليل، أو احذر الليل، فأما قوله قبل الليل فهو معنى الكلام، وليس تقدير الإعراب عليه، ولو كان التقدير عليه لكان «الليل» مجرورًا، ولكن إذا سابقت الليل، وَلَحِقَتْ أَهْلَكَ فمعناه أنك لحقتهم قَبْلَ الليل» (٤).

ويبدو لي أن فهم ابن درستويّه الأقرب إلى الصواب (٥).

أما المثلان الحكيمان فواضح فيهما أن الحكيم يحظ مستنصحه بتحذيره من البغي ومن اغتيال الرجال وهتك أعراضهم.

أما المثلان التعبيريان فقد صنع الوصاف فيهما قريئًا مما صنعه في النداء. إن جزء الوصف هو (عقيلة الملح) - أي المرأة الحسناء في المنبت السيئ - و (قتيل العصا) - أي قتيال الفتنة تُفارق فيها الجماعة - وقد استعمل في أسلوب التحذير تعريضًا؛ فالتكلم يريد أن يصف امرأة بالمثل الأول ورجلًا بالمثل الثاني فيحادث غيرهما من باب: «إياك أعنى واسمعى يا جارة»، ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من إضفاء السخرية على الوصف، وهي ليست بغريبة عن طريقة المثل التعبيري (٦). كذلك لا يخفى أن مما يؤكد هذا الفهم أن المثل التعبيري لم يتخذ أسلوب الإغراء لأنه لا يصلح للسخرية من الأوصاف الخبيثة المكروهة.

ز- التوبيخ: قال سيبويه: (ما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه فى معنى التعجب، قولك: كَرَمًا وَصَلَفًا) (٧). وقال الرضى: (من المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا أيضًا كل ما كان توبيخًا، مع استفهام كان أولًا، نحو قوله: «أرضى وذُوبَانُ الخُطوبِ تَنُوشُنِي» و«أَمَكْرًا وَأَثَّتْ فِي الْحَدِيدِ»، وإنما وجب حذف الفعل حرصًا على انزجار الموبّخ عما

(١) (الفصول الخمسون) لابن معيط ص ١٩٥ حاشية المحقق.

(٢) (الكتاب) ٢٧٥/١.

(٣) راجع (المقرب) ص ٢٧٩، و(الفصول الخمسون) ص ١٩٥، و(جمهرة الأمثال) ١٩٦/١.

(٤) (جمهرة الأمثال) ١٩٦/١.

(٥) وقد وافق الرضى هذا الفهم فى (شرح الكافية) ١٣٠/١.

(٦) راجع فى سخرية المثل التعبيري (الفصل الثانى) بحث المسند المفرد الاسم.

(٧) (الكتاب) ٣٢٨/١.

أُكِّير عليه ، وقد اشتملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو : أقائمًا وقد قَعَدَ الناس ، وأقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ، وقد قيل إنها أحوال<sup>(١)</sup> . وقال سيبويه موضحًا المثال الأخير الوارد في كلام الرضى : ( إنما هذا أنك رأيت رجلًا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميمًا مرة ، وقيسيًا أخرى ، كأنت قلت : أتحولُ تميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه ويخبره بذلك )<sup>(٢)</sup> .

ولم يقع بالمثل الحكمي ولا بالتعبيري ، أما الأول فلمنافاة التعجب والتوبيخ لطريقته الغالبة في تقديم المعنى الحكمي وإرساله بنفسه ، وأما الآخر فلأنه كان يؤثر تقديم الوصف في موقع المسند ، ولأن ارتباطه بالسياق أقل كثيرًا من المثل الحوارى الذي لا ينفك عنه . لذلك وقع بالحوارى فقط لأنه مرتبط بمتعجب ومتعجب منه ، أو موبِّخ وموبَّخ ، وسبب التعجب والتوبيخ وكلُّها أمورٌ حواريةٌ ، حتى إن ما ورد من الأمثال في كلام النحاة استشهادًا على هذا الأمر ، كان من الأمثال الحوارية .

فمنها :

- ١- ( أَمَكَّرَا وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ )<sup>(٣)</sup>      ٢- ( أَرْوَعَانَا يَا تُعَالُ وَقَدْ عَلِقْتَ بِالْحِيَالِ )<sup>(٤)</sup>  
٣- ( أَحْشَقْنَا وَشَوْءٌ كَيْلَةٌ )<sup>(٥)</sup>      ٤- ( كَشَقْنَا وَإِمْسَاكًا )<sup>(٦)</sup>

فالمتكلم بهذا الكلام يوبِّخ السامع - وإن كان في المثل الثانى مجازًا - لمكره وهو مأمور ، وروغانه وهو مربوط وجمعه التمر الرديء والكيل السيئ ، وجمعه القُبوسَ والبُخل ، وقد كان التوبيخ مع أداة الاستفهام في الأمثال الثلاثة الأولى ، ولكنها حذفت من الرابع .

وقد تحدث البلاغيون عن استعمال أدوات الاستفهام في غير الاستفهام ، فقال محمد الجرجاني : ( من معانيها الإنكار ، إنما للتوبيخ بمعنى : يُنْبِئُيْ أَلَا يَكُونُ ، نحو : أَعَصَيْتَ رَبَّكَ؟ أي : لا تفصيه ... أو للتكذيب بمعنى : لَمْ يَكُنْ )<sup>(٧)</sup> .

وقد ذكرت نص سيبويه السابق لأنه تناول كلامًا كهذا فوصفه بأن المحذوف فيه ، حُذِفَ وجوبًا للتعجب ( كرمًا وصلفًا ) وقال بعده : ( كأنه قال : أَلَزَمَكَ اللهُ وَأَدَامَ لَكَ كَرَمًا وَأَلَزَمْتَ

(١) (شرح الكافية) للرضى ١/١٢٦ .

(٢) (الكتاب) ١/٣٤٣ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٣/٣٢٦ يضرب لمن أرد أن يمكر وهو مقهور .

(٤) نفسه ٥٣/٢ يضرب لمن يراوغ وقد وجب عليه الحق .

(٥) نفسه ٥٦٧/١ والحشف تمر رديء ، يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .

(٦) نفسه ٤٠/٣ يضرب للبخل العبوس .

(٧) (الإشارات والتنبيهات) للجرجاني ص ١١٠ ، وراجع (عقود الجمان) للسيوطى ص ٥٤ .

صَلَفًا، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلًا من قولك: أَكْرِمَ به وَأَصْلِفَ به<sup>(١)</sup>. وهذا التقدير (كأنه قال) لا يؤدي معنى التعجب بل معنى الدعاء وقد سبق، وسيبويه يشير بقوله (كما خزلوه في الأول) إلى أسلوب الدعاء الذي تناولته وتناولت كلامه فيه. والذي يبدو لي أن (كرثًا وصلفًا) من أساليب الاستفهام التوبيخي كقولهم: (كسفًا وإمسًاكًا) تمامًا، غير أن أمرين به أقدمًا سيبويه - فيما يبدو لي - على ما قال، هما: اعتماد التوبيخ هنا على التنغيم وحده، وقُرْب ما بين التوبيخ والتعجب.

هذه هي الأساليب التي لم تكن لتحقيق بذكر الجملة (الفعل والفاعل) المحذوفة، وقد تنبه النحاة قديمًا وحديثًا لهذا؛ فقد ذكر الدَنْوْشَرِيُّ أنَّ بعض النحاة علل لزوم الحذف في التحذير بضيق الوقت عن ذكره<sup>(٢)</sup>، بل إن الدكتور أحمد كشك دعا إلى دراسة أسلوب التحذير والإغراء في ضوء دراسة اسم الفعل تناسيًا للمحذوف الذي لا يذكر، فقال: (تري ماذا يحدث لهذا العابر لو أن المتكلم وجه ذهنه وباله صوب تأويل ذلك الناصب المحذوف؟ ما أعتقد إلا أن ضياعًا للهدف المقصود من التحذير أمرٌ حاصل، ولعل هذا قد أوضح أنَّ المراد بهذه الوسائل هو المراد المفهوم من دلالة اسم الفعل نفسها. فإذا كانت «صبة» مساوية «لاسكت» فإن «القطار» مساوية «لاخذر»<sup>(٣)</sup>).

ثانياً - حذف الجملة جوازاً: تحدث سيبويه عن إضمار الجملة جوازاً فقال: (من ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول: «مُتَعَرِّضًا لَعْنٍ لَمْ يَغِيهِ» أى دنا من هذا الأمر مُتَعَرِّضًا لعن لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال)<sup>(٤)</sup>.

فهى حال المتكلم فيها بالخيار، يذكر الجملة ويحذفها. فهو إذا حذف فللدلالة المقال أو المقام على المحذوف، وإذا ذكر كان تأكيداً أو كالتأكيد.

قال ابن يعيش: (إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ؛ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه)<sup>(٥)</sup>.

وإذا كانت الأمثال قد استخدمت حذف الجملة وجوباً من أجل تحقيق الأساليب السابقة، فإنها استخدمت حذفها جوازاً من أجل تحقيق الإيجاز الذي هو صفتها الأولى.

وقد قال العلوي: (اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف، لأن موضوعه على الاختصار،

(١) (الكتاب) ٣٢٨/١.

(٢) راجع (شرح التصريح) ١٩٢/٢.

(٣) (من وظائف الصوت اللغوي) للدكتور أحمد كشك ص ٩٦.

(٤) (الكتاب) ٢٧٣/١.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٥/١.



وذلك إنما يكون بحذف ما لا يُخلُّ بالمعنى ولا ينقص من البلاغة ، بل أقول لو ظهر المحذوف لنزلَ قَدْرُ الكلام من علوِّ بلاغته<sup>(١)</sup> .

ويبدو لي أن بعض النحاة قديماً وحديثاً تجاوزته الدقة عندما جعل حذف الجملة الجائز واجباً ، فكان كل حذف وقع في الأمثال عنده بهذا واجباً لأنها أمثال والأمثال لا تغير .

قال ابن مالك : ( إن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلاً أو جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاختصار ، والمثل كقولهم « كلُّ شيء ولا شتيمة حر » أي آيت ولا تزني . و « هذا ولا زعماتك » أي ولا أتوهم . و « كليهما وتمرا » أي أعطني وزدني<sup>(٢)</sup> وقد تابعه السيوطي وقبابة والحموز<sup>(٣)</sup> .

وقد سبق مثل هذا النهج في مجيء المبتدأ نكرة ، وقد نقلت فيه رأى الحسن اليوسى الذي كان أدق ، وهو أنّ النكرة تجيء مبتدأ بالتخصيص أو التعميم ، وقال : ( هو أحسن من التعبير بأن المسوخ كونه مثلاً ؛ إذ لا يكون مثلاً إلا بعد حين ، وهو مفتقر أول وهلة إلى المسوخ ، مع أنّ كونه مثلاً وإن حصل ابتداءً ، لا يناسب أن يكون مسوغاً بوجه كما لا يخفى<sup>(٤)</sup> ) .

وقد ذكر سيويه في بعض الأمثال التي ذكرها أصحاب هذا الرأي ، أن الحذف فيها لدلالة المقام والمقال ، فقال : ( ذلك قولك : « هذا ولا زعماتك » أي ولا أتوهم زعماتك ولم يذكر : ولا أتوهم زعماتك ، لكثرة استعمالهم إياه ، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهائهم عن زعمه . ومن ذلك قول العرب : « كليهما وتمرا » ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا<sup>(٥)</sup> ) .

فهذا الحذف جائز لدلالة المقام والمقال عليه ، أمّا أنّ الأمثال لا تُغيّر وأن كلَّ حذف بها من أجل هذا واجب ، فَخَلَطَ لأنها لا تكون أمثالاً إلا بعد حين كما قال الحسن اليوسى ، ولأن جمود المثل متعلّق به كلّ لا بالحذف وحده ، ولا يمنع من تناول الحذف على حدة لأنه ظاهرة لغوية غير خاصة بالأمثال .

ولأن الحذف الجائز غير منحصر ، أتناوله من جهات ثلاث هي : الحذف لدلالة المقام والمقال جميعاً ، والحذف لدلالة المقام وحده ، والحذف لدلالة المقال وحده .

(١) الطران ٩٢/٢ .

(٢) (شرح التسهيل) ١٥٨/٢ وراجع ص ٣٥١ كذلك .

(٣) راجع (مجمع الهوامع) للسيوطي ١٨٨/٣-١٩ ، و(أعراب الجمل وأشباه الجمل) للدكتور فخر الدين قبابة ص ٢٩٢ ، و(الحذف في المثل العربي) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ٢٥١ .

(٤) (زهر الاكم) للحسن اليوسى ١٨٥/٢ .

(٥) (الكتاب) ٢٨٠/١ .

## أولاً - الحذف لدلالة المقام والمقال جميعاً :

وقد وقع بالأمثال الحوارية فقط وهو أمر مقبول ؛ إذ إن الحكيم مرسله بنفسها والتعبيرية تكاد تشبهها في هذا .

ومن الأمثال الحوارية : (بَجْفَجَعَةً وَلَا أَرَى طِخْنًا)<sup>(١)</sup>

فقاله سمع وَغَدًا قَوْلًا وَلَمْ يَرِ وَفَاءً فِعْلًا ، فقال هذا المثل الذي دل مقامه على أنه يريد (أَسْمَعُ جَعَجَعَةً) ودل الفعل (أَرَى) على المحذوف ، لأن الرؤية تستدعي السمع وكذلك العكس ، فكان ذكر أيّ مهما دالاً على الآخر .

ثانياً - الحذف لدلالة المقام وحده :

وقد وقع بالأمثال كلها ، أما الحوارية فارتباطها بالحوار والموقف يتوقع معه هذا ، وأما التعبيرية فقد ورد فيها جزء الوصف مستعملًا وهذا قليل ، وأما الحكيم فقد وَرَدَ فيها عندما وَعَظَ الحكيم مستنصحه ، وَنَصَحَ آمراً ، تاركًا الفعل والفاعل مُبَيَّنًا المفعول به الذي يريد من المستنصح أن يتركه .

من الأمثال الحوارية :

- ١- (الكلاب على البقر)<sup>(٢)</sup>      ٢- (الطباء على البقر)<sup>(٣)</sup>  
٣- (وأهل عمرو قد أضلوه)<sup>(٤)</sup>      ٤- (لكن حمزة لا يواكئ له)<sup>(٥)</sup>

إن المثلين الأول والثاني دائران في كتب النحاة . وقد قال في شرح الأول الميداني - وهو نحوي<sup>(٦)</sup> - : (نصب «الكلاب» على معنى أرسل الكلاب) ، وقال في شرح الثاني : (نصب «الطباء» على معنى اخترت أو اختار الأطباء على البقر) .

وقد تعرض سيبويه للمثل الثاني ضمن ما جاء من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل - وهذا دليل على أن هذا الحذف الواقع بالأمثال جائز لا واجب : (منه قول العرب : «أمر مُبْكِيَاتِكَ لا أمر مُضْحِكَاتِكَ» ، و«الطباء على البقر» يقول : عليك أمر مُبْكِيَاتِكَ ، وخُلَّ الأطباء على البقر)<sup>(٧)</sup> .

وقد تابعه بعض النحاة في هذا التقدير الذي يبنى على معرفة المقام ، فلا دليل في المقال على

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٥/١ والطعن الدقيق .

(٢) نفسه ٢٢/٣ .

(٣) نفسه ٣١٠/٢ .

(٤) نفسه ٤٣٦/٣ .

(٥) نفسه ١٢١/٣ .

(٦) راجع التمهيد .

(٧) (الكتاب) ٢٥٦/١ .

المحذوف عَنِّيهِ .

ويدو لي أن التشابه التركيبي بين هذين المثلين أقدم سبويه على حمل الحذف في الثاني عليه في الأول ، وهما مختلفان كما ذكر الميداني في شرح الأول : ( يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لا ضرر عليك فخلهم ) ، وقال في شرح الثاني : ( كان الرجل في الجاهلية إذا قال لامرأته : «الظباء على البقر» بانت منه ، وكان عندهم طلاقاً والبقر كناية عن النساء ) ، فالمقامان مختلفان بحيث يقدر المحذوف في الأول « حلّ أو أزيل » وفي الثاني « اختار » أو « اختزّت » ، فهو من سبويه قياس مع الفارق .

أما المثل الثالث فقد عجب الميداني من الواو التي فيه فقال : ( قالوا : هو عمرو بن الأحوص بن جعفر بن كلاب ، قاله أبوه لما قتل عمرو فلم يرجع إليه ، والمثل هكذا يضرب مع الواو في « وأهل » لما أهلكه صاحبه بيده ) . والميداني معذور لحفاء مقام المثل عليه ، غير أن العسكري عرفه فقال : ( أصله أن عمرو بن الأحوص العامري غزا بني حنظلة ، فقال الأحوص - وهو شيخ بنى عامر يومئذ - لقومه : إن أناكم طفيل بن مالك وعوف بن الأحوص يتحدثان إلى عرصة الحمي فقد ظفر أصحابكم ، وإن جاءا يتسيران إلى أدنى الثيوت ، ثم تفرقا ، فهي الفضيحة . فجاءا إلى أدنى الحمي ثم تفرقا ، فعرف إليه أهلها الشر ، فأرسل إليهما الأحوص ، فأخبراه أن عمرا قتل ، فكان أحب ولده إليه ، فبكاه حتى هلك ، فكان كلما سمع باكية قال : « وأهل عمرو قد أضلوه » أي أصيب أهل عمرو بمثل ما أصيب به <sup>(١)</sup> . وقد أدته معرفة مقام المثل إلى معرفة استعماله دون عجب من الواو التي في أوله ، فقال : ( يقوله الرجل يصاب بمكروه ، فيرى من أصيب بمثله ، فيريد أن يعرفه أن حاله مثل حاله ) <sup>(٢)</sup> قالوا عطفت الجملة المذكورة على جملة محذوفة دل عليها المقام وتقديرها « أنتم أضللتم أصحابكم » أو مثل هذا .

أما المثل الرابع ففيه ( لكن ) التي تستدعى مستدركا عليه ، وهو غير مذكور ، وقد ذكر الميداني في شرحه مقامه قائلا : ( قاله النبي ﷺ لما وجد نساء المدينة يكيّن قتلاهن بعد أحد ) <sup>(٣)</sup> فهنا دليل على أن الكلام في الأصل هكذا : ( قتلاكن لهن بواك لكن حمزة لا بواكئ له ) فيكون المقام قد أغنى عن ذكر الجملة الأولى .

ولا يخفى أن ذكر المحذوف يذهب بما في المثل الأول من إسراع إلى التحرش ، وما في المثل الثاني من كيد للمرأة المطلقة ، وما في الثالث والرابع من إظهار التحرق .

ومن الأمثال التعبيرية :

(١) (جمهرة الأمثال) ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ .

(٢) نفسه ٣٤٣/٢ وهكذا فهمه الزمخشري فقال : ( يضرب في تأسي المصاب بالمصاب ) (المستقصى) ٣٧١/٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) ١٢١/٣ .

١- (غَضِبَ الخَيْلُ عَلَى اللَّجْمِ) <sup>(١)</sup> ٢- (مَوَاعِيدُ عُزُوبٍ) <sup>(٢)</sup>

٣- (نَظَرَ الْمَرِيضُ إِلَى وَجْهِ الْغُودِ) <sup>(٣)</sup> ٤- (نَظَرَ الثِّيُوسُ إِلَى شِفَارِ الْجَاوِزِ) <sup>(٤)</sup>

لقد تعرض سيبويه للمثل الأول ضمن إضمار الجملة جوازًا، فقال: (مثله «غَضِبَ الخيل على اللّجْم» كأنه قال: غَضِبَتْ غضب الخيل على اللّجْم ومن العرب من يرفع فيقول: غضب الخيل على اللّجْم) <sup>(٥)</sup>. وتعرض ابن يعيش للمثل الثاني فقال: (أي وعدتني مواعيد عرقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتني، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد) <sup>(٦)</sup> ومثلها غيرهما.

إن المستعمل هذه الأمثال أراد وصف ما وصف دون أن يجابه الموصوف بالمحذوف (غضبت - وعدت - نظرت - نظرت)، ويؤكد هذا أن الوصف فيها غير مَرَضِيٍّ، فهو في الأول وصف بالغضب لا يُتَقَعُّ به ولا مَوْضِعٌ له، وفي الثاني بإخلاف الوعد، وفي الثالث بالاضطرار إلى النظر، وفي الرابع بالنظر المقهور. ويؤكد أن هذه أمثال تعبيرية لم يُخْرِجْها استعمالها عنها لأن أصلها الإرسال لا الاقتطاع من السياق - أنها تُروى برفع هذه المنصوبات، وعندئذ تكون مسندات وتستقيم طريقة المثل التعبيري بوقوع جزء الوصف مسندًا.

ومن الأمثال الحكمية: (إِثْرًا وَمَا اخْتَارَ وَإِنْ أَتَى إِلَّا النَّارَ) <sup>(٧)</sup>

فالحكيم ينصح برفض من لم يقبل النصيحة، فهو قد استغنى بذكر المأمور بتركه لدلالة مقام النصيحة عليه. وقد رواه الزمخشري هكذا: (دَعِ امْرَأًا وَمَا اخْتَارَ) <sup>(٨)</sup> وهو يؤكد أن المعنى الحكمي يميل إلى التفصيل والبيان بالذكر لا الحذف، فإن محذف جزء فللدلالة عليه التي يسهلها أن المحذوف ذكر أحيانًا، وقد قال سيبويه في قول العرب: (اللَّهُمَّ صَبِّحًا وَذَيْبًا) يعنون (اجمع أو اجعل) في الغنم صباحًا وذهيبًا: (إنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار) <sup>(٩)</sup>.

ولكنني وجدت هذه الأمثال الثلاثة:

(١) (مجمع الأمثال) ٤١٢/٢.

(٢) نفسه ٣٣٠/٣.

(٣) نفسه ٣٨٢/٣.

(٤) نفسه ٣٨٣/٣.

(٥) الكتاب ٢٧٣/١.

(٦) (شرح المفصل) ١١٣/١.

(٧) (مجمع الأمثال) ٩١/١.

(٨) (المستقصى) للزمخشري ٧٩/٢.

(٩) (الكتاب) ٢٥٥/١.

١ - (وَهَلْ يُغْنِي مِنَ الْحَدَثَانِ لَيْثٌ)<sup>(١)</sup>

٢ - (وَمَمُورُ الْجَهْلِ وَيِي الْمَثَلِ)<sup>(٢)</sup>

٣ - (وَلَا جِنَّ بِالْبَعْضَاءِ وَالنَّظَرِ الشُّزْرِ)<sup>(٣)</sup>

ومعناها حكمي مستقل على وفق طبيعة الأمثال الحكمية التي لا تُفارق الاستقلال عن المقام إلا إذا نصح الحكمي مستنصحه ، أو استعمل أحد المثل الحكمي استنصاحاً على طريقة التجريد . الاستفهام في الأول للنفي ، والمعنى الحكمي عدم غناء التمني ، وفي الثاني سوء مغبة الجهل ، وفي الثالث أن لا خفاءً لنظر المبيغض . فهذا كلام بدأه الحكمي ليقدم هذه المعاني الحكمية ، مستقل عن طلب مقام أو مقال ، فمن ثم تبدو غريبة هذه الواوات العاطفات في أوله ولا معطوفات عليها قبلها .

لقد تعرض النحاة للواو التي جاءت في الشعر ولا معطوف عليه قبلها ، فجعلها ابن عصفور زائدة لضرورة الشعر<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن جني في قول أبي نواس :

(وبلدة فيها زوّز صعراء تخطى في صعر)

: (قوله « وبلدة » ، قيل في هذه الواو قولان : أحدهما أنها للعطف ، والآخر أنها عوض من رب ، فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة ، لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يعطف ، ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ، فكأنه كان في حديث ثم قال : « وبلدة » ، فكأنه وكلّ الكلام إلى الدلالة على الحال)<sup>(٥)</sup> .

وهذه الواو تشبه إلى حد ما الواو التي في الأمثال من حيث إنها لا معطوف عليها قبلها وإنما بدئ بها الكلام . ويبدو لي أن القول الأول الذي عرضه ابن جني هو الصالح هنا .

فهذه الأمثال الثلاثة من كلام بعض حكماء الشعراء ، قدمها في شعره ولكن جامعي الأمثال لم يشيروا ، غير أن الميداني ذكر في شرح الثالث أن (الشعر لأبي جندل الهذلي ، وأوله : تحدثني عينك ما القلب كاتم)<sup>(٦)</sup> ، وقد وجدت أن المثل الأول من قول الذّبياني :

(أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي مِنَ الْحَدَثَانِ لَيْثٌ)<sup>(٧)</sup>

وإن وقع به تغيّر هيئت ، والواو على اعتبار هذين المقالين استئنافية أو عاطفة .

(١) (مجمع الأمثال) ٤٣٩/٣ .

(٢) نفسه ٤٤٣/٣ .

(٣) نفسه ٢٠٢/٣ .

(٤) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٧١ .

(٥) (تفسير أرجوزة أبي نواس) لابن جني ص ١٠ .

(٦) (مجمع الأمثال) ٢٠٢/٣ .

(٧) (ديوان النابغة الذبياني) ص ١٧٣ .

ولكن عادة العرب في إرسال الأمثال إذا أخذوها من شعر وكانت كهذه الأمثال الثلاثة ، أن يطرحوا حرف العطف ، لتأصل طبيعة تركيب المثل الحكمي فيهم ، وهي أنه مرسل بنفسه ليبدو كالقاعدة المسلمة ، مستقل عن الارتباط بمقام أو مقال .

لقد أحصيت ما أخذه العرب من الشعر وكان معطوفاً فحذفوا حرف العطف ، فكان ( ٨٠ ) مثلاً في ( مجمع الأمثال ) ، صرح الميداني في ( ١٠ ) منها تقريباً بهذا الحذف أو بما يفيد ، فقال في المثل الحكمي : ( لا قرارَ زأرٍ من الأسد )<sup>(١)</sup> : ( هو من قول النابغة :  
تُبَيْفْتُ أَنَّ أبا قابوسٍ أُوْعِدَنِي      ولا قرارَ على زأرٍ من الأسد )  
وفي المثل الحكمي : ( مِن اللّجاجة ما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ )<sup>(٢)</sup> : ( أول من قال ذلك الأشعر بن أبي  
حمران ... فقال :

أَهْلَكْتُ مُهْرِي فِي الرَّهَانِ لِحَاجَةٍ      وَمِنَ اللّجاجة ما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ )<sup>(٣)</sup>  
وفي المثل الحكمي : ( النَّفْسُ مُوَلَّعةٌ بِحُبِّ العاجِلِ )<sup>(٤)</sup> : ( هذا المثل لجرير بن الخطف حيث  
يقول :

إِنِّي لأزجو منك سَيْبًا عاجلاً      والنَّفْسُ مُوَلَّعةٌ بِحُبِّ العاجِلِ )<sup>(٥)</sup>  
وهكذا ، فمن ثَمَّ تكون نسبة ذكر العاطف ( ٨٠ : ٣ ) أي ( ٦١ ، ٣٪ ) ، وهي نسبة ضئيلة .  
ويدو لي أن الذي أقدم العرب على ذكر العاطف في الأمثال الثلاثة هو الذي أقدم الشاعر  
على ارتكاب الضرورة فيما يأتي :

قال ابن عصفور : ( مثلاً ذلك :

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِيٍّ فَاخِرَاتٍ      يَهْنُ ثَلَوْتُ كَدَمَ الْعِبَاطِ  
ولو أنشد على ( معارٍ ) لكان البيت مستقيماً ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن الخبن على مفاعلتين  
من الوافر ، فيسكن خامسه فيصير على مفاعيلن . ويسمى هذا الزحاف القَصْبُ . فلما كره  
الزحاف أثبت الياء ، إجراءً للمعتلِّ مُجَرِّى الصحيح . وذكر المازني أنه سمع أعرابياً يُنشد : أبيت  
على معارٍ فاخِرَاتٍ ، فاحتمل قُبْحُ الزحاف لاستواء الإعراب )<sup>(٦)</sup> .  
وقد أفاض في شرح هذا المعنى ابن جنى من قبل في الخصائص<sup>(٧)</sup> ، ولكن كلام ابن عصفور  
على هذا البيت بهذه الطريقة أشد مناسبة لما هنا .

(١) ( مجمع الأمثال ) ١٧٥/٣ .

(٢) نفسه ٣٢٨/٣ .

(٣) ( مجمع الأمثال ) ٣٢٨/٣ .

(٤) نفسه ٣٧٢/٣ .

(٥) نفسه ٣٧٢/٣ .

(٦) ( ضرائر الشعر ) ٤٣ - ٤٤ .

(٧) راجع ( الخصائص ) ٣٣٥/١ .

فالمثل الأول من بحر الوافر والثاني من بحر الرجز والثالث من بحر الطويل ، وحذف العاطف وإن كان كالحرم المقبول في ابتداء الطويل ، مُضْعِفٌ موسيقا الكلام . ولا ضير على هذا الرأي من ضالة نسة الأمثال الثلاثة إلى غيرها مما حذف من أوله العاطف ، فقد سَجَرَ المعرى من كلام النحاة على البيت السابق قائلا : ( يزعم النحويون أن قوله : مَقَارِي بفتح الياء ، حملة عليه كراهة الزحاف ، وهذا قول يَنْتَقِضُ ، لأن في هذه (الطائفة) أبياتاً كثيرة لا تخلو من زحاف ، وكل قصيدة للعرب غَيْرُهَا على هذا الْقَرِي )<sup>(١)</sup> ، ومعناه أن كراهة الزحاف -التي هي ككراهة حذف العاطف- قليلة في القصيدة نفسها وغيرها مثلها -كما كان إثبات العاطف ضعيلاً في الأمثال . ورغم ذلك ذكر ابن عصفور الآتي بعد المعرى هذا الرأي . وعندى أن رأى ابن جنى وابن عصفور أقوى لأنه يفسر ما حدث برغبة الشاعر عن الزحاف ، والشعر موسيقا ولا يَتَعَدُّ أَنْ يريد الشاعر نغمةً بعينها لشيء في نفسه .

أما كلام المعرى فقد أُنْطِقَ به حِيَّةٌ عاملة من حِيَّاتِ الجَمَّةِ ، تريد أن تحتج لما وقع بقراءة حمزة ابن حبيب من أشياء ينكرها عليه أصحاب العربية ، بأن العرب لم يكونوا يحفلون بطرح الإعراب ، ويقوى حجتها ألا يكون الأمر في البيت السابق على ما رأى ابن جنى وابن عصفور بل أن يكون من طَرَحِ الواجب الذي تحتج له . وقد غاب عنها أن جميع ما احتجت به شِعْرٌ لا نثر ، وهو موضع ضرورة<sup>(٢)</sup> .

فالأمر راجع -فيما أرى- إلى الإحساس بالموسيقا ، وأن من روى المثل مع العاطف كان أميل إلى الموسيقا ممن لم يثبت العاطف .

وربما أكد هذا أن المثل السابق ( لا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسد ) رواه الزمخشري بإثبات الواو ( ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الاسد )<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً - الحذف لدلالة المقال وحده :

وقد وقع بالمثلين الحوارية والحكمية ، وإنما وقع بالحكمي لأنه نوع من الحذف الجائز القريب من الواجب ، وربما لم يقع بالتعيري لمنافاة طبيعة الوصف له .

من الأمثال الحوارية : ( كَيْفَ بَقْلَامِ أَعْيَانِي أَبُوهُ )<sup>(٤)</sup>

من الأمثال الحكمية : ( كَيْفَ لِي بَأْنِ أُحْمَدَ وَلَا أُوزَرَ شَيْئًا )<sup>(٥)</sup>

(١) (رسالة الغفران) لأبي العلاء المعرى ص ٣٦٩ .

(٢) يبدو أنها كانت حيةً أُنْثَى لا ذَكَرًا !

(٣) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٢ / ٣٨٠ ، وهذا طرث من المستعمل ويُعَدُّ عن الجفاء الذي تَحَدَّث عنه ابن جنى في الخصائص ١ / ٣٣٥ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧ / ٣ .

(٥) نفسه ٤٤ / ٣ .

واستخدام هذا الأسلوب مقبول في الأمثال الحوارية، وتخريجه في الثاني أن المستعمل للمعنى الحكمي أراد توبيخ نفسه، وقد قال الرضى: (قوله: «وإن كان الفعل معنى» الفعل المعنوي على ضربين، لأنه إما أن يكون في اللفظ مُشعِرًا به قوَى أَوْلَا، الأول نحو: ما لَكَ، لأن الجار والمجرور متعلّق بالفعل أو بما فيه معناه)<sup>(١)</sup>. والتركيب (ما لك) محذوف المسند الجملة الفعلية، والتركيب (كيف بغلام - لي) مثله، محذوف الجملة، وكلام الرضى يوضح أن اللفظ دال عليه، وإنما جاءت دلالاته من الارتباط الذي بين الجار والمجرور وبين الفعل أو ما أشبهه. ورأيت المحذوف (الفعل والفاعل)، والتقدير في الأول (كيف أصنع)، وفي الثاني (كيف أحظى) أو ما أشبه هذا.

ت م ٢- (٢) لقد قدمت الحديث عن هذه المحذوف من أجل بيان أن المثل التعبيري كان يستخدم حذف الجملة وجوئًا وجوازًا من أجل التمكين للوصف والتسميع بالموصوف كما سبق في استخدام جزء الوصف منادى، وقد شرحت ما فيه من تأكيد حلول الوصف بالموصوف، وفي استخدامه مُحَدِّثًا منه، وقد شرحت ما فيه من تعريض بالموصوف، وقد تبين أن هذه المحذوف إنما وقعت بالأمثال التعبيرية التي نقلها جامعو الأمثال مستعملة مقتطعة من سياق. ولأن جزء الوصف يكون في الأغلب جزءًا من جملة، وقعت هذه المحذوف استغناءً عن المحذوف واكتفاءً بالمذكور الذي هو جزء الوصف، وهو المقصود.

من أجل هذا كان الحذف في الأمثال التعبيرية أكثر منه في الأمثال الحوارية لأن الأخيرة لا يصرف بناءها قصيدًا واحد، بل تختلف سياقاتها ومقاماتها فتختلف أبنيتها.

ت م ٣- (٣) وقد قدمت الحديث عن هذه المحذوف من أجل بيان أن النسبة القليلة التي وقعت منها في الأمثال الحكمية كانت بين حذف واجب لاهد للحكيم من استخدامها لتحقيق أسلوب ما، وبين حذف قريبة من الواجبة.

أما غير ذلك فقد فصلت الأمر فيه بحيث تبين أن طبيعة بناء المثل الحكمي لم تتغير، وهي الاستقلال وعدم الافتقار إلى قرائن المقام والمقال.

بقي أن أشير إلى ما يأتي:

لقد زوى عن العرب في استعمالها للأمثال التي حذفت الجملة (الفعل والفاعل) فيها وبقي بعدها اسم منصوب، رَفَعُ هذا الاسم كثيرًا.  
من الأمثال الحوارية:

(١) (شرح الكافية) للرضى ١٩٦/١.

(٢) راجع أول الحديث عن حال حذف الجملة في هذا الفصل.

(٣) راجع أول الحديث عن حال حذف الجملة في هذا الفصل.



- ١- (كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا) <sup>(١)</sup>
- ٢- (أَمَرَ مُبْكِيَاتِكَ لَا أَمَرَ مُضْجِكَاتِكَ) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (عُدَّةٌ كَعُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي نَيْتِ سَلُولَةٍ) <sup>(٣)</sup>
- ٤- (رَزَمَةٌ وَلَا دِرَّةٌ) <sup>(٤)</sup>

ومن الأمثال الحكمية :

- ١- (الْعِتَابُ قَبْلَ الْعِقَابِ) <sup>(٥)</sup>
- ٢- (الرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ) <sup>(٦)</sup>

ومن الأمثال التعبيرية :

- ١- (خَذُوا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ) <sup>(٧)</sup>
- ٢- (غَضِبَ الْخَيْلَ عَلَى اللَّجْمِ) <sup>(٨)</sup>
- ٣- (نَزَوَ الْفَرَارِ اسْتَجْهَلَ الْفَرَارِ) <sup>(٩)</sup>
- ٤- (أَهَّهْ وَمِيهَهْ) <sup>(١٠)</sup>

وقد انتبه النحاة لهذا، فقال سيبويه : ( من ذلك قول العرب « كليهما وتمرا » ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا ... ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمرا » ، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا <sup>(١١)</sup> ، وقال ابن يعيش : ( من العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سفر : « خيّر مقدم » أي قدومك خير مقدم ، فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف ، وكذلك « مواعيد عرقوب » أي عداثك مواعيد عرقوب ، ومثله « غضب الخيل على اللجم » أي غضبك غضب الخيل على اللجم <sup>(١٢)</sup> .

ولا يخفى أن نصب هذا الاسم يجعل الجملة فعلية ( وإن محذوف ركنها ) ، ورفعها يجعلها

- 
- (١) (مجمع الأمثال) ٣٨/٣ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٢) نفسه ٤٩/١ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٣) نفسه ٤١٣/٢ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٤) نفسه ٥٨/٢ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٥) نفسه ٣٦٨/٢ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٦) نفسه ٥٢/٢ ورواه بالرفع الزمخشري في (المستقصى) ٣٢٣/١ .
  - (٧) نفسه ٣٤٧/١ ورواه بالرفع أيضا .
  - (٨) نفسه ٤١٤/٢ ورواه الزمخشري بالرفع ، انظر (المستقصى) ١٧٧/٢ .
  - (٩) نفسه ٣٧٥/٣ ورواه بالرفع أيضا .
  - (١٠) نفسه ٧٨/١ ورواه الزمخشري بالرفع هكذا (أهه وأميهه) (المستقصى) ٩/١ .
  - (١١) (الكتاب) ٢٨١-٢٨٠/١ .
  - (١٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ١١٣/١ .

اسمية، وهو التنقل الذي جعل الدكتور محمود شرف الدين يصفه بأنه (نوع من «الحياذية» التي ألاحظها على بعض أمثلة الجملة العربية، فالتركيب ينتمى إلى الجملة الفعلية مرة، وإلى الجملة الاسمية أخرى)<sup>(١)</sup>.

وهو يفسر هذه الحياذية في مكان آخر قائلا: (التخفف من الأفعال ونصب الأسماء على (الفعلية) ورفعها على (الاسمية) أمر مبناه على التسهيل، فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيب معين: جملة فعلية، جملة اسمية، أعطت لنفسها الحرية في نطق كلماتها واعتبارها مرة من النمط الأول، وأخرى من النمط الثاني، لأن النمطين في العمق التركيبي يكادان يحلان محلًا واحدًا متقارب المكانة إن لم يكن متساويهما)<sup>(٢)</sup>.

وكان قد تحدث قبل ذلك عن المصدر الصائري بدلًا من فعله وأنه يُرفع والمعنى واحد - وقد ناقشت ذلك في حذف الجملة وجوبًا - فقال: (المعنى العام الذي يؤخذ من الرفع أو النصب واحد، لكن الرفع يدل على الدوام والاستمرار، أما النصب فيدل على الانقطاع والحدوث، والفعلية على النصب صريحة وإن كانت مقدرة، لكنها على الرفع ضمنية)<sup>(٣)</sup>. وكان الدكتور محمد حماسة جعل هذا التركيب الأخير من (الجملة الاسمية الموجزة) سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا<sup>(٤)</sup>.

والذي يبدو لي في هذا الأمر من خلال الأمثال، ما يأتي:

أولاً - الرفع هو الأصل فيما وقع من هذه الظاهرة في الأمثال الحكمية والتعبيرية. ففي المثلين الحكميين السابقين قدم المعنى الحكمي أولاً في بناء مستقل مرسل بنفسه يهدف إلى الوعظ والنصح عن طريق إثبات أن الأفضل في العتاب أن يكون قبل العقاب إبقاءً على المودة، وأن الأفضل في اختيار الرفيق أن يكون قبل بدء السفر اتقاءً لسوء المقلب. ثم استعمله مستعمله ناصحاً غيره أو نفسه على طريق التجريد. وفي الأمثال التعبيرية الأربعة قدم جزء الوصف في موقع المسند الذي هو الأكثر مناسبة له من أجل تحقيق الوصف وإثباته، سواء أذكر المسند إليه الموصوف قبله أم لم يذكر، ثم استعمله مستعمله أمراً غيره بأن يكون على هذا الوصف، كما في المثل الأول، أو واصفاً فعله كما في المثلين الثاني والثالث، أو داعياً عليه بهذا الوصف. وقد سبق أن هذا كله يمكن إشرائه معنى الدعاء.

ثانياً - النصب هو الأصل فيما وقع من هذه الظاهرة في الأمثال الحوارية، لأنه مقتضى مقاماتها ومقالاتها. وهما يقتضيان إذا توخدا شكلاً واحداً. وقد قال ابن يعيش في المثل

(١) (صوتيات فعليات بين العوض والبدل) للدكتور محمود شرف الدين ص ٢٤٨.

(٢) نفسه ٢٦٨.

(٣) نفسه ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٩٤-٩٥.

الحواري : (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ) <sup>(١)</sup> المروي يرفع (حظية) أيضا : (لو عنت بالخطية نفسها لم يكن إلا نَصْبًا ؛ إذ التقديرُ إِلَّا أَكُنْ حَظِيَّةً ، فيكون منصوبًا لأنه خبر كان) <sup>(٢)</sup> . والذي حدث أن العربي الذي استعمل هذه الأمثال الحوارية فيما بعد افتقد المقال والمقام الدقيقين المتضمنين المثل ، وهو قد اعتاد الاسم مرفوعًا في أول الجملة ، فلما ردد هذا الكلام مال لسانه إلى ما تعوّده .

\* \* \*

---

(١) (مجمع الأمثال) ٣٠/١ ويضرب في الأمر بمداواة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم ، وألية أى مُقَصِّرة .  
(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٢/١ .

### تعقيب

إن التعقيب على هذا الباب كمدخله ، ضروري ، لأنه يوجه نظر الملاحظ إلى أنه سار في طريق كشف مداخل إيجاز الأمثال وملاحم اللغة العربية القديمة ، شوطاً ما ، وأكد كثيراً من آراء العلماء قدامى ومحدثين ، وضَعَفَ أخرى أو أكملَ بغضِ النقصِ فيها .  
لقد كان مما أكَّده :

- أن الأوليّة في الاستعمال للأسماء الظاهرة قبل الضمائر .
- أن الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم .
- أن نقص الأفعال متحول عن تمامها .
- أن التركيب الأساس في الجملة الفعلية هو ( الفعل والفاعل والمفعول أو الجار والمجرور ) .
- أن الأعراف الأشهر في المشبه به - إذا كان التشبيه صريحاً بالكاف - أن يكون معرفة .
- أن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .
- أن الجملة الفعلية أغلب على كلام العرب في الأحوال العادية ، وأن العربي يستخدم الاسمية إذا قصد الإثبات أو إزالة الشك .
- أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة .
- أن الجملة القصيرة كانت سمة اللغة العربية القديمة .
- أن السجع والمتوازن الرابط بين الجملة الأولى في المثل الحكمي وما امتدت إليه ، من وسائل تعليم العربي ، لما بينهما وبين العربي من ألفة لتلذذه بهما .
- أن النداء لا ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي .
- إلى غير ذلك مما ذُكر في خَلَلِ البحث .
- وكان مما ضَعَفَه :
- أن مسوغ تنكير المبتدأ في جملة المثل ، كونه في مثل .
- أن الازدواج الحادث بين المسند إليه وما امتد إليه بالعطف في الأمثال التعبيرية ، من المظاهر اللغوية البدائية كلعب الأطفال بتكرار الألفاظ المتشابهة الجرس .
- منع معجى الخبر علماً للوصف .
- أن الأكثر في التشبيه باسم تتصل به بعده جملة هي غرض التشبيه ، أن يكون اسماً موصولاً .
- أن إعادة المبتدأ لفظاً ومعنى تكون للدلالة على الشهرة أو عدم التغير فقط .
- إلى غير ذلك مما ذُكر في خَلَلِ البحث .

كذلك كشف الباب أن للاتفاقات والاختلافات بين أنواع الأمثال<sup>(١)</sup>، أثراً في بنائها النحوي .

- أما الاتفاقات فقد أثرت في بنائها مجتمعة ، ومن آثارها :
- ميلُ المسند إليه إلى القصّر .
  - ميلُ المسند إليه إذا تجاوزَ القصّر إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - ميلُ المسند إليه إلى الطول عن طريق التركيب الإضافي .
  - ميل المسند المفرد الاسم إلى تجاوز القصّر .
  - ميل المسند المفرد الاسم إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - ميل المسند المفرد الاسم إلى الطول عن طريق عمل الفعل .
  - ميل المسند المفرد الفعل إلى تجاوز القصّر .
  - ميل المسند المفرد الفعل إلى الامتداد أكثر من الطول .
  - ميل المسند المفرد الفعل إلى الامتداد إلى المفعول به والجار والمجرور .
  - ميل المسند الجملة الفعلية إلى تجاوز القصّر .
  - ميل المسند الجملة الفعلية إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - ميل المسند الجملة الفعلية إلى الطول عن طريقة المسند فيها .
  - ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى تجاوز القصّر .
  - ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - ميل المسند شبه الجملة الحرفي إلى الطول عن طريق طول المجرور أكثر من امتداده .
  - ميل المسند شبه الجملة الظرفي إلى تجاوز القصّر .
  - ميل المسند شبه الجملة الظرفي إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - مشاركة المسند إليه والمسند في البناء مذكورين ومحذوفين ، وإن قلّ الحذف لتعلق الفائدة بالذكر ، وقلة حذف المسند بالقياس إلى حذف المسند إليه .
  - ميل الجملة إلى القصّر .
  - ميل الجملة إذا تجاوزت القصّر ، إلى الطول أكثر من الامتداد .
  - ميل الجملة إلى الطول عن طريق المسند .
  - ميل الجملة عند الامتداد ، إلى الامتداد إلى الجملة الفعلية .
- إلى غير ذلك من الآثار المذكورة في خَلَل الباب .
- وأما الاختلافات فقد أثرت في بنائها النحوي مفترقة ، ومن آثارها :

(١) راجع في تفصيلها التمهيد .

- ميل جملة المثل الحكمي إلى استخدام المرفع بآل والنكرة مسنداً إليه أكثر من غيرها ، وميل جملة المثل التعبيري إلى استخدام ضمير الغيبة مسنداً إليه أكثر من غيرها ، وميل جملة المثل الحواري إلى استخدام ضمير التكلم مسنداً إليه .
- تُخلو جملة المثل الحكمي من العلم واسم الإشارة مسنداً إليهما ، على حين استخدمتهما جملتا المثليين الحواري التعبيري .
- كون المسند إليه أكثر طولاً في جملة المثل الحكمي منه في غيرها ، وأكثر امتداداً في جملة المثل التعبيري منه في غيرها .
- كون جملة المثل التعبيري أكثر حذفاً للمسند إليه من جملة المثل الحواري ، أما جملة المثل الحكمي فلم يحذف بها قط<sup>(١)</sup> .
- استخدام جملة المثل التعبيري النكرة مسنداً مفرداً اسماً أكثر من غيرها .
- استخدام جملتي المثليين الحواري والتعبيري العلم مسنداً مفرداً اسماً ، على حين لم تستخدمه جملة المثل الحكمي كذلك قط .
- كون نسبة طول المسند المفرد الاسم وامتداده في جملة المثل التعبيري أكثر منها في غيرها .
- كون امتداد المسند المفرد الاسم بنعتيه والعطف عليه في جملة المثل التعبيري أكثر منه في غيرها .
- كون طول المسند المفرد الاسم بكونه اسماً موصولاً في جملة المثل الحكمي أكثر منه في غيرها .
- استخدام جملة المثل التعبيري الماضي مسنداً مفرداً فعلاً أكثر من غيرها ، واستخدام جملة المثل الحكمي المضارع مسنداً مفرداً فعلاً وكذلك الأمر ، أكثر من غيرها .
- كون المسند المفرد الفعل في جملتي المثل التعبيري والمثل الحكمي أكثر طولاً منه في جملة المثل الحواري .
- استخدام جملة المثل الحكمي المسند الجملة الاسمية أكثر من غيرها .
- كون المسند في الجملة الفعلية الواقعة مسنداً ، فعلاً مضارعاً في جملة المثل التعبيري أكثر منه في غيرها .

(١) يمكن القول إن الدكتور على القاسمي توصل إلى قريب من هذا بقوله : (إن المثل جملة كاملة أما التعبير الاصطلاحي فقلما يكون جملة مستقلة بذاته ، بل غالباً ما يشكل جزءاً من جملة فمن بين آلاف التعابير الاصطلاحية التي تجمعت لدينا لم نعر إلا على بضعة تعابير يمكن أن تكون جملاً مستقلة ، مثل « اختلط الحابل بالنابل » (التعابير الاصطلاحية) له ص ٣١ . مع ذكر أنه يعنى بالتعابير الاصطلاحية (الأمثال التعبيرية) وبالأمثال (الأمثال الحوارية والحكمية) ، وقد سبق تفصيل هذا في التمهيد . إن قوله بجزئية هذا النوع بالقياس إلى غيره ، موافق لقول الباحث : إن (المسند المفرد الاسم) هو الموقع المتحمل جزء الوصف غالباً في الأمثال التعبيرية ، وهو موافق كذلك لهذا الأثر (كون جملة المثل التعبيري أكثر حذفاً للمسند إليه) .

- كون المسند في الجملة الفعلية أكثر طولاً في جملة المثل التعبيري منه في غيرها .
- كون المسند الجملة الفعلية أكثر امتداداً في جملة المثل الحكمي منه في غيرها .
- استخدام المسند شبه الجملة الحرفي (الكاف) جازاً في جملة المثل التعبيري أكثر من غيرها .

- استخدام المسند شبه الجملة الحرفي (اللام) و(من) جازئاً في جملة المثل الحكمي أكثر من غيرها .

- كون المسند شبه الجملة الحرفي أكثر طولاً وامتداداً في جملة المثل التعبيري منه في غيرها .
- كون المسند شبه الجملة الظرفي للمكان في جملة المثل التعبيري أكثر من غيرها .
- كون المسند شبه الجملة الظرفي أكثر طولاً وامتداداً في جملة المثل الحكمي والمثل التعبيري ، منه في غيرها .

- كون جملة المثل الحوارية أكثر حذفاً للمسند وتقديماً للمذكور منه ، من غيرها .
- كون الجملة الفعلية الأغلب على المثل الحوارية ، والجملة الاسمية الأغلب على المثليين الحكمي والتعبيري .

- كون التركيب (معرف بأل «مسنداً إليه» ، ونكرة «مسنداً») أكثر صورا الجملة الاسمية تردداً في الأمثال الحكمية ، والتركيب (ضمير غيبة «مسنداً إليه» ، ونكرة «مسنداً») أكثر صورها تردداً في الأمثال التعبيرية .

- كون الجملة أكثر طولاً في الأمثال الحكمية منها في غيرها .

- كون الجملة أكثر امتداداً في الأمثال الحوارية منها في غيرها .

- كون المثل التعبيري أكثر حذفاً للجملة من غيره .

إلى غير ذلك مما سبق في خَلل البحث .

يبدو لي أن الاتفاقات التي وجهت بناء الأمثال جميعها ، والاختلافات التي ميّزت بناء كل نوع من غيره ، كانت راسخة في ذهن العربي القديم . ولا غزو فهو الذي اختار كلاماً بعينه ليردده ، وهو الذي جعل بعضه للاحتجاج (الأمثال الحوارية) ، وبعضه للوعظ والتوضيح (الأمثال الحكمية) ، وبعضه لإثبات الوصف (الأمثال التعبيرية) .

وقد أكد هذا أن أبا العتاهية المولود سنة ثلاثين ومائة للهجرة<sup>(١)</sup> ، المتوفى سنة ثلاث عشرة ومائتين ، حاول صُنْعَ أمثال جديدة فلم يخالف ما سبق أن كَشَفْتُهُ من البناء النحوي للأمثال . لقد صنع أرجوزة سماها «ذات الأمثال» قبل أن له فيها أربعة آلاف مثل<sup>(٢)</sup> ، غير أن القائل لم يَذْكُرْ عدد أبياتها ، والمذكور منها في (الأغاني) ثلاثة وعشرون بيتاً تضمنت اثنين وثلاثين

(١) (الشعر العباسي) للدكتور محمد أبو الأنوار ص ٢١٠ .

(٢) (الأغاني) للأصفهاني ١٢٥٠/٤ .

مثلاً، والمذكور منها فيما تيسر لى من طبعات ديوانه سبعة وأربعون بيتاً بعضها شطرٌ منفرد، تضمنت ستة وستين مثلاً.

وسوف أتعرض لهذه الأرجوزة برواية الديوان<sup>(١)</sup> دارساً أمثالها كدُرسي أمثال العرب القديمة، لبيان مدى صدق ما انتهى إليه هذا الباب ومدى رُسوخه في ذهن العربي:

قال أبو العتاهية: (٢)

(حَسْبُكَ يَمَّا تَبْتَغِيهِ الْقُوْتُ)	(مَا أَكْثَرَ الْقَوْتُ لِمَنْ يُمُوتُ)
(الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَا)	(مَنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَا وَخَافَا)
(إِنْ كَانَ لَا يُغْنِيكَ مَا يُكْفِيكََا)	(فَكُلْ مَا فِي الْأَرْضِ لَا يُغْنِيكََا)
(إِنَّ الْقَلِيلَ بِالْقَلِيلِ يَكْثُرُ)	(إِنَّ الصَّفَاءَ بِالْقَذَى لَيَكْثُرُ)
(هِيَ الْمَقَادِيرُ فَلَمْنِي أَوْ قَدَرُ)	(إِنْ كُنْتُ أَخْطَأْتُ فَمَا أَخْطَأَ الْقَدَرُ)
(مَا انْتَفَعَ الْمَرْءُ بِمِثْلِ عَقْلِهِ)	(وَحَيْرُ دُخْرِ الْمَرْءِ لِحُسْنِ فِعْلِهِ)
(إِنَّ الْفَسَادَ ضِدُّهُ الصَّلَاحُ)	(وَرُبَّ جِدٍّ جَرَّهُ الْمُرَاحُ)
(يُغْنِيكَ عَنْ كُلِّ قَبِيحٍ تَرْكُهُ)	(يُوتِيهِ الرَأْيُ الْأَصِيلُ شَكَّهُ)
(لِكُلِّ قَلْبٍ أَمَلٌ يُقْلِبُهُ)	(يَضِدُّهُ طَوْرًا وَطَوْرًا يَكْذِبُهُ)
(يَا رُبَّ مَنْ أَشْخَطَنَا بِجَهْدِهِ)	(قَدْ سَرَّنَا اللَّهُ بِغَيْرِ حَمْدِهِ)
(مَنْ لَمْ يَصِلْ فَارَضَ إِذَا جَفَاكََا)	(لَا تَقْطَعَنَّ لِلْهَوَى أَحَاكََا)
(لَنْ يَصْلُحَ النَّاسُ وَأَنْتَ فَاسِدُ)	(هَيْهَاتَ مَا أَبْعَدَ مَا تُكَابِدُ)
(لِكُلِّ مَا يُؤْذِي وَإِنْ قَلَّ أَلَمُ)	(مَا أَطْوَلَ اللَّيْلَ عَلَى مَنْ لَمْ يَنَمْ)
(لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغِيْبُ)	(إِلَّا لِأَمْرِ شَأْنُهُ عَجِيبُ)
(لِكُلِّ شَيْءٍ مَعْدِنٌ وَجَوْهَرُ)	(وَأَوْسَطُ وَأَضْعَفُ وَأَكْبَرُ)
(وَكُلُّ شَيْءٍ لَاحِقٌ بِجَوْهَرِهِ)	(أَضْعَفُهُ مُتَّصِلٌ بِأَكْبَرِهِ)
(مَنْ لَكَ بِالْحَضِرِ وَكُلُّ مُتَنَزِّجٍ)	(وَسَاوِسُ فِي الصَّدْرِ مِنْهُ تَخَلُّجُ)
(مَا زَالَتْ الدُّنْيَا لَنَا دَارَ أَدَى)	(تَمَزُوجَةُ الصُّفْرِ بِالْوَانِ الْقَذَى)
(الْحَيْرُ وَالشُّرُّ بِهَا أَزْوَاجُ)	(لِذَا نِتَاجُ وَلِذَا نِتَاجُ)
(مَنْ لَكَ بِالْحَضِرِ وَلَيْسَ مَخْضُ)	(يَخْبِثُ بَغْضٌ وَيَطْيِبُ بَغْضُ)
(لِكُلِّ إِنْسَانٍ طَبِيعَتَانِ:	(خَيْرٌ وَشَرٌّ وَهُمَا ضِدَّانِ)
(إِنَّكَ لَوْ تَسْتَنْشِقُ الشَّحِيحَا)	(وَجَدْتَهُ أَخْبَثَ شَيْءٍ رِيحَا)

(١) ديوان أبي العتاهية ص ٤٩٣-٤٩٦.

(٢) القوسان علامة على أنَّ ما بينهما مثل واحد مستقل غير مُقتَرِ إلى غيره.



(وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ إِذَا مَا عُذَا  
عَجِبْتُ حَتَّى غَمَنِي الشُّكُوتُ  
كَذَا قَضَى اللَّهُ فَكَيْفَ أَضْنَعُ  
الْثَرَكُ لِلدُّنْيَا النُّجَاةُ مِنْهَا)  
(مَنْ لَاحَ فِي عَارِضِهِ الْقَتِيرُ  
مَنْ جَعَلَ النُّتَامَ عَيْنًا هَلَكَا)  
(الْمَكْرُ وَالْعَشْبُ أَدَاةُ الْغَادِرِ)  
(سَامِعٌ إِذَا سَمِعَتْ وَلَا تَخْشُ الْعَيْنُ)  
(مَنْ عَاشَ لَمْ يَخُلْ مِنَ الْمُصِيبَةِ  
يَا طَالِبَ الدُّنْيَا بِدُنْيَا الْهَمَّةِ  
يُوسِّعُ الصُّبْحُ الرِّضَا بِالصُّبْحِ  
أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ أُمُورِي كُلَّهَا  
(مَا أَبْعَدَ الشَّيْءُ إِذَا الشَّيْءُ فُقِدَ)  
(يَعِيشُ حَيٌّ بِثَرَاثِ مَيِّتِ)  
(صُلِحَ قَرِينِ الشُّوْءِ لِلْقَرِينِ  
لَمْ يَضِفْ لِلْعَزْءِ قَرِينٌ يَمْدُقُهُ)  
(مَعْرُوفٌ مَنْ مَنْ بِهِ خِدَاجُ)  
مَا عَيْشُ مَنْ أَقْشَهُ بَقَاؤُهُ  
إِنَّا لَنَنْفِي نَفْسًا وَطَرْفَا  
(وَلِلْكَلامِ بَاطِنٌ وَظَاهِرُ)  
(إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ  
(إِنَّ الشَّبَابَ مُحِجَّةُ التَّصَابِي)  
(أَصْحَبَ ذَوِي الْفَضْلِ وَأَهْلَ الدِّينِ)  
(إِيَّاكَ وَالْغَيْبَةَ وَالنُّبِيْمَةَ  
(لَا تَذْهَبَنَّ فِي الْأُمُورِ قَرْطَا)  
(وَكُنْ مِنَ الثَّامِسِ جَمِيعًا وَسَطًا)

ينبغي أن أشير - قبل عرض الدراسة - إلى أمور:

- ١- مُبتَكِرُ هذه الأمثال أبو العتاهية العائش عاثةً حياته في عصر الاستشهاد، قريبًا من مستعملي الأمثال وجامعيها، فهو - لا شك - واع لما يُحيط به ولا سيما أنه شاعر مُفْلِقٌ، لتركيب الكلام عنده أثر.

- ٢- عندما أراد أبو العتاهية تضمين ما يبتكره من أمثال شعراً، انصرف إلى الرجز، وقد تبين لي من تتبع الأمثال الشعرية أن الرجز غلب على أوزانها؛ فقد كان بنسبة (١٤, ٥٣٪) منها<sup>(١)</sup>. وهذا فيما يبدو لي -أول آثار وعي أبي العتاهية لطريقة العرب في إرسال أمثالها.
- ٣- جعل أبو العتاهية ما جاء به (أمثالا) على إطلاق الاسم، والدليل تسميته أرجوزته (ذات الأمثال) كما روى الأصفهاني<sup>(٢)</sup>، وهذا فيما يبدو لي - وعي منه آخر لنظرة قدامى اللغويين وجامعي الأمثال ومن تبعهم، إلى هذه الأقوال، فقد جعلوا (الحِكَم) ضمن (الأمثال)، وما جاء به أبو العتاهية (حِكَم) أو (أمثال حكيمة) كما رأى البحث.
- ٤- تضمنت هذه الأبيات الثمانية والأربعون - على اعتبار الشطر الأخير بيتا - سبعة وستين مثلاً. فقد كان أبو العتاهية حريصاً في كثير من الأبيات على ألا يتجاوز المثل شطر البيت، وهذا - فيما يبدو لي - لما رسخ في ذهنه من إيجاز المثل الذي يؤهله للانتشار. والشاعر لا يعمل شعره لنفسه بل ليتنشر، فإذا كان هذا الشعر أمثالا كان طلبه الانتشار أجداً.
- وفيما يلي عرض نتائج درسي هذه الأمثال بما درستُ به أمثال العرب القديمة، مع ملاحظة نتائج درسي الأمثال الحكمية خاصة، لأن أمثال أبي العتاهية من نمطها.

\* \* \*

(١) راجع ما يأتي في مدخل الباب الثاني.

(٢) راجع (الأغاني) ١٢٥٠/٤.

## (المسند إليه)

أولاً - حال ذكر المسند إليه :

- بلغ المذكور من المسند إليه (٦٦) بنسبة (٩٨,٥٠٪)<sup>(١)</sup>  
 (أ) نوع المسند إليه : استخدمت جملة المثل العتاهي (النكرة) و(المعرف بآل) مسنداً إليه (٤٥) مرة بنسبة (٦٨,١٨٪)<sup>(٢)</sup>.  
 (ب) طول المسند إليه : طال (١٣) مرة بنسبة (١٩,٦٩٪) وقد طال بالتركيب الإضافي في عشر منها أي بنسبة (٧٦,٩٢٪)<sup>(٣)</sup>  
 (ج) امتداد المسند إليه : امتد (١٤) مرة بنسبة (٢١,٢١٪) ، وقد امتد بالثمت والعطف في إحدى عشرة مرة منها بنسبة (٧٨,٥٧٪)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً - حال حذف المسند إليه :

لم يحذف المسند إليه وحده قط<sup>(٥)</sup>.

## (المسند)

أولاً - حال ذكر المسند :

بلغ المذكور من المسند (٦٤) بنسبة (٩٥,٥٢٪)<sup>(٦)</sup>.

القسم الأول - المسند المفرد :

(١) المسند المفرد الاسم :

- بلغ المذكور من المسند المفرد الاسم (١١) بنسبة (١٧,١٨٪).  
 (أ) نوع المسند المفرد الاسم : استخدمت جملة المثل العتاهي (النكرة) مسنداً مفرداً اسماً (٤) مرات بنسبة (٣٦,٣٦٪).

- 
- (١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية العربية القديمة (٩٧,٦٣٪).  
 (٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧١,٦١٪).  
 (٣) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٩,٠٧٪).  
 (٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٦٥,٣٣٪).  
 (٥) كذلك لم يحذف المسند إليه وحده في جملة المثل الحكمي العربي القديم.  
 (٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٦,٩٠٪).

- (ب) طول المسند المفرد الاسم: طال ( ١٠ ) مرات بنسبة ( ٩٠ , ٩٠ %) وقد طال في خمس منها بعمل الفعل<sup>(١)</sup>.
- (ج) امتداد المسند المفرد الاسم: امتد مرة واحدة أي بنسبة ( ٩٠ , ٩٠ %) <sup>(٢)</sup> وقد كانت بالتعدد<sup>(٣)</sup> ، إلى مسند جملة اسمية .

#### (٢) المسند المفرد الفعل :

- بلغ المذكور من المسند المفرد الفعل ( ٢٦ ) بنسبة ( ٤٠ , ٦٢ %) <sup>(٤)</sup>.
- (أ) نوع المسند المفرد الفعل : استخدمت جملة المثل العتاهي ( المضارع ) مسندًا مفردًا فعلًا ( ١٦ ) مرة بنسبة ( ٦١ , ٥٣ %) <sup>(٥)</sup>.
- (ب) طول المسند المفرد الفعل : طال ( ٤ ) مرات أي بنسبة ( ١٠ , ٥٣ %) <sup>(٦)</sup>.
- (ج) امتداد المسند المفرد الفعل : امتد ( ١٧ ) مرة أي بنسبة ( ٧٧ , ٢٧ %) وقد امتد إلى المفعول به والجار والمجرور ( ١٦ ) مرة بنسبة ( ٩٤ , ١١ %) <sup>(٧)</sup>.

#### القسم الثاني - المسند الجملة :

- بلغ المذكور من المسند الجملة ( ١٧ ) بنسبة ( ٢٦ , ٥٦ %) <sup>(٨)</sup> ، منها ( ٣ ) كان فيها جملة اسمية<sup>(٩)</sup>.
- (أ) نوع المسند الجملة : أما المسند الجملة الاسمية فقد كان المسند إليه فيها ( نكرة ) مرتين و( مضافًا إلى ضمير غيبة ) مرة ، وكان المسند مفردًا اسمًا ( معرفًا بأل ) مرة ، و( شبه جملة حرفيًا ) مرة و( ظرفيًا ) مرة . أما المسند الجملة الفعلية فقد كان المسند إليه فيها ( ضمير غيبة ) ( ١٠ ) مرات<sup>(١٠)</sup> ، و( معرفًا بأل ) ( ٣ ) مرات و( ضمير خطاب ) مرة ، وكان المسند ( فعلًا ماضيًا ) في ( ٩ ) مرات منها ، و( مضارعًا ) في ( ٤ ) مرات .

(١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٥٣ , ١٤ ) % .

(٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ١٤ , ١٠ ) % .

(٣) كانت نسبة امتداد مسند جملة المثل الحكمي العربي القديم بالتعدد ( ٢٢ , ٢٢ ) % .

(٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٤٠ , ٦٢ ) % كذلك .

(٥) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٤٣ , ٧٥ ) % وكانت أعلى النسب .

(٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٧ , ٤٠ ) % .

(٧) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٩٠ , ٣٤ ) % .

(٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٣٢ , ٦٤ ) % .

(٩) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٢ , ٣٤ ) % .

(١٠) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٨٢ , ٠٦ ) % .

- (ب) طول المسند الجملة : يُعَدُّ المسند الجملة طويلاً بالقياس إلى المسند المفرد والمسند شبه الجملة .
- (ج) امتداد المسند الجملة : لم يمتد إلا المسند الجملة الفعلية ، وقد امتد ( ٦ ) مرات بنسبة ( ٤٢ , ٨٥ )٪<sup>(١)</sup> إلى جملة فعلية بالترتب الشرطي<sup>(٢)</sup> .

### القسم الثالث - المسند شبه الجملة :

- بلغ ( ١٠ ) مرات بنسبة ( ١٥ , ٦٢ )٪ ، وكانت كلها لشبه الجملة الحرفي<sup>(٣)</sup> .
- (١) نوع المسند شبه الجملة الحرفي : كان الجار ( اللام ) في ( ٥ ) منها<sup>(٤)</sup> ، والمجرور نكرة في ( ٣ ) و ( معرفاً بآل ) في ( ٣ )<sup>(٥)</sup> .
- (ب) طول المسند شبه الجملة الحرفي : كان طويلاً في ( ٧ ) مرات عن طريق طول المجرور الذي طال في ( ٦ ) بالتركيب الإضافي<sup>(٦)</sup> ، وفي مرة واحد بكونه اسماً موصولاً .
- (ج) ولم يمتد هذا المسند<sup>(٧)</sup> .

### ثانياً - حال حذف المسند :

- حذف وحده مرتين<sup>(٨)</sup> ، بنسبة ( ٢ , ٩٨ )٪ وكان حذفه من الجائز القريب من الواجب ( من لك - من لك ) .

### ( تقديم المسند وتأخير المسند إليه )

- بعد إخراج المسند المفرد الفعل ، يبقى لدينا ( ٣٩ ) مسنداً قابلاً للتقدم من ( ٦٤ ) .
- وقد بلغت حالات التقديم والتأخير ( ٥ ) حالات بنسبة ( ١٢ , ٨٢ )٪<sup>(٩)</sup> كان المسند المقدم فيها كلها شبه جملة حرفياً<sup>(١٠)</sup> . وكان المسند إليه في ( ٣ ) منها نكرة المسوغ لها تقديم المسند ، وفي المرتين الباقيتين نكرة معطوفاً عليها .

- 
- (١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٣٩ , ٦٧ )٪ .
- (٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٩١ , ٧٨ )٪ .
- (٣) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٩ )٪ على حين كانت نسبة المسند شبه الجملة الظرفي ( ١ , ٨٧ )٪ .
- (٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٣٠ )٪ وكانت أعلى النسب .
- (٥) كانت نسبة مجيء المجرور نكرة ومعرفاً بآل في الأمثال الحكمية ( ٧٠ , ٨٣ )٪ .
- (٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٨٣ , ٧٨ )٪ .
- (٧) كانت نسبة امتداده في أمثال الحكمية ( ٢ , ٠٨ )٪ .
- (٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٠ , ٧٢ )٪ .
- (٩) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٨ , ٩٩ )٪ .
- (١٠) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية ( ٧٣ , ٦٨ )٪ .
-

## (الجملة)

## أولاً - حال ذكر الجملة :

ذكرت الجملة الأولى المقصودة بالبحث في الأمثال العتاهية (٦٦) مرة بنسبة (٩٨,٥)٪<sup>(١)</sup>.

(أ) نوع الجملة : كانت اسمية (٤٠) مرة بنسبة (٦٢,٥)٪<sup>(٢)</sup> ، وكان التركيب (نكرة «مسندًا إليه» ، وجملة فعلية «مسندًا») أكثر صورها تردّدًا بنسبة (٣٢,٥)٪<sup>(٣)</sup> ، وقد بدا لي أن الذي أكثره ، تحقيق أسلوب الشرط المناسب لهذه الأمثال .

(ب) طول الجملة : بلغت نسبة طول الجملة (٦٧,٤٢)٪<sup>(٤)</sup> ، وكانت في أكثرها عن طريق طول المسند وامتداده .

(ج) امتداد الجملة : امتدت (٩) مرات بنسبة (١٣,٦٣)٪<sup>(٥)</sup> ، وقد امتدت إلى الفعلية (٨) مرات بنسبة (٨٨,٨٨)٪<sup>(٦)</sup> فقد كانت الجملة الممتدة فعلية في (٧) مرات من (٩) ، وكان امتدادها إليها في (٥) مرات بالعطف والترتب الشرطي ، أي بنسبة (٦٢,٥)٪<sup>(٧)</sup> .

## ثانياً - حال حذف الجملة :

حذفت الجملة بحذف ركنيها وجوبًا مرة واحدة لتحقيق أسلوب التحذير المتناسب لهذه الأمثال ، أي بنسبة (١,٤٩)٪<sup>(٨)</sup> من عدد الأمثال (٦٧) مثلاً .

قد تبين بهذا العرض وما قابله مما كان في الأمثال الحكمية ، أن ما وصل إليه البحث من نتائج متعلّقة ببناء الأمثال النحوي ، راسخ في ذهن العربي ، حتى إنّه لَيستمرّ في كلامه الذي يرمي به إلى ما كانت الأمثال القديمة ترمي .

- 
- (١) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٩٧,٦٣)٪ .
  - (٢) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٩,٥٩)٪ .
  - (٣) كانت نسبة هذه الصورة في الأمثال الحكمية (٨,٧٥)٪ .
  - (٤) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٤,٥٦)٪ .
  - (٥) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (١٨,٥٢)٪ .
  - (٦) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٧٧,٨٨)٪ .
  - (٧) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٥٩,٣٥)٪ .
  - (٨) كانت نسبة هذا في الأمثال الحكمية (٢,٣٦)٪ وكانت لتحقيق مثل هذا الأسلوب .

## الباب الثاني شذوذ الأمثال النحوي مدخل

قال الأصمعي : ( إن الأمثال تحتل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس )<sup>(١)</sup> ، وقال الأعفش : ( المثل يجرى على خلاف الباب )<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن برهان : ( الأمثال تشذ كثيرا )<sup>(٣)</sup> ورأى في مكان آخر أن الأمثال ( ترك فيها القياس )<sup>(٤)</sup> .

وقد تكلم ابن جنى عن الاطراد والشذوذ لغة ، ثم قال : ( جعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره في مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا ، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما . ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطردي في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومطردي في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع ... ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا ... منه المثل السائر « عسى القَوْنُزُ أَبْوَسًا » .

والثالث المطردي في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم أَخَوَصَ الرَّمْتُ ... ومنه استحوذ ، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ ...

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتميم مفعول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مَضُون ... وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية .

واعلم أن الشيء إذا اطردي في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك

(١) (الأنباء والنظائر للسيوطي ١٠٥/١ .

(٢) (مجالس العلماء) للزجاجي ص ٨٢ .

(٣) (شرح اللمع) لابن برهان العكبري ص ٧٠ .

(٤) (راجع السابق ص ٤٩ .

امتناعك من : وذو وودع ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وزن وودع لو لم تسمعهما<sup>(١)</sup> وخلاصة كلام أولئك العلماء أن الأمثال تشذ كثيرا عن القياس ، فهي من الضرب الثالث أو الرابع مما ذكره ابن جنى .

ورأى المبرد أن الأمثال (تجرى في الكلام على الأصول كثيرا)<sup>(٢)</sup> وهو يعنى الأصول المتروكة ، فهي تراجعها ، فتكون من الضرب الثاني مما ذكره ابن جنى .

فكلامهم يفيد أنه يكثر بالأمثال مجيء الأضرب الثلاثة (الثاني والثالث والرابع) الشاذة التي ذكرها ابن جنى ، بل إن ابن جنى نفسه ذكر ضمن أمثلة الضرب الثاني المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، قولهم : (عَسَى الْعُفْرَاءُ أَنْبُؤُنَا) وهو مثل<sup>(٣)</sup> ، وذكر ضمن أمثلة الضرب الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس قولهم : (إِسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ) ، وهو مثل<sup>(٤)</sup> .

ولا يخفى أن كثرة الشذوذ في الأمثال - وهي نثر - غريبة ؛ إذ إنها كافية لأن تَدْخُضَ عما ورد بها أن يسمى شذوذاً غير مقبول . ولكن علماءنا القدامى - وقد فهموا هذا الاعتراض - رأوا أن الأمثال كالشعر ، محل ضرورة ، ويقع بها الشذوذ فيقبل :

قال المبرد : (الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر)<sup>(٥)</sup> ، وقال ابن جنى الذي أرسى قاعدة الاطراد والشذوذ فيما سبق : (الأمثال عندنا وإن كانت منثورة تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك)<sup>(٦)</sup> . وقال المرزوقي : (استجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام)<sup>(٧)</sup> ، وقال أبو عبيد البكري : (قد ورد فيها من التوسع والحذف ما لم يجئ مثله إلا في أشعارهم)<sup>(٨)</sup> .

لقد كثرت مخالفة المطرد في الشعر ؛ فنفس الشاعر والمعاني التي تجيش بها وضيق مجال الكلام في الشعر ، وتقيد بقيود الوزن والقافية ، كل هذا يدفع الكلام أحيانا إلى تلك المخالفة ، وقد قال سيبويه : (ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)<sup>(٩)</sup> .

والكلام البديعي المسجوع عندهم كالشعر ، قال ابن عصفور : (اعلم أنه يجوز في الشعر وما

(١) (الخصائص) ٩٨/١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، وفيه الضرب الأول هكذا (ومطرد) والضرب الثاني هكذا (مطرد) ، والصواب ما أثبت من أجل استقامة المعطف والكلام .

(٢) (المقتضب) للمبرد ٢٨٠/٣ .

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ٣٤١/٢ .

(٤) راجع السابق ٤٧٨/٢ ، وروايته مع (قد) في أوله .

(٥) (المقتضب) ٢٦١/٤ .

(٦) (المختص) لابن جنى ٧٠/٢ .

(٧) (الزهر) للسيوطي ٤٨٧/١ .

(٨) (فصل المقال) للبكري ص ١٠٧ .

(٩) (الكتاب) لسيبويه ٣٢/١ .



أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع ، من رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز ، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه ، لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر<sup>(١)</sup> ، وقال : (ألقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضًا هي ضرورة النظم)<sup>(٢)</sup> .

فمخالفة المطرد مقبولة في الشعر وما أشبهه من الكلام البديعي المسجوع ، وقد اشتهرت (بالضرورة الشعرية) .

وأولئك العلماء وصفوا ما وقع بالأمثال من مخالفة المطرد بأنه (ضرورة) كذلك ، وهو الذي أثار الدكتور محمد حماسة فقال : (هكذا نجد أن النحاة لم يحددوا مدلول (الضرورة) تحديدًا واضحًا حتى اختلط عليهم أمرها بالشاذ ، فقالوا بالضرورة حيث لا وزن ولا قافية يلجئان المتكلم إلى ارتكاب ما سموه ضرورة شعرية)<sup>(٣)</sup> .

ويبدو لي ضروريًا أن أشير إلى أن (الضرورة) و(الشذوذ) قد اختلف النظر إليهما واختلط في غير ما يخص الأمثال<sup>(٤)</sup> . أما فيما يخص الأمثال فالذي يبدو لي أنهم لم يخلطوا ولم يلقوا الكلام على عواهنه ، فهم قد رأوا أن الأمثال كالشعر ، شكّل لغويًا خاصًا ، ولي على هذا دليلان :

أولهما - أن أولئك العلماء الذين وصفوا ما وقع بالأمثال من مخالفة المطرد بأنه (ضرورة) كالشعر ، لاحظوا كثرة تلك المخالفة في الأمثال ككثرتها في الشعر ، وفي النصوص السابقة ما يثبت هذا .

ثانيهما - أنهم عللوا وقوع تلك «الضرورة» (مخالفة المطرد) بالأمثال - رغم أنها خاصة

(١) (المقرب) لابن عصفور ص ٥٦٣ .

(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٣ .

(٣) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص ٢٠٤ .

(٤) راجع (الاطراد والشذوذ في النحو بين القدماء والمحدثين) لحمد أحمد العمروسي ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ . فقد حاول الباحث إثبات العلاقة بين الشذوذ والضرورة فأوضح أن أقوال النحاة تضاربت ، فكان منهم من فرق بين الشذوذ والضرورة ، فجعل الشذوذ مختصًا بالنثر والضرورة خاصة بالشعر ، وذكر ابن عصفور والأشموني والصبيان ، وقد وجدت الشيخ خالداً في (شرح التصريح ١٦٥/٢) ، والبغدادى في (خزانة الأدب ٣١/١) يريان الرأي نفسه . وكان منهم من رأى الضرورة عامة تشمل الشاذ وغيره من القليل والتادر والممتنع ، وقد ذكر منهم السيوطى وابن يعيش وابن جنى . وكان منهم من خلط بين الضرورة والشذوذ بحيث لا يكاد فرق بينهما يبين ، وقد ذكر منهم الأشموني كذلك ، وابن الأنبارى . ثم ختم الباحث بقوله : (هكذا فإن مصطلح الضرورة يستعمله النحاة أحياناً بمعنى الشاذ وأحياناً أخرى يجعلونه أعم من الشاذ ، وأحياناً ثالثة يفرقون بينه وبين الشاذ فيخصونه بالشعر ، ويجعلون الشذوذ خاصاً بالنثر ، وربما يخلط البعض منهم بين الشذوذ والضرورة فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر) ص ٧٢ ، ولم يُعقب بشيء ، وإذا كان لى من تعقيب فهو أن إطلاقهم (الضرورة) أحياناً على ما وقع بالأمثال لم يكن تضارباً ، فينبغى فصل كلامهم فيه عن غيره .

بالشعر - بأن الأمثال تشبه الشعر ، وعندئذ يكونان من واد واحد ، يُقبل ما يقع بهما قبولا واحدا . وهم لم يقفوا عند هذا التشبيه ، بل ذكروا أوجه الشبه ، وفيما يلي تفصيلها :  
 أولا - كثرة الاستعمال ؛ فقد رأى المبرد أن العلة وراء أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر هي ( كثرة الاستعمال لها )<sup>(١)</sup> وهو ما يمكن فهمه على وجهين :  
 الوجه الأول - أن المتكلمين خالفوا بالأمثال المطرد ليكثر استعمالها كالشعر الكثير الاستعمال ، وعندئذ تشبه ( كثرة الاستعمال ) ( التيسير ) الذي قال به الفارسي ، وسيأتي تفصيله في ( ثانيا ) .

الوجه الآخر - أن الأمثال كثر استعمالها فخالفت المطرد . وقد قال المبرد : ( الحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه )<sup>(٢)</sup> . ومنه يفهم أن مخالفة المطرد المبنية على كثرة الاستعمال لا تتجاوز حدود الحذف ، ويؤكد هذا أن المبرد قدم تلك العلة ( كثرة الاستعمال ) ، خلال تناوله لحذف حرف النداء من المنادى النكرة المقصودة ، وكان مقصورا على الشعر ، فرأى أن للأمثال خصوصية من قِيلَ أنها كثيرة الاستعمال . ورأيه هذا وجيه جدا ، ومقبول عند القدماء والمحدثين من اللغويين جميعا :

قال سيويه : ( ما حذف في الكلام لكثرة الاستعمال كثير )<sup>(٣)</sup> . وبنى السيوطي في ( الأشباه والنظائر ) فصلا على أن ( كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية )<sup>(٤)</sup> فلم تخرج نماذجه عن الحذف . وقال ابن عصفور : ( العرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف ( بـ ) ابن) المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء ( ابن ) مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف . فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الضرورة )<sup>(٥)</sup> . وقال في معرض الكلام على حذف الجار وبقاء عمله : ( لا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام ، إلا في اسم الله تعالى في القسم ، فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفا لكثرة الاستعمال )<sup>(٦)</sup> .

فكثرة الاستعمال تربط بين الكلام والمقصود منه بحيث يصير إذا ذكر بعضه كفى ، وهي كذلك تقتضي التخفيف من الكلام الكثير الاستعمال ليسهل استعماله . وهذه الظاهرة معروفة عند

(١) راجع (المقضب) للمبرد ٢٦١/٤ .

(٢) نفسه ١٤٦/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٠/٢ .

(٤) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٣٣١/١ .

(٥) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٠٦ .

(٦) نفسه : ١٤٥ ، وراجع (الخاطريات) لابن جني ، فقد قال فيما يحذف لأسباب : (منه ما يكون حذفه لكثرة الاستعمال في أمثاله أعذب في اللفظ من إتمامه ، لاسيما والمعنى شاهد المحذوف ودال عليه . ولأجل ذلك حذف ما كثر استعماله فاطرد حذفه حتى تقل إتمامه) ٦٧ ، ٦٨ .

علماء اللغة المحدثين بالبلى اللفظي وهو يتناول الكلمات والعبارات. قال فندريس: (كثرة الاستعمال تبلى الكلمات في معناها وفي صيغتها)<sup>(١)</sup> وقال: (الكلمات القصيرة كثيراً ما تقاوم الانحرافات التي تصيب الكلمات الطويلة باطراد. أما الكلمات الطويلة فعلى العكس من ذلك، تقدم لنا في بعض الأحيان انحرافات خاصة ناجمة من طولها. هذه بوجه خاص هي الحال بالنسبة للكلمات كثيرة الاستعمال، ومن ثم يمكن فهمها قبل النطق بها إلى حد أن المتكلم يستطيع أن يعنى نفسه من توضيح النطق بها، مكتفياً بنطقها في صورة مختصرة. هذه الألفاظ في عمومها إما آلات مساعدة في اللغة، وإما عبارات محفوظة متداولة، ولذلك ليست في حاجة إلى وضوح النطق الذي تقتضيه الرغبة في الإفهام)<sup>(٢)</sup>.

والأمثال داخلة ضمن ما سماه (عبارات محفوظة متداولة) تخالف بها كثرة الاستعمال، المطردة من الكلام، فيأتي الحذف عليها. فإذا كان ما يحدث بالشعر من الحذف غير المطرد، أثراً لقيود ضيق مجال الكلام والوزن والقافية، فما يحدث بالأمثال أثر لكثرة الاستعمال. والأمثال دون غيرها كثيرة الاستعمال. قال بعض الباحثين: (الحق أن المثل يفوق الشعر، ذلك لأن الشعر له طبقة خاصة تنطق به فهو أرقى من مستوى العامة، أما المثل فعام تنطق فيه أسرار الحياة كلها، وتشارك فيه جميع الطبقات)<sup>(٣)</sup>. ولا غرو فكثرة الاستعمال صيرت ذلك الكلام بعينه دون غيره، مثلاً<sup>(٤)</sup>.

من أجل هذا كان سديدا وضع ابن عصفور ما حدث لكثرة الاستعمال إزاء ما حدث لضرورة الشعر، حتى لو سمينا النوع الأول (ضرورة الكلام الكثير الاستعمال) لم تكن متجاوزين الدقة، ولم يكن للدكتور محمد حماسة أن يصف ما فعله أولئك العلماء بأنه «اختلاط».

ثانياً - التفسير، فبعد أن قرر ابن جني أن الأمثال عنده كالشعر في تحمل الضرورة، نقل عن أبي علي الفارسي علة ذلك قائلا: (قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه)<sup>(٥)</sup>. وقد كان كلامه في خلال حديثه عن حذف حرف النداء من المنادى النكرة المقصودة، وربما كان قصده أن العرب تحذف وتغير من الأمثال ليكثر استعمالها.

ومثل هذا ما قاله ابن برهان: (الأمثال تشد كثيراً وتثوّن لتيسير)<sup>(٦)</sup>؛ فصرح بأن المتكلمين

(١) (اللغة) لفندريس ص ٢٧٤.

(٢) نفسه ص ٨٩.

(٣) (اللهجات العربية في التراث) للدكتور أحمد علم الدين الجندى ١/١٢٤.

(٤) راجع (العقد الفريد) لابن عبد ربه ٣/٣؛ فقد قال في الأمثال: (لم يسر شيء سيرها، ولا عم عمومها).

(٥) (المختضب) ٧٠/٢.

(٦) (شرح الملح) لابن برهان ص ٧٠.

يبالغون في مخالفة المطرد فيشوّهون كلامًا ما ليكثر استعماله ويسير في الناس . وقريب من هذا قول الزمخشري : ( لَمْ يَضْرِبُوا مَثَلًا وَلَا رَأَوْهُ أَهْلًا لِلتَّشْبِيهِ وَلَا جَدِيرًا بِالتَّذَاوُلِ وَالْقَبُولِ إِلَّا قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ )<sup>(١)</sup> . ويمكن تفسير ( الغرابة ) في قوله ، بأنها مخالفة المطرد وذلك التشويه الذي ذكره ابن برهان . وقد قال ابن الدهان في ( الغرة ) : ( ذهب الأخفش إلى أن ما غُيِّرَ لكثرة استعماله ، إنما تصوّره العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره ، علمًا بأن لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره ، كما قال :

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضَى إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا )<sup>(٢)</sup> .

فأهل هذا الرأي يعتقدون التشبيه بين الأمثال والشعر من حيث إن قائل الكلام يُحِبُّهُ ويتصرف فيه من أجل إشاعته . وقد ذهب بعض من يرون هذا الرأي إلى أن معنى قولهم : ( مَثَلٌ شَرُودٌ وَشَارِدٌ ) ( ما لم يكن له نظير كالشاذ والنادر )<sup>(٣)</sup> .

فالتكلم بناء على هذا يعتمد الإغراب بالحذف والتغيير ليشيع كلامه في الناس . ولكن إذا كان هذا مقبولاً في حال الشعر لأن له طريقة إذا اتبعها المتكلم ، قال شعراً ، فليس بمقبول في حال الأمثال لأنه لا طريقة لها ولا يدرى أي الكلام سيصير مثلاً ، وقد قال العسكري : ( قد يأتي القائل بما يحسن أن يُتمثل به ؛ إلا أنه لا يتفق أن يسير فلا يكون مثلاً )<sup>(٤)</sup> .

وقد رد الحسن اليوسي تسويغ تنكير المبتدأ بكونه في مثل ، بأن شرح المسوغ الحقيقي ثم قال : ( هو أحسن من التعبير بأن المسوغ كونه مثلاً ؛ إذ لا يصير مثلاً إلا بعد حين . وهو مفتقر أول وهلة إلى المسوغ )<sup>(٥)</sup> .

فلا يعقل أن يبدأ متكلم فيقول : سأشوّه هذا الكلام لأنني أريد أن يذهب مثلاً ، فليس مبنى الأمثال على ما يريده بل على ما يريده الناس ويصلح لهم .

ثالثاً - قلة الدّور ، فقد نقل السيوطي عن الأصمعي في تحليل احتمال الأمثال ما لا يحتمله غيرها ، وإزالتها عن القياس كثيراً ، أنه ( احتُمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام )<sup>(٦)</sup> .

وهو غريب ؛ إذ إنها - كما أجمع قدامى العلماء ومحدثوهم - أكثر الكلام دوراً واستعمالاً . وربما كان معنى كلامه أن العرب قبلت شذوذ الأمثال ؛ لأن كلامها كله ليس أمثالا كما أنه ليس شعراً ، بل قليل منه كذلك ، وإن كانت الأمثال - على قلتها بالقياس إلى الكلام بعامة - كثيرة الاستعمال .

(١) (الكشاف) للزمخشري ١/١٩٥ .

(٢) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١/٣٣٥ .

(٣) (العمدة) لابن رشيق ١/٢٨٠ .

(٤) (جمهرة الأمثال) ١/٧ .

(٥) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) ٢/١٨٥ .

(٦) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١/١٠٥ .

هذا ما أدّاه كلام علمائنا القدماء، وقد حاول بعض الباحثين المعاصر أن يفسروا تحمّل الأمثال للضرورة وشبّهها بالشعر -أي أن يفسروا كلام العلماء القدماء، وفيما يلي تفصيل ما أدّوه:

**المحاولة الأولى -** تعرّض الدكتور عبدالمجيد قطامش لخروج الأمثال عن القياس، فقال: (الأمثال كالشعر، يتحملان الضرورات، ويتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما من أنواع الكلام. أما الشعر فلأنه محكوم بوزن معين، وقافية معينة، قد يضطران الشاعر إلى الخروج عن قياس اللغة والنحو. وأما الأمثال فلأن العرب كانوا حريصين على أن يوفرّوا لها ضروباً من الحلّى اللفظية، كالسجع والازدواج وغيرهما، حتى تكون أوقع في النفس، وأخف على السمع، فكان هذا يضطرهم أحياناً إلى الخروج عن القياس، والتضحية بما جرت به عادة اللغة. ومن ناحية أخرى كان بعض الأمثال يصدر عن فئات من الأمة، لا تحكّم أمر اللغة، ولا تثقّن قواعدها كالعامة والنساء، فيقع اللحن في تلك الأمثال، ثم تسير بين الناس بلحنها دون التعرض لها بالاصلاح، لأن الأمثال لا تغير عما جاءت عليه عن العرب حتى ولو كانت ملحونة<sup>(١)</sup>).

فهو يرى أن الضرورة (الشدوذ) دخلت الأمثال من طريقتين:

**الأولى:** أن الأمثال من الكلام البديعي المسجوع وقد سبق أنه ملحق بالشعر في تحمل الضرورة. ويدّو لي أنه اعتمد في هذا على قول ابن جنّي في الاحتجاج لعناية العرب بألفاظها: (أوّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميتها، أصلحوها ورتّبوها، وبالفوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعاً لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله. ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به، ولا أيقنّ يستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وحيء به من أجله<sup>(٢)</sup>).

وقد رأى العسكري مثل ذلك فقال: (لما عرفت العرب أن الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام وتدخل في مجلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ؛ ليخف استعمالها ويسهل تداولها<sup>(٣)</sup>).

ورغم أن في هذا الرأي ما في القول بالتفسير من أن طريقة المثل غير خاضعة لأحد ولا

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٢٠٨.

(٢) (الخصائص) ٢١٦/١-٢١٧.

(٣) (جمهرة الأمثال) ٤/١، وقد أورد الدكتور قطامش هذين النصين في كتابه السابق في ص ٢٧٢، ٢٧٣، وهذا يؤكد أنهما معتمده في ذلك الرأي، ثم ناقش الدكتور شوقي ضيف في ٢٧٧-٢٧٨؛ فقد كان رأى أن أكثر الأمثال مغسول من كل فن وبيان (لأنها من لغة الشعب وقلماً تمّ الشعب لغته) (الفن ومذاهبه في النثر العربي)، ص ٢٤-٢٦، وقد كان يفصّل خلافهما أن يميّز الأمثال الحكمية من غيرها كما فعلت فيما بعد.

يستطيعها ، يبقى له بعض الصواب فيما يخص الأمثال الحكمية ؛ فقد سبق في الباب الأول أن الحكم كان يخرج المعنى الحكمي أحياناً في بناء بديهي مسجوع ليقبله المتلقى ويحفظه ، وقد كان بعض ما يقوله ذاك الحكم يصير أمثالاً حكمية . ولكن الأمثال الحكمية - كما سبق في التمهيد - (٢٣، ٢٧٪) من مجموع أمثال البحث .

والطريقة الثانية لدخول الضرورة (الشذوذ) إلى الأمثال - كما رأى الدكتور قطامش - : خطأ فئات لا تحكم أمر اللغة يصير مثلاً . ويبدو لي أنه اعتمد فيه على ما نقله السيوطي عن بعض العلماء في بعض الأمثال ، قالوا : ( هكذا جاء الكلام وإن كان ملحوناً لأن العرب تجرى الأمثال على ما جاءت ، ولا تستعمل فيها الإعراب )<sup>(١)</sup> .

المحاولة الثانية : تعرض الدكتور محمد حماسة لتفسير تحمل الأمثال (النثر غير المسجوع) للضرورة ، فقال : ( هناك احتمالان لأصل المثل يدعو إليهما الظن والافتراض لا البحث والاستقصاء :

أحدهما - أن يكون المثل مقتطعاً من بيت من الشعر ، وهم - كما رأينا - يلزمون المثل حاله التي ورد فيها لا يغيرون منها شيئاً « لأن العرب تجرى الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب » ، وعلى هذا فإن بعض الأمثال قد يكون من بيت جرى فيه ما يعدّ ضرورة شعرية .  
وثاني الاحتمالين : أن يكون المثل مقتضباً من سياق كلام عادي ، ليس شعراً ، وحينئذ تكون دلالة المثل على الوضع اللغوي الذي يمثله خطيرة « لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها » ويستطيع - إذن - من يتبع أصول الأمثال أن يثبت أن العرب لم يكونوا يلتزمون الإعراب الذي قعد له النحاة فيما بعد ، في مخاطباتهم اليومية ، ولذلك قال الزجاجي : « الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال » كما أن هذا يثبت في الوقت نفسه أن نحائنا لم يعبأوا إلا بمستويات خاصة في التقعيد النحوي . ولعل مجيء كثير من الأمثال من النوع الأول هو الذي دعا النحاة إلى أن يقولوا : إن « الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر »<sup>(٢)</sup> . وبعد أن بدأ كلامه بأن احتماليته مبنيان على الظن والافتراض ، ختمه بقوله : ( أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء حتى يعطى نتائج دقيقة ، وما قمت به هنا محاولة لتفسير السبب الذي دعا النحاة إلى أن يجيزوا في الأمثال ما لا يجوز إلا في الشعر )<sup>(٣)</sup> .

ولا يخفى أن (ثاني الاحتمالين) عند الدكتور محمد حماسة ، قريب جداً من (الناحية الأخرى) عند الدكتور قطامش ، غير أن الدكتور حماسة قدمه احتمالاً ، والدكتور قطامش قدمه

(١) (المزمع للسيوطي ٤٨٧/١) .

(٢) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) نفسه ٢٠٣ الحاشية ٤ .

تأكدًا وثوقًا. وربما رجع هذا الاختلاف إلى أن بحث الدكتور قطامش في الأمثال، فكان عليه أن يقطع الحكم فيما هو مجال بحثه، أما بحث الدكتور حماسة، فكان في الضرورة الشعرية، وما تعرضه للأمثال إلا ليثبت أن مصطلح (الضرورة) عند علمائنا لم يكن محددًا بل قد اختلط الأمر عليهم، فعرض له أن يفسر ما من أجله شبهوا الأمثال بالشعر في تحمل الضرورة، تفسيرًا مبنيًا على الظن والافتراض - كما صرح - وبنيهما اختلاف آخر من حيث إن الدكتور قطامش نسب اللحن إلى بعض الفئات التي لا تحكم أمر اللغة على حين عزم الدكتور حماسة احتمال عدم الالتزام بالإعراب الذي قعد له النحاة، في الكلام اليومي العادي. وربما رجع هذا الاختلاف إلى اعتماد الدكتور قطامش - كما ذكرت منذ قليل - على ما نقله السيوطي عن بعض العلماء؛ فقد كان ما نقله عنهم خاصًا ببعض كلام النساء، وأما الدكتور حماسة فقد أراد أن يفسر الظاهرة برمتها دون انحصار في نموذج.

وليس (أول الاحتمالين) عند الدكتور حماسة بغريب، وفيما يلي نقاش له مفصل:

أولاً - ثبت لدى علمائنا القدماء أن بين الأمثال والشعر تقاربًا؛ فقد أخرجت الأمثال شعراء، وأخرج الشعر متضمنًا أمثالًا. قال الحسن اليوسى: (اعلم أن المثل معروف الحقيقة مما قدمنا فيه، وهو يكون نثرًا تارة، وذلك أكثره، وقد يكون نظمًا، فإن المثل، وإن كان سائرًا، لكنه إذا نظم كان أسير له وأسهل على اللسان وأحسن)<sup>(١)</sup>. وقال حمزة الأصبهاني: (أبيات الشعر كثرت أمثال العرب وزادت على أمثال سائر الأمم أضعافًا مضاعفة... فتفرد العرب بين الأمم بكثرة الأمثال إنما هو بمادة الأشعار التي هي نامية بالتوالد على مدى الأيام كنماء السل في الأنعام)<sup>(٢)</sup>. وهذا منطقي جدًا وبخاصة في حال الأمثال الحكيمية والتعبيرية، فالشاعر مفكرٌ وهو من أجل هذا يسقط كثيرًا على حقائق الأشياء فيقول حكيمًا يذهب بعضها أمثالًا حكمية، وقد كثر هذا من بعض الشعراء حتى سته (الحكيم).

والشاعر وصاف، حتى إنهم عدوا حسن الوصف في الكلام المنشور، بداءة الشعر، ومن أجل هذا يرسل الشاعر ضمن شعره أوصافًا يذهب بعضها أمثالًا تعبيرية.

قال ابن منظور: (قال الجوهري هنا وفي المثل: متى كانَ حُكْمُ اللَّهِ في كَرْبِ الثُّخْلِ؟ قال ابن برز: ليس هذا الشاهد الذي ذكره الجوهري مثلاً، وإنما هو عُجْز بيت لجرير، وهو بكماله: أَقُولُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَابِقَ عَجِزَةٍ مَتَى كَانَ حُكْمُ اللَّهِ في كَرْبِ الثُّخْلِ قال ذلك لما بلغه أن الصُّلَاحَ العبدى فضل الفرزدق عليه قلت: هذه مشاحة من ابن برز للجوهري في قوله: ليس هذا الشاهد مثلاً، وإنما هو عجز بيت لجرير. والأمثال قد وردت شعراً

(١) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسى ٥٢/١.

(٢) (الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر) لحمزة الأصبهاني، المقدمة، عن (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٢٨٢، ٢٨٣.

وغير شعر، وما يكون شعرا لا يمتنع أن يكون مثلاً<sup>(١)</sup>.

ونقله يوضح أن بعض العلماء اختلط عليهم الأمر حين وجدوا الكلام شعراً، أينسبونه إلى الأمثال أم إلى الشعر؟ وكأنهم قد ثبت لديهم أن الأمثال من الكلام المنشور، فنسبوا الموزون إلى الشعر، وليس يمتنع - مع نسبه إلى الشعر كما يترى ابن منظور - أن يكون مثلاً.

وأما تضمن الشعر للأمثال فمشهور حتى إنهم جعلوا من الأساليب البلاغية (التذليل)، وهو أن يلحق الشاعر بكلامه مثلاً - أو كالمثل - يؤكد ويوضحه<sup>(٢)</sup>. بل إن الشعراء عقدوا شعرهم أحياناً على أمثال، يذكرون قصصها في شعرهم ثم يختمونها بالمثل نفسه، كما صنع النابغة الذبياني بالمثل: (كيف أعادوك وهذا أثر فأيسك)<sup>(٣)</sup>.

وقد لاحظت أن هذه الطريقة تكثر في شعر الكميت بن زيد.

وقد قال الدكتور قطامش: (مثلما أخذ الناس الأمثال من الشعراء أخذ الشعراء الأمثال النثرية، وضمنوها شعرهم وهكذا تفاعل النثر والشعر في فن الأمثال العربية، وأخذ كل منهما من الآخر، فتتج عن تفاعلها أمثال جديدة، وأبيات جديدة، وهكذا أيضاً أسهم الشعر في الجاهلية والإسلام بنصيب موفور في تكاثر الأمثال كثرة مفرطة)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً - لم يكن جامعو الأمثال يصرحون دائماً بأن هذا المثل أو ذلك شعر أو بعض شعر، رغم دلالة بعض القرائن على ذلك، وربما كان هذا بقية مما رآه ابن برى ونقله عنه ابن منظور فيما سبق، فكأن كون الأمثال في الأكثر - كما قال الحسن اليوسي فيما سبق - نثراً، جعلهم يعاملونها على أنها نثر، وأن الأصل فيها النثر، وإن كانت موزونة تدل ببعض القرائن على أنها شعر أو بعض شعر. وربما كان هذا منهم لتوهمهم أن يكون الشاعر ضمّنها شعراً لا أنها شعر أصلاً.

في المثل (أعطى القوس بارئها) قال العسكري: (هو من قول القائل:

يا بارئ القوس يزياً لست تحكيه لا تظلم القوس أعطى القوس بارئها)<sup>(٥)</sup>

ثم جاء الميداني فسكت عن هذا<sup>(٦)</sup>، ثم جاء شارح أبيات كتابه ابن المستوفى، فقطع بأن

(١) (لسان العرب) لابن منظور، مادة (كرب).

(٢) راجع (الطراز للعلوى ١١١/٣ وما بعدها).

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ٢٧/٣ وما بعدها، و(ديوان النابغة) ص ١٥٤ وما بعدها. بل قد تبارى الشعراء في هذه الطريقة؛ ذكر الأصفهاني عن بشار قوله: (دعاني غيبة بن سلم ودعا بحمد عجرد وأعشى باهلة، فلما اجتمعنا عنده قال لنا: إنه خطر بيالي البارحة مثل يتمثله الناس: «ذهب الحمار يطلّب قوتين فجاء بأذنين» فأخرجوه من الشعر، ومن أخرجه فله خمسة آلاف درهم، وإن لم تفعلوا جلدتكم كلكم خمسمائة) ثم عجزوا وقدر بشار فانصرف بالجائزة. (الأغاني) ١٠٥١/٣ - ١٠٥٢/١.

(٤) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٨٨، ٢٩٠.

(٥) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٧٦/١.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٣٤٥/٢.



المثل نثر ينبغي أن يفصل بينه وبين ما جاء في البيت السابق<sup>(١)</sup>. وفي شرح الميداني للمثل (تصائم الحُرُّ إِذَا سُئِلَ الْقَدْعُ) : (حقه أن يقال (تصائم) لكنه فك الإدغام ضرورة<sup>(٢)</sup>) ورغم تصريحه بأنه ضرورة لم يصرح بأن المثل -وهو موزون شطر من الرجز- شعر أو بعض شعر.

والمثل (شَعَلَ الْحَلْيُ أَهْلَهُ أَنْ يُعَارَا)<sup>(٣)</sup> موزون من الخفيف، دلّ بقاء إشباع الراء على أنه بعض شعر، وغم هذا لم يصرح الميداني في شرحه بأن المثل كذلك. ومثل هذا كثير<sup>(٤)</sup> وكان جامعو الأمثال يصترّحون في أحيان بأن هذا المثل أو ذاك شعر أو بعض شعر: ذكر الميداني في شرحه المثل: (أَنْصُرُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا) قول المفضل: إنه من قول الشاعر:

(يا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْكَرِيمُ الْمَشْكُومُ أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا)<sup>(٥)</sup>  
وقال في شرحه المثل (ليتني وفلاتا يُفْعَلُ بنا كذا، حتّى يموت الأعرجل): (هو من قول الأغلب العجلي في شعر له، وهو: ضربًا وطعنًا أو يموت الأعجل)<sup>(٦)</sup>. ومثل هذا كثير<sup>(٧)</sup>.

وخلاصة هذا الأمر أن تصريح جامعي الأمثال بأن هذا المثل أو ذاك شعر أو بعض شعر، غير حتمي، لأنهم لم يعتنوا بهذا ولا جعلوه من وكدهم.

ثالثا - خفي على بعض جامعي الأمثال أحيانا أن هذا المثل شعر أو بعض شعر، وأدركه غيرهم. وأقوى شاهد على هذا ما ذكره أبو عبيد البكري في شرحه لكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ فقد كان يكشف أن هذا المثل خفي على ابن سلام أنه شعر، أو يثبت دون غيره -أن المثل كذلك. وفيما يلي نماذج لهذا:

أ - قال البكري: (قال أبو عبيد: من أمثالهم في ذلك: «أسائر اليوم وقد زال الظهر» يقول

(١) راجع (خزانة الأدب) ٣٥٠/٨.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٥٦/١.

(٣) نفسه ١٨٠/٢.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١٥٤/١ (المثل رقم ٢٩٢) و ١٢٠ (رقم ٣٥٥)، و ١٢٨/٢ (رقم ١٨٦٠)، و ٣٦٢ (رقم ٢٤٩٤) و ٣٨٥ (رقم ٢٥٨٨) و ١٧٦ (رقم ٢٠١١)، و ٢١٤/٣ (رقم ٣٧٠١) و ٤٨٦ (رقم ٤٤٩٣) و ٥٢٨ (رقم ٤٨٩٠)، وغير ذلك.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٧٥/٣ وما قبلها.

(٦) نفسه ١٠٩/٣.

(٧) راجع (مجمع الأمثال) ٢٤٩/٢ (المثل رقم ٢١٧٧) و ٢٥١ (رقم ٢١٨٣) و (رقم ٢١٨٤) و ٢٥٢ (رقم ٢١٨٦) و ٢٩٦ (رقم ٢٣١٣) و ٢٩٧ (رقم ٢٣٢١) و ٢٩٨ (رقم ٢٣٢٢، ٢٣٢٣)، و ١٨٢/٣ (رقم ٣٢٣٠)، وغير ذلك.

أَتَطْمَعُ فِيْمَا بَعْدَ وَقَدْ بَانَ لَكَ الْيَاسُ .

ع<sup>(١)</sup> : هَكَذَا أورد أبو عبيد المثل على أنه لفظ منشور وإنما أحفظه شطرين موزونين ، قال :

أَسَائِرُ الْيَوْمِ وَقَدْ زَالَ الظُّهُرُ      دُونَكَ فَازْبَغِ إِنَّ ذَا سَيَّرَ تُكْرُ<sup>(٢)</sup>

ب- قال البكري : ( قال أبو عبيد : ومنه قولهم : ( وَمُحْتَرَسٌ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حَارِسٌ ) .

ع : هذا نصف بيت من شعر عبدالله بن همام السلولي ، يقوله في الحمارس - رجل كان على شُرط الكوفة للحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المعروف بالقُبَاع - قال :

فَسَاعَ مَعَ السُّلْطَانِ يَشْتَعِي عَلَيْهِمُ      وَمُحْتَرَسٌ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حَارِسُ<sup>(٣)</sup>

ج- قال البكري : ( قال أبو عبيد : قال الأصمعي وأبو زيد : فإذا ظهر الأمر الظهور كله حتى لا يستتر منه شيء قيل : « قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لَذِي عَيْنَيْنِ » .

ع : ذكروا أن ( بَيَّنَّ ) هنا بمعنى ( بَانَ ) و( بَيَّنَّ ) ، وإنما تأتي بمعنى واحد وقد أنشد بعض العلماء هذا المثل رجوا وصل به شطرا آخر وهو :

قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لَذِي عَيْنَيْنِ      أَنَّ الطَّرِيقَ قَبْلَ النَّشْرَيْنِ<sup>(٤)</sup> .

ويجدر أن أشير إلى أن الميداني كابن سلام - خفى عليه أن هذه الأمثال السابقة بعض شعر<sup>(٥)</sup> .

وخلاصة هذه الفكرة أن جهل جامع الأمثال بأن مثلاً ما شعر أو بعض شعر ، لا يؤدُّ احتمال كونه كذلك ، فربما خفى هذا عليه أو عليهم جميعاً .

رابعاً - بناءً على جميع ما سبق وزنت الأمثال التي أقيمت عليها بحثي جميعها تقصيصاً لمدى علاقتها بالشعر ، وإن كانت احتمالية وفيما يلي بيان هذا :

بلغ ما كان من الأمثال شعراً ، وسواء أكان بيتاً أو أكثر منه أو أقل ، ( ١٢٢٥ ) مثل من عدد الأمثال المبحوثة وهو ( ٤٧٢٦ ) أي بنسبة ( ٩٢ ، ٢٥ ٪ ) . وهي - رغم أنها غير قليلة - تؤكد كلام الحسن اليوسى السابق نقله وهو أن أكثر الأمثال نثر .

وفيما يلي جدول يفصّل حال المثل الشعري ، بحيث تشير مَحَالَهُ الرَّأْسِيَّةُ إلى وزنه من أي بحر هو ؟ وتشير مَحَالَهُ الْأَفْقِيَّةُ إلى طوله : أي بيت هو أم أكثر منه أم أقل ؟

وينبغي أن أشير أولاً إلى أن جامعي الأمثال لم يكونوا يلزمون طريقة واحدة في رواية الشعر عندما يصير مثلاً ؛ فهم يحذفون العاطف وما أشبهه من أوله ، وفي نماذج البكري السابقة مثال

(١) هذا الحرف (ع) اختصار الشارح الذي وافقت كنيته كنية ابن سلام المؤلف ، وهكذا ورد .

(٢) (فصل المقال) ٣٥٢ ، ٣٥٤ .

(٣) نفسه ص ٦١ .

(٤) نفسه ص ٩٤ .

(٥) (راجع الأمثال) ١٠٨/٢ ، ٤٨٧ ، ٣٤٨/٣ .

ذلك ، فقد روى الميداني المثل الثاني دون واو هكذا : ( مُخْتَرَسٌ مِنْ يَثْلِيهِ وَهُوَ حَارِسٌ ) على حين سبقته الواو في البيت<sup>(١)</sup> .

وهم أحياناً لا يُطلقون آخر المثل ( وهو الروى في الأصل الشعري ) رغم أنهم يصرحون بأن هذا المثل بعض شعر ويروون الشعر فيظهر أنه كان مُطلقاً ، كما فعل الميداني في شرحه المثل : ( لَوْ تُرِكَ الْقَطَا لَيْلًا لَنَامَ )<sup>(٢)</sup> فقد كشف أنه شطر بيت هو قول حذام المصَدِّقَةِ المشهورة :

أَلَا يَا قَوْمَنَا ازْمَحِلُّوا وَسَيِّرُوا      فَلَوْ تُرِكَ الْقَطَا لَيْلًا لَنَامَا  
فلما ذهب عجز البيت مثلاً ، ذهب العاطف من أوله وألف الإطلاق من آخره التي تسمى (وصلاً) .

وفي أحيان أخرى يحدث العكس ، بأن يطلقوا وهو في الأصل الشعري غير ذلك ، كما سبق في المثل ( أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ) فهو من قول الشاعر :

يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْكَرِيمُ الْمَشْكُومُ      أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا  
وفي أحيان أخرى يروون المثل بالإطلاق كما هو في أصله الشعري كما سبق في المثل : ( شَقَلِ الْحَلَى أَهْلَهُ أَنْ يُعَارَا ) فهو شطر وافي من الخفيف<sup>(٣)</sup> .

- ويمكن لهذا الجدول القادم في الصفحة التالية أن يقدم هذه المعطيات :

- م١- أكثر الأوزان تردُّدًا الرجز ، فقد تردد ( ٦٥١ ) مرة أي بنسبة ( ٥٣ , ١٤ % ) .  
م٢- أكثر الأطوال تردُّدًا شطر البيت ، فقد تردد ( ١٥٦ ) مرة أي بنسبة ( ٨٦ , ٢٠ % ) .  
م٣- أكثر الأشطار تردُّدًا شطر البيت التام ، فقد تردد ( ٨٢٤ ) مرة أي بنسبة ( ٧٨ , ٠٣ % ) .

- ولكل معطى منها دلالة وتفسير ، يلي طرحهما على الترتيب :

ت م١- قال بعض الدراسين : ( كاد الباحثون المحدثون يتفقون على أن الرجز هو أقدم الأوزان الشعرية في الأدب العربي وأنه حلقة وصل بين النثر المسجوع والأوزان الشعرية الأخرى غير أنهم غالباً لا يبرهنون على صحة ما ذهبوا إليه )<sup>(٤)</sup> . غير أن هذا ( المعطى ) الأول ، يقدم

(١) راجع (التدوير في الشعر) للدكتور أحمد كشك ، فقد لاحظ شياع (الحرم) في بحر الطويل ، ومنه هذا المثل المحذوفة منه الواو ، ودرس هذه الظاهرة وتبعها ، ص ٤٣ الحاشية .

(٢) راجع (مجمع الأمثال) ٨٢/٣ .

(٣) سبق في بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، أن فسرت هذه الاختلافات بأنها راجعة إلى اختلاف الناس أنفسهم ؛ فمنهم المتطلع إلى الوزن ، المعنى بموسيقا الكلام ، ومنهم المعنى بدلالته دون اهتمام لموسيقاه ووزنه ، فأما الأول فيتم المثل كما هو في أصله الشعري ، وأما الآخر فربما أهمل إتمامه .

(٤) (دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج) للدكتورة خولة تقي الدين الهلالي ١٦/١ ، وراجع (في علم القافية) للدكتور أمين على السيد .

البرهان الناقص ، فأكثر الأمثال الشعرية رجز ، والأمثال نفسها (أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية)<sup>(١)</sup>.

طول المثل	ثلاثة أبيات مشطورة	بيت واف أو تام	ثلاثة أبيات منهوكة	بيت مجزوء	بيتان منهوكان	شطر بيت واف أو تام أو بيت مشطور	شطر بيت مخلع	شطر بيت مجزوء	بيت منهوك	بعض شطر بيت واف أو تام	المجموع
طويل	-	٣	-	-	-	٣١	-	-	-	٥	٣٩
مديد	-	-	-	-	-	٧	-	-	-	-	٧
بسيط	-	٢	-	-	-	٣٣	٣	-	-	٣	٤١
وافر	-	١	-	-	-	٤٦	-	١٠	-	٣	٦٠
كامل	-	-	-	١	-	٤٠	-	٣١	-	٣	٨٣
هزج	-	٢	-	-	-	٧	-	-	-	-	٩
رجز	١	٩	١	٦	-	٤٧٧	-	١٥٢	٣	٢	٦٥١
رمل	-	-	-	١	-	٢١	-	٢٨	-	١	٥١
سريع	١	٤	-	-	-	٧٧	-	-	-	٢	٨٤
منسرح	-	١	-	-	٢	١٤	-	-	٨٥	-	١٠٢
خفيف	-	-	-	١	-	١٢	-	-	-	٢٥	٣٨
مقتضب	-	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	٣
مجث	-	-	-	-	-	٣٠	-	-	-	-	٣٠
متقارب	-	-	-	-	-	١٧	-	-	-	-	١٧
متدارك	-	-	-	-	-	٩	-	-	-	١	١٠
المجموع	٢	٢٢	١	٩	٢	٨٢٤	٣	٢٢٩	٨٨	٤٥	١٢٢٥

فالبرهان الذي يقدمه (المعطي الأول) يعتمد على أساسين :

الأول كثرة وزن الرجز .

والآخر أن الموزون أمثال وهي أقدم الأساليب .

من أجل هذا حق لبعض الباحثين أن يقول : ( هكذا يجد المتتبع لنشأة هذه الأوزان المتعددة المتفرعة أنها اشتقت اشتقاقاً واستخرجت استخراجاً من بحر الرجز الذي يكاد يتفق الباحثون على أنه أقدم الأوزان )<sup>(٢)</sup>.

ت م ٢- قال بعض الباحثين ( إذا حللنا الأبيات الشعرية التي صدرت عنها الأمثال أمكننا أن

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢.

(٢) (المدارس العروضية في الشعر العربي) لعبدالروف بابكر السيد ص ٧٠.

نصنفها على النحو التالي: ١- أبيات يتمثل بها كلها، صدرًا وعجزًا، وهذا هو الغالب الأعم<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا (المعطى الثاني) يثبت غير ذلك. وما يثبت مقبول عقلا من حيث إن الإيجاز صفة أصلية في الأمثال، وشطر البيت أوجز من البيت.

ت ٣- يبدو أن هذا (المعطى الثالث) راجع إلى أمور:

أولها - أن بعض الأبحر لا يستخدم مجزوءًا لأنه كالمجزوء.

ثانيها - أن استخدام الشعراء للبحر تاما أكثر من استخدامهم له مجزوءا، يثبت ذلك تصفح أشعارهم من خلال (المفضليات) مثلا، وربما كان هذا لقصره مجزوءا عن تحتمل ما يريدون.

ثالثها - أن نغمة شطر البيت التام أظهر وموسيقاه أقوى وأبين، ولا شك أن أهل الميل الموسيقي سيؤثرون ما موسيقاه أبين.

لقد تبين مما سبق وجهة (أول الاحتمالين) في محاولة الدكتور حماسة تفسير تحمل الأمثال للضرورة، وأنه لم يكن غريبا على علمائنا القدامى، وأن كون المثل بعض شعر لا يعني أن يكون بيتا كاملا، وأن الزعم بأن هذا هو الأكثر، غير ثابت وكذلك استبانة بالجدول بعض الأفكار.

المحاولة الثالثة: تعرض الدكتور عبدالحكيم راضى لمستوى لغة الشعر، وفهم من رُبط بعض العلماء بين الشعر والأمثال في تحمل الضرورة (أن الأمثال أقرب إلى الشعر من الكلام المرسل)<sup>(٢)</sup>، ثم فسر هذا القرب بأن الأمثال من نماذج اللغة الاضطرابية (الانفعالية) التي لا تلتزم قانون النحو<sup>(٣)</sup>. ويفهم من كلامه أن وجه الشبه بينها وبين الشعر سيطرة الاضطراب عليهما.

أما الشعر فسواء أقاله الشاعر في وقت ثورته أم قاله في وقت آخر مستحضرا تلك الثورة، تتشابه المعاني وتتقاطع العواطف فتبقى من ذلك كله في نسيج الشعر علامة يأبأها العلماء.

(فما يعمده عبدالقاهر وغيره من البلاغيين بناء على معاني النحو فسادا في التأليف وخللا في النظر ليس الا صورة من صور التركيب توخاها الشاعر في اللغة، والنحو بأحكامه أعجز عن أن يستوعب أسرار اللغة الشعرية ووجوهها التي يدق فيها النظر، فهو يقيم منها أصولا عامة يجريها على أشياء متباينة لا تكاد تتضح معها الخصائص المتفردة للكلام)<sup>(٤)</sup>.

وأما الأمثال على هذه الرؤية - فسواء أسيطر الاضطراب على قائل المثل أم سيطر على مستعمله، يضطرب المتكلم غصبا فيضطرب كلاما.

(١) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٢٨٣.

(٢) (نظرية اللغة والنقد الأدبي) للدكتور عبدالحكيم راضى ص ٥٠.

(٣) راجع السابق ص ٥٠ وما بعدها.

(٤) (التركيب اللغوي للأدب) للدكتور لطفى عبدالبديع ص ١٠.

وقد ثبت لدى الباحثين المعاصرين علاقة اضطراب الكلام باضطرابات الجهاز العصبي<sup>(١)</sup>، وثبت لديهم السمات الخاص لكلام الاضطراب .

فقد تحدث فندريس عن اللغة الاضطرابية التي تنفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير اضطراب شديد، قائلا: (في هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة في القمة؛ إذ لا يتيسر له لا الوقت ولا الفراغ للذهان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة، قواعد اللغة المترتبة المنظمة، وعلى هذا تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية)<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن تحدث برجشتراسر عن أشكال الجمل، قال: (هذا ما يوجد من هذا النوع في الكلام العادي الهادئ، وأما عند هيجان النفس، فيستعمل في غير التركيبات المذكورة أيضا)<sup>(٣)</sup>.

ثم فصل ما سماه (كلام الهيجان) وهو يرادف (كلام الاضطراب) فقال: (الكلام الخاص بهيجان النفس جنسان:

أحدهما - متكون من كثير مما يتكلم به بين الناس، في مساعيهم اليومية، وتعاطيهم شئون الحياة، وخصوصا عند أقوام البلاد الجنوبية والسامية من بينها، فإننا نراها أكثر حدة وتحركا من شعوب الشمال .

والجنس الثاني من الهيجان: هو إلهام الشعر، فترى الشعر يميل إلى مثل ما يميل إليه الكلام الخاص بهيجان النفس من ترك الربط)<sup>(٤)</sup>.

وكلامه صريح في تشابه الشعر وكلام الاضطراب الذي جعل الدكتور راضي الأمثال منه، وربما كان قريبا من كلام الاضطراب وهيجان النفس ما سماه الدكتور تمام حسان «الأساليب الإفصاحية»<sup>(٥)</sup>. وربما كان قريبا ما يمكن تسميته «كلام العجز» أخذنا من قول جون لاينز: (هناك بطبيعة الحال نوع آخر غير نحوي وغير مقبول بسبب شروء الذهن أو النسيان غير المتعمد أو عجز من نوع ما في الإخراج الحقيقي للعلامات اللغوية)<sup>(٦)</sup>.

فاضطراب المتكلم وهيجانه يحجزانه عن إقامة كلامه ويضللانه. وأظهر آثار الاضطراب، إسرار النطق، وهي صفة أثبتها بعض الباحثين للأمثال<sup>(٧)</sup>. وأظهر آثار إسرار النطق (سقوط بعض

(١) راجع (سيكولوجية اللغة والمرض العقلي) للدكتور جمعة سيد يوسف ص ١٥٩ وما بعدها.

(٢) (اللغة) لفندريس ص ١٩٥.

(٣) (التطور النحوي للغة العربية) لبرجشتراسر ص ١٢٨.

(٤) نفسه ١٢٨.

(٥) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ١١٦ - ١١٧.

(٦) (اللغة والمعنى والسياق) لجون لاينز ص ١٩٥، وهو يقصد نوعا من الأعمال الكلامية.

(٧) راجع (المثل المقارن) لممدوح حقي ص ١٩.

الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها<sup>(١)</sup>، غير أن للاضطراب آثاراً أخرى .

ذكر الميداني أن امرأة دخلت على سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وهو حاسر الرأس وكان أصلع (فذهشت المرأة فقالت: أبا غفر، حفص الله لك، وأرادت أن تقول: أبا حفص غفر الله لك، فقال غمز - رضى الله عنه - : ما تقولين؟ فقالت: صليفت من فوقك، وأرادت أن تقول: فرقت من صلتك<sup>(٢)</sup>) فقد اضطربت المرأة مما رأت وكان سيدنا عمر مهيباً، وقول الميداني - ولا شك أنه روى الخبر عن غيره فلم يشهده - : «فذهشت» دليل على ذلك؛ فالدهش كما ذكر ابن منظور (ذهب العقل من الدهل والولء وقيل من الفزع)<sup>(٣)</sup> .  
فما حدث نموذج من نماذج كلام الدهش وهو قريب من كلام الاضطراب وهيجان النفس والإفصاح والعجز<sup>(٤)</sup> .

لقد أحسن الناظرون في الأمثال قديماً وحديثاً، بخصوصية لغتها ومجاراتها للشعر حتى لقد حكموا بأنها تحملت من الضرورة ما تحمله الشعر .

وتنبئ الإشارة إلى أن كلامهم - وقد سبق نقله - يعنى أن هذه الضرورة (الشدوذ) تقبل فيها لخصوصيتها، ولا تباح كما يفهم من قول الدكتور محمد حماسة : (هناك صيغ نحوية مقبولة، وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال)<sup>(٥)</sup> .

وقد كان القول بخصوصية لغتها مفتقراً إلى تفسير - في الوقت الذي لا تخفى فيه خصوصية لغة الشعر - وقد قدم علماؤنا القدماء ما رأوه، ونظر الباحثون المحدثون في كلامهم وفي الأمثال - كل على حسب - فقدموا ما رأوه، فحصل لدى أن تحمل الأمثال الضرورة (الشدوذ) كان لما يأتي :

- ١- كثرة استعمالها : وهو رأي المبرد .
- ٢- تشهيرها : وهو رأي أبي على الفارسي .
- ٣- قلة دورها : وهو رأى الأصمعي .

(١) راجع (في اللهجات العربية) للدكتور ابراهيم انيس : ١٣٤ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٣٥/١ .

(٣) (لسان العرب) مادة (دهش) .

(٤) عاينك مثل هذا النموذج؛ فقد ركبت قطاراً فحدث بين المحصل (الكمسرى) وإحدى الركابت - وقد اصطبحت جملاً ثقيلاً تريد معه أن تدفع قليلاً - جدالاً، فأعنف كلامه واحتج عليها بأن ما يحدث لها سيحدث لغيرها، قائلاً : «العدل في الظلم مساواة» . وقد عليم السامعون أنه يريد «المساواة في الظلم عدل» وأنه لم يصرفه عن طريقة الكلام - وهو مثل حكمي مؤلّد - إلا فوط غصبيه وثورة اضطرابه .

(قطار (منوف - طنطا) رحلة الساعة ٣،٣٠ عصر الجمعة ١٠/٤/١٩٩٢م) .

(٥) (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة ص ٥٣ .

- ٤- سجعها وتحسين ألفاظها : وهو رأى الدكتور عبدالمجيد قطامش .  
٥- خطأ ممن لا يُحكم أمر اللغة : وهو رأى الدكتور قطامش والاحتمال الثاني عند الدكتور محمد حماسة قريب منه .

- ٦ - اقتطاعها من شعر : وهو الاحتمال الأول عند الدكتور حماسة .  
٧ - أنها كلام اضطراب : وهو رأى الدكتور عبدالحكيم راضى .  
وقد بدا لي احتمال أن يكون ما وقع بالأمثال مما يعد شذوذاً (ضرورة) ، لأمر ثامن :  
٨- قديمها : فيمكن أن يكون ذاك الشذوذ (الضرورة) أثراً لغوياً من آثار النظام اللغوي المتروك .

فالأمثال قديمة جداً ، بل هي (أقدم ما وصل إلينا من أساليب العربية)<sup>(١)</sup> ، وقد قال فيها المبرد : (الأمثال تجرى على الأصول كثيراً)<sup>(٢)</sup> ، ويمكن أن نفهم من كلامه أنها تحفظ بعض سمات النظام اللغوي القديم التي تركت وهجرت ، من قبيل (التنبيه على الأصل) المعروف عند علمائنا . وصارت - في وصف علمائنا القدماء - من الأصول المتروكة التي هي على ضريين : (أحدهما - ما إذا احيى إليه جاز أن يُراجع .

والآخر - ما لا يمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله)<sup>(٣)</sup> .  
فقد يكون وصفهم لها بتحمل ضرائر الشعر راجعاً إلى أنها حفظت الأصل المتروك ، على حين راجعته الشعر فعد ضرورة ، والشبه عندئذ بين الأمثال والشعر ظاهر لأن المحصلة واحدة .  
هذه ثمانية تفاسير لتحمل الأمثال مخالفة المطرد المسماة في الشعر غالباً (ضرورة) ، قابلة الصواب والخطأ؛ لأنها لم تُشفع بالتطبيق ، عرضتها وأضفت ما يمكن أن يوضحها ويقويها أو يبين مبلغ حظها من الدقة .

وقد حاولت في هذا الباب أن أتم ذلك النقص وأضيف التطبيق المفتقد . فلا يخفى أن علماءنا عندما لاحظوا مخالفة الشعر المطرد كثيراً أكملوا ملاحظتهم وأضافوا التطبيق الذي بلغ أن تفرد بكتب في ضرائر الشعر وما يجوز للشاعر في الضرورة وما يجوز للشاعر دون النثر .  
ولكنهم رغم تشبيههم الأمثال بالشعر في إكثارها مخالفة المطرد ، لم يَتَمَوَّا التشبيه بمثل ما صنعه مع الشعر . ويبدو لي أن ذلك راجع إلى أن تشبيه الأمثال بالشعر في الإكثار من مخالفة المطرد ، لم يرد إلا من قليل من العلماء ذكرتهم فيما سبق - رغم أن كثيراً منهم لاحظ كثرة شذوذ الأمثال - الذين لمسوا وجه الشبه الخفى .

(١) (تاريخ اللغات السامية) لولفنسون ص ٢١٢ ، وراجع (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ، ١/١٣٠ ، وما بعدها .

(٢) (المقتضب) للمبرد ٢٨٠/٣ .

(٣) (الخصائص) لابن جني ٣٤٩/٢ .



ولهذا نفسه سُمِّيت هذه الخطوة من البحث ، بحث شذوذ لا بحث ضرورة ، وهنا سبب آخر أن رأى من رأى خص (الضرورة) بمخالفة المطرد في الشعر ، يظل الأدق المأخوذ به في بحث ما يحدث بالشعر سواء أكان الباحث قديماً أم حديثاً .

ومبنى هذا التطبيق على ما يأتي :

أ - استخراج مخالفات المطرد ، التي منعها النحاة أو بعضهم ، وسواء أجازوها في الشعر ضرورة أم لم يجيزوها ، التي وقعت بالأمثال .

ب- عرض كلام النحاة ومناقشته والاعتماد في نقاشه على كلامهم هم أيضاً وعلى الاستشهاد بالكلام الفصيح المقبول عندهم كذلك .

ج- ذكر الأمثال المتحملة ذاك الشذوذ (مخالفة المطرد) مع شرح مقام ما احتاج منها إلى هذا ، ومحاولة صنع مقام لما افتقد منها مقامه واقتقر إليه .

د- ذكر ما يمكن أن يكون تفسيراً للشذوذ ، ولا سيما ما ذكره العلماء في المثل المتعرض لشذوذه .

هـ- بناء مسائل الشذوذ على وفق ما جرى البحث عليه في الباب الأول فهو البناء النحوي المطرد العام ، وما هنا الشذوذ النحوي الخاص .

و- جمع ما تكرر من أشكال الشذوذ ، عن أول ورود له ، فإذا تكررت مسألة من الشذوذ في (امتداد الجملة) وكان أول ورودها في (امتداد المسند) ، ضُمَّت مع ما في (امتداد المسند) لأنه الأسبق وأشير إلى هذا .

\* \* \*

## الفصل الأول

### المسند إليه

#### أولا - حال ذكر المسند إليه :

(أ) نوع المسند إليه :

وقعت خلاله بعض حالات الشذوذ، فيما يلي عرض لها وتحليل :

#### (وقوع الجملة مسنداً إليه)

لا تقع الجملة مسنداً إليه، لأنه (محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً، بخلاف الأحكام، فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى، وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام، ألا ترى أنهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطة بأن تكون أحكاماً لغرض الاتساع فيها والاختصار، ولم يوضع المحكوم عليه ذلك الوضع. ومن ثم لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة<sup>(١)</sup>).

وقد لاحظ النحاة أن هذا الممتنع وقع ببعض الأمثال العربية، وفيما يلي عرض للأمثال التي لاحظوا هذا عليها والأمثال التي أشبهتها ولم يذكروها، ثم تناوّل لها :

١- (تَشْمَعُ بِالْمَقِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)<sup>(٢)</sup>

٢- (لَيْسَ كُلُّ جَبِينٍ أَخْلَبَ فَأَشْرَبُ)<sup>(٣)</sup>

٣- (يَقْسُ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسُ)<sup>(٤)</sup>

٤- (أَهْدِ لِحَارِكَ أَشَدَّ لِمَضْغِكَ)<sup>(٥)</sup>

٥- (تَمْنَعِي أَشْهَى لَكَ)<sup>(٦)</sup>

٦- (وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ)<sup>(٧)</sup>

(١) (أمالى ابن الحاجب) ٨٨٢/٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٢٧/١ ويضرب لمن خبزه خَيْرٌ مِنْ مَرَّاه.

(٣) نفسه ١١١/٣ ويضرب في كل شيء يمنع من المال وغيره.

(٤) نفسه ١٦٩/١ ويضرب لمن يحوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به، أو يربأ به عنه. يقال : مَرَسَ الْحَبْلُ يَمْرُسُ، إذا وقع في أحد جانبي البكرة، فإذا أعدته إلى مجراه قلت : أَمْرُسُهُ.

(٥) نفسه ٤٦٥/٣.

(٦) هذه رواية الزمخشري (بالمستقصى) ٣٢/٢، ورواية الميداني (تَمْنَعِي أَشْهَى لَكَ) غير أن شرحه له يفيد رواية الزمخشري، فقد قال : (أصله أن رجلاً قال لامرأته : تمنعي إذا غازلتك يكن أشهى) مجمع الأمثال ٢٢١/١.

(٧) (مجمع الأمثال) ٤٣٩/٣.

٧- (فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبِّ) <sup>(١)</sup>

فظاهر هذه الأمثال تُفَضُّ إلى وقوع ذلك الممتنع، فكلٌّ من (تَشَمَّعُ)، و(أمرس)، و(أهد)، و(تمنعى) جملة فعلية مبتدأ، و(أحلب) جملة فعلية اسم ليس، و(وراءك) جملة اسمية مبتدأ، و(فَرَقًا) دل على جملة فعلية مبتدأ.

ويبدو لي أن هذه الأمثال مختلفة فيما بينها من حيث وقوع ذلك الممتنع بها:

أما المثل الأول فقد دار كلام النحاة فيه على رأيين:

الأول - أن قبل (تسمع) (أن) محذوفة مُرادَّة معنى، فلما حذفت رفع الفعل، لأنها ضُعِفَتْ بالحذف على غير قياس، والحرف عامل ضعيف أصلاً. وهي مرادة معنى من أجل أن يخرج من الفعل معها مصدرٌ يصح وقوعه مبتدأ.

والآخر - أن الفعل (تسمع) مفرغ من دلالة على الزمن، خالص للدلالة على الحدث، فهو في حكم المصدر، ومن ثم وقع الموقع الذي يقعه المصدر.

وقد رأى ابن جنى في (سر الصناعة) الرأي الأول وذكر أن الذي سهل هذا أنه قد بقى في الجملة على كل حال، اسم، وهو الذي يطلبه بناء الجملة الذي يتركب من جزأين: إما اسم واسم، وإما فعل واسم. لكنه ذكر في (الخصائص) الرأي الثاني <sup>(٢)</sup>.

ورأى ابن مالك الرأي الأول قائلاً: (قد تحذف أن قبل المضارع في غير المواضع المذكورة، فتلغى غالباً، كقولهم: تَشَمَّعُ بِالْمُعَيْدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) <sup>(٣)</sup>.

وقال السهيلي: (فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل، وبقي الكلام يتضمن معناها) <sup>(٤)</sup>

ونقل البغدادي الرأي الثاني ويثبه قائلاً: (هذا من باب التجريد، وذلك بأن تجرد الفعل عن أحد مدلوليه وهو الزمان فيتمحض للحدث، كما قيل في قولهم: «تسمع بالمعیدی خير من أن تراه» على رواية الرفع، فيكون (تسمع) مبتدأ، وخير خبره) <sup>(٥)</sup>.

وقد رأى ابن عصفور الرأي الأول وأورد المثل في ضرائر إبدال كلمة بكلمة قائلاً: (قد يجيء مثل هذا في الكلام، نحو قولهم: «تسمع بالمعیدی خير من أن تراه». إلا أن ذلك يقل في الكلام ويكثر في الشعر، فلذلك أوردناه في جملة ما يختص به الشعر) <sup>(٦)</sup>.

(١) (مجمع الأمثال) ٤٤٩/٢.

(٢) راجع (سر صناعة الاعراب) لابن جنى ٢٨٤/١، ٢٨٨، و(الخصائص) ٤٣٥/٢ - ٤٣٦.

(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ٥٠/٤.

(٤) (أمالى السهيلي) ص ٨٤.

(٥) (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ٢٧٨/٦.

(٦) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٦٥.

وكذلك رأى ابن هشام الرأي الأول ثم قال : (الذي حسن حذف «أن» الأولى ثبوت «أن» الثانية، وقد روى «أن تسمع» بثبوت «أن» على الأصل، و«أن» والفعل في تأويل مصدره أي سماعك؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم<sup>(١)</sup>).

ونقل السيوطي الرأيين جميعًا على هيئتهما<sup>(٢)</sup>.

ويُعَدُّ كلام ابن هشام مدخلًا إلى تقديم رأى مَبْنِيٍّ على روايات هذا المثل :

ذكر الميداني في شرح هذا المثل أنه يروى ( «لأن تسمع بالمعيدي خير» ، و«أن تسمع» ، ويروى «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» والمختار «أن تسمع»<sup>(٣)</sup>).

وقال البكري راويًا عن ابن سلام : (قال الكسائي : من أمثالهم في هذا «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» قال أبو عبيد : كان الكسائي يُدخل فيه «أن» والعامَّة لا تذكر فيه «أن» ، ووجه الكلام ما قال الكسائي ... ع : حذف «أن» من المثل أشهر عند العلماء ، فيقولون : تسمع بالمعيدي - بضم العين - وتسمع - بنصبها - على إضمار أن ، وأكثرهم أيضًا يقول : لا أن تراه<sup>(٤)</sup> ) فروايات المثل هي (لأن تسمع - أن تسمع - تسمع - تسمع) ولم تُغَيَّرْ ترتيب الميداني لها غير زيادة رواية المتن الأخيرة .

ولا يخفى أن هذا الترتيب منه حكيم جدًا ، فكأنه قدم الأثقل على اللسان وآخر الأخف ، وفي هذا إشارة إلى إثارة اللسان الأخف عليه عند الاستعمال ولا سيما الاستعمال الكثير . قال ابن يعيش : (اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف)<sup>(٥)</sup> .

وقائل المثل في البدء واحد ثم أكثر ، والتخفيف في المثل كان من جزء ثم أكثر ، فقد طرح مستعمل المثل لام التأكيد أولًا ، ثم (أن) المصدرية ثانياً والنصب باقي ، ثم طرح النصب ومال إلى رفع المضارع الذي هو في لسانه مرفوع إلا إذا غيَّره معيَّر . فهذا نموذج من نماذج التحول اللغوي الذي يجرى قانونه على (أن) المصدرية كما جرى على (لام التأكيد) .

قال ابن هشام اللخمي : (من روى «لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» كانت اللام لام

(١) (شرح شذور الذهب) لابن هشام ص ١٩ .

(٢) راجع (معجم الهوامع) للسيوطي ١٢ / ١ - ١٣ .

(٣) (معجم الأمثال) للميداني ٢٢٧ / ١ ، والعجب منه كيف يصف (أن تسمع) بأنها المختارة وهو قد أثبت في المتن (تسمع)؟

(٤) (فصل المقال) للبكري ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، و(ع) اختصار البكري ، ورد كذلك ، فكيفه ككنية صاحب المتن ابن سلام .

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤ / ٩ وأشار هناك إلى أن قائل هذا المثل الأول - كما ذكر الميداني في شرحه - المنذر بن ماء السماء ، فهو ضارب في الجاهلية ، بحيث مرَّ زمنٌ كافٍ لأن يصل بالمثل إلى حاله الأخيرة .

الابتداء، لأنها مع الفعل بتأويل المصدر، والتقدير: لسماعك، بالمعدي: متعلق بالسماع، وخبر: خبر السماع، ومن روى (تَشَمَّعَ بِيَالْمَعْدَى) بنصب الفعل، أضمر أن ونصب بها وموضع (أن) مع الفعل رفع كما قدمنا<sup>(١)</sup>.

ولكن النحاة أَكْبَرُوا نصب الفعل مع طرح (أن) كما أَكْبَرُوا رفعه. وكان ينبغي لهم - مع إدراكهم معنى التطور هنا دون لفظه بدليل كلامهم السابق - غير ذلك.

ولكن الإشكال هنا أنهم لا يقللون بقاء الفعل المضارع منصوباً بعد حذف (أن)، ويرونه من ضرائر الشعر، ويستحضرون قول طرفة:

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمَى أَخْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي<sup>(٢)</sup>

وأرى أن المثل مختلف، فهو متطور عن (لَأَنْ تَشَمَّعَ) ثُمَّ (أَنْ تَشَمَّعَ) وليس مقولاً في البدء (تسمع). فيبدو لي أن كلامهم إنما ينطبق على المقول في البدء لا التحول عن حال أولى أو ثانية، لأن المتحول كالمثل، لا يستحيل معه (تسمع)، فهذا نَطَقٌ شَغَلَ زمناً ما، والرواية الواردة من هذا الزمن، فكان ينبغي ألا يُكَبِّرَها النحاة ويتناكروها.

وحكمهم بارتفاع المضارع بعد حذف (أن) دليل على ما فعلته حين جعلت (تسمع) التَّنَطَّقُ الأخير. وتبقى نقطتان:

الأولى - هي أن العامة في كلام ابن سلام الذي ذكره البكري، غير مقصود بهم المولدون وضعاف الألسن، بل هم جمهرة المجتمع، وقد أدرك هذا بعض الباحثين<sup>(٣)</sup>، وربما أكد هذه النقطة أن ابن سلام نفسه قضى عامة حياته في القرن الثاني الهجري أي في عصر الاستشهاد<sup>(٤)</sup>.

والنقطة الأخرى - أن بعض الباحثين استشهد بالتَّنَطَّقُ الأخير في مسير هذا المثل، وهو (تسمع بالمعدي خير من أن تراه) لتقديم المبتدأ للمعنى الفعلي. قال الدكتور محمود شرف الدين: (لا تستمد الفعلية من الخبر فقط؛ بل إن المبتدأ يقدم لنا هذا المعنى بوضوح في بعض الأمثلة، التي قد تخالف ما انتهت إليه اللغة في تراكيبها، فالمثل العربي المشهور «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» يقع فيه الفعل المضارع في موقع المبتدأ، وأعربه النحويون على أنه مرفوع بحذف الناصب «أن». وسواء روى «تسمع» بالرفع أم بالنصب - على قلة - فمن الواضح أن موقع المبتدأ شُغِلَ بعنصر فعلي، إما صريح كما ورد في المثل - على الرفع - أو مؤول كما ذهب إليه النحويون؛ إذ قالوا: المراد سماعك؟ فالمصدر «سماع» فيه أيضاً طاقة فعلية<sup>(٥)</sup>.

(١) (شرح الفصيح) لابن هشام اللخمي ص ٢٢٣.

(٢) راجع (معجم الهوامع) للسيوطي ١٢/١ - ١٣، و(شرح التسهيل) لابن مالك ٥٠/٤.

(٣) راجع (دراسات في المثل العربي المقارن) لعبد الرحمن التكريتي ص ٧٠.

(٤) راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ص ٧٢.

(٥) (الإعراب والتركيب) للدكتور محمود شرف الدين ص ٢٨٩.

والذي يبدو لي هنا قريب مما بدا لي فيما روى بالنصب والرفع في بحث حذف الجملة في الباب السابق ، لقد مال اللسان العربي إلى ما تعود ، وهو رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم ، ثم إن النحاة نظروا إلى الفعل ( تسمع ) على أنه هنا اسم حكماً ، لتجرده من الدلالة على الزمن ، فكان ينبغي أن يستشهد بالمثل لتقديم الفعل للمعنى الاسمي لا العكس ، وقد صنع الدكتور محمود شرف الدين لهذا فصلاً كما صنع لذلك .

وربما كان حسناً أن أؤكد الفكرة الأخيرة التي رأيتها الأخرى ، بما ذكره ابن مالك في قوله : ( من كلام بعض العرب : أَذْهَبُ إِلَى الْبَيْتِ خَيْرٌ لِي ، وَتَزَوُّنِي خَيْرٌ لَكَ ، وَتَشْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ لَا أَنْ تَرَاهُ )<sup>(١)</sup> ، فابن مالك الذي رأى حذف ( أن ) فيما سبق ، روى هذا الكلام ، وكأنه يقول إن بعض العرب يحذف ( أن ) ويرفع المضارع بعدها<sup>(٢)</sup> .

إن بعض العرب - وهو فهمي من كلامه - يقصد هذا الفعل اللغوي قَصْداً ، وقد فسرت ما جاء بالمثل على أنه تحول أكدته روايات المثل وترتيب الرواة لها ترتيباً حكيماً ، ولكن كلام ابن مالك يفهمني رغبة بعض العرب أداء معنيين متناقضين بتركيب واحد .

إن قائل « تزووني خير لك » أراد الإثبات الذي في الجملة الاسمية والتجدد الذي في الجملة الفعلية ليؤدبا له المعنى المراد وهو تأكيد خيرية استمرار الزيارة وأنه لا يغير منها كما يغير الناس ، فلم يجد مؤدباً المعنى غير هذا الشكل ( تزووني خير لك ) ، وكذلك غيره .

أما المثل الثاني ( ليس كل حين أحلب فأشرب ) فقد قال فيه بعض الباحثين : ( ظاهر هذا المثل يدل على أن « أحلب » اسم « ليس » و « فأشرب » معطوف عليه ، أي ليس الحلب فألشرب كل حين ، والمانعون يحملون الكلام على حذف « أن » وارتفاع الفعل بعد ذلك لئلا تقع الجملة الفعلية اسماً للفعل الناسخ<sup>(٣)</sup> )

ولم يخف هذا الظاهر على القاسم بن سلام ، فشرح هذا المثل قائلاً : ( يقول : ليس كل حين أقول : أحلب فأشرب )<sup>(٤)</sup> .

(١) ( شرح التسهيل ) لابن مالك ٢٣٥/١ .

(٢) راجع ( مدخل إلى تاريخ نشر التراث ) للدكتور محمود محمد الطناحي ص ٩٤ - ٩٥ ، فقد عضد فيه نهجاً للشيخ أحمد شاكر اعتمد فيه حذف الشافعي ( لأن ) قبل المضارع ، فذكر الدكتور محمود مواضع لذلك من كلام الشافعي في « الرسالة » كقوله : ( كما عليه يتعلم الصلاة والذكر فيها ) ، ثم وقع على كلام محمد الدين بن الأثير في هذه المسألة ، قال فيه ( ما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي ) ، وقد كان الشافعي - رحمه الله - حجة في اللغة ، فربما كان من ( بعض العرب ) الذين أشار إليهم ابن مالك فيما سبق .

(٣) ( الحذف في المثل العربي ) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ١٧٠ ، وقوله : ( « فأشرب » معطوف عليه ) غير دقيق ؛ فالمعطوف هو ( أشرب ) وحده . وهذا الباحث يميز وقوع الجملة مستنداً إليه مطلقاً ، كما صرح في الصفحة ١٦٩ من هذا الكتاب ، ولذا جعلت الذي نقلته هنا رأيه .

(٤) ( كتاب الأمثال ) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ص ١٩٢ .

ويدو أنه جعل (ليس) حرف نفى، وهو رأى جماعة من النحاة<sup>(١)</sup>. وقد جاء الزمخشري ففسره هكذا: (أي ليس كل وقت قولي هذا)<sup>(٢)</sup>.

ويدو لي أن قائل المثل - وهو سعيد بن جبير وكان سفل عن حديث - أراد أن يقول: (لست كل حين أحلب فأشرب) أي ليس الأمر ميسورًا موائيًا في كل وقت، غير أنه أراد تنبيه السائل إلى هذا المعنى وحثه على طلب العلم، فاستخدم ضمير الشأن مسندًا إليه بدلًا من ضمير التكلم، فشدًا إلى الإبهام ثم التفسير (والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن)<sup>(٣)</sup>. ويؤكد هذا الفهم شرح العسكري وفيه (يقول: لست أجد كل أوان حلوبة أحلبها وأشرب لبنها)<sup>(٤)</sup>. وقد تعرض الفارسي لمثل هذا، وهو قول أسماء بن خارجة:

أَوْ لَيْسَ مِنْ عَجَبٍ أَسْأَلُكُمْ مَا خَطْبُ عَاذِلْتِي وَمَا خَطْبِي  
فقال: (القول في فاعل «ليس» أنه يحتمل أمرين،

أحدهما: أن تُضمَر الحديث.

والآخر: أن تريد «أن» وتحذفها، كأنه: أو ليس من عجب أن أسألكم، فتحذف «أن». قال أحمد بن يحيى: يُعْجِبُنِي تَقْوَمُ، كان هشامٌ يقوله. والفراء قال: مُحَالٌ، لأنه لا صاحب للإعجاب. والقول في ذلك قول هشام<sup>(٥)</sup>.

أما المثل الثالث (يَقْسَ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسَ) فقد قال فيه الميداني: (تقدير الكلام: بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه: أَمْرَسَ، وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه)<sup>(٦)</sup>. إنه يريد أن يصحح الكلام بالتأويل، وتأويله مؤكد أن (أمرس) الأولى مسند إليه على القول بتأخيره، وهي المخصوص بالذم، فلما كان الكلام هكذا شاذًا أوَّلَهُ.

ويدو لي بعيدًا فهم بعض الباحثين من كلام الميداني أنه (على أن جملة «أمرس» الأولى في موضع نصب على الحال من «الشيخ»)<sup>(٧)</sup>. ولكن يمكن له أن يكون مأخوذًا من كلام الأنباري دون إشارة. لقد تعرض الأنباري لهذا المثل مفسرًا (أمرس) بأنه مقول قول محذوف يعرب حالا من (الشيخ)، فقال: (أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس. ذمّ مقامًا يقال له فيه)<sup>(٨)</sup>. ولكن الأنباري نفسه يشير إلى أن هذه التقديرات لفهم المعنى، وقد قال ابن عصفور في مثل هذا:

(١) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٢٧/١.

(٢) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٣٠٧/٢.

(٣) (شرح الكافية) للرضي ٢٧/٢.

(٤) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٩١/١.

(٥) (كتاب الشعر) للفارسي ٥٢١/٢.

(٦) (مجمع الأمثال) ١١١/٣.

(٧) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٢٥٥.

(٨) (الإنصاف) للأنباري ١١٧/١.

(قد يمكن أن يُحمل ذلك على إضمار القول، فيكون التقدير ... إلا أن ذلك لفهم المعنى) (١) من أجل أن الأمر لا يكون حالاً.

والذي يبدو لي في هذا المثل، أنه من باب الشعر ولغته، فهو شطر رجز لم يعرفه الميداني، وعرفه الأنباري وابن منظور، وهو:

(يَسْ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ لَمَّا عَلَى قَعْوٍ وَلَمَّا أَقْعَنِيْسِ) (٢)

أما المثلان الرابع والخامس فقد بد لي أنهما من طريق واحدة هي طريق المثل السادس؛ فقد تعرض له سيبويه قائلاً: (مما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ و﴿وَرَأَيْكَ أَوْسَعَ لَكَ﴾، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمُر. ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتْنِ مَالِكٍ أَوْ الرُّبَا بَيْتَهُمَا أَمْسَلاً  
وَلَمَّا نَصَبَ خَيْرًا لَكَ وَأَوْسَعَ لَكَ، لأنك حين قلت: «إِنَّهُ» فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر (٣).

فالمثل السادس فيما يبدو لي - قيل بنصب (أوسع) لأن الكلام أمر، والفعل مع فاعله محذوفان حذفًا واجبًا سبق تعرّض له (٤)، ولكن كثرة الاستعمال والاضطراب وسرعة الأداء جنحت باللسان إلى رفع (أوسع) الذي خرج مخرج الخبر، وقد تعود اللسان العربي رفع مثل هذا الاسم خبرًا، وكذلك المثل الرابع. أما المثل الخامس فقد ضممته إليهما لموافقته لهما في المعنى الدلالي، رغم خفاء العلامة على آخر (أشهى).

وقد تعرض سيبويه للمثل السابع خلال كلامه على إضمار الفعل المستعمل لإظهاره، فقال: (من ذلك قولك: أو فرّقًا خيرًا من حبّ، أي أو أفرّقك فرّقًا خيرًا من حبّ، وإنما حمّله على الفعل، لأنه سئل عن فعله فأجاب به على الفعل الذي هو عليه. ولو رفع جاز، كأنه قال: أو أفرّق فرّق خيرًا من حب. وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر، فمن ثم نصب أو فرقا، لأنه أجاب على أفرّقك وترك الحب) (٥).

(١) (ضرائر الشعر) ص ٢٥٩.

(٢) راجع (الانصاف) للأنباري ١١٦/١، و(لسان العرب) مادة (مرس).

(٣) (الكتاب) ٢٨٢/١ - ٢٨٣.

(٤) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب السابق.

(٥) (الكتاب) ٢٦٨/١ - ٢٦٩، قال المحقق في حاشية الصفحة ٢٦٨ الثالثة (قد ضبطت واو «أو» في طبعة بولاق فقط بإسكان الواو في هذا الموضع وما يتلوه، والوجه فتحه كما في طبعة باريس، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف. أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف)، والذي بدا لي من مطالعة معنى المثل الدلالي أنه يقتضى إسكان الواو، (فأو) حرف عطف كما ضبطت في طبعة بولاق للكتاب. والعجب للمحقق كيف ذهب عنه معنى المثل وقبل كلامه هذا نقل كلام السيرافي في شرح المثل نفسه!؟.



وقد شرح السيرافي هذا المثل قائلاً : ( هذا كلام تكلم به عند الحجاج ، رجل قد فعل له فعلاً فاستجاده ، فقال الحجاج : أَكُلُّ هذا حُجًّا؟ أي فعلت كل هذا حُجًّا لي؟ قال الرجل مجيباً له : أَوْ فَرَقًا خَيْرًا من حب؟ أي أَوْ فعلتُ هذا فرقًا فهو أَتَبَلُّ لك وأَجَلُّ<sup>(١)</sup> فقد تخفف الاستعمال من (أَوْ) ورفع (خيرًا) - التي رواها الميداني (أنفع) - على قطع النعت المؤكد لأنفعيَّة الفَرَق ، والدليل على هذا المعنى الدافع للرفع أن رواية ابن سلام والعسكري والزمخشري جميعاً لهذا المثل هي : (رُبَّ فَرَقٍ خَيْرٌ من حُبٍّ)<sup>(٢)</sup> والميداني نفسه في شرحه لهذا المثل يقول : (يضرِب في موضع قولهم : «رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ» ، أي لَأَنَّ يُفَرِّقَ مِنْكَ فَرَقًا خَيْرٌ من أَنْ تُحِبَّ)<sup>(٣)</sup> . فأصل الكلام من خلال مقامه ومقاله ، لا غبار عليه ، ولكن الاستعمال أَغْرَبَ به ، وجعله من قطع النعت مقبول جداً في ضوء روايات العلماء .

هذا الفهم الذي قدمته مبنى على كلام سيبويه القارن المثل بمقامه ومقاله ، ولكن يبدو أن بعض الباحثين لم يطلع على كلام سيبويه فقال : ( «أَهْدُ لَجَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ» . «أَهْدُ» فعل أمر وفاعله مستر وجوباً ، والجملة الفعلية في محل رفع على الابتداء والخبر أَشَدُّ ، والمانعون يقدرُونَ «أَنْ» مصدرية قبل الفعل : أي أَنْ أَهْدُ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً أي : القول أَهْدُ لَجَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً أي : القول أَهْدُ لَجَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ ... ومن ذلك حذف (أَنْ) والفعل المضارع ، ومنه قولهم : «فَرَقًا أَنْفَعُ من حُبٍّ» أي : لأن يفرق منك فرقاً خيراً من أن تحب ، ويجوز تقدير الفعل وحده حملاً على إجازة وقوع الجملة الفعلية مبتدأ ، أي : تُفَرِّقُ فرقاً أَنْفَعُ من حُبٍّ)<sup>(٤)</sup> .

وقال في المثل الخامس : (قولهم : «تَمَنَّى أشهى لك» أي : إِنْ تَمَنَّى يَكُنْ أشهى لك)<sup>(٥)</sup> وعلى كلامه ملاحظات :

الأولى - أن النحاة إنما يقدرُونَ (أَنْ) قبل المضارع في مثل المثل الأول ، أما (أَنْ) المصدرية الداخلة على الأمر فتكون في مثل ما حكاه سيبويه : (كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُتِمَ) وهي موطن خلاف<sup>(٦)</sup> . الثانية - أن جعل المبتدأ قولاً محذوفاً فاسداً من أجل أن الإهداء للجار هو الأشدُّ للمضغ لا القول . والكلام تُضَخَّحُ بإطعام الجار .

الثالثة - أن تفسير تركيب المثل (فَرَقًا) فيه تجاهل للمقام والمقال في كلام سيبويه والسيرافي ،

(١) (الكتاب) ٢٦٨/١ حاشية المحقق .

(٢) راجع (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٣٠٩ ، و(جمهرة الأمثال) للعسكري ٤٨٧/١ ، و(المستقصى) للزمخشري ٩٧/٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٤٩/٢ .

(٤) (الحذف) للدكتور الحموز ص ١٧١ .

(٥) نفسه ص ٢٦٦ .

(٦) راجع (معنى اللبيب) لابن هشام ٢٧/١ .

والذي ذكره هو الأوجه ، وما أورده الميداني من مقام ومقال فيه اضطراب ظاهر : ذكر الميداني أن الحجاج أحضر بعض الخارجين عليه ، فلما دخل قال له الحجاج : (إنك لسمين ، قال الغضبان : من يكن ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشوا الجدى قبل أن يتغذاكم؟ قال : ما نَقَعْتُ قائلها ولا ضُرْتُ من قِلت فيه ، فقال الحجاج : «أَوْ فَرَقًا خَيْرٌ مِنْ حَبٍّ» فأرسلها مثلا<sup>(١)</sup> فرواية المتن (أنفع) ورواية الشرح (خير) ، وفي المتن تفضيل على الحب ، ولا ذكر له ولا لما يتصل به في المقام والمقال السابقين ، فكان ينبغي للباحث أن يعرف سياق المثل قبل أن يحكم على تركيبه .

الرابعة - أن تقدير المثل (تمتعي أشهى لك) (إن تمتعي يكن أشهى لك) فايده ، فلا مدخل للشرط على الأمر ، وربما التيس عليه (تمتعي) الأمر (بتمتعي) المضارع المخفف المجزوم ، فعالج الجزم بتقدير أداة الشرط الجازمة .

فقد تبين أن كثرة الاستعمال والاضطراب الذي تصحبه سرعة الأداء كلاهما كان تفسيراً وجيهاً لما حدث بأمثال خمسة (١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) ، وأن الاقتطاع من شعر كان تفسيراً وجيهاً لما حدث بالمثل الثالث . أما المثل الثاني فقد غمض فيه قصد تركيب خاص جائر فوضع البحث غموضه .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٤٤٩/٢ .

## (وقوع الكاف) مسنداً إليه

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر إبدال حكم من حكم (استعمال الحرف اسماً للضرورة، نحو قول الأعشى:

أَتَنْتَهَوْنَ وَلَا يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّغَيْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرُّيْتُ وَالْقَتْلُ  
فجعل الكاف فاعلة (لينهى)، وقول امرئ القيس:

وَأَنَّكَ لَمْ تَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مِثْلٍ مُثْلٍ

فجعل الكاف فاعلة (بيفخر). والدليل على أنها فاعلة في البيتين أنه لا بد للفعل من فاعل. فلا يجوز أن يكون الفاعل محذوفاً ويكون تقديره في البيت الأول: نأى كالطعن، وفي البيت الثاني: فاختر كفاخر ضعيف، لأنه لا يخلو بعد الحذف أن يقام المجرور مقامه أو لا يقام، فإن لم يقم مقامه لم يجز ذلك، لأن الفاعل لا يحذف من غير أن يقام شيء مقامه، وإن قدر قائماً مقامه لزم أن يكون المجرور فاعلاً، والمجرور الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلاً، فلما تعذر حذف الفاعل على التقديرين لم يبق إلا أن تكون الكاف هي الفاعلة: عوملت معاملة «مثل» لأن معناها كمعناه، وحكم لها بحكمه بدلاً من حكمها للضرورة<sup>(١)</sup>.

وقد جاء مثل هذا في مثلهم: (ما صَلَّى عَصَاكَ كَمْشْتَدِيمٍ)<sup>(٢)</sup>.

فليس للفعل (صلى) فاعل غير (الكاف)، وفي هذه المسألة أمران:

أولهما - أن كثيراً من النحاة أجاز مجيء الكاف الجارة اسماً، منهم الأخفش والفرسي والزمخشري وابن جني، قال أبو الفتح: (الكاف هنا يقصد بيت الأعشى السابق في نص ابن عصفور) موضع اسم مرفوع، فكأنه قال: ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن، فيرفعه بفعله<sup>(٣)</sup>. ثم ناقش آراء غيره وختم بقوله: (فقد صح بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً، فجوز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو... واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة)<sup>(٤)</sup>.

ثانيهما - أن الميداني قال في شرحه هذا المثل: (الاستدامة: ترك العجلة، أي ما تُقَفِّكُ عاقل، فلذلك جهلت، قال:

فَلَا تُعْجِلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمْشْتَدِيمٍ

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨٧/٣.

(٣) (سر صناعة الاعراب) لابن جني ٢٨٣/١.

(٤) السابق نفسه، وراجع (معنى اللبيب) ١١٥٤/١ فقد ذكر من أصحاب ما رآه ابن عصفور، سيويه والمحققين.

يقال : صليت العصا ، إذا ليتها وقومتها بالنار<sup>(١)</sup> فلم يصرح بأن المثل شطر هذا البيت قد طرحت الفاء من أوله .

وقد أورد ابن منظور هذا البيت لقيس بن زهير وقال : ( أي ما أحكم أمرها كالتأني ) ثم لم يذكر المثل<sup>(٢)</sup> .

ويبدو لي أن المثل هو عجز البيت ، طرحت الفاء من أوله كعادة العرب في أخذ الأمثال من الشعر بهذه الطريقة<sup>(٣)</sup> .

فقد تبين أن في هذه المسألة تفسيرين وجيهين ، كونها خلافة أيّد المثل رأى بعض فيها على بعض ، وكون المثل مقتطعا من شعر .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٢٨٧/٣ .

(٢) (لسان العرب) لابن منظور، مادة (د وم) .

(٣) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، ومدخل هذا الباب الثاني .

## (قَلْبُ الإِغْرَابِ)

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر إبدال الحكم من الحكم: (قلب الاعراب أو غيره من الأحكام، لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطى بدله حكم غيره، نحو قول خدّاش بن زهير:

وَتُزَكَّبُ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَنَا وَتُشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّبَّاطَةِ الْحُمْرِ  
يريد: وتشقى الضباطرة الحمر بالرمّاح، فجعل إعراب «الرّمّاح» للضباطرة وإعراب الضباطرة للرمّاح. والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء في الكلام: حكى أبو زيد: «إِذَا طَلَعَتِ الْجُوزَاءُ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحِرْبَاءِ» يريد: انتصب الحرباء في العود، وحكى أبو الحسن «عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضْتُهَا عَلَى الْمَاءِ» يراد بذلك، عرضت الماء والحوض عليها. وحكى أيضا من كلامهم: «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي»، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه<sup>(١)</sup>.

وذكره الحيدرة اليمّنى ضمن الضرورات المتوسطة بين الحشن والتناهي في الرداءة: (قلب الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً إذا عُرف المعنى، وشاهده قول الأخطل:

مَثَلُ الْقَنَاظِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَقْتُ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَقْتُ سَوَاءَ تِهِمْ هَجْرٌ)

وقال ابن هشام: (من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر)<sup>(٢)</sup>.

وقد أباح السيرافي والقزاز للشاعر قلب الإعراب إذا اضطّر وكان المعنى مفهوماً<sup>(٣)</sup>، ووصف الأزهري ما جاء من ذلك في النثر بالشذوذ<sup>(٤)</sup>. وقد لاحظ العلماء وقوع هذا القلب ببعض الأمثال، وفيما يلي عرض ونقاش لما لاحظوه وما أشبهه مما لاحظته:

- ١- (كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَيْرًا)<sup>(٥)</sup> ٢- (قَدْ تَقَطَّعَ الدَّوِيُّ الثَّابِ)<sup>(٦)</sup>
- ٣- (جَلَى مُجِبِّ نَظَرُهُ)<sup>(٧)</sup> ٤- (أَبْدَى الصَّبْرِيخَ عَنِ الرُّغْوَةِ)<sup>(٨)</sup>
- ٥- (جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الْهَاجِنِ)<sup>(٩)</sup> ٦- (بَرَّتْ قَائِمَةٌ مِنْ قُوبِ)<sup>(١٠)</sup>

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٦٦ - ٢٧١.

(٢) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمّنى ٥٣٩/٢.

(٣) (مغنى اللبيب) ١٩٩/٢.

(٤) راجع (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة ص ٤١٠، ٤١١.

(٥) راجع (شرح التصريح) ٢٦٩/١.

(٦) (مجمع الأمثال) ٥١/٣ والمعنى أعلم الناس بالرجل صاحبه ومخالطه.

(٧) نفسه ٤٩٧/٢ (٨) نفسه ٢٨٤/١.

(٩) نفسه ١٧٩/١ (١٠) نفسه ٢٩٢/١.

(١١) نفسه ١٧٠/١ ويضرب في معنى (لا عُهدة عليّ) والقائبة البيضاء والقوب القرخ.

قال ابن جنى في المثل الأول: (هذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خبيراً صاحبهم، فجعل الباء في صاحب، وموضعها أن تكون في «قوم» إذ هم الفاعلون في المعنى)<sup>(١)</sup>. وقال الميداني في شرح المثل الثاني: (الدو والدوية المغازة والناب الناقة المسنة. يضرب للشيخ فيه بقية)<sup>(٢)</sup> وظاهر أن المراد: قد تقطع الناب - وهي المشبه بها الشيخ - الدوية، فهو صريح في القلب.

وقال الزمخشري في المثل الثالث: (هذا من مقلوب الكلام كقولهم: «أبدى الصريح عن الرغبة» والأصل: جلى محبا نظره، بمعنى أظهر محبته نظره)<sup>(٣)</sup>. وفيه إشارة إلى وقوع القلب بالمثل الرابع كذلك.

والميداني يرى في المثل الثالث رأى الزمخشري، وهذا مستفاد من قوله في شرح المثل «رب عين أتم من لسان»: (هذا كقولهم «جلى محب نظره»)<sup>(٤)</sup>.

وقال الميداني في شرح المثل الخامس: (الرغد القدح والهاجن البكرة تنتج قبل أن يطلع لهاسن، ويراد جلت الهاجن عن الرغد)<sup>(٥)</sup>.

وقال العسكري في المثل السادس - وقد رواه «تخلصت قايمة من قوب» والروايتان قريبتان: (معنى تخلصت قايمة من قوب - على هذا - تخلصت البيضة من الفرخ. يضرب لمن انفصل من صاحبه وعليه ففي المثل قلب، لأن الذي يتخلص هو الفرخ لا البيضة)<sup>(٦)</sup>. وقد بدا لي أن بين هذه الأمثال اختلافاً من حيث وقوع القلب بها. ولكن لهذه المسألة - قلب الإعراب - وجهاً آخر غير الذي تقدم في كلام ابن عصفور والحيدرة والأزهرى، فأقدم به لمناقشة الأمثال السابقة.

قال ابن عقيل: (قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: «خزق الثوب المسمار» ولا يُنْقَاسُ ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع)<sup>(٧)</sup>.

وتعرض ابن جنى لما وقع من القلب في القرآن، فقال: (ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف: «أَكْتَبَيْهَا»... فمعنى «أكتبها» إنما هو اسْتُكْتُبَتْهَا، وهو على القلب، أي «استكتبته له» ومثله في القلب قراءة من قرأ: «قُدِّرُوا تَقْدِيرًا»، أي: قُدِّرَتْ لَهُمْ، والقلب باب، وشواهد كثيرة)<sup>(٨)</sup>.

ويدور لي أن وقوعه بالقرآن أقدم ابن الطراوة على جعله مقيساً مطرداً<sup>(٩)</sup>. وفي القاعدة

- |  |                                    |
|--|------------------------------------|
| (١) (سر صناعة الإعراب) ١٣٦/١.                    | (٢) (مجمع الأمثال) ٤٩٧/٢.          |
| (٣) (المستقصى) للزمخشري ٥٤/٢.                    | (٤) (مجمع الأمثال) ٧١/٢.           |
| (٥) نفسه ٢٩٢/١.                                  | (٦) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٨٠/١. |
| (٧) (شرح ابن عقيل) ١٤٧/٢.                        | (٨) (المختص) لابن جنى ١١٨/٢.       |
| (٩) راجع (شرح التصريح) للشيخ خالد الأزهرى ٢٧٠/١. |                                    |

العاشرة من الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية التي أنهى بها ابن هشام كتابه المغنى ، ناقش ( القلب ) وأورد نماذجه من الشعر وكلام العرب المنشور والقرآن ، وأورد تأويل مانعى القلب لما أورده منه في القرآن . وقد جعل منه في الشعر قول رؤية :

وَمِنْهُمْ مُنْجَبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُ

وقال : ( أي كأن لون سمائه لغيرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف )<sup>(١)</sup> .

وقد نقل بعض الباحثين في البلاغة مذبح السكاكي وقوع القلب في الكلام بأنه يورثه حلالة ويصل به إلى كمال البلاغة ، وتحكم القاضي الجرجاني على القلب بأنه كثير في شعر العرب ، ووضف الآمدي له بأنه جاء في كلام العرب على السهو ، وأن المتأخر لا يرتخص له به لأنه لا يتبعهم فيما سهوا فيه . ونقل عنه تأويله لما جعله غيره من القلب في القرآن وحكمه على القلب بأنه يلجأ إليه الشعراء للضرورة .

ثم تطوع الباحث بقوله : ( ونحن لا نرى فيه إلا نوعاً من التكلف السقيم ، والتعقيد الشنيع الذي يؤدي إلى اللبس من جهة ويخفي الحسن من جهة أخرى ، وهو إن ترك أثراً في النفس فإنما هو أثر الزهد فيه ، والانصراف عن سماعه ، حتى إن بعض النقاد مثل قدامة والمرزباني قد اعتبرت القلب من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا في شعر العرب )<sup>(٢)</sup> .

ولكنني أرى أن عبد القاهر الجرجاني أكثر إنصافاً في قوله الذي لم يتعرض له الباحث السابق : ( قد يقصد الشاعر ، على عادة التخيل ، أن يوهم في الشيء هو قاصر عن نظيره في الصفة ، أنه زائد عليه في استحقاقها ، واستيجاب أن يجعل أصلاً فيها ، فيصح = على موجب دعواه وسرفه = أن يجعل الفرع أصلاً ، وإن كنا إذا رجعنا إلى التحقيق ، لم نجد الأمر يستقيم على ظاهر ما يضع اللفظ عليه )<sup>(٣)</sup> .

لقد قال الجرجاني هذا الكلام بعد أن منع - لكي يستقيم عكس التشبيه - أن تقصد المبالغة في إثبات الصفة للشيء ، وإيهام أن الناقص كالزائد . فهو في كلامه المنقول فيما سبق يخرج العكس الذي لا يبعث به الشاعر .

وعكس التشبيه من القلب كما تقدم في كلام ابن هشام ، وقد تعرضت له لأن مبنى قلب اعراب الفاعل والمفعول في رأى بعض العلماء على المجاز والمبالغة كمبنى التشبيه المعكوس . قال العسكري في المثل السادس : ( غير أنه يصح إسناده إلى البيضة باعتبار ، كما تقول : تخلّصت الحامل من ذي بطنها )<sup>(٤)</sup> فقد وقع القلب في هذا المثل مقصوداً مبالغة عن طريق الاستعارة ؛ فكان

(١) (مغنى اللبيب) ٢/٢٠٠ .

(٢) (أثر النحاة في البحث البلاغي) للدكتور عبدالقادر حسين ص ١٠٦ وراجع ما قبلها .

(٣) (أسرار البلاغة) للجرجاني ٢٢٣ .

(٤) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٨٠/١ .

البيضة ملت الفرخ لطول مكثه بها فبرئت وتخلصت منه . وهذا المثل يقوله - كما شرح العسكري - من انفصل عن صاحبه . فكأنه يقول له : لقد ملّت البيضة وهي جماد ، الفرخ فكيف بي معك وقد طالت الصحبة السيئة ؟ فلتفارقني .

أما المثل الأول فشطر بيت من الوافر ذكره ثعلب وابن جني ، هو :

(إذا لاقيت قومي فاسألهم كفى قوماً بصاحبهم خبيراً)<sup>(١)</sup>

ورواية ابن جني (إذا لاقيت قوماً فاسألهم) وأسند منها رواية ثعلب في أماليه ، وهي التي قرأها ابن جني ، ولكن أدركها التحريف .

فالمنعنى - كما قال ثعلب - (قومي خبراء بي) ، وصحيح أن ظاهر الشطر الثاني وقوع القلب به ، غير أنني أرى أن الشاعر ربما قصد أن يقول لصاحبه : إذا أردت معرفة قيمتي ومكاني فاسألني قومي فهم خبراء بي وأنا خبير بأنهم خبراء بي أي هم يعرفون مكاني وقيمتي وأنا أعرف هذا منهم في سلوكهم معي .

أحسب أن الشاعر أراد هذين المعنيين اللذين يحتاجان تركيبين منفصلين ، فأخرجهما هذا الإخراج لأن الشعر حاكمه .

أما المثل الثالث (جلى محب نظره) فقد رواه الميداني (جلى محبا نظره) كذلك ، وقد خطأ البكري الأولى - وقد رواها ابن سلام - وصوب الثانية - وقد رواها هو - قائلا : (أي أبدى لك نظره ما ينطوى لك عليه . وعلى هذا يصح أن يوضع مع المثل الذي قبله : « شاهد البغض اللحظ » )<sup>(٢)</sup> .

والذي يبدو لي أن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء كانتا الدافع إلى مصير (جلى مُحِبًا نظره) إلى (جلى مُحِبٍ نظره) ، فمعهما يميل المتكلم إلى ما يقتضيه الموقع في الأكثر . فالأكثر أن يلي الفاعل الفعل ثم يأتي المفعول به ، فإذا ما كرر المتكلمون كلاما تقدم المفعول به فيه على الفاعل ، وأكثروا من تكراره في اضطراب وسرعة - كما هي حال الأمثال - مالت ألسنتهم إلى ما تعودته<sup>(٣)</sup> .

وقد نقل الشيخ يس عن بعض النحاة ما يقوى هذا ، قال : (قال الزرقاني : يمكن أن يقال إن الثوب مرفوع بالضمة لأنه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لأنه قام مقام المفعول)<sup>(٤)</sup> .

هذا ما أراه ولا أستسيغ الركون إلى (أمن اللبس) في غير الشعر . فما حدث من هذا في كلام العرب المنشور ، فهو عندي أثر للاضطراب وسرعة الأداء ، وما حدث منه في الأمثال خاصة فأنز كثره الاستعمال مضافا إليها الاضطراب وسرعة الأداء .

ولا يخفى أن هذا يخص ما ورد مما لم يقصد فيه المتكلم القلب قصداً على طريقة عكس

(١) راجع (مجالس ثعلب) ٢٧٢/١ ، و(سر صناعة الاعراب) لابن جني ١٣٦/١ .

(٢) (فصل المقال) للبكري ص ٤٨٦ .

(٣) راجع مثل هذا في بحث الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول .

(٤) (حاشية الشيخ يس العلمي على شرح التصريح) ٢٦٩/١ - ٢٧٠ .



التشبيه ، بدليل اختلاف ما في المثلين الأول والسادس عما في هذا الثالث .  
ومن ثم لا يسلم للدكتور شعبان صلاح قوله في القلب من خلال تناوله له في شعر أبي تمام : ( لا  
بد أن يكون لهذه المخالفة - كما سبق أن بينا في بيتي أبي تمام - تأثير بلاغي ؛ إذ هي كسر للمألوف في  
اللغة ومعانيها المعجمية والعلاقات بين مفرداتها ، وفي هذا الخروج على المألوف - على أقل تقدير - إثارة  
للانتباه وحرص على تركيز ذهن المتلقى كي يفهم المراد ويتلقى ما أريد له أن يتلقاه <sup>(١)</sup> .  
فإن كان عمم ضرورة التأثير البلاغي ، فقد كان بعض البلاغيين عمم أن القلب سهو وضرورة  
كما سبق ، والصواب التفصيل .

أما المثل الثاني : ( قد تقطع الدويّة الناب ) فلا يبعد أن يكون ( كجلى محب نظره ) وفيما  
يلي تأكيد ذلك :

روى الميداني مثلاً آخر قريباً من هذا المثل هو ( نابٌ وقد تقطع الدويّة ) <sup>(٢)</sup> وقال في شرحه :  
( يضرب للمسمن وقد بقيت منه بقية يصلح أن يعول عليها ) . ولا فرق بين شرح هذا وشرح ذاك  
إلا أن في هذا تفصيلاً . ثم إن العسكري - وهو أسبق من الميداني - روى هذا المثل : ( نابٌ وقد  
تقطع الدويّة الناب ) <sup>(٣)</sup> ، وشرحه الشرح نفسه ، ثم إن الزمخشري - وهو معاصر الميداني - روى  
هذا المثل : ( نابٌ وقد تقطع الدويّة الناب ) <sup>(٤)</sup> وشرحه الشرح نفسه .

ولا يخفى أن الميداني أخرج من المثل الواحد مثلين ، وربما نقل هذا عن الناس ، فميلهم إلى  
التخفيف من الكلام الكثير الاستعمال قد يجعل بعضهم يطرح من أوله وبعضهم يطرح من آخره ،  
ولا سمياً أن المعنى متحقق في الأحوال كلها ، وهذا بيان :

#### ١ - ( نابٌ وقد تقطع الدويّة الناب )

ولا يخفى أن هذا شطر من البسيط ، ذهب مثلاً ، ويبدو أن الذي رواه كاملاً حريص على  
تحقيق موسيقاه .

#### ٢ - ( نابٌ وقد تقطع الدويّة ) - ( قد تقطع الدويّة الناب )

وقد سبق أن المعنى واحد فيهما ، ويبدو أن الذي اقتطع أحد الجزأين فرواه ، كان حريصاً على  
تخفيف الكلام أكثر من حرصه على موسيقا البسيط .

#### ٣ - ( قد تقطع الدويّة الناب )

ولا يخفى كذلك أن هذا الجزء كان قابلاً للقلب من أجل وقوع التقديم والتأخير ؛ فقد مال اللسان  
العربي نتيجة كثرة الاستعمال والاضطراب وسرعة الأداء إلى ما تعودده ، وهو إيلاء المرفوع الفعل .  
أما المثل الرابع ( أبدى الصريح عن الرغبة ) فقد رُد القول بالقلب فيه بأن ( أبدى ) لازم

(١) ( شعر أبي تمام : دراسة نحوية ) للدكتور شعبان صلاح ١٨٧ .

(٢) ( مجمع الأمثال ) ٣/٣٧٥ . (٣) ( جمهرة الأمثال ) ٢/٣٠٧ .

(٤) ( المستقصى ) ٢/٣٦٥ .

ومتعد، فإن كان لازماً في المثل فمعناه (بدا) وإن كان متعدياً فمفعوله محذوف أي (أبدى الصريح عن الرغبة نفسه)<sup>(١)</sup>.

أما المثل الخامس (جَلَّ الرَّفْدُ عَنِ الْهَاجِنِ) فلا يبعد أن يكون قلباً مقصوداً مجازاً، فالجلل في اللغة ضد، أي الكبير والصغير، فإذا كان الميداني قد حكم بقلبه عن (جلت الهاجن عن الرد) من أجل أن المعنى أنها صغرت عن الحلب وقدجيه، وأن المثل يضرب لمن يصغر عن الأمر ولا يقوى عليه، فإن (جل الرد عن الهاجن) مقبول مجازاً والمعنى أن قدح الحلب كبير عن أن تحلب فيه البكرة الصغيرة. وهذا من المجاز المنطوي على سخر من الصغير لا يتحقق (بجلت الهاجن عن الرد)، ويضرب للفرض نفسه.

فقد تبين أن لما في هذه الأمثال الستة السابقة تفاسير وجيهة:

أولها - كون المسألة من أصلها خلافية وهذا كاف لقبول الأمثال الستة.

وثانيها - غموض معنى بعض أجزاء الكلام وهو ما حدث في المثل الرابع. وقد وضحه البحث.

وثالثها ورابعها - كثرة الاستعمال والاضطراب الذي تصحبه سرعة الأداء، وكنا تفسير ما

حدث بالمثلين الثاني والثالث.

وخامسها - الاقتطاع من شعر وكان تفسير ما حدث بالمثل الأول.

وقد تبين بالبحث أن قبول (قلب الإعراب) لأمن اللبس في الكلام المنشور العادي، يفيد أن

قائلي ذلك الكلام المقلوب قصدوا القلب وحده قصداً، وقد كان في التعرض لبعض الأمثال

السابقة في ضوء كلام النحاة، تضعيف لهذا رغم قول نفر منهم به قديماً وحديثاً<sup>(٢)</sup>.

وقد كان سببويه دقيقاً عندما وصف مثل هذا بأنه (جرى على سعة الكلام، والجيد أدخل فاه

الحجر)<sup>(٣)</sup>. فلا يبعد أن نفهم من (سعة الكلام) مقتضى السرعة والاضطراب وكثرة

الاستعمال. والنموذج الذي ذكره مثال لذلك.

(فأدخل فاه الحجر) إذا لحقتها سرعة الأداء مع كثرة الاستعمال أو دونها، مال المتكلم فيها

إلى رفع (فاه) الوالي الفعل المبني للمجهول، ولن يتخلف عن هذا الميل إلا المفكرون المتأثرون من

المتكلمين.

\*\*\*

(١) (مجمع الأمثال) للميداني ١/١٧٩، وراجع (فصل المقال للبكري) ص ٦٠ - ٦١.

(٢) أعنى من المحدثين الدكتور تمام حسان (في اللغة العربية) ص ٢٣٤.

(٣) (الكتاب) ١/١٨١.

## (ب) طول المسند إليه :

وخلاله وقعت بعض حالات شذوذ، يلي عرضها وتحليلها :

(إِقْحَامُ اللامِ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ)

قال الزمخشري : (تقول : لا أَبَ لَكَ ، قال نهاؤ بن توسعة :

أبى الإسلام لا أَبَ لي سواهُ إذا افْتَحَرُوا بقيس أو تميم  
ولا غلامين لَكَ ولا ناصرين لَكَ؛ وأما قولهم : لا أبا لك ولا غلامين لَكَ ولا ناصرين لك ،  
فمُشَبَّهَةٌ في الشذوذ باللامح والمذاكير ولذُنْ غُدْوَةٌ ، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف  
وحذف النون لذلك ، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة ألا تراهم لا يقولون : لا أبا فيها  
ولا رقيتي عليها ولا مجيرتي منها ، وقضاء من حق المنفى في التنكير بما يظهر بها من صورة  
الانفصال<sup>(١)</sup> . وقد وقع مثل هذا ببعض الأمثال ، وفيما يلي عرض لها ونقاش (وقد ضمنت  
المثل الثاني لموافقته للأول في وقوع الإقحام وإن كان من امتداد الجملة) :

١- ( لا يَدَى لِيَوَاحِدٍ يَعْشَرَةٍ )<sup>(٢)</sup>

٢- ( لا تَقْزِهَا لا أبا لَكَ إِمَّا لَنَا وَإِمَّا لَكَ )<sup>(٣)</sup>

فالزمخشري في كلامه السابق يجعل اللام مقحمة شذوذاً بين (أيدى) و (واحد) وبين  
(أبا) و (ك) . وقد نقل ابن هشام رأياً لبعض النحاة في مثل هذا التركيب ، يجعل (لواحد) و  
(لك) خيرين ، ويجعل (أبا) على لغة من يقصرونه في جميع أحواله ، ويجعل حذف النون  
شاذاً<sup>(٤)</sup> . ولكن سبويه من قبلهم تعرض لمثل هذا ولم يشذذه ، فقال : (تقول : لا يدين بها لَكَ ،  
ولا يدين اليومَ لَكَ ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه . وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ولا أبا  
لك ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : لا مثل زيد؛ فكما قبح أن  
تقول : لا مثل زيد فتفصل ، قبح أن تقول : لا يدي بها لك ، ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا  
أب يوم الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت الله خيراً ، فرازاً  
من القبح<sup>(٥)</sup> . فسبويه يجعل اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، غير معتبرة ، فهي كلا  
شيء ، ولكنه يفتح الفصل بغيرها (بها) ، ويرى إثبات النون عندئذ الوجه ، لأنه لن يصلح معه  
بقاء تركيب الإضافة .

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٤/٢ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٦٠/٣ والمعنى (لا قدرة) .

(٣) نفسه ١٩٨/٣ .

(٤) راجع (معنى الليب) ١٨١/١ .

(٥) (الكتاب) ٢٧٩/٢ .

ولكن يبدو لي أن التركيب في المثلين ليس إضافيًا وليست اللام مقحمة، وأنه (اسم وخبر) كما رأى من نقل عنهم ابن هشام.

وقد رد ابن الحاجب كلام الزمخشري في مثل تركيب المثلين قائلاً: (ذلك غير مستقيم، لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة، ولو كان معرفة لم يصح دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر، وأيضاً فإن معنى (لا أبالك) معنى (لا أب لك) ولا خلاف في أن (لا أب لك) نكرة، فيجب أن يكون (لا أب لك) نكرة، لأن التأكيد أمر معنوي .. وإذا ثبت أنه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك، فتقول: إنما أعطى أحكام المضاف على الوجه الشاذ لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه، لأن قولك: غلامك وغلام لك مشتركان في أصل النسبة، وإن كانا مختلفين في الاختصاص عند حذف اللام، والأعمية عند وجودها، فلما كان بينه وبين المضاف هذه المناسبة أعطى حكم المضاف لفظاً على هذا الوجه الشاذ<sup>(١)</sup>.

وقد حار أبو علي الفارسي في قول العرب: (لا أب لك) لأن فيه تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وذلك أن ثبات الألف في (أب) دليل الإضافة والتعريف، وثبات اللام في (لك) وعمل (لا) في الاسم يقتضي التأكيد والفصل. وكان مخرجه من حيرته (أن قولهم: (لا أب لك) كلام جرى مجرى المثل ... وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم (لا أب لك) إنما فيه تعادى ظاهره، واجتماع صورتي الفصل والوصل، والتعريف والتأكيد لفظاً لا معنى ... ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب<sup>(٢)</sup>. والذي عندي في هذين المثلين أن أصل الأول (لا يَدِينُ لِوَاحِدٍ بِعَشْرَةٍ) وأصل الثاني (لا أب لَكَ).

قال أبو علي: (لَمْ يُردْ بقوله (يدان) التثنية التي هي أنقص من ثلاثة، ولكن بالغ في نفى القوة عنه، وأخبر عن اغتيابه عليه وقلة انقياده له، وعلى هذا قولهم: لا يدين بها لك<sup>(٣)</sup> ثم حذفت نوون (يدين) تخفيفاً للمثل الذي أكثروا استعماله، وبهذا قال بعض النحاة<sup>(٤)</sup>، وزيد (أب) ألفاً بعده عند الاضطراب رغبة في التشجيع، وبخاصة أن الغرض الدعاء على المخاطب، قال ابن جنى: (هذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة، وإن كان في اللفظ خبراً)<sup>(٥)</sup>. وهذه الألف - فيما يبدو لي - قريبة من الألف التي زيدت آخر المندوب للغرض نفسه.

(١) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ٣٨٨/١.

(٢) (الخصائص) لابن جنى ٣٤٤/١، ٣٤٥، وراجع (لسان العرب) لابن منظور، مادة (أبى).

(٣) (كتاب الشعر) للفارسي ١٣٢/١.

(٤) راجع (حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام) ١٨١/١.

(٥) (الخصائص) ٣٤٥/١، وراجع (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان؛ فقد قال فيه (إن حروف العلة تؤدي مهمة جليلة في اللغة العربية، حيث تعتبر أساساً لقوة الاسماع في هذه اللغة الراسخة القدم في تاريخ المشافهة) ص ٧١، وهو بعينه ما لاحظت أنه وراء زيادة الألف على (أب) في (لا أب لك).

وقد أحسن الشيخ أبو على في خروجه من حيرته بأن الكلام جار مجرى المثل ، فمثل هذا يصنعه الاضطراب الذي هو أصيل في المثل ، كما فعلت كثرة الاستعمال - وهي أصيلة فيه - بالمثل الأول الحذف . وربما لم يحكم سيويه على هذين التركيبين بالقبح أو الشذوذ - كما حكم عليهما مع الفصل - لأنهما شائعان في الكلام العربي الفصيح .  
فقد تبين أن لما في المثل الأول تفسيراً وجيهاً هو كثرة الاستعمال ، ولما في المثل الثاني تفسيراً وجيهاً هو الاضطراب .

\* \* \*

### (حذف العائد المبتدأ من الصلة القصيرة)

جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة : (حذف الضمير الرابط للصلة بموصول غير «أي» ، أو للصفة بالموصوف إذا كان الضمير مبتدأ مخبراً عنه باسم غير ظرف ولا مجرور ، ولم يكن في الصلة ولا في الصفة طول)<sup>(١)</sup> وقد رأى بعض الباحثين أن في مثلهم :  
(تَرَكَ الخِدَاعَ مَنْ أَجْرَى مِنْ مَائَةٍ)<sup>(٢)</sup>

هذا الحذف فقال : (لقد أجاز النحويون حذف عائد الموصول المرفوع إن كان مبتدأ ، بقيود تحدثت عنها في مؤلف آخر ، وحذف العائد المرفوع في المثل العربي يكاد يكون نادراً ، ومن ذلك قولهم : (ترك الخداع من أجرى من مائة) أي : من هو أجرى من مائة غلوة ، على أن (أجرى) أفضل تفضيل ، لأن صلة الموصول لا تكون مفرداً)<sup>(٣)</sup> ولي على هذا الكلام تعقيب :

أولاً - ذكر سيويه أن من طول الصلة كون خبرها اسم تفضيل تعلق به جار ومجرور ، فقال : (اعلم أنه يقبح أن تقول هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً ، فإن أطلت الكلام فقلت من خَيْرٍ منك ، حشَرَ في الوصف والحشو)<sup>(٤)</sup> . والحشو عنده الصلة .

ثانياً - اعتمد الباحث على رواية الميداني الذي شرح له مقام المثل ومقاله بحيث يبعد أن يفهم من المثل ما فهم ؛ قال الميداني : (هذا من كلام قيس بن زهير ، قاله لحذيفة بن بدر يوم داحس ، أي لو كان قصدي الخداع لأجريت من قريب)<sup>(٥)</sup> . وقال في شرح المثل «قد وقع بينهم حرب داحس والغبراء» : (قال قيس : وأخيرك بين ثلاث ، فإن ابتدأت فاخترت فلي منه خصلتان ، قال حَمَل : فايداً ، قال قيس : فإن الغاية مائة غلوة ... قال قيس : يا حذيفة أعطوني سبقي ، قال حذيفة : خدعتك ، فقال قيس : ترك الخداع من أجرى من مائة)<sup>(٦)</sup> .

فالمثل من كلام قيس بن زهير في يوم سباق داحس فريه والغبراء فرس حذيفة بن بدر ، وكان قيس قد اقترح المسافة الطويلة ثقة بما عنده فريه ، فلما انكشف أمر السباق ظهر داحس سابقاً فأكرم له حذيفة من يصرفه عن الوجهة ، فلهذا قال لقيس : (خدعتك) ، ولهذا قال له قيس المثل ، فهو يقول : إن من اقترح المسافة الطويلة فأجرى فرسه من مائة غلوة ، لا حاجة له

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) (مجمع الأمثال) للميداني ٢١٤/١ .

(٣) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٢١ ، والغلوة قدر رمية سهم .

(٤) (الكتاب) ١٠٨/٢ .

(٥) (مجمع الأمثال) ٢١٤/١ .

(٦) نفسه ٥٠٨/٢ وفي طبعة أبي الفضل (اختدعتك) ، ولا وجه لها بضم التاء ، وفي طبعة بولاق ما أثبت وهو الصواب إن شاء الله .

بالخداع . (فأجرى) في صلة الموصول في المثل ، فعل ماض ، ولا يمكن لمن طالع (مجمع الأمثال) أن يفهم أنه اسم تفضيل . بل لا يمكن لمن قال : (أي هو أجرى من مائة غلوة) أن يفهمه كذلك ، لأنَّ مُحالاً أن يفضل (حيوانا يجرى) على (مسافة تقاس) .  
فقد تبين أن لا مخالفة بالمثل ، لكن غموض وضعه البحث .

\* \* \*

## (ج) امتداد المسند إليه :

وخلاله وقعت هذه الحالات الشاذة التالية :

## (حذف العائد المبتدأ من الصفة القصيرة)

رأى كثير من النحاة في تركيب (رب، واسم مجرور، و...) أن (رب) تدخل على الاسم فتجره ويتعلقان بفعل بعدهما أغلب أحواله ألا يذكر. ومن أجل هذا ناب عن المتعلق به وصف (مجرور رب) بصفة لازمة. قال ابن يعيش : (لأنهم لما حذفوا العامل فكثرت ذلك عنهم ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل)<sup>(١)</sup>.

وقد سبق في تحليل حذف خبر المثل الحكمي (رُبُّ مُشْتَقَرِّ مُشْتَبَكِيٍّ) ذِكْرُ أَنَّ التحليل جعل جواب رب محذوفاً لفهم المخاطب المعنى<sup>(٢)</sup>.

وقد شرح ابن يعيش كيفية علم المخاطب وفهمه هذا فقال : (إنما حذف الفعل العامل فيها كثيراً لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالماً، أو قدّرت أنه يقول، فنقول في جوابه : رب رجل عالم أي لقد لقيت، فساغ حذف العامل؛ إذ قد علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره بذلك)<sup>(٣)</sup>.

وعندما يلي المجرور جملة سواء أكانت فعلية أم اسمية، يجعلونها نعتاً له وإذا وليه غيرها معها كان الجميع نعتاً. فهذا العكيري يقول في قول الشنفرى :

(وَيَوْمَ مِنَ الشُّغْرَى يَذُوبُ لُعَابُهُ أَفَاعِيهِ مِنْ رَمَضَائِهِ تَتَمَلَّلُ)

(من الشعري : نعت ليوم ... يذوب : نعت ليوم ... أفاعيه مبتدأ ويتململ خبره ... والجملة نعت ليوم)<sup>(٤)</sup>. ولكن جاء بعد المجرور اسم مرفوع، فجعلوه خبراً للمبتدأ محذوف ضرورة لقصر الصفة، فقد جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة، قول ثابت قُطَيْبَةُ :

(إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلٍ عَارٌ)

قال : (يريد : ورب قتل هو عار)<sup>(٥)</sup>. وقد سبق تعرض لحذف العائد المبتدأ في الصلة والصفة مثلها، وحكم سيبويه على مثل هذا بالقبح<sup>(٦)</sup>.

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٨/٨.

(٢) راجع بحث حذف المسند في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) (شرح المفصل) ٢٩/٨.

(٤) (شرح لامية العرب) لأبي البقاء العكيري ص ٥٨.

(٥) (ضرائر الشعر) ص ١٧٣.

(٦) راجع (الكتاب) ١٠٨/٢.



وقد وقع هذا بالأمثال ؛ فقد قالت العرب :

- ١- (رُبُّ لائِمٍ مُلِيمٍ) <sup>(١)</sup>
- ٢- (رُبُّ حَيْثِثٍ مَكِيمٍ) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (رُبُّ حَمَقَاءَ مُنْجِبَةٍ) <sup>(٣)</sup>
- ٤- (رُبُّ رَأْسٍ مُحْصِيْدٍ لِسَانٍ) <sup>(٤)</sup>
- ٥- (رُبُّ مُكْثِرٍ مُسْتَقِيلٍ لِمَا فِي يَدَيْهِ) <sup>(٥)</sup>
- ٦- (رُبُّ نَفْلٍ شَرٍّ مِنْ الْخَفَاءِ) <sup>(٦)</sup>
- ٧- (رُبُّ غَيْنٍ أَمٍّ مِنْ لِسَانٍ) <sup>(٧)</sup>
- ٨- (رُبُّ حَالٍ أَفْصَحَ مِنْ لِسَانٍ) <sup>(٨)</sup>
- ٩- (رُبُّ طَوِيفٍ أَفْصَحَ مِنْ لِسَانٍ) <sup>(٩)</sup>
- ١٠- (رُبُّ زَارِعٍ لِنَفْسِهِ حَاصِدٌ سِوَاهُ) <sup>(١٠)</sup>
- ١١- (رُبُّ شَبْعَانَ مِنَ الثَّعْمِ غَرْثَانُ مِنَ الْكَرَمِ) <sup>(١١)</sup>
- ١٢- (رُبُّ عَالِمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٌ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ) <sup>(١٢)</sup>
- ١٣- (رُبُّ مُؤْتَمِنٍ طَلِيْنٌ وَمُتَّهَمٍ أَمِيْنٌ) <sup>(١٣)</sup>

ويدور نقاشي لهذه المسألة حول أمرين :

الأول - أن هذه الأمثال كما لا يخفى ، حكمية ، أراد قائلها الحكيم أن ينصح ويعظ بشرح بعض الحقائق ، وقد بان من قبل أنها ترسل بنفسها غير مرتبطة بسياق ، قاعدة مسلمة لتحدث أثرها في المتلقى . من أجل هذا لا يصلح معها أن تكون جواباً لكلام قاله المخاطب أو كأنه قاله كما رأى ابن يعيش .

لقد سبق في الفصل الأول من الباب الأول تناول المثل الحكمي : (لَحَظَّ أَصْدَقُ مِنْ لَفْظٍ) الهادف إلى اتخاذ الملاحظة طريقاً لمعرفة دخائل الناس كالملاحظة . و (لحظ) مبتدأ و (أصدق) خبره ، وقد كان يمكن أن يدخل الحكيم (رب) على المبتدأ قائلاً : (رب لحظ أصدق من لفظ) فيستخدم دلالة (رب) على التأكيد في تقوية المعنى الحكمي الذي أراده . وعندئذ لا يخفى أن (أصدق) الخبر ، ويعد أن تغليب (رب) التركيب لتصير (أصدق) خبراً لمبتدأ محذوف ، وهما معاً جملة وقعت صفة (للحظ) .

الثاني - أن من النحاة من جعل المجرور في (رُبُّ قَتْلٍ عَازٍ) (في محل مبتدأ مرفوع وعار

(١) (مجمع الأمثال) ٤٤/٢ أي إن الذي يلوم المسك هو الذي قد ألأم في فعله ، لا الحافظ له.

(٢) نفسه ٤٩/٢ يضرب لمن أراد العجلة فحصل على البطء.

(٣) نفسه ٦١/٢ أنجبت المرأة ولدت نجيئاً.

(٤) نفسه ٥٨/٢ .

(٥) نفسه ٤٢/٢ .

(٦) نفسه ٤١/٢ .

(٧) نفسه ٧١/٢ .

(٨) السابق نفسه .

(٩) نفسه ٥٧/٢ .

(١٠) نفسه ٦٩/٢ .

(١١) نفسه ٦٥/٢ والغرثان الجائع.

(١٢) السابق نفسه .

(١٣) السابق نفسه أي رب مؤتمن هو أحق بالظنة ، ومتهم هو أحق بالاثمان.

خبره، وما في رب من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية قتل<sup>(١)</sup>.  
 وقد أحسن ابن هشام في قوله في (رب): إنها (زائدة في الإعراب دون المعنى فمحل  
 مجرورها في نحو (رب رجل صالح عندي) رفع على الابتدائية، وفي نحو (رب رجل صالح  
 لقيت) نصب على المفعولية وفي نحو (رب رجل صالح لقيته) رَفَعَ أو نَصَبَ<sup>(٢)</sup>.  
 فقد تبين أن هذه المسألة خلافية أيدت الأمثال الثلاثة عَشَرَ، رأى بعض فيها على بعض ويبت  
 ما فيه من الوجاهة.

\* \* \*

---

(١) (خزانة الأدب للبغدادي) ٥٧٦/٩، وراجع (معنى اللبيب) ١/١١٨، و (الجنى الداني) للمرادي ص ٤٥٣.  
 (٢) (معنى اللبيب) ١/١٢٠.

### (مَجِيءُ الْحَالِ مَعْرِفَةً)

قال سيبويه : (إذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضاف) <sup>(١)</sup>.  
وقال ابن مالك : (وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بالنكرة) <sup>(٢)</sup>. وقال ابن يعيش في قول لبيد بن ربيعة :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَنْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ  
(جعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل نكرة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه) <sup>(٣)</sup>.

وقد وقع هذا الممتنع ببعض الأمثال ، وقد تعرض لها النحاة ، أعرضها وما قالوه فيما يأتي (وقد ضمنت إليها المثل الرابع وإن كان من امتداد المسند المفرد الفعل ، لموافقته لها في الشذوذ) :

- ١- (جَاءَ الْقَوْمُ قَضَبُهُمْ بِقَضِيضِهِمْ) <sup>(٤)</sup> ٢- (ذَهَبُوا أَيَّدَى سَبَا) <sup>(٥)</sup>
- ٣- (أَفَلْتَ فَلَانٌ جُرَيْعَةً الذَّقْنِ) <sup>(٦)</sup> ٤- (مَرَزْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) <sup>(٧)</sup>

تحدث سيبويه عن المثل الأول - وإن خالف الرواية قليلاً - ضمن المصادر المضافة الواقعة أحوالاً ، قائلا : (مررت بهم قضهم بقضيضهم ، كأنه يقول : انقضاضاً . فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به) <sup>(٨)</sup>.

وتحدث عن المثل الرابع ضمن المصادر المعرفة بالألف واللام الواقعة أحوالاً ، فقال : (قولك : مررت بهم الجماء الغفير ، الناس فيها الجماء الغفير . فهذا ينتصب كانتصاب العراك . وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام) <sup>(٩)</sup>.

وقال ابن مالك في المثل الثاني - وإن خالف الرواية قليلاً - (قد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بالنكرة ... ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بالنكرة قولهم : تفرقوا أيدي سبأ أي متبذرين تبذراً لا بقاء معه) <sup>(١٠)</sup>.

وقال الميداني في المثل الثالث : (أفلت : يكون لازماً ومتعدياً ، وهو هنا لازم ، ونصب (جريعة) على الحال ، كأنه قال : أفلت قاذفاً جريعة ، وهو تصغير جرة ، وهي كناية عما بقى

(٢) (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢.

(٤) (مجمع الأمثال) ٢٨٦/١ والنصب رواية.

(٦) نفسه ٤٣٧/٢.

(٨) (الكتاب) ٣٧٤/١ - ٣٧٥.

(١٠) (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢.

(١) (الكتاب) ٣٧٧/١.

(٣) (شرح المفصل) ٦٢/٢.

(٥) نفسه ٤/٢.

(٧) نفسه ٢٥٧/٣.

(٩) نفسه ٣٧٥/١.

من روحه يريد أن نفسه صارت في فيه وقرينا منه كقرب الجرعة من الدقن<sup>(١)</sup>.

وفيما سبق نقاش يلي ثمرتنا :

أولا - إن مجيء الحال معرفة لم يقتصر على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره :

أما الشعر فكقول ليبد السابق (فأرسلها العراك) ، وكقول الشماخ :

(أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضُّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَزْلَى بِالْبَيْعِ سِبَالَهَا)<sup>(٢)</sup>.

وقد روى قول الشماخ سيبويه ، وربما خرج منه المثل الأول .

وأما النثر فكقول العرب : (أَدْخُلُوا، الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ)<sup>(٣)</sup> ، و (رَجَعَ عَوْدَةً عَلَى بَذْيِهِ)<sup>(٤)</sup> ،

و (جَلَسَ وَحْدَهُ)<sup>(٥)</sup> ، و (فعل ذلك مجهداً وطاقةً)<sup>(٦)</sup> ، و (مَرَزْتُ بِهِمْ خَفَسَتَهُمْ)<sup>(٧)</sup> ،

و (جاءت الخيلُ بَدَادٍ)<sup>(٨)</sup> ، وقول بعض نساء الصحابة - على الجميع رضوان الله - (ما لنا أَكْثَرَ

أَهْلِ النَّارِ)<sup>(٩)</sup> بل قد قرئت آية (المنافقون) : ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْكَ الْأَذْلَ﴾ بما فيه (الأذل) حال

وهو معرفة . قال أبو حيان الأندلسي : (الحسن وابن أبي عيلة والسبي في اختياره (لَتُخْرِجَنَّ)

بالنون ونصب الأعز والأذل ، فالأعز مفعول والأذل حال . وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني

(لَتُخْرِجَنَّ) بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء ونصب الأعز على الاختصاص كما قال (نحن

العرب أقرى الناس للضيف) ونصب الأذل على الحال . وحكى هذه القراءة أبو حاتم وحكى

الكسائي والفاء أن قوما قرأوا (لِيُخْرِجَنَّ) بالياء مفتوحة وضم الراء ، فالفاعل الأعز ونصب الأذل

على الحال . وقرئ مبنياً للمفعول وبالياء الأعز مرفوع به ، الأذل نصبا على الحال)<sup>(١٠)</sup>.

فهذه إحدى عشرة حالا معرفة ، تتغير جملها وتظل معارف ، وربما قال العربي : (دخلوا

الأول فالأول) ، وقد قال أهل الحجاز : (جاء القوم ثلاثتهم وأريقتهم والنساء ثلاثهن وأريقهن إلى

عشرتهن وعشرهن) فنصبوا هذا كله كما نقل ابن مالك<sup>(١١)</sup>.

ثانيا - أن أكثر النحاة يشذون مجيء الحال معرفة ، ويجتهدون في تأويل ما ورد منها

كذلك ، وقد سبق تأويل سيبويه (قضهم) و (الجماء) ونقله تأويل (الجماء الغفير) عن الخليل أنه

في نية طرح الألف واللام ، ولهذا قال السيرافي : (الحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف

واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلوا الجماء الغفير في موضع المصدر كالعراك ، كأنك

(١) (مجمع الأمثال) ٤٣٧/٢ .

(٢) (راجع (الكتاب) ٣٧٤/١ .

(٣) نفسه ٣٩٨/١ .

(٤) (راجع (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢ و (شرح التصريح) ٣٧٣/١ .

(٥) (راجع (شرح التسهيل) ٣٢٦/٢ . (٦) السابق نفسه .

(٧) (راجع (الكتاب) ٣٧٨/١ . (٨) (راجع (شرح التسهيل) ٣٢٧/٢ .

(٩) السابق نفسه .

(١٠) (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ٢٧٤/٨ .

(١١) (راجع (شرح التسهيل) ٣٢٧/٢ .

قلت : مررت بهم الجموم الغفر، على معنى مررت بهم جامين غافرين<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ ابن مالك هذا فقال في ألفيته :

(والحال إن عُرِفَ لَفْظًا فَاغْتَبَدَ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِهِ اجْتِهَادًا)

فالحال فيما سبق على صورة المعرفة وليس معرفة عند الجمهور كما قال الشيخ خالد<sup>(٢)</sup>. فتقدير الحال في المثل الأول والرابع (جميعًا) وهو التقدير الذي قدمه ابن مالك لكلام الحجازيين السابق. والتقدير في المثل الثاني (مُتَّبِعِينَ)، وكذلك كلام العرب والآية. أما المثل الثالث فَغَيْرُ فَهْمِ الْمِيدَانِيِّ أَذَقُ فيما بدا لي.

لقد روى الزمخشري المثل الثالث هكذا : (أَفَلَتَ بِجَرِيْعَةِ الذَّقْنِ) قائلا : (الباء للتعدية، يقال : أفلت به، إذا نجاه، والمعنى أنه لم يبق من نفسه إلا قليل شبه الجريمة... ويروى : جريمة الذقن - بحذف الباء وإيصال الفعل كقوله - عز وجل - : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وهذا هو المعنى الذي قدمه الميداني نفسه ويعد معه أن يكون (جريمة الذقن) حالا.

وينبغي أن أشير إلى أن اعتقاد أن الحال المعرفة نكرة، لا يدخل المتكلم عند جمهور النحاة، أن يأتي بالأحوال معارف، فهذا ابن يعيش يرد قول من جعل الألف واللام في الحال المعرفة بهما، في نية الطرح قائلا : (غير سديد؛ إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنبه على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز)<sup>(٤)</sup>.

ثالثا - إن عدم اقتصار مجيء الحال معرفة على الأمثال والشعر، وعدم إباحة النحاة تعريف الحال مع أنهم قرروا أنها عندئذ معرفة صورة نكرة معنًى، وحكمهم بأن ما جاء من ذلك يسمع ولا يقاس عليه حتى في آية (المنافقون)<sup>(٥)</sup>، هذا كله مُحَوَّجٌ إِلَى النَّظَرِ.

إذا كان تنكير الحال للفرق بينها وبين الصفة في بعض مواضع الالتباس، ولأن المقصود من الحال بيان الهيئة، والهيئة - كما يقول ابن الحاجب - (تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة إلا أن النكرة أولى لخفتها لفظًا وتقديرًا. أما اللفظ فلأن قولك : قائم أخف من قولك : القائم، وأما التقدير فلأن أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخف)<sup>(٦)</sup> - فإن تعريفها، عندما جاء، لم يوقع في الالتباس، وأبان الهيئة.

وقد بدا لي أن تعريفها فعل لغوي خاص، وخصوصيته من أن المتكلم ذو إحساس لغوي خاص ومن أن السامع كذلك. فعندما قرأ القارى : (ليخرجن الأعز منها الأذل) كان من البصر باللغة بحيث يفهم في (الأذل) الحالية، وكان متلقى القراءة مثله. ودليل هذا أن الذين عرفوا

(١) (الكتاب) ٣٧٥/١ حاشية المحقق.

(٢) (شرح التصريح) ٣٧٣/١.

(٣) (المستقصى) ٢٧٤/١.

(٤) (شرح المفصل) ٦٣/٢.

(٥) راجع (مشكل إعراب القرآن) للقيسي ٧٣٧/٢.

(٦) (أمالى ابن الحاجب) ٤٠٠/١.

وفهموا ووقعوا على الأحوال المعارف ، أهل بصر اللغة . وربما كان هذا المعنى وراء اجازة بعض النحاة مجئ الحال معرفة<sup>(١)</sup> . ولكن خصوصية هذا الفعل اللغوي كانت وراء حكم جمهور النحاة بشذوذه والاقتصار عليه ، وهذا الحكم حكمة منهم لأن استعمال الحال عام غير خاص .  
فقد تبين أن لما حدث بالأمثال السابقة تفاسير وجيهة : أولها أن المسألة خلافية في الأمثال الثلاثة (الأول والثاني والرابع) ، وثانيها احتمال المثل الأول الاقتطاع من شعر ، وثالثها غموض بعض الكلام في المثل الثالث ، وقد وضعه البحث .

\* \* \*

---

(١) راجع (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ٣٣٧/٢ وهو مذهب يونس والبغداديين.

### (اقتراء الحال الجملة الفعلية المضارعية بالواو)

تحدث الشيخ خالد الأزهرى عن صور امتناع الواو رابطاً جملة الحال فقال : ( تمتنع الواو في سبع صور ... الخامسة - المضارع المنفى « بلا » نحو : ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله ﴾ فجملة ( نؤمن بالله ) حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفى « بلا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » ، فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين ... السادسة - المضارع المنفى ( بما ) كقوله :

عَهْدُكَ لَا تَصْبِرُ وَفَيْكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا

... فجملة « تصبو » حال من الكاف في عهدتك ، ولم تقترن بالواو لما تقدم في « لا » السابعة - المضارع المثبت المجزوء من « قد » كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ فجملة « تستكثر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم يقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ... وأما نحو قوله - وهو عترة العيسى :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ يَمَزَعِمِ

فجملة « وأقتل قومها » حال من التاء في « علقتها » وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تخريجها ، ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة لا واو الحال ، والمضارع مؤول بالماضي ... وقيل : هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها ، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال<sup>(١)</sup> . وقال ابن عقيل : ( الجملة الواقعة حالاً إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا ترتبط الا بالضمير ، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْتُهُ » وقوله :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَزَهَيْتُهُمْ مَالِكًا

« فأصلك » و « أرهتهم » خبران لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أصلك ، وأنا أرهتهم<sup>(٢)</sup> .

وقد وقع الأمران بالأمثال العربية ، ولاحظ بعضها العلماء ، وفيما يلي عرض ذلك :

#### ١- (أُنْجُ وَلَا إِخَالُكَ نَاجِيًا)<sup>(٣)</sup>

(١) (شرح التصريح) ٣٩١/١، ٣٩٢، ٣٩٣ وفيه (لأن المضارع المنفى « بلا » منزلة الفاعل) و(لم تقترن ولما تقدم في « لا ») والصواب إن شاء الله ما أثبت.

(٢) (شرح ابن عقيل) ٢٧٩/٢-٢٨٠، وراجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٨٨/٢ ؛ فالأشموني يمنع الواو من المضارع المنفى (بلا) ، ويقول ما جاء من ذلك بأن قبل الفعل مبتدأ محذوفاً والجملة الاسمية الحال.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣٨١/٣.

- ٢- (يَذْهَبُ يَوْمَ الْقِيَمِ وَلَا يُشْعَرُ بِهِ) <sup>(١)</sup> ٣- (نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا) <sup>(٢)</sup>  
 ٤- (دُونَ ذَا وَيَنْفُقُ الْحِمَارُ) <sup>(٣)</sup> ٥- (لَا أُجِبُ رَيْمَانَ أَنْفٍ وَأُمْنَعُ الضَّرْعَ) <sup>(٤)</sup>  
 ٦- (يَحْمِلُ شَرٌّ وَيُقَدِّى لَكَيْزٌ) <sup>(٥)</sup>

فجملته (لا إخالك ناجيًا) حال من ضمير الخطاب في فعل الأمر في المثل الأول ، وجملته (لا يشعر به) - عند بعض الباحثين <sup>(٦)</sup> - حال من (يوم القيامة) في المثل الثاني ، وجملته (أرهنهم مالكا) حال من ضمير المتكلم في المثل الثالث ، وجملته (ينفق الحمار) - كما ذكر الميداني في شرح المثل الرابع - حال من اسم الإشارة (ذا) ، وجملته (أمنع الضرع) - كما ذكر بعض الباحثين بحق <sup>(٧)</sup> - حال من ضمير المتكلم في الفعل في المثل الخامس ، وجملته (يفدى لكيز) - عند بعض الباحثين <sup>(٨)</sup> - حال من العلم (شن) في المثل السادس . وفيما سبق نقاش يلى مُرتبًا : أولاً - لم يقتصر اقتران الحال الجملة الفعلية ذات المضارع المثبت أو المنفى بلا أو ما ، بالواو على الأمثال ، بل جاء في كلام العرب شعره ونثره ، والقرآن الكريم .

أما الشعر فمنه قول عنترة السابق : (عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) وقول عبدالله بن همام السلولي ، السابق : (فلما خَشِيت ... نجوت وأرهنهم مالكا) وقول زهير :

(بَلِيتٌ وَتَحَسَّبُ آمَاتِهِنَّ عَنْ قَرْطٍ حَوْلَيْنِ رَقًا مُجِيلًا) <sup>(٩)</sup>

وقول غيره : (وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ) <sup>(١٠)</sup>

وأما النثر فمنه قولهم : (قُتِلْتُ وَأَصْلُكَ عَيْتُهُ) <sup>(١١)</sup> السابق .

وأما القرآن الكريم فمنه قول الحق سبحانه : ﴿لِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ <sup>(١٢)</sup> . وقراءة غير نافع : ﴿وَلَا تُشْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، وقراءة ابن عامر : ﴿وَلَا تَتَّبَعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بتخفيف النون وكسرها ، قال ابن يعيش : (قوله : «لا تتبعان» في موضع الحال) <sup>(١٤)</sup> .

ثانيًا - قال ابن مالك : (قد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى «بلا» فيجعل على

(١) نفسه ٥٢٢/٣ .

(٢) نفسه ٣٨٨/٣ وهي رواية ، ولا يخفى أنه مأخوذ من البيت السابق في نص ابن عقيل ، وقد ذكره الميداني .

(٣) نفسه ٤٦٥/١ .

(٤) نفسه ١٦٠/٣ .

(٥) نفسه ٥١٧/٣ .

(٦) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٣٢ .

(٧) السابق نفسه .

(٨) نفسه ص ٣١ .

(٩) راجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢ . (١٠) راجع (شرح التصريح) ٣٩٢/١ .

(١١) راجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢ . (١٢) (الحج) من الآية : ٢٥ .

(١٣) (البقرة) من الآية : ١١٩ ، وراجع (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢ .

(١٤) (يونس) من الآية : ٨٩ ، وراجع (المفصل) لابن يعيش ٦٧/٢ .



الأصح خبر مبتدأ مقدر<sup>(١)</sup>. وقال ابن يعيش: (علم أن الفعل الماضي إذا اقترن به «قد»، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناف، ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيرا في الإتيان بواو الحال وتركها)<sup>(٢)</sup>.

فالمسألة خلافية فيما يخص المضارع المنفى. أما المثبت فالجميع يؤولون بحذف مبتدأ، ولكن كلام ابن مالك يُفهم أنه يأتي كذلك رغم أنه يؤول.

ثالثاً - عدتم اقتصار اقتران الحال الجملة الفعلية ذات المضارع المثبت والمنفى (بلا) أو (ما)، بالواو على الشعر أو الأمثال، وإجازة كثير من النحاة لبعض هذا أن يستعمل في الكلام العادي، ولبعضه أن يستعمل ولكن بتأول بحذف مبتدأ قبل الفعل، هذا كله مُخَوَّج إلى إنعام النظر. إن قول عنترة: (عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) ليس ضرورةً عند ابن مالك، ولكنه يقول بتأويله: (وأنا أقتل قومها).

لقد كان ابن مالك بين دافعين:

الأول - ورود مثل هذا التركيب في الشعر وكلام العرب المشور والقرآن. والآخر - عدم إساغته هذا التركيب، وربما كان عدم إساغته إياه لما ذكره الشيخ خالد من قبل وهو مشابهة المضارع لاسم الفاعل. بيان ذلك:

(عَلَّقْتُهَا عَرَضًا قَاتِلًا قَوْمَهَا)

(عَلَّقْتُهَا عَرَضًا أَقْتُلُ قَوْمَهَا)

يَقْضَى النظر عن اقضاء الوزن (بحر الكامل)، يمكنني أن أوافق ابن مالك على عدم إساغته، ولكن يبدو أن إدخال (الواو) يكون مقصوداً من أجل معنى لا يكون بغيرها.

فإذا طَبَّقْتُ على كلام عنترة بأن ما يأتي:

- أراد عنترة أن يقول إنه أحبها رغم أنه قَتَلَ قَوْمَهَا من قبل، وكان حَقُّ هذا المعنى: (عَلَّقْتُهَا وَقَتَلْتُ قَوْمَهَا).

- وأراد أن يقول إنه أحبها رغم أنه يقتل قومها الآن، وكان حَقُّ هذا المعنى: (عَلَّقْتُهَا أَقْتُلُ قَوْمَهَا).

فطبيعة الحُبِّ أَقْدَمَتْهُ على إرادة المعنى الأول، وطبيعة الفارس أَقْدَمَتْهُ على إرادة المعنى الثاني، فقد غلب الحُبُّ على ما بينه وبين قَوْمِهَا من عداوة، وغلبَتْ أَتْفَةُ الفارس على ما بينه وبينها من حُبِّ، وكان إطار الكلام ضيقاً فأخرج هذا الإخراج - أعني إدخال الواو على المضارع المثبت - الذي يحمل من كُلِّ شَيْءٍ، فالواو من آثار إرادة المعنى الأول، والمضارع المثبت من آثار إرادة المعنى الثاني.

(١) (شرح التسهيل) ٣٦٧/٢.

(٢) (شرح المفصل) ٦٧/٢.

رابعا - ما أدري كيف جعل بعض الباحثين المثلين (يَذْهَبُ يَوْمُ الْغَيْمِ وَلَا يُشْعِرُ بِهِ) و(يَحْمِلُ شَنْ وَيَفْدَى لَكَيْزًا) من الحال الجملة الفعلية المضارعية المقترنة بالواو، وكلاهما من عطف الجمل، وبخاصة الثاني الذي ليس في الجملة التي جعلها الباحث حالا به، ضمير يعود على صاحب الحال، فهي غير مرتبطة به، والواو لا تكفي وحدها بل تأتي -رغم منع البعض- مع الضمير ١٩

وكذلك يأتي مقام المثل ومقاله اللذان ذكرهما الميداني، ذلك؛ (فشن ولكيز) أخوان سافرا بأمهما، وقد (فدّت لكيزا ودعت شنا ليحملها، فحملها وهو غضبان، حتى إذا كانوا في الثانية رمى بها عن بعيرها فماتت، فقال: (يحمل شن ويفدى لكيز)<sup>(١)</sup>، فهو يستفهم منكرا والاستفهام موجه إلى الفعلين فلا وجه لجعل (يفدى) حالا من (شن).

وكذلك المثل الأول منهما، فيوم الغيم يذهب ولا يشعر به، لا أنه يذهب وحاله عدم الشعور به، فالأول الأولى الذي يؤديه التركيب، ولكن الباحث أراد بهذين المثلين وكثير مثلهما أن يحتج على النحاة وأن يطلق مجيء الجملة الفعلية المضارعية حالا دون شرط ليقاس على ما ورد، ولكنه لم يكن موفقا في جميع ما أورد وفهمه له.

فقد تبين أن المسألة خلافية فيما يخص المثل الأول، وأن بالمثلين الثاني والسادس غموضا وضحته البحث، وأن المثل الثالث يحتمل الاقتطاع من شعر، وأن المثلين الرابع والخامس كبيت عترة أفضى إلى ما فيهما الاضطراب.

\* \* \*

### (حذف المضاف إليه من خبر «لات»)

قال الشيخ خالد في (لات): (مذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وله عندهم شرطان: كون معموليها استثنى زمان، وحذف أحدهما، والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ﴿لات حين مناص﴾ بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف، وهي بمعنى «ليس» و«مناص» بمعنى فرار، أي ليس الحين حين فرار<sup>(١)</sup>.

وقد وقع بمثل حذف المضاف إليه في خبرها، وهو قولهم:

(طَلَبَ أَمْرًا وَلَا تَ أَوَانٍ)<sup>(٢)</sup>.

وقد تناول النحاة بيتًا شبيهًا ووصف بعضهم تنوين (أوان) فيه بأنه ضرورة، وهو قول أبي

زيد الطائي:

(طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ جِئْنَا بِقَاءٍ)

وقد اختلف النحاة في قبول جر (أوان) وتنوينه.

فرأى بعضهم أن (أوان) مجرور (بلا ت) فهي حرف جر عند بعض العرب، ورأى بعضهم أنه مجرور (بمن) الاستغراقية المضمرة قبله الباقي عملها، ورأى بعضهم أنه قُطِعَ عن الإضافة فبُني على الكسر ثم نون ضرورة، ورأى بعضهم أنه قُطِعَ عن الإضافة فثُنِ تنوين عوض، ورأى بعضهم أنه مضاف إليه حذف قبله المضاف (حين) وبقي مجروراً<sup>(٣)</sup>.

وهم في خلال هذا يختلفون ويردّون كلام غيرهم بما يرون من حجج قد تكون قوية كما قد تكون ضعيفة. والذي يعني هنا أن هذا المثل فيما يبدو - مأخوذاً من هذا البيت.

إنه مثل تعبيرية جزء الوصف فيه (لات أوان). لقد أخذ العرب هذا التركيب الطريف المُشْكَل من البيت، وردّذوه مثلاً تعبيرياً، والدليل أن المطلوب مُثَكَّرٌ مُبْهَمٌ (أمر) من أجل تمكين المستعمل من أن يطرح (أمر) ويضع ما يريد. أما في البيت الذي أراه الأصل فقد كان المطلوب صريحاً (صلحنا).

فتفسير ما في المثل راجع إلى الاقتطاع من شعر، فالتبعية على خصوصية لغة الشعر، أما التمثّل فأمر آخر لاحق.

\* \* \*

(١) (شرح التصريح) ٢٠٠/١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨٨/٢.

(٣) راجع (شرح المفصل) لابن عيش ٣٢/٩، و (شرح الكافية) للرضي ٢٧١/١، و (الخصائص) لابن جني ٢/٣٧١، و (معنى اللبيب) لابن هشام ٢٠٤/١، و (خزانة الأدب) للبغدادي ١٨٣/٤، و (البيان في إعراب القرآن) للعكبري ١٠٩٧/٢، و (لسان العرب) لابن منظور، مادة (لات).

## ( حذف معمولني «لات» )

قال ابن هشام في عمل (لات) : (في ذلك ثلاثة مذاهب ... وعلى كل قول فلا تذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، واختلف في معمولها : فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو قول سيوييه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه<sup>(١)</sup> .

وقد ورد مثَلٌ تحمَلُ حذف معموليها، هو قول العرب :

(حَنَّتْ وَلَاتٌ هَنَّتْ وَأُنَى لَكَ مَقْرُوعٌ)<sup>(٢)</sup> .

لقد رد البغدادي على صاحب اللباب قائلا : (في هذا المثل شيء لم يتنبه له، وهو أن «لات» فيه لا اسم لها ولا خير، لأنها دخلت على فعل ماضٍ، فتكون مهيمة)<sup>(٣)</sup> . ولكن للميداني شرحا يفهم غير هذا، قال : («لات» مفصولة من «هنت»، أي لات حين هنت، فحذف «حين» لكثرة ما يستعمل «لات» معه، وللعلم به<sup>(٤)</sup> . وهذا هو الأشد مناسبة لمقام المثل ومقاله؛ فقد كانت الهيجمانة بنت العنبر بن عمرو بن تميم، تعشق عبشمس بن سعد، وكان يلقب بمقروع، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانة؛ وعلمت بذلك الهيجمانة، فأخبرت أباه، فقال مازن بن مالك بن عمرو : حنت ولات هنت، أي اشتاقت، وليس وقت اشتياقها، ثم رجع من الغيبة إلى الخطاب فقال : أنى لك مقروع؛ أي من أين تظهرين به<sup>(٥)</sup> .

فالمنعنى يقتضى (لات) الداخلة على الأحيان، لأنه كما قال بعض فضلاء العجم : (اشتاقت إلى من تحبه وليس الوقت وقت الحنين والاشتياق إليه، لظهور العداوة بيننا)<sup>(٦)</sup> .

ومن ثم يبدو لي ضعيفا قول البغدادي رادفا على صاحب القاموس : (إن أراد أن الزمان المحذوف معمولها، فهذا غير صحيح، لأنه لا يجوز حذف معمولي (لات) كما لا يجوز جمعهما)<sup>(٧)</sup> .

إن معمولها الثاني -الذي يلقى غالبا- قد حذف، وحذفه عند الميداني لكثرة الاستعمال، وأرى أن للاضطراب وسرعة الأداء دورا في إسقاط المعمول الثاني الوحيد، فعندئذ لا يتركز في تركيب الكلام وترتيبه كما تقتضى طرق اللغة.

فقد تبين أن كثرة الاستعمال، والاضطراب المصاحبة سرعة الأداء كليهما، واردة في تفسير ما في هذا المثل من مخالفة.

(١) (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٠٤/١.

(٢) (مجمع الأمثال) للميداني ٣٤٣/١ يضرب لمن حنَّ إلى مطلوبه قبل أوانه.

(٣) (خزانة الأدب) ٢٠٣/٤. (٤) (مجمع الأمثال) ٣٤٤/١.

(٥) نفسه ٣٤٤/١. (٦) (خزانة الأدب) للبغدادي ٢٠١/٤.

(٧) نفسه ٢٠٣/٤.

### (تقديم الحال على العامل وصاحب الحال)

منع بعض النحاة تقدم الحال ، ونافع عنهم بعض أتباعهم بأنهم يمنعون تقدم الحال على صاحبها المرفوع الظاهر مع تقدم الفعل عليها مثل : (قام مسرعًا زيد) ، فهذا لا يمنعونه ، وإنما يمنعون (مُسْرِعًا قام زيد)<sup>(١)</sup> . وقد وردت أمثال تحملت ذا المتنع ، هي :

- ١- (سَتَى تَتَوْبُ الْحَلْبَةُ)<sup>(٢)</sup>
- ٢- (كَارَهَا حَيَّجَ يَطْرُ)<sup>(٣)</sup>
- ٣- (كَارَهَا يَطْحَنُ كَيْسَانُ)<sup>(٤)</sup> .

(فشتى) و (كارها) ، و (كارها) أحوال من الفاعلين .

وقد ردّ على المانعين غيرهم بجواز هذا ، واحتجوا بورود بعض هذه الأمثال ، فلم تكن المسألة خلافية فحسب ، بل كانت حجة المجوزين ورود هذه الأمثال ، وهذا احتجاج نادرا قال ابن مالك : (إن كان المرفوع ظاهرًا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله . وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدمًا نحو : قام مسرعًا زيد ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرًا نحو : مسرعًا قام زيد . والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقًا ، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر :

يطير فظاظًا بينهم كلُّ قَوْسٍ وَتَشْبَعُهَا مِنْهُمْ قَرَأُ الْحَوَاجِبِ  
... ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب : «سَتَى تَتَوْبُ الْحَلْبَةُ» أي مُتَفَرِّقِينَ يَزِجُّ الْحَالِبُونَ<sup>(٥)</sup> .

فتفسير ما بهذه الأمثال الثلاثة يحوب إلى كون المسألة خلافية أيدت الأمثال رأى بعض فيها على بعض .

\* \* \*

(١) (شرح التسهيل) ٣٤١/٢ ، وراجع (المقتضب) ١٦٩/٤ حاشة المحقق .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٥٠/٢ .

(٣) نفسه ص ٥٤ .

(٤) نفسه ٦١/٣ .

(٥) (شرح التسهيل) ٣٤١/٢ - ٣٤٢ .

## ثانيًا - حال حذف المسند إليه :

منع أكثر النحاة حذف الفاعل أو نائبه وحدهما، وكان أبو علي الفارسي يُغْلِظُ في هذا ويُكَبِّرُهُ وَيَتَنَازَرُهُ ويقول : الفاعل لا يحذف<sup>(١)</sup> .

ومنعه ابن هشام ذاكراً : ( ألا يكون ما يُحذف كالجُزء )<sup>(٢)</sup> وشرح الشيخ خالد ذاكراً من أحكام الفاعل : ( أنه عُمدة لا بد منه لأن المسند مُحْكَم ولا بد للحكم من محكوم عليه )<sup>(٣)</sup> . وقال ابن مالك : ( لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه )<sup>(٤)</sup> .

ولكن وردت أمثال تحمّلت هذا الحذف الممتنع ، أعرضها فيما يأتي وأناقشها ضاماً إليها المثليين الرابع والخامس لموافقتهم لها في الشذوذ وإن كان مكان الأول المسند والثاني الجملة :

١- ( حَقَّ لِقَرْسٍ بِعِطْرٍ وَأَنْسَ )<sup>(٥)</sup> ٢- ( حَيْثُ مَا سَاءَكَ فَالْعُكْلِيُّ فِيهِ )<sup>(٦)</sup>

٣- ( ذَهَبَ كَأَيْبًا فَلَجَّ بِهِ )<sup>(٧)</sup> ٤- ( شَجَرَ يَرَفُ )<sup>(٨)</sup>

٥- ( إِنْ كُنْتُ عَطْشَانٌ فَقَدْ أَتَى لَكَ )<sup>(٩)</sup>

٦- ( كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا )<sup>(١٠)</sup>

٧- ( هِيَهَاتَ تَضْرِبُ فِي حديدٍ بَارِدٍ )<sup>(١١)</sup>

٨- ( هِيَهَاتَ طَارَ غِزْبَانُهَا بِجِزْذَانِكَ )<sup>(١٢)</sup>

في استخدام الفعل ( حَقَّ ) قال ابن منظور : ( حَقَّ لك أن تفعل )<sup>(١٣)</sup> ، وقال صاحب القاموس : ( حق لك أن تفعل ذا )<sup>(١٤)</sup> ، ومن ثم شرح الميداني المثل الأول قائلاً : ( تقدير المثل حَقَّ لِقَرْسٍ أَنْ يُتَحَفَّ بِعِطْرٍ وَأَنْسَ )<sup>(١٥)</sup> فقد حذف المسند إليه نائب الفاعل الذي يكون في هذا التركيب مصدرًا مؤوَّلاً من أن والمضارع ، وبقي الجار والمجرور المتعلقان بالمحذوف . وليس للفعل ساء ، في المثل الثاني فاعل مذكور ، وكذلك الفعل ( لَجَّ ) في المثل الثالث ، وليس مستتراً ، فلم يتقدم ما يفسره . وقد قال الميداني في شرح المثل الثالث : ( لَجَّ به الشرُّ حتى أهلكه وأوقعه في شر

(١) راجع (الخصائص) ٤٣٥/٢ .

(٢) (شرح التصريح) ٢٧١/١ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٣٧٧/١ .

(٤) نفسه ١٢/٢ .

(٥) نفسه ٩٣/١ .

(٦) نفسه ٤٦٦/٣ .

(٧) (لسان العرب) لابن منظور مادة (حقق) .

(٨) (القاموس المحيطة) لمجد الدين الفيروز آبادي مادة (حقق) .

(٩) (مجمع الأمثال) ٣٧٨/١ .

(١٠) (مغنى اللبيب) ١٥٨/٢ .

(١١) (شرح التسهيل) ١١٨/٢ .

(١٢) نفسه ٢٥٨/١ .

(١٣) نفسه ١٥٩/٢ .

(١٤) نفسه ٥١/٣ .

(١٥) نفسه ٤٦٧/٣ .

إما غَرَقِي أو قتل أو غيرهما<sup>(١)</sup> فهو يفهمنا أنه محذوف ولكنه قدره (بالشر). وقال في المثل الرابع: (شَجَرٌ يَرِفُ: أى يهتز نضارة، ويجوز يَرِفُ - بالتخفيف - من وَرِفَ الظِّلُّ إذا اتَّسَعَ، وحقه أن يذكر معه الظل، أى شَجَرٌ يَرِفُ ظِلُّهُ)<sup>(٢)</sup>. فقد حذف المسند إليه على الرواية التي جَوَّزها، وقدره (بظله). وقال أيضا في الخامس: (يَضْرِبُ لَطَالِبُ النَّارِ، أى قد أتى لك أن تنتصر)<sup>(٣)</sup>، فقد أشار إلى حذف الفاعل ولكنه قدره (بأن تنتصر). وقال في المثل السادس: (قال غيره: فاعل كفى محذوف، أى كفى قوماً علمهم خبيراً بصاحبهم)<sup>(٤)</sup>. وقد جوز بعض الباحثين أن يكون الفاعل في المثلين السابع والثامن لاسم الفعل، محذوفاً لخلو الجملة من المفسر، وأن يكون ضميراً مستتراً والمفسر مفهوم من المعنى العام للمثلين<sup>(٥)</sup>.

وفيما سبق نقاش لإجماله في أمور:

الأول - لم يقتصر خلو الجملة الفعلية من الفاعل على الأمثال، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره، وفي القرآن الكريم.

أما الشعر فممنه قول الفرزدق:

(تَمْشِي تَبْتَخْتَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ مُتَّخِيَةً لَوْ كُنْتُ عَمَّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ)<sup>(٦)</sup>

فاعل (لم يزد) محذوف وقول آخر:

أَذْرَكَ مِنْ أُمِّ الْحَوَئِثِ غِبْطَةً بِهَا خَبَّرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا)<sup>(٧)</sup>

فاعل (أتى) محذوف وقول آخر:

وَأَكْرِمُ الضَّيْفَ وَالْحَجَّازَ الْقَرِيبَ إِذَا هَبَّتْ شَامِيَةً وَاشْتَدَّتْ الْقُرُ)<sup>(٨)</sup>

فاعل (هبت) محذوف.

وأما النثر فممنه قول الرسول ﷺ: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)<sup>(٩)</sup> ففاعل (يشرب) محذوف.

وأما القرآن فممنه قول الحق سبحانه: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَذْ بِرَأْسِهَا﴾<sup>(١٠)</sup> ففاعل (أخرج)

(١) (مجمع الأمثال) ١٢/٢.

(٢) نفسه ١٥٩/٢ وفي طبعة أبي الفضل (يرف ظله)، والصواب (يرف) كما أثبت ودل كلام الميداني، ثم إن بها خطأ إملائيًا هو ذكر (أي) التفسيرية بعد (: النقطتين الدالتين على مثل دلالة (أي) وإحداهما التي تذكر، وهو خطأ فاش.

(٣) نفسه ٩٣/١.

(٤) نفسه ٥١/٣.

(٥) راجع (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٥٢.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ١٢١/٢.

(٧) نفسه ١٢٢/٢.

(٨) نفسه ١٢٤/٢.

(٩) نفسه ١٢٣/٢، وراجع (أوضح المسالك) لابن هشام ٣٣٩/١.

(١٠) (النور) من الآية (٤٠) وراجع (شرح التسهيل) ١٢٣/٢.

محذوف، وقوله سبحانه: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾<sup>(١)</sup> ففاعل (بَلَغَتْ) محذوف، وإنما كان الفاعلون محذوفين فيما سبق لأنه لا مرجع مفسراً إذا جعلناهم ضمائر مستترة.

الثاني - أوجب أكثر النحاة أن يظهر الفاعل - وكذلك نائبه وما أشبههما كاسم كان - في اللفظ، وإلا فهو - كما يقول ابن هشام: (ضمير مستتر راجع، أما لمذكور «كريد قام» كما مر، أو لما دل عليه الفعل كالحديث: «ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دل عليه الكلام أو الحال الشاهدة، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾ أي: إذا بلغت الروح<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مالك: (ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرًا منوياً أو نحو ذلك)<sup>(٣)</sup>، وقال في قول الفرزدق السابق: (أي لم يزد انتخاؤك. كذا قال أبو علي)<sup>(٤)</sup>، وفي قول التائي له: (من الإسناد إلى مدلول عليه... أي أنى لها ألا أدرك، لأن ذكر أم بعد الهمزة التي وليها أحد الضدين مشعر بأن ثانيهما مراد)<sup>(٥)</sup>، وقال في قول التائي لهما: (نصب «شامية» وأضمر الريح وإلى هذا الموضع وأشباهه أشرت بقولي: «ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرًا منوياً ونحو ذلك»)<sup>(٦)</sup>، وقد كان قال في آية النور: (فاعل «أخرج» ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه)<sup>(٧)</sup> ولكن من النحاة من أجاز حذف الفاعل تسمكاً بما سبق ولم يؤول، قال أبو حيان: (ذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله)<sup>(٨)</sup>. وقال ابن جني: (منه قوله:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِى لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

حملة الفراء على المعنى، قال لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى. وكان أبو علي يُغْلِظُ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعد لأن له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كل فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً. وعلى أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية، لأنه أصعب حالاً من المبتدأ)<sup>(٩)</sup> فابن جني يرى أن الفاعل يحذف إذا فهم لدلالة قرائن المقام و

(١) (القيامة) من الآية (٢٦)، وراجع (أوضح المسالك) ٣٣٩/١.

(٢) (أوضح المسالك) ٣٣٩/١.

(٣) (شرح التسهيل) ١١٨/٢.

(٤) نفسه ١٢٢/٢.

(٥) السابق نفسه.

(٦) نفسه ١٢٤/٢.

(٧) نفسه ١٢٣/٢.

(٨) (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ١٨٢/٢ وما بعدها، وراجع (أوضح المسالك) لابن هشام ٣٤١/١.

(٩) (الخصائص) لابن جني ٤٣٥/٢.



المقال عليه ، وقد دلت عليه فيما أورده النحاة بدليل قدرتهم على تقديره . فيبدو لى أن الخلاف غير مشكل ، فالمانعون يقدرّون ضميرًا مستترًا والمجيزون لا يقدرّون .

الثالث - رغم ما سبق أرى أن الأمثال مختلفة عن غيرها ومختلفة فيما بينها ، وفيما يلي تناول لواحدٍ واحدٍ منها :

أما المثل الأول فقد ذكر الميداني في شرحه أنه كلام امرأة كان لها زوج يقال له فرس ، وكان يكرّمها ، فمات وخلفه عليها شيخ لم يشبهه ، فخرجوا فمروا بقبر فرس زوجها الأول ، فحنت لزمانه وعرضت ببخل زوجها الشيخ ، فدفعها عن البعير فسقط وعاء طيبها على القبر ، فقالت المثل . قال الميداني : ( يضرب للرجل الكريم يشئ عليه بما أولى وتقدير المثل حق لفرس أن يتحف بعطر وأنس ، فتقل للزدواج )<sup>(١)</sup> مشيرًا إلى تثقيب (أنس) ، وفي طي كلامه أنّ حذف الفاعل كان لإحكام الازدواج ، والحقيقة أن الجزأين (حق لفرس) و (بعطر وأنس) لا يتفقان وزنًا ، وربما أراد بالازدواج (فرس) و (أنس) فقط ، وإن لم يكونا متجاورين . لكن الذى أراه أن هنا موانع نفسيةٌ حذفت الفاعل : هذا الخوف من الزوج القاسى وهذا الاضطراب الذى يحدثه دفقها وهى راكبة . فالأمر الأول يجعلها تُخفى مدح زوجها السابق ، والأمر الثانى يجعلها لا تعى كيف تركب كلامها كما تقتضى اللغة .

أما المثل الثانى فقد قال الميداني : إن قائله الزبرقان بن بدر (وكانت أمه عُكَلِيَّة ، وكان الزبرقان فى أخواله يرعى ضَبَيْتًا ، فقال خاله يوما : لأنظرن إلى ابن أختى إذا راح ممسيًا ، أعنده خير أم لا ؟ فلما راح مظلمًا أدخل خاله يديه فى يدي مِذْرَعَتَيْهِ فمَدَّها ، ثم قام فى وجهه ، فقال الزبرقان : من هذا ؟ تَنَحَّ ، فأبى أن يتنحى ، فرماه فَأَقْصَدَهُ ، فقال قَتَلْتَنِي ، فدنا منه الزبرقان فإذا هو خاله ، فقال هذا القول ، فذهب مثلاً )<sup>(٢)</sup> . فهنا موانع من ذكر الفاعل : هذا الاحتياج والتأذى مما حدث ، وهذا الضيق بخاله ، فالأمر الأول يُعْجَلُهُ عن أن يُخرج الكلام تامَّ التركيب ، والأمر الثانى يُقْدِرُهُ على حذف الفاعل ليعمَّ القصد فإنه (حيث ما ساءك مكان أو زمان أو أمر من الأمور فالعكلى فيه سبب فساده وسوئه) . ولا غرو فالقاتل - الزبرقان - شاعر يعرف الكلام أورد له الأصفهاني شعراً معروفاً<sup>(٣)</sup> ، بل إن هذا المثل شطر من الرمل ربما كان بداية شعر ينفس به الزبرقان عن نفسه ضيقها ، واقتضى الشعر حذف الفاعل .

أما المثل الثالث فبناء على شرح الميداني له - وقد سبق - يكون أصله (ذَهَبَ كاسِبًا فَلَجَّ به الشر) ولا يبعد أن يكون الفاعل قد ذكر فى أوَّلِيَّةِ المثل ، ثم تخفف منه مستعملوه لكثرة

(١) (مجمع الأمثال) ٣٧٨/١ .

(٢) الكلمة فى طبعة أبي الفضل (أنس) ، والصواب من طبعة بولاق ما أثبت .

(٣) (مجمع الأمثال) ٣٥٨/١ .

(٤) راجع (الأغاني) ١٣٦٢/٦ ، و (العمدة) لابن رشيق ١٠٩/١ .

استعمالهم له ليسهل على ألسنتهم، وقد كان من حجة من رأى أن الأولى حذف الخبر فيما يحتمل حذف المبتدأ وحذف الخبر، أن (التجوز في أواخر الجمل أسهل)<sup>(١)</sup>، وقد عرف علماء اللغة المعاصرون هذا (بالبلى اللفظي) كما سبق في المدخل<sup>(٢)</sup>.

أما المثل الرابع فقد جوز الميداني فيه الرواية (شَجَر يَرِفُ) ولأن في نسبة (يَرِفُ) إلى الشجر غرابة، قَدَّر الميداني فاعلاً محذوفاً كان حقه - عنده - أن يُذكر. ولكن الذي يبدو لي أن المثل (شَجَر يَرِفُ) أصابه التخفيف، فقد كان ثقیلاً على اللسان تضعيف (يرف) فوقف عليه (يرف) دون تضعيف، فظنه الميداني من الوريث وهو من الرفيف. إن سرعة أداء المثل تُعجل المتكلم عن تضعيف الفاء، وهنا شيء آخر، هو تحقيق موسيقا التفعيلة (متفاعلن) التي يكسرهما التضعيف. وقد تحدث النحاة عن تخفيف المشدد في القوافي لتحقيق موسيقا البحر، وكذلك فعلوا بقول امرئ القيس:

(لا وأبيلك ابنة العامري م لا يدعى القوم أنى أفز)<sup>(٣)</sup>

فقد جعل الفعل (أَفَزَ) (أَفَزَ) بدلاً من (أَفَزَ)، وهذا كثير في قصيدته هذه<sup>(٤)</sup>.

أما المثل الخامس: (إِنْ كُنْتُ عَطِشَانٌ فَقَدْ أَتَى لَكَ)، فقد كان الفاعل مفهوماً أكثر من الأمثال الأخرى، فلن يذهب على السامع أن المعنى أن المتكلم يخاطب غيره، وأنه يقول له: إن كنت عطشان فقد أتى (حان) لك أن تزوي، وقد قدره الميداني - كما سبق - (أنى لك أن تنتصر) أخذاً مما يستعمل فيه هذا الكلام مجازاً وهو الأثمار، فالتكلم يقول لطالب الثأر إن كنت مظلوماً فقد آن لك أن تنتصر، ولكنه أخذ المثل ليكون أبلغ، فتقدير الميداني ليس على أصل الكلام - وهو مخاطبة عطشان - بل على مضربه - وهو مخاطبة طالب ثأر. وليس يبعد أن يكون الاستعمال الكثير السريع قد طرح من آخر المثل الفاعل الذي كان مذكوراً.

أما المثل السادس: (كفى قوماً بصاحبهم خبيراً) فرأى من رأى حذف الفاعل وتقديره (علمهم بصاحبهم) بعيد جداً إلى ما سبق أن عرضته في (قلب الإعراب)، وهو ضَرْبٌ من تَكْلِيفِ علم الغيب وتقدير لما معنى الكلام مستغنى عنه، أو كما قال ابن هشام<sup>(٥)</sup>.

أما المثل السابع فهو كما قال الميداني<sup>(٦)</sup>، عجز هذا البيت:

يا خادِعَ البُخْلَاءِ عَنْ أَمْوَالِهِمْ هَيْهَاتَ تَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ

(١) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٢/٢ وهو رأي العبدى.

(٢) راجع مدخل هذا الباب، و (اللسان) لفندريس ص ٢٧٤.

(٣) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣٢، وهذا التخفيف من البلى اللفظي أيضاً.

(٤) راجع (ديوان امرئ القيس) الصفحات ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦.

(٥) راجع (مغنى اللبيب) ٧٩/٢.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٤٦٦/٣.

وفاعل اسم الفعل مفهوم من سياق الكلام ، أى هيهات ما تفعل ، ويُضرب لمن لا مَطْمَع فيه .  
أما المثل الثامن فقد قال فيه الميداني : ( يضرب للأمر الذى فات فلا مطمع في تلافيه )<sup>(١)</sup> ،  
فهو بمعنى ( قُضِيَ الأمر ) ، ويفهم الفاعل فيه بإدراك أنه يقوله المتكلم لمن يحاول إدراك ما فاته أى  
هيهات ما تحاول .

والإشكال هنا أن المثل مقتطع من سياقه ، وهذا يوقع الباحث في تركيبه ، كثيراً فى مأزق لا  
يخرجه منه إلا محاولته صنع سياق ملائم<sup>(٢)</sup> .

فقد تبين أن كون المسألة خلافية ، يفسر ما وقع بالأمثال الثمانية كلها ، غير أن الاضطراب  
الذى تصحبه سرعة الأداء يمكن أن يفسر ما حدث بالأمثال الثلاثة ( الأول والثاني والرابع ) ، وغير  
أن كثرة الاستعمال يمكن أن تفسر ما حدث بالمثلين الثالث والخامس ، وغير أن الاقتطاع من شعر  
يمكن أن يفسر ما حدث بالمثل الثاني ، وغير أن الغموض - على أية صورة كان - يمكن أن يفسر  
ما فهم أنه حدث فى الأمثال الثلاثة ( السادس والسابع والثامن ) ، وقد وضحه البحث .

\* \* \*

(١) راجع ( مجمع الأمثال ) ٤٦٧/٣ .

(٢) سيأتي فى الباب الثالث حديث مفصل لهذا الأمر .

## الفصل الثاني

### المسند

أولاً - حال ذكر المسند :

القسم الأول - المسند المفرد :

(١) المسند المفرد الاسم :

(أ) نوع المسند المفرد الاسم :

وفي خلاله وقعت حالات شذوذ، أعرضها محللاً، فيما يأتي :  
(وقوع اسم التفضيل على غير وجهه مُسنداً)

شغل (اسم التفضيل) مسنداً نصف الأمثال التعبيرية الواردة، حتى لقد خصه بعض العلماء بالتأليف، وقد كان هذا مقصوداً لأن غاية المثل التعبيري التي هي إثبات الوصف عن طريق التشبيهات والكنائيات متحققة مع اسم التفضيل بل مبالغ فيها<sup>(١)</sup>.

وبعد أن جمع سيويه بين أفعال التعجب وأفعال التفضيل وبيانه أن الجائر والممتنع في أيهما جار على الآخر، يقول : (هذا باب ما تقول العرب فيه : ما أفعله، وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس ... وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعال منه ونحو ذلك وقد قالوا : فلانٌ أَفْعَلٌ مِنْهُ)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن يعيش : (اعلم أن هذا البناء لا يكون إلا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه)<sup>(٣)</sup>، ويشرح الرضی : (لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو «دحرج»، أو لم يكن مجرداً بل كان ذا زائيد «كاستخرج» و «أخرج» لم يمكن بناء «أفعل» منه، أما إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة، لأن «أفعل» الثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل، وأما إن أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين فإنه يلتبس المعنى؛ إذ لو قلت في «دَحْرَج» «أَدْحَرَج» لم يعلم أنه من تركيب «دحرج» وكذا لو قلت : في «أَخْرَج» : «أَخْرَجْ» بحذف الهمزة لالتبس «بأَخْرَجْ» من الخُرُوج، وكذا في غيره من المتشعبة)<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع التمهيد وبحث (طول المسند المفرد الاسم) في (الفصل الثاني) من (الباب الأول).

(٢) (الكتاب) ١٠٠/٤.

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩١/٦.

(٤) (شرح الكافية) للرضی ٢١٢/٢، ٢١٣، وفيه (كذا لو قلت في «أخرج» : «أخرج» بحذف الهمزة لالتبس «بأخرج» من الخروج وكذا في غير من المتشعبة) والصواب - إن شاء الله - ما أثبت.

وقال ابن يعيش : ( لا يبنى «أفعل من كذا» إلا مما يقال فيه ما أفعله وأفعل به ، فكما لا يتمجب من فعل ما بُنى للمفعول من الأفعال نحو : ضُربَ وشُتِمَ ، فلا يقال : «ما أَضْرَبَ به» ولا «أَضْرَبَ به» وقد وقع به الضرب ، فكذلك لا يقال : «هو أَضْرَبَ من فلان» ويكون مضروباً ، لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس ... وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تحفظ حفظاً ولا يقاس عليها ... من ذلك قولهم في المثل : «أَشْغَلُ من ذاتِ النَّحِيْنِ»<sup>(١)</sup> .

وقال الرضى : (إنما كان القياس في الفاعل دون المفعول لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراداه)<sup>(٢)</sup> .

وقال الرمخشري : (تعتبره حالتان متضادتان : لزوم التنكير عند مصاحبة (من) ولزوم التعريف عند مفارقتها ، فلا يقال : (زيد الأفضل من عمرو) ، ولا (زيد أفضل) وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ، لا يقال : فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فُضِّل بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة كقولك : الأفضل ، والفضلى ، وأفضل الرجال ، وفضلى النساء)<sup>(٣)</sup> .

هذه بعض شروط بناء اسم التفضيل ، وقد خالفها الأمثال كثيراً وفيما يلي عرض نماذج ذلك ومناقشتها :

- ١- (أَبْلُ مِنْ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ مَنَةً)<sup>(٤)</sup>      ٢- (أَلْسُ مِنْ شِطَاظٍ)<sup>(٥)</sup>
- ٣- (أَفْسَدُ مِنَ الشُّوسِ)<sup>(٦)</sup>      ٤- (أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمَذْلُوقِ)<sup>(٧)</sup>
- ٥- (أَنْتَنُ مِنْ رِيحِ الْجَوْزِ)<sup>(٨)</sup>      ٦- (أَظْلَمُ مِنْ لَيْلٍ)<sup>(٩)</sup>
- ٧- (أَكْسَى مِنْ بَصَلَةٍ)<sup>(١٠)</sup>      ٨- (أَجْنُ مِنْ دُقَّةٍ)<sup>(١١)</sup>
- ٩- (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ)<sup>(١٢)</sup>      ١٠- (أَزْهَى مِنْ صَبِيُونِ)<sup>(١٣)</sup>
- ١١- (الْأَمْرُ سَلَكِي وَلَيْسَ بِمُخْلُوجَةٍ)<sup>(١٤)</sup>

أما المثالان ( ١ ، ٢ ) فقد بُنى فيهما مما لا فعل له اسم تفضيل ، (فأبل) من (الإبل) ، وقد ذكره سيبويه فيما لا فعل له ، و (ألس) من اللص ، وقد ذكره ابن هشام فيما شد بناؤه مما لا فعل له<sup>(١٥)</sup> .

- 
- |   |                            |
|---|----------------------------|
| (١) (شرح المفصل) ٩٤/٦ .                 | (٢) (شرح الكافية) ٢١٤/٢ .  |
| (٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٥/٦ المتن . | (٤) (مجمع الأمثال) ١٤٨/١ . |
| (٥) نفسه ٢٣٠/٣ .                        | (٦) نفسه ٤٦٢/٢ .           |
| (٧) نفسه ٢٦١/٢ .                        | (٨) نفسه ٤٠٩/٣ .           |
| (٩) نفسه ٣١٥/٢ .                        | (١٠) نفسه ٧١/٣ .           |
| (١١) نفسه ٣٣٣/١ و (دقة) رجل .           | (١٢) نفسه ١٨٤/٢ .          |
| (١٣) نفسه ٩٥/٢ والضيون القط .           | (١٤) نفسه ٥٧/١ .           |
| (١٥) راجع (شرح التصريح) ١٠١/٢ .         |                            |

وأما الأمثال الأربعة (من ٣ إلى ٦) فقد بُنى فيها مما زاد على ثلاثة أحرف ، فهي من الأفعال (أفسد ، وأفلس ، وأنتن ، وأظلم) وقد جمعت منها من خلال (مجمع الأمثال) وحده ، ( ٤٠ ) مثلاً ، وقد نقل حمزة الأصبهاني عن المازني : ( قد جاءت أحرف كثيرة مما زاد فعله على ثلاثة أحرف ، فأدخلت العرب عليه التعجب )<sup>(١)</sup> والتفضيل قرين التعجب عند النحاة .

وأما الأمثال الأربعة (من ٧ إلى ١٠) فقد بُنى فيها من (فعل) المبني للمجهول ، فأفعاله هي (كُسيبت البصلة ، وجرّ دقة ، وشغلّت ذات النحيين - وقد سبق كلام النحاة عليه - ، وزهى ضيون) .

وأما المثل الأخير فقد جاء فيه اسم التفضيل نكرة ، ولم تتبعه (من) وقد سبق في كلام الزمخشري اشتراطها .

وفيما يلي نقاش لهذه الأمثال وكلام النحاة من خلالها :

أما المثل الأول فقد ذكر صاحب القاموس لاسم التفضيل فيه فعلاً قال : (أَبْلَ كَنْصَرَ وَفَرَحَ ، أَبَالَةً وَأَبْلًا ، فَهُوَ أَبْلٌ وَأَبْلٌ : حَدِيقٌ مَضْلُحَةٌ الْإِبِلِ وَالشَّاعِيزُ وَإِنَّهُ مِنْ أَبَلَ النَّاسِ : مَنْ أَشَدَّهُمْ تَأَنُّقًا فِي رَعِيَّتِهَا)<sup>(٢)</sup> .

وأما المثل الثاني فقد ذكر ابن القطّاع لاسمه فعلاً : (يقال : لَصَّ إذا أَخَذَ الْمَالُ خَفِيَّةً)<sup>(٣)</sup> . فقد تبين أن لهما فعلين عرفهما بعض العلماء وجهلها بعضهم ، فلا يبعد أن يكون جميع ما جاء من هذا النمط ، ولا يبعد أن تكون الأفعال ماتت وهجرت وبقيت أسماء التفضيل منها . ولكن من النحاة من رأى للجواب على ما في (أَبَلَ) وجهين : (أحدهما : أنه شاذ . وثانيهما : أن تقول : المراد أن «أفعل» التفضيل الذي يبنى من الفعل ، شرطه أن يكون فعله ثلاثياً ، إلا أنه لا يرد النقض على الحد المذكور؛ لكونه غير مشتق من الفعل)<sup>(٤)</sup> .

ويعنينا هنا الوجه الثاني لأنه التفسير ، وعليه تعليقان :

أولهما - أن هذا النحوي لم يبلغه منع سيبويه مجيء اسم التفضيل مما لا فعل له .

ثانيهما - أنه لا يشترط هذا الشرط بدءاً فلم يعرض له لذلك ، فإذا قبلنا الثاني كان فيه تفسير لما حدث بالمثلين السابقين وما أشبههما .

وأما الأمثال الأربعة (من ٣ إلى ٦) فقد تعرض لها العلماء من وجهين :

الأول - أجاز بعض النحاة بناء (أفعل) التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة ، وأجاز آخرون بناءه من جميع الثلاثي المزيد ، قياساً . قال الرضي : (عند سيبويه هو قياس من باب «أفعل» مع

(١) (الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة) لحمزة الأصبهاني ٥٧-٥٨ .

(٢) (القاموس المحيط) مادة (أَبَلَ) .

(٣) راجع (شرح التصريح) ١٠١/٢ .

(٤) راجع (ركن الدين الحسن الإسترآبادي) لعبد المقصود محمد ٢٠٤/١ .

كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع ... ومجوزه قلة التغيير، لأنك تحذف منه الهمزة وترده إلى الثلاثي ثم تبني من «أفعل» التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال، وهو عند غيره سماعي مع كثرته، ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء «أفعل» التفضيل من جميع الثلاثي المزدوج فيه «كانفعل» و«استفعل» ونحوها قياساً<sup>(١)</sup> وهذه الأمثال الأربعون ترجع مذهب سيبويه، لأنها بنى اسم التفضيل فيها من الثلاثي المزدوج (أفعل) دون غيره من المزدوج<sup>(٢)</sup>. وربما كان هذا دافع الرضى إلى قوله في مذهب غير سيبويه: (ليس يوجب لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف «أفعل»<sup>(٣)</sup>).

الآخر - كشف بعض العلماء أن بعض أسماء التفضيل المبنية عند غيرهم من (أفعل) إنما هي من ثلاثي مجرد لم يعرفه هؤلاء الآخرون؛ فقد بين الميداني أن في بعض لغات العرب (تَنَن)<sup>(٤)</sup>، وقد جاء منه (أتَن) على وجهه، وبين الزمخشري في شرحه للمثل (أظلم من ليل) أنه يكون (من قولهم: ظلم الليل بمعنى أظلم)<sup>(٥)</sup> فعلى هذا جرى (أفعل) التفضيل على وجهه، وهكذا ما بقي ... ويفهم من كلامهم أن ما جاء من هذا القبيل فينبغي أن يبحث له عن أفعال ثلاثية، فقد تكون مهجورة أو من لهجات القبائل.

أما الأمثال الأربعة (من ٧ إلى ١٠) فقد وجدتُ بعض النحاة يجيز بناء اسم التفضيل المبنى للمجهول من أوجه ثلاثة:

أولها - أنه وردت أفعالٌ لزمت صيغة البناء للمجهول، فهذه لا اعتراض على بناء اسم التفضيل منها لعدم اللبس قال ابن مالك: (لو كان مما لازم بناء ما لم يُسم فاعله، أو غلب عليه، لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر «كأزهي»<sup>(٦)</sup>). وهو من (رُهي) الجائي مبنياً للمجهول.

ثانيها - أن المعنى مفهوم والمقصود بالتفضيل، وهو المفعول، قد فهم فجاز الكلام لعدم اللبس. قال ثعلب: (قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: رُهي الرجل وما أزهاه، وشغل وما أشغله، وجرَّ الرجل وما أجته. وقال المازني: وهذا الضرب شاذٌّ أيضاً، يُحفظ حفظاً، قال أبو العباس: وهذا غلطٌ، هذا كثر في الكلام حتى صار مَدْحاً وذمّاً فتعجبت العرب من المفعول لأنه صار مَدْحاً وذمّاً، وإنما يُتعجب من الفاعل)<sup>(٧)</sup>، والتعجب كالتفضيل في بناء (أفعل)، ومن ثم

(١) (شرح الكافية) ٢١٣/٢-٢١٤ وفيه (وهو عند غير سماعي مع كثرته) والصواب إن شاء الله ما أثبت.  
(٢) راجع هذه المسألة، فقد ذكرت أنني أحصيت ما ورد من (أفعل) التفضيل في (مجمع الأمثال) مبنياً من الثلاثي المزدوج بالهمزة (٤٠) مثلاً، وليس هذا قليلاً.

(٤) (مجمع الأمثال) ١٤٤/١.

(٣) (شرح الكافية) ٢١٤/٢.

(٥) (المستقصى) ٢٣٤/١.

(٦) (شرح التسهيل) ٥٢/٣.

(٧) (مجالس ثعلب) ٢٧٢/١.

يتناول كلامه الأمثال الثلاثة ( ٨ ، ٩ ، ١٠ ) السابقة .

وقد قال ابن مالك مميّزاً بين طريقتين في بناء (أفعل) من المبنى للمجهول ، إحداهما التي ذكرها ابن يعيش وشرحها الرضى فيما سبق ، والأخرى التي ذكرها ثعلب منذ قليل ، ويشرحها هو : ( « أفعل » التفضيل من فعل المفعول لا يحكم بشذوذه إلا فيما يلتبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل . وذلك إذا كان الفعل مستعملاً بالبناءين كثيراً ، ولم يقارن « أفعل » ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية ، كقولك : هذا أضرب من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره ؛ فإن هذا لا يجوز ؛ لأن المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل في الفاعلية . فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن ومنه قولهم : « أكسّى من بصلة » و « أشغل من ذات النحين »<sup>(١)</sup> .

فالله - أن يكون اسم التفضيل قد بُنى بالنظر إلى صفات المفضلين ، فيكون بناء (أكسى) مثلاً منظوراً فيه إلى (بصلة كاسية) أي ذات كسوة ، قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام عندما تعرض لقوله :

فَطَلَعَةُ الشَّعْرِ أَقْلَى فِي عُيُونِهِمْ      وَفِي صُدُورِهِمْ مِنْ طَلَعَةِ الْأَسَدِ

وفيه (أقلى) من (قلى) المبنى للمجهول - : ( قد جاءوا بأشياء يتأول لها وجوه . ومن ذلك قولهم : ما أَلْوَمُهُ ، أي أحمله للأئمة ، وكذلك : أنت أَلْوَم من فلان ، أي أحق باللائمة ، وهذا يُحمل على أنهم بنوه على مثل قولك : فلان لائِم ، أي ذو لَوَم ، كما يقال : فلات تائِم ، أي ذو تَمَر )<sup>(٢)</sup> وثمرة هذا الكلام كله أن مدار بناء اسم التفضيل من الفعل المبنى للمجهول ، على فهم المعنى وأمن اللبس ، وهو مفهوم فيما سبق من أمثال بدليل استعمالهم لها في معانيها على إرادة المفعول . فعندما يقول العربي : أنا أشغل من ذات النحين ، يفهم أنه مشغول لا شاغل ، لأن ذات النحين امرأة شغلت بينخبيها عن نفسها ، وكذلك البصلة مكسوة ودقة مجنون والضيون مزهوّ . أما المثل الحادي عشر ، فقد قال فيه الميداني : ( أُنْتُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَمْع ، أو على تقدير : الأُمُرُ مِثْلُ سُلُوكِي ، أي مثل طَغْنَةِ سُلُوكِي ، وإن كان لا يوصف بها النكرة ؛ فلا يجوز : امرأة صُغْرَى ، وجارية طولى ، وقد عيب على أبي نواس قوله : « كَأَنَّ صُغْرَى وَكُثْرَى مِنْ قَوَائِعِهَا » إلا أن يجعل اسماً كقوله : « وإن دعوت إلى جُلَى ومكْرُمَةٍ » ، قالوا الجلى الأمر العظيم ، فكذلك السلوكى الأمر المستقيم )<sup>(٣)</sup> . وقد قال ابن يعيش في الاعتذار عن أبي نواس صاحب ( كَأَنَّ صُغْرَى ) : ( الاعتذار عنه أنه استعمل استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف نحو : صغيرة وكبيرة ، فصار ( كالصاحب ) و ( الأجرع ) و ( الأبطح ) فاستعمله لذلك نكرة ، ويجوز أن يكون لم يرد

(١) (شرح التسهيل) ٥٢/٣ ، بل لقد حكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر في ٤٥/٣ .

(٢) (ديوان أبي تمام) ٣٣٩/٤ نقلاً عن (شعر أبي تمام) للدكتور شعبان صلاح ص ١٠٢ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٥٧/١ .



فيه التفضيل بل معنى الفاعل كأنه قال : كأن صغيرة وكبيرة من قواقمها ، على حد قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ في أحد القولين<sup>(١)</sup> . بقى أن هذا المثل تعبيرى مأخوذ من قول امرئ القيس :  
 (نَطَعَتْهُمْ سُلُكَى وَمَخْلُوجَةٌ كَرَّكَ لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ)<sup>(٢)</sup>  
 كما أشار الميداني نفسه في شرحه . ومن أجل هذا تحمل فوات المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ( الأمر سلكي ) . فجزء الوصف فيه ( سلكي ) - وهي الطعنة المستقيمة أما المخلوكة فالطعنة المعوجة وهو وصف بالاستقامة وعدم ضدها - وهو لا يتغير وإن تغير الموصوف .  
 وفي ختام مسائل اسم التفضيل في الأمثال ، يأتي كلام حمزة الأصبهاني ؛ فقد عرض لتشديد النحاة ، وجادل بما بدا له ، ثم قال : ( إنما قدمت ما حكيت من قياس النحويين ، ومجاز اللغويين ، لئلا يطعن طاعن بقياس النحو على مثال مثل شذ عن قياسهم ، ولتقوى ثمة المتسعين في مجاز اللغة ، والمسامحين للعرب فيما تكلموا به على الجيلة )<sup>(٣)</sup> .  
 إنه يطلق القياس على ما وَزَدَ ، فضلاً عن قبوله .  
 فقد تبين أن تفسير ما حدث بخمسين مثلاً - على التقريب - دائر حول كون هذه المسائل خلافية أيدت الأمثال رأى بعض فيها على بعض .

\* \* \*

(١) (شرح المفصل) ١٠٣/٦ .

(٢) راجع (مجمع أمثال) ٥٧/١ ، و(ديوان امرئ القيس) ص ١٢٠ ، والرواية فيه للمعجز : (لفتك لأمين على نابيل) .

(٣) (الدرة الفاخرة) لحمزة الأصبهاني ٥٩/١ وراجع ما قبلها .

### (نصب خبر «ليت»)

جمهور النحاة على أن المبتدأ بعد (إن وأخواتها) - ومنها (ليت) - منصوب والخبر مرفوع ، وقد منعوا أن ينصب خبرها<sup>(١)</sup> غير أن مثلاً قديماً تحمّل هذا الممنوع ، هو قولهم :

(لَيْتَ الْقِسِي كُلُّهَا أَرْجُلًا)<sup>(٢)</sup>

ويمكن معرفة آرائهم في هذا الأمر من خلال ما قالوه في شطر -أو بيت مشطور- من الرجز ، هو قول العجاج :

(يا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا زَوَاجِعًا)

فقد رأى أكثر النحاة أن الخبر محذوف تقديره : (أقبلت) تعلق به (رواجعاً)<sup>(٣)</sup> ، بل لقد قال الزمخشري في المثل السابق قائلاً : (انتصاب «أرجلاً» بإضمار «فعل» أصله «أن تكون أرجلاً»<sup>(٤)</sup> ورأى بعض النحاة أن نصب المبتدأ والخبر «ليت» لهجة تميم تشبيهاً لها «بوجدت» و«تمنيت» لأنها في معناها ، وهي لغة بني تميم ، يقولون : ليت زيداً قائماً ، كما يقولون : ظننت زيداً قائماً ، وعليه الكوفيون<sup>(٥)</sup> . وقد ردّ ابن مالك الرأي الثاني المبني على ما ورد من شواهد وإن كانت قليلة - قائلاً : ( لا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه)<sup>(٦)</sup> ، وما أجمع على جوازه - في كلامه - هو تقدير محذوف ، كما سبق في البيت ، وغير ذلك من التقديرات في غير البيت . ورد البغدادى استشهداً أبي حنيفة الدينوري بالمثل السابق لكون نصب الجزأين (ليت) لهجة تميم ، وروى عن ابن الأعرابي أن المثل المذكور بيت ، وأن خبر (ليت) فيه الجار والمجرور ، لا كما رواه أبو زياد ، فإنه مُعَيَّرٌ ، من هذا والله أعلم<sup>(٧)</sup> .

ولي على كلام البغدادى تعقيبان :

الأول - أن رواية ابن الأعرابي لا ترد رواية غيره ، وقد روى الميداني والزمخشري في متنيهما الرواية التي ردّها البغدادى ، وأوردا في الشرح الرواية الأخرى على أنها شطر رجز ، فما أورده البغدادى (ليس فيه طعن على رواية غيره)<sup>(٨)</sup> كما قال ابن عصفور في مثل هذا المقام .

(١) راجع (حاشية الصبان) ٢٦٩/١ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٠٤/٣ .

(٣) راجع (مغنى اللبيب) ٢٢٢/١ .

(٤) (المستقصى) للزمخشري ٣٠٢/٢ .

(٥) (شرح المفصل) لابن عيش ١٠٤/١ ، وراجع (مغنى اللبيب) ٢٢٢/١ .

(٦) (شرح التسهيل) ٩/٢ .

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٢٣٦/١٠ ، وأحسب أن صواب (أبو زياد) هو (أبو حنيفة) كما يدل السياق .

(٨) (ضرائر الشم) لابن عصفور ١٣٨ .

الثاني - أنه ربما كان المثل تغييراً لرواية ابن الأعرابي ، من أجل الشعر ، فهو شطر سريع لم يشر الميداني ولا الزمخشري إلى أنه بعض شعر ، ولا ضير به ؛ فربما غاب عنهما وعن غيرهما<sup>(١)</sup> .  
 فيكون النصب عندئذ من أجل القافية ، وهم أكثر ما يتجاوزون في القافية<sup>(٢)</sup> ، ويدولي هذا الرأي في كثير مما أورده النحاة والإشكال فيه في حركة الروي ، وبنية القافية . ويمكن هنا قبول كلام الدكتور تمام حسان ؛ فقد ذكر قول الراجز ( يا لَيْتَ أَيْتَمَ الصُّبَا رَواجعاً ) ضمن التجوز في العلامة الإعرابية اعتماداً على غيرها من القرائن ( لتضافر القرائن )<sup>(٣)</sup> ، فقد اقتحم الشاعر هذا من أجل تحقيق اتساق نغمة الروي .  
 فتفسير ما بهذا المثل إذن يعزب إلى أن المسألة خلافية أيّد فيها رأى بعض على بعض ، وإلى أنه مقتطع من شعر فتكون التبعة على خصوصية لغة الشعر .

\* \* \*

(١) راجع ما سبق في مدخل هذا الباب.

(٢) راجع (القافية تاج الإيقاع الشعري) للدكتور أحمد كشك ص ٩٥.

(٣) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ص ٢٣٤ ، الحاشية.

### ( منع الاسم المصروف من الصرف )

الصرف التنوين ، ومنه تنوين التمكين اللاحق الاسم المعرب المتصرف إعلالاً ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف<sup>(١)</sup> . فوجوده لمعنى وعدمه لمعنى آخر . من أجل هذا لم يكن من سبيل إلى حذف تنوين التمكين في النثر ( منع الصرف ) من الأسماء التي لم تشبه الحرف أو الفعل ، بل منع كثير من النحاة حدوث هذا في الضرورة .

قال ابن يعيش : ( لو جاء مثل « رجل » و« فرس » وأريد منعه من الصرف للضرورة لم يجرز<sup>(٢)</sup> ) وأجاز بعض النحاة أن تمنع الأعلام من الصرف في الشعر ، وعد ذلك منهم إجازة لمنع الصرف بمانع واحد<sup>(٣)</sup> .

ولكن قالت العرب هذا المثل :

( شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى )<sup>(٤)</sup> .

وفيه منع ( ثرى ) و( مرعى ) من الصرف وهما غير أعلام .

والحقيقة أن الكوفيين خالفوا غيرهم فأجازوا منع الاسم المصروف من الصرف لضرورة الشعر ، وقد أيدهم في هذا الأنباري الذي كان أكثر إنصافه للبصريين<sup>(٥)</sup> .

وقد ألحق ابن عصفور النثر المسجوع بالشعر في تحمل الضرورة ذاكراً المثل السابق ، فقال : ( ألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم . دليل ذلك قولهم : « شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى » فحذفوا التنوين من « ثرى » ومن « مرعى » إتباعاً لقولهم « ثرى » ، لأنه فعل فلم ينون لذلك<sup>(٦)</sup> .

ولي على كلام ابن عصفور تعقيب :

لقد ذكر أن حذف تنوين ( ثرى ) و( مرعى ) إتباع ( لثرى ) ، والأكثر عندما تكون الأجزاء كبيرة مثل ( شهر ثرى ) أن يكون الجزء الثاني تابعا للأول ، وقد أوماً ابن عصفور إلى هذا بقوله في ( ثرى ) : ( فلم ينون لذلك ) ، فهو يشير إلى أن المقتضى أن يُتْبَعَ ( ثرى ) ( ثرى ) فينون إتباعاً ، ولكن لأنه فعل لم ينون . ولكن النحاة تحدثوا عن نوع من التنوين يصيب الكلمات - والأفعال

(١) راجع (مغنى اللبيب) ٢/٢٣ .

(٢) (شرح المفصل) ١/٦٩ .

(٣) راجع (شرح المفصل) ١/٦٨ ، و(شرح الكافية) ١/٣٨ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٢/١٧٣ .

(٥) راجع (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري ٢/٤٩٣ .

(٦) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣-١٤ .

منها- في قوافي الشعر المطلقة بدلا من حرف الاطلاق لتحقيق تَرْتَمٍ، فسموه (تنوين الترتيم)<sup>(١)</sup>، وقد كان الأخرى - ما دام النثر المسجوع كالشعر في تحمل الضرورة، وفواصل النثر كقوافي الشعر<sup>(٢)</sup> - أن يحدث هذا بالمثل، وجوازه راذ لمنع ابن عصفور تنوين الفعل (تري).

والذي عندي أن الاسم (ثري) كان منونا ولكن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء منعتاه من التنوين: أما كثرة الاستعمال فقد روى المبرد عن بعض العرب أنهم يقولون: (سلامٌ عَلَيْكُمْ)، فنقل ابن جني كلامه ثم قال: (القول فيه أن اللفظة كثرت في كلامهم، فحذف تنوينها تخفيفاً)<sup>(٣)</sup>، والأمثال أكثر أقول العرب استعمالا. وأما سرعة الأداء فقد اتصف بها كلام البدو، وهذا المثل من أمثالهم لأنه حديث عن شهور رعي الربيع ويعنون كما شرح الميداني (يمطر أولا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم)<sup>(٤)</sup>، وقد قال الدكتور إبراهيم أنيس في نطق البدو: (تميل القبائل البدوية إلى السرعة في نطقها، وتلتمس أسير السبل، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بفهم السامع)<sup>(٥)</sup> ثم يقول بعد أن يعلل هذا بما في البدو من كسل: (على أن أظهر نتائج السرعة في النطق، هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها. ويعد هذا من مظاهر الاقتصاد في الجهد العضلي، أو إن شئت فسمه كسلا)<sup>(٦)</sup>.

فقد اتفق لهذا الكلام طريقان إلى سرعة الأداء: كونه مثلا يحيط به الاضطراب الذي تصحبه سرعة النطق، وكونه من كلام البدو. والتنوين صوت يلحق آخر الكلمة. أما منع (مرعى) في آخر المثل من التنوين فلأجل الوقف عليها فالإشكال كما لا يخفى كان في (ثري) وحدها لا في (مرعى) معها كما قال ابن عصفور أيضا.

فكثرة الاستعمال وسرعة الأداء كلتاها وراء ما حدث بالمثل فيما بدا لي.

\*\*\*

(١) راجع (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٤/٢.

(٢) قال ابن منظور في (اللسان) مادة (سجع): (سجع يسجع سجعا وسجع تسجيحا: تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن، قال ابن جني: سعى سجعاً لاشتباه أواخره وتناسب فواصله).

(٣) (سر صناعة الإعراب) ٥٤٧/٢.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.

(٥) (في اللهجات العربية) للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٢.

(٦) نفسه ص ١٣٤.

## (ب) طول المسند المفرد الاسم :

وفيما يلي عرض وتحليل لحالات شذوذ وردت في خلاله .  
(نصب اسم التفضيل للمفعول به)

منع أكثر النحاة أن ينصب اسم التفضيل للمفعول به ، قال ابن مالك : (ولا ينصب (أفعل) التفضيل مفعولا به)<sup>(١)</sup> ، بل منعه من العمل في كثير غيره . قال ابن هشام : (اسم التفضيل كأفضل وأعلم ، ويعمل في تمييز وظرف ، وحال ، وفاعل مستتر ، مطلقاً ، ولا يعمل في مصدر ، ومفعول به ، أوله ، أو معه ، ولا في مرفوع ملفوظ به - في الأصح - إلا في مسألة الكحل)<sup>(٢)</sup> . وإنما كان هذا - عندهم - لأنه (ليس جارياً على الفعل ولا مشبهاً به ؛ إذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك : زيد أفضل من عمرو لأنه الأصل)<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء مثلاًن تحتاً هذا المنوع هما :

١- (اللَّهُ أَغْلَمُ مَا حَظَّهَا مِنْ رَأْسٍ يَشُومُ)<sup>(٤)</sup>

٢- (النَّفْسُ أَغْلَمُ مِنْ أَخُوها)<sup>(٥)</sup>

(فما حظها) (ما) فيها اسم موصول مفعول به لاسم التفضيل الأول ، و(من أخوها) جملة اسمية استفهامية وقعت مفعولا به لاسم التفضيل الآخر .  
وفيما سبق نقاش يلي ثمرتاً :

أولاً - لم يقتصر ورود هذا العمل على الأمثال ، بل ورد في الشعر والقرآن .

أما الشعر فمثل قول العباس بن مرداس :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبِّحًا      وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقَيْنَا قَوَارِيسَا  
أَكْرَى وَأَخْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ      وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا<sup>(٦)</sup>

(فالقوانيسا) مفعول به (لأضرب) ، وكقول غيره :

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَتَنَبَّئُ الْمَتَى      بِأَبْذَلٍ مِنْ يَخْمِي جَزِيلَ الْمَوَاهِبِ<sup>(٧)</sup>

(١) (شرح التسهيل) ٦٨/٣ .

(٢) (شرح شذور الذهب) لابن هشام ٤١٤ .

(٣) (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ٦٦٣/١ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٩/٣ و (يسوم) جبل .

(٥) نفسه ٣٧٢/٣ .

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٦٩/٣ .

(٧) نفسه وراجع (حاشية الشيخ بس على شرح التصريح) ١٠٦/٢ ، والرواية فيه (تنبئ) .

(فجزيل المواهب) مفعول به (لأبذل) .

وأما القرآن فمثل قول الحق سبحانه: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى﴾<sup>(٣)</sup>؛ (فمن، وحيث، ومن) مفاعيل أسماء التفضيل.

ثانيا - وقف النحاة مما ورد من هذا العمل مواقف:

أول أكثرهم التركيب على أن المفعول به منصوب بفعل محذوف دل عليه اسم التفضيل، قال ابن مالك: (إن ورد ما يوهم نصب مفعول به «بأفعل» نسب العمل لفعل محذوف، وجعل «أفعل» دليلا عليه)<sup>(٤)</sup> فيعد (أضرب) (يَضْرِبُ)، وبعد (أبذل) (يَبْذُلُ)، وبعد (أعلم) (يَقْلَمُ)<sup>(٥)</sup>.

وأول بعضهم التركيب على حذف الخافض، قال البغدادي: (قال بعض من شرح أبيات المفصل: المراد بالبيت أضرب منا بالسيوف للقوانس، فحذف اللام لضرورة الشعر. «فمن» لا ابتداء الغاية متعلق «بأضرب» تعلق الظرف، و«بالسيوف» تعلق الآلة، و«اللام» تعلق المفعول به)<sup>(٦)</sup>. ووصف هذا التأويل بأنه أولى من الأول.

ولكن إذا كان هذا لضرورة الشعر، فماذا يكون ما جاء في غير الشعر؟

وأول بعضهم اسم التفضيل باسم الفاعل وجعله الناصب، قال البغدادي: (فإن أولته «بالم» جاز أن ينصبه في رأى بعضهم)<sup>(٧)</sup> ويبدو لي أن (بعضهم) في كلامه هم الذين أشار إليهم ابن مالك في قوله: (أجاز بعضهم أن يكون (أعلم) مجردا عن التفضيل ويكون هو العامل)<sup>(٨)</sup>.

ثالثا - إن عدم اقتصار هذا الأمر على الشعر والأمثال، وإصرار أكثر النحاة على منع نصب اسم التفضيل للمفعول به، وتأويل ما ورد، مُخَوِّج إلى النظر.

يبدو أن هنا تركيبتين ينبغي أن نفرق بينهما، هما: (أفعل، ومن ومجرورها، والمفعول به) و(أفعل، والمفعول به). أما الأول فلا مجال فيه لصرفه عن إرادة التفضيل لوجود المفضل عليه، وأما الثاني ففيه احتمالا: إرادة (من) والتفضيل، وعدم إرادتها والوصف. وعلى الثاني يكون

(١) الأنعام من الآية (١١٧).

(٢) الأنعام من الآية (١٢٤).

(٣) القصص من الآية (٨٥).

(٤) (شرح التسهيل) ٦٨/٣.

(٥) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٧/٦، و(شرح الكافية) للرضي ٢١٩/٢، و(خزانة الأدب) ٣١٩/٨.

(٦) (خزانة الأدب) ٣١٩/٨.

(٧) نفسه ٨/٧.

(٨) (شرح التسهيل) ٦٩/٣.

(أعلم) بمعنى (عالم) مجزّداً عن التفضيل كما قال بعض النحاة ، وقد قالوا مثل هذا في قول الحق سبحانه : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيَّ﴾<sup>(١)</sup> أي (هَيِّنَ) . وجميع ما ورد في النثر من هذا التركيب الآخر . وربما كان هذا الورود الكثير وفَهْمُهُ هذا الفهم الذي قَدَّمْتَهُ ، وراء تغليب بعض النحاة لمن منع اسم التفضيل أن ينصب المفعول به . قال الصبان : (قال بعضهم : غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك)<sup>(٢)</sup> .

فقد تبين أن المسألة في المثليين وما أشبههما خلافية ، أيد المثلاث رأى بعض فيها على بعض .

\* \* \*

---

(١) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٩/٦ .  
 (٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٥٦/٣ .



## (ج) امتداد المسند المفرد الاسم :

وقد حدثت خلاله بعض حالات شذوذ، أعرضها محللاً :

## (إبدال المفرد من المثني)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة (إبدال المفرد من التثنية ووضعه موضعها)<sup>(١)</sup> وقد ورد من أمثال العرب ما تحتمل هذه الضرورة، أعرضه فيما يأتي (ضامًا للمثل الثاني لموافقته في هذه المسألة، وإن كان مكانه المسند شبه الجملة) :

١- (شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا)<sup>(٢)</sup>

٢- (إذا ما القارظُ العنزِيُّ آبا)<sup>(٣)</sup>

أما الأول فكلام امرأة مِنْ طَشَم - كما قال الميداني - يقال لها عَنَزْ، أخذت سيئةً، فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل، فعند ذلك قالت هذا المثل. قال الميداني : (تقول شَرُّ أَيَّامِي حِينَ صِرْتُ أَكْرَمَ لِلشَّبَابِ) فكان حق الضمير في (أغواء) أن يثنى لعوده على يومها. وأما الآخر فقد ذكر الميداني عن ابن الكلبي، في شرحه : (هما قارظان، كلاهما من عَنَزَة، فالأكبر منهما يُدْكَرُ بن عَنَزَة لصلبه، والأصغر هو رُفْم بن عامر بن عَنَزَة)، فقد كان حق الاسم أن يكون (إذا ما القارظان العنزيان آبا).

وفيما سبق نقاش يلي مرتباً :

أولاً - يدو لي أن المثل الأول شطر من الرمل، ذكره ابن سلام في شرحه لهذا المثل قائلاً : (فيه بيت سائر :

شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبَتْ عَنَزٌ يَجْدُجُ بَحْمَلًا)<sup>(٤)</sup>

وقد نقل الميداني كلامه، وفيه إيهام بأن الشاعر ضمّن المثل، غير أنني وجدت الزمخشري يقول في شرحه له : (هو من قول عامر بن المجنون)<sup>(٥)</sup>، وذكر البيت السابق مصرّحاً بأن المثل شطره. بل إن ابن عصفور في حديثه عن هذه الصورة قال : (قول حسان بن تبع :

شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبَتْ عَنَزٌ يَجْدُجُ بَحْمَلًا...

ألا ترى أن الضمير في جميع ذلك مفرد مع أنه عائد على اثنين ولولا الضرورة لكان الوجه أن

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٤٩.

(٢) (مجمع الأمثال) ١٥٢/٢.

(٣) نفسه ١٢٩/١.

(٤) (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٨٨.

(٥) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ١٣٠/٢.

يقال: وأخزاهما<sup>(١)</sup>، فتعرض للمثل على أنه شعر، و(أخزاه) رواية أخرى للمثل عند البكري<sup>(٢)</sup>.

أما المثل الثاني فلا يخفى أنه شطر من الوافر، وقد بقى به إشباع حركة الروى، وهذا قليل في الأمثال، راجع إلى إيثار المتمثل حفظ موسيقا البحر وبقائها<sup>(٣)</sup>. بل قد ذكر رواة المثل في شرحه، قول بشر بن أبي حازم لابنته عند موته:

(فَرَجَّحِي الْخَيْزِرَ وَانْقَطِرِي إِيَّابِي إِذَا مَا الْقَارِظُ الْغَنَزِيُّ آبَا)<sup>(٤)</sup>

فهذا المثل - بما فيه من إشباع حركة الروى - ظاهر الاقتطاع من هذا البيت، وإن لم يصرحوا بهذا؛ فربما لأن فطنة القارئ تدركه.

ثانيا - تعرض ابن مالك للبيت الذي اقتطع منه المثل الأول، وتعرض ابن عصفور لمثل المثل الثاني، وكان في كلامهما إجازة لهما. أما ابن مالك فقد قال: (يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلا لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسدهم، ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد «أفعل» التفضيل كثيرا ودونه قليلا)<sup>(٥)</sup> ثم يورد بيت المثل الأول ضمن ما يأتي فيه ضمير الاثنين بعد اسم التفضيل كثيرا<sup>(٦)</sup>. وفي هذا يقول ابن جني ضمن حديثه عن الحمل على المعنى: (أفرد الضمير مع قدرته على جمعه. وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع بها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع، إلى الأفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان)<sup>(٧)</sup>. وقال ابن عصفور: (أما قول امرئ القيس:

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ شَقْتُ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ

يريد وعينين، ولذلك أعاد عليها ضمير الاثنين، فإن ذلك ليس من قبيل الضرائر، لأن وضع المفرد وضع الشيعين المتلازمين من نحو العينين واليدين والرجلين، جائز في الكلام والشعر)<sup>(٨)</sup>. وقد قبل ابن جني جعل العينين عيْنًا، قائلا: (لكونهما كالعضو الواحد)<sup>(٩)</sup>.

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) راجع (فصل المقال) للبكري ص ١١٩.

(٣) راجع مدخل هذا الباب.

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ١/١٣٠، و (كتاب الأمثال) لابن سلام ص ٣٤٥، و (المستقصى) للزمخشري ١/ ١٢٧، و (جمهرة الأمثال) للمسكري ١/١٢٥.

(٥) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/١٢٧.

(٦) نفسه ١/١٢٩.

(٧) (الخصائص) ٢/٤٢١.

(٨) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ٢٥١.

(٩) (المحتسب) لابن جني ٢/١٨٠.

والمثل الثاني من هذا القبيل ؛ لأنهما (قارطان عتريان) فقد تلازما في العمل والنسب .  
فقد تبين أن لما في المثلين تفسيرين وجيهين :  
الأول - الاقتطاع من شعر، عندئذ يقع عبء المسألة على خصوصية لغة الشعر .  
والآخر - أن المسألة خلافية ، أيد المثلان فيها رأي بعض على بعض .

\* \* \*

## (٢) المسند المفرد الفعل :

## (أ) نوع المسند المفرد الفعل :

وخلاله حدثت بعض حالات شذوذ فيما يلي عرضها :  
( استخدام الفعل الماضي للإغراء )

قال ابن عقيل : ( الإغراء هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به ، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه « إيتا » . فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : « أخاك أخاك » ، وقولك : « أخاك والإحسان إليه » أي الزم أخاك . ومثال ما لا يلزم معه الإضمار قولك : « أخاك » أي الزم أخاك <sup>(١)</sup> .

هو أمر باللزوم ، ومن ثم كان غريباً ما جاء في مثلهم :

( كَذَبَ الْعَمْرُؤُ وَإِنْ كَانَ بَرَّحٌ ) <sup>(٢)</sup>

قال في شرحه العسكري : ( أي عليك بالعمير ، وإن كان قد أخذ من يسارك إلى يمينك ، وذلك أن الطعن على اليمين باليسار شديد ) <sup>(٣)</sup> . وقال الميداني : ( يجوز أن يكون « كذب » إغراء ، أي عليك العمير فصيذ وإن كان برح يضرب للشيء يُزجى وإن استصعب ) <sup>(٤)</sup> . وقال أبو حيان : ( أي عليك بالعمير ، وهذا إغراء عند العرب ، وجاء عنهم مرفوعاً ) <sup>(٥)</sup> . وقد عجب ابن السكيت لهذا التركيب وقال : ( هي كلمة نادرة ) <sup>(٦)</sup> وتعرض للأثر : ( ثلاثة أشفار كَذَبْنَ عَلَيْكُمْ ) قائلاً : ( كأن « كذبن » ههنا إغراء ، أي عليكم بهذه الأشياء . قال : وكان وجهه النصب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً ) <sup>(٧)</sup> . ولكن البغدادي يروى النصب والرفع قائلاً : ( مضر تنصب « بكذب » وأهل اليمن ترفع به ) <sup>(٨)</sup> . وقد كشف الزمخشري غوامض هذا التركيب عندما تعرض للأثر : « كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَيَّجُ » ، فقال : ( معنى « كذب عليكم الحجج » على كَلَامَيْنِ ، كأنه قال : كَذَبَ الْحَيَّجُ ، عَلَيْكَ الْحَيَّجُ ، أي لِيُرْغَبَكَ الْحَيَّجُ ، وهو واجب عليك ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن نصب الحجج ، فقد جعل ( عليك ) اسم فعل ، وفي ( كذب ) ضمير الحجج ، وهي كلمة نادرة ، جاءت على غير قياس ) <sup>(٩)</sup> .

فيبدو لي أن دلالة ( كذب ) على الإغراء ، أثر لتحوّل لَحَقَّ التركيب الأول الذي كان من

(١) (شرح ابن عقيل) ٣٠١/٣ .

(٢) (جمهرة الأمثال) للعسكري ١٦٦/٢ .

(٣) (تذكرة النحاة) لأبي حيان ٥٢٥ .

(٤) السابق نفسه

(٥) (لسان العرب) مادة (كذب) .

(٦) (مجمع الأمثال) ٦٠/٣ .

(٧) (مجمع الأمثال) ٦٠/٣ .

(٨) (لسان العرب) مادة (كذب) .

(٩) (خزانة الأدب) ١٥/٥ .

تركيب الإغراء المفهومة المعروفة ، وهذا بيان بالمثل السابق :

١- ( كَذَبَ الْعَيْرُ عَلَيْكَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ )

٢- ( كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ )

٣- ( كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ )

٤- ( كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ )

في الخطوة الأولى أريد من ( كذب العير ) أنه أخفى عنك نفسه وما فيه من خير ، ومن ( عليك العير ) الإغراء المعروف .

وفي الخطوة الثانية أدت كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء إلى التخفيف من ( العير ) الأولى وظلت الثانية منصوبة بدليل رواية النصب .

وفي الخطوة الثالثة أدت كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء ، إلى ميل اللسان إلى رفع الاسم بعد الفعل لِطَلْبِهِ فاعلاً وللارتباط بينهما .

وفي الخطوة الرابعة أدت ضرورة الوزن إلى طرح ( عليك ) لكي يستقيم وزن بحر الرمل . فقد روى الميداني أن هذا المثل من قول أبي دواد :

قُلْتُ لَمَّا نَصَلَا مِنْ قُتَيْبَةٍ كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحَ

وَتَرَى خَلْقَهُمَا إِذْ مَضَيْنَا مِنْ غُبَارٍ سَاطِعٍ قَوْسَ قُرْخَ

هذا هو تخريج مصير ( كذب ) إلى الإغراء ، وقد دل على كثير من هذه الخطوات كلام الزمخشري النفيس ، ومن ثم يبدو ضعيفاً كلام بعض النحاة المحدثين في التركيب ( كذب عليك كذا ) إذ قال : ( جرى هذا الكلام مجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحث عليه والحض على لزومه وإتيانه ، من غير التفات إلى أصل المعنى ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا يلاحظ فيها أصل معناها وما قيلت بسببه ، وإنما يلاحظ فيها المعنى المجازي الذي نقلت إليه وأُشْرِبَتْه )<sup>(١)</sup> .

وضَعُفَ هذا الكلام من تفسيره استخدام ( كذب ) للإغراء بأنه استخدام مجازي ، وإنما هو أثر من آثار التحول في الأمثال القديمة توبع في غيرها من الكلام .

فما حدث بهذا المثل راجع إلى كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء ، فلم يتحول الماضي ( كذب ) في الحقيقة إلى أمر وإن دلالةً ، ولكن تحول التركيب محتفظاً بما كان يؤديه ، فمثله كمثل أية عبارة أصابها اليللي اللفظي الذي سبق في المدخل حديث عنه .

\* \* \*

(١) (جامع الدروس العربية) لمصطفى غلايني ٦١/١ .

### (توكيد المضارع)

ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف (إلحاقهم النون الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع إذا كان متفصيلاً، أو مقللاً، أو موجباً لم تدخل عليه لام قسم، أو جواب شرط أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بما الزائدة، نحو قوله :

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَإِثْرٌ إِذَا نَالَ بِمَا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمَا  
وقوله :

وَأَبُوكَ بِشَرٍّ مَا يَفْتَدِ عَمْرَهُ وَالْيَ بِلَيٍّ مَا يَزْجَعُنُّ جَدِيدُ  
أجرى الفعل المضارع في جميع ذلك مجراه في المواضع التي تلحقه النون فيها في فصيح الكلام<sup>(١)</sup>. وقد وردت أمثال تحملت هذه الضرورة، أعرضها مناقشاً :

١- (بَقِيْنِي مَا أَرَيْتُكَ)<sup>(٢)</sup> ٢- (يَسْلَاحُ مَا يُقْتَلَنَّ الْقَتِيلُ)<sup>(٣)</sup>

٣- (بَالَمِ مَا تُخْتَنُّ)<sup>(٤)</sup> ٤- (فِي عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنُّ شَكِيرُهَا)<sup>(٥)</sup>

بل تعرض الصيغرى لهذا الأمر مصرحاً بتحمل بعض الأمثال له ضرورة، قال : (أما دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر ومن أمثال العرب : « ومن عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنُّ شَكِيرُهَا » فأدخلوا النون في « يَنْبَغُنُّ » وهو واجب؛ لأن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها من الحذف والزيادة<sup>(٦)</sup> .

وفيما سبق نقاش يلي :

أولاً - العَجَبُ للصيمري لم يذكر من الأمثال التي تحملت هذا الأمر ووصفها بتحمل ما لا يتحملة غير الشعر، إلا هذا المثل الرابع مما سبق، وهو شطر بيت من الطويل أورده البغدادي، هو :  
(إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ شَرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنُّ شَكِيرُهَا)<sup>(٧)</sup>

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٩ - ٣٠، وتقليله سبقه «ربما» .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٧٥/١، ومعناه اغتُلَّ كأنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ، ويضرب في الحث على ترك البطء.

(٣) نفسه ١٧٨/١.

(٤) نفسه ١٨٨/١.

(٥) نفسه ٤٤٥/٢ والعِصَّةُ شجرة، وشَكِيرُهَا ما بنيت حولها، ويضرب المثل في تشبيه الولد بأبيه.

(٦) (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٤٣٢/١.

(٧) (خزانة الأدب) للبغدادي ٢٢/٤ ورواه كذلك :

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنُّ شَكِيرُهَا قَدِيمًا وَيُقْتَلُ الزُّنَاذُ مِنَ الزُّنَاذِ.

ثم قال (لم يورد شراح أبيات سيبويه هذا المصراع في شواهد) ٢٣/٤، وسقوط الواو من أوله عادة الأمثال كما سبق في مدخل هذا الباب.

وهو فيه بالرواية التي رواه بها الصيمري (من عضة) لا (في عضة) كما رواه الميداني جامع الأمثال. فقد غاب عن الصيمري أنه شِعْرٌ كالذي أورده قبله.

ثانياً - رأى كثير من النحاة أن تأكيد المضارع في مثل هذه الأمثال جائز لمكان (ما)، قال سيبويه: (من مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: يَجْهَدُ ما تَبْلُغُنَّ، وأشباهه. وإنما كان ذلك لمكان «ما»<sup>(١)</sup>) وقال الحيدرة: (ربما اضطر شاعر إلى تأكيد الفعل الواجب كما قال بعضهم:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعُنَّ ثَوْبِي شِمَالًا  
فَإِذَا أَدَخَلَ «ما» لم يكن ضرورة؛ فمن كلام العرب: «يَعْنِي ما أَرَيْتُكَ» و«بِالْمِ ما تُحْتَنَنُ»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً - إذا تركنا المثل الرابع لأنه شطرييت، ونظرنا في الأمثال الباقية تبين لنا أن فيها سِمَةً نحوية أَقْدَمَتِ المتكلم على هذه السِّمَةِ الصرفية. إن هذه الأمثال جميعها جاءت من هذا التركيب: (ب، واسم ظاهر مجرور، وما، ومضارع مؤكد بالنون) وهو مشابه لتركيب القسم، فلو غَيَّرْنَا المثل الأول إلى تركيب القسم لكان: (ب، والله، وَلَ، وَأَرَيْتُكَ)، فأدت هذه المشابهة في البناء النحوي - فيما يبدو لي - إلى تأكيد المضارع الواجب - كما يقولون - : (ب، وَعَيْنِ، وما، وَأَرَيْتُكَ).

وليس هذا يبعد من كلام النحاة، فقد عقدوا مشابهة بين التركيبين أنفسهما ولكن من خلال (ما) و(اللام) فقط. قال البغدادي: (على أن زيادة «ما» للتأكيد بمنزلة «اللام» ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون)<sup>(٣)</sup>، وكذلك قارن أبو على الفارسي بين مثل تراكيب هذه الأمثال وبين (لتفعلن) وهو قسم<sup>(٤)</sup>، والفعل فيه واجب التوكيد، فنزل شبهه بالتركيب إلى الجواز كما في الأمثال.

ويزيد المقارنة السابقة تأكيداً أن المثل الذي أورده سيبويه لهذا الأمر مثل تركيب الأمثال السابقة تماماً، وهو: (يَجْهَدُ ما تَبْلُغُنَّ) وقد جعل بعض النحاة هذا التوكيد قليلاً<sup>(٥)</sup>، وربما كان هذا لأن البناء النحوي السابق قليل أيضاً.

فقد تبين أن كون المسألة خلافية يفسر ما وقع بالأمثال الأربعة، وأن الاقتطاع من شعر تفسير محتمل لما حدث بالمثل الرابع.

\* \* \*

(١) (الكتاب) ٥١٦/٣.

(٢) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة البني ١٠٧/٢.

(٣) (خزانة الأدب) ٢٢/٤.

(٤) (راجع (شرح الكافية) للرضي ٢٥٥/١).

(٥) (راجع (شرح التصريح) للشيخ خالد ٢٠٤/٢).

### (إجراء الوقف مجرى الوصل)

تلتحق (هاء السكت) الكلمة لبيان حركة أو حرف عند الوقف، (وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحن)<sup>(١)</sup>. بل قد ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف (إثبات هاء السكت في حال الوصل، نحو قوله :

يَا مَرْحَبًا بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْبَتَهُ لِلْسَانِيَةِ<sup>(٢)</sup>

وقد ورد مثل تحمّل هذه الضرورة، هو قول العرب :

(خَلَّه دَرْجُ الضُّبِّ)<sup>(٣)</sup>

قال الميداني في شرحه : (قال أبو سعيد الضرير : معناه خله ودعه في جحره، وذلك أنه يحفر جحره درجاً بعضه تحت بعض، فإذا دخل فيه لم يدرك، فهذا درج الضب . قلت : فعلى ما قال الهاء في « خله » للسكت، إلا أنه أجراه مجرى الوصل، أي خلّ درج الضب، فلا تبحث عنه، فإنك لا تجده، كذلك هذا الرجل فخله ودعه فإنه لا سبيل لك إلى وداده)<sup>(٤)</sup>.

ولكن إذا كان بعض النحاة قد رد هذا وشذذه (من جهة أنه لا يخلو من أن تجرى الكلمة على حد الوقف أو على الوصل : فإن أجراها على حد الوصل فسيبيله أن يحذف الهاء وصلاً لاستغنائه عنها، وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة، ولا يُعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجري هذه الكلمة عليها)<sup>(٥)</sup>، فإن بعض النحاة قد أجازاه . قال ابن هشام : (أصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف)<sup>(٦)</sup>، وهو ما تحدث عنه ابن جني في (الخصائص) تحت باب (الحكم يقف بين الحكمين)، فقال : (كذلك أيضاً سواء قوله :

يَا مَرْحَبًا بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْبَتَهُ لِلْسَانِيَةِ

فتبّات الهاء في « مرحباه » ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل ... فتبّاتها إذاً في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين)<sup>(٧)</sup>.

فالمسألة خلافية، ولكن يبقى أن كلام ابن هشام هو وحده الذي لم يكن متعلقاً بشعر، فربما

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٤٦/٩ بالمتن، وراجع (مغنى اللبيب) ٢٧/٢.

(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٥١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٢٨/١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) (خزانة الأدب) ٤٥٨/١١.

(٦) (مغنى اللبيب) لابن هشام ٢٧/٢.

(٧) (الخصائص) ٣٦٠/٢ - ٣٦١.



كانت إجازة ابن جني خاصة بالشعر ولا سيما أنه كان يرى منع هذا كما نقل عنه البغدادي فيما سبق ، وقال : ( قد رجع عن هذا في (الخصائص) كما نقلناه هناك )<sup>(١)</sup> ولا سيما أن إجازته كانت لما حدث في البيت السابق نقله .

ويبدو لي أن هذا المثل محتمل الانتساب إلى الشعر ، فهو على (فاعلاتن مستفعل) بإشباع آخر حرف ، وهو شطر من مجزوء الخفيف ، فربما كان شعراً لم يعرفه الميداني ، أما حذف إشباعه فالأكثر في الأمثال عند أخذها من الشعر حذف إشباعها إذا كان .

فلما بالمثل تفسيران : كون المسألة خلافية أيد المثل فيها رأى بعض على بعض ، واحتمال الاقتطاع من شعر ، فيكون ما به أثراً من آثار لغة الشعر ، وطريقة الشعراء .

\* \* \*

---

(١) (خزانة الأدب) ٤٥٨/١١ .

### (إهمال «أنى» الشرطية)

قال ابن مالك : ( قد تأتى «أنى» بمعنى «متى» ، وبمعنى «أين» ، وتكون استفهاما ، وشرطا ، وإذا كانت شرطا جُزِمَتْ )<sup>(١)</sup> .

ولكن ورد مثلُ أهملت فيه وهي شرطية ، هو قولهم :  
( مِنْ أَنَّى تَزِيى الْأَفْرَعُ تَشْجُهُ )<sup>(٢)</sup> .

لم يتحدث النحاة عن إهمالها ضمن ما أهمل من أدوات الشرط الجازمة ، ( كإن ) و ( متى ) ، غير أننى وجدت البغدادي قد نقل عن الطوسي قوله : ( قال الأصمعي : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يُجَازِي «بأنى» )<sup>(٣)</sup> .

ويبدو لي - بناء على كلام الأصمعي - أن هذا المثل من ذلك الزمن الذي لم تكن ( أنى ) فيه قد استُخدمت شرطية ، بدليل أنهم يقولون : إنها كانت ظرفا للمكان ثم ضُمَّنت معنى الشرك<sup>(٤)</sup> . فالجار والمجرور ( من أنى ) متعلقان بالفعل ( تَشْجُ ) ولكنهما رتبا ترتيب الشرط ، وربما كان هذا تمهيدا لإعمالها ( كأين ) و ( متى ) .

وينبغى تذكُّرُ أنَّ الأصمعي مكثَ زمنا لا يعرفُ غيرَ العربية القديمة ، فإنَّ في هذا تقوية لما قدَّمْتُ .

فيكون ما بالمثل أثرا من آثار اللغة العربية القديمة ، حُفِظَ وحُمِيَ من التغير لحرصهم على حكاية الأمثال كما هي .

\* \* \*

(١) (شرح السهيل) ٧٠/٤ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٧٣/٣ .

(٣) (خزانة الأدب) ٩٢/٧ .

(٤) راجع (شرح شذور الذهب) لابن هشام ص ٣٣٦ .

## (حذف حرف النفي من «ما زال»)

قال ابن عصفور: (لا تفارق (ما زال) وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها، إما ملفوظة وإما مقدرة؛ وإنها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام، إلا في الفعل المضارع في جواب القسم، قال الله تعالى: «تَاللَّهِ تَفْتَأُ» ولا تحذفها مما عدا ذلك إلا في الشعر، نحو قوله: فلا وأبى دهماء زالت عزيمة على قومها ما قتل الزند قاذح<sup>(١)</sup> وجعله من ضرائر نقص الكلمة، فقال: (منه إضمار لا النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم)<sup>(٢)</sup>.

كذلك فصل ابن يعيش هذا الأمر معللاً امتناع حذف النافي في جواب القسم إذا كان غير (لا)، بأن (لم وما) عاملتان، فلا تحذفان وتعملان في وقت معاً<sup>(٣)</sup>.

فقد حصلت لدينا شروط ثلاثة لحذف النافي قبل هذه الأفعال، هي:

- ١- أن يكون النافي (لا).
  - ٢- وأن يكون المنفى فعلاً مضارعاً.
  - ٣- وأن يكون هذا في جواب القسم.
- ولكن جاء عن العرب هذا المثل:

(زَلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ فِي بُرَادٍ)<sup>(٤)</sup>

قال الميداني في شرحه: (يقال: البراد الضعف يبقى بعد ذهاب المرض، يريد: ما زلنا وما زال الدهر في ضعف من العيش فحذف «ما»)<sup>(٥)</sup>

فالمثل كلام من يصف نفسه ولا يدعو عليها، فالخذف (ما) والمنفى ماضٍ، ولا قسم هنا، فقد خالف ما رسموه جميعه.

وفيما سبق نقاش كما يأتي:

أولاً - أجاز بعض النحاة حذف النافي دون اشتراط كونه (لا) ولا كونه في جواب قسم، قال الرضي: (إنما جاز حذفها لعدم اللبس؛ إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، قال:

(١) (المقرب) لابن عصفور ١٠٣، وفيه (إما ملفوظاً وإما مقدرة) والصواب ما أثبت إن شاء الله.

(٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٥٥.

(٣) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٩/٧، و (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) للشيخ محمد الخضري ١١١/١.

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٠/٢.

(٥) السابق نفسه.

تَنْفَكَ تَشْمَعُ مَا حَيَّيْتُ مِ يَهَالِكِ حَتَّى تُكُونَةَ

وتحذف منها كثيراً في جواب القسم<sup>(١)</sup>. قال البغدادي شارحاً: (ظاهرة أن حذف النافي أي حرف كان يجوز حذفه من هذه الأفعال، سواء وقعت جواب قسم كالأية والبيت الذي بعده، أم لا كهذا البيت، فإنه لم يتقدمه شيء، وهو الظاهر من كلام الزمخشري في (المفصل) ومن كلام ابن هشام في شرح الشواهد<sup>(٢)</sup>). وتعرض ابن مالك لحذف النافي دون شرط؛ فقال: (أشرت بقولي فيهما وفي أخواتهما: «منفية بثابت متصل غالباً»، إلى أن نافيها قد يحذف)<sup>(٣)</sup>. وإنما هذا لفهم المعنى.

ثانياً - هذا المثل موزون من بحر الرجز، ولا يبعد أن يكون بعض شعر لم يشر الميداني إليه لأنه لم يجعل الإشارة وكده، فيكون ما به من آثار خصوصية لغة الشعر.

ثالثاً - لا يبعد أن تكون (ما) ذكرت في أولية قول المثل، ثم تخففت منها كثرة الاستعمال وسرعة الأداء، وكوننا إلى التضياع الذي بين (زال) الناقصة وبين (ما) النافية وعبر عنه الرضى منذ قليل بقوله: (إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها) وتناوله الدكتور تمام حسان ضمن ما تضافرت فيه القرائن<sup>(٤)</sup>.

فقد حصل أن تفسير ما بالمثل راجع إلى كون المسألة خلافية، وإلى احتمال الاقتطاع من شعر، وإلى احتمال تأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء.

\* \* \*

(١) (شرح الكافية) للرضي ٢/٢٩٥.

(٢) (خزانة الأدب) للبغدادي ٩/٢٤٢.

(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ١/٣٣٤.

(٤) راجع (اللسان العربي) للدكتور تمام حسان ص ٢٣٩.

### (حذف همزة الاستفهام)

جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الحرف (حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس للضرورة)<sup>(١)</sup> ولم يفرق بين التي مع (أم) وغيرها.

وذهب جماعة إلى أن الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع (أم)، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

وقد جاءت أمثال كثيرة حذفت فيها همزة الاستفهام غير المتبوعة (بأم)، ومن هذه الأمثال:

١- (تَطْلُبُ ضَبًّا وَهَذَا ضَبٌّ بِأَيْ رَأْسُهُ)<sup>(٣)</sup>.

٢- (تُعَلِّمُنِي بَضْبٌ أَنَا حَرَشْتُهُ)<sup>(٤)</sup>.

فالتكلم فيهما يستفهم مذكرا، وكان الأصل (أَتَطْلُبُ ضَبًّا) و(أَتُعَلِّمُنِي بَضْب) فحذفت الهمزة ولكن في هذه المسألة ما يأتي:

أولا - لم يقتصر حذف الهمزة غير المتبوعة (بأم) على الأمثال، بل جاء في الكلام العربي كله، أما الشعر فكقول الكميت:

(طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا لِي الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَيْبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟)<sup>(٥)</sup>

يقصد: (أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟)

وأما النثر فكقوله (ص): (يا أبا ذرٍّ، غَيَّرَتْهُ بِأُمِّهِ؟)<sup>(٦)</sup> أي أَعْيَرَتْهُ؟

وأما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾<sup>(٧)</sup> أي أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ،

في بعض التفاسير.

ثانيا - أجاز بعض النحاة حذف همزة الاستفهام مطلقا، قال ابن هشام: (الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس)<sup>(٨)</sup>. وقال ابن مالك: (قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها، كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾، قال أبو الفتح وغيره: «أراد: أو تلك نعمة»<sup>(٩)</sup>.

ولا يخفى أن النعمة تقوم فيما حذفت منه همزة الاستفهام مقامها تماما، فلا يفوت من معاني الاستفهام - على اختلافها - شيء.

(١) (ضرائر الشعر) ص ١٥٨.

(٢) (خزانة الأدب) ١١/١٢٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ١/٢٣٧.

(٤) نفسه ١/٢٢٠ وحرشته أي صيدته.

(٥) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ص ١٤٧، و (خزانة الأدب) ١١/١٢٣، و(ضرائر الشعر) ١٥٨.

(٦) راجع (شواهد التوضيح) ١٤٧، و (خزانة الأدب) ١١/١٢٣.

(٧) (الشعراء) من الآية (٢٢).

(٨) (مغنى اللبيب) ١/١٣.

(٩) (شواهد التوضيح) ١٤٦، ولا بد من فهم قوله (لا يستقيم إلا بتقديرها) على أنه عند إرادة الاستفهام وإخراج الكلام مخرجه، وإلا فالحققون - كما قال ابن هشام في (المغنى) ١/١٣ - على أنه ليس استفهاما.

(١٨)

قال الدكتور تمام حسان : ( قد سبق أن ذكرنا أن أداة الاستفهام قد أُسْقِطَتْ من بيت عمر بن أبي ربيعة الذي يقول فيه :

ثُمَّ قالوا: تُجِيبُهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ النُّجُومِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ  
لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة<sup>(١)</sup> .

ثالثًا - إذا كان حذف الهمزة والاستعاضة بالتنعيم مطلوبًا في كلام ما فهو في الأمثال أشدّ ، من أجل إيجازها ، ويبدو لي أنها ربما كانت مذكورة ثم حذفها كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المُقْضِيَتَانِ إلى التخفيف .

ولعل في رواية ابن سلام - وهو أقدم من الميداني - للمثل الثاني ، تأكيدًا للفكرة السابقة ، فقد رواه ( أَتَعْلَمُنِي بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ؟ )<sup>(٢)</sup> .

فإن المسألة في المثلين وما أشبههما خلافية أيّدا فيها رأي بعض على بعض ، وربما كانت من آثار كثرة الاستعمال وسرعة الأداء .

\* \* \*

(١) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ص ٢٣٩ .

(٢) (كتاب الأمثال) لابن سلام ٢٠٢ .

### (وقوع الجملة القسمية خبراً «ليس»)

يُن ابن مالك أن الجملة القسمية تقع خبراً للمبتدأ كثيراً، ولكن وقوعها خبراً (لكان) غريب، فقال في شرح قول الرسول - (ص) - : (قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَيْمَشَطُنٌ بِمِشَاطِ الْحَدِيدِ) : (في «لَيْمَشَطُن» شاهد على وقوع الجملة القسمية خبراً. لأن التقدير: قد كان من قبلكم والله لَيْمَشَطُن. وهذا في خبر «كان» غريب. وإنما يكثر في خبر مبتدأ<sup>(١)</sup>). وإذا كانت المنافاة بين (كان) والقسم من أن في (كان) مُضِيًّا وفي القسم استقبالا، فالمنافاة واقعة بينه وبين (ليس) لأن فيها نفياً وحالاً، فهي لنفي الحال كما قال أكثر النحاة<sup>(٢)</sup>. ولكن ورد عن العرب قولهم في الأمثال:

(لَيْسَ جِدُّ الْجِدِّ لَيُولَيْتُهُ لَيْسَ)<sup>(٣)</sup>

قال الميداني في شرحه: (قالوا: ليس اسم للاست، أي ليولينه استه)<sup>(٤)</sup>، فجملة (ليولينه ليس) كناية عن العرب بدليل أن الميداني أورد في شرحه قول الشاعر متحدثاً عن خصمه: (فَقَرُّ وولانا لَيْسَ...) ولم يزد الميداني - راوى المثل الوحيد - على هذا الشرح.

إن بعض النحاة يجيز نفى (ليس) للحال، كما في قول الأعشي:

(له نافلة ما يُغِبُّ نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا)<sup>(٥)</sup>

ولكن لا يستقيم نفياً إذا كان خبرها الجملة القسمية لما بينهما من تناقض، ولقد كان ابن مالك مُحِقًّا في وصفه ما ورد في الحديث بالغرابة، ولكن المعنى في الحديث مفهوم مع جفل الجملة القسمية خبراً (لكان) على كل حال، وغير مستقيم في المثل.

والذي بدا لي أن في هذا المثل حذفاً لخبر (ليس)، وأن المثل كلام أحد رجلين متحاورين في شأن آخرتين متنازعتين، قال أحد الرجلين محاوراً صاحبه: إن فلاناً - من المتنازعتين - قد تَهَدَّدَ فلاناً وتوعده، فقال الرجل الآخر: (لَيْسَ جِدُّ الْجِدِّ، لَيُولَيْتُهُ لَيْسَ) أي ليس جد الجد حاصلاً بتهديده وتوعده، ليولينه ليس إذا لقيته أي لَيَهْوُرْ منه.

وقد اختصت (ليس) بجواز حذف خبرها كثيراً - كما يقول الرضى والبغدادي<sup>(٦)</sup> - دون قصر ذلك على كون اسمها نكرة، فالبغدادي يقول في ذلك في شرح قول لبيد رضى الله عنه:

(١) (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٢١.

(٢) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ١١١/٧ وما بعدها.

(٣) (مجمع الأمثال) ١٢٧/٣.

(٤) السابق نفسه.

(٥) راجع (معنى اللبيب) لابن هشام ٢٢٧/١.

(٦) راجع (شرح الكافية) للرضى ٣٠٠/٢ و (خزانة الأدب) ٢٩٦/٩.

(إِنَّمَا يَجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ)

: (أي ليس الجمال جازياً أو يجزى) <sup>(١)</sup> ، ولم يخصه بالشعر لكون هذا القول شطر بيت ، بل عممه .

فما بالمثل بعض آثار غموضه ، وقد أوضحه البحث .

---

(١) (خزانة الأدب) ٢٩٦/٩ ، وهذا الشطر مثَلٌ أيضاً، ورد (بمجمع الأمثال) ٣٩/١ .



## (دخول «أن» خبر «كاد»)

قال ابن يعيش: (أصل «كاد» أن لا يكون في خبرها «أن» لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال)<sup>(١)</sup>. وقال سيويه: (يضطر الشاعر فيقول: كدت أن... و«كدت أن أفعل» لا يجوز إلا في الشعر، لأنه مثل كان في قولك: كان فاعلا ويكون مفعولا. وكان معنى «جعل يقول»، و«أخذ يقول»، قد أثر أن يقول ونحوه. فمن ثم منع الأسماء، لأن معناه معنى ما يستعمل «بأن» فتركوا الفعل حين خزلوا «أن»، ولم يستعملوا الاسم لئلا يتقضوا هذا المعنى)<sup>(٢)</sup>. وقال المبرد: (يقال: كاد يفعل ذلك، وجعل يفعل ذلك، وكرب يفعل ذلك... ولا تقع بعد واحدة منهما «أن» إلا أن يضطر شاعر)<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الكلمة: (من ذلك، عند بعض النحويين، دخول «أن» في خبر «كاد»)<sup>(٤)</sup>.

ولكن وَرَدَ المثل:

(كادَ القُرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا)<sup>(٥)</sup>

ونقاشي لما سبق، من وجوه:

أولا - لم يقتصر دخول (أن) خبر (كاد) على الأمثال، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره.

أما الشعر فكقول الشاعر:

(أَتَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مَتَا فِكْدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ)<sup>(٦)</sup>

وأما النثر فكقول الرسول - ﷺ -: (كادَ الفقرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا)<sup>(٧)</sup> وكقول سيدنا عمر - رضي الله عنه -: (ما كدْتُ أَنْ أَصْلَى الْقَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تُغْرِبُ)<sup>(٨)</sup>.

ثانيا - أجاز بعض النحاة - تمسكا بما ورد - أن تدخل (أن) خبر (كاد)، ووصفه ابن مالك بالقلّة في موضع، فقال: (الشائع في خبر «كاد» وروده غير مقرون «بأن» كقوله تعالى:

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢١/٧.

(٢) (الكتاب) ١٢/٣.

(٣) (الكامل) للمبرد ١٩٥/١.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٦٠.

(٥) (مجمع الأمثال) ٥٠/٢، وهذه رواية الزمخشري (المستقصى) ٢٠٣/٢.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٣٩١/١، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٣٥٠/٩، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

(٨) راجع (شرح التسهيل) ٣٩١/١، و (شواهد التوضيح) ص ١٦٠.

﴿كادوا يكونون عليه ليندا﴾ ، ووروده مقرونا (بأن) قليل<sup>(١)</sup> ، ولكنه وصفه بالاطراد في موضع آخر ، فقال في قوله الشاعر :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا تُحْبَاسَةً وَاحِدٍ وَتَهْتَهُتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

: (في هذا إشعار باطراد اقتران خبر «كاد» «بأن» ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته)<sup>(٢)</sup> يقصد حذف أن ونصب الفعل في (كدت أفعله) . وقال : (تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا «بأن» وهو ما خفى على أكثر النحويين ، أعنى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه)<sup>(٣)</sup> . ونقل البغدادي ردّ عليّ بن حمزة على من ادعى أن (كاد أن) لا يقولها عربي ، قال : (هذا مذهب جماعة النحويين ، والجماعة مخطئون)<sup>(٤)</sup> .

ثالثاً - يحتمل هذا المثل أن يكون بعض شعر ؛ فهو موزون ، شطر من بحر الرجز التام ، وروايته (بمجمع الأمثال) دون (أن) ، فلا يبعد - فيما يبدو لي - أن يكون الشاعر أدخل (أن) ليستقيم له وزن الرجز ، وإن لم يشر إلى ذلك الميداني ولا الزمخشري ، فلم تكن الإشارة من وكدهما ، وربما لم يبلغهما ما اقتطع منه المثل<sup>(٥)</sup> .

فالمسألة في المثل خلافية يؤيد المثل فيها رأى بعض على بعض ، ويحتمل الاقتطاع من شعر كذلك .

(١) (شرح التسهيل) ٣٩١/١ .

(٢) شواهد التوضيح ١٦٦ .

(٣) نفسه ص ١٥٩ .

(٤) (خزانة الأدب) ٣٤٩/٩ .

(٥) راجع مدخل هذا الباب ؛ فقد استبان فيه ما بين الأمثال والشعر من تقارض . وكذلك استبان احتمال عدم وقوف جامع الأمثال على أصلها .

## (خلو خبر «عسى» من «أن»)

قال الزمخشري في (عسى): (لها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة (قارب)، فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل متأولا بمصدر كقولك: عسى زيد أن يخرج، في معنى: قارب زيد الخروج<sup>(١)</sup>. وقال ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الكلمة: (منه استعمال الفعل الواقع في موقع خبر «عسى» بغير «أن»... وقول الآخر:

فَأَمَّا كَيْفَ فَتَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَفْتَرِي حَقِيقٌ لَيْيَمٌ

وكان الوجه أن يقال... عسى أن يفتري بي<sup>(٢)</sup>. وقال الأعمى في هذا البيت السابق وغيره: (الشاهد في هذه الأبيات: إسقاط «أن» ضرورة، ورفع الفعل، والمستعمل في الكلام أن يكون كما قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٣)</sup>. وجعله الحيدرة اليمنى من الضرائر الخفيفة على القلوب الشائعة في الأسماع<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

(عسى البارقة لا تُخْلِفُ)<sup>(٥)</sup>

وقد خلا خبر «عسى» فيه من (أن) وارتفع الفعل المضارع. ولكن في مقابل الآراء السابقة أجاز سيبويه خلو خبرها من (أن) قائلا: (اعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها «بكاد» يفعل)، «فيفعل» حيثل في موضع الاسم المنصوب<sup>(٦)</sup>. فأطلق القول ولم يقيد ذلك بالشعر، كما فهم عنه ابن عصفور<sup>(٧)</sup>. وغيره من النحاة يجيزون ذلك على قلة، قال المبرد: («عسى» الأجود فيها أن تستعمل «بأن» كقولك: عسى زيد أن يقوم، ويجوز طرح «أن» وليس بالوجه الجيد<sup>(٨)</sup>). وقال ابن مالك: (فعله بعد «عسى» أولى من تركه)<sup>(٩)</sup> يقصد قرن خبرها (بأن) وقد وصف ابن هشام خلو خبرها من (أن) بالقلة<sup>(١٠)</sup>. ولا تختلف هذه الأقوال عما قاله سيبويه، لأن ورود الأمر عن بعض العرب يعني أنه قليل، وإذا كان هؤلاء من غير فصحتهم المعدودين، كان الكلام غير الأجود وغير الأولى. فالمسألة في المثل إذن خلافة يقد المثل فيها تأييدا لرأى دون رأى.

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١١٥/٧ بالمتن. (٢) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ص ١٥٢، ١٥٣.

(٣) (شرح أبيات المغني) للبغدادي ٣٣٩/٣.

(٤) راجع (كشف المشكل في النحو) للحيدرة ٥٣١/٢.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٨٠/٢. (٦) (الكتاب) ١٥٨/٣.

(٧) راجع (ضرائر الشعر) ص ١٥٣.

(٨) (الكامل) للمبرد ١٩٦/١، وراجع (المقتضب) ٧٠/٣.

(٩) (شرح التسهيل) ٣٩٠/١. (١٠) راجع (مغنى اللبيب) ١٣٣/١.

### (مَجِيءُ خَبَرٍ «عَسَى» اسْمًا منصوبًا)

سبق في كلام الزمخشري منذ قليل، بيان ما يجب أن يكون عليه خبر عسى. وقد جعل ابن عصفور وضع الاسم موضع (أن) والفعل في خبر (عسى) من ضرائر البدل، وقال في قول الراجز:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا  
: (كان الوجه أن يقال... إني عسيت أن أصوم، إلا أن الضرورة منعت من ذلك) <sup>(١)</sup>.  
ولكن جاء من أمثال العرب قولهم:

(عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوشَا) <sup>(٢)</sup>

ولا خبر فيه غير (أبُوشَا) الاسم المنصوب، وقد قال ابن عصفور بعد كلامه السابق:  
(قولهم في المثل: «عسى الغوير أبُوشَا» شاذٌ ولا يقاس عليه) <sup>(٣)</sup>.  
وهذا المجيء - بدءًا - غريبٌ، ولا سيما في المثل، ولكنه في الوقت نفسه - مفهوم، ومن ثم قلبه علماؤنا على ما يتحمله، فتخرج لهم مذهبان:  
الأول - أن هذا الاسم (أبُوشَا) خبر (عسى).  
والآخر - أن هذا الاسم معمول خبر (عسى) المحذوف.  
وفي كلِّ تفصيلٍ عرضه فيما يأتي:  
حوى المذهب الأول نظرات أربعا:

الأولى - أن استخدام هذا المثل (لعسى) وخبرها ينتمى إلى (التنبيه على الأصل المتروك)، وفيه دليل على أن أصل خبر (عسى) النصب.

قال ابن مالك: (من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل فمن ذلك جعل بعض العرب خبر «كاد» و«عسى» مفردًا منصوبًا كقول الشاعر في أصح الروايتين: فَأَبُتُّ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ آيِنًا... ومثال جعل خبر (عسى) مفردًا منصوبًا قول العرب: عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوشَا، وقال الراجز:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا) <sup>(٤)</sup>

وقال ابن يعيش في قولك: عسى زيد أن يقوم: («زيد» اسم «عسى»، وموضع «أن» مع

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٦٦.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٤١/٢.

(٣) (ضرائر الشعر) ص ٢٦٦.

(٤) (شرح التسهيل) ٣٩٣/١.

الفعل نَصَبَ لأنه خبر، والذي يدل على ذلك قولهم في المثل: «عسى الغَوَيْرُ أَبُوشَا» ... فقد انكشف الأصل<sup>(١)</sup>. فهذا أَصْلُ خبر (عسى)، ولكنه أصل مهجور متجاوز في الاستعمال، لذا جعله ابنُ جنى من المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال، فقال: (مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول «عسى» اسمًا صريحًا، نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا؛ هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك نحو قولهم: عسى زيد أن يقوم ... وقد جاء عنهم شيء من الأول ... منه المثل السائر: «عسى الغَوَيْرُ أَبُوشَا»<sup>(٢)</sup>).

وهذه النظرة وجيهة جدًا، لأنها توافق كون الأمثال أقدم الكلام العربي الموثق<sup>(٣)</sup>. فلا يعد ان يكون هذا الاستخدام من طرائق اللغة العربية القديمة، حفظته الأمثال.

وللمبرد قَوْلَةٌ تشير إلى مثل هذا، قال: (الأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرًا)<sup>(٤)</sup> فهي ليست مُؤَكَّلَةٌ دون كلام العرب، بالخروج على المستعمل والإشارة إلى ما كان يستعمل، ولكنها هي بقية مما كان يستعمل.

ومن ثم يبدو قول ابن يعيش: (فقد انكشف الأصل) أخرى بالقبول من قول ابن مالك: (من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل). فبهذا المثل القديم وما أشبهه ينكشف الأصل، ولا يعقل أن يُعْمِدَ العرب به إلى كشف ذلك الأصل.

النظرة الثانية - أن في هذا الاستخدام (لعسى) حملًا لها على (كان).

قال سيويو: (هذا مثل من أمثال العرب أجزوا فيه «عسى» مجرى «كان»)<sup>(٥)</sup> وقد حصره بهذا المثل فقال: (جعلوا «عسى» بمنزلة «كان» في قولهم: «عسى الغَوَيْرُ أَبُوشَا» .. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام)<sup>(٦)</sup>. فكلامه يوحى بشذوذ هذا الحمل، غير أن ثقلًا - فيما نقل عنه - يجعله طريقة بعض العرب، قال: (من العرب من يجعلها في معنى «كان» فيقول عسى زيد قائمًا، ولهذه اللغة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال للرجل الذي وجد منبوذًا: «عسى الغَوَيْرُ أَبُوشَا» أي عسى الأمر جاء من

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ١١٦/٧، وكذلك قال البغدادي في (خزانة الأدب) ٣١٧/٩.

(٢) (الخصائص) ٩٨/١ - ٩٩.

(٣) راجع (تاريخ اللغات السامية) لولفنتسون ٢١٢، و (تاريخ الأدب العربي) لبروكلمان ١٣٠/١ ومدخل هذا الباب.

(٤) (المقتضب) للمبرد ٢٨٠/٣.

(٥) (الكتاب) ١٥٨/٣.

(٦) نفسه ٥١/١.

قبلك<sup>(١)</sup>.

ولم ينقل غيره أنَّ هذا كلام بعض العرب ، ولا ورد منه غير المثل والشعر وكذلك القراءة في المعنى إنما هي بين (عسى) و(لعل) والأخيرة تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأمر هنا معكوس . وكذلك المثل ليس من كلام سيدنا عمر -رضى الله عنه- كما يَبَيِّن جامعو الأمثال .

**النظرة الثالثة -** أن هذا الاستخدام فيه إضراب عن (عسى) إلى (صار) ، فقد بدئ الكلام بترجٍّ وتوقعٍ ناسيتهما (عسى) ، ثم ختم بتأكيدٍ مما حدث ناسيته (صار) . قال السهيلي : (قولهم : «إنها لأبلى أم شاء؟» أضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك . ونظيره قول الزبائن حين تكلمت «بعسى» ، ثم أدركها اليقين ، فقالت : «عسى الغوير» وهي متوقِّعة شراء ، ثم غلب على ظنِّها الشر فختمت الكلام بِحُكْمٍ ما غلب على ظنِّها لا بحكم «عسى» ، لأن «عسى» لا يكون خبرها اسماً غير حدث ، فكأنها قالت : «صار الغوير أبوسا»<sup>(٢)</sup> .

وضعف هذا النظرة من أن الكلام لم يطل بحيث يضرب عن بعض إلى بعض ، ولا دليل على هذا ، وفي القول الآخر دليل . ولكن قُوَّة هذه النظرة من هذا التفكير اللغوي في الكلام وسياقه ومحاولة صنع مقامٍ نفسى له يدفع إليه ، وهذا طريف .

ولا تستقيم هذه النظرة إلا بالحكم بأنه كانت هناك وقفة بين (عسى الغوير) و(أبوسا) شغلت فيها قائلة المثل بما يحدث في (الغوير) ، ثم أضربت عما قالت أو صارت كأنها لم تبدأ (بعسى) ، بل (بصار) دُهولاً منها .

**النظرة الرابعة -** أنَّ هذا الاستخدام خطأ ، ومن الثابت لدى علمائنا أن الأمثال تبقى الخطأ على حاله ، فقد قال السيوطي : (هكذا جاء الكلام وإن كان ملحوناً ، لأن العرب تُجرى الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب)<sup>(٣)</sup> .

والخطأ هنا من أمرين :

**الأول -** أن المثل كلام امرأة عجمية ، لا علم لها بالعربية ، قال البغدادي في هذا المثل :

(١) (تذكرة النحاة) لأبي حيان الأندلسي ص ٥٢٤ ، وقد رأى ذلك أبو علي ، راجع (كتاب الشعر) ٤٩٦/٢ . ولكن أبا علي رجع إلى القول بأن النصب على أصل الباب في ٤٩٧/٢ ، ورأى البكرى هذا الرأي في (فصل المقال) ص ٤٢٤ وكذلك رأى ابن خالويه في (إعراب القراءات السبع وعللها) ٩٦/١ .

(٢) (نتائج الفكر) للسهيلي ٢٦٠ ، وقد ذكر المحقق في الحاشية أن لابن الطراوة في الإفصاح (ورقة ١٠) مثل هذا الفهم ، ونقل قوله : (هذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى ، وأعم وأشهر من أن يشهر وينسى) وهو مؤكد لما قدمت . وقد وجدت للأعلم الشتمري ما يمكن عده تمهيداً لفهم السهيلي ، راجع (النكت في تفسير كتاب سيويه) ١٨٨/١ .

(٣) (المزهر) للسيوطي ٤٨٧/١ .

(تكون الزباء تكلمت به تمثلاً. وهذا حسن لأن الزباء فيما زعموا رومية، فكيف يحتاج بكلامها)<sup>(١)</sup>.

إنه يشير إلى هذا الاحتمال من حيث إنها رومية، وقد قال فيها الميداني: (كانت من أهل باجرمي)<sup>(٢)</sup>، وقال: (هي امرأة من العماليق، وأمها من الروم، وكانت ملكة الحيرة تغزو بالجيوش)<sup>(٣)</sup>.

وقد بحث الدكتور جواد على، شخصية (الزباء) الملكة في ملوك مملكة (تدمر)، وقال في أصلها: (للمؤرخين آراء في أصل «الزباء» ونسبها وأسرتها، فمنهم من ذهب إلى أنها مصرية، ومنهم من ذهب إلى أنها من العماليق ومن هؤلاء المؤرخ «آيشهورن» وقد أخذ هؤلاء آراءهم من الكتب العربية على ما يظهر. ففي هذه الكتب أن والد «الزباء» هو «عمرو بن الظرب بن حسان ابن أذينة بن السميدع بن هوبر العمليقي» ويقال «العمليقي» من عاملة العماليق، فهو من العماليق. والعماليق في الطبقة الأولى من طبقات العرب على رأى الأخباريين، وذهب المؤرخ اليهودي «كريس» إلى أنها «أدومية» من نسل «هيرودس» وأنها يهودية الدين. ورأى «رايت» و«أوبردلهن» وآخرون أنها من أب عربي ولكنها من دم مصري من ناحية الأم. والذي عليه أكثرهم هو أنها عربية الأصل. ولا يعنون بذلك أنها من العماليق أو من قبيلة أخرى معينة على نحو ما يورده الأخباريون فحديث الأخباريين كلام لا يستند إلى كتابة تدمرية ولا نص جاهلي قديم مدون، وإنما هو رواية من الروايات المألوقة التي يقصها علينا الأخباريون. وقد ذكر «المسعودي» أن بعض المؤرخين كانوا يزعمون أنها «رومية» تتكلم العربية. ولعله يقصد أولئك الذين رَووا أنها من نسل الملكة «قالوابطرى» «قبطرة» «كليوبطرة» وقد زعم أن «الزباء» كانت تقول هذا القول)<sup>(٤)</sup>.

وكان الدكتور جواد قد بحث ادعاء الزباء أنها مصرية، فقال: (قد بلغت روايات تفيد أن الملكة ادعت أنها من مصر، من سلالات الملوك، وأنها من نسل الملكة الشهيرة «قبطرة» «كليوبطرة» وأنها كانت نفسها تتكلم المصرية بطلاقة، وأنها ألقت في تأريخ مصر. ولعلها أرادت بتأليفها في تأريخ مصر تأييد نسبها هذا، وإثبات أنها من سلالات ملوك مصر، ولعلها كانت تبغى من وراء هذا النسب تحقيق أمور سياسية منها التقرب إلى الروم والرومان بادعائها أنها من أصل يوناني، وأنها لم تكن بدوية بعيدة عن الحضارة والعمران، أو اكتساب ود المصريين

(١) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣٢٠/٩، وراجع (الديباج) لأبي عبيدة ص ١١١، فقد قال أبو عبيدة في الزباء: (وكانت لا تكلم بالعربية).

(٢) (مجمع الأمثال) ٤١٧/١.

(٣) نفسه ٣٨٩/٢.

(٤) (تاريخ العرب قبل الإسلام) للدكتور جواد على ١٠٤/٣ - ١٠٥.

بإدعائها أنها من أصل مصري ، فيسهل عليها حيثئذ تحقيق مشروعها الخطير الذي رسمته لنفسها ، وهو الاستيلاء على مصر . وربما لا يكون هذا ولا ذاك ، وإنما أمر آخر هو رغبة الملكة في لباس أسرتها لباس القدم والأصالة في الملك<sup>(١)</sup>.

فخلاصة كلامه أن (الزباء) عريية ، ولكنه لا يقبل أن تكون لغتها هي لغة القرآن الكريم ، وقد ضعف ما روى عنها من حكم وأمثال وشعر يوافق عريية القرآن ، بل ضعف قصتها مع جذيمة وقصير وعمرو بن عدى المروية في كتب الأمثال وغيرها ، كلها<sup>(٢)</sup>.

فهذا البحث المستفيض يرد حكم البغدادي على المثل بأنه خطأ لأن قائلته عجمية ، ويقوى النظرة الأولى لأن قائلته اذا صحت النسبة - قديمة جداً .

والأمر الآخر الذي يرجع إليه احتمال الخطأ ، أن المثل كلام حوارى سريع الأداء ، أعجلت السرعة والاضطراب قائله عن أن يخرج الكلام كما تقتضى اللغة ، ويفهم هذا من قول المبرد : (أما قولهم في المثل : «عسى الغوير أبؤشا» فإنما كان التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤشا ، لأن «عسى» إنما خبرها الفعل مع «أن» أو الفعل مجرداً ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب)<sup>(٣)</sup>.

فلاسم هنا موضوع موضع الفعل ، وهذا الوضع غير مقبول بدليل قوله : (لأن «عسى» إنما خبرها الفعل مع «أن» أو الفعل مجرداً) وهذا الوضع شاذ كما قال ابن عصفور في أول هذه المسألة ، مربوط بما حدث في البيت وهو ضرورة .

فيبدو لي أن هذا الكلام مُقْبَضٌ إلى أن ما حدث بالمثل أثر من آثار الاضطراب وسرعة الأداء . أما المذهب الثاني - فقد اختلف أصحابه في تقدير المحذوف : فقدره بعضهم (أن ، والمضارع) وقدره آخرون (المضارع دون «أن» ) ، أما الأولون فقدروه على الغالب على خبر «عسى» ، وأما الآخرون فقدروه على حسب الوجه الأقل - حذف «أن» - لتفادي إضمار الموصول ثم هم مختلفون في المضارع المقدر نفسه : فبعضهم قدره (يكون) وآخرون قدروه (يصير) وفي كل الاسم المنصوب خبر المضارع الناسخ ، وبعضهم قدره (يأتى) وعليه الاسم المنصوب مفعول به ، وقدره آخرون (يتأش) وعليه الاسم المنصوب مفعول مطلق<sup>(٤)</sup>.

فقد جاء الكلام شاذاً مفهوماً ، فجعله بعض النحاة من الإخبار بالاسم ، وجعله غيرهم - وهم الأكثر - من حذف الخبر وأولوا . أما الأولون فقد حكموا بظاهر الكلام وأكثروا حذف

(١) نفسه ١٠٣/٣ .

(٢) راجع السابق نفسه ١٠١/٣ .

(٣) (المقتضب) للمبرد ٧٠/٣ .

(٤) راجع (مجمع الأمثال) ٣٤١/٢ ، و (جمهرة الأمثال) للعسكري ٥١/٢ ، و (لسان العرب) مادة (غور) ، و (مغنى اللبيب) ١٣٣/١ ، و (شرح الكافية) للرضي ٣٠٣/٢ ، و (خزانة الأدب) ٣٢١/٩ .



(أن) ، و(المضارع) ، وأما الآخرون فقد أولوا ظاهر الكلام بالحذف وحاول بعضهم الإفلات من (إضممار الموصول) بتقدير المحذوف على وجه تحلو خير (عسى) من (أن) . وكان الدافع إلى هذا وذاك أن العرب استخدمت هذا المثل وفهمته أو كما قال البغدادي بعد أن رأى أن المثل خطأ (قد يقال : وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها)<sup>(١)</sup> أي بعد الزياء العجمية عنده .

فقد تبين أن لما بالمثل تفاسير وجيهة سبق منها احتمال كون ما به أثراً من آثار النظام اللغوي القديم ، حفظته الأمثال الحافظة ، وكذلك سبق احتمال رجوع ما به إلى تأثير الاضطراب . وأشار هنا إلى احتمال المثل الاقتطاع من شعر ، فهو موزون شطر من مجزوء الرجز ، فلا يبعد أن يكون ما حدث به بعض آثار لغة الشعر ، ويدعم هذا أن للمثل مقاماً آخر غير هذا المشهور له<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) (خزانة الأدب) ٣٢٠/٩ .

(٢) راجع (لسان العرب) مادة (غور) .

## (ج) امتداد المسند المفرد الفعل :

وقد حدثت خلاله بعض حالات الشذوذ، أعرضها فيما يأتي محلا:

(تَعَدَّى فِعْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ)

قال سيبويه : ( لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقلبك ، ولا ضربتك ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه ، قبح ذلك )<sup>(١)</sup>. وقال ابن هشام في قول الحق : ﴿ يجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ﴾<sup>(٢)</sup> وتمثيل بعضهم به لاعتراض جملة ( سبحانه ) بين المعطوف ( لهم ) والمعطوف عليه ( لله ) : ( ذلك ممتنع في الظاهر إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب « ظن » و « فقد » و « عديم » نحو ﴿ فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ فيمن ضم الباء ، ونحو ﴿ أن رآه اشتغنى ﴾ ولا يجوز مثل : زئد ضربته ، تريد ضرب نفسه ، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل « لأنفسهم » ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف ، ومن العجيب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف إلا به )<sup>(٣)</sup>. فلا يكون المفعول إلا غير الفاعل أو في حكمه كما قال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>.

وقد جعل ابن عصفور من ضرائر البدل قول الشاعر :

قَدَيْتُ أَخْرُسَنِي وَخَيْدِي وَيَتَغْنِي صَوْتُ السَّبَّاحِ بِهِ يَضْبَحُنِ وَالْهَامِ

قائلاً : ( الوجه أن يقول : أخرس نفسي ، كما قال تعالى : ﴿ إني ظلمت نفسي ﴾ فوضع الضمير المتصل موضعه لما اضطر إلى ذلك )<sup>(٥)</sup>.

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

١- (أخْلُ إِلَيْكَ ذُبْتُ أَرْلُ)<sup>(٦)</sup> ٢- (سِرْعَتَكَ)<sup>(٧)</sup>

تعدى فعل الأمر إلى ضمير الخطاب بوساطة الحرف ، وتَحَمَّلَ ما منعه ابن هشام أن يكون بالآية . وقد شعر الميداني بما بهما ، فقال مؤولاً في الأول : ( قوله : « إليك » يريد : « أخْلُ ضامناً إِلَيْكَ أَمْرَكَ وشأنك » )<sup>(٨)</sup> ، وقال في الثاني : ( قيل : معناه دعني واذهب عني ، وقيل : معناه لا تربع على نفسك ، وإذا لم يربع على نفسه فقد سار عنها ، وقيل : العرب تزيد في الكلام « عن » فتقول : دع عنك الشك أي دع الشك ، وقيل : أرادوا « بعنك » لا أبا لك فعلى هذا معناه : سر لا

(١) (الكتاب) ٣٦٦/٢.

(٢) (مغني اللبيب) ٥٥/٢.

(٣) (ضرائر الشعر) ص ٢٦٢.

(٤) نفسه ١١٩/٢.

(٥) (النحل) من الآية (٥٧).

(٦) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٥٥/٢.

(٧) (مجمع الأمثال) ٤٣٢/١.

(٨) نفسه ٤٣٢/١.

أبا لك ، على عاداتهم في الدعاء على الإنسان من غير إرادة الوقوع<sup>(١)</sup> .

والذي يبدو لي أن ما حدث بالمثلين بعض آثار الاضطراب وسرعة الأداء .

أما المثل الأول ، فيضرب - كما قال الميداني في شرحه - في التحذير ، ومورده كذلك تحذير ؛ فالمتكلم يحذر السامع من الذنب ، فلم ينتظر أن يقول له : ( اخلُ إِلَيَّ نَفْسِكَ فَهَذَا ذَنْبٌ أَزَلُّ ) أو ( اخلُ ضامًا إِلَيْكَ أَمْرُكَ وَشَأْنُكَ ، فَإِنَّ هَذَا ذَنْبٌ أَزَلُّ ) كما قَدَّر الميداني ، بل أخرج الكلام في هذه الصورة ليكون أسرع ، كما أن الياء في (إليك) - وهي مُفْتَقَدَةٌ في (إلى نفسك) - تُعِينُ على الجهر بالتحذير وتُحْكِنُ له .

أما المثل الثاني فيضرب - كما شرح الميداني - في التَّغَايِي والتَّغَاضَى عن الشيء ، وهو كلام رجلٍ مَخُونٍ في زوجه ، يقوله للخائن الذي فَجَّرَ بِزَوْجِهِ ثم حكى له ما صَنَعَ بها ، وهو يَسْمَعُ وَيَسْتَعِلُّ ويقول له بين حكاياته ( سِرْوَعْنَكَ ) .

يبدو لي أنه أراد أن يقول له : ( سِرْوَعْنِي ) ، فقد كان يقول هذه الجملة بعد أن يحكى له الخائن طَرَفًا من فُجوره يَهْجُمُ على نفسه فيضيق به ذرعًا فيريدُه على أن يسكت ليخفَّ ما به ، وكذلك أراد أن يقول له بعد حكايته ( دَعْ عَنْكَ ) ليغير حديث فجوره بزوجه .

أراد هذين المعنيين وهو مشتعلٌ كَمَدًا وَغَضَبًا ، فأدخل تركيبيي المعنيين في بعضهما اضطرابًا منه ، فأخذ من الأول ( سِرْ ) ومن الثاني ( عَنكَ ) ، فقال : ( سِرْوَعْنَكَ ) ، وقد أحسَّ هذا المعنى من نقل عنهم الميداني فيما سَبَقَ ، فقالوا مثل هذا متفرقًا .

ولكن بقي أن العكبري تعرض لآية سورة النحل التي تعرض لها ابن هشام فيما سبق ، ووقف عند ما منعه ابن هشام قائلًا : ( ضعف قوم هذا الوجه ، وقالوا : لو كان كذلك لقال : ولأنفسهم ؛ وفيه نظر )<sup>(٢)</sup> . فكأنه لا يمنع مثل هذا التمدى .

فيكون تفسير ما بالمثلين راجعًا إلى الاضطراب المقترن بسرعة الأداء ، وآثاره ، وإلى احتمال كون المسألة خلافية .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ١١٩/٢ .

(٢) (التيبان في إعراب القرآن) للعكبري ٧٩٩/٢ .

### (إبدالُ المشتى من المفرد)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة : (وضع الثنية موضع المفرد ، وجعلها بدلا منه ، نحو قول الفرزدق :...

وعثدي محساما سيفيه وحمائله

يريد : حسام سيفيه ، وقوله أيضا :

عشيّة سال المزبدان كلاهما سحابة موت بالسيوف الصوارم  
وإنما هو مربد البصرة<sup>(١)</sup> واحد . وقال الفراء : (قد يكون في العربية : جنة تثنيها العرب في أشعارها ، أنشدني بعضهم :

ومهمّهن قَدَقَيْنِ مَرَوَيْنِ قَطَعْتُهُ بِالْأَمِّ لَا بِالسُّمْتَيْنِ

يريد : مهمّهما وسمتا واحدا ، وأنشدني آخر :

يَسْقَى بِكَبْدَاءٍ وَلَهْدَمَيْنِ قَدْ جَعَلَ الْأَوْطَاءَ جَحْتَيْنِ

وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان ، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام<sup>(٢)</sup> . ولكن جاء عن العرب هذا المثل :

(تَسَأَلْنِي بِرَأْمَتَيْنِ سَلَجَمًا)<sup>(٣)</sup>

وإنما هي رامة واحدة ، موضع بقرب البصرة .

وفي هذا نقاش :

أولا - لا يعد أن يكون هذا المثل شعرا ، فهو شطر رجز ، يقع إذن تحت آثار لغة الشعر التي أشار إليها الفراء فيما سبق . بل إن ابن عصفور ذكر ضمن شواهد السابقة : (قول الآخر : تَطْلُبُ لِي بِرَأْمَتَيْنِ سَلَجَمًا يريد : رامة)<sup>(٤)</sup> على أنه شطر رجز أو بيت من مشطوره ، ولا يخفى أن المثل متغير تغييرا لا يقطع الصلة (تسألني - تطلب لي) وهما يحققان المعنى نفسه وهو طلب الشيء في غير موضعه ، وهما متفقان وزنا كذلك .

ثانيا - ذكر ابن جني ضمن أشكال الحمل على المعنى الفاشية قول جرير :

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَأْمَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوْ كُلَّمَا ظَلَعُوا لِجَيْنِ تَجَزَّعُ

ثم قال : (إنما رامة أرض واحدة معروفة)<sup>(٥)</sup> ولم يجعله ضرورة . وقال الميداني في شرحه

(١) ضرائر الشعر ص ٢٥٣ .

(٢) (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء ١١٨/٣ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٢١٩/١ والسلمج نبت .

(٤) ضرائر الشعر ص ٢٥٣ .

(٥) (الخصائص) ٤٢٢/٢ .

المثل : ( ضم رامة إلى موضع آخر هناك فقال : « برامتين » )<sup>(١)</sup> .  
 فيكون تفسير ما بالمثل أن المسألة خلافية يؤيد المثل فيها رأيا ، وأنه يحتمل الاقتطاع من شعر  
 فيكون ما به أثرا من آثار خصوصية لغة الشعر .

\* \* \*

---

(١) (مجمع الأمثال) ٢١٩/١ .

### (استخدام «إذا» لما مَضَى وإضافتها إلى الجملة الاسمية)

قال المرادي : (الذي صححه المغاربة أن «إذا» لا تقع موقع «إذ» ولا «إذ» موقعها . وتأولوا ما أوهم)<sup>(١)</sup> ، وقال الزمخشري : («إذ» لما مضى من الدهر و«إذا» لما يستقبل منه ، وهما مضافتان أبداً ، إلا أن (إذ) تضاف إلى كلتا الجملتين ، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية)<sup>(٢)</sup> . وقال السيوطي مفرقاً بينهما : (انفردت «إذا» بإفادتها معنى الشرط دون «ما» وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية)<sup>(٣)</sup> .

ولكن وَزَدَ من أمثال العرب قولهم :

(أَفْتَيْتُهُنَّ فَاقَّةً فَاقَّةً إِذَا أَنْتَ بَيْضَاءُ رَقْرَاقَةً)<sup>(٤)</sup>

قال الميداني في شرحه : (الكناية (يقصد الضمير) ترجع إلى الأموال ، وفاقة : طائفة ، والرقراقة : المرأة الناعمة التي تترقق ، أي تجيء وتذهب بيمتاً . هذا شيخ يقول لامراته : أفنيت أموالى قطعة قطعة على شبابك . يضرب للذي يهلك ماله شيئاً بعد شيء)<sup>(٥)</sup> . فقد حصل به استخدام (إذا) لما مضى من الزمان ، وإضافتها إلى الجملة الاسمية .

أما الشرط الأول من المسألة ، ففيه يقول ابن مالك : (كما استعملت «إذ» بمعنى «إذا» استعملت «إذا» بمعنى «إذ» كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ وكقوله تعالى : ﴿وَلَا إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ ، لأن «لو كانوا عندما ماتوا وما قتلوا» و«لا أجِدُ ما أحملكم عليه» ، مقولان فيما مضى . وكذلك الانفضاض المشار إليه واقع أيضاً فيما مضى . فالمواضع الثلاثة صالحة «لإذ» وقد قامت «إذا» مقامها)<sup>(٦)</sup> .

وأما الشرط الثاني من المسألة فقد أجاز بعض النحاة إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية ، منهم الأخفش وابن جني وابن مالك ، قال ابن جني : (من ذلك أن يستدل بقول ضيفم الأسدي : إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلُومُ

(١) (الجنى الداني) للمرادي ص ٣٧١ .

(٢) (شرح المفصل) لابن يمش ٩٥/٤ بالمعنى .

(٣) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٢٣٦/٢ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣/٢ .

(٥) السابق نفسه .

(٦) (شواهد التوضيح) ص ٦٣ ، وراجع (شرح التسهيل) ٢١٢/٢ .

على جواز ارتفاع الاسم بعد «إذا» الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن «هو» من قوله: «إذا هو لم يخفني» ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يحجز إضماره وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد «إذا» الزمانية بالابتداء<sup>(١)</sup>.

ومما قوى إضافتها إلى الاسم في هذا المثل أنها جاءت بمعنى (إذ) وهذه تضاف إلى الاسم.

فقد تبين أن المسألة في هذا المثل خلافية يعدّ المثل مؤيداً لرأى بعض فيها على بعض.

\*\*\*

---

(١) (الخصائص) ١/١٠٥، ١٠٦، وراجع (شرح التسهيل) ٢/٢١٣.

### (تَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ)

قال ابن يعيش: ( شرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا (بمن)، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع)<sup>(١)</sup>. ونقل البغدادى عن أبى على قوله: (إن التفسير لا يجوز أن يكون معرفاً)<sup>(٢)</sup>.

ورغم هذا ورد عن العرب هذا المثل:

( ما مات فلان كَمَدَ الحَبَارَى )<sup>(٣)</sup>

وفي شرح الميداني له قال: ( قد مر الكلام عليه في باب الكاف عند قولهم: «أكمد من الحبارى» )، وفي شرح هذا الأخير قال: (أكمد من الحبارى: ويقال في مثل آخر: (مات فلان كمد الحبارى) وذلك أن الحبارى تلقى عشرين ريشة بمزقة واحدة، وغيرها من الطير يلقي الواحدة بعد الواحدة، فليس يُلقَى واحدة إلا بعد نبات الأخرى، فإذا أصاب الطير فرغ طارت كلها وبقي الحبارى، فربما مات من ذلك كَمَدًا )<sup>(٤)</sup>. (فكمد الحبارى) إذن - كما أكد آخر كلام الميداني - تمييز، وهو معرفة لأنه مضاف إلى معرفة.

وفي هذه المسألة نقاش:

أولا - لم يقتصر مجيء التمييز معرفة على الأمثال، بل جاء في الشعر والنثر والقرآن الكريم. أما الشعر فكقول راشد الشكري:

(رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ الثُّغْمَنُ يَا قَيْشُ عَنْ عَمْرٍو)<sup>(٥)</sup>

فالنفس تمييز معرف بالألف واللام.

وأما النثر فكقولهم: «عَيْنُ فُلَانٍ رَأْيُهُ»<sup>(٦)</sup> و«أَلَيْمَ رَأْسُهُ»<sup>(٧)</sup>.

وأما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه: ﴿فَإِنَّهُ آتَمَ قَلْبَهُ﴾<sup>(٨)</sup>.

ثانيا - أوّل كثير من النحاة ما جاء من هذا، فالمعرف بأل محمول على زيادة (أل)<sup>(٩)</sup>،

والمضاف إلى معرفة فيه توجيهات:

التوجيه الأول - أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتكثير المضاف.

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٧٠/٢. (٢) (خزانة الأدب) ٤٧٠/٣.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٥٧/٣. (٤) نفسه ٧٢/٣.

(٥) (شرح التسهيل) ٣٨٦/٢، وراجع (شرح التوضيح) ٣٩٤/١.

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٣٨٦/٢.

(٧) السابق نفسه.

(٨) (سورة البقرة) من الآية ٢٨٣ وهي قراءة، راجع (شرح التسهيل) ٣٨٧/٢.

(٩) راجع (شرح التصريح) ٣٩٤/١.



والتوجيه الثاني - أن ينصب مفعولا به بالفعل الذي قبله مضمنا معنى فعل متعد، كأنه قيل: شكا رأسه في (ألم رأسه).

والتوجيه الثالث - أن ينصب بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: عُينَ في رأيه.

والتوجيه الرابع - أن ينصب على التشبيه بالمفعول به، حملا للفعل اللازم على الفعل المتعدي<sup>(١)</sup>.

وقال مكّي في الآية السابقة: (أجاز أبو حاتم نصب (قلبه) بآثم ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد لأنه معرفة)<sup>(٢)</sup>. وقال العكبري: (أجاز قوم (قلبه) بالنصب على التمييز؛ وهو بعيد؛ لأنه معرفة)<sup>(٣)</sup> وقدم ابن مالك كلمة جامعة في هذا الشأن، فقال: (يعرضُ لتمييز الجملة تعريفه لفظاً فيقدر تنكيره، أو يؤول ناصبه بمتعلٍ بنفسه أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز)<sup>(٤)</sup>.

وكلامه يشير إلى أن التمييز قد يعرف، ولكنه - كما كان في الحال - يعتقد تنكيره ويحتال في أغلب الأحوال ليخرجه عن أن يكون تمييزاً. غير أن الكوفيين وابن الطراوة كفّوا أنفسهم هذا العناء وأجازوا تعريف التمييز تمسكاً بما ورد<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً - روى الميداني في شرحه (أكمد من الحباري) مثلنا هكذا (مات فلان كمد الحباري) وهو موزون شطر من الرجز، فربما كان أصل الكلام: مات فلان كمدًا ككمد الحباري، أو كالحباري كمدًا، ثم أدى قصد الوزن إلى بعض الحذف ليصير الكلام إلى حاله التي هو عليها. فقد تبين أن المسألة بالمثل خلافية كان فيها مؤيداً لرأى على رأى، وأنه يحتمل كذلك الاقتطاع من شعر فيكون ما به من آثار لغته.

\* \* \*

(١) راجع (شرح التسهيل) ٣/٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب ص ١٤٦.

(٣) (البيان في إعراب القرآن) للعكبري ١/٢٣٣.

(٤) (شرح التسهيل) ٣/٣٨٥.

(٥) راجع (شرح التصريح) ١/٣٩٤، و (شرح التسهيل) ٣/٣٨٥.

## (زيادة الباء في نائب المفعول المطلق)

تزداد الباء للتأكيد في الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والتعقيد والتعقيد، والحال المنفية، ولم يرد أنها زيدت في نائب المفعول المطلق<sup>(١)</sup>.

بل ذكر ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الكلمة: (زيادة حرف الجر في المواضع التي لا تزداد فيها في سعة الكلام)<sup>(٢)</sup> ثم قال: (بالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله وفاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله، نحو قولك: ما زيدٌ بقائم، وليس عمروٌ بذاهب، و﴿كفى بالله شهيداً﴾، أي كفى الله شهيداً، وكفى بنا حباك، وأحسين يزيد، تريد: ما أحسنه. ويلزم زيادتها في فاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله. وما عدا هذه المواضع لا تزداد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام يحفظ ولا يقاس عليه)<sup>(٣)</sup>. ورغم هذا ورد هذا المثل:

(لِيُزِمَهَا تَجْرَى مَهَاءً بِالعَنَقِ)<sup>(٤)</sup>

فالعَنَقُ ضرب من السير، والمهَاءُ تَجْرَى - كما بين الميداني في شرحه - ليوم حَتْفِهَا هذا الضَرْبُ من السير المُشْبِطُ - كما بين ابن منظور<sup>(٥)</sup> فالأصل (تَجْرَى العنق) وهو نائب عن المصدر كما قال العيني في قول أبي النجم العجلي الراجز (يا نائقُ يبيِّرُ عَنَقًا فيبيحًا): («عَنَقًا» نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف: أي سيرًا عَنَقًا)<sup>(٦)</sup>. و(تَجْرَى العنق) مثل (تَجْرَى عَنَقًا) المنصوب فيهما نائب مفعول مطلق، لكن زيدت فيه في مثلنا الباء على غير أحوال زيادتها.

والذي يبدو لي في هذا أنه من أجل تحقيق موسيقا الرجز، فالمثل شطر من الرجز إذا وقف على آخره، وقد لاحظت من قبل أن جامعي الأمثال لا يهتمون لإثبات نسبة الأمثال إلى الشعر، بل ربما ذكروها ضمن شعر ولم يسيروا إلى أنها مأخوذة منه خشية أن يكون مضمناً لها، ثم هم إذا رووها تركوا إشباع روي القافية وتقييده كليهما غالباً، وخوِّكوا آخر الكلام على أنه نثر كالنثر<sup>(٧)</sup>.

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) ١/١٣٣، و (مغنى اللبيب) ١/٩٩، و (الجنى الداني) ص ٤٨.

(٢) (ضرائر الشعر) ص ٦٢.

(٣) نفسه ص ٦٤.

(٤) (مجمع الأمثال) ٣/١٤٢.

(٥) راجع (لسان العرب) مادة (عنق).

(٦) (حاشية الصبان) ٣/٣٠٢.

(٧) راجع مدخل هذا الباب، فقيه تفصيل هذا الأمر.

إن هذا المثل فيما يبدو لي - بعض شعر لم يشر جامعو الأمثال إليه ، وقد اختلَّ الشاعرُ الزيادةَ ولم يَحْتَجِلْ الزُّحَافَ ، فالمثل وزنه بالوقف على آخره (متفعّلن مستفعّلن مستفعّلن) ، ووزنه دون الياء الزائدة : (متفعّلن مستفعّلن متفعّلن) مع كسر تنوين (مهاة) المخلّص من التقاء الساكنين (التنوين ولام «العنق»)<sup>(١)</sup> .

فما في هذا المثل السابق راجع إلى اقتطاعه من شعر ، وأن ما به بعض آثار لغة الشعر الخاصة .

---

(١) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول ، ففيه تفصيل هذا الأمر .

## (صَرْفُ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ)

يمنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل - كما يقول ابن هشام -<sup>(١)</sup> فيكون منعه من الصرف علامة على هذا الشبه ، ولا يجوز صرفه . ولكنهم أجازوا للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف ، واتفقوا على هذا وجعلوه من أحسن الضرورات وأخفها على القلوب فلا ينقص شعرا ولا يُذم به شاعر؛ لأنه رجوع إلى الأصل<sup>(٢)</sup> . وقال ابن عصفور (صرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى)<sup>(٣)</sup> .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم (وقد ضمنت إلى المثل الأول ما بعده وإن كان مكانه المسند الجملة الفعلية ، لموافقته في هذه المسألة) :

١- (لَأَقِيْتُ أَخِيلاً)<sup>(٤)</sup> ٢- (صَبِيَانُ ثَوْبٍ لُقَيْثُ هَرَانِعَا)<sup>(٥)</sup>

٣- (عُثَيْبَةُ تَقْرِمُ جِلْدًا أَمْلَسَا)<sup>(٦)</sup> ٤- (أَعْلَامُ أَرْضٍ جُعِلَتْ بِطَائِحَا)<sup>(٧)</sup>

(فأخيل) ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (أفعل) ، و(أملس) ممنوع للوصفية ووزن (أفعل) ، و(هرانع وبطائح) ممنوعان لأنهما على صيغة منتهى الجموع ، ولكن هذه الكلمات وردت مصروقة في هذه الأمثال .

وقد رد ابن عصفور على اعتراض بأن الأخفش روى عن بعض العرب صرف الممنوع من الصرف في الكلام قائلًا (الجواب أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب . قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك . وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر)<sup>(٨)</sup> .

(١) راجع (معنى اللبيب) ٢٣/٢ .

(٢) راجع (كشف المشكل) للحيدرة ٥٢٨/٢ ، ٥٢٩ .

(٣) (ضرائر الشعر) ص ٢٤ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٩٣/٣ والأخيل طائر يتطير العرب به . هذا المثل - كما يقول الميداني - لفظة يتكلم بها عند الدعاء على المسافر .

(٥) نفسه ٢٣٧/٢ والصبيان بيض القملة ، والهرانع القمل الكبير جمع هُرُونُوع . يضرب لمن يظهر جِدَّةً والناس يعلمون أنه سيئ الحال .

(٦) نفسه ٣٦٢/٢ والعثبة دويبة تأكل الأدم . يضرب للرجل لا يؤثر وللرجل المحتقر .

(٧) نفسه ٣٨٥/٢ والأعلام الجبال والبطائح المنخفضات ، يضرب لأشراف قوم صاروا وضعاء . ولمن كان حقه أن يُشكَّرَ فَكَفِّرَ .

(٨) (ضرائر الشعر) ص ٢٥ .

وكون صرف المتنوع من الصرف من لغة الشعراء - وهم بعض العرب في كلام آخر - لا يُخرج هذا الفعل اللغوي عن أن يكون ضرورة؛ فقد صارت لغتهم كشعرهم وغلبت على كلامهم طريقة شعرهم، فينبغي أن يُقدّم ما يحدثونه في كلامهم ضرورة، وأن يسمى (ضرورة شاعرية) ليجارى (الضرورة الشعرية)<sup>(١)</sup>.

فقد كان يمكن أن يكون ما حدث بالأمثال ضرورة شاعرية؛ لأن الشعراء بعض من يردّد الأمثال ولكنني أوثر - لما سيأتي - أن يكون ما حدث بها ضرورة شعرية؛ لأن الشعر أكثر أنواع الكلام إصدارًا للأمثال<sup>(٢)</sup>.

أما المثل الأول فقد ذكر الميداني في شرحه قول الفرزدق:

(إِذَا قَطَنَّا بَلْعَيْنِيَه ابْنَ مُدْرِكٍ فَلَا قَيْتَ مِنْ طَيْرِ الْعَرَاقِبِ أَخِيلاً)<sup>(٣)</sup>

ولم يصرح بأنه مأخوذ منه، ولا يخفى أنه كذلك.

وأما الأمثال الأخرى فهي أشطار من بحر الرجز، لا يبعد أن تكون بعض أراجيز، وإن لم يصرح الميداني بذلك، فما أكثر هذا منه.

فما بهذه الأمثال الأربعة راجع إلى الاقتطاع من شعر وأثار خصوصية لغته.

(١) إذا كانت (الضرورة الشعرية) هي ما وقع بالشعر، مما يخالف طريقة النثر، (فالضرورة الشاعرية) هي ما وقع بكلام الشعراء المنشور مما خالف كلام الناس وأشبه ما وقع بشعرهم.

(٢) راجع مدخل هذا الباب.

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٣/٣.

### (خُلُوُ الحال الجملة الفعلية الماضية من «قد»)

رأى كثير من النحاة وجوب اقتران الجملة الفعلية الماضية الواقعة حالا (بقد) قبل الفعل ، قال ابن يعيش : (لأن «قد» تقرئ من الحال ، ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول : جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه)<sup>(١)</sup> .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(ذَكَرْتَنِي الطُّغْنُ وَكُنْتُ نَاسِيًا)<sup>(٢)</sup>

فجملة (كنت ناسيًا) حال من ضمير التكلم في (ذكرتني) .

ولكن في هذا نقاشاً :

أولاً - لم يقتصر خلو الحال الجملة الفعلية الماضية من (قد) ، على الأمثال ، بل ورد في الشعر والقرآن .

أما الشعر فكقول أبي صخر الهذلي :

(وَأُنَى لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ      كَمَا اتَّقَصَّ الضُّفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ)<sup>(٣)</sup>

فجملة (بلله القطر) حال خلت من (قد) . وكقول غيره :

(وَطَغَنِي كَفَمِ الزُّقِّ      غَذَا وَالزُّقُّ مَلَأَنُ)<sup>(٤)</sup>

فجملة (غذا) حال خلت من (قد) .

أما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتًا﴾<sup>(٥)</sup> ، وكقوله :

﴿نَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَقْعٍ﴾<sup>(٦)</sup> ، فالجملتان (كنتم وموتاً) حالان خلتا من (قد) .

ثانياً - قال هؤلاء النحاة الموجبون اقترانها (بقد) : إن (قد) مضمرة مقدرة في جميع ما ورد من هذا التركيب<sup>(٧)</sup> . ولكن أجاز غيرهم خلوها من (قد) ولا يخفى أنه اعتماد على ما ورد وهو كثير<sup>(٨)</sup> ، ونافح ابن مالك وجادل الأولين قائلاً : (زعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع

(١) (شرح المفصل) لابن يعيش ٦٦/٢ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٠/٢ .

(٣) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٣٧٢/٢ .

(٤) راجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٦٧/٢ .

(٥) صدر الآية (٢٨) من (سورة البقرة) ، وراجع (شرح التسهيل) ٣٧٢/٢ .

(٦) (سورة هود) من الآية (٤٢) ، وراجع (شرح التسهيل) ٣٧٢/٢ .

(٧) راجع (معنى اللبيب) ١٧٠/٢ ، و (شرح المفصل) لابن يعيش ٦٦/٢ ، و (شرح التسهيل) ٣٧٢/٢ .

(٨) راجع (معنى اللبيب) ١٧٠/٢ .

حالاً وليس (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة . وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد .  
 وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه<sup>(١)</sup> .  
 وقد أقام الأنباري مسألة على خلاف البصريين والكوفيين في هذا الأمر . فالبصريون يمتنعون والكوفيون يجيزون<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً - هذا المثل بعض شعر ، فهو شطر من الرجز ، أو بيت من الرجز المنهوك ، وقد صرح الميداني بنا راوياً عن المفضل أن هذا المثل من قول رميم بن حزن الهلالي :  
 رُدُّوا عَلَى أَقْرَبِهَا الْأَقَاصِيَا إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرِفَى حَادِيَا  
 ذَكَرْتَنِي الطُّغَى وَكُنْتُ نَاسِيَا<sup>(٣)</sup>

فَلَمَّا بِالْمَثَلِ تَفْسِيرَانِ وَجِيهَانِ : أن المسألة خلافية أصلاً أتد المثل رأى بعض فيها ، وأن المثل مقتطع من شعر فيكون ما به بعض آثار خصوصية لغة الشعر .

\*\*\*

(١) (شرح التسهيل) ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ .

(٢) راجع (الإنصاف) للأنباري ٢٥٢/١ .

(٣) راجع (مجمع الأمثال) ١٠/٢ .

### (حذف الفتحة من آخر المنقوص)

قال سيويه : ( سألت الخليل عن الياءات ، لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ، وذلك قولك : « رأيت معد يكره » و« اختلفوا أيادي سبأ » ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مشى حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ، وهو رؤية :

سَوَى مَسَاجِيَهُمْ تَقْطِيطُ الْحَقِّقُ

وقال بعض السعديين :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا .

ونحو ذلك ؛ وإنما اختصت هذه الياءات في هذه المواضع بهذا لأنهم يجعلون الشيعين ههنا اسماً واحداً ، فتكون الياء غير حرف إعراب ، فيسكنونها ويشبهونها ياء زائدة ساكنة نحو ياء دَرْدَيس ومفاتيح<sup>(١)</sup> . وكذلك قال الأخفش ولم يقصر الأمر على المضاف<sup>(٢)</sup> . وجعله ابن عصفور من ضرائر نقص الحركة ، فقال : ( من هذا النوع أيضاً حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الاسم المعتل ، تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالرفع والمخفوض<sup>(٣)</sup> ) . وذكر مثل تلك الأمثلة ولم يقصر الأمر على المضاف ، وكما يبدو لم يعلل ما حدث كتعليل سيويه . وهذه الضرورة من الضرائر الكثيرة المستحبة كما قال الحيدرة<sup>(٤)</sup> .

وقد جاء من أمثال العرب قولهم :

(أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا)<sup>(٥)</sup>

وفيه حق (باريها) النصب ، لكن الفتحة حذفت .

وفيما سبق نقاش يلي مرتباً :

أولاً - قال الميداني في شرح هذا المثل : (أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحيذق فيه ،

ويُنشد :

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيّاً لَشَتَّ تُحْسِنُهَا لَا تُفْسِدُنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا)<sup>(٦)</sup>

فلا يخفى أن هنا احتمالاً كبيراً لأن يكون المثل قد أخذ من البيت ، غير أن الميداني لم يصرح

(١) (الكتاب) ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ .

(٢) راجع (كتاب العروض) للأخفش ص ٩١ وما بعدها .

(٣) (ضرائر الشعر) ص ٩١ .

(٤) راجع (كشف المشكل) للحيدرة ٥٣٥/٢ ، و (كتاب الشعر) للفارسي ٥١٩/٢ .

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٤٥/٢ . (٦) السابق نفسه .



ولم يلمح، لكن العسكري - وهو سابق الميداني - قال في شرحه: (أي استعن على عملك بمن يحسنه، وهو من قول القائل:

يا باري القوس بربنا لست تُحكّمه لا تظلم القوس أعط القوس باريها<sup>(١)</sup>)

فصرح بالأخذ، وإن كانت الرواية، على حشنها، مختلفة قليلا.

ويمكن أن نستخرج من هذا دالتين:

الأولى - أن جامعي الأمثال كانوا لا يهتمون كثيرا بإثبات أن المثل شعر أو بعض شعر؛ لأن الأمثال هي الأهم وما سواها فرع، وفي هذا تقوية لما تقدم في المدخل.

والأخرى - أن المثل بهذا بعض شعر، متحمل لآثار لغة الشعر، والأمثال تروى كما قيلت، فإذا أخذت من الشعر رويت متحملة للضرورة، وكذا إذا كانت ملحونة وفقاً للقاعدة (الأمثال لا تغير).

لذلك ذكر الزمخشري أن الرواية عن العرب (باريها بسكون الياء لا غير)<sup>(٢)</sup>.

ولكن يبدو أن شارح أبيات (مجمع الأمثال) لم يدرك ذلك، فقال راداً كلام الزمخشري: (قرأته على شيخنا أبي الحرم مكّي بن ربان (في الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني): أعط القوس باريها بفتح، ولعل الزمخشري إنما أراد بالمثل آخر هذا البيت المذكور، فأورد على ما قاله الشاعر، لا على ما ورد من المثل في النشر، فإنه ليس بمحل ضرورة)<sup>(٣)</sup>.

وفي كلامه ضغف من أنه كأنه ينكر أخذ الأمثال من الشعر، وثبات الأمثال، وكلاهما متعالم مشهور في الأمثال عند علمائنا القدماء.

ثانياً - لم يقتصر حذف الفتحة على الأمثال، بل ورد في الشعر كما سبق، وورد في القرآن الكريم، ومنه قراءة جعفر بن محمد - رضى الله عنهما - : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغَمُونَ أَهَالِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> بسكون الياء وقريب منه قراءة الحسن والشعبي وأبي نهيك : ﴿ إِلَّا أَنْ يَقْفُونَ أَوْ يَقْفُوَ الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾<sup>(٥)</sup> بسكون الواو - وإن كان فعلاً.

ثالثاً - أجاز بعض النحاة حذف هذه الفتحة في السعة، قال أبو على الفارسي: (تسكين الياء في موضع النصب كثير، وقد جاء بعض ذلك في الكلام)<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن يعيش الفريقي قائلاً: (منهم من يجعل ذلك لغة ومنهم من يجعله ضرورة)<sup>(٧)</sup>. وقال أبو حيان في الآية

(١) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٧٦/١.

(٢) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ٢٤٧/١.

(٣) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣٥٠/٨.

(٤) (المائدة) من الآية (٨٩)، وراجع (شرح التسهيل) ٥٧/١.

(٥) (البقرة) من الآية (٢٣٧)، وراجع (شرح التسهيل) ٥٧/١.

(٦) (كتاب الشعر) للفارسي ٥٢٠/٢. (٧) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠١/١٠.

السابقة : (وأما تسكين الياء في (أهاليكم) فهو كثير في الضرورة . وقيل في السعة شبيهت الياء بالألف فقدرت فيها جميع الحركات)<sup>(١)</sup> . وقال الصبان : (الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء)<sup>(٢)</sup> . وذكر الرضى أن النصب يقدر محتجاً بالمثل السابق ، فقال : (قد يقدر أيضا في السعة كثيرا كقولهم في المثل : «أعطى القَوْمَ بارئها»)<sup>(٣)</sup> . ولم يحتج بغيره .

فالمسألة خلافية ، يؤيد المثل رأي بعض فيها على بعض ، ولا يبدو غريبا عند الجميع إذا عد بعض شعر ، فما حدث من أحسن الضرورات ، لأنه تخفيف على اللسان كما قال ابن عصفور فيما سبق ، ولعل قصد التخفيف كان وراء وجود هذا الحذف في بعض العرب ، كما أن هنا شيئا ربما أقدمتهم على الحذف ، هو فهم الكلام مع طرح الحركة ، فلو لم يفهموا ما حذفوا ، فقد أغنت القرائن الأخرى - غير العلامة الإعرابية - عنها كما قال الدكتور تمام حسان<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ١٠/٤ .

(٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٠١/١ .

(٣) (شرح الكافية) للرضي ٢٣٠/٢ .

(٤) (راجع اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٦ .

### (حذف صلة الاسم الموصول)

يلزم بعد الاسم الموصول صلة توضّح إبهامه ، وقد قال ابن مالك في ألفيته :  
وكلُّها يَلْزَمُ بَعْدَهَا صِلَةٌ

ومن ارتباط الموصول بصلته جعلوا سبب بنائه أنه أشبه الحرف شَبَّهَهَا افتقارًا ؛ فكما افتقر الحرف إلى مدخوله ، افتقر الاسم الموصول إلى صلته .

ولا تحذف هذه بحال ، إلا إذا دل عليها دليل - وهو مع هذا قليل - قال الرضى : ( يجوز قليلا حذف صلة الاسم الموصول غير الألف واللام إذا علمت )<sup>(١)</sup> .

وقد جاء من أمثال العرب قولهم ( وقد ضمنت إلى الأول الثاني لاتفاقهما في المسألة وإن كان مكانه المسند شبه الجملة ) :

١- ( جاء بصغْد اللَّتْيَا وَالَّتِي )<sup>(٢)</sup>      ٢- ( بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي )<sup>(٣)</sup>

والمعنى جاء بعد شِدَّةٍ . والتيا تصغير التي ، قصد ( بالتيا ) الداهية المتناهية ، فالتصغير هنا للتكبير . وقصد ( بالتي ) الداهية التي لم تبلغ النهاية<sup>(٤)</sup> .

والظاهر هنا أن صلتى الموصول محذوفتان ولا دالٌّ عليهما ، ولكن هذا عند بعض النحاة إبهام مقصود .

قال الشيخ خالد : ( يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ... والثاني كقولهم : ( بعد التيا والتي ) أي بعد الخطأ التي من فظاعة شأنها كَيْثٌ وَكَيْثٌ ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مَبْلَغًا تقاصرت العبارة عن كُنْهه )<sup>(٥)</sup> .

وتجوز الحذف هنا لقصد الإبهام غير مقبول ؛ لأن الذهن لن ينصرف وحده إلى أن المقصود الشدة ، ولذا قال الرضى : ( قد التزم حذفها مع «التيا» معطوفاً عليها «التي» إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حَدٍّ من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان ؛ فلذلك تركنا على إبهامهما بغير صلة مبينة )<sup>(٦)</sup> .

فَشَرَطَ قصد الدواهي ، فلي أن أسأل : أين القصد هنا وليس في المثل ما يوحى به بَلَّةٌ ما يصرح ؟

ربما كان الميداني أسدُ منهما في قوله : ( هما غَلَمَانٌ للداهية ولهذا استغنيا عن الصلة )<sup>(٧)</sup> .

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٩١/١ .

(٤) نفسه ٢٩١/١ .

(٦) (شرح الكافية) ٦٠/٢ - ٦١ .

(١) (شرح الكافية) ٦٠/٢ .

(٣) نفسه ١٥٩/١ .

(٥) (شرح التصريح) ١٤٢/١ .

(٧) (مجمع الأمثال) ٢٩١/١ .

ولكن يبقى سؤال : كيف صار علمين على الداهية؟  
والذي يبدو لي أن هذا المثل مأخوذ من قول العجاج :

(دَافَعَ عَنِّي بِتَقِيرٍ مَزُونِي  
بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا  
إِذَا عَلَّشَهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ)<sup>(١)</sup>

وقد تعرض له ابن هشام ضمن حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها ، والصلة هنا هي الجملة الشرطية الأخيرة ، فهي صلة (التي)<sup>(٢)</sup> .

فقد أخذ المثل من شعر العجاج ، وأسقط مستعملوه أحد الموصولين الأولين لما يأتي :  
أولا - أثرت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء اللتان هما أصليتان في الأمثال ، التخفف من أحدهما .

ثانيا - إذا كان تكرار (اللتيا) يحفظ الوزن ، فاقتطاع المثل من سياقه يفصله عن ذلك الوزن الذي كان ، ولكنه يُقَى له وزناً آخر أخف هو (مستفعلن مستفعلن) ، فالمعنى - وهو بعد الدواهي صغيرها وكبيرها - متحقق مع الحذف وكذلك الوزن .

إن القول بأن المثل مأخوذ من كلام العجاج السابق ، هو وحده - فيما يبدو لي - الذي يفسر فهمهم المثل على أنه : بعد الدواهي كبيرها وصغيرها ، فقد أعطاه ذلك السياق هذا المعنى ، ثم اقتطع وظل فيه معناه حتى صار علماً كما قال الميداني .  
فليس المثل على هذا شاذاً كما قال التبريزي<sup>(٣)</sup> ، ولا كلام العجاج شديداً كما قال سيويه<sup>(٤)</sup> .

بل أصاب أبو زيد في قوله : ( هذا مثل سائر قد غُلم المحذوف منه فلذلك حذفت الصلة ، ولولا ذلك لم يجز ؛ إذ كانت الصلة تمام الاسم . والمثل بمنزلة الإشارة ، وإنما يعلم المراد به على هيئته فإن غير فسدت الدلالة وبطل المعنى)<sup>(٥)</sup> .  
فقد تبين أن ما بالمثل راجع لغموض وضحه البحث .

\*\*\*

(١) (لسان العرب) لابن منظور مادة (لتا).

(٢) راجع (معنى اللبيب) ١٦٦/٢ .

(٣) راجع (شرح ديوان أبي تمام) للتبريزي ٣١٢/١ ، نقلا عن (شعر أبي تمام) للدكتور شعبان صلاح ص ١٣١ .

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢ وقد ذكر سيويه من كلام العجاج : (بعد اللتيا واللتيا والتي) وحكم عليه بالشدّة ، لأنه حذف تمام الاسم .

(٥) (النوادر في اللغة) لأبي زيد الأنصاري ص ٣٧٦ .

### (إضافة «حيث» إلى جملة محذوفة مقدرة)

قال ابن مالك في الظرف (حيث) : ( هو مبنى على الضم في أكثر الكلام ، وقد يفتح ، وقد يكسر ، وقد يقال : حوْث ، وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها ، وندرت إضافته إلى مفرد وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة ، كقول الشاعر :

إِذَا رَزَدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهَا بِرَبَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ

أراد : ريدة نفحت من حيث ما هبت له أتاه بربها خليل ، فحذف (هبت) للعلم به وجعل (ما) عوضا كما جعل التنوين في حيث عوضا<sup>(١)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(أُطْلِبُهُ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَ)<sup>(٢)</sup> .

قال الميداني في شرحه : (وضع (أي ليس) موضع لا ، يعنى اطلب ما أمرتك من حيث يوجد ولا يوجد ، وهذا على طريقة المبالغة ، يقول : لا يفوتك هذا الأمر على أي حال يكون وبالغ في طلبه)<sup>(٣)</sup> .

فكلامه يوضح أن المضاف إليه محذوف ، وهذا المضاف إليه معطوف عليه في الوقت نفسه ، والمعطوف محذوف كذلك لم تبق منه غير (ليس) وهي - كما وضع الميداني - حرف نفي (كلا) وهذا وارد لها معروف عند النحاة<sup>(٤)</sup> .

ولا دليل على شيء من هذا الذي حذف ، وقد سبق فيما حذف في البيت أنه مفهوم من السياق وأن (ما) عوض عنه .

وقد بين ابن عقيل أن المعطوف عليه قد يحذف للدلالة عليه<sup>(٥)</sup> ، وبين ابن هشام أن المعطوف قد يحذف للدلالة عليه كذلك ، ولكن يجب عندئذ أن يتبعه العاطف<sup>(٦)</sup> .

والذي في المثل - على حسب شرح الميداني - أنه لا دليل على المحذوف ، وأن العاطف لم يحذف . وقد قال أبو على الفارسي في تناوله البيت السابق : (ما أضيف إليه «حيث» محذوف ، كما يحذف ما يضاف إليه «إذ» في «يومئذ» للدلالة عليه ، وأنه قد عُلم أن المعنى : إذا نفحت

(١) (شرح التسهيل) ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٩٤/٢ .

(٣) نفسه .

(٤) راجع (معنى اللبيب) ٢٢٨/١ و (شرح الكافية) للرضي ٣٧٨/٢ .

(٥) راجع (شرح ابن عقيل) ٢٤٣/٣ .

(٦) راجع (معنى اللبيب) ١٦٧/٢ .

من حيث ما نفحت ، ومثله في حذف ما أضيف إليه « حيث » ما حكاه أحمد بن يحيى : « من حيث وليس »<sup>(١)</sup> .

فهو يؤكد كلام الميداني ، ولكنه لم يقل في المثل شيئا ولا سيما أنه يختلف عن البيت في أن لا دليل على المحذوف ولا عوض عنه ، وأن المضاف إليه المحذوف هو في الوقت نفسه معطوف عليه لا يحذف إلا بدليل .

والذي عندي في هذا المثل أنه كان في أوله ( أَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ يُوجَدُ وَلَيْسَ يُوجَدُ ) ثم خَفَّتْ منه كثرة الاستعمال ، ولا سيما أَنَّ يَنْ ( حيث ) و ( ليس ) ازدواجًا يمكن أن يُوعَبَ فيه . فالقبول في تفسير ما بالمثل السابق أن يكون أثرًا من آثار كثرة الاستعمال الأصلية في الأمثال .

\* \* \*

---

(١) (كتاب الشعر) للفارسي ٤٨٧/٢ .

## (حذف اسم «لَيْتَ» وخبرها، وحذف «لا» واسمها)

قال بعض الباحثين : ( في جواز حذف اسم «لَيْتَ» وأخواتها مذاهب :

- ١- الجواز مطلقا، وهو مذهب كثير من النحويين .
  - ٢- الجواز في الشعر .
  - ٣- أنه حسن في الشعر وغيره، وهو مقيد بالأ يلى هذه الأحرف فعل، ومن غيره يعد قبيحا في الشعر والكلام .
  - ٤- أنه حسن في الشعر وغيره وهو مقيد بالأ يلى هذه الأحرف اسم يصح أن تعمل فيه، كقولنا : إن في الدار قام زيد .
  - ٥- أن هذا الحذف مقيد بكون الحرف الناسخ «لَيْتَ» ، وهو مذهب الكوفيين، ويكثر حذف هذا الاسم إذا كان ضمير شأن .
- أما حذفه في المثل العربي فيكاد يكون نادرا؛ إذ لم أوفق في الاهتداء إلى موطن من ذلك إلا قولهم : «حَنْتَ وَلَاتَ هَنْتَ وَأَنْتَ لِكَ مَقْرُوعٌ»<sup>(١)</sup> في أحد التأويلات .
- ولقد وقفت على موضعين حذف في أحدهما الاسم والخبر، وحذف في الثاني الحرف الناسخ والاسم .
- والأول : قولهم : «ما نَزَعَهَا مِنْ لَيْتَ»<sup>(٢)</sup> أي ما نَزَعَهَا مِنْ قول النادم : لَيْتَنِي لَمْ أَقْتُلْ ، أي لم يتركها وهو نادم .
- والثاني قولهم : «يَنْتَ الْقَصَا وَلِحَائِهَا»<sup>(٣)</sup> أي لا مَدْخَلَ يَنْتَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا ، ولعل ما يعرِّضُ هذا الحذف رواية أخرى لهذا المثل «لا مَدْخَلَ يَنْتَ الْقَصَا وَلِحَائِهَا»<sup>(٤)</sup> .
- ولي على هذا الكلام تعقيب :
- أولا - ما في المثل (ما نزعها من «ليت» ) داخل ضمن امتداد المسند المفرد، وهذا مكائه .
- ثانيا - سبق في الفصل الأول بحث المثل (حنت ولات هنت وأنت لك مقروع) ضمن امتداد المسند إليه .
- ثالثا - لم يعتمد الباحث في فهم المثل (ما نزعها من «ليت» ) إلا على الميداني ، والميداني نفسه قال في شرحه : (أراد ما نزع عنها، فحذف (عن) وأوصل الفعل، وقوله : «من ليت» أي

(١) المثل (بمجمع الأمثال) ٣٤٣/١ .

(٢) نفسه ٢٩٠/٣ .

(٣) نفسه ١٦٠/١ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ١٠٧ - ١٠٨ .

لم يترك تلك الفعلية من الندم ، وهو قول النادم : ليتني لم أفعل ، يريد لم يندم على ما فعل<sup>(١)</sup> ؛  
ففهم الباحث ما فهم ولا أرى كيف فهمه؟  
فهذا الذي شرحه الميداني هو معنى الكلام ، أما ( ليت ) فيه فمحكية غير مقصود فيها عملها ،  
بل هي مستخدمة علماً على الندم هنا أي تمتى عدم الفعل ، وهذا استخدام مشهور .  
قال البغدادي : ( أنشد :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَتَيْنَ مِتْنَى لَيْتَ إِنَّ لَوْا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءَ  
على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه ، وقد تجيء  
معربة كما في البيت<sup>(٢)</sup> .

رابعا - أما حكمه بأن في المثل ( بين العصا ولحائها ) حذف ( لا ) النافية للجنس واسمها ،  
بدليل المثل ( لا مدخل بين العصا ولحائها ) فيرده ما سبق بحثه في الباب الأول ، وهو أن أساس  
المثل التعبيري - وهو الوصف - ينحصر غالباً في جزء من الجملة ، يكون غالباً المسند ، ويمكن  
للمستعملين أن يضعوا هذا الجزء فيما شاءوا من جمل ، وكان جامعو الأمثال في رواية الأمثال  
التعبيرية يذكرون جزء الوصف غالباً طارحين الموصوف ، وهذا متحقق في ( بين العصا ولحائها ) .  
فليس في الجمع بين المثلين دلالة على أن في الأول حذف ( لا ) واسمها ، وقد سبق تفصيل  
هذا الأمر<sup>(٣)</sup> ، والدليل على ذلك أن هذا المثل قد روى أيضا ( لا تَدْخُلُ بَيْنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا )<sup>(٤)</sup> بل  
إن الباحث نفسه قال من قبل ، ضمن صور حذف المبتدأ ، إن منها حذف المبتدأ والخبر شبه  
جملة ، ثم قال : ( أما كون الخبر ظرفاً في هذه المسألة فلم يطالعني في «مجمع الأمثال» إلا  
شواهد قليلة ، ومن ذلك قولهم : «بَيْنَ الْحَذْيَا وَالْخِلْسَةِ» أي عطاؤه بين الحذْيَا والخِلْسَةِ ...  
وقولهم : «بَيْنَ الْعَصَا وَالْحَائِثَا» أي «هو بين العصا ولحائها»<sup>(٥)</sup> .  
فقد تبين أن ما بالمثلين مما رآه بعض الباحثين ، إنما هو لغموض بعض الكلام وبعض طرائق  
الأمثال ، وقد وضح البحث ذلك .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٢٩٠/٣ .

(٢) (خزانة الأدب) للبغدادي ٣١٩/٧ .

(٣) راجع بحث حذف المسند إليه في الفصل الأول من الباب الأول .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٦٠/١ .

(٥) (الحذف) للدكتور الحموز ١٩ .



## القسم الثاني - المسند الجملة :

### (١) المسند الجملة الاسمية :

#### (أ) نوع المسند الجملة الاسمية :

وخلاله حدثت بعض حالات شذوذ فيما يلي عرضها :

#### (وقوع « الجملة الطلبية » خبراً )

منع بعض النحاة وقوع الجملة الطلبية خبراً ، قال ابن مالك : ( منع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية ، نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك )<sup>(١)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(إِنَّهُ لَوَاقِحٌ مِنَ الرِّجَالِ)<sup>(٢)</sup>

و (واقحاً) اسم فعل للتعجب<sup>(٣)</sup> ، و (إذا نَوْنَتْ فكأنك قلت : استطابة)<sup>(٤)</sup> ؛ فهو على هذا اسم فعل أمر معناه (اغضب) وقد وقعت جملته - كما يدل ظاهر المثل - خبراً (لأن) ، واقترن باللام المرحقة .

وفيما سبق نقاش أجمله فيما يأتي :

أولاً - لم يقتصر هذا الأمر على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب نثره وشعره .

أما النثر فكمثال بعض النحاة : (زَيْدٌ اضْرِبْهُ)<sup>(٥)</sup> .

وأما الشعر فكقول بعض طيئ :

(قُلْتُ مَنْ عَيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَشْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ)<sup>(٦)</sup>

وكقول الجميع :

(وَلَوْ أَرَادَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ)<sup>(٧)</sup>

ثانياً - أوّل المانعون ما ورد من هذه الأمر بأنه مقول قول محذوف يقع هو خبراً<sup>(٨)</sup> . وقد

سبق ذكر تصريح ابن عصفور بأن هذا يكون لفهم المعنى<sup>(٩)</sup> .

(١) (شرح التسهيل) ٣٠٩/١ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٨/١ .

(٣) راجع (خزانة الأدب) ١٨٢/٦ .

(٤) (لسان العرب) مادة (وي) رواية عن ابن جني .

(٥) راجع (الأشياء والنظائر) للسيوطي ٣٠٤/٢ .

(٦) راجع (شرح التسهيل) ٣١٠/١ .

(٧) راجع (خزانة الأدب) ٢٤٦/١٠ .

(٨) راجع (الأشياء والنظائر) للسيوطي ٣٠٤/٢ ، و (خزانة الأدب) للبغدادى ٢٤٧/١٠ .

(٩) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٥٩ .

وقد أجاز غير أولئك من النحاة وقوع الجملة الطلبية خبراً، وردّ ابن مالك على المانعين قائلاً: (هذا نظرٌ واهٍ، لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب؛ فالجملة الواقعة موقعه حقيقةً بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب، لأنها نائية عما لا يحتملها. وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع سائغ في كلام العرب<sup>(١)</sup>).

وقال البغدادي: (أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف يقصد «ان» وأخواتها ومثلنا من هذا) خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها ولم يصب ابن هشام في النقل عن النحويين أنهم منعوا وقوع الطلبية خبراً، وأضمر القول<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً - يبدو لي أن المثل استخدم اسم الفعل محكيّاً مقصوداً لفظه، بمعنى (إنه لعجيبٌ من الرجال) مثلاً، كما سبق في استخدام (ليت)، والدليل أن الميداني في شرحه له قال: (أي إنه لمحمود الأخلاق كريم)<sup>(٣)</sup>، كما أن أصل استخدام هذا الاسم أن يكون (واهاً لفلان) كما ذكر ابن منظور ونقل قول الراجز: (واهاً لربّي ثم واهاً واها)<sup>(٤)</sup>. فلو كان غير محكيٍّ مقصوداً لفظه، لكان (إنه لواهاً لهُ رَجُلًا) مثلاً.

فهذا الاستخدام يخرج عن أن يكون قد قصد به اسم فعل الأمر وتركيبه، وبهذا لا يكون المثل متحماً هذه الطريقة من الإخبار.

لقد تبين أن ليس بتركيب المثل إلا غموض وضحه البحث.

\* \* \*

(١) (شرح التسهيل) ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٢) (خزانة الأدب) ٢٤٧/١٠.

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٨/١.

(٤) (لسان العرب) مادة (واه).

## (٢) المسند الجملة الفعلية

## (أ) نوع المسند الجملة الفعلية :

وفي خلاله حدثت بعض حالات شذوذ، أعرضها فيما يأتي محللاً :

(زيادة لام التأكيد المُرَحَلَّة في خبر المبتدأ)

تراد لام التأكيد في المبتدأ، ولا تزداد في الخبر إلا إذا قُدم، أو دخل على المبتدأ (إنَّ) المؤكدة، فعندئذ تُرَحَلُّق اللام إلى الخبر<sup>(١)</sup>.

قال ابن جنى : (أما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير «إنَّ» فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها، قرأت على أبي علي بإسناده إلى يعقوب :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ الشَّاءِ بِعَظَمِ الرُّقْبَةِ

والوجه أن يقال : لأُم الحليس عجوز شهربه، كما تقول : لزيد قائم، ولا تقول : زيد لقائم<sup>(٢)</sup>، وجعل ابن عصفور زيادة هذه اللام في خبر المبتدأ من ضرائر زيادة الكلمة<sup>(٣)</sup>.

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(كُلُّكُمْ لَيُخْتَلَبُ صَعُودًا)<sup>(٤)</sup>

والصُّعُودُ الناقصة. وظاهره أن تلك اللام زيدت في المضارع الواقعة جملة خبر المبتدأ.

وقد ناقش بعض الباحثين هذه المسألة، وحنَّط النحاة ما ورد منها على زيادة اللام أو دخولها على مبتدأ محذوف، ثم قال : (في المثل العربي من هذه المسألة موضع واحد اقترنت فيه هذه اللام بالفعل المضارع الواقع خبراً، وهو قولهم «كُلُّكُمْ لَيُخْتَلَبُ صَعُودًا» أي لهو يحتلب صعوداً)<sup>(٥)</sup>.

فلم يُبح المسألة كمادته، ولكنه قدر مبتدأ محذوفاً، من أجل أنه كان يصدد استقصاء أشكال حذف المبتدأ في المثل العربي. ولو أنه خرج زيادتها على توهم ذكر (إن) كما رأى صاحب اللباب في (أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ)<sup>(٦)</sup> لكان يمكن أن يُقدَّ هذا منه استحضاراً لطبيعة الأمثال، وهي القِدَم وكثرة الاستعمال المؤدية إلى التخفيف من بعض أجزاء الكلام. ورغم هذا لا يصلح أن تكون هذه اللام المؤكدة المُرَحَلَّة؛ لأن هذا المثل كلام غلام (كان له صعود، وكان يلعب مع غلمان

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) ٣٧٠/١. (٢) نفسه ٣٧٨/١.

(٣) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٥٩. (٤) (مجمع الأمثال) ١٤/٣.

(٥) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ٣٤.

(٦) راجع (خزانة الأدب) ٣٢٦/١٠.

ليس لهم صعود، فقال مُستطيلًا عليهم هذا القول<sup>(١)</sup>، فلا يمكن أن يؤكد لهم احتلابهم وهم لا صعود لهم. وربما خطر ببال الباحث هذا التناقض، فعاد بعد صفحات، ليرى في المثل رأيا آخر؛ لقد رأى أن المثل جاء على أسلوب القسم وأن فيه قسما على فعل الحال وهو لا يجوز، قال: (ذكر النحويون أنه لا يجوز القسم على فعل الحال، ولذلك يقدرون مبتدأ، لتصير الجملة اسمية، ولذلك أوجبوا في هذه المسألة أن يكون المضارع مؤكداً بإحدى نوني التوكيد ومصدرا بلام جواب القسم...، وما يمكن حمله على هذه المسألة قولهم: «كلكم ليحتلب صعودا». يفهم القسم من مناسبة هذا المثل، وهي أن غلاما كان له صعود، وكان يلعب مع غلمان ليس لهم صعود، فأقسم مستطيلًا عليهم: ليحتلب صعودًا، وتقدير الكلام كلكم لهو يحتلب صعودًا<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا الكلام تعقيب فيما يلي:

أولاً - اعتمد الباحث (مجمع الأمثال) في فهم مناسبة المثل، بل في كتابه كله، فقد قال في بدأته: (لقد رأيت أن أتخذ عمدتي في هذا البحث كتاب «مجمع الأمثال» للميداني؛ لكونه فيما يترأى لي أكثر استقصاء وجمعًا للمثل العربي ورواياته المختلفة)<sup>(٣)</sup>.

ثانياً - سبق في كلام الميداني أن الغلام (قال مستطيلًا عليهم هذا القول) لا كما قال الباحث (أقسم مستطيلًا عليهم ليحتلب صعودًا) رائيًا أنه (يفهم القسم من مناسبة هذا المثل) ولا قسم هنالك! كيف يستطيل الغلام على أقرانه إذا كان أقسم ليحتلب كل منهم صعودًا؟ إلى ما في هذا من حذف نون التوكيد!

ثالثاً - يبدو لي أن الباحث أراد إضافة نوع من أنواع حذف المبتدأ إلى استقصائه الكبير، فلم يعبأ بغير هذا، ولا بأنه أفاد من المثل نوعًا من قبل؛ فالتفرقة إلى الثغرة تميز، وهذا مثل أيضا! أما الذي يبدو لي أنه مقتضى سياق هذا المثل، فإنه متطور عن أصل هو (كلكم لا يحتلب صعودًا)؛ إذ الجدير بغلام مستطيل على أقرانه بامتلاكه دونهم صعودًا يحتلبها، أن يقول غائظًا لهم: (كلكم لا يحتلب صعودًا) أي أنا وحدي أحتلب. والذي حدث أن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء أفضت إلى إسقاط ألف المد، فبدا الكلام في السمع (ليحتلب). وقد جعل ابن عصفور من ضرائر نقص الأحرف، الاجتزاء بالفتحة عن الألف، قال: (أما الألف الكائنة في آخر الكلمة فإن حذفها والاكتفاء بالفتحة منها قليل، ومنه قل رؤية:

وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيمَا وَصْنِي

يريد: فيما وصاني. وإنما قال ذلك فيها لخفتها<sup>(٤)</sup>.

(١) (مجمع الأمثال) ١٤/٣.

(٢) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ٣٨.

(٣) نفسه، المقدمة.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٢٢.

وعلى هذا الكلام تعقيب يلى إجماله :

أولاً - تعرض ابن جنى لما تعرض له ابن عصفور ، ولكلام رؤية ، وجعله من حذف الحروف للتخفيف ، ولم يقصره على الشعر<sup>(١)</sup> .

ثانياً - من الثابت لدى علمائنا أن اللسان العربي يميل إلى تخفيف ما يكثر استعماله ليسهل عليه ، قال ابن يعيش : ( اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف )<sup>(٢)</sup> . وقد تحدث ابن عصفور نفسه عن بعض هذا ، فقال : ( العرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف « بابن » المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء « ابن » ، مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف . فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الضرورة )<sup>(٣)</sup> .

فهو هنا يتحدث عن تخفيف بالحذف ، وهو يجعله إما لضرورة الشعر أو لضرورة الكلام الكثير الاستعمال - إذا جاز هذا - فإذا كثر الكلام أخرج اللسان إلى تخفيفه ، وعندئذ يقبل الحذف ، هذا ما أفاده كلام ابن عصفور نفسه .

وإذا كان كلام كثير الاستعمال فالأمثال أكثر استعمالاً ، وإنما صارت أمثالا بكثرة الاستعمال . قال ابن مالك : ( أصل « وَيُلْمُهُ » وَنَى لِأُمِّهِ ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، لأنه كلام كثر استعماله ، وجرى مجرى المثل )<sup>(٤)</sup> . إنه هنا يفسر حديثاً كالذي بمثلنا ، فقد صار ( لَأُمِّهِ ) ( لُمِّهِ ) كما صار ( لَا يَخْتَلِبُ ) ( لَيَخْتَلِبُ ) ، بل إنه يجعل ما حدث بهذا القول إنما كان لأنه أشبه المثل في كثرة الاستعمال ثم في جموده على الشكل الذي أفضت إليه كثرة الاستعمال ، فهو أقل من الأمثال درجة ، فكيف بها هي ؟

ثالثاً - هذا المثل من كلام البدو بدليل ذكر الناقة ( الصعود ) والاحتلاب ، والقبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطقها ، و ( أظهر نتائج السرعة في النطق ، هو سقوط بعض الأصوات من الكلمات في أثناء النطق بها )<sup>(٥)</sup> .

قد تبين إذن أن ما بالمثل إنما هو أثر كثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء .

\* \* \*

(١) (الخصائص) ٣١٩/٢ .

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤/٩ .

(٣) (ضرائر الشعر) ١٠٦ .

(٤) (شواهد التوضيح) ٢١٤ .

(٥) (في اللهجات العربية) للدكتور ابراهيم أنيس ١٣٤ ، وراجع ١٣٢ منه .

## (ب) طول المسند الجملة الفعلية :

وخلاله حدث ما يأتي :

(نَضِبَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَفْعُولًا بِهِ غَيْرَ التَّعَجُّبِ مِنْهُ)

ينصب فعل التعجب المتعجب منه والظرف والحال والتمييز، ولا ينصب مفعولاً به<sup>(١)</sup>، ولكن جاء من أمثال العرب قولهم :

(مَا أَعْرَفَنِي كَيْفَ يُجْزُ الظُّهْرُ)<sup>(٢)</sup>

وفيه الجملة (كيف يجز الظهر) مفعول به ثان، والفعل قبل صيغة التعجب هو (عرف) الذي يتعدى لمفعول واحد.

وفي حال كون أصل فعل التعجب أن يتعدى إلى مفعول واحد وأن يكون مُفْهِمًا عِلْمًا أو جَهْلًا، يُجْزَى المفعول بالباء<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الحال يشبه فعل التعجب اسم التفضيل، وقد سبق بحثه<sup>(٤)</sup>، وعندئذ يجعل بعض النحاة في التركيب فعلاً محذوفاً - دل عليه المذكور - ينصب المفعول به، ويجعله آخرون منصوباً بفعل التعجب نفسه<sup>(٥)</sup>.

ولكن يبدو لي أن أصل مثل هذا التركيب (ما أعرفني بِكَيْفٍ يجز الظهر) والمقصود : (ما أعرفني بطريقة جَزَ الظهر)، فهو غير خارج على ما حكموا، لكن حذف الباء قبل جملة الاستفهام، وليس هذا غريباً.

فإن كان لما بالمثل تفسير، فهو غموض التركيب على بعض ملاحظيه، وقد وضحه البحث.

\* \* \*

(١) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

(٢) (مجمع الأمثال) ٢٥٠/٣، يضرب لرجل يميك وسط قوم، وأنت تعرف منه أخبت مما عابك به.

(٣) راجع (شرح التسهيل) ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

(٤) راجع شذوذ طول المسند المفرد الاسم بهذا الفصل.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٤٣/٣، و (حاشية الصبان) ٢٥/٣.

### (إبدال المفرد من الجمع)

جعل ابن عصفور من ضرائر إبدال كلمة من كلمة (إبدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه حيث لا يجوز ذلك في الكلام)<sup>(١)</sup>.

وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

(عُرَاضَةٌ تُورِي الزُّنَادَ الكَائِلَ)<sup>(٢)</sup>

قال الميداني في شرحه: (الزند الكائل: الكاي... وإنما قيل: «الزند الكائل» ولم يقل الكائلة لأن الزناد وإن كان جمع زند فهو على وزن الواحد مثل الكتاب والجدار)<sup>(٣)</sup>.

فقد وصف (الزند) وهو جمع - كما شرح الميداني - بمفرد مذكر، وجمع التكسير يوصف بجمع المؤنث (الكائلات)، وبالمفرد المؤنث (الكائلة)، ووضع المفرد المذكر هنا يعد ضرورة في رأي ابن عصفور، وقد حاول الميداني تعليقه.

ولكن يبدو لي تعقيب يلي مُرْتَبِئًا:

أولاً - هذا المثل فيما يبدو لي بعض شعر، فهو موزونٌ شطرٌ من الرجز بالوقف على آخره، أو ياشباعه، وقد سبق أن جامعي الأمثال يروون الأمثال الموزونة - ومنها التي عرف أنها بعض شعر - في الأغلب دون إشباع، وأنهم لا يعتنون بإثبات كونها بعض شعر<sup>(٤)</sup>.

وعندئذ يكون ما بالمثل بعض آثار لغة الشعر، ولا سيما أن المسألة هنا بالقافية، وهي التجوُّز فيها كثيرٌ.

ثانياً - أجاز بعض النحاة وضع المفرد موضع الجمع<sup>(٥)</sup> فتكون هذه المسألة خلافية.

ثالثاً - نقل ابن منظور عن كراع أن (الزند) (كالزند)<sup>(٦)</sup> فيكون الكلام مستقيماً، وربما كانت لهجة بعض العرب.

فيفسر ما بالمثل أنه مقتطع من شعر، وأن المسألة خلافية، وأن الكلام غامض لخفاء (زند) بذلك المعنى، وقد وضحه البحث.

\* \* \*

(١) (ضرائر الشعر) ٢٥١.

(٢) (مجمع الأمثال) ٣٨٦/٢ والعراضة الهدية. يضرب لمن يخدع الناس بحسن منطقه، وفي تأثير الزشا عند استغلاق المراد.

(٣) نفسه.

(٤) راجع مدخل هذا الباب.

(٥) راجع (خزانة الأدب) ٥٦١/٧، ٥٦٢.

(٦) راجع (لسان العرب) مادة (زند).

## (ج) امتداد المسند الجملة الفعلية :

وحالات الشذوذ التالية حدثت خلاله ، أعرضها وأحلل ما بها :  
(وقوع المضارع المرفوع جواباً لأداة شرط عاملة)

في خلال استقصائه لمواضع حذف المبتدأ في المثل العربي قال بعض الباحثين : ( مما يمكن عدّه من هذه المسألة ، المضارع المرفوع في جواب شرط جازم إذا لم يكن فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى ، ومن ذلك قولهم : « مَنْ يَتَيْغ في الدِّينِ يَصْلَفُ » أي : فهو يصلف ، وهذا المثل محمول على قراءة طلحة بن سليمان : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » برفع يدرككم ، وفيه من الأوجه ما في هذه القراءة . وقولهم : « مَنْ يَجْتَمِعْ يَتَقَعَّقْ عَمْدُهُ » . ومما جاء فيه المضارع مرفوعاً في جواب شرط فعله ماضٍ أو مضارع مسبق ( بلم ) قولهم : « مَنْ نَامَ لَا يَشْعُرُ بِشَجْوِ الْأَرْقِ »<sup>(١)</sup> . وعلى كلامه التعقيب التالي :

أولاً - رواية الميداني - الذي هو معتمد الباحث - للمثلين الأول والثاني هي : ( مَنْ يَتَيْغ في الدِّينِ يَصْلَفُ )<sup>(٢)</sup> و ( مَنْ يَجْتَمِعْ يَتَقَعَّقْ عَمْدُهُ )<sup>(٣)</sup> ، وكذلك رواية ابن سلام<sup>(٤)</sup> ، والعسكري<sup>(٥)</sup> ، وكذلك رواية الزمخشري<sup>(٦)</sup> وإن كان روى ثانيهما برفع ( يتققق ) ، غير أن المحقق أثبت في الحاشية رواية ( يجتمع )<sup>(٧)</sup> بالرفع ، فعلى هذا تكون ( من ) موصولة في رواية الزمخشري .

بل إن الباحث قال في الحاشية : « لقد روي هذا المثل بجزم « يصلف »<sup>(٨)</sup> ثانياً - ( من ) في المثل الثالث موصولة بمعنى الذي ، وقد أشار الميداني إلى هذا بقوله في شرحه ( يضرب لمن غفل عما يعاينيه صاحبه من المشقة )<sup>(٩)</sup> . ثم إن المضارع الواقع جواباً يجوز رفعه إذا كان الشرط ماضياً<sup>(١٠)</sup> ، لو افترضنا أن ( من ) في

(١) (الحذف في المثل العربي) للدكتور عبدالفتاح الحموز ص ٢١ - ٢٢ ، وفيه ( مما يمكن عد من هذه ) والصواب ما أثبت ، وذاك خطأ طبع ، وقوله (رفع يدرككم) أصوب منه (رفع يدرك) .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/٣٤٩ .

(٣) نفسه ٣/٣٣١ .

(٤) راجع (كتاب الأمثال) للقاسم بن سلام ١٥٩ ، ٣٣٦ .

(٥) راجع (جمهرة الأمثال) لأبي هلال العسكري ٢/٢٤٨ ، ٢٧٣ .

(٦) راجع (المستقصى في أمثال العرب) لأبي القاسم الزمخشري ٢/٣٦١ .

(٧) نفسه ، حاشية المحقق .

(٨) (الحذف) ص ٢٠ الحاشية .

(٩) (مجمع الأمثال) ٣/٣٤٤ .

(١٠) راجع (شرح التسهيل) لابن مالك ٤/٧٣ .



المثل شرطية .

ثالثا - قال الباحث فيما سبق : ( مما جاء فيه المضارع مرفوعا في جواب شرط فعله ماض أو مضارع مسبوق ( بلم ) قولهم ... ) ثم لم يذكر غير المثل الأخير مما سبق ، فهل فعل الشرط فيه ماض ومضارع مسبوق ( بلم ) في وقت واحد ؟  
لقد وجهت الباحث الرغبة في الاستقصاء وشغلته !  
فإن كان بالأمثال الثلاثة من شيء فهو غموضها على بعض ملاحظيها ، وقد وضحه البحث .

\* \* \*

### القسم الثالث - المسند شبه الجملة :

#### ( ١ ) المسند شبه الجملة الحرفي :

(أ) نوع المسند شبه الجملة الحرفي :

وخلاله حدثت حالات الشذوذ التالية :

( دخول باء البدل والمقابلة على المأخوذ )

من المعاني التي تفيدها الباء الجارة ، المقابلة ، وهي ( دفع شيء من جانب في نظير أخذ شيء يقابله من جانب آخر )<sup>(١)</sup> . ولتحقيقه تدخل الباء على الأغواض نحو : اشتريته بألف ، وكافأت إحسانه بضعف<sup>(٢)</sup> !

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(رَأْسُ يَرْأْسٍ وَزِيَادَةُ خُمْسَمَائَةٍ)<sup>(٣)</sup>

وقد ورد بجر (زيادة) في مجمع الأمثال ، وقد قابلت طبعة أبي الفضل التي أرجع إليها ، بطبعتي بولاق ومحمد محي الدين فوجدت فيها كلها جر (زيادة)<sup>(٤)</sup> .

وعلى الجر تكون (زيادة خمسمائة) معطوفة على (رأس) المجرورة وينبغي أن يكون المعنى أخذ رأس مقابل دفع رأس وخمسمائة . ولكن مقام المثل كما رواه الميداني ، يفيد العكس ، قال : (أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ الْفَرَزْدَقُ فِي بَعْضِ الْحُرُوبِ ، وَكَانَ صَاحِبَ الْجَيْشِ قَالَ : مَنْ جَاءَنِي بِرَأْسِ فَلْهُ خُمْسَمِائَةُ دِرْهَمٍ ، فَبَرَزَ رَجُلٌ وَقَتَلَ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأَعْطَاهُ خُمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ ، ثُمَّ بَرَزَ ثَانِيَةٌ فَقُتِلَ ، فَبَكَى أَهْلِيهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الْفَرَزْدَقُ : أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ بَرَأْسٍ وَزِيَادَةُ خُمْسَمَائَةٍ ، فَذَهَبَتْ مِثْلًا)<sup>(٥)</sup> .

فمقام المثل ومقاله دالآن على أن المعنى : أخذ رأس وخمسمائة مقابل دفع رأس .

يبدو لي أن ما حدث بالمثل محتمل أمرين :

الأول - أن يكون من الجر على الجوار ، كقراءة من قرأ (أرجليكم) بالجر في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ .

(١) (النحو الوافي) لعباس حسن ٤٩٢/٢ .

(٢) (معنى اللبيب) لابن هشام ٩٧/١ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٢٩/٢ .

(٤) راجع (مجمع الأمثال) بطبعة بولاق ٢٥٤/١ ، وبطبعة محمد محي الدين ٢٩٠/١ .

(٥) (مجمع الأمثال) ٢٩/٢ .

برءوسكم وأرجلكم إلى الكعيبين<sup>(١)</sup>؛ قال العكبري: (يقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب. وفيها وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على الرءوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرءوس ممسوحة والأرجل مغسولة؛ وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة...

والوجه الثاني: أن يكون جر الأرجل بجار محذوف، تقديره بأرجلكم غسلا، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز<sup>(٢)</sup>.

والذي في المثل قريب مما في الآية.

الأمر الآخر - أن يكون الكلام في الأصل برفع (زيادة)، ثم أفضت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء إلى جرهما، لأن اللسان قد اعتاد أن يلي المعطوف المعطوف عليه، وأن يتشابهها، ثم إن مقام المثل ومقاله - أي سياقه - غير قائمين به بل بأذهان الناس وهي لا تظل حافظة؛ فمن ثم مال اللسان إلى ما تعودته.

ومن أدلة هذا أن العسكري - وهو سابق الميداني - والزمخشري - وهو معاصره - روي المثل: (رأس برأس وزيادة خمسمائة)<sup>(٣)</sup> برفع (زيادة) وسياقه عندهما كما عند الميداني. فتفسير ما بالمثل راجع إلى غموض أن به جرًا على الجوار، أو إلى أثر كثرة الاستعمال وسرعة الأداء.

\*\*\*

(١) (المائدة) من الآية (٦).

(٢) (التيبان في إعراب القرآن) للعكبري ٤٢٢/١ / ٤٢٤.

(٣) راجع (جمهرة الأمثال) ٤٨٨/١، و (المستقصى) ٩١/٢.

## ثانياً - حال حذف المسند :

وهذه حالات شذوذ وقعت خلاله :

( حذف الفعل بقدر لو )

منع بعض النحاة أن يقال ( لو زيد قام ) إلا في الشعر أو الندور ، قال ابن هشام : ( عن البصريين أنه لا يجوز « لو زيد قام » ، إلا في الشعر أو الندور نحو : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي »<sup>(١)</sup> . ورؤى هذا الرأي لابن عصفور<sup>(٢)</sup> .

لقد وصفوا بالندرة ما وقع بالمثل :

( لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي )<sup>(٣)</sup> .

ولكن أكثر النحاة على أن حذفه جائز مطرد لدلالة المذكور بعده عليه ، قال ابن هشام : ( يطرّد حذفه مفسراً )<sup>(٤)</sup> .

وقد رد المرادي على ابن عصفور قائلاً : ( الظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والندار . بل يكون في فصيح الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ حذف الفعل فانفصل الضمير<sup>(٥)</sup> )

وقال ابن يعيش في مثلنا : ( الاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل متروك دل عليه لطمتني ، والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني )<sup>(٦)</sup> .

وقد رأى بعض الباحثين في البلاغة أن في هذا التركيب في مثلنا دلالة على الاختصاص ، فهو مقصود لمعنى لا يكون بغيره<sup>(٧)</sup> .

فالمسألة في المثل خلافية يؤيد فيها رأي بعض على بعض .

\* \* \*

(١) (معنى اللبيب) ١٦٩/٢ .

(٢) (الجنى الداني) للمرادي ٢٧٨ وهذا مقبول لأن ابن عصفور وصف الأمثال بأنها (ناوِزُ الكلام) في (المقرب) كثيرًا ، راجع مثلاً ص ١٠٩ ، ١٩٥ .

(٣) (مجمع الأمثال) ٨١/٣ .

(٤) (معنى اللبيب) ١٦٩/٢ .

(٥) (الجنى الداني) ٢٧٩ .

(٦) (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٢/١ .

(٧) راجع (البلاغة القرآنية) للدكتور محمد أبو موسى ٢٥٨ .

### ( حذفُ « الفعل » دون دليل )

أوضح ابن هشام أن الفعل يجوز حذفه إذا دل عليه دليل<sup>(١)</sup>. وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(قَصِيرَةٌ عَنْ طَوِيلَةٍ)<sup>(٢)</sup>

شرحه الميداني راويه الوحيد قائلًا : ( قال ابن الأعرابي : القصيرة التمرة والطويلة النخلة . يضرب لاختصار الكلام )<sup>(٣)</sup> .

وينبغي أن يكون أصله - على شرح ابن الأعرابي - نُبِجَتْ تَمْرَةٌ قَصِيرَةٌ عَنْ نَخْلَةٍ طَوِيلَةٍ . ولكنني أرى أصله - من خلال استصحاب أنه يضرب لاختصار الكلام - : نَابَتْ قَصِيرَةٌ ( أي كلمة قصيرة أو أي شيء قصير ) عن طويلة .

فالمثل حكمي يهدف إلى النصيح باختصار الكلام وإقلاله - وقد وردت أمثال كثيرة بهذا المعنى - عن طريق بيان حقيقة هي أن الكلمة القصيرة - ويمكن أن يتوسع في التفسير فكل شيء قصير ناب عن طويل كان الأثر - نَابَتْ عن الطويلة وكَفَتْ صاحبها عناء التطويل ، فمن أَكْثَرَ أَهْجَرَ كما قالوا .

وفي هذا التقدير أمران مشكلان :

أولهما - أنه حذف دون دليل ، فليس في الكلام قرينة تدل على المحذوف غير ما ذكره الميداني أنه مضرب المثل .

آخرهما - أن الحذف من المثل - وهو حكمي - غريب ؛ لأن الحكيم - كما سبق<sup>(٤)</sup> - مفتقر إلى الذكر أكثر من الحذف ليوضح المعنى الحكمي .

ويبدو لي أن المثل كان في أَوَّلِهِ هكذا : ( أَغْنَتْ « نَابَتْ » قصيرة « كلمة قصيرة » عن طويلة ) - ثم أتت عليه كثرة الاستعمال وسرعة الأداء ، فحذفت منه بعد أن ارتبط الكلام بمذلوله ومضربه وأصبح قابلاً لأن يحذف منه فلا يُخِلُّ هذا باستعماله .

وهنا احتمال آخر ، هو أن يكون ما بالمثل بعض آثار لغة الشعر ، فهو شطر من المجتث بالوقف على آخره ، لا يبعد أن يكون ضُبُنَ شعراً حذفت منه ، أو أخذ من شعر محذوقاً منه .

فتفسير المسألة أن تكون من آثار كثرة الاستعمال وسرعة الأداء ، وأن تكون من آثار لغة الشعر باقتطاع المثل منه .

\* \* \*

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٩٩/٢ .

(١) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٩/٢ .

(٣) نفسه .

(٤) راجع بحث (حذف المسند إليه) في الفصل الأول من الباب الأول .

## (حذف الخبر مع وجود حال صالحة)

من مواطن حذف الخبر وجوباً (أن يكون المبتدأ إما مصدرًا عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال، لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو «ضربي زيداً قائماً»، أو مضافاً للمصدر المذكور نحو: «أكثرُ شُرَبي الشَّوْبَ مَلْتَوْتاً»، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور نحو: «أكثرُ ما يكونُ الأميرُ قائماً» وخبر ذلك مقدر «ياذ كان» أو «إذا كان» عند جمهور البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في: «ضربي زيداً قائماً» ضربه قائماً، ولا يجوز «ضربي زيداً شديداً» لصلاحية الحال للخبرية فالرفع واجب، وشذ قولهم: «لَحْكُمَكَ مُسْطَماً» أي حكمت لك مثبِتاً<sup>(١)</sup>.

وشرح المصريح وجه شذوذه قائلاً: (شذوذه من وجهين: أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية.

والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها لأن الذوات لا توصف بالنفوذ<sup>(٢)</sup> وهذا القول (حكمتك مسطماً) مثل قديم، أجمل نقاشي له، ولما قيل فيه فيما يأتي: أولاً - لم يقتصر هذا الحذف على الأمثال، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره وفي القرآن الكريم.

أما الشعر فالقول المنسوب إلى الزبء:

ما لِلْجَمالِ مَشْيُها وَثِيْدًا<sup>(٣)</sup>

فقد أوّل بحذف الخبر وسد الحال مسده، وهي صالحة لأن تكونه.

وأما النثر فقد روى الأخفش عنهم «زَيْدٌ قائماً»<sup>(٤)</sup>، وأوله ابن مالك بحذف الخبر وسد الحال مسده وهي صالحة.

وأما القرآن الكريم فقراءة سيدنا علي - كرم الله وجهه - : ﴿وَنَخْرُ غَضَبَةً﴾<sup>(٥)</sup>، وقد أولت بحذف الخبر وسد الحال الصالحة مسده.

ثانياً - لم يَزِدْ جامعو الأمثال هذا المثل كما رواه النحاة واستشهدوا به، فقد رواه الميداني

(١) (أوضح المسالك) لابن هشام ١٦٠/١.

(٢) (شرح التصريح) للشيخ خالد ١٨١/١ - ١٨٢، وراجع (حاشية الصبان) ٢٢٠/١.

(٣) راجع (أوضح المسالك) ٣٢٩/١، و (شرح التسهيل) ١٠٨/٢.

(٤) راجع (شرح التسهيل) ٣٢٥/١.

(٥) راجع (شرح التصريح) ١٨٢/١.

والعسكري؛ أما الميداني فرواه روايتين: (حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ) و (خُذْ حُكْمَكَ مُسَمِّطًا)<sup>(١)</sup>، وأما العسكري فرواه: (حُكْمُكَ مُسَمِّطًا)<sup>(٢)</sup>.

وقد أدرك هذا الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، فقال: (ما ذكره النحاة رواية ثالثة، ولعلها مركبة من هاتين الروايتين)<sup>(٣)</sup> يقصد (حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ) و (حُكْمُكَ مَسْمُطًا).

ويبدو لي في هذا الأمر رأى آخر:

قال ابن منظور: (من أمثال العرب السائرة قولهم لمن يجوز حكمه، «حُكْمُكَ مُسَمِّطًا»؛ قال المبرد: وهو على مذهب «لَكَ حُكْمُكَ مَسْمُطًا» أي مَتَمِّطًا، معناه لك حكمك، ولا يستعمل إلا محدوقًا)<sup>(٤)</sup>.

فيبدو لي أن هذا المثل القديم مغير عن الأصل الذي ذكره المبرد؛ لقد كان (لَكَ حُكْمُكَ مُسَمِّطًا) ثم صار (حُكْمُكَ مُسَمِّطًا) ثم صار (حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ).

أما انتقاله من الشكل الأول إلى الشكل الثاني فقد أوماً إليه المبرد، ولا يتعاضم كثرة الاستعمال حذف جزء متطرف.

وأما انتقاله من الشكل الثاني إلى الشكل الثالث فقد تنبأ به بعض النحاة: نقل الشيخ يس عن اللقاني شرحه لما في المثل من إشكال آت من صلاحية الحال لأن تكون خبراً - وكلامه عن رواية النحاة (حُكْمُكَ مُسَمِّطًا) - قال: (لو نصبت على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال، فالواجب الرفع إن قصد أنه خبر، وذكر الخبر إن قصد أنه حال)<sup>(٥)</sup>. لقد حدث ما تنبأ به هذا النحوي، فتحوّل الحال إلى خبر.

ولكن جامعي الأمثال هم الذين أثبتوا الشكل الثالث الأخير، على حين بقى الشكل الثانى بكتب النحاة.

فالشكل الذي شذذه النحاة إنما فعل به هذا كثرة الاستعمال المُقْضِيَةُ إلى التخفيف من بعض الكلام ليسهل على اللسان.

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٣٧٦/١ والمُسَمِّطُ الجائر الذي لا يُؤد.

(٢) (جمهرة الأمثال) ٣٧٤/١.

(٣) (أوضح المسالك) ١٦١/١ حاشية المحقق.

(٤) (لسان العرب) مادة (سمط).

(٥) (حاشية الشيخ يس على شرح التصريح) ١٨١/١ وراجع (حاشية الصبان) ٢٢٠/١.

## الفصل الثالث

### الجملة

#### أولا - حال ذكر الجملة :

##### (أ) نوع الجملة :

وقد وقعت به بعض حالات الشذوذ، أعرضها فيما يأتي محللا :  
(الإخبار بالزمان عن الجثة)

ذهب قوم من النحاة إلى منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة<sup>(١)</sup>. وقال الشيخ خالد :  
(الصحيح المنع مطلقاً)<sup>(٢)</sup>.

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

١- (الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَثَرٌ)<sup>(٣)</sup>

٢- (الْيَوْمَ قِحَافٌ وَغَدًا نِقَافٌ)<sup>(٤)</sup>

وفيها أخير (باليوم) وهو ظرف زمان، عن (خمر، وقحاف) المؤخرين، وهما اسماء جثة.  
وفي المسألة نقاش يلي أجماله :

أولا - لم يقتصر الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، على الأمثال، بل ورد في الشعر والنثر.  
أما الشعر فكقول الشاعر :

(أَكُلُ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَهُ يُلْقِيْهُ قَوْمٌ وَتُنْجِيْوْنَهُ)<sup>(٥)</sup>

وفيه إخبار (بكل عام) وهو ظرف زمان، عن (نعم) وهو جثة.

وأما النثر فكقول الرسول - ﷺ - : « غَدَا الْيَهُودُ وَبَعْدَ غَدٍ النَّصَارَى »<sup>(٦)</sup>.

ثانيا - ذهب أولئك المانعون إلى أن ما ورد من ذلك يؤول<sup>(٧)</sup>، والتأويل في كل بالحذف؛

فهو في البيت : (أَكُلُ عَامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ)، وفي قول الرسول - ﷺ - : « غَدَا تَغْيِيدُ الْيَهُودِ وَبَعْدَ

(١) راجع (شرح ابن عقيل) ٢١٤/١.

(٢) (شرح التصريح) ١٦٨/١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٥٢٦/٣.

(٤) نفسه ٥٣٢/٣ والقحاف جمع (قحف) وهو إزاء يشرب فيه، والنقاف شق الهامة عن الدماغ وهو كالسابق، أي اليوم مشاركة بالقحف وغدا مقاتلة.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٣١٩/١ و (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٦) راجع (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٧) راجع (شرح التسهيل) ٣١٩/١، و (شرح ابن عقيل) ٢١٤/١، و (شرح التصريح) ١٦٧/١.



غدي تعييدُ النصرى)، وفي المثل الأول (اليوم شربُ خَمْرٍ)<sup>(١)</sup>، والمثل الثاني كالأول. وذهب غير أولئك من النحاة إلى إجازة الإخبار بظرف الزمان عن الجئة بشرط أن يفيد، وهذه الافادة متحققة بكون اسم الجئة مُشَبَّهاً اسم المعنى في حدوثه وقتاً بعد وقت، أو بتخصيص اسم الزمان بوصف أو بإضافة مع كونه مجروراً بفي في الوقت نفسه، أو بتقدير اسم معنى محذوف هو المضاف واسم الجئة مضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن مالك في شكل الإفادة الأخير: (لو كان معه قرينة تدل على اسم معنى محذوف جاز، كقولك: قدوم زيد اليوم وعمرو غداً، أي وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى. فكذلك يقدر قبل: «اليهود والنصارى» مضافان من أسماء المعاني، ليكون ظرفاً الزمان خبرين عنهما.

فالمراد -والله أعلم- فقدا تعييد اليهود وبعد غد تعييد النصرى<sup>(٣)</sup>. وقول الرسول - ﷺ - في كلام ابن مالك كمثلينا، فإذا كان سياق قول الرسول - ﷺ - قد دل على أن الأخبار مفهوم على أنه عن اسم معنى محذوف، فكذلك سياق المثلين؛ فهما من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي عندما أتاه خبر موت أبيه وهو يشرب<sup>(٤)</sup>. فقد دلت الحال على الإخبار عن (شرب خمر) و (مشاربة قحاف) كما قال النحاة. فالمسألة خلافية.

ثالثاً - قد بدا لي أن امرأ القيس - وهو شاعرٌ ملكٌ - قصد المبالغة من وراء هذا التركيب، دفعه إليها اضطرابه لموت أبيه، والاضطراب يوصل الإنسان إلى المبالغة في القول والفعل. كان يشرب الخمر ثم جاءه خبر موت أبيه فقال: اليوم خمر وغداً أمر، واليوم قحاف وغدا نقاف، مبالغاً بتخصيص اليوم للخمر، والغد لما يتوهم من أمر مُسَرٍّ، وقد ساعد على هذا تقديمه الظرف، فأشبه المبتدأ.

فقد وَضَحَ أن ما بالمثلين خلافي، أو أنه بعض آثار الاضطراب.

\* \* \*

(١) راجع (شرح التصريح) ١/١٦٨، و (أمالى ابن الشجري) ١/٨٠ فقد قال: (كقوله: «اليوم خمر وغدا أمر» أي اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر، وإنما دل على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأعيان).

(٢) راجع (شرح التسهيل) ١/٣١٩ - ٣٢٠، و (شرح ابن عقيل) ١/٢١٤ - ٢١٥ حاشية المحقق العلامة.

(٣) (شواهد التوضيح) ٣٢.

(٤) راجع (مجمع الامثال) ٣/٥٣٢ و (العقد الفريد) ٣/٥٩.

### (تذكير الفعل وفاعله حقيقي التأنيث)

وقد جعله ابن عصفور من ضرائر البذل وإن تحدّث عنه على أنه من حذف تاء التأنيث ،  
ونقل : ( قول جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلَ أُمُّ سَوِيٍّ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبَتْ وَشَامُ  
وقول الآخر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَغْدَى وَبَغْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَقْرُورُ  
ألا ترى أن التاء قد حذفت من الفعل المسند إلى «أم» في البيت الأول ، وإلى واحدة في  
البيت الثاني ؟

وإن جاء شيء من ذلك في سعة الكلام كان شاذاً عنده يحفظ ولا يقاس عليه . وسواء في  
ذلك أن يُفصل بين الاسم والفعل أو لا يفصل<sup>(١)</sup> .  
وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(إِذَا أَعْيَاكَ جَارَاتُكَ فَعُوكِي عَلَى ذِي بَيْتِكَ)<sup>(٢)</sup>

وفيه تذكير الفعل (أعصى) وفاعله (جارات) مؤنث حقيقي التأنيث .  
ولكن إذا كان هذا هو رأى المبرد ، وابن عصفور الذي نقل عنه ما سبق وواقفه ، وغيرهما ،  
فقد أجاز غيرهم تذكير الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي التأنيث .  
قال ابن جنى : ( من تذكير المؤنث قوله :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَغْدَى وَبَغْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَقْرُورُ  
لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإن كان تأنيثه حقيقياً ، وعليه قولهم :  
خَضِرَ الْقَاضِي امْرَأَةً ، وقوله :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلَ أُمُّ سَوِيٍّ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبَتْ وَشَامُ)<sup>(٣)</sup>  
وكذلك قال ابن مالك وجعل منه قول الحق سبحانه : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾<sup>(٤)</sup> قائلًا :  
(أما قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ فمن أجل الفصل بالمفعول)<sup>(٥)</sup> .  
وكذلك المثل فصل فيه بين الفعل وفاعله بالمفعول . فالمسألة خلافية .

(١) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٧٨ ، وراجع (نخزاة الأدب) ٤٨٧/٩ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٣٥/١ وعوكى أي أقبلني ، والمقصود إذا أعياك الشيء من قبلي غيرك فاعتمدى على ما ملكك .

(٣) (الخصائص) ٤١٦/٢ .

(٤) (سورة المتحنة) من الآية (١٠) .

(٥) (شرح التسهيل) ١١٣/٢ .

وقد قال سيويه مفسّراً -من قَبْل هؤلاء- السبب وراء جواز التذكير مع الفصل : ( وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء )<sup>(١)</sup> .

وقد أحسن الدكتور تمام فهم هذا الأمر عن النحاة -وبخاصة سيويه- فجعل إهمال المطابقة هنا من نتائج تضافر القرائن ، وإغناء بعضها عن بعض<sup>(٢)</sup> ، وهو كأنه مُشْتَقٌّ من قول سيويه السابق : ( كأنه شيء يصير بدلاً من شيء ) .

ولا يبعد ما في المثل عن أن يكون على لغة من قال : ( قال فلانة ) ، وقد رواها العلماء ، وذكرها ابن مالك احتمالاً لما جاء من ذلك<sup>(٣)</sup> .

فتفسير ما بالمثل كون المسألة خلافية أيد فيها رأى بعض على بعض .

\* \* \*

---

(١) (الكتاب) ٣٨/٢ .

(٢) راجع (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٨ .

(٣) راجع (شرح التسهيل) ١١٢/٢ ، و (الكتاب) ٣٨/٢ .

## (ب) طول الجملة :

وقد حدثت حالات الشذوذ التالية خلاله :

## (العطف على معمولي عاملين مختلفين)

وهو (أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين)<sup>(١)</sup>. وهو ممنوع عند كثير من النحاة، لأن (حرف العطف كالعامل ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين)<sup>(٢)</sup>. وقد ورد من أمثال العرب ما تحتمل هذا، وهو قولهم :

١- (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةٍ ولا بيضاءَ شَحْمَةٍ)<sup>(٣)</sup>

٢- (رُبَّ عالمٍ مَرغوبٌ عنه، وجاهلٍ مُستَمعٍ مِنْهُ)<sup>(٤)</sup>

٣- (رُبَّ مُؤمِّنٍ ظَنِينٌ، ومُتَّهِمٍ أَمِينٌ)<sup>(٥)</sup>

ففي المثل الأول عطف (بيضاء) على (سوداء) وهذه معمولة المضاف (كل)، وعطف (شحمة) على (تمرة) وهي معمولة (ما) المشبهة (بليس). وفي المثل الثاني عطف (جاهل) على (عالم) وهذا معمول (رب)، وعطف (مستمع) على (مرغوب) وهذا معمول المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ على الاختلاف في هذا الأمر، ومثل المثل الثاني الثالث.

وبما سبق مواطن نقاش يلي لإجماله :

أولاً - لم يرو أحد من جامعي الأمثال المثل الأول كما رواه النحاة؛ فقد رواه الميداني والزمخشري: (ما كلُّ بيضاءَ شَحْمَةٍ ولا كلُّ سوداءَ تَمْرَةٍ)<sup>(٦)</sup>، ورواه العسكري: (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةٍ) وقال في شرحه: (مثله قولهم: (ما كلُّ بيضاءَ شَحْمَةٍ)<sup>(٧)</sup>، ورواه ابن سلمة: (ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةٍ ولا كلُّ بيضاءَ شَحْمَةٍ)<sup>(٨)</sup>. ورواية ابن سلمة أهمها لأنها كرواية النحاة غير أنها لم يحذف منها (كل) الثانية التي دار فيها الكلام ونشأ عن حذفها الجدل. والذي يبدو لي أن رواية النحاة تالية في الزمن لرواية جامعي الأمثال، وأن كثرة الاستعمال

(١) (شرح الكافية) للرضي ٣٢٣/١.

(٢) نفسه ٣٢٤/١، وراجع (مغنى اللبيب) ١٠١/٢، و (أمالى ابن الحاجب) ١٣٤/١، و (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٢٠٠/١، و (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٦٦.

(٣) جَوَزَ سيبويه هذا الشكل ثم أتيه فيه: (الكتاب) ٦٦/١ وستأني رواية الميداني.

(٤) (مجمع الأمثال) ٦٥/٢. (٥) نفسه.

(٦) راجع (مجمع الأمثال) ٢٧٥/٢، و (المستقصى) للزمخشري ٣٢٨/٢.

(٧) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٢٨٧/٢. (٨) (كتاب الفاخر) لابن سلمة ص ١٥٩.

والاضطراب أفضيا إلى طرح (كل) الثانية وقد دلت الأولى عليها ولم يلتبس المعنى ، وهذا يؤكد رأى سيويه في هذا المثل - لا في هذه المسألة - فقد رأى أنه من حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله كأن المضاف ظاهر ، ثم قال : (استغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب)<sup>(١)</sup> .

ثانيا - لم يقتصر العطف على معمولي عاملين مختلفين على الأمثال ، بل ورد في الشعر والقرآن الكريم ، أما الشعر فكقول أبي دواد :

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبُ امْرَأَةً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٢)</sup>

وفيه عطف (نار) على (امرئ) و (نارًا) على (امرأ) بالواو .

وأما القرآن الكريم فكقول الحق سبحانه : ﴿إِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وفيها عطف الواو (تصريف) على المجرور (بني) ، و (آيات) الأخيرة بالرفع ، على (آيات) المرفوعة بالابتداء قبلها ، والأمر نفسه في قراءة من نصب (آيات) في المواضع الثلاثة<sup>(٤)</sup> .

ثالثا - أوَّل المانعون ما ورد من ذلك بحيث لا يكون عطفًا على معمولي عاملين ؛ فقد قالوا في بيت أبي دواد - ومثله المثل الأول - : إنه على حذف المضاف وعدم إقامة المضاف إليه مقامه ، لأنه كأنه مظهر لدلالة (كل) الأولى عليه<sup>(٥)</sup> ، حتى لقد قال الصيمري في المثل : (تقول : ما كلُّ سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت «شحمة» بالرفع ، وتفسيره أن «كل» اسم «ما» و«سوداء» في موضع جر «بكل» و«تمر» خبرها ، و«بيضاء» في موضع جر بتقدير «ولا كل بيضاء» إلا أنك حذف «كلًا» الثاني من هذا لدلالة الأول عليه ، لأن الكلامين قد صارا بمنزلة جملة واحدة ، ولو نويت الانفصال لم يكن بُدُّ من إعادة «كل» لئلا يكون عطفًا على عاملين<sup>(٦)</sup> .

وقالوا في الآية ثلاثة أوجه - كما نقل ابن هشام - : (أحدها أن «في» مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح «بني» وعلى هذا الواو نائية مناب عامل واحد وهو الابتداء أو (إن) . والثاني أن انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ أي

(١) (الكتاب) ٦٦/١ .

(٢) راجع (الكتاب) ٦٦/١ ، و (شرح التسهيل) ٢٧٠/٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٣) (الجلالية) الآيات (٣ ، ٤ ، ٥) .

(٤) راجع (البحر المحيط) ٤٢/٨ ، وهي قراءة الأعمش والجدري وحزمة والكسائي ويعقوب .

(٥) راجع (الكتاب) ٦٦/١ و (شرح التسهيل) ٢٧٠/٣ .

(٦) (البصرة والتذكرة) للصيمري ٢٠٠/١ .

هي آيات وعليهما فليست «في» مقدرة. والثالث: يخض قراءة النصب وهو أنه على إضمار «إن» و«في»<sup>(١)</sup>.

رابعا - خالف غيرهم من النحاة، قال ابن الحاجب: (اختلف الناس في مسألة العطف على معمولي عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يفضل)<sup>(٢)</sup>. ورأى المفضل وجية جدًا ولا تخرج عنه الأمثال السابقة؛ فالعطف إذا كان مثل (في الدار زيد والحجرة عمرو) كان عنده جائزًا من أجل تساوى الكلام وتوازنه ويجزى آخره على أوله كما قال المفضل. فحقيقة الأمر هنا أن العطف كان هكذا: (في الدار زيد وفي الحجرة عمرو) ثم حذف حرف الجر وصار الشكل عطفًا على معمولي عاملين. وكذلك الأمثال السابقة، فأصل المثل الثاني - فيما أفهم - (رب عالم مرغوب عنه ورب جاهل مستمع منه) ولكن العطف - الذي يكون للجمل المتشابهة في التركيب - أقدم المتكلمين على أن يتخفّفوا من حرف الجر لدلالة المعطوف عليه فلن يقع التباس، ومن أجل هذا قال ابن هشام: (فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيد والحجرة عمرو»)<sup>(٣)</sup>. وإذا كان الغرض في الكلام العادي التخفيف - والأمثال أشد طلبًا له لكثرة استعمالها - ففي هذه الأمثال السابقة - وهي حكمية - غرض آخر سبق حديث عنه<sup>(٤)</sup>. فالحكيم الذي يعظ بشرح حقائق الأشياء، أراد بهذا أن يجعل الحقيقتين المتناقضتين (الرغبة عن العالم، والاستماع من الجاهل) - وغير هذا المثل مثله - حقيقة واحدة مؤكدة مسلمة، فأسقط ذلك على التركيب بالعطف على معمولي عاملين، فبه يكون ما لدينا جملة واحدة. أما إذا قال: (رب عالم مرغوب عنه ورب جاهل مستمع منه) فسيكون ما لدينا جملتين متعاطفتين، وفي هذا إضعافٌ للحسم الذي كان.

وخلاصة هذه المسألة أنها خلافية وأن الأمثال الثلاثة وغيرها من كلام العرب وما رُئي كذلك من القرآن الكريم، يؤيد رأى المجيزين وبخاصة من فضل، فأكثر ما ورد من ذلك كالذي جوزوه، يجزى آخره على أوله. ومن ثم قال ابن هشام: (لا إشكال حيثنذ في الآية)<sup>(٥)</sup> والرأى ما رأوا.

\*\*\*

(١) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢، وراجع (البحر المحيط) ٤٣/٨.

(٢) (أمالى ابن الحاجب) ١٣٤/١.

(٣) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢، وراجع (أمالى ابن الحاجب) ١٣٤/١، وما بعدها، و (شرح الكافية) للرضى ١/ ٣٢٢، وما بعدها، و (تحصيل عين الذهب) للأعلم الشنتمرى ٣٢/١، عن (شعر أبي تمام) للدكتور شعبان صلاح ٢١٤.

(٤) راجع بحث (امتداد المسند شبه الجملة الظرفي) في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٥) (مغنى اللبيب) ١٠٢/٢.

وقد حدثت خلاله بعض حالات شدوذ، يلي عرض لها وتحليل :  
(رَفَعِ المضارع في جوابِ الشرطِ المجزوم)<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : ( لا يحسنُ « إن تأتني آتيك » من قبل أنْ إن هي العاملة . وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبدالله البجلي :

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ      إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخْوَكُ تُضْرَعُ  
أي إنك تصرع إن يصرع أخوك<sup>(٢)</sup> .

ظاهر هذا الكلام أن رفع المضارع في جواب الشرط المجزوم خاص بالضرورة ، وقد فهم هذا الأشموني فقال : ( صرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال : « وقد جاء في الشعر » )<sup>(٣)</sup> . وكذا نقل البغدادي عن بعض النحاة<sup>(٤)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب ما تحمّل هذا الأمر ، وهو قولهم :

١ - (الْوَقْسُ يُغْدِي فَتَقْدُ الْوَقْسَا      مَنْ يَذْنُ لِلْوَقْسِ يَلْأَقِي نَفْسًا)<sup>(٥)</sup>

٢ - (مَثَلُ جَلِيسِ السَّوِّءِ كَالْقَيْنِ إِلَّا يَحْرِقُ ثَوْبَكَ بِشَرِّهِ أَوْ يُؤْذِيكَ بِدُخَانِهِ)<sup>(٦)</sup>

ففي المثل الأول ( يلاقي ) جواب شرط غير مجزوم وفعل الشرط ( يذن ) مجزوم .  
وفي المثل الثاني ظاهر ( يؤذي ) - وهو مرفوع - أنه معطوف على ( يحرق ) وهو فعل الشرط المجزوم .

وأشير في البدء إلى أن المعنى لا يستقيم بعطف ( يؤذي ) على ( يحرق ) ، وقد قال الميداني في شرحه : ( مثل هذا قول مصعب بن سعد بن أبي وقاص : لا تجالس مفتونا فإنه لا يخطئك منه إحدى خَلَّتَيْنِ : إما أن يفتنك فتابعه ، أو يؤذيك قبل أن تفارقه )<sup>(٧)</sup> .

فالمعنى في هذا المثل على هذا أن القين إن لم يحرق ثوب جليسه يؤذه بدخانهِ ، ورواية القاسم ابن سلام : ( مثل جليس السوء كالقَيْنِ إِلَّا يَحْرِقُ ثَوْبَكَ بِشَرِّهِ يُؤْذِيكَ بِدُخَانِهِ )<sup>(٨)</sup> دون ( أو ) ، ويدعو لي أن الميداني ناقل عنه - وكثيراً فعل - حتى إن ابن سلام ذكر كلام مصعب بن سعد بن أبي وقاص الذي نقله الميداني .

(١) سبق في بحث الشذوذ في خلال امتداد المسند الجملة الفعلية تمرّض لهذه المسألة ، وقد تعرضت لها هنا لأنها حقيقة واقعة ، أما هناك فكانت مُتَوَهِّمَةً نفاهاً بالبحث .

(٢) (الكتاب) ٦٧/٣ . (٣) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٩/٤ .

(٤) راجع (خزانة الأدب) ٤٨/٩ .

(٥) (مجمع الأمثال) ٤٤٢/٣ ، والوقس الجرب ، يقول : تجنب الشرار فإن شرهم يمدى كما تعدى الجربي الصحاح إذا دنت منها .

(٦) نفسه ٢٤٧/٣ . (٧) (مجمع الأمثال) ٢٤٧/٣ .

(٨) (كتاب الأمثال) لابن سلام ١٣٠ .

(فأور) دخيله يرفضها المعنى ، وربما أدخلتها سرعة أداء المثل . ولذا أتناول المثل على أن (يؤدى) جواب الشرط لا معطوف على فعله .

وفيما يلي إجمالى نقاشي :

أولاً - لم يقتصر رفع المضارع في جواب الشرط المحزوم على الأمثال ، بل ورد في كلام العرب شعره ونثره ، وفي القرآن الكريم .

أما الشعر فكقول جرير بن عبدالله البجلي السابق في كلام سيبويه ، وكقول أبي ذؤيب الهذلي :

(تَقُلْتُ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا)<sup>(١)</sup>

وأما الشعر فكقول أم حارثة - رضى الله عنها - لرسول الله - ﷺ - : (إِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَضِيرُ وَأَخْتَسِبُ وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ)<sup>(٢)</sup> .

وأما القرآن الكريم فكقراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٣)</sup> .

(فصرع) و (يضيئ) و (تَرَى) و (يُذْرِكُ) في الشواهد السابقة ، أفعال جواب مرفوعة ، وأفعال الشرط مجزومة .

ثانياً - أول أكثر النحاة ما جاء من هذه المسألة تبعاً لسيبويه على وجهين :

الأول - أن بالكلام تقديمًا وتأخيرًا وأن جواب الشرط محذوف ، فالتقدير في بيت جرير (إنك تصرع إن يضرع أخوك) وفي بيت أبي ذؤيب : (لا يضيئها من يأتيها)<sup>(٤)</sup> .

الوجه الآخر - أن قبل المضارع المرفوع فاء محذوفة ، قال سيبويه في بيت أبي ذؤيب : (لَوْ أُرِيدَ حَذْفُ الْفَاءِ جَازَ)<sup>(٥)</sup> . وقال ابن جنى في الآية (قال ابن مجاهد : وهذا مردود في العرية . قال أبو الفتح : هو لعمرى ضعيف في العرية وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود لأنه قد جاء عنهم . ولو قال : مردود في القرآن لكان أصح معنى ، وذلك أنه على حذف الفاء ؛ كأنه قال : فَيُذْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً - أجاز غير هؤلاء من النحاة هذه المسألة تمسكاً بما ورد من شواهدا ، ولم يخصصوها بالشعر ، قال ابن مالك : (قد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً ، أو منفياً (بلم) ، وبقلية إن كان غير ذلك)<sup>(٧)</sup> .

(١) راجع (الكتاب) ٧٠/٣ ، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤ ، و (شرح التصريح) ٢٤٩/٢ .

(٢) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٣١ .

(٣) سورة (النساء) من الآية ٧٨ ، وراجع (المحتسب) لابن جنى ١٩٣/١ ، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤ .

(٤) راجع (الكتاب) ٧١/٣ ، و (شرح التسهيل) ٧٨/٤ .

(٥) (الكتاب) ٧١/٣ .

(٦) (المحتسب) لابن جنى ١٩٣/١ .

(٧) (شرح التسهيل) ٧٨/٤ .



وقال في مكان آخر : ( كذلك يجوز هنا رفع « ترى » لأنه جواب والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ ، كقراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أَنِنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ وكقول الراجز :

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِن يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ<sup>(١)</sup>.

وقال الصبان : ( هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة )<sup>(٢)</sup>.

رابعا - يبدو أن ما حدث بالمثل الأول يحتمل أن يكون بعض آثار لغة الشعر ؛ فهو بيت من الرجز ، لو لم يترك المضارع مرفوعا فيه لكانت تفعيلة القافية ( متفعل ) على حين أن نظيرتها في الشطر الأول ( مستفعل ) وهما أظهر التفاعيل نغمة .

ورغم أن هذا الاختلاف بينهما جائز ، لا يمتنع أن يريد الشاعر إحكام النغمة بينهما فلا يلام ؛ من أجل أن هذا خاص به وبما يراه أَلَيَقَ في كل موضع<sup>(٣)</sup>.

فالمسألة في المثليين خلافية ، ويخص المثل الأول الاقتطاع من شعر .

\* \* \*

(١) (شواهد التوضيح) ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٩/٤.

(٣) راجع بحث حذف الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.

### (حذف المعطوف والمعطوف عليه)

قد يحذف المعطوف إذا دل عليه دليل ، وعندئذ يجب أن يتبعه العاطف ، وكذلك يحذف المعطوف عليه إذا دل عليه دليل<sup>(١)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(خاصم المرء في تراث أبيه أو لم تبك) .<sup>(٢)</sup>

وشرحه الميداني قائلا : (أي إن نلت شيئا فهو الذي أردت ، وإلا لم تغرم شيئا)<sup>(٣)</sup> .

وقد فهم من هذا المثل ومن شرح الميداني له ، أن به حذف المعطوف والمعطوف عليه . قال بعض الباحثين ضمن حديثه عن أهم مواضع حذف المعطوف عليه في الأمثال : (٤) - فيما فيه المعطوف والمعطوف عليه جملتان شرطيتان : ومن ذلك قولهم : «خاصم المرء في تراث أبيه أو لم تبك» أي خاصم المرء في تراث أبيه فإن نلت شيئا فهو الذي أردت أو إن لم تنل لم تبك ، لأنك لم تغرم شيئا<sup>(٤)</sup> .

فقد اعتمد الباحث على فهم الميداني ، وقدر في المثل حذفًا كثيرة لا دليل عليها ، بل لم يلتزم كلام الميداني . الذي قال في أول كلامه : (أي) فأوضح أنه يقدم تفسيرًا للمعنى لا تحليل بناء ، فجعله الباحث تقديرًا لكلام محذوف بعد جزء المثل الأول .

وقال الميداني : (إن نلت شيئا فهو الذي أردت وإلا لم تغرم شيئا) وجعله الباحث : (إن نلت شيئا فهو الذي أردت أو إن لم تنل لم تبك لأنك لم تغرم شيئا) فتعسف من أجل أن يخرج من المثل الحذف الذي أراد .

والذي يبدو لي أن بالمثل عطف جملة (لم تبك) على جملة (خاصم المرء) وهو إن كان عطف خبرية على إنشائية فقد أجاز به بعض علمائنا<sup>(٥)</sup> .

والمعنى الذي قدمه الميداني مفهوم مع هذا العطف ، وهو مفهوم كذلك مع عد جملة (لم تبك) مستأنفة .

ولكن يبدو لي أن المعنى المقصود من وراء هذا المثل غير ما ذكره الميداني ، وأنه (أُطْلُب نصيبًا من تراث أبيه فقد بكيته معه) وأنه يضرب في ادعاء المرء ما ليس له .

(١) راجع (مغنى اللبيب) ١٦٧/٢ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٤٣٠/١ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) (الحذف في المثل العربي) للدكتور الحموز ١٤٢ .

(٥) راجع (مغنى اللبيب) ٩٩ ، ١٠٠ ، و (النحو الوافي) لعباس حسن ٦٥٣/٣ .

وعلى هذا أرى أن أصل نطق المثل هو (خاصيم المزة في ثراث أبيه أو لم تبكيه) على عطف الاستفهام، وأن كثرة الاستعمال وسرعة الأداء أفضت إلى التثخيف من فتحة الواو. لقد تحدث ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الحركة عن (حذفهم الفتحة من عين (فعل) مبالغة في التخفيف)<sup>(١)</sup>.

وهذه المبالغة في التخفيف - عنده - لضرورة الشعر، وهي في الأمثال أثر من آثار كثرة الاستعمال، التي سميتها من قبل «ضرورة الكلام الكثير الاستعمال» وصرح بها هو أيضا. فالواو في (أو لم) بمثابة العين في (فعل).  
فهنا احتمالان لتفسير ما بالمثل؛ أن يكون الإشكال من الغموض وقد وضحه البحث، وأن يكون من تأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب.

\* \* \*

---

(١) (ضرائر الشعر) ٨٤.

### (حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط)

قال سيويه : ( سألتُه عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن «أنا كريم» يكون كلامًا مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء .

وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبّهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسان بن ثابت :  
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ  
وقال الأسدي :

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ<sup>(١)</sup>  
وقال ابن مالك : ( لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط وهو أضعف ، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى . ومثال حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء قول الشاعر :

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ  
أراد : فَهُوَ ظَالِمٌ<sup>(٢)</sup> .

وقد تعرض ابن عصفور لمثل هذا في ضرائر نقص الكلمة<sup>(٣)</sup> .  
ولكن جاء من أمثال العرب قولهم :

١- (إِنْ تَرِدِ الْمَاءَ بِمَاءٍ أَكْبَسُ)<sup>(٤)</sup>

٢- (مَا ضَرَّ نَابِي شَوْلَهَا الْمُعَلَّقُ إِنْ تَرِدِ الْمَاءَ بِمَاءٍ أَوْثَقُ)<sup>(٥)</sup>

وفيهما حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط ؛ فالأصل فيهما : (فهو «أو فهذا» أكبس ، وأوفق) .

وفيما سبق النقاش التالي :

أولاً - يبدو لي أن هذين المثلين شعر ، فأولهما شطر رجز ، والآخر بيت منه ، وربما أخذ قائل الثاني الشطر الأول وضمّنه شعره مغيّراً (أكبس) إلى (أوثق) ، وقد قال الميداني في شرح الثاني :

(١) (الكتاب) ٦٤/٣ - ٦٥ .

(٢) (شرح التسهيل) ٢٨٣/١ ولا تنكعوا أي لا تمتنعوا بفتح الكاف ، وفيه بكسر الكاف وربما كان خطأ طبع فالفعل هكذا بالفتح في المضارع ، راجع (لسان العرب) مادة (نكع) .

(٣) راجع (ضرائر الشعر) ١٦٠ وما بعدها .

(٤) (مجمع الأمثال) ٥٤/١ .

(٥) نفسه ٢٦٧/٣ .

(هذا مثل قولهم : «إن ترد الماء بماء أكيس»<sup>(١)</sup>).

وعلى هذا يكون المثان متحملين بعض آثار لغة الشعر لأنهما منه ، فهما مقبولان إذن في نظر أولئك النحاة .

ثانيا - لم يقتصر حذف المبتدأ مقرونا بفاء الجواب على الأمثال والشعر ، بل ورد في النثر الآخر ، ومنه قول الرسول ﷺ - لسعد - رضي الله عنه - : (إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً)<sup>(٢)</sup> وقوله - ﷺ - لهلل ابن أمية : (الْبَيْتَةُ وَالْأَخَذُ فِي ظَهْرِكَ)<sup>(٣)</sup> فالتقدير في الأول : ( ... فهو خير ) وفي الثاني (أَحْضِرِ الْبَيْتَةَ وَإِنْ لَا تُحْضِرْهَا فَجَزَاؤُكَ خَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) .

ثالثا : أجاز غير أولئك من النحاة حذف المبتدأ مقرونا بفاء الجواب في الكلام فضلا عن الشعر .

قال ابن مالك في حديث الرسول ﷺ - لسعد - رضي الله عنه - : (تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط ، فإن الأصل : إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير . وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة . وليس مخصوصا بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره .

فمن وروده في غير الشعر ، مع ما تضمنه الحديث المذكور ، قراءة طاوس : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلَحْ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ﴾ أي أصلح إليهم فهو خير . وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط ، فإن الأمر مضمن معناها . فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب ، واستحقاق اقتترانه بالفاء ، لكونه جملة اسمية . ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير)<sup>(٤)</sup> ثم أورد مثل تلك الشواهد .

فرأى ابن مالك في الشواهد يرد رأيه في شرح التسهيل ، وكلام الخليل وابن عصفور ومن تبعهم إنما كان في إكبار حذف الفاء حتى في نماذج حذف المبتدأ مقرونا بالفاء ، وقد رأى غيرهم جواز هذا في الاختيار ، كما نقل البغدادي<sup>(٥)</sup> والأشموني<sup>(٦)</sup> .

وإنما كان دافعهم الأول إلى الإجازة قراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ ، فقد جعلوها - كما سبق من حذف الفاء -<sup>(٧)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ٢٦٧/٣ .

(٢) راجع (شواهد التوضيح) لابن مالك ١٩٢ .

(٣) راجع السابق نفسه ١٩٢ .

(٤) (شواهد التوضيح) لابن مالك ١٩٢ وما بعدها .

(٥) راجع (خزانة الأدب) ٥٠/٩ .

(٦) راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ٢/٤ .

(٧) راجع (المحتسب) ١٩٣ .

رابعاً - سبق منذ قليل ، أن رجحت أن يكون قائل المثل الثاني - وهو بيت رجز ، أخذ المثل الأول فضمنه شعره مغيرة (أكيس) إلى (أوثق) . وهنا أشير إلى أن الميداني روى المثل الأول بفتح همزة (ان) وكسرهما ، ولكنه بنى شرحه للمثل على رواية الفتح قائلًا : (يعنى أن ترد الماء ومعك ماء إن احتجت إليه كان معك ، خير لك من أن تفرط في حمله ولعلك تهبط على غير ماء)<sup>(١)</sup> ، ولم يتعرض في شرحه لرواية الكسر ولا تعرض لها في شرحه للمثل الثاني .

والذي يبدو لي أن رواية الكسر تطور عن رواية الفتح ؛ فالمثل حكمي وقد سبق انضاح ميل الأمثال الحكمية إلى أسلوب الشرط الذي يحقق الوعظ والنصح بطريقة غير مباشرة هي في الوقت نفسه أخصر<sup>(٢)</sup> .

وقد تبين كذلك أن سمات بناء الأمثال راسخة في ذهن العربي<sup>(٣)</sup> والذي حدث هنا أن مال اللسان إلى ما هو سمة ظاهرة في الأمثال الحكمية فكسر (إن) فبان التركيب على أن المبتدأ محذوف فيه مقرونًا بفاء الجواب ، وهو مع فتح (أن) لا شيء فيه .  
ففي المثلين تفاسير ثلاثة لما حدث : كون المسألة خلافية يؤيد المثلان فيها رأى بعض على بعض ، والاقتطاع من شعر ، وتأثير كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٥٤/١ .

(٢) راجع بحث امتداد المسند الجملة الفعلية في الفصل الثاني من الباب الأول ، وكذلك بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب نفسه .

(٣) راجع التعقيب على الباب الأول .

### (حَذَفُ رَكْنِي أُسْلُوبِ التَّسْوِيَةِ)

من أشكال أسلوب التسوية ما جاء في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾<sup>(١)</sup> وهو معتمد على همزة التسوية و (أم) المتصلة .  
أما همزة التسوية فهي (الداخلية على جملة يصح حلول المصدر محلها)<sup>(٢)</sup> وأما (أم) (الواقعة بعد همزة التسوية فلا تقع إلا بين جملتين)<sup>(٣)</sup> .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(الشَّرْطُ أَثْلُكَ عَلَيْكَ أَمْ لَكَ)<sup>(٤)</sup>

ومعناه كما قال الحسن اليوسي : (أن ما اشترط فهو لازم وأولى أن يتبع ، سواء كان ذلك الشرط عليك أم كان لك)<sup>(٥)</sup> .

وقد فسر به بأن المراد أسلوب التسوية غير أنه في تفسيره حَذَفَ الهمزة وفيه اختلاف بين مانع إلا في ضرورة ومجوز في الاختيار<sup>(٦)</sup> ، ولكن الذي في المثل حذف (سواء) وهي الخبر في إعراب الجمهور ، والهمزة وما دخلت عليه ، وما عطفته (أم) وما عطفت عليه وهو المبتدأ ، وبقاء الجار والمجرور (عليك ، لك) .

وأصل المثل فيما أفهم : (الشَّرْطُ أَثْلُكَ سَوَاءً أَكَانَ عَلَيْكَ أَمْ كَانَ لَكَ) .

والذي يبدو لي أن الحكمي أخرج هذا المثل الحكمي قاصداً هذه الحذوف به ؛ من أجل تحقيق التوازن بين شطريه ، فهذا المثل شطران أولهما (الشرط أملك) ، وثانيهما (عليك أملك) يكادان يتطابقان وزناً ، ولم يكن هذا التوازن ليكون دون حذف من أصل المثل كما تقدم ذكره .

وقد اتضح من قبل أن الحكمي يقصد أحياناً هذا التوازن بموسيقاه ونغمته من أجل جذب المتلقي ، ثم تحفيظه وتعليمه المعنى الحكمي<sup>(٧)</sup> . وعلمائنا يجعلون الكلام المسجوع كالشعر في تحمل الضرورة<sup>(٨)</sup> ، والمتوازن أجدر من المسجوع بهذا الشبه .  
فما بالمثل بعض آثار تحسين لفظه .

\*\*\*

(١) (البقرة) من الآية (٦) .

(٢) (مغنى اللبيب) ١٦/١ .

(٣) نفسه ٤٠/١ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٦٧/٢ .

(٥) (زهر الأكم) للحسن اليوسي ٢٣٠/٣ .

(٦) راجع (مغنى اللبيب) ٤٠/١ ، و (خزانة الأدب) ١٢٣/١١ ، والفصل الثاني من هذا الباب .

(٧) راجع (الأمثال) للدكتور عابدين ١٥٢ ، وراجع بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول .

(٨) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣ .

### (حذف الضمير الرابط للخبر الجملة)

قال سيبويه : ( لا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام .

قال الشاعر :

قَدْ أَضْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت <sup>(١)</sup> .

وجعل ابن عصفور من ضرائر نقص الكلمة : ( حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا بالخبر عنه إذا كان حذفه يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ، نحو قول الأسود بن يعفر :

وَحَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

وقول الآخر : قَدْ أَضْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ ...

وقول الآخر :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثْلِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مِثْلِي أَنَا عَارِفٌ ...

ألا ترى أن ( يَحْمَدُ ) و ( أَصْنَعُ ) و ( عَارِفٌ ) مهيآت للعمل في المبتدآت التي هي أخبار لها وهي مع ذلك مقطوعة عن العمل فيها .

فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام ، بل إن جاء شيء حفظ ولم يقس عليه <sup>(٢)</sup> .

ومنع بعض النحاة هذا الحذف أن يقع في الشعر وغيره كليهما <sup>(٣)</sup> . ورغم هذا ورد من أمثال العرب قولهم :

( شَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى ) <sup>(٤)</sup>

وقد ذكره سيبويه بعد كلامه السابق فقال : ( زعموا أن بعض العرب يقول : « شهر ترى

وشهر ترى وشهر مرعى » يريد : ترى فيه فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب <sup>(٥)</sup> .

ولكن فيما سبق نقاس يلي لإجماله :

(١) (الكتاب) ٨٥/١ .

(٢) (ضرائر الشعر) ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) راجع (خزانة الأدب) ٣٦٠/١ .

(٤) (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢ .

(٥) (الكتاب) ٨٦/١ .



أولاً - لا يخفى طلب السجع والازدواج وقد لاحظته السهيلي<sup>(١)</sup>؛ (فشهر ترى) بحذف الضمير الرابط طابق (شهر ترى) تماماً في الوزن ونغمة السجع. وهذا عند علمائنا كالشعر في تحمل الضرورة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - لم يقتصر حذف هذا الرابط على الأمثال والشعر - كما سبق - بل ورد في القرآن الكريم، ومنه قول الحق سبحانه بقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup>؛ قال العكبري: (قرئ: وكل؛ أي وكلهم، والعائد محذوف؛ أي وعده الله)<sup>(٤)</sup>.

ومنه قوله سبحانه بقراءة يحيى وإبراهيم والسلمي: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ قال العكبري: (يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ، والخبر ييغون، والعائد محذوف أي ييغونه)<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً - أجاز كثير من النحاة حذف هذا الضمير الرابط إذا كان مفعولاً والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، بل ذكر ابن مالك في التسهيل أنه إجماع<sup>(٧)</sup>. ولكن رأى سيبويه السابق يكسر هذا الإجماع.

ويبدو لي أن إجازة حذف الضمير الرابط إذا كان هو والمبتدأ كما سبق، إنما كانت لما فيه من معنى، إلى تخفيف الحذف.

لقد تناول الجرجاني (كله لم أضنع) قائلاً: (وإذا تأملتني وجدته لم يتركه ولم يحول نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى التَّصْبِ يَتَّبَعُهُ ما يُريد. وذلك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بقصاً ولا كلاً. والتَّصْبِ يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذُّب الذي ادَّعته بعضه)<sup>(٨)</sup>.

أما إذا لم يكن المبتدأ كلاً فقد تأولوا ما ورد منه؛ قال ابن جنى: (إن شئت لم تجعل قوله «ييغون» خبراً، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، فكأنه قال: أفحككم الجاهلية حككم ييغونه، ثم حذف الموصوف الذي هم حكم وأقام الجملة التي هي صفة مقامه، أعنى ييغون)<sup>(٩)</sup>. وقال الفارسي في البيت السابق: (يُحْتَمِلُ أن يكون خبر «وخالد» قوله: لا يُحمد

(١) راجع (نتائج الفكر) للسهيلي ٤٣٦.

(٢) راجع (ضرائر الشعر) لابن عصفور ١٣، و (المقرب) ٥٦٣، ومدخل هذا الباب.

(٣) (النساء) من الآية (٩٥)، وراجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١.

(٤) (التيان في إعراب القرآن) للعكبري ٣٨٣/١.

(٥) (المائدة) من الآية (٥)، وراجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١.

(٦) (التيان في إعراب القرآن) للعكبري ٤٤٣/١.

(٧) راجع (شرح التسهيل) ٣١٠/١.

(٨) (دلائل الإعجاز) للجرجاني ٢٧٨.

(٩) (المحتسب) لابن جنى ٢١٢/١.

بالباطل، والجملة بينهما اعتراض<sup>(١)</sup>.

ولكن ذكر ابن مالك أن بعض النحاة يجيز حذف هذا الضمير وإن لم يكن المبتدأ كلا تمسكا بما ورد<sup>(٢)</sup>.

رابعا - ضعف المثل عند سيويه ومن تبعه، مِنْ أَنَّ (شهر ترى) عنده مبتدأ وخبر، ولكن لغيره فهما آخر أسد لأنه مبنى على سياق ربما خفى عليه.

قال السهيلي ناقدًا فهم سيويه لهذا المثل: (أما ما ذكر من قولهم: «شَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَزَعَى» وجعله من هذا الباب بمنزلة «كله لم أصنع» و«زيد ضربت»، فإيا بُغِدَ ما بينهما! هذا نكرة وما بعدها صفة لها لا خبر عنها، فلم يصح نصبه بها، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف. وحسن حذف الضمير لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر؛ وزاده حسنا ههنا ازدواج الكلام وطلب السجع، (فشهر) في هذه الكلمات مبنى على ما قبله، كأنه يقول: «السَّنَةُ شَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ تَرَى» أو «من السنة»<sup>(٣)</sup>.

إن (شهر ترى) موصوف وصفة، لا لأن (شهر) نكرة لا تصلح للابتداء؛ فمن مسوغات الابتداء بالنكرة قصد التنويع، وهو قائم بالمثل<sup>(٤)</sup>، بل إن ابن مالك سوغ التنكير في هذا المثل خاصة للعطف<sup>(٥)</sup>، ولكن رجحان كونه موصوفاً وصفة من أن أصل سياقه - كما ذكر السهيلي - (السنة شهر... أو من السنة...) ويؤكد شرح الميداني له قائلاً: (يعنون شهر الربيع)<sup>(٦)</sup>.

والذي أفضى بسيويه إلى أن ضعف المثل أنه لم يحتمل عنده أن يكون موصوفاً وصفة لأنه لم يقف على سياقه، ولولا هذا لحكم بغير ضعفه لأنه قال في حذفه - أي الضمير الرابط - من الصفة: (هو في الوصف أئْتَلَّ منه في الخبر)<sup>(٧)</sup>.

فتفسير ما بالمثل أن المسألة خلافية يؤيد هو فيها رأى بعض على بعض، وأنه بعض آثار تحسين الكلام، وأن به غموضاً أقْدَمَ إلى فهم وقوع تلك المسألة به، وصَّحه البحث.

\* \* \*

(١) (شرح أبيات المعنى) ٢٨١/٧.

(٢) راجع (شرح التسهيل) ٣١٢/١، و (خزانة الأدب) ٣٦٠/١.

(٣) (نتائج الفكر) للسهيلي ٤٣٦، وراجع (أمالى السهيلي) ٩٠، ٩١.

(٤) راجع (معجم الهوامع) للسيوطي ٢٩/٢ وما بعدها.

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٢٩٣/١.

(٦) (مجمع الأمثال) ١٧٣/٢.

(٧) (الكتاب) ٨٧/١.

### (حذف تمييز مخصوص «نعم» المضمرة)

قال سيويه : ( لا يجوز لك أن تقول : نعم ، ولا رُبَّه ، وتسكت ، لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدّم قبل الاسم ، والإضمار الذي لا يجوز عليه السكوت نحو : زيد ضربته ، إنما أضمّر بعد ما ذكر الاسم مظهرًا ، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر<sup>(١)</sup> .

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم :

(إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَبِهَا وَنَعَمْتَ)<sup>(٢)</sup>

فظاهر التركيب أن المخصوص بالمدح ضمير مستتر وأن التمييز محذوف ، وقد قال ابن هشام في حذف التمييز في مثل هذا التركيب : ( هو شاذ في باب «نعم» نحو : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعَمْتَ ، أي فبالرخصة أَخَذَ وَنَعَمْتَ رُخْصَةً<sup>(٣)</sup> ) .

لقد منع سيويه حدوث هذا الحذف للبس والإبهام ، وشذذ ابن هشام ما وقع منه في الحديث ، والظاهر لي أن الحديث استخدم جزء الوصف في المثل التعبيري السابق ، وهو (بها ونعمت) ، فإذا كان ثم شذوذ فهو في المثل ، وإنما استخدمه غيره .

ولكن ابن مالك تعرض للحديث بعد أن قال : ( يضمّر ممنوع الإتيان مفسرًا بتمييز مؤخر مطابق قابل (أل) لازم غالبًا<sup>(٤)</sup> ، فقال : ( قلت : غالبًا ، بعد التقييد بلازم ، احترارًا من حذف المميز في قول النبي - ﷺ - : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » أي بالسنة أخذ ، ونعمت السنّة شُنّة ، فأضمّر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به<sup>(٥)</sup> . فلم يشذ ما وقع بالحديث لأنه مفهوم ، ويبدو لي أنه إنما كان مفهومًا لأنه مثل تعييري مستعمل ، وأن هذا المثل متطور عن أصل .

نقل الميداني في شرح المثل : ( الهاء في «بها» راجعة إلى الوثيقة ، أي إن فعلت كذا فبالوثيقة أخذت ، ونعمت الخصلة الأخذ بها<sup>(٦)</sup> ) .

فقد تخففت كثرة الاستعمال وسرعة الأداء من هذا كله وأبقت (نعمت) هكذا بحيث يبدو

(١) (الكتاب) ١٧٦/٢ .

(٢) (مجمع الأمثال) ١٠٧/١ .

(٣) (معنى اللبيب) ١٧٠/٢ .

(٤) (شرح التسهيل) ٨/٣ .

(٥) نفسه ١٣/٣ - ١٤ .

(٦) (مجمع الأمثال) ١٠٧/١ .

المخصوص بالمدح مستترا ولا تمييز له .

لم يكن هذا الكلام ليفهم لولا أن له أصلا كهذا كان فيه مفهوما ثم تخفف منه وبقي مفهوما كعادة الكلام الكثير الاستعمال . وربما أكد هذا قول ابن عصفور : ( لا بد من ذكر اسم المدح أو المذموم ، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرا . وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى ، ومن كلامهم : « إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت » أي « ونعمت فعلة » بحذف التمييز واسم المدح )<sup>(١)</sup> .

فهو صريح في أن المثل السابق مفهوم ، ولا وجه لكونه مفهوما إلا أن يكون متحوّلا عن أصل بالتخفف منه ، وهذا أثر كثرة الاستعمال وسرعة الأداء المصاحبة للاضطراب . أما الحديث فإنما استعمل المثل .

\* \* \*

---

(١) (المقرب) لابن عصفور ٧٠ - ٧١ .

### (حذف حرف النداء من النكرة المقصودة)

منع كثير من النحاة حرف النداء من النكرة المقصودة في مثل : (يا رجل اقبل) ، وعلل بعضهم ذلك بأن هذه النكرة (شائعة فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء ، وإلا فالكلام ملتبس)<sup>(١)</sup> . قال الرضى : (إنما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ؛ إذ هي إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ؛ إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب)<sup>(٢)</sup> .

وجعله سبويه ضرورة قائلا : (قد يجوز حذف «يا» من النكرة في الشعر ، وقال العجاج :

جَارِي لَا تُشْتَكِرِي غَظِيرِي

يريد : يا جارية)<sup>(٣)</sup> .

وهو يعنى بالنكرة حال المنادى قبل النداء كما أوضح السيرافي<sup>(٤)</sup> .

وعلل بعضهم ذلك بأن النكرة وصف (لأي) وقد حذفت هذه فلا يحذف حرف النداء لكي لا يجحف بها ، قال ابن عصفور ضمن ضرائر نقص الكلمة : (منه حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها نحو قول الراجز :

جَارِي لَا تُشْتَكِرِي غَظِيرِي

يريد : يا جاري . وإنما لم يجز الحذف في سعة الكلام ، لأن قولك : «يا رجل» أصله «يا أيها الرجل» ، فحذفت الألف واللام و «أي» لأنها وصلة لما فيه الألف واللام ، فانحذفت بحذفهما وصارت «يا» عوضاً من الألف واللام المحذوفة ، وتعرف بها الاسم لنهايتها مناب أداة التعريف ، فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثرت الحذف ، وكثرته أجحاف)<sup>(٥)</sup> .

ورغم ذلك ورد من أمثال العرب قولهم : (وقد ضمنت المثل التاسع لموافقة لما هنا وإن كان مكانه حذف الجملة) .

١- (إِفْتَدِ مَخْنُوقُ)<sup>(٦)</sup> ٢- (أَصْبَحَ لَيْلُ)<sup>(٧)</sup>

٣- (أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النُّعَامَ فِي الْقَرْيِ)<sup>(٨)</sup>

(١) (المقتضب) ٢٦١/٤ . (٢) (شرح الكافية للرضي) ١٥٩/١ .

(٣) (الكتاب) ٢٣٠/٢ . (٤) نفسه ٢٣٠/٢ الحاشية .

(٥) (ضرائر الشعر) ١٥٥ . (٦) (مجمع الأمثال) ٤٥١/٢ .

(٧) نفسه ٢٣٢/٢ .

(٨) نفسه ٢٨٥/٢ وفيه النعامة ، والصواب - إن شاء الله - ما أثبت .

- ٤- (أَطْرُقْ كَرَا يُخْلَبْ لَكَ) <sup>(١)</sup> - ٥- (تَتَأْتِي بِقَرٍّ) <sup>(٢)</sup>  
 ٦- (إَقْلَبْ قَلَابٌ) <sup>(٣)</sup> - ٧- (صَنَ صَاقِعٌ) <sup>(٤)</sup>  
 ٨- (هَذِرًا هَذِرِيَانُ) <sup>(٥)</sup> - ٩- (أَعْوَرُ عَيْنَكَ وَالْحَجَرُ) <sup>(٦)</sup>

وقد ذكر أولئك النحاة الأمثال الثلاثة الأولى ، وإنما تابعوا فيها سيبويه القائل : ( قال في مثل :  
 (إِفْتَدِ مَخْنُوقٌ) و (أَصْبَحْ لَيْلٌ) و (أَطْرُقْ كَرَا) وليس هذا بكثير ولا بقوى <sup>(٧)</sup> . فقال المبرد :  
 ( وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - :  
 « افتد مخنوق » ، و « أصبح ليل » و « أطرق كرا » <sup>(٨)</sup> .

وقال ابن جنى : ( على أن هذا قد جاء في المثل ، وهو قولهم : إفتد مخنوق » و « أصبح ليل »  
 و « أطرق كرا » ، يريد : يا مخنوق ويا ليل ، وبakra . وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منتورة  
 فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك قال أبو علي : لأن الغرض في الأمثال  
 إنما هو التثنية ، كما أن الشعر كذلك ، فجري المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه <sup>(٩)</sup> .  
 فلا يخفى أنهم تابعوا سيبويه في الأمثال الثلاثة وفي ترتيب ذكرها ، بل في قوله قبل ذكرها :  
 « في مثل » لا في الأمثال .

وقد ذكر ابن عصفور هذه الأمثال الثلاثة أيضا وحدها ثم قال : ( إلا أن ما جاء منه شاذ  
 يحفظ ولا يقاس عليه ) <sup>(١٠)</sup> .

وقال الحيدرة اليمنى : ( لا يقاس على أطرق كرا لأنه مثل ) <sup>(١١)</sup> .

فقد كانت المسألة - كما بدا - مثيرة للنحاة ، فثاروا على أن تكون الأمثال كالنثر العادي .  
 وفيما سبق نقاش يلي :

أولاً - لم يقتصر حذف ( يا ) من المنادى النكرة المقصودة ، على الأمثال والشعر ، كما  
 سبق ، بل ورد في كلام العرب المنثور ، والقرآن الكريم .  
 أما نثرهم فقوله - ﷺ - حكاية عن سيدنا موسى - عليه السلام - حين فر الحجر بثوبه  
 حين وضعه عليه وذهب ليغتسل : ( تَوْبِي حَجَرٌ ) <sup>(١٢)</sup> .

(١) نفسه ٢/٢٨٥ .

(٢) نفسه ١/٢٢٤ .

(٣) وهي رواية الزمخشري بالمستقصى ١/٢٨٦ ، رواية الميمني لا ترد هنا ، راجع (مجمع الأمثال) ٢/٤٨٠ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٢/٢٣١ .

(٥) نفسه ٣/٤٨٤ .

(٦) (الكتاب) ٢/٢٣١ .

(٧) نفسه ٢/٣٢٣ .

(٨) (المقتضب) ٢/٧٠ .

(٩) (المقتضب) ٤/٢٦١ .

(١٠) (ضرائر الشعر) ١٥٥ ، وراجع (المقرب) ١٩٥ .

(١١) (كشف المشكل في النحى للحيدرة ١/٣٥٢ .

(١٢) راجع (المقرب) لابن عصفور ١٩٥ ، و (حاشية الصبان) ٣/١٣٦ بالشرح .

وأما القرآن الكريم فقول الحق سبحانه بقراءة جعفر: ﴿قُلْ رَبِّ احْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، قال ابن جنى: (بضم الباء، والألف ساقطة على أنه نداء مفرد)<sup>(٢)</sup>.

وقوله سبحانه بقراءة بعض القراء: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن مالك: (أصله: يا رب، فحذف حرف النداء)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً - تمسكاً بما ورد في الشعر والنثر، أجاز بعض النحاة حذف حرف النداء من اسم الجنس النكرة المقصودة، فقد نقل الشيخ خالد عن المرادي قوله: (الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتهم نظماً ونثراً)<sup>(٥)</sup> وبه قال الأشموني<sup>(٦)</sup>.

بل قد نُقل عن الكوفيين الحكم بقياسيته واطراده<sup>(٧)</sup>، حتى قال الرضى: (قول الكوفيين في اسم الجنس أصح)<sup>(٨)</sup>.

والحقيقة أنه أسد وأصح، لأن النداء مفهوم بالنغمة وشكل الاسم المنادى، بل مفهوم من النظام أيضاً، فقد سبق أن بين النداء والطلب تداعياً غرزه الكوفيون فقالوا: (النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والتهنى)<sup>(٩)</sup>.

وفي هذه الأمثال السابقة الأمر كما قالوا، فلم ينفك النداء عن الأمر، سبق الأمر النداء في الثمانية الأولى، وسبق النداء الأمر في المثل الأخير.

وفي بيت سيويه الدائر في كتب النحاة بعده الأمر كذلك: (جاري لا تستكرى) نداء فنهى، وفي قول الحق سبحانه (رب احكم) نداء فدعاء (أمر)، فلم يبق غير (رب السجن أحب إلى)، وهو يؤكد الملاحظة ولا ينفىها.

فربما كان هذا في ذهن الكوفيين فحكموا باطراد حذف حرف النداء لأنه مفهوم بالنغمة والشكل والتضام.

ولقد أحسن الدكتور تمام حسان عندما جعله من إغناء بعض القرائن عن بعض (تضافر القرآن)، فقال: (يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهومًا بواسطة القرائن الأخرى)<sup>(١٠)</sup>.

أما الدكتور أحمد كشك فقد بين الكيفية وأكد قوة الحذف، بقوله (إن الكلمة التي تُنادى

(١) سورة (الأنبياء) من الآية (١١٢).

(٢) (المختص) ٦٩/٢.

(٣) سورة (يوسف) من الآية ٣٣.

(٤) (شرح التسهيل) ٢٨٢/٣.

(٥) (شرح التصريح) ١٦٥/٢ والنكرة المقصودة عندهم اسم جنس معين كما قال الأشموني، راجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٣٧/٣ بالشرح.

(٦) راجع (حاشية الصبان) ١٣٧/٣ بالشرح.

(٧) راجع (شرح التصريح) ١٦٥/٢، (حاشية الخضري) ٧٢/٢.

(٨) (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) ٧٢/٢.

(٩) (الإنصاف في مسائل الخلاف) ١٠٣/١، وراجع بحث امتداد الجملة في الفصل الثالث من الباب الأول.

(١٠) (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان ٢٣٩.

نفسها تأخذ من التطويل والمط ما يقوم مقام الأداة، فأقول في «محمّد» مثلاً: «محمّاد» وتكون النغمة وحدها قرينة وعلامة على النداء، وهنا فإن المنادى يأخذ لوناً نغمياً معيناً حين يكون وحده يختلف عن لونه حين يكون مصاحباً للأداة.

والذي يؤكد قيام المنادي بالدور الكامل في جملته أن نماذج وروده بعيداً عن أدواته قاربت في الحصر نماذج وروده مع الأداة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - لابن يعيش فهم طيب لما حدث بهذه الأمثال، قال: (قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: «أَصْبِغْ لَيْلُ»، «وَأَقْتِدِ مَخْنُوقُ»، و «أَطْرِقْ كَرًا» يريد ترخيم كروان على قول من قال: يا حائر، بالضم، وذلك أن هذه الأمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها، وقال أبو العباس المبرد: الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها<sup>(٢)</sup>.

فقد بنى فهمه على كلام المبرد السابق نقله، ورأى أن كثرة استعمال الأمثال تجعلها كالأعلام وهذه يجوز معها حذف حرف النداء<sup>(٣)</sup>.

أما أن كثرة الاستعمال تجعلها كالأعلام فهذا صحيح، بل لقد قال المبرد نفسه في المثل: (مواعيد عرقوب): («مواعيد عرقوب» علم لكل ما لا يصح من المواعيد)<sup>(٤)</sup>.

ولكن المثل كله يصير كالعلم لا النكرة المناداة وحدها. ولو أنه قال إن كثرة الاستعمال نفسها وسرعة الأداء أفضت إلى إسقاط حرف النداء تخفيفاً لضرورة الكلام الكثير الاستعمال لكان أسد، ولا سيما أنه القائل: (اعلم أن اللفظ إذا كثّر في ألسنتهم واستعمالهم أثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف)<sup>(٥)</sup>.

فما بالأمثال التسعة خلافي أيدت فيه رأياً على رأى، ويحتمل أن يكون لكثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء.

\* \* \*

(١) (من وظائف الصوت اللغوي) للدكتور أحمد كشك ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٦/٢.

(٣) هذا عين ما قال به الأعلام الشنمري في (النكت في تفسير كتاب سيويه) ١/٥٦٩؛ فقد قال: (أما الأمثال فجواز حذف حرف النداء منها لكثرة استعمالهم لها فصارت كالمعرفة فحسن جواز الحذف فيها).

(٤) (مجمع الأمثال) ٧/١.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ٩٤/٩.



### (تنوين المنادى العلم)

أوضح سيبويه أن المنادى العلم المنبئ يلحقه التنوين اضطراراً وقال : ( هذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً ... فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع )<sup>(١)</sup>. وهذا مذهب سيبويه والخليل والمالزي وأختاره الزجاجي ، غير أنه علل تنوينه على حاله مرفوعاً بأن العلة التي من أجلها بنى قائمة بعد فيه ( فينون على لفظه )<sup>(٢)</sup>. واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب ( وحثهم أنهم ردوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب )<sup>(٣)</sup>. وسواء أكان هذا أم ذاك ، فلا يخرج الأمر عن أن يكون ضرورة جعلها ابن عصفور ضمن ضرائر زيادة الحرف قائلاً : ( منها تنوين الاسم المنبئ للنداء ، إجراء له مجراه قبل النداء ، وإذا نون جاز فيه وجهان : أحدهما : إبقاؤه على بنائه ، والآخر نصبه رداً إلى أصله من الإعراب )<sup>(٤)</sup>.

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(أُنْجُ سَعْدٌ فَقَدْ هَلَكَ شُعَيْدٌ)<sup>(٥)</sup>

وفيه تنوين ( سعد ) وهو علم منادى حرف ندائه محذوف ، وليس الكلام شعرا ولا بعض شعر . ويُطْفِئُ إلى الذهن أن هذا الأمر ضرورة الكلام المسجوع أي لتحسين اللفظ ؛ ففي المثل ( سعد وسعيد ) يحتمل أن تنونا لإتمام السجع . ولكن يمنع من هذا أمران :

أولهما - أن الكلمة الأولى منهما هي غير المنونة وأكثر تحرى السجع أن يقاس الثاني على الأول ، وبخاصة في كلام حوارى كهذا سريع الأداء .

ثانيهما - أن الوقف يمنع أن يكون تحرى السجع معتمداً على التنوين ، والوقف على ( سعيد ) آخر الكلام بالسكون ، بل إن هنا احتمالاً كبيراً للوقف على ( سعد ) لإعلاء الصوت بالنداء ، فلا يكون للتنوين مجال .

ولكن الذي يبدو لي أن استعمال المثل خلال الكلام وما يصحبه من اضطراب وسرعة أداء ، أدى إلى تنوين ( سعد ) المنادى ليوافق ( سعيد ) . ففي مثل هذه الحال لا يلتفت كثيراً إلى ما يجب ، ولا ينتظر أن يوقف على ( سعد ) المنادى ، فاحتمال تنوينه كبير .

فقد بدا احتمال رجوع ما بالمثل السابق إلى تأثير الاضطراب وسرعة الأداء .

(١) (الكتاب) ٢٠٢/٢.

(٢) (خزانة الأدب) ١٥٠/٢.

(٣) نفسه ١٥١/٢.

(٤) (ضرائر الشعر) لابن عصفور ٢٥ - ٢٦ ، وراجع (شرح أبيات المغني) للبغدادي ٥٣/٦ ، وما بعدها ، و (الانصاف) ٣١١/١.

(٥) (مجمع الأمثال) ٣٨٣/٣ يضرب عند استحكام الشر وفي الاستمسك على الباقي عند فوات الماضي ، كما قال الرمخشري (بالمستقصى) ٣٨٤/١.

### (زيادة الفاء في جواب الشرط)

قال الثمري بن تُولب :

( لا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفَسَا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكَتْ فَقَعْنَدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي )<sup>(١)</sup>

فشغل النحاة بالفاءين اللتين في جواب (إذا) ؛ فلا ريب أن إحداهما فاء الجواب ، ولكن ما الأخرى ؟

لقد حكم سيبويه بأن الفاء زائدة ضرورة<sup>(٢)</sup> ، وكان لا يثبت زيادة الفاء . وكذلك قال ابن هشام في فاء ( فعند )<sup>(٣)</sup> .

وجعل ابن عصفور زيادة الفاء من ضرائر زيادة الكلمة<sup>(٤)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

( إِنْ كُنْتُ غَضَبِي فَقَلَى هَيْكَلِي فَغَضَبِي )<sup>(٥)</sup>

وفيه ما في البيت ، وليس شعراً ولا بعض شعر .

وقد بدا لي في هذه المسألة النقاش التالي :

أولاً - أورد البيضاوي قول الحق سبحانه : ﴿ قَبْلَ ذَلِكَ فَلْيُفْرِحُوا ﴾ نظيراً لبيت الثمري<sup>(٦)</sup> ، وهو جزء من الآية : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مَّا يَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقد وجدت نظيراً لها في كلام سيبويه نفسه ، فبعد أن تحدث عما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات ، قال : ( فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثلثه حرف لين لما أن ثالث التصغير حرف لين فكذلك لا يكون في التصغير . فعلى هذا قيس )<sup>(٨)</sup> .

فقوله ( فعلى هذا قيس ) مثل قول الحق سبحانه : ﴿ قَبْلَ ذَلِكَ فَلْيُفْرِحُوا ﴾ ، وكلاهما مثل قول النمر : ( قَعْنَدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ) ، غير أن إحدى الفاءين في قوله ، فاء الجواب ، وفي قول الحق سبحانه وقول سيبويه ، فاء الاستئناف .

ثانياً - وجه من تبع سيبويه زيادة ما أوهم الزيادة ، فوجهها صاحب ( اللباب ) بأنها إنما كررت لبعد العهد بالفاء الأولى<sup>(٩)</sup> .

(١) راجع (الكتاب) ١٣٤/١ و (كتاب الشعر) للفارسي ٧٧/١ ، و (خزانة الأدب) ٣١٤/١ .

(٢) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١ ، و (شرح أبيات المغني) للبغدادي ٥٢/٤ .

(٣) راجع (مغني اللبيب) ١٤٣/١ . (٤) راجع (ضرائر الشعر) ص ٧٠ ، ٧٣ .

(٥) (مجمع الأمثال) ٩٣/١ .

(٦) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١ ، و (شرح أبيات المغني) ٥٢/٤ .

(٧) سورة (يونس) الآية (٥٨) . (٨) (الكتاب) ٤٢٦/٣ .

(٩) راجع (خزانة الأدب) ٣١٥/١ ، و (شرح أبيات المغني) ٥٢/٤ .

وقال العكبري في قول الحق السابق: (الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها، والثانية بفعل محذوف، تقديره: فليعجبوا بذلك فليفرحوا)<sup>(١)</sup>  
غير أن غيرهم من النحاة أجاز زيادة الفاء<sup>(٢)</sup>، وقال الفارسي في بيت النمر: (لا تكون إحدى الفاءين إلا زائدة)<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً - يبدو لي أن التركيب في بيت النمر والمثل واحد، وأنه كان قبل أسلوب الشرط هكذا: (عِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي) و (عَلَى هَيْئِكَ فَاغْضَبِي)، وهو تركيب مشهور متداول، ومنه قول الحق سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وقد قال فيه المرادي: (اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله، في الأمر والنهي، فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها زائدة. وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وقالوا الأصل في نحو «زَيْدًا فَاضْرِبْ» تَنْكِهٌ فَاضْرِبْ زَيْدًا، فالفاء عاطفة على «تنبه» ثم حذف الفعل المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء لئلا تقع صدراً؛ فلذلك قدم معمول)<sup>(٥)</sup>.

إن هذا التركيب صار من الشهرة بحيث تأكد لدى المرادي أنه إذا أشار إليه - كما فعل في أول كلامه - فسيعرف. فهو ثابت معروف وسيتان رؤية الفاء زائدة ورؤيتها عاطفة، ثم إن هذا التركيب أخذ فوضع جواب شرط في بيت النمر والمثل، فلم يكن ليرتبط الجواب بالشرط إلا أن يقترن بالفاء، فلا يعقل أن يشذ تركيب إذا وضع في أسلوب شرط ولم يتغير فيه شيء عنه قبل سبكه في هذا الأسلوب.

فالمسألة في المثل إذن خلافية يتخذ المثل فيها مؤيداً لرأى بعض على بعض.

\* \* \*

(١) (التيان في إعراب القرآن) ٦٧٨/٢.

(٢) راجع (سر صناعة الإعراب) ٢٦٠/١، و (خزانة الأدب) ٣١٥/١، و (شرح أبيات المغني) ٥٢/٤.

(٣) (كتاب الشعر) للفارسي ٧٨/١.

(٤) سورة (المدثر) الآيات من (٣ - ٧).

(٥) (الجنى الداني) للمرادي ٧٣.

### (زيادة الواو في خبر «كان»)

جعل ابن عصفور من ضرائر زيادة الكلمة زيادة الواو، وجعل منها قول الشاعر:  
(كُنَّا وَلَا تَعْصِي الْحَلِيلَةَ بَغْلَهَا فَالْيَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا هُوَ مَا عَصَى)  
فقال: (الواو زائدة في خبر كان. والتقدير: ... كنا لا تعصى الحليلة بعلمها)<sup>(١)</sup>.  
وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

١- (لَقَدْ كُنْتُ وَمَا يُقَادُّ بِي الْبَعِيرُ)<sup>(٢)</sup>

٢- (لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أُخَشَى بِالذُّثْبِ فَالْيَوْمَ قَدْ قِيلَ الذُّثْبُ الذُّثْبُ)<sup>(٣)</sup>

وفيهما وقعت الواو مثلما وقعت في البيت السابق. وفي هذا نقاش ما يلي:  
أولاً - لقد كثر هذا التركيب، حتى لقد وجدت نماذج له في شعر دُرَيْدِ بْنِ الصُّمَّةِ<sup>(٤)</sup>، وأبي  
العتاهية<sup>(٥)</sup>، والبحتري<sup>(٦)</sup>، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

ويبدو لي أن ابن مالك لاحظ هذه الكثرة؛ فقد قال: (ربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا  
الباب بالحال فوليت الواو مطلقاً... ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول  
الشاعر:

فَطَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعَةٍ لَهُ وَأَخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمُهْلِ

(١) (ضرائر الشعر) ٧٢.

(٢) (مجمع الأمثال) ٩٠/٣.

(٣) نفسه ٩٢/٣.

(٤) كقوله:

وَأَيْنِي رَابِتِي قَيْدَ حُبِّشْتِ بِهِ وَقَدْ أَكُونُ وَمَا يُخَشَى عَلَى أَتْرَى  
راجع ديوانه ص ١٠٤.

(٥) كقوله:

سَكَّتْ حُبُّ الدُّنَى جَمَاعَتَهُمْ فِيهَا فَقَدْ أَصْبَحُوا وَهُمْ شَيْعٌ  
راجع ديوانه ص ٢٦٨، و (أصبح) أخت (كان).

(٦) كقوله:

فَأَقْضَيْتُ مِنْ قُرْبٍ إِلَى ذِي مَهَابَةٍ أَقَابِلُ بَلَدِ الْأَفْقِ جِئَ أَقَابِلُهُ  
إِلَى مُشْرِفٍ فِي الْجُودِ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا لَذِيهِ لِأَمْسَى حَاتِمٌ وَهُوَ عَاذِلُهُ  
راجع ديوانه ص ١٦٠٩/٣ و (أمسى) أخت (كان).

(٧) كقول الشاعر:

أَوْفَسْتُ لَهُ كَيْلًا سَرِيعَ الْإِغْدَامِ فِيهِ غِنًى عَنْ حَقْفٍ وَإِغْدَامِ  
فِي سَنَوَاتٍ كُنْتُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَانَتْ وَلَا يُغْبَدُ إِلَّا الْأَسْنَامُ  
راجع (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) لأبي عبيد البكري، ص ٣٢.

ومثله قول الآخر:

وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا وَأَكْثَرُ مَا يُغْطَوْنَهُ النَّظَرُ الشَّرُّزُ<sup>(١)</sup>  
فهو - كما لا يخفى - يهيج هذا الأمر ولا يخصه بالشعر وإن لم يستشهد بغيره .  
ثانيًا - يبدو لي أن الذي أقدم ابن عصفور على الحكم بزيادة الواو في خبر (كان) أنه يرى  
رأى من يمنع دخول الواو جملة الحال الفعلية المضارعية إذا كان فعلها منفياً ، فالخبر فيما أورده  
(لا تعصي) ، وكذلك المثلان السابقان .  
ولكن هذا الأمر خلافي ، ومن النحاة من أجاز دخول الواو هنا ، وقد جعله ابن الناطم جائزاً  
قليلاً وأورد منه : (قول مالك بن رقية :  
وَكُنْتُ وَلَا يُنْهَيْهُنِي الْوَعِيدُ

وقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَهْمًا وَلَقَدْ كَانَ لَا يُدْعَى لِأَبِ<sup>(٢)</sup>  
والتركيب في الشاهدين كالذي في مثلينا وفي بيت ابن عصفور .  
بل إن شرح الميداني للمثل الثاني يؤكد كون الجملة حالاً و (كان) تامة ، قال : (قال بعض  
العلماء : المثل لقبات بن أشيم الكناني ، عُمِّرَ حتى أنكروا عقله ، وكانوا يقولون له : الذئب  
الذئب ، فقالوا له يوماً ، وهو غير غائب العقل ، فقال : قَدْ عِشْتُ زَمَانًا وَمَا أُخْشَى بِالذَّئْبِ ،  
فذهبت مثلاً)<sup>(٣)</sup>  
فهذا الشرح يشير إلى أن (كان) هنا تامة وأن الجملة حال<sup>(٤)</sup> .  
فما بالمثل خلافي إذا اعتبرنا الوجه الأول لفهم المثل ، وغامض أتاه الإشكال من غموضه إذا  
اعتبرنا الوجه الآخر ، وقد وضع البحث غموضه .

\* \* \*

(١) (شرح التسهيل) ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) (شرح التصريح) ٣٩٢/٢ ، وراجع (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ١٨٩/٢ بالشرح .

(٣) (مجمع الأمثال) ٩٢/٣ .

(٤) راجع بحث شلوذ امتداد المسند إليه في الفصل الأول من هذا الباب .

### ( استعمال « قط » في غير نفى )

قال ابن هشام : ( « قط » على ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي يقال : ما فعلته قط <sup>(١)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

( يا عمّاه ، هل كُنْتُ أَعَوَزَ قَطُ ) <sup>(٢)</sup>

وفيه ( قط ) ظرف زمان غير مسبوق بنفي .

والحقيقة أن هذا الشرط خلافه ، فقد قال ابن مالك : ( في قوله : « ونحن أكثر ما كنا قط » استعمال « قط » غير مسبوق بنفي ، وهو مما خفى على كثير من النحويين لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفى ، نحو : ما فعلت ذلك قط . وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي . وله نظائر <sup>(٣)</sup> .

ويمكن عد مثلنا هذا من هذه النظائر .

وقال الرضى : ( ربما استعمل « قط » بدون النفي لفظاً ومعنى نحو : كنت أراك قط أي دائماً ) <sup>(٤)</sup> .

فالمسألة في المثل خلافية .

\* \* \*

(١) (مغنى اللبيب) ١/١٥١ ، وراجع (تقويم اللسان) لابن الجوزي ص ١٧٣ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/٥٢٩ ويضرب لمن يستدل على بعض أخلاقه بهيئته وشارته .

(٣) (شواهد التوضيح) لابن مالك ٢٤٨ .

(٤) (شرح الكافية) للرضى ٢/١٢٤ ، وراجع (خزانة الأدب) ٧/١٢٥ .

## ثانيا - حال حذف الجملة :

وقد حدثت خلاله بعض حالات شذوذ، أعرضها فيما يلي محلا:  
(حذف عامل المفعول المطلق)

منع بعض النحاة حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لما في حذفه من منافاة الغرض وهو تأكيد<sup>(١)</sup>.

قال ابن عقيل: (المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك، وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً ووجوباً)<sup>(٢)</sup>.  
وقد ورد من أمثال العرب قولهم:

(مُجَاهَرَةٌ إِذَا لَمْ أَجِدْ مَخْتَلًا)<sup>(٣)</sup>

شرحه الميداني قائلا: (نصب «مجاهرة» على تقدير: «أجاءر مجاهرة» والقدير: أجاءر فيما أطلب مجاهرة إذا لم أجد مختلا)<sup>(٤)</sup>.

(فمجاهرة) مفعول مطلق مؤكّد، حذف عامله المؤكّد.

وفي هذه المسألة النقاش التالي:

أولاً - أجاز بعض النحاة حذف عامل هذا المفعول، تَمَكُّنًا بأن سيبويه ذكر هذا المثال:  
(أَنْتَ سَيِّرًا) أي تَسِير سَيِّرًا، قال ابن الناطم: (إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فَلَأَنْ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه، أحق وأولى)<sup>(٥)</sup>  
ولكن هذا الرأي - فيما يبدو لي - ضعيف:

أما اعتمادهم على ما ذكره سيبويه، فهو اعتماد على شيء لم يذكره، فالذي ذكره غير ما نسبوه إليه، فقد راجعته فوجدته يتحدث عن حذف العامل في حالي التكرار، والاستفهام (أنت سَيِّرًا سَيِّرًا) و (أأنت سَيِّرًا) قائلا: (معنى هذا الباب أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت، وأنت في حال ذكرك شيئاً من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك)<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (شرح التصريح) ٣٢٩/١، و (حاشية الخضري) ١٨٩/١.

(٢) (شرح ابن عقيل) ١٧٥/٢.

(٣) (مجمع الأمثال) ٣٢٦/٣.

(٤) نفسه ٣٢٦/٢.

(٥) (شرح التصريح) ٣٢٩/١، وراجع (حاشية الخضري) ١٨٩/١.

(٦) (الكتاب) ٣٣٩/١.

فالحذف من أجل تحقيق هذا المعنى (اتصال الحدث) و (تثبيته) وهو حذف متعلق بشكل التركيب (التكرار أو الاستفهام) وليس (أَنْتَ سَيِّراً).  
 وأما كلام ابن الناظم فقد ردّه الشاطبي قائلا: (إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكدّه، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض)<sup>(١)</sup>.  
 ثانيا - يبدو لي أن المثل كان - كما ذكر الميداني في شرحه - (أجاهر مجاهرة) ثم أفضت كثرة الاستعمال إلى التخفّف من العامل لضرورة الكلام الكثير الاستعمال.  
 فما بالمثل أثّر من آثار كثرة الاستعمال.

\* \* \*

---

(١) (شرح التصريح) ٣٢٩/١.



### (نُدْبَةُ النِّكَرَةِ)

قال سيويه : ( هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب . وذلك قولك : وارجللاه ويا رجللاه . وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس ، أنه قبيح وأنه لا يقال .

وقال الخليل - رحمه الله - : إنما قبح لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا نَدَبْتَ فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تُخصَّ ولا تبهم ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز : يا رجلاً ظريفاً ، فكنت نادياً نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهمة للإبهامه ؛ لأنك إذا نَدَبْتَ تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم<sup>(١)</sup> .

وقد ورد من أمثالهم :

( يا مُتَنَوِّرَةٌ )<sup>(٢)</sup>

قال الميداني في شرحه : ( زعموا أنَّ رجلاً علق امرأة فجعل يتنورها والتنور التضموي والتضموي ههنا من الضوء ، فقليل لها : إنَّ فلاناً يتنورك ، لتحذره فلا يرى منها إلا حسناً ، فلما سمعت ذلك رفعت مقدّم ثوبها ثم قابلته فقالت : يا متنوراه ، فأبصرها وسمع مقالها فانصرفت نفسه عنها . يضرب لكل من لا يتقى قبيحاً ولا يرعى لحسن<sup>(٣)</sup> . فهي تندب ( متنوراً ) وهو اسم نكرة . ولكن بدا لي في هذه المسألة ما يأتي :

أولاً - خالف الكوفيون رأى سيويه والبصريين الذي سبق فأجازوا ندبة النكرة لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة فيكون كالمعرفة عندئذ<sup>(٤)</sup> .

وفي المثل ( المتنور ) جسد المرأة ، وهي قد أشارت إليه برفعها مقدم ثوبها ليراه ذلك الرجل . فقد أشبه ما في المثل ما أجازوه الكوفيون .

ثانياً - تنقسم الندبة إلى قسمين : نُدْبَةٌ مُتَفَجِّعٌ عليه ، وندبة متوجع منه<sup>(٥)</sup> ، أما ما تعرض له سيويه وفيه اختلاف الفريقان فمن القسم الأول ، وأما القسم الثاني فلم يتعرضوا لنماذجه في اختلافهم وندبة النكرة المتوجع منها معروفة حتى قال الشيخ يس معقّباً على كلام المُصَرِّح : ( قوله

(١) (الكتاب) ٢/٢٢٧ ، وراجع (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/١٣ ، (شرح الكافية) للرضي ١/١٥٨ .

(٢) (مجمع الأمثال) ٣/٥٣٣ وتَنَوَّرَ تبصر ونظّر ، راجع (لسان العرب) مادة (نور) .

(٣) مجمع الأمثال ٣/٥٣٣ .

(٤) راجع (الإنصاف) المسألة (٥١) ١/٣٦٢ وما بعدها .

(٥) راجع (شرح التسهيل) ٣/٤١٣ .

إلا أنه لا يكون نكرة ، هذا إنما هو في المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : وامصبيته ، وإن لم تكن المصيبة معروفة<sup>(١)</sup> .

والمثل - وقد سبق ذكر سياقه - يمكن أن يكون من ندبة المتوجع منه ، فإن المرأة جعلت جسدها المُنْتَوِرَ مُتَوَجِّعًا منه بمثابة الشيء المؤلم ، وجعلت نظر الرجل وتَنَوُّره بمثابة الألم ، تظاهرا منها بالعفة والحياء !

فما بالمثل خلافي إذا اعتبرنا الفهم الأول ، وغامض أتمه الإشكال من غموضه إذا اعتبرنا الفهم الثاني ، وقد وضع البحث غموضه .

\* \* \*

---

(١) (حاشية الشيخ بس على شرح التصريح) ١٨٢/٢ .

## (تنوين المندوب)

تلحق آخر الاسم المندوب ألف (لما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب)<sup>(١)</sup> ،  
و (قد يعوض من الألف تنوين في الشعر نحو قوله :  
وَأَفْقَعْنَا وَأَيْنَ مِئِي فَقَعَسُ)<sup>(٢)</sup> .

وقد جعل ابن مالك هذا التنوين من مساواة المندوب للمنادى قال : (من مساواته في  
الأحكام أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته وتبديلها فتحة ، كقول الراجز :  
وَأَفْقَعْنَا وَأَيْنَ مِئِي فَقَعَسُ

كذا روى منصوبًا ، ولو قيل بالضم : وافقعهس ، لجاز)<sup>(٣)</sup> .

وقد ورد من أمثال العرب قولهم :

(وَابْطِئْنَا بَطْنُ)<sup>(٤)</sup> .

قال الميداني في شرحه : (أصله أن رجلا من العرب كانت له ابنة فخطبها قوم فدفع أبوها  
إليهم ذراعًا مع العضد وقال : من فصل بينهما فهي له ، فعالجوا فلم يصلوا إليها حتى وقعت في يد  
غلام كان يُعجب الجارية يسمى (بَطِئًا) فقالت : وابطِئًا بَطْنُ أي خَزْ باطنًا تُصادف المفضل أي  
لا تقطعه إلا من باطنه فلما أَمَرَتْهُ طَبَّقَ المفضل ، فقال أبوها : وَاَبْطِئِكَ وَاَهْوَانِكَ ، يعني سَتَرْتَنِي  
سَعَبَ بَطْنِكَ وإِهَانَتِكَ . يضرب في حسن الفهم والظفر)<sup>(٥)</sup> .

وظاهر المثل أنه ندبة وأنه تحتمل تلك الضرورة الشعرية . ولكن الذي أفهمه أن هذا الأسلوب  
نداء لا ندبة ، فكيف تَنَدَّبُ الجارية صاحبها ولا شيء يَدْفَعُهَا إلى هذا؟ إنها تناديه ليطبِّقَ المفضل  
وليُشعر أنها معه وأنها له مؤثرة .

ولكن يقف دون هذا أمران :

أولهما - أن أكثر النحاة على أن (وا) حرف متعين للندبة)<sup>(٦)</sup> .

والآخر - أن (بطينا) علم ، والمنادى العلم حقه أن يبنى على الضم ولا يتجاوز هذا إلا في  
الشعر وقد سبق تفصيل هذه المسألة)<sup>(٧)</sup> .

(١) (شرح المفضل) لابن معشر ١٣/٢ .

(٢) (المقرب) لابن عصفور ٢٠٢ .

(٣) (شرح التسهيل) لابن مالك ٤١٤/٣ .

(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣٨/٣ .

(٥) السابق نفسه .

(٦) راجع (المقرب) لابن عصفور ١٩٢ ، و (مغنى اللبيب) لابن هشام ٣٨/٢ ، و (حاشية الصبان على شرح  
الأشمونى) ١٣٤/٣ بالشرح .

(٧) راجع بحث (شدوذ امتداد الجملة) في هذا الفصل .

وفي الأمرين نقاش :

أما أن (وا) متعينة للندبة فهذا أمر خلافي ، فقد رأى بعض النحاة أنها تستعمل في (النداء المحض) أو -في كلام آخرين- (النداء الحقيقي)<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في الأثر : « واعجبنا لك » ، وفيه قال ابن مالك : (فيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب كما يرى المبرد ورأيه في هذا صحيح)<sup>(٢)</sup>.

أما تنوين المنادى العلم ، فإن المتكلمة - فيما يبدو - قصدت أن تؤهم أباه - وكان معها - أنها لا تعرف ذلك الغلام ولا أن اسمه (بطين) ، فأخرجت الكلام على أنه نداء لنكرة غير مقصودة ، لكيلا تفتضح ، والبطين العظيم البطن لغة<sup>(٣)</sup> ، ثم لما طبع الغلام المفصل أدرك أبوها ما أرادت ، ولو كان قد عرف من قبل لتهزأ عنده ، وكان فيما يبدو - يريد لها - على عادة الآباء - زوجا كبيرا غيبا ولا يقبل أن يكون فتى فقيرا ، يدل على هذا أنه توعدا بما ستلقى إن تزوجته .

فإن يكن بالمثل من شيء فهو غموضه الذي وضح به البحث .

\* \* \*

(١) راجع (معنى اللبيب) ٣٨/٢ ، و (حاشية الصبان) ١٣٤/٣ .

(٢) (شواد التوضيح) ٢٦٨ .

(٣) راجع (لسان العرب) مادة (بطن) .

### (مجيء الحال من المنادى)

منع كثير من النحاة مجيء الحال من المنادى<sup>(١)</sup>، وعلل الأنباري هذا قائلًا: (لتنافض معنى الكلام فيه، وذلك لأننا لو قلنا: «يا زيد راكبًا» على معنى الحال، لكان التقدير أن النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكبًا فلا نداء، وهذا مستحيل، لأن النداء قد وقع بقوله: «يا زيد» فإن لم يكن راكبًا لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله: «يا زيد» وليس ذلك في سائر الكلام)<sup>(٢)</sup>.

ولكن ورد من أمثال العرب قولهم:

١- يا عَيْرِي مُقْبِلَةٌ وَسَهْرِي مُذْبِرَةٌ<sup>(٣)</sup>

٢- (يا ابْنَ اسْتَيْهَا إِذَا أَحْمَضْتَ حِمَارَهَا)<sup>(٤)</sup>

وفيهما (مقبلة) حال من المنادى (عيري) و (مذبرة) حال من المعطوف على المنادى (سهرى)، و (إذا أحضضت حمارها) حال من المنادى (ابن استها). ولكن المبرد أجاز هذه المسألة، قال الرضى: (أجاز المبرد نصبه للحال نحو: يا زيد قائما إذا ناديته في حال قيامه، قال: ومنه قوله:

يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ

والظاهر أن عامله (بؤس) الذي بمعنى الشدة وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعنى الجهل بتقدير زيادة اللام، فهو مثل: أعجبنى مجيء زيد راكبًا<sup>(٥)</sup>.

ولكن إذا كان هذا محتملاً في البيت والمثل الثاني فكيف بالمثل الأول؟

لقد اختلف في البيت كما هو ظاهر بين المبرد والرضى، وقد استحسن البغدادي رأى المبرد في البيت قائلًا: (من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف، وفيه مناسبة جيدة، فإن الجهل ضارٌّ وبؤسه ضرار)<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع (الإنصاف) المسألة (٤٥) ٣٢٤/١.

(٢) نفسه ٣٢٩/١.

(٣) (مجمع الأمثال) ٥١٤/٣ والعَيْرِي البَكَاءُ، والشَّهْرِي الأَرْقَةُ، ويضرب للأمر يكره من وجهتين.

(٤) نفسه ٥٣١/٣، والحِمَار لا يُحْمَضُ، وإنما هذا شَتْمٌ تُقَدِّفُ به أُمُّ الْإِنْسَانِ، يريد أنها أحضضت حمارها فَفَقَلَ بها حيث حَلَّتْ تَحْمِضُ الْحِمَارِ. والإحماض للإبل إطعامها الحمض وهو كل نبت حامض مالح. ولكن قال لي الأستاذ محمود شاكر: إن الإحماض هنا كالتحميض، أن تَقْبِثَ الْمَرْأَةُ بِجُودَانِ الْحِمَارِ كَصْنَعِ الرَّجُلِ بِهَا أَوْ أَنَّ حَمِيزَهَا.

(٥) (شرح الكافية) ١٣٢/٢.

(٦) (خزانة الأدب) ١٣٠/٢.

وقد رأى الفارسي أن الجار والمجرور (بالعلياء) في قول النابغة:  
يا دارمجة بالعلياء فالسند أقوثة وطالَ عليها سالف الأمد  
يجوز أن يكونا متعلقين بمحذوف (فيكون في موضع حال)<sup>(١)</sup> من المنادى، وكذلك أفاد  
ابن جني في المحتسب<sup>(٢)</sup>.  
فالمسألة خلافية في المثليين، أيذا فيها رأى بعض على بعض، ولهما خصوصية من حيث إنهما  
من أمثال تعبيرية جزء الوصف فيها المنادى - كما سبق<sup>(٣)</sup> - قصيد من ندائه وصف المنادى به  
بحيث يبدو كأنه صار اسماً له، وهو سب لا يمتنع أن يسب به في حال دون حال، فلا يستحيل  
كما زعم الأنباري.

\* \* \*

- 
- (١) (خزانة الأدب) ٣٣/١١.  
(٢) راجع (المحتسب) ٢٥١/١، و (ارتشاف الضرب) لأبي حيان ١١٩/٣؛ فقد فصل المسألة وذكر في جواز  
مجيء الحال من المنادى مذاهب ثلاثة:  
أحدها - الجواز مطلقاً وهو مذهب المبرد وابن طاهر وابن طلحة من المتأخرين.  
الثاني - المنع مطلقاً وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين.  
الثالث - التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبيتة؛ فلا يجوز وهو مذهب الأخفش والمازني والفارسي ولا نص  
عن سيبويه في إجازة ولا منع.  
(٣) راجع بحث (حذف الجملة) في (الفصل الثالث) من (الباب الأول).

## (تَفْقِيْبُ)

حاول هذا الباب إتمام ملاحظات الناظرين في الأمثال المثبتين لها خصوصيةً دون أن يشفعوا ذلك بتطبيقي يُوازن ما ضُنع بالشعر.

وقد تبين للبحث أن بالأمثال خمسًا وستين مسألة جديدة بالتناول من حيث الشذوذ والاطراد، ورد خلالها (١٨٤) مثل من (٤٧٢٦) مثل هي مادة البحث، أي بنسبة (٨٩,٣٪).

وهذه - كما لا يخفى - نسبة قليلة إلى ما شاع عن الأمثال من امتلائها شذوذًا وتَشَوُّهاً. ولكن يبدو أن علّة هذا أنه لا يعلّق بالذهن إلا الغريب الطريف، وأنه ربما كان ما علّق بذهن بعض علمائنا الأوائل، من هذا الغريب الطريف من الأمثال، فَحَكَمَ باقترانها بالشذوذ فَتَقِلَّ عنه ما حَكَمَ، وشاع وَرَوَى فَبُنِيَ عليه؛ فالرّواية أساس من أسس علومنا. وقد قدم البحث التفاسير المحتملة لكل مثل من الـ (١٨٤)، بحيث احتمل ما بالمثل أكثر من تفسير في أحيان كثيرة، ومن ثَمَّ حَصَلَ لدى (٢٦٥) تفسير. وفيما يلي جدول موضح لهذه التفاسير ولنصيب كل منها من الورد:

الجموع	القدم	الاضطراب وسرعة الأداء	الانقطاع من شعر	الشجع وتحسين اللفظ	كثرة الاستعمال	رد	
						للخلاف	للمغوض
٢٦٥	٢	٤٠	٢٩	٢	٣٤	١٣٣	٢٥

وفي بيانات الجدول هذا النقاش التالي:

أولاً - رد الحكم بشذوذ المسألة الواقعة بالأمثال (١٥٨) أي بنسبة (٥٩,٦٢٪) من مجموع التفاسير المقبولة.

أما رده للخلاف فربما فسره أن الأمثال مجموعة من كلام العرب دون تفريق بين القبائل، ومن ثم تحملت بعض الظواهر التي يُنكرها من لم يزوها<sup>(١)</sup>، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفِظْ. وأما رده للمغوض فَفَقِيرٌ مُسْتَعْرِبٌ إذا استحضرنّا شياع (غموض الأمثال)، وعندما تغمضُ بعضُ عناصر المعنى الدلالي يَتَخَبَّطُ الباحث في توجيه البناء النحوي. وسيأتي تفصيل لهذا الأمر. ثانياً - فُسِّرَ الشذوذ في (٣١) مرةً بانقطاع المثل من شعر وتحسين اللفظ، وليس الأمر عندئذٍ خاصاً بالأمثال، فينبغي طرح ما فُسِّرَ بهما منها إذا أردنا الانتهاء إلى ما يخصها.

(١) في تحمل الأمثال للمامح لهجية راجع (الأمثال العربية) للدكتور محمد توفيق أبو علي ١١٠ - ١١٥.

ثالثاً - فُسر الشذوذ في ( ٧٦ ) مرة بكثرة الاستعمال ، والاضطراب المقترن بسرعة الأداء ، والقديم . وهي تفاسير فيما يبدو لي - أكثر اختصاصاً بالأمثال .  
فإن كان لا يمتنع أن يكثر كلام غير مثل ، فالأمثال جميعها أكثر الكلام استعمالاً على الإطلاق . وإن كان لا يمتنع أن يكون كلام اضطراباً ، فالأمثال أكثر الكلام اقتراناً بالاضطراب .  
والأمثال أقدم ما بلغنا من أساليب اللغة العربية القديمة الموثوقة .  
وإن جاز وصف طارحي هذه التفاسير بالدقة ، جاز قبول قول بعض الباحثين : ( لغة الأمثال جديدة بأن تعتبر « لغة » أخرى مستقلة عن الشعر والنثر )<sup>(١)</sup> وقول الدكتور طه حسين : ( الأمثال بطبيعتها أدب شعبي مضطرب متطور ، يصح أن يؤخذ مقياساً لدرس اللغة ومقياساً لدرس الجملة القصيرة : كيف تتكون ، ومقياساً بنوع خاص لعنيت الشعوب بالألفاظ والمعاني )<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) مقدمة لدراسة فقه اللغة) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ص ١١٦ .

(٢) (في الأدب الجاهلي) ٣٥٤ .



## الباب الثالث

### قضايا البناء والشذوذ

#### مدخل

تتعلق ببناء الأمثال النحوي مُطَرِّدًا وشاذًا ، قضايا مُلِحَّةُ البحث ، اقتضى تعلقها بالبناء مطرِّدًا وشاذًا أن يأتي بحثها أخيرًا ، واقتضى استقلال كل قضية منها وخطورتها أن تُخصَّصَ بفصلٍ من هذا الباب .

هذه القضايا هي : (جُمُودُ الأمثال) ، و (غُمُوضُ الأمثال) و (الاستشهاد بالأمثال) . أما (جمود الأمثال) فهو ثباتها مبنًى ومعنى ، أما ثبات المعنى فقد تعرضت لما يَمَسُّ جموده في قضية الغموض . وأما ثبات المبنى فهو هَمَّ هذه القضية ، اقتصرت في تناوله على البناء النحوي الذي هو غاية هذا البحث .

وهذا الثبات متعلق بالبناء النحوي مطرِّدًا أو شاذًا .

أما (غموض الأمثال) فهو خفاء معنى المثل الدلالي أو تعدده ، ويأتي من غموض عنصر أو أكثر ، من عناصر المعنى الدلالي التي تكلمت عنها في مدخل الباب الأول . وإنما تعرضت لهذه القضية من أجل أن الغموض يأتي أحيانًا من البناء النحوي مطرِّدًا كان أو شاذًا .

وقد سبق في خلال البابين السابقين مناقشات لأقوال وآراء كثيرة انبثت على ذاك الغموض ، وكان الحلُّ عندئذٍ كامنًا في توضيح الغموض .

أما (الاستشهاد بالأمثال) فهو الاحتجاج بها لمسائل شتى معجمية وصرفية ونحوية ، اكتفيت في بحثها بما يخصُّ النحو ، فراجعت ما استطعت مما يوضح نظر النحاة إلى الاستشهاد بالأمثال ، مُعْتَنِيًا بسببويه الذي أتبع في هذا الأمر ، مستخدمًا الإحصاء ، ثم حاولت تفسير ما لاحظته . والاستشهاد - كما لا يخفى - متعلق ببناء الأمثال النحوي مُطَرِّدًا وشاذًا .

لقد شغلَّت هذه القضايا علماءنا القدامى والمحدثين ، فعرض البحث اجتهادًا لهم مناقشة ثم محاولًا الوصول إلى القول الأقرب إلى القُصْبِل ، وسواء أكان مقولًا به أم غير مقول .

## الفصل الأول

### جمود الأمثال

دار في كلام علمائنا وصف الأمثال بالجمود، من خلال تلك القاعدة المشهورة بينهم (الأمثال لا تُغيّر).

ويشير إلى هذا ويصف شياعه أن السيوطي بنى فصلا من (الأشباه والنظائر) على أن (الأمثال لا تغير)<sup>(١)</sup>.

وعدم تغييرها جمود يشمل بناءها النحوي، ومن ثم تناولته في دراستي هذه، ثم إن قضية الجمود والتحول (التطور) أساسية في تناول علم اللغة ولا سيما التاريخي منه، ورغم ذلك لم يلتفت من كتبوا فيه إلى أن تناول مسألة جمود الأمثال يمكن أن يكون مغنيا في هذا الأمر<sup>(٢)</sup>. من أجل ما سبق أتناول قاعدة (الأمثال لا تغير) من خلال محاولتي «تأصيلها» ثم «تعليلها»، ثم «بيان تأثيرها في التعقيد النحوي» ثم «بيان مدى تصديق الاستعمال لها» ثم «التعقيب على ما سبق» مركزا في كل على البناء النحوي الذي هو غاية بحثي.

\* \* \*

(١) راجع (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠٤/١.

(٢) لقد راجعت من أجل العثور على اعتناء لأحد بجمود الأمثال في تناوله لقضية الجمود والتحول (التطور)، كثيرا من مظانها (كاللغة) لفننريس، و (أسس علم اللغة) لمايو هاي، و (التطور النحوي) لبرجستراسر، و (علم اللغة) للدكتور علي عبدالواحد وافي، و (اللغة العربية) للدكتور تمام حسان، و (منهج في التطور اللغوي) للدكتور كمال بشر، و (التطور اللغوي) للدكتور رمضان عبدالنواب، و (التطور اللغوي التاريخي) للدكتور إبراهيم السامرائي - وغيرها فما وجدت من أفاد من كشف القدماء (الأمثال لا تغير).

## أولاً - تأصيل قاعدة «الأمثال لا تُغَيَّرُ» :

قال أبو عمرو بن العلاء : (الأمثال تُؤدَّى على ما فَرَطَ به أوَّلُ أحوال وقوعها، كقولهم : «أَطْرَى إِنَّكَ نَاعِلَةٌ» ، و «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» و «أَطْرَقَ كَرًا» ، و «أَصْبَحَ نَوْمَانُ» ، يؤدي ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها)<sup>(١)</sup>.

وقال المبرد : (كما يكون ذلك في الأمثال ، نحو : «أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ» ، ونحو «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ» ، لأن أصل المثل إنما كان لامرأة ، فلما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل)<sup>(٢)</sup>.

وقال الزجاجي : (لا يَجُوزُ في المثل إلا ما حُكِيَ)<sup>(٣)</sup> وقال مثل هذا في شرحه لأدب الكاتب<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن منظور قول ابن جني في تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : (يؤدي ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها)<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عصفور : (لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ عما استعملت عليه)<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن هشام اللخمي : ( «الصيف» منصوب على الظرف أو على أنه مفعول على الشعة والعامل فيه ضيعت اللبن في الصيف ، والمثل أتى على مخاطبة المؤنث ، فهو يستعمل على هذه الصورة في المذكر والمؤنث ، لأن المثل لا يُغَيَّرُ)<sup>(٧)</sup>.

وقال المرزوقي : (المثل جملة من القول مُقْتَضِبَةٌ من أصلها ، أو مُرْسَلَةٌ بذاتها ، فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتثقل عما وردت فيه ، إلى كل ما يصح قصده بها ، من غير تغيير يلحقها في لفظها ، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني ، فلذلك تُضْرَبُ وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها)<sup>(٨)</sup>.

وقال الحيدرة اليمني : (إن الأمثال موضوعة على ما سمعت عليه لا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل أو خرجت عنها)<sup>(٩)</sup>.

وقال العسكري : (قولهم «جاء يَفْرَى وَيَقْدُ» وأوردت هذا وما شاكلة في باب الجيم ، لأنه جاء عن العلماء كذلك ، وإن جاز أن يقال : «أَتَى يَفْرَى وَيَقْدُ» إلا أن لفظ المثل عنهم

(١) (لسان العرب) مادة (زول).

(٢) (مجالس العلماء) للزجاجي ٨٢.

(٣) (لسان العرب) مادة (نشأ).

(٤) (شرح الفصيح) لابن هشام اللخمي ٢٢٥.

(٥) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة ٥٣١/١.

(٦) (المقتضب) ١٤٥/٢.

(٧) راجع (الزهر) للسيوطي ٤٨٨/١.

(٨) (المقرب) لابن عصفور ١٠٠.

(٩) (الزهر) ٤٨٧/٢.

كذلك<sup>(١)</sup>.

وقال: (قولهم: «يَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَثِيفُ» ويجوز أن يورد في باب التاء، وباب الألف «أجلم، وتعلم» ولكن هكذا قرأناه في كتب الأمثال<sup>(٢)</sup>).

وقال الزمخشري: (الأمثال يتكلم بها كما هي، فليس لك أن تطرح شيئاً من علامات التأنيث في «أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ» ولا في «رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَأَنْسَلْتُ» وإن كان المضروب له مذكراً، ولا أن تبدل اسم المخاطب من عقيل وعمرى في «أَشِفْتُ عُقَيْلُ إِلَى عَقْلِكَ» و «هَذِهِ بِئْكَ فَهَلْ جَزَيْتُكَ يَا عَمْرُو»<sup>(٣)</sup>).

وقال الميداني: (يروى «الصَّيْفَ ضَبِعْتَ اللَّبْنَ» والتاء من «ضبيعت» مكسورة في كل حال، إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، لأن المثل في الأصل خوطبت به امرأة<sup>(٤)</sup>).

وقال ابن يعيش: (لم تغير الأمثال، بل يؤتى بها على لفظها وإن قاربت اللحن نحو: «الصيف ضبيعت اللبن» تقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأن أصله للمؤنث<sup>(٥)</sup>).

وقال الرضى: (الأمثال لا تُغَيَّرُ)<sup>(٦)</sup>.

وقال السيوطي: (الأمثال لا تغير. من ذلك قولهم في مثل «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» فابتدأوا بالكرة وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحمل ولا تغير)<sup>(٧)</sup>.

ويبدو لي أن بعض الباحثين المحدثين قد استحضر هذه الأقوال عندما حكم على الأمثال بمثل ما تحكيم به فيها:

قال الدكتور عبد المجيد قطامش: (إن من حق المثل أن تُحمى صيغته وألفاظه من التغيير، وأن يبقى على ما جاء عليه أولاً، مهما اختلفت المضارب والأحوال)<sup>(٨)</sup>.

وقال الدكتور محمد حماسة في جملة المثل: (أثر العرب «تَحْنِيطُ» مثل هذه الجملة، وحكايتها كما هي)<sup>(٩)</sup>.

وجعل الدكتور تمام حسان الأمثال تراكييب مسكوكة ثابتة الصورة والمعنى<sup>(١٠)</sup>.

(١) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٣١١/١. (٢) نفسه ٤٢٢/٢.

(٣) (المستقصى في أمثال العرب) للزمخشري ١/١ هـ من المقدمة.

(٤) (مجمع الأمثال) ٤٣٤/٢.

(٥) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٧.

(٦) (شرح الكافية) للرضى ١٣١/١.

(٧) (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠٤/١.

(٨) (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ٢٠٧.

(٩) (الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٢٠٢.

(١٠) راجع (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان ١١٤، ١١٥.

وعندما درس بعض الباحثين التراكييب غير الصحيحة في كتاب سيبويه، جعل الخروج عن العبارات الجاهزة أو المسكوكة، صورة منها، ثم انتهى إلى قوله: (من خلال هذا العرض يتضح أن العبارات المسكوكة لها وجه خاص من الاستعمال يجب الالتزام به، وإلا أصبح التركيب غير صحيح نحويًا، وحين أشار سيبويه إلى هذا الاستعمال كان يضع «القواعد» نحو الالتزام بما ورد عن العرب، وعدم استعمال جزء من العبارة الجاهزة دون الآخرة وعدم تعدية الفعل غير المتعدى وغير ذلك)<sup>(١)</sup>.

لقد بان أن النظر إلى الأمثال من خلال قاعدة «الأمثال لا تغير» كان كالسنة المثبتة، حتى إن الخلف لمثل بما مثل به السلف في تصديق هذه القاعدة، غير حائذ عنه قيد فقر. وأثر البحث بيان قولهم بجمود البناء النحوي، من خلال اختيار ما يُحكم بجموده من أقوالهم، فالمسند إليه والمسند جامدان ذكرًا وحذفًا كما سبق في أمثلة السلف وتأكيدهم الخلف، والجملة غير مختلفة فما هي الا المركان<sup>(٢)</sup>. قال الدكتور كريم حسام الدين في المثل التعبيري: (إن مثل هذه التعبيرات وغيرها يتميز بالثبات وعدم التغير كما أنه يستعصى على محاولة التغير بالاستبدال والحذف أو التقديم أو التأخير)<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) (التراكييب غير الصحيحة في «الكتاب» لسيبويه) للدكتور محمود سليمان باقوت، ص ٢٥٤.  
(٢) في مجلس للأستاذ محمود محمد شاكر نطق الدكتور محمود محمد الطناحي المثل: (رُب ساع لقاعد) بالوقف على الدال بالسكون، فقال الأستاذ شاكر: إنما يُنطق: «رُب ساع لقاعد» بالكسر المشبع دون تنوين؛ لأنه مثل والأمثال لا تغير. فانظر إلى أي ذهب الأستاذ في إجراء هذه القاعدة.  
(كان هذا بمجلسه بيته مساء الجمعة ٢١ من شوال سنة ١٤١٢ للهجرة، ٢٤ إبريل ١٩٩٢ للميلاد).  
(٣) (التعبير الاصطلاحي) للدكتور كريم زكي حسان الدين ٣٩.

## ثانياً - تعليل قاعدة « الأمثال لا تُغيَّر » :

رأى سيبويه أن استعمال الربيع الأسدي للمثل : « خايمري أم عاير »<sup>(١)</sup> في قوله :  
على حين أن كانت غفيل وشائظاً وكأنت كلابت خايمري أم عاير  
من باب الحكاية : ( وإنما أراد : كانت كلاب التي يقال لها خايمري أم عامر )<sup>(٢)</sup> .  
وقال في مكان آخر : ( كما تقول للرجل : « أطرأي إنك ناعلة واجمعي » أي أنت عندى  
بمنزلة التي يقال لها هذا )<sup>(٣)</sup> .

فبين أن المثل مُحَكَّى ، فأخذ عنه هذا كثيرون فاهمين أنه مُحَكَّى لا يُغيَّر ، سبق بعض كلامهم  
بقول الزجاجي : ( لا يجوز في المثل إلا ما حكى )<sup>(٤)</sup> .

وقد صرح فخر الدين الرازي بأن الأمثال ( كلها حكايات لا تغير )<sup>(٥)</sup>  
ولم يكتفِ الصَّيْمَرِيُّ بالنقل ، بل أدى فهمًا جديدًا جيّدًا ، فقال : ( إذا سَمَّيْتَ بفعل معه  
فاعله مضمراً كان أو مظهرًا حكيتَه ولم تُغَرِّبه كرجل سمَّيته « ضَرَبُوا » إذا كانت الواو ضمير  
جماعة ، تقول : هذا ضربوا ورأيت ضربوا ومررت بضربوا .

وكذلك إن سمَّيته « ضرب زيد » تقول : جاءني ضرب زيد ، ورأيت ضرب زيد ، ومررت  
بضرب زيد ، كما قالوا : هذا يَرْقَ نَحْوُهُ وتَأْبَطُ شَوْا .

ولأنما حُكِيَ مثل هذا لأن الاعراب في الأصل للاسم المفرد ، فإذا خرج عن حد المفرد وصار  
جملة يعمل بعضها في بعض لم يستحق الإعراب ، ووجب أن يحكى ، لأنهم أرادوا أن يشبهوا  
حال من يسمى بهذه الجملة بحال من يوصف بها ، فمتى غيرت معنى الحكاية بطل المعنى الذي  
قصدوه بالتسمية ، وهذا يجرى مجرى المثل الذي لا يجوز تغييره ، ألا ترى أنهم يقولون للمذكر :  
« أطرأي فإنك ناعلة » ؟

وأصل المثل لامرأة ، ثم جرى ذلك اللفظ لكل من يقال له المثل ، ولو غير لفظه لبطل معنى  
المثل ، فوجب أن يحكى لكل من قيل له هذا اللفظ بعينه مذكراً كان أو مؤنثاً<sup>(٦)</sup> .

فهو قارن بين التسمية بجملة واستعمال جملة المثل ، فكما تجب حكاية الجملة الأولى لتحقيق

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٢/١ .

(٢) (الكتاب) ٨٤/٢ .

(٣) نفسه ٢٩٢/١ .

(٤) (مجالس العلماء) للزجاجي ٨٢ .

(٥) (أمثال القرآن) لنور الحق تنوير ٨ .

(٦) (التبصرة والتذكرة) للصيمني ٥٤٦/٢ .

القصد الذي هو تشبيه المسمى بها (بحال من يوصف بها) ، تجب حكاية الجملة الثانية لتحقيق القصد الذي هو تشبيه المقام الثاني الطارئ بالمقام الأول الأصلي .

وإمعاناً في القول بالحكاية حَدَّثَ ابنُ الحنبلِ بيتاً للخنساء استعملت فيه المثل : ( مَنْ عَزَّ بَزٌّ )<sup>(١)</sup> كما استعمل الربيع مثله في كلام سيبويه السابق ، وهو قولها في رثاء أهلها :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جِمْيً يُثَقَّى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزًّا  
قائلاً : ( « من عز بز » مثل سائر ، واللائق أن يكون محكيًا ، وأن لا يكون خبرًا عن الناس بتقدير : من عز منهم ، بل بتقدير : مقول في حقهم : من عز بز )<sup>(٢)</sup> .

وهذا فيما بدا لي ، إمعاناً في تطبيق تلك القاعدة ، وإجلالاً لحكاية المثل .

ثم تطور هذا الفهم حتى اصطلاح البيانيون على أن ما كان حكايةً ، استعارةً تمثيليةً ، وشاع حتى قال الحسن اليوسي : ( يستعار اللفظ المستعمل في المورد الأول للشيء الشبيه بذلك . فقول القائل أولاً للمرأة التي طلقها : « الصَّيْفُ ضِيَعَتِ اللَّيْنُ » لا يريد تشبيهها أصلاً ، وإنما أراد أنك فرطت في اللين وتسببت في ضياعه عند زمن الصيف ؛ إذ كنت تطلبين فراقِي . ثم إنَّكَ أنت اليوم إذا رأيت أحداً فرط في حاجةٍ زمنٍ إمكانها ، ثم جعل يطلبها وقد أدبرت ساغ لك أن تشبه هيئته بهيئة من ترك اللين أو محله في وقت ، ثم جعل يطلبه في وقت آخر ، فتقول له لأجل هذه المشابهة : « الصيف ضيعت اللين » أي حالتك هذه حالة التي قيل لها : « الصيف ضيعت اللين » . ولأجل هذا المعنى وهذا التقدير تنقل لفظ المثل كما قيل أولاً من غير تغيير ، حتى إنك في هذا المثل بعينه تكسر التاء في ( ضِيَعَتِ ) وإن كنت تخاطب ذكراً .

وهكذا سائر الأمثال ، وهذا يسمى عند الأدباء « استعارة تمثيلية » ، ويسمى « التمثيل على سبيل الاستعارة » . وهو أحد قسمي الاستعارة التصريحية التي هي أن تشبه شيئاً بشيءٍ ، ثم تنقل لفظ المشبه به وتطلقه على المشبه لأجل هذا التشبيه إطلاقاً كأنه وضع له من غير تصريح بالتشبيه ولا بالمشبه به على وجه يشعر بالتشبيه )<sup>(٣)</sup> .

ولكن الزمخشري يخرج على هذا الفهم العام ليقول : ( لم يضرهوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتسيير ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ، ومن ثم حوفظ عليه وحى من التغيير )<sup>(٤)</sup> .

وكلامه يفهم أن المثل إنما جمد ومنع من التغيير لحفظ ما به من غرابة ، فإنه لو غير لربما انتفت الدلالة على تلك الغرابة .

(١) (مجمع الأمثال) ٣/٣٢٣ .

(٢) (شرح أبيات المغنى) للبغدادي ١٨٧/٢ .

(٣) (زهر الأكم) للحسن اليوسي ٢١/١ - ٢٢ .

(٤) (الكشاف) للزمخشري ١/١٩٥ .

وقد بدا هذا غريباً للشریف الجرجاني ، فقال : ( الأظهر كما في المفتاح أن المحافظة على المثل إنما هي بسبب كونه استعارة فوجب لذلك أن يكون هو بعينه لفظ المشبه به ، فإن وقع تغيير لم يكن مثلاً بل مأخوذاً منه وإشارة إليه كما في قولك : « الصيف ضيعة اللبنة » بالتذكير<sup>(١)</sup> . والذي يبدو لي أن الزمخشري لا يردّ كون ضرب المثل استعارة ، ولكنه يفسّر سبب اختيار كلام ما ليتردّد فيصير مثلاً ، ويرى أنه اشتغال المثل على غرابة ما ، سواء أكانت في أصواته أم كانت في بنائه النحوي أم في معناه الدلالي ، وهو لم يصرح بأنه ليس استعارة . ولكن الذي خرج بحق على هذا الفهم هو ابن برهان القائل : ( ... النصب لا يغير ، لأن الأشياء التي ترك فيها القياس كالأمثال ، يسلم فيها لفظها من غير تصرف ، ولذلك قلت للرجل : « الصيف ضيعة اللبنة » ، و « أطرى فإنك ناعلة » ، و « تحسبها حمقاء وهي بائس »<sup>(٢)</sup> . فكلامه يفهم أن المثل إنما جمّد ومنع من التغيير لخروجه عن القياس وشذوذه ، وهذا غريب لا وجه له بادياً لي ثم إن ما مثّل به منها لم يتحمل شذوذاً ولا خرج عن القياس . غير أن قوله : ( لذلك قلت للرجل : « الصيف ضيعة اللبنة » ) يبدى لكلامه وجهاً خفياً ، هو أنه يقصد أن الأمثال التي ترك فيها القياس عند ضربها بحيث لا يذكر مؤنثها إذا قيلت للمذكر - لا تُغيّر ؛ لأنها تحكى . وعندئذ يوافق كلامه - وإن خفي وجهه - كلام غيره الذي انتهى به المطاف إلى فكرة « الاستعارة التمثيلية » .

\* \* \*

(١) حاشية الشریف الجرجاني على الكشف) أسفل متن السابق نفسه .

(٢) (شرح اللمع) لابن برهان ٤٩ .



### ثالثاً - تأثير قاعدة «الأمثال لا تُغيّر» :

أثرت قاعدة (الأمثال لا تُغيّر) في التقعيد النحوي، ولا سيما في المسائل التي يُحكم فيها بالوجوب أو الامتناع.

ولا يخفى قرب ما بين الوجوب والامتناع وبين الجمود؛ فالْحَصْلَةُ واحدة. كان النحاة في تناولهم لهذه المسائل يستحضرون الأمثال أحياناً إما للتقعيد لها وإما للتشبيه بها في التقعيد لغيرها.

ولم تذهب عنهم تلك القاعدة في أية مسألة من هذه المسائل، سواء أكانت تقعيدياً للأمثال، أم تقعيدياً لأشباه الأمثال.

وفيما يلي نماذج للنوعين :

#### (أ) التقعيد للأمثال :

بدأ سيبويه هذا النوع عند كلامه على حذف الفعل وجوبا، فقال : (من ذلك قول العرب : «كليهما وتمّرا» فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال : أعطنى كليهما وتمّرا<sup>(١)</sup>).

فأشار إلى أن الفعل قد حذف لدلالة السياق عليه، ثم وجب حذفه لكثرة استعماله محذوفاً التي صيرته مثلاً يحكى - كما سبق في رؤية سيبويه لعللة جمود المثل - فأدخل إلى نماذج حذف الفعل وجوباً، ما كان من الأمثال كذلك، لجمودها.

تفسير الدكتور محمد حماسة لنص سيبويه :

ذكر الدكتور حماسة نص سيبويه الذي منه ما سبق، ثم قال : (قد علل سيبويه الحذف بما يدعمه من سياق الحال «لاستدلّاه بما يرى من حالة أنه ينهاه عن زعمه» والسياق اللغوي «لما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك» و «لأنه يستدل بقوله «كلّ شيء» أنه ينهاه» وأضاف إلى سياق الحال والسياق اللغوي كثرة الاستعمال في الكلام، وكثرة الاستعمال في الكلام تعنى ارتباط التعبير بدلالته وألف هذه الدلالة حتى إنّ ذكر بعض التركيب كاف في تذكّر هذه الدلالة المألوفة المقترنة به<sup>(٢)</sup>).

إن تفسيره لكثرة الاستعمال صحيح مقبول، ولكن ليس هنا؛ فليس المقصود، والدليل قول سيبويه : (هذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام)

(١) (الكتاب) ٢٨٠/١ - ٢٨١.

(٢) (من الأنماط التحويلية في النحو العربي) للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ص ٢٥.

فلم يكن الحذف لأن كثرة الاستعمال أفضت إليه اكتفاء بالمذكور لفهم المحذوف ، بل لأن السياق فعل ذلك .

أما ما فعلته كثرة الاستعمال فهو أنها أدت إلى الجمود ووجوب الحذف ، لأن المتكلمين اتفقوا على استعمال المثل بالحذف حتى إن ذكر المحذوف يصرف هذا الكلام عن أن يكون مثلاً .  
يوضح ذلك قول المبرد : « حقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول ، ... فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد »<sup>(١)</sup> .

فكثرة استعمالنا (لنصو) عند نداء شخص ما ، هي التي جعلت هذا الاسم علماً عليه ، وكثرة استعمالنا لهذا العلم عند ندائنا لذلك الشخص هي التي جعلت بعضنا يقول : « يا مَنْصُوب » ترخيماً للتخفيف ، وإن جاز أن يكون للتحجيب في أحيان أخرى .  
فهنا وجهان لكثرة الاستعمال أو وظيفتان ، أراد سيبويه أولاهما لا ثانيتهما كما رأى الدكتور محمد حماسة .

بدأ سيبويه طريق إدخال الأمثال - لجمودها - ضمن ما يخضع لوجوب الحذف ، ولا سيما حذف الفعل ، ثم قلده النحاة في التقعيد لهذا الحذف .  
فتناول الرضى ضمن حذف الفعل وجوباً قول العرب في أمثالها : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ » ، و « كَلَيْهْمَا وَتَمْرًا » ، و « الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ » ، و « أَحْشَفًا وَشَوْءٌ كَيْلَةٌ » ثم قال : ( وجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا ... والأمثال لا تغير )<sup>(٢)</sup> .  
وقال السيوطي في الحذف نفسه : ( يجب سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغير ، كقولهم : « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حُرٌّ » أي ائت ولا ترتكب )<sup>(٣)</sup>  
وقال : ( قد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم : ( حَظِييْنَ بَنَاتِ صَلِيفَيْنِ كَنَاتِ ) أي عرفتهم )<sup>(٤)</sup> .

وقال : ( لا يجوز ظهور هذا العامل ... والأمثال لا تُغَيَّرُ وظهور عامله من التغير )<sup>(٥)</sup> .  
فأدخلوا في تقعيدهم ما أدخله سيبويه ، وصرحوا بأن وجوب الحذف لجمود الأمثال ، ولاعتبار هذه القاعدة ، وفي كلامهم - وما سيأتي منه - تأكيداً لأن المقصود من كثرة الاستعمال هو غير الوجه الذي رآه الدكتور محمد حماسة - وإن كان صحيحاً في نفسه .  
وهم لم يكتفوا بما قاله سيبويه ، بل وسعوا هذا التقعيد .

(١) (مجمع الأمثال) ٧/١ .

(٢) (شرح الكافية) للرضى ١٣١/١ .

(٣) (معجم الهوامع) ١٩/٣ .

(٤) نفسه ٦٠/٤ .

(٥) (الأشباه والنظائر) ١٠٤/١ .

فابن مالك يجعل من المبتدآت اللازمة للابتداء: ( ما جرى مثلاً ، نحو قولهم : « الكلاب على البقر » ، و « العاشية تُهَيِّجُ الآبَةَ » ، و « الإبناسُ قَتَلَ الإبناسَ » .

فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية ، لأن الأمثال لا تغير<sup>(١)</sup> . وابن عصفور يجعل من المبتدآت اللازمة للإثبات : ( كل مبتدأ يكون في مثل )<sup>(٢)</sup> .

ويجعل من الأخبار اللازمة للإثبات : ( كل خبر يكون في مثل )<sup>(٣)</sup> .

ويتحدث عن المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير فيقول : ( قَسَمْتُ يلزم فيه تأخير الخبر ... أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخرا في مثل ... قَسَمْتُ يلزم فيه تقديم الخبر ... أو يكون الخبر قد استعمل مقدما على المبتدأ في مثل )<sup>(٤)</sup> .

وكذلك يقول السيوطي : ( يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب : أحدها : أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ ، لأن الأمثال لا تغير كقولهم : « في كُلِّ وادٍ بنو سَعْدِ » )<sup>(٥)</sup> .

ويجعل ابن عصفور من الأخبار اللازمة الحذف : ( كل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مَثَلٍ )<sup>(٦)</sup> .

ويتحدث الرضى عن امتناع دخول الأفعال الناقصة على مبتدأ لازم الابتدائية فيقول : ( اعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف ولا على مبتدأ واجب التصدير كأسماء الاستفهام والشرط ، ولا على مبتدأ عادم التصرف « كما » التعجيبي ، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم : « الطُّغْرُ يُظَاوِرُ » )<sup>(٧)</sup> .

ويتحدث ابن عصفور عن تمام الأفعال الناقصة ، فيقول : ( كلها يجوز أن تُستعمل تامة فلا تحتاج إلى خبر ، إلا « ليس » و « ما زال » و « ما فتى » و « قعد » في المثل لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه )<sup>(٨)</sup> .

ففي هذه النصوص دليل على أن النحاة تأثروا بتلك القاعدة المشهورة ، في المرات التي أدخلوا الأمثال فيها ضمن ما قعدوا له ؛ فلم يستحضروها إلا حينما كان الحكم بالوجوب أو الامتناع . وهو ما أردته بتأثيرها في التعميد للأمثال .

(١) (شرح التسهيل) لابن مالك ٣٣٧/١ .

(٢) (المقرب) لابن عصفور ٩١ .

(٣) نفسه ٩١ .

(٤) نفسه ٩٢ .

(٥) (معجم الهوامع) للسيوطي ٣٥/٢ .

(٦) (المقرب) ٩١ .

(٧) (شرح الكافية) للرضي ٢٩٧/٢ .

(٨) (المقرب) ١٠٠ ، ويقصد بالمثل ما أورده من قبل ، وهو « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهُا حَزْبَةٌ » .

## (ب) التقعيد لأشباه الأمثال :

بعد أن رسخت القاعدة في أذهان النحاة وأثرت في تقعيدهم للأمثال ، انتنت لتؤثر في تقعيدهم لما شبهوه بالأمثال .

وكما بدأ سيبويه التقعيد للأمثال بدأ التقعيد لما شبهه بها فقال بعد ذلك النص الذي نقلته عنه هناك في حذف الفعل وجوبا : ( ما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : « انتهوا خيرا لكم » و ( ورائك أوسع لك » ... وإنما نصب « خيرا لك » و ( أوسع لك » لأنك حين قلت : « انته » فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر ... ونظير ذلك في الكلام قوله : انته يا فلان أمرا قاصدا ، وإنما قلت : انته وأت أمرا قاصدا ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل ، وإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به ، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل (١) .

فسيبويه يشبه قول الحق سبحانه : ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ (٢) بالمثل ( ورائك أوسع لك ) (٣) ، في وجوب الحذف - أي الجمود - ودليل هذا أنه عندما أراد أن يوضح الحذف في ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ فوضحه بمثال من عنده هو ( انته يا فلان أمرا قاصدا ) نهينا إلى أن مثاله الحذف فيه جائز ، جاء به للتمثيل ، والحذف في قول الحق واجب لأن تركيبه أشبه الأمثال في كثرة الاستعمال . وهذا يثبت أن كثرة الاستعمال هنا أدت إلى الجمود ( وجوب الحذف ) لا مجرد الحذف ، لأن مثال سيبويه تضمن الحذف نفسه ولكنه لم يكن واجبا لأنه لم يكثر استعماله فيصير كالمثل الذي كثر استعماله فتعارف الناس على شكل جامد له لا يحدون عنه .

وقد سوى الزمخشري بين قول الحق السابق ومثال سيبويه في وجوب الحذف ، فردّ عليه أبو حيان قائلا : ( قد غفل الزمخشري عن هذا فجعل ﴿ انتهوا خيرا ﴾ منه و ( انته أمرا قاصدا ) سواء في وجوب إضمار الفعل . وقد نص سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في ( انته أمرا قاصدا ) وعلل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل : انته خيرا لك (٤) .

وقال سيبويه : ( « أما » لا يذكر بعدها الفعل المضمر ، لأنه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطا بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي « مَنْ أَنْتَ زيدا » .

فإن أظهرت الفعل قلت : أَمَا كُنْتَ منطلقا انطلقت ، إنما تريد : إن كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هنا كما لم يجوز ثم إظهاره ؛ لأن ( أما ) كثر في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل (٥)

(١) (الكتاب) ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) سورة (النساء) من الآية (١٧١) .

(٣) (مجمع الأمثال) ٤٣٩/٣ .

(٤) (معجم الهوامع) ١٩/٣ .

(٥) (الكتاب) ٢٩٤/١ .

فسيبويه يشبه التركيب (أما أنت) بالمثل في وجوب حذف الفعل (أي الجمود) لأنه قد كثر في كلامهم محذوفاً حتى وجب، كما كثر المثل حتى جمد.

وعندما أجاز المبرد ظهور الفعل في هذا التركيب، رد عليه الزجاجي في شرح أدب الكاتب قائلا: (القول ما قال سيبويه، لأن هذا كلام جرى كالمثل، والأمثال قد تخرج عن القياس، فتحكى كما سمعت، ولا يطرد فيها القياس، فتخرج عن طريقة الأمثال)<sup>(١)</sup>

وقال سيبويه: (أما «دُونَكَ» فإنه لا يرفع أبداً، وإن قلت: هو دونك في الشرف، لأن هذا إنما هو مثل)<sup>(٢)</sup>.

فصرح بأن (دونك) في الاستعمال مثل، وهو يقصد أنها كالمثل فبالغ في التشبيه، ويعنى أنها جمدت على حال الفتح لكثرة استعمالها هكذا.

وقال: (من يقول من العرب: «ما جاءت حاجتك»، كثير، كما يقول: من كانت أهلك. ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، كما قالوا: من كان أهلك، لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء)<sup>(٣)</sup>. (فجاء) هنا (ككان) اسمها ضمير الغيبة المستتر العائد على (ما)، والمعروف أن الفعل يذكّر معه، غير أن العرب تعارفت على تأنيثه وألزمته هذا كما ألزمت المثل شكلاً واحداً ليعرف.

وقال في التركيب (كأَيْنَ مِنْ): (فإنما ألزموها «من» لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل)<sup>(٤)</sup>. (فَيْنَ) واجبة الذكر بعد (كأَيْنَ) لأن العرب تعارفوا على استعمالها هكذا فجمد تركيبها كما جمد تركيب المثل.

وقال: (من قال: نِعَمَ المرأة، قال: نِعَمَ البلد، وكذلك هذا البلد نِعَمَ الدار، لما كانت البلد ذكراً. فلزم هذا في كلامهم لكثرت، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاء في «ما جاءت حاجتك»)<sup>(٥)</sup> والأمر هنا مثله فيما سبق.

وقال: (وزعم الخليل - رحمه الله - أن «حبذا» بمنزلة: حُب الشيء، ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم فالعم مجرورة، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حَبِّهِ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل)<sup>(٦)</sup>.

فقد كانت العرب تستخدم الفعل (حب) مع أي فاعل، والاسم (ذا) مع أي فعل، ثم استخدمتهما معاً فعلاً وفاعلاً هكذا (حَبْذاً) وأكثر استخدامهما حتى ارتبط معنى المدح بهما معاً فجمدا جمود تركيب المثل، حتى إنهم ليشيعونهما الممدوح بعد أن كان يباشر (حب).

(٢) (الكتاب) ٤٠٩/١.

(٤) نفسه ١٧١/٢.

(٦) نفسه ١٨٠/٢.

(١) (الزهر) للسيوطي ٤٨٨/١.

(٣) نفسه ٥١/١.

(٥) نفسه ١٧٩/٢.

هذه نماذج سيويه، بدأ فيها التقعيد متأثراً بالقاعدة (الأمثال لا تغير)، والدليل أنه لم يستحضرها على سبيل التشبيه إلا حينما كان الحكم بالوجوب أو الامتناع: (وجوب حذف الفعل العامل في ﴿انتهوا خيراً لكم﴾، وامتناع ذكر الفعل في (أما أنت) ووجوب فتح الظرف في (دُونَكَ)، وامتناع تذكير الفعل في (ما جاءت حاجتك)، ووجوب ذكر (من) بعد (كأين)، وامتناع تأنيث الفعل في (هذا البلد يُغم الدار)، وامتناع تأنيث اسم الإشارة في (حبذا) مع الممدوح المؤنث).

وقد تابع النحاة سيويه في تقعيده لما شبهه بالأمثال التي قعد لها وفي ذهنه أنها جامدة لا تغير<sup>(١)</sup>، لكنهم وسعوا دائرة التقعيد.

فابن عصفور يضم إلى الأمثال في تقعيده للمبتدأ والخبر اللازمي الإثبات والخبر اللازم الحذف وما وجب تقديمه أو تأخيرته منهما، ما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

ومنع بعض النحاة الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه (واحتجوا بأن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم: «الصفيف ضيقت اللبن» يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكراً<sup>(٣)</sup>.

وجعل الحيدرة اليمنى فعل التعجب لازماً شكلاً واحداً لأنه (بكثرة استعماله قد جرى مجرى المثل فلا يجوز تغييره بحال)<sup>(٤)</sup>. وذكر صاحب البسيط أن اسم الفعل لا يتغير، لأنه (يشبه المثل فلا يتغير لفظه مع الثنى والجمع والمذكر والمؤنث)<sup>(٥)</sup>.

فزادوا على ما ذكره سيويه ولكن من خلال التأثير بتلك القاعدة أيضاً.

وهم في جميع ما تعرضوا له - سواء ما نقلوه عن سيويه وما زادوه - أفادونا توضيح وجه الشبه بين الأمثال وبين أشباه الأمثال وما جرى مجراها، ووجه الفرق:

قال ابن مالك في ألفيته هذا البيت:

(فأول ذا المخصوص أياً كان لا تغدو بذاً فهو يضاهي المثلاً)

وشرح الأشموني: (الأمثال لا تغير، فتقول: حبذا زيد، وحبذا الزيدان).

(١) راجع (المقتضب) للمبرد ١٤٠/٢، ١٤٥، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٧، و (شرح الكافية) للرضي ٢١٤/١، ٢٩٧/٢، و (شرح اللمع) لابن برهان ٣٥٦، و (الأشياء والنظائر للسيوطي) ١٠٤/١، ١٠٥، و (جمع الهوامع) ١٩/٣ وما بعدها، و (شفاء الغليل في إيضاح التسهيل) للسبلي ٤٤١/١.

(٢) راجع (المقرب) لابن عصفور ٩١، ٩٢.

(٣) (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤٩/٧ - ١٥٠، وراجع في إيراد هذه الفكرة واتباعها (في النحو العربي) قواعد وتطبيق للدكتور مهدي الخزومي ص ٢١٤.

(٤) (كشف المشكل في النحو) للحيدرة اليمنى ٥١١/١.

(٥) (شرح المفصل لابن يعيش)، بحاشية المصحح ٣٠/٤.

وحشَى الصبان: (قوله: «يضاهى المثل» أي في كثرة الاستعمال. وقوله: «الأمثال لا تغير» أي فكذا ما شابهها)<sup>(١)</sup>.

وقال الأشموني في حذف العامل: (ما كان مثلاً نحو: الكلاب على البقر، أي أرسل الكلاب، أو أجرى مجرى المثل نحو: «انتهوا خيرًا لكم»).

فَحشَى الصبان: (قوله: «أو أجرى مجرى المثل» الفرق بينه وبين المثل كما أفاد الدنوشري، أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغير)<sup>(٢)</sup>.

والأمثال وما أشبهها عند النحاة من السماعيات (وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى؛ فإن الضابط كونه منادى)<sup>(٣)</sup> كما قال الرضى فضم أشباه الأمثال في تعليقه.

ويستفاد من هذا الكلام كله أن أشباه الأمثال تراكييب مختصرة - سواء المتضمنة حذفًا وغيرها كما سبق - استحسّن العرب اختصارها فأكثرُوا استعمالها فصار هذا الاختصار واجبًا ولازمًا يعدّ تغييره خطأً نحويًا، كما استحسّن العرب مجملًا ما مختصرة فأكثرُوا استعمالها فيما يناسبها من المواقف، فصار هذا الاختصار واجبًا ولازمًا يعدّ تغييره خطأً نحويًا، وصارت هذه الجمل الأخيرة أمثالا.

أما وجه الفرق فما أفاده الدنوشي، وقد أحسن بعض الباحثين فهمه فقال: (تختلف القوالب اللفظية - بالمفهوم البسيط السابق - عن القوالب النحوية... من حيث إن هذه القوالب الأخيرة ذات وظيفة تركيبية محضة، ولا تتعلق بمسألة المعنى)<sup>(٤)</sup>. وتضم القوالب اللفظية - فيما أفهم من تعبيره - الأمثال، وتضم القوالب النحوية أشباه الأمثال.

تفريق الأستاذ عباس حسن بينهما:

قال الأستاذ عباس حسن مفرقًا بين الأمثال وأشباهها: (ألحق بالتحذير والإغراء في وجوب إضمار الناصب - لا في معناها بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضًا، والتي يسمونها: «شبه الأمثال» لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية) ٤١/٣.

(٢) نفسه ٩٤/٢ - ٩٥.

(٣) (شرح الكافية للرضي ١٢٩/١، وراجع ٢١٤/١، ٢٩٧/٢).

(٤) (إبداع الدلالة) للدكتور محمد العبد ١٠٢.

الشهرة، وكثرة الاستعمال، والتعميم، وقد تشتمل على قيد مخاطب، أو حالة معينة<sup>(١)</sup>.

وعليه تعقيب من نواح ثلاثة:

**الأولى** - أنه نفى مساواة (أشباه الأمثال) للأمثال في الشهرة وكثرة الاستعمال، وما أدرى بعد هذا كيف يذكر إلحاقها بالأمثال؟ وعلى أي أساس يكون؟ وما وجه الشبه إذن؟

**الثانية** - أنه جعل من اختلاف أشباه الأمثال عن الأمثال أنها تشتمل على قيد مخاطب أو حالة معينة، وربما اتضح ما قاله بما ذكره بعد ذلك من نماذج مثل: (هذا ولا زعماتك) و (عذيرك) أي أظهر عذرك أو عاذرك، و (من أنت؟ عليا) التقدير: من أنت؟ تذكر عليا. يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء.

ولكن أقياد الخطاب والتكلم والغيبة تملأ بناء الأمثال النحوي كما أوضح الباب الأول، وكذلك اقتطع كثير من الأمثال من سياق.

فلا وجه لجعل هذين الأمرين ميزتين في (أشباه الأمثال) تُفَرِّقُانها عن الأمثال.

**الثالثة** - أنه كان في سياق حكم يشمل الأمثال وأشباهها، فكان المنتظر أن يذكر وجه المشبه بينهما الذي أوقع حكم الأمثال على أشباهها - وهو ما فعله النحاة منذ سيبويه - غير أنه لم يفعل فجانبته الدقة.

وفي خلال تععيد النحاة لأشباه الأمثال بتلك الأحكام التي لا تخرج عن الجمود - وهو ما ذكرت أنه مناسب لمقتضى التشبيه بالأمثال التي قعدوا لها من خلال جمودها - يخرج ابن مالك ليرى أن بين أشباه الأمثال والأمثال فرقًا في هذا الجمود نفسه.

قال ابن مالك رادا على رأى من رأى أن فعل التعجب في (أفعل به) أمرٌ لزم الإسناد إلى ضمير المخاطب لأنه كالمثل: (لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل، لأن المثل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير في نحو «أطوى فإنك ناعلة»، و «خلا لك الجو قبيضى واضفري»، والجارى مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير نحو «حبذا» و «لله ذرك»، فألزم لفظ «حبذا» و «لله ذرك» وأجيز أن نختم الجملتان بما كان للنطاق بهما غرض في الختم به، و «أفعل» المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلًا، فليس مثلًا ولا جاريًا مجرى المثل. فلو كان فعل أمر مسندًا إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث، والثنية، والجمع، كما يلزم مع غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية.

وتبدت أفعال الأمر (بالعارية من المثلية) احترازًا من نحو: «خذ ما صفا ودغ ما كدر»

(١) (النحو الوافي) للأستاذ عباس حسن ١٣٨/٤ وما بعدها.



و «رُزِ غِيَا تَزْدُ حِيَا» . على أن قولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ» أشبه بالأمثال وأحق بأن يجرى مجراها، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين<sup>(١)</sup> في الثنية والجمع والتأنيث . فلو كان «أفعل» المذكور فعل أمر جاريا مجرى المثل لعومل معاملة «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ»<sup>(٢)</sup> . فهو قد لاحظ خلطًا في استحضار جمود الأمثال في التقعيد لأشباهها، فقدم هذه الاعتبارات :

- ١- أن الأمثال لا يغير بها شيء من مكوناتها سواء أكان التغيير لِلْفِظِ بآخر، أو لصيغة كلمة بغيرها، أو لتركيب أو جزء تركيب بآخر؛ ولذا إذا تضمن المثل فعل أمر مسندًا إلى ضمير مخاطب، ثبت كذلك فلم يغير لفظه ولا صيغته ولا إسناده .
- ٢- أن أشباه الأمثال كذلك في التغيير، غير أنها - وهذا من اختلافها عن الأمثال - تحتمل بعض التغيير في جزء من تركيبها؛ فنحن نقول في «حَبِّذا» : حَبِّذا الإسلام، وحَبِّذا المؤمنون، وحَبِّذا المحسنات، ونقول في «لله دُرُك» : لله دُرُكما، ولله دُرُكن، وغير هذا .
- ٣- أن الفعل في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) ليس مثلاً ولا شبه مثل، لأننا نغير لفظه، فنقول : (أَكْرِمْ بفلان، وأعْظِمْ به، وأخْلِقْ به) ، ولو كان مثلاً ما تغير لفظه، ولو كان جارياً مجرى المثل (شبه مثل) لتغيرت نسبته وإسناده، فأُسند إلى ضمير المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات، كما حدث في قولهم : «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ» وهو - كما رأى ابن مالك - أشبه بالأمثال .

ويفسر ما أراده ما رواه السيوطي عن الأصمعي، قال : (تقول العرب : «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ» والمعنى اذهب والله يسلمك، دعاء له بالسلامة، و «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَانِ» والمعنى : اذهباً والله يسلمكما، و «اذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ» والمعنى : والله يسلمكم)<sup>(٣)</sup> .

فابن مالك يريد هذا التغيير، ولكن على كلامه تعقيباً :

لقد بدا لي أن النحاة في تعييدهم لأشباه الأمثال، بأحكام لا تختلف عن الحكم بجمود الأمثال، أرادوا الجزء الجامد في أشباه الأمثال، وقد سبق كلام صريح لهم في (حَبِّذا) دون ما يتبعها و (نعم) دون ما يتبعها كذلك .

أما تناول بعضهم لفعل التعجب في (ما أَفْعَلْهُ وَأَفْعِلْ بِهِ) بتلك النظرة أيضاً فقد أرادوا جمود صيغته لا لفظه .

وقد لاحظ الدكتور محمد حماسة حين فرق بين النموذج : (الصيغة والبنية) والاستعمال (اللفظ) هذا الأمر فقال : (الفرق بين النموذج والاستعمال كالفرق بين اللغة والكلام، كلٌّ من

(١) يقصد (بالفعلين) : (اذْهَبْ) و (تَسْلَمَ) .

(٢) (شرح التسهيل) ٣٣/٣ - ٣٤ .

(٣) (الأشباه والنظائر للسيوطي ١٠٤/١ - ١٠٥ .

النموذج واللغة نظام مخزون في أذهان المتكلمين باللغة المعينة، يجد طريقة إلى التنفيذ عند الاستعمال الحر. وفي العربية بعض النماذج النحوية التي تثبت على وضع مخصوص لأداء معنى مخصوص كصيغتي « ما أفعله وأفعل به » اللتين يتحدد تطبيقهما فيقال مثلاً: ما أحسنه وأحسن به، وما أجمله وأجمل به... إلخ دون أن يتغير النموذج.

وفي العربية أيضاً تعبيرات توقّف بها سير الحياة وجمدت على وضع معين بحيث تستعمل نموذجاً واستعمالاً أو مثلاً في الوقت نفسه، مثل: صَنَ وَمَنَ وَحَيَّهْل... إلخ.

وثمة ما يجمع بين هذين النوعين في جملة واحدة مثل « نَعَمَ الثَّوَابُ » فأول هذين المتضامين جمود صيغة ونموذجاً ومثالاً. وثانيهما جمود وظيفة فحسب، بحيث يمكن أن يتغير مثاله فيقال: نعم الخلق ونعم الأدب... إلخ<sup>(١)</sup>.

وهذا - فيما يبدو لي - ما رآه الخليل وسيبويه ومن تبعهما في جمود أشباه الأمثال والتقعيد له.

مما سبق يتضح أن تأثير قاعدة (الأمثال لا تغير) في التقعيد النحوي تمثل في إدخال الأمثال طرْقاً فيما يحكم فيه بوجوب أو امتناع، وكذلك تمثل في تشبيه ما يحكم فيه بوجوب أو امتناع بها، وهما ما قصدته (بالتقعيد للأمثال) و (التقعيد لأشباه الأمثال).

\* \* \*

---

(١) (العلامة الإعرابية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ٦٣ - ٦٤.

### رابعاً - تَصْدِيقُ قَاعِدَةِ «الْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ» :

وهو مدى دلالة استعمال العرب لأمثالهم على أن قاعدة (الأمثال لا تغير) صادقة مستمرة غير مُتَخَلِّفَةُ أَلْبَتَةً .

وتكاد المسائل السابقة (تأصيل القاعدة ، وتعليلها ، وتأثيرها) تجزم بصدق هذه القاعدة وأنها لا تحتل نقاشاً ، غير أن هنا أمرين اقتضيا عكس ذلك :  
أما أولهما - فأن التعليل الذي وقف وراء قاعدة (الأمثال لا تغير) غير مستمر في أنواع الأمثال كلها .

وقد سبق أن ذكرت أن المثل الحواري وحده هو الذي ينطبق عليه ذلك التعليل ويشبه مضربه بمورده<sup>(١)</sup> . وعندما قال الحسن اليوسي : ( تلخيص القول في هذا المقام أن المثل هو قول يرد أولاً لسبب خاص ، ثم يتعداه إلى أشباهه فيستعمل فيها شائناً ذاتاً على وجه تشبيهها بالمورد الأول ؛ غير أن الاستعمال على وجهين : أحدهما : أن يكون على وجه التشبيه الصريح ، سواء صُرح بالأداة كقولهم : « كَمْجِيرٌ أُمٌّ عَامِرٌ » وقولهم : « كَالْحَادِي وَلَيْسَ لَهُ بَعِيرٌ » أو لم يصرح كقولهم : « تَرَكَتُ الصَّبِيَّ ظِلَّهُ » وهو كثير . الثاني : أن لا يكون على وجه التشبيه الصريح كقولهم : « الصَّبِيْفُ ضَعِيفُ اللَّيْنِ » ، وقولهم : « هَانَ عَلَى الْأَمْلَسِ مَا لَاقَى الدَّيْرَ » ونحو ذلك ، وهو أكثر من الأول<sup>(٢)</sup> - أَحْسَنُ بَأْنَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ فَرْقًا فَسَأَلَ نَفْسَهُ قَائِلًا : ( إن قيل : فقد ظهر في الوجه الثاني أن للمثل مورداً ومضرباً ، وأن الثاني يشبه الأول ؛ وأما في الوجه الأول فإنما ذلك مجرد تشبيه سائر يشترك فيه الناس كلهم ، فأنى يكون به مورد خاص؟ وفيه معناه نحو قولهم : أَعَزُّ مِنْ مُخِّ الْبَعُوضِ » و « أَكْفَرُ مِنْ جِمَارٍ » ونحو ذلك وهو كثير ، فكيف يعقل في هذا كله ما ذكر في تعريف المثل من تشبيه المضرب بالمورد حتى يشمل التعريف ؟<sup>(٣)</sup> .

وجادل نفسه ثم أنهى قائلاً : ( قد علمت بهذا أن هذا الوجه مخالف للوجه الثاني ، وأن في التعاريف السابقة ما فيها إلا على تسامح أو على أنها دائرة على هذا الوجه الثاني فقط دون الأول ، وهو بعيد إلا أن يكون ثم اصطلاح<sup>(٤)</sup> .

وهو بهذا الإنهاء يجزم بما ذكرته ؛ فبين أنواع الأمثال اختلافاً في استمرار ذلك التعليل وقبوله ، حتى إن الحسن اليوسي ليدعو ضمناً وتلميحاً إلى الإقرار بأن ذلك التعليل - تشبيه

(١) راجع التمهيد.

(٢) (زهر الأكم في الأمثال والحكم) للحسن اليوسي ٢١/١ ، ويدو لي أن (ترك الصبي ظله) تصحيحاً ؛ فرواية (مجمع الأمثال) ٢١٣/١ (ترك الظن ظله).

(٤) نفسه ٢٣/١ - ٢٤ .

(٣) (زهر الأكم) ٢٢/١ .

مضرب بمورد - خاص بوجه من الأمثال دون وجه ، وأن التعاريف المشهورة للمثل غير جامعة ولا مانعة .

ولا يخفى أن سبب هذا الخلط اعتبار الأمثال كلها نوعاً واحداً ، ومن ثم يكون له تعريف واحد أو تعاريف متشابهة متحدة .

أما الأمر الآخر المقتضى بحث التصديق - فأن الأمثال أكثر الكلام استعمالاً - كما لا يخفى على القدماء والمحدثين الذين وصفوها - بل إنها لم تصير أمثالا إلا بكثرة الاستعمال . ولكثرة الاستعمال وجهان - كما سبق في بحث (تأثير القاعدة) - أولهما يُصَيِّر الكلام كالعلم ، مثلاً جامداً متعارفاً بين المتكلمين والكتّابين ، والآخر يلي ذاك ، فيكون بعد أن يتكون المثل وربما أدى إلى التخفف منه بالحذف ليسهل على اللسان ، حتى إنه ليتعدى بالمثل حدود المطرد إلى الشاذ كما سبق<sup>(١)</sup> .

والأمثال كذلك كلام اضطراب ، تلزمه هذه الصفة عند ابتكاره وعند استعماله ، وأظهر آثار الاضطراب في الكلام ، سرعة الأداء التي تحذف منه وتغيّره<sup>(٢)</sup> .

إن اعتبار هذين الأمرين (عدم استمرار تعليل القاعدة مع أنواع الأمثال كلها ، وكون الأمثال كلاً كثيراً استعمال اضطراباً) مانع من الإقرار بصدق القاعدة دون نقاش وبحث .

من أجل ذلك يلي اختبار لصدق هذه القاعدة (الأمثال لا تغير) من خلال تنبهي استعمال العرب لأمثالهم ، حاصراً اختياري هذا في إطار البناء النحوي بالكيفية التي قدمتها في الباب الأول ، فهذا البحث النحوي مبني على ذلك .

واستعمال العرب لأمثالهم كان في الكلام غير الفني (العادي اليومي) ، والكلام الفني (الشعر والنثر الفني)

أما نماذج النوع الأول من الاستعمال فقد رأيت أن ما أورده جامعو الأمثال لها من روايات ، يقدم هذه النماذج ، فقد كانوا يجمعون الأمثال من كلام العرب ، فإذا اختلفت الروايات كان اختلافها قدحاً في تلك القاعدة .

وأما نماذج النوع الثاني من الاستعمال فقد جمعتها من مُتَخَيِّرِ شِعْرِهِمْ وَنَثْرِهِمْ .

\* \* \*

(١) راجع مدخل الباب الثاني .

(٢) راجع مدخل الباب الثاني .

## استعمال العرب للمثل التعبيري

- حال ذكر المسند إليه : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا :

- ١- (سَخَنُكُمْ هُرَيْقٌ فِي أَدِيمِكُمْ)<sup>(١)</sup>
- ٢- (أَقْشَرُوتُ مِنْهُ الدَّوَابُّ)<sup>(٢)</sup>
- ٣- (إِنَّهُ لَصِلُّ أَضْلَالٍ)<sup>(٣)</sup>
- ٤- (لَا أَذْرَى أَيْ الْجَرَادِ عَارُهُ)<sup>(٤)</sup>
- ٥- (أَخْطَأْتُ اسْتَكُّمَ الْحُقْرَةَ)<sup>(٥)</sup>
- ٦- (وَقَعَ الْقَوْمُ فِي سَلَى بَجَمَلٍ)<sup>(٦)</sup>
- ٧- (لَا تُبَيِّسُ الثَّرَى يَتْنَى وَيَتْنَكَ)<sup>(٧)</sup>
- ٨- (هُوَ يَخْطُ فِي هَوَاهُ)<sup>(٨)</sup>
- ٩- (قَلْبٌ لَهُ ظَهَرَ الْحِجْنِ)<sup>(٩)</sup>

- ولكن العرب استعملوها في كلامهم على خلاف ما رواه :

روى العسكري المثل الأول : (سَخَنُكُمْ هُرَيْقٌ فِي أَدِيمِهِمْ)<sup>(١٠)</sup> ، والمثل الثاني : (أَقْشَرُوتُ دَوَابُّهُ)<sup>(١١)</sup> ، والمثل الثالث : (صِلُّ أَضْلَالٍ)<sup>(١٢)</sup> .

واستعمل الحريري المثل الرابع في مقاماته قائلا : (فما فينا مَنْ عَرَفَ قَرَارَهُ . وَلَا دَرَى أَيْ الْجَرَادِ عَارُهُ)<sup>(١٣)</sup> . والمثل الخامس قائلا : (وإِمْ لَلَّهِ لَقَدْ أَخْطَأْتُ اسْتَكُّمَ الْحُقْرَةَ ، وَلَمْ يُصِبْ سَهْمُكُمَا الثُّقْرَةَ)<sup>(١٤)</sup>

(١) (مجمع الأمثال) ١١٢/٢ يضرب للرجل ينفق ماله على نفسه، ثم يريد أن يمتن به.

(٢) نفسه ٥٠٢/٢ يضرب مثلاً للجبان.

(٣) نفسه ٤٤/١ الصل حية تقتل لساعتها، ويضرب للداهي.

(٤) نفسه ١٧٦/٢ أي ما أدرى من أهلكه ومن دهاه وأتى إليه بما يكره.

(٥) نفسه ٣٤٣/١ يضرب لمن رام شيئا فلم ينله.

(٦) نفسه ٤١٩/٣ يضرب في بلوغ الشدة منتهى غايته، وذلك أن الجمل لا يكون له سلى ، وهو ما تلقىه الناقة إذا وضعت .

(٧) نفسه ١٨١/٣ يضرب في تخويف الرجل صاحبه بالهجر.

(٨) نفسه ٤٦٥/٢ أي يعتمد في منفعة.

(٩) نفسه ٤٩٠/٢ يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد.

(١٠) جمهرة الأمثال للعسكري ٥١٧/١ . (١١) نفسه ٤٨٨/١ .

(١٢) (جمهرة الأمثال للعسكري) ٣٥٧/٢ .

(١٣) (مقامات الحريري) ص ١٦٢ .

(١٤) نفسه ص ٣٠٧ .

واستعمل المعرى المثل السادس قائلاً : ( وَقَعْتُ مِنَ الْبَازِلِ فِي سَلَى ، مَا أَذْرَكْتَ الْهَيْجَا حَمَلًا )<sup>(١)</sup>.

واستعمل جرير المثل السابع فقال :

( وَلَا تُوبِسُوا بَنِي وَيَتْنَكُمْ الثَّرَى فَإِنَّ الَّذِي بَنَى وَيَتْنَكُمْ مُنْزِرٌ )<sup>(٢)</sup>  
واستعمل عمرو بن الأهتم المثل الثامن قائلاً :

( دَرَبْنِي وَخَطْبِي فِي هَوَايَ فَإِنِّي عَلَى الْحَسَبِ الزَّاكِي الرَّفِيعِ شَفِيقٌ )<sup>(٣)</sup>  
واستعمل الأحموس المثل التاسع قائلاً :

( قَلَبْتُ لِي ظَهَرَ الْحِجْنِ فَأَمْسَتْ قَدْ أَطَاعَتْ مَقَالَهَ الْأَعْدَاءِ )<sup>(٤)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور في جملة المثل التعبيري ، فجعل ضمير المتكلم في المثل الرابع ضمير غيبة ، وضمير الخطاب في المثل السابع ضمير مخاطبين ، والمضاف إلى ضمير الخطاب في المثل الأول مضافاً إلى ضمير غيبة ، وضمير الغائب في المثل التاسع ضمير غائبة ، والمضاف إلى ضمير الغيبة في المثل الخامس مضافاً إلى ضمير خطاب ، والمعرف بأل في المثلين الثاني والساس مضافاً إلى ضمير غيبة ، وضمير خطاب ، وحذف ضمير الغيبة المسند إليه من المثلين الثالث والثامن .

- حال حذف المسند إليه : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية كما يلي :

١- ( بَرَضٌ مِنْ عِدٍّ )<sup>(٥)</sup> ٢- ( جَذْلُ حُكَاكٍ )<sup>(٦)</sup>

٣- ( ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ )<sup>(٧)</sup> ٤- ( حَوْزٌ فِي مَحَارَظَةٍ )<sup>(٨)</sup>

٥- ( أَغْلَمُ مِنْ أَثْنِ تُوَكُّلِ الْكِتِفِ )<sup>(٩)</sup>

٦- ( كَثُمْتُ فِي الصَّيْدِ فِي عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ )<sup>(١٠)</sup>

- ولكن العرب استعمالوها في كلامهم على خلاف ما رواه :

روى الزمخشري المثل الأول : ( هَذَا بَرَضٌ مِنْ عِدٍّ )<sup>(١١)</sup> ، والثاني : ( إِنَّهُ لَجَذْلُ حُكَاكٍ )<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) (الفصول والغايات) للمعري ١٠٩. (٢) (فصل المقال) للبكري ٢١.  
(٣) (المفضليات) ١٢٦. (٤) (شعر الأحموس الأنصاري) ص ٩.  
(٥) (مجمع الأمثال) ١٦٩/١ البرض القليل والعد الماء له مادة أي قليل من كثير.  
(٦) نفسه ٢٨٥/١ الجذل أصل الشجرة تحتك به الإبل، يضرب للرجل يستشفى برأيه وعقله.  
(٧) نفسه ١٠/٢ القرملة شجيرة ضعيفة، أي ذليل عاذ بذليل.  
(٨) نفسه ٣٤٧/١ أي نقصان في نقصان.  
(٩) نفسه ٣٨٧/٢ للعالم، وقيل للقوى.  
(١٠) نفسه ٤٨/٣ يضرب مثلاً لمن طلب محالاً. وفيه عريضة ، والصواب - إن شاء الله - ما أثبت .  
(١١) (المستقصى) ٣٨٥/٢.  
(١٢) نفسه ٤٢٠/١.

واستعمل المعرى المثل الثالث قائلاً : ( كَأَنِّي بَكَ فِي الدَّارِ الْمُحْتَمَلَةِ ، وَقَدْ فَرَعَ إِلَى الْعَمَلِ الْعَمَلَةُ ، فَكُنْتُ ذَلِيلًا عَادَ يَقْرَمَلَةً )<sup>(١)</sup> ، واستعمل المثل الرابع قائلاً : ( تَرَاؤُ الْمَلَامَةُ كَأَنَّا اثْنَانِ ، بَلَّكَ مُحَارَظَةً فِي خَوْفٍ )<sup>(٢)</sup> . واستعمل بعض الشعراء المثل الخامس قائلاً :

( إِنِّي عَلَى مَا تَزِينُ مِنْ كِبَرِي أَغْلَمُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَيفُ )<sup>(٣)</sup>

واستعمل ابنُ الرُّقَاعِ المثل السادس قائلاً :

( إِنَّكَ وَالشُّعْرُ إِذْ تُزْجَى قَوَافِيهِ كَمُتَبَنِي الصَّيْدِ فِي عُرْبَةِ الْأَسَدِ )<sup>(٤)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المحذوف ، فذكر في موقعه ضمير تكلم في المثل الخامس ، وضمير خطاب في المثلين الثالث والسادس ، وضمير غيبة في المثل الثاني ، واسم إشارة في المثلين الأول والرابع .

- حال ذكر المسند : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا :

- ١- ( يَجْمَعُ سَيِّئَيْنِ فِي خَوْزَةٍ )<sup>(٥)</sup> ٢- ( هَلْ بِالْوَمَلِ أَوْشَالٌ )<sup>(٦)</sup>
- ٣- ( لَا حَمَّ وَلَا رَمَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا )<sup>(٧)</sup> ٤- ( جَرَحَهُ حَيْثُ لَا يَضَعُ الرَّاقِي أَنْفَهُ )<sup>(٨)</sup>
- ٥- ( اخْتَلَطَ الْخَائِزُ بِالزُّبَادِ )<sup>(٩)</sup> ٦- ( صَدَقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ )<sup>(١٠)</sup>
- ٧- ( أَخْزِئْتُهُ بِمُجْرِي وَبُجْرِي )<sup>(١١)</sup> ٨- ( مَا مَاتَ فَلَانٌ كَمَدَ الْحَبَازِي )<sup>(١٢)</sup>
- ٩- ( رَفَعَ بِهِ رَأْسًا )<sup>(١٣)</sup> ١٠- ( تَزَكُّهُ يَضْرِبُ عَلَيْكَ نَابَهُ )<sup>(١٤)</sup>

- ولكن العرب استعملوها في كلامهم على خلاف ما رواه :

روى العسكري المثل الأول : ( سَيِّئَيْنِ فِي خَوْزَةٍ )<sup>(١٥)</sup> ، والثاني : ( هَلْ يَرْمِلُكُمْ أَوْشَالٌ )<sup>(١٦)</sup> ،

- 
- (١) (الفصول والغايات) ٨١.
  - (٢) نفسه ٢٣١.
  - (٣) (فصل المقال) للبكري ١٤٢.
  - (٤) نفسه ٣٦٣.
  - (٥) (مجمع الأمثال) ٥٢٤/٣ يضرب لمن يجمع حاجتين في وجه واحد.
  - (٦) نفسه ٤٦٠/٣ الوشَل الماء المنحدر من الجبل، ولا يكون بالرمل، يضرب عند قلة الخير، وللشيء لا يوثق به وللخيال.
  - (٧) نفسه ٢٠١/٣ أي لا بد من ذلك.
  - (٨) نفسه ٢٨٤/١ يضرب لمن يقع في أمر لا حيلة له في الخروج منه.
  - (٩) نفسه ٤٢٥/١ الخائر ما خسر من اللبن، والزيادة الزبد. يضرب لقوم يقعون في التخليط من أمرهم.
  - (١٠) نفسه ٢١٢/٢ البكر الفتى من الإبل. يضرب مثلاً في الصدق.
  - (١١) نفسه ٤٢٠/١ العجر والبجر عروق. يضرب لمن تخبره بجميع عيوبك ثقةً به.
  - (١٢) نفسه ٢٥٧/٣ وهو حزنها عندما يسقط ريشها فلا تستطيع تطير.
  - (١٣) نفسه ٦٢/٢ أي رضى بما سمع وأصاخ له.
  - (١٤) نفسه ٢٣٣/١ يضرب لمن يفتاظ عليك.
  - (١٥) (جمهرة الأمثال) للعسكري ٥١٤/١.
  - (١٦) نفسه ٣٦٨/٢.

والثالث : ( لا حَمَّ ولا زَمَ )<sup>(١)</sup> ، والرابع : ( حَيْثُ لا يَضَعُ الرَاقِي أَنْفَهُ )<sup>(٢)</sup> .

وفي رسالة من سيدنا علي إلى سيدنا أبي موسى - رضى الله عنهما - قال مستعملا المثل الخامس : ( وإيَّ الله لَكُوثَيْنِ حَيْثُ أَنْتَ ، ولا تُتْرَكَ حتى يَخْتَلَطَ زُنْدُكَ بِخَاثِرِكَ ، وذاتِكَ بِجَاثِمِكَ )<sup>(٣)</sup> .

واستعمل الحريري المثل السادس قائلا : ( لَمَّا مَثَلَا يَزْنَ يَدَيَّ ، قال لهُمَا : اضْءُقَانِي سِنَّ بَكَرِكُما وَلَكُما الأَمَانُ مِنْ تَبِغَةِ مَكْرِكُما )<sup>(٤)</sup> .

واستعمل المعري المثل السابع قائلا : ( كَتَبْتُ هذه الرسالة أَشْكُو أُمُورِي وَأَبُتُّ شُقُورِي وَأُطْلِعُهُ طُلُعَ عُجْرِي وَبُجْرِي )<sup>(٥)</sup> .

واستعمل أبو الأسود الدؤلي المثل الثامن قائلا :

( وَزَيْدٌ مَيِّتٌ كَمَدَ الحُبَارَى إِذَا زَارَتْ قَرِيبَةً أَوْ مُلِيمٌ )<sup>(٦)</sup>

واستعمل آخر المثل التاسع قائلا :

( ولا قَائِلٌ عوراءَ تُؤْذِي جَلِيسَهُ ولا رَافِعٌ رَأْسًا بعوراءِ قَائِلٍ )<sup>(٧)</sup>

واستعمل النابغة الذبياني المثل العاشر قائلا :

( وَلَوْ أَنِّي أَطْعَمْتُكَ فِي أُمُورٍ قَرَعْتُ نَدَامَةً مِنْ ذَاكَ سِنِّي )<sup>(٨)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال المسند المذكور ، فجعل المعرف بـأل في المثل الثاني مضافاً إلى ضمير خطاب ، والفعل الماضي في المثلين الخامس والسابع فعلاً مضارعاً ، والفعل الماضي في المثل السادس فعل أمر ، والفعل الماضي في المثل التاسع اسم فاعل مشتقاً منه ، وحذف المسندات من الأمثال الخمسة الباقية .

- حال ذكر الجملة : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا :

١- ( ضَرَحَ الشَّمْشُ نَاجِزًا بِنَاجِزٍ )<sup>(٩)</sup> ٢- ( أَعْرَضَ ثَوْبَ المَلَبِيسِ )<sup>(١٠)</sup>

٣- ( عَصَبَهُ عَصَبَ السَّلَمَةِ )<sup>(١١)</sup> ٤- ( يَبْتَنُهُمْ عِطْرُ مَنْشِيمٍ )<sup>(١٢)</sup> .

(١) (جمهرة الأمثال) ٤٠٦/٢ .

(٢) نفسه ٣٦٥/١ .

(٣) (جمهرة رسائل العرب) لأحمد زكي صفوت ٣٣١/١ .

(٤) (مقامات الحريري) ٦٧ .

(٥) (رسالة الغفران) للمعري ٢٢ .

(٦) (فصل المقال) للبكري ١٠ .

(٧) (مجمع الأمثال) ٦٢/٢ .

(٨) (ديوان النابغة الذبياني) ١٢٩ .

(٩) (مجمع الأمثال) ٣٥٣/١ الضرح الدفع بالرجل ، يضرب لمن يكابد مثله في الشراسة .

(١٠) نفسه ٣٤٧/٢ أي وسَّعَ مِطْلَةَ الثَّيْمَةِ .

(١١) نفسه ٣٤٢/٢ يضرب للبخيل يستخرج منه الشيء على كَرِهٍ .

(١٢) نفسه ١٦١/١ يضرب في الشيء العظيم .



- ٥- (ضَرْبُهُ ضَرْبٌ غَرَائِبُ الْإِبِلِ) <sup>(١)</sup> ٦- (أَحْلَبَ حَلْبًا لَكَ شَطْرُهُ) <sup>(٢)</sup>  
 ٧- (لَا تَهْرِيفُ بِمَا لَا تَعْرِفُ) <sup>(٣)</sup> ٨- (تَطْلُبُ أَثَرًا بَعْدَ عَيْنٍ) <sup>(٤)</sup>  
 ٩- (أَحَادِيثُ الضَّبِيعِ اسْتَهَا) <sup>(٥)</sup> ١٠- (كَمُعَلَمَةٍ أُمُّهَا الْبِضَاعُ) <sup>(٦)</sup>  
 ١١- (وَحْمِي وَلَا حَبْلَ) <sup>(٧)</sup> ١٢- (أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ يَدَيْنِ) <sup>(٨)</sup>  
 ١٣- (قَشَرْتُ لَهُ الْقَصَا) <sup>(٩)</sup> ١٤- (يَشْجُ وَيَأْشُو) <sup>(١٠)</sup>  
 ١٥- (عَلِقَ الرَّهْمُ بِمَا فِيهِ) <sup>(١١)</sup> ١٦- (أَوْدَى بِهِ الْأَزْلَمُ الْجَذْعُ) <sup>(١٢)</sup>  
 ١٧- (أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَشَرِبَ) <sup>(١٣)</sup>

- ولكن العرب استعملوها على خلاف ما روى :

روى العسكري المثل الأول : (ضَرْحُ الشَّمْسِ نَاجِزًا بِنَاجِزٍ) <sup>(١٤)</sup> والثاني : (عَرَضَ ثَوْبُ الْمَلِيسِ) <sup>(١٥)</sup> ، والرابع (دَقُّوا يَدَيْتَهُمْ عِطْرَ مَنَشِيمٍ) <sup>(١٦)</sup> .

وروى الزمخشري المثل الثالث : (عَصِبَ فُلَانٌ غَضَبَ السَّلْمَةِ) <sup>(١٧)</sup>

واستعمل الحجاج بن يوسف الثقفي المثلين الثالث والخامس في خطبته المشهورة في توعد أهل العراق ، قائلا : (أَمَّا وَاللَّهِ لَأَلْحُوْتُكُمْ لَحْوَ الْقَصَا ، وَلَأَغْصِيْتُكُمْ غَضَبَ السَّلْمَةِ ، وَلَأَقْرَعَنَّكُمْ قَرْعَ الْمَرْوَةِ ، وَلَأَضْرِبَنَّكُمْ ضَرْبَ غَرَائِبِ الْإِبِلِ) <sup>(١٨)</sup>

واستعمل الحريري السادس فقال : (هَذَا زَيْعٌ أَنْتَ بَذَرُهُ ، وَحَلَبٌ لَكَ شَطْرُهُ) <sup>(١٩)</sup> ، والسابع فقال : (قُلْتُ لَهُ تَالِلَهُ لَقَدْ أَطْرَفْتَ ، وَهَرَفْتَ بِمَا عَرَفْتَ) <sup>(٢٠)</sup> ، والعاشر فقال : (وَيْكَ أَتَعْلَمُ أَمْلَكَ

(١) (مجمع الأمثال) ٢٦٠/٢ يضرب في دفع الظالم بأشد ما يمكن.

(٢) نفسه ٣٤٧/١ يضرب في الحث على الطلب والمساواة في المطلوب.

(٣) نفسه ١٦٤/٣ الهَوَفُ الإطْناَبُ في المدح. يضرب لمن يتعدى في مدح الشيء قبل تمام معرفته.

(٤) نفسه ٢٢٥/١ العَيْنُ المعايَنة. يضرب لمن ترك شيئا يراه ثم تبع أثره بعد قَوْت عينه.

(٥) نفسه ٣٥٦/١ يضرب للمخلط في حديثه.

(٦) نفسه ١٩/٣ يضرب لمن يجيء بالعلم لمن هو أعلم منه.

(٧) نفسه ٤٢٦/٣ يضرب للشرة والحرص على الطعام، وللذي يطلب ما لا حاجة به إليه.

(٨) نفسه ٣٠/٢ يضرب لمن له مكسب من وجه فيشتره لوجه آخر فيفوته الأول.

(٩) نفسه ٤٩٢/٢ يضرب في خلوص الود. أي أظهرت ما كان في نفسي.

(١٠) نفسه ٥٢١/٣ يضرب لمن يصيب في التدبير مرة ويخطئ مرة.

(١١) نفسه ٤٢١/٢ يضرب لمن وقع في أمر لا يرجو انتياشا منه.

(١٢) نفسه ٤٣١/٣ الأزلم الدهر والجدع الذي لا يهرم. يضرب لما وُلِّيَ وليس منه لأن الدهر أهلكه.

(١٣) نفسه ٦٩/١ يضرب لمن طال عمره. يريدون أكل وشرب طويلا.

(١٤) (جمهرة الأمثال) ٨/٢. (١٥) نفسه ٥١/٢.

(١٦) نفسه ٤٤٤/١. (١٧) (المستقصى) ١٦٢/٢.

(١٨) (العقد الفريد) ٢٧٩/٥. (١٩) (مقامات الحريري) ٣٩٣.

(٢٠) نفسه ص ٣٣٥.

البِضَاعِ وَطَفَرَكَ الْإِزْضَاعِ<sup>(١)</sup>.

واستعمل المعري المثل الثامن قائلا: (قَدْ تَرَى مَا أَنَا فِيهِ، لَا يُطْلَبُ بَعْدَ عَيْنِ أَثَرٍ، وَيُورِكُ بَشَرٌ مَا أَحَارَ مِشْقَرٌ)<sup>(٢)</sup>، والحادي عشر قائلا: (وَحَمَى فَأَمَّا الْحَبْلُ فَلَا، لَقَدْ عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلًا)<sup>(٣)</sup>، والثاني عشر قائلا: (عَلَى لَلْمَنَامَا دَيْقٌ، وَالْمَرْءُ يَأْكُلُ يَدَيْهِ، وَلَا خُلُودَ لِلْفَرْقَدَيْنِ)<sup>(٤)</sup>.

واستعمل سيدنا ابن عباس المثل التاسع في كتابه إلى سيدنا ابن الزبير - رضى الله عنهم - قائلا: (ثُمَّ قُلْتُ لِي: اكْفِ مِنْ غَرْبِكَ، وَارْبَعْ عَلَى ظُلْمِكَ، وَضَرَبْتُ لِي الْأَمْثَالَ وَأَحَادِيثَ الضَّبْعِ، فَمَتَى رَأَيْتَنِي لِغَرَامِكَ هَائِبًا، وَمِنْ حَدِّكَ نَاكِلاً؟)<sup>(٥)</sup>.

واستعمل ديك الجيئ المثل الثالث عشر قائلا:

(أَرْجُزُ فُؤَادَكَ أَنْ يَهِيَمَ بِهِمْ إِنَّ الْعَصَا لَكَ قَدْ أَرَى قَشَرُوا)<sup>(٦)</sup>

واستعمل ذو الاصبع العدواني المثل الرابع عشر قائلا:

(وَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا دَهْرِي يَذِي عَجَبٍ يَدٌ تَشْجُ وَأُخْرَى مِنْكَ تَأْسُونِي)<sup>(٧)</sup>

وقد استعمله أيضا صالح بن عبدالقدوس وكأنه أخذ شطر بيت ذى الاصبع، فقال:

(إِنِّي لَأَكْثَرُ مِمَّا سَمِعْتَنِي عَجَبًا يَدٌ تَشْجُ وَأُخْرَى مِنْكَ تَأْسُونِي)<sup>(٨)</sup>

واستعمل زهير المثل الخامس عشر فقال:

(وَفَارَقْتُكَ بِرَهْنٍ لَا فَكَأَكَ لَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ، فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلَقَا)<sup>(٩)</sup>

واستعمله الثَّصِيبُ كذلك فقال:

(بَرَحْتَ فَلَمْ يَلْنِكَ النَّاسُ فِيهَا وَلَمْ تَغْلُقْ كَمَا غَلِقَ الرَّهْنُ)<sup>(١٠)</sup>

واستعمل لقيط بن يغمز المثل السادس عشر فقال:

(مَا قَوْمٌ يَصْنَعُكُمْ لَا تُفَضِّحُنَّ بِهَا إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا الْأَزْلَمَ الْجَدْعَا)<sup>(١١)</sup>

واستعمل آخر المثل الأخير فقال:

(١) (مقامات الحريري) ص ٢٨٨.

(٢) (رسالة الصاهل والشاحج) للمعري ص ٩٧.

(٣) (الفصول والغايات) للمعري ص ١٠٩.

(٤) نفسه ص ٣٠٩.

(٥) (جمهرة رسائل العرب) ١٢٧/٢.

(٦) (ديوانه) ص ١٧٣.

(٧) (الأغاني) للأصفهاني ١٦٠/٣.

(٨) (فصل المقال) للبكري ٤٧.

(٩) (ديوانه) ص ٦٣.

(١٠) (الأغاني) ٣٤٥/١.

(١١) (مجمع الأمثال) ٤٣١/٣.

(كَمْ رَأَيْنَا مِنْ أَتَاسٍ قَبْلَهَا شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِمْ وَأَكَلُ) <sup>(١)</sup>  
 - لقد غير الاستعمال حال جملة المثل التعبيري المذكورة ، فغير المسند إليه والمسند فيها في المثل الثاني والثالث والخامس والسابع والثامن والخامس عشر ، وأخرها وقدم ما امتدت إليه في المثل السابع عشر ، وحولها من اسمية إلى فعلية في المثل الرابع والتاسع والعاشر ، ومن فعلية إلى اسمية في المثل الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ، وغير ما امتدت إليه في المثل الحادي عشر ، وحذفها في المثل الأول والسادس والسادس عشر .

- حال حذف الجملة : روى الميداني بعض الأمثال التعبيرية هكذا :

- ١- (صَنْعَةُ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) <sup>(٢)</sup>
- ٢- (غَضَبُ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ) <sup>(٣)</sup>
- ٣- (جَزَى الْمَذْكُى حَسَرَتْ عَنْهُ الْحُمُرُ) <sup>(٤)</sup>
- ٤- (عَلَى مَا خَيَّلَتْ وَغَتْ الْقَصِيمِ) <sup>(٥)</sup>
- ٥- (حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ) <sup>(٦)</sup> .

- لكن العرب استعملوها على خلاف ما رواه :  
 روى العسكري المثل الأول : (إِصْنَعُهُ صَنْعَةً مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) <sup>(٧)</sup> ، والرابع : (إَفْعَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا خَيَّلَتْ) <sup>(٨)</sup> .

وروى الزمخشري المثل الثاني : (غَضَبُ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ) <sup>(٩)</sup> والثالث : (جَزَى الْمَذْكُى حَسَرَتْ عَنْهُ الْحُمُرُ) <sup>(١٠)</sup> .

وروى الميداني المثل الخامس : (حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ) <sup>(١١)</sup> .

- لقد غير الاستعمال حال الجملة المحذوفة ، فردها في المثل الأول والرابع ، وحولها إلى مذكورة من نوع آخر في المثل الثاني والثالث والخامس .

\* \* \*

(١) (مجمع الأمثال) ٦٩/١ .

(٢) نفسه ٢٢٠/٢ يضرب في التنوُّق في الحاجة واحتمال التعب فيها .

(٣) نفسه ٤١٢/٢ يضرب لمن يفضض غضباً لا ينتفع به ، ولا موضع له .

(٤) نفسه ٢٨١/١ يضرب للسابق أقرانه . والمذكى القوى من الخيل .

(٥) نفسه ٣٤١/٢ أي لأركب الأمر على ما فيه من الهول . و (على ما خيلت) أي على غير يقين . والقصيم الرمل .

(٦) نفسه ٣٤٧/١ والقُدَّة الريشة . يضرب في التسوية بين الشيعين .

(٧) (جمهرة الأمثال) ٩١/١ .

(٨) نفسه ٤٨/٢ .

(٩) (المستقصى) ٧٧/٢ .

(١٠) نفسه ٥١/٢ .

(١١) (مجمع الأمثال) ٣٤٧/١ .

## استعمالُ العرب للمثل الحكميِّ

- حال ذكر المسند اليه : روى الميداني بعض الأمثال الحكمية كما يلي :

١- (بالساعدين تَبْطِشُ الْكَفَّانِ) <sup>(١)</sup> ٢- الحَفِيطَةُ تُحْلِلُ الْأَحْقَادَ <sup>(٢)</sup>

٣- (إِخْفَظْ بَيْتَكَ يَمْنُنْ لَا تَنْشُدْهُ) <sup>(٣)</sup> ٤- (الدُّرْدُ إِلَى الدُّرْدِ إِبِلٌ) <sup>(٤)</sup>

٥- (كُلُّ خَاطِبٍ عَلَى لِسَانِهِ تَمْرَةٌ) <sup>(٥)</sup>

٦- (مَمُوتٌ فِي قُوتٍ وَعِزٌّ أَضْلَحَ مِنْ حَيَاةٍ فِي ذُلٍّ وَعَجْزٌ) <sup>(٦)</sup>

- ولكن العرب خالفوا هذه الرواية :

روى العسكري المثل الأول : (بالساعدين تَبْطِشُ الْكَفَّ) <sup>(٧)</sup> ، والثاني : (الحَفِيطَةُ تُحْلِلُ الْأَحْقَادَ) <sup>(٨)</sup> ، والثالث : (إِخْفَظْ بَيْتَكَ يَمْنُنْ لَا تَنْشُدْهُ) <sup>(٩)</sup> ، والرابع : (مِنْ الدُّرْدِ إِلَى الدُّرْدِ إِبِلٌ) <sup>(١٠)</sup> .

واستعمل المعري المثل الخامس قائلاً : (على لسانِ كُلِّ خَاطِبٍ تَمْرَةٌ ، وفي فُؤَادِ كُلِّ حَزِينٍ جَفْرَةٌ) <sup>(١١)</sup>

واستعمل عنتره المثل الأخير قائلاً :

(دَعُونِي فِي الْقِتَالِ أَمُتُ غَزِيرًا فَمَمُوتُ الْعِزِّ نَحِيرٌ مِنْ حَيَاةٍ) <sup>(١٢)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور في جملة المثل الحكمي ، فجعل المثنى في المثل الأول مفردًا ، والمفرد في المثل الثاني جمعًا ، والمذكر في المثل الثالث مؤنثًا ، والمعرف بآل في المثل الرابع نكرة ، والمضاف إلى نكرة في المثل الخامس نكرة مؤخرة ، والنكرة في المثل الأخير مضافًا إلى معرف بآل .

(١) (مجمع الأمثال) ١٦٥/١ يضرب في تعاون الرجلين وتساعدتهما وتعاضدهما في الأمر.

(٢) نفسه ٣٦٨/١ أي إذا رأيت حميمك يُظلم حُجِيت له ، وإن كان في قلبك عليه حقد.

(٣) نفيه ٣٧٦/١ أي ممن يساكنك ؛ لأنك لا تقدر أن تطلب منه المفقود.

(٤) نفسه ٦/٢ الذود يقع على قليل الإبل ، يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير.

(٥) نفسه ٤٠/٣ يضرب للذي يلين كلامه إذا طلب حاجة.

(٦) نفسه ٣٤٣/٣.

(٧) (جمهرة الأمثال) ٢١٥/١.

(٨) نفسه ٣٤٩/١.

(٩) نفسه ١٤٩/١.

(١٠) نفسه ٢٨٩/٢.

(١١) (الفصول والغايات) للمعري ١١٢.

(١٢) (ديوانه) ٢٧.

- حال ذكر المسند : روى الميداني بعض الأمثال الحكمية هكذا :

- ١- (خَيْرُ الْفَقْرِ مَا حَاصَرَتْ يَدُهُ) <sup>(١)</sup> . ٢- (وَجِدَانُ الرَّيْقَيْنِ يُغَطِّي أَفْنَ الْأَقِينِ) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (كُلُّ شَاةٍ يَرْجُلُهَا سَنَانُطٌ) <sup>(٣)</sup> ٤- (رُبُّ طَمْعٍ يَهْدِي إِلَى طَمْعٍ) <sup>(٤)</sup>
- ٥- (نَعِيمٌ كَلَبٌ فِي بُؤْسٍ أَهْلِيهِ) <sup>(٥)</sup> ٦- (إِذَا جَاءَ الْحَيُّنُ حَازَتْ الْعَيْنُ) <sup>(٦)</sup>
- ٧- (كُلُّ مُجْبِرٍ فِي الْخَلَاءِ يُسَرُّ) <sup>(٧)</sup> ٨- (الشَّرُّ يَدَوُّهُ صِغَارُهُ) <sup>(٨)</sup>
- ٩- (لَا أَمْرٌ لِمَقْصِيٍّ) <sup>(٩)</sup> .

١٠- (حَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ) <sup>(١٠)</sup> .

- ولكن العرب استعملوها على خلاف ما رواه :

روى العسكري المثل الأول : (خَيْرُ الْفَقْرِ مَا حَاصَرَتْ يَدُهُ) <sup>(١١)</sup> ، والثاني : (وَجِدَانُ الرَّيْقَيْنِ يُغَطِّي عَلَى أَفَنِ الْأَقِينِ) <sup>(١٢)</sup> ، والثالث : (كُلُّ شَاةٍ تُنَاطُ بِرَجْلَيْهَا) <sup>(١٣)</sup> ، وهو الذي رواه الزمخشري : (كُلُّ شَاةٍ يَرْجُلُهَا تُنَاطُ) <sup>(١٤)</sup> . وقد روى الزمخشري المثل الرابع : (رُبُّ طَمْعٍ أَدَّى إِلَى طَمْعٍ) <sup>(١٥)</sup> ، وروى الميداني المثل الخامس : (نَعِيمٌ كَلَبٌ فِي بُؤْسٍ أَهْلِيهِ) <sup>(١٦)</sup> ، وروى الزمخشري المثل السادس : (إِذَا جَاءَ الْحَيُّنُ غَطَّى الْعَيْنُ) <sup>(١٧)</sup> .  
واستعمل عبدالملك بن مروان المثل السابع في كتابه إلى عبدالعزيز أخيه ، فقال : (قَدْ أَجْرَيْتَ وَخَذَكَ وَكُلُّ مُجْبِرٍ بِالْخَلَاءِ مَسْرُورٌ) <sup>(١٨)</sup> .

(١) (مجمع الأمثال) ٤٢٦/١ أي أنفع علمك ما حضرك في وقت الحاجة اليه.

(٢) نفسه ٤٣٢/٣ الرِّقَّةُ الزُّرْقُ ، والأفْنُ الخَفْقُ ، يضرب في فضل الغنى والجدة.

(٣) نفسه ٧/٢ التوط التعليق أي كل جان يؤخذ بجنايته.

(٤) نفسه ٥٩/٢ الطبع الدنس.

(٥) نفسه ٣٧٦/٣ يضرب هذا للبعد أو العون للقوم تصيهم شدة فيشتغلون بها فيفتنم هو ما أصاب من أموالهم.

(٦) نفسه ٣١/١ أي إذا جاء القدر عمى البصر.

(٧) نفسه ١١/٣ أي كل مُجْبِرٍ خيله وحده مخدوع بقذوها محسن الظن.

(٨) نفسه ١٦٢/٢ قال أبو عبيد: يقول فاصفح عنه واحتمله لئلا يخرجك إلى أكثر منه.

(٩) نفسه ١٥٨/٣ أي من غصى فيما أمر فكأنه لم يأمر.

(١٠) نفسه ٣٤٨/١ أي اقنع من الغنى بما يشبعك وترويك ومجد بما فضل.

(١١) (جمهرة الأمثال) ٤١٣/١.

(١٢) نفسه ٣٣٩/٢.

(١٣) نفسه ١٥٢/٢.

(١٤) (المستقصى) ٢٢٦/٢.

(١٥) نفسه ٩٧/٢.

(١٦) (مجمع الأمثال) ٣٧٦/٣.

(١٧) (المستقصى) ١٢٣/١.

(١٨) (جمهرة رسائل العرب) ١٤٤/٢.

واستعمل المعرى المثل الخامس أيضا قائلا : (أَخَذَ رَبُّنَا بِقَضِيلِهِ ، وَفَرِحَ الْوَارِثُ لِجَهْلِهِ ، نَعِيمٌ كُلِّبٌ فِي بُؤْسَى أَهْلِهِ)<sup>(١)</sup>

واستعمل بعض الشعراء المثل الثامن فقال :

(الْشَرُّ يَتَدَوُّهُ فِي الْأَصْلِ أَصْغَرُهُ وَلَيْسَ يَضْلَى بِحَرْزِ الْحَرْبِ جَانِبَهَا)<sup>(٢)</sup>

واستعمل الكلجة المثل التاسع فقال :

(أَمَرْتُكُمْ أَتُرَى بِمُتَعَرِّجِ اللَّوَى وَلَا أَفَرُّ لِلْمَغْصِيِّ إِلَّا مُضَيِّعًا)<sup>(٣)</sup>

واستعمل أبو العتاهية المثل الأخير فقال :

(لَا تُفْسِدِ الْمَالَ وَاسْتَرْضِ الْإِلَهَ بِهِ فَإِنَّ حَشْبَكَ مِنْهُ الرَّئِىُّ وَالشُّبْعُ)<sup>(٤)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال المسند المذكور في الأمثال الحكمية ، فجعل الفعل في جملة صلة الموصول في المثل الأول مبنيا للمجهول ، وجعل المفعول في المثل الثاني مجرورا ، وآخر الجار والمجرور في المثل الثالث وحذف حرف التسويف ، وفي استعمال آخر حذف الحرف وحده ، وجعل الفعل المضارع في المثل الرابع ماضيا ، والفعل الماضي في المثل الخامس اسما مشتقا منه ، وأبدل من الماضي اللازم في المثل السادس متعديا وأعله ، وجعل الفعل المضارع في المثل السابع اسما مشتقا منه ، وجعل الجمع في المثل الثامن مفردا ، والمجرور النكرة في المثل التاسع معرفا بأل ، والنكرة في المثل الأخير معرفا بأل .

- حال ذكر الجملة : روى الميداني بعض الأمثال الحكمية هكذا :

١- (لَا تَكْذِبِ الرَّائِدُ أَهْلَهُ)<sup>(٥)</sup> . ٢- (إِذَا زَلَّ الْعَالِمُ زَلَّ بَزْلِيهِ عَالَمٌ)<sup>(٦)</sup>

٣- (إِنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَفْشُرُ)<sup>(٧)</sup> ٤- (الْمُشَاوَرَةُ قَبْلُ الْمُتَاوَرَةِ)<sup>(٨)</sup>

٥- (الْشَرْطُ أَمْلَكَكَ عَلَىكَ أَمْ لَكَ)<sup>(٩)</sup> ٦- (تَقْدَاطُ لَيْنَاسٍ)<sup>(١٠)</sup>

٧- (الْحَقُّ أَتْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجُ)<sup>(١١)</sup> ٨- (زُبُّ سَاعٍ لِقَاعِي)<sup>(١٢)</sup>

٩- (لَيْسَ لِمَا قَرِثَ بِهِ الْعَيْنُ قَمَرٌ)<sup>(١٣)</sup>

(١) (الفصول والغايات) للمعري ١٠٧ . (٢) (مجمع الأمثال) ١٦٢/٢ .

(٣) (المفضليات) ٣٢ . (٤) (ديوان أبي العتاهية) ٢٦٢ .

(٥) (مجمع الأمثال) ١٨٨/١ يضرب فيما يخاف من غيب الكذب .

(٦) نفسه ٧٣/١ ، لأن للعالم تبعا فهم به يقتدون .

(٧) نفسه ١٧/١ يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ، ثم تكون منه الزلة .

(٨) نفسه ٢٩٢/٣ .

(٩) نفسه ١٦٧/٢ يضرب في حفظ الشرط يجرى بين الإخوان .

(١٠) نفسه ١٨٦/١ أي الاطمئنان بعد التثبت .

(١١) نفسه ٣٦٧/١ أي الحق واضح والباطل ملتبس . ولجلج أي يتردد فيه صاحبه ولا يصيب منه مخرجا .

(١٢) نفسه ٤٥/٢ . (١٣) نفسه ٨٦/٣ .

- لكن العرب استعملوها على غير ما رواه كذلك :  
 روى العسكري المثل الأول : (الرَّائِدُ لَا يَكْذِبُ أَهْلَهُ) <sup>(١)</sup> ، وروى الزمخشري المثل الثاني :  
 (زَلَّةُ الْعَالِمِ زَلَّةُ الْعَالَمِ) <sup>(٢)</sup> وروى العسكري المثل الثالث : (الْجَوَادُ يَغْتَرُّ) <sup>(٣)</sup> .  
 واستعمل المعري المثل الرابع قائلا : (يَا نَفْسَ الْيَمَارِ قَبْلَ الْغِيَارِ ، وَالْمُشَاوَرَةَ قَبْلَ الْمُتَاوَرَةِ) <sup>(٤)</sup> .  
 واستعمل الحريري المثل الخامس فقال : (قُلْتُ لَهُ : مَا أُغْزِرُ وَبَلَّكَ ! فقال : وَالشَّرْطُ أَمْلَكُ ،  
 فَتَفَحَّطُهُ بِالذَّنْبَارِ الثَّانِي) <sup>(٥)</sup> .

وقال بعض الشعراء مستعملاً المثل السادس :  
 (وَإِنْ أَتَاكَ امْرُؤٌ يَشْعَى بِكَذْبَتِهِ فَانْظُرْ فَإِنَّ أَطْلَاعًا قَبْلَ إِيْنَابِ) <sup>(٦)</sup>  
 واستعمل أبو العتاهية المثل السابع قائلا :  
 (وَالْحَقُّ أَبْلَجُ لَا خَفَاءَ بِهِ مُذْكَانٌ يُبْصِرُ نُورَهُ الْأَعْمَى) <sup>(٧)</sup>  
 وقال أيضا :  
 (خَلِيلِي إِنْ الْهَمُّ قَدْ يَتَفَرَّجُ وَمَنْ كَانَ يَنْفِي الْحَقَّ فَالْحَقُّ أَبْلَجُ) <sup>(٨)</sup>  
 واستعمل زهير المثل الثامن قائلا :  
 (أَتَى قَوْمَهُ مِنْهُ جِبَاءٌ وَكُشُوءٌ وَزُبُّ امْرِئٍ يَشْعَى لَأَخْرَ قَاعِدِ) <sup>(٩)</sup>  
 وقال آخر مستعملاً المثل الأخير :

(مَا يِلَا قَرْمُتٍ بِهِ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذَا تَمَرٍ) <sup>(١٠)</sup>

- لقد غير الاستعمال حال الجملة المذكورة في الأمثال الحكمية ، فغير المسند إليه والمسند في  
 المثل الثامن والتاسع ، وقدم فيها وآخر في المثل السادس ، وحذف منها في المثل الثالث ، وحول  
 الاسم إلى فعلية في المثل الرابع ، والفعلية إلى اسمية في المثل الأول والثاني ، وحذف ما امتدت  
 إليه في المثل الخامس والسابع .

- حال حذف الجملة : روى الميداني بعض الأمثال الحكمية كما يلي :

١- (إِمرًا وَمَا اخْتَارَ وَإِنْ أَتَى إِلَّا النَّارُ) <sup>(١١)</sup>

- |  |                             |
|--|-----------------------------|
| (١) (جمهرة الأمثال) ٤٧٤/١ .                                  | (٢) (المستقصى) ١١٠/٢ .      |
| (٣) (جمهرة الأمثال) ٣٠٨/١ .                                  | (٤) (الفصول والغايات) ٣٠٠ . |
| (٥) (مقامات الحريري) ٣٣ .                                    |                             |
| (٦) (مجمع الأمثال) ١١٤/١ .                                   |                             |
| (٧) (ديوانه) ص ٢٤ .  |                             |
| (٨) نفسه ص ١١١ .   |                             |
| (٩) (ديوانه) ص ٢٣٥ .   |                             |
| (١٠) (مجمع الأمثال) ٨٦/٣ .                                   |                             |
| (١١) نفسه ٩١/١ يضرب عند الحظ على رفض من لم يقبل النصيح منك . |                             |

٢- (الرَفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ) <sup>(١)</sup>

٣- الجَارُ ثُمَّ الدَّارِ <sup>(٢)</sup>

- لكن العرب استعملوها خلاف ما روى :

روى الزمخشري المثل الأول : (دَعِ امْرَأًا وَمَا اخْتَارَ) <sup>(٣)</sup> والثاني : (الرَفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ) <sup>(٤)</sup> ،  
والثالث : (الجَارُ قَبْلَ الدَّارِ) <sup>(٥)</sup> .

واستعمل بعض الشعراء المثلين الثاني والثالث فقال :

(يَقُولُونَ قَبْلَ الدَّارِ جَارٌ مُوَافِقٌ وَقَبْلَ الطَّرِيقِ التَّهْجُ أَنْتَ رَفِيقٌ) <sup>(٦)</sup>

- فقد غيّر الاستعمال حال الجملة المحذوفة في هذه الأمثال ، فردّها في المثل الأول ، وحولها إلى مذكورة من نوع آخر في المثلين الثاني والثالث .

\* \* \*

(١) نفسه ٥٢/٢ أي حصّل الرفيق أولاً واختاره؛ فربما لم يكن موافقاً ولا تتمكن من الاستبدال به.

(٢) نفسه ٣٠٧/١ قريب من السابق.

(٣) (المستقصى) ٧٩/٢.

(٤) نفسه ٣٢٣/٢.

(٥) نفسه ٣٠٨/٢.

(٦) (فصل المقال) للبكري ٣٩٢.



## استعمال العرب للمثل الحوارية

- حال ذكر المسند إليه : روى الميداني بعض الأمثال الحوارية هكذا :

- ١- (صُغْرَاهُنَّ سَرَاهُنَّ) <sup>(١)</sup> ٢- (تُكَلُّ أَوَامَهَا وَلَدًا) <sup>(٢)</sup>
- ٣- (سُرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ) <sup>(٣)</sup> ٤- (لَوْ نَهَيْتُ الْأُولَى لَانْتَهَتْ الثَّانِيَةُ) <sup>(٤)</sup>
- ٥- (أَوْزَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ) <sup>(٥)</sup> ٦- (عَرَفَ حُمَيْقًا جَمَلَهُ) <sup>(٦)</sup>

- ولكن العرب استعملوها على خلاف هذا كذلك :

روى أبو عبيد بن سلام المثل الأول : (صُغْرَاهَا مُزَاهَا) <sup>(٧)</sup> وروى العسكري المثل الثاني : (التُّكَلُّ أَوَامَهَا) <sup>(٨)</sup> ، والثالث : (سُرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ) <sup>(٩)</sup> ، والرابع : (لَوْ نَهَيْتُ عَنِ الْأُولَى لَمْ تَعُدْ لِلْآخِرَى) <sup>(١٠)</sup> ، وروى الميداني المثل السادس : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ) <sup>(١١)</sup> واستعمل المعري المثلين الخامس والسادس قائلا : (لَقَدْ عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلًا ، أَوْزَدَهَا سَعْدٌ مُشْتَمِلًا) <sup>(١٢)</sup> .

- لقد غير الاستعمال حال المسند إليه المذكور ، فجعل المضاف إلى ضمير جمع في المثل الأول مضافاً إلى ضمير مفرد ، والنكرة في المثل الثاني معرفاً بأل ، واسم الإشارة إلى مذكر في المثل الثالث إشارة إلى مؤنث ، وضمير المتكلم في المثل الرابع ضمير غيبة ، وأبدل الحال الجملة الاسمية في المثل الخامس حالا مفرداً مشتقاً ، وقلب إعراب الفاعل والمفعول في المثل الأخير .

- حال ذكر المسند : روى الميداني بعض الأمثال الحوارية كما يلي :

- ١- (كُلُّكُمْ لَيَخْتَلِبُ صَعُودًا) <sup>(١٣)</sup>

(١) مجمع الأمثال ٢/٢٢٣ .

(٢) نفسه ١/٢٦٨ .

(٣) نفسه ٢/١١١ يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته .

(٤) نفسه ٣/٨١ يقول : لو عاقبتك بأول ما جنيت لم تجزئ علي .

(٥) نفسه ٣/٤٢٧ يضرب لمن قصر في الأمر .

(٦) نفسه ٢/٣٣٣ يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس .

(٧) (كتاب الأمثال) للقاسم بن سلام ٣٥٥ .

(٨) (جمهرة الأمثال) ١/٢٩٠ .

(٩) نفسه ١/٥١٩ .

(١٠) نفسه ٢/١٩٧ .

(١١) (مجمع الأمثال) ٣/٣٣٣ .

(١٢) (الفصول والغايات) للمعري ١٠٩ .

(١٣) (مجمع الأمثال) ٣/١٤ .

- ٢- (ضَرِبْتُ ذَلِكَ)<sup>(١)</sup>  
 ٣- (وَلَيْ حَازَهَا مَنْ وَلَّى قَاوَهَا)<sup>(٢)</sup>  
 ٤- (شَرُّ مَا يُجِئُكَ إِلَى مُخَّةِ عُزُقُوبِ)<sup>(٣)</sup>  
 ٥- عَمَرَاتٌ ثُمَّ يَنْجَلِينَ<sup>(٤)</sup>

- ولكن العرب استعمالوها أيضا كما يلي :

روى الزمخشري المثل الأول : (كُلُّكُمْ فَلْتُخْتَلِبُ صَعُودَهُ)<sup>(٥)</sup> ، والثاني : (ضَرِبْتُ أَكْثَرَ ذَلِكَ)<sup>(٦)</sup> ، وروى العسكري المثل الثالث : (وَلِ حَازَهَا مَنْ تَوَلَّى قَاوَهَا)<sup>(٧)</sup> ، وروى الزمخشري : المثل الرابع : (شَرُّ مَا أَجَاءَكَ إِلَى مُخَّةِ عُزُقُوبِ)<sup>(٨)</sup> ، والميداني المثل الخامس : (الْعَمَرَاتُ ثُمَّ يَنْجَلِينَ)<sup>(٩)</sup> .

- لقد غير الاستعمال حال المسند المذكور في هذه الأمثال ، فغير إعراب الفعل ومفعوله في المثل الأول ، وجعل اسم الإشارة الخبر في المثل الثاني مفعولاً في جملة وقعت الخبر ، وجعل الفعل الماضي في المثل الثالث أمراً ، والمضارع في المثل الرابع ماضياً ، والاسم النكرة في المثل الخامس معرفاً بآل .

- حال ذكر الجملة : روى الميداني بعض الأمثال الحوارية هكذا :

- ١- (مُخْسِنَةٌ فَهَيْلَى)<sup>(١٠)</sup> ٢- (مَأْرَبَةٌ لَا خَفَاوَةٌ)<sup>(١١)</sup>  
 ٣- (عُدَّةٌ كَعُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتُ فِي يَتِّ سَلُولِيَّةِ)<sup>(١٢)</sup>  
 ٤- (يَكْلَاهُمَا وَتَمَرَا)<sup>(١٣)</sup>  
 ٥- (جِلْمِي أَصَمُّ وَأُذْنِي غَيْرُ صَمَاءِ)<sup>(١٤)</sup>

(١) نفسه ٢٦٣/٢ يضرب لما يهول منظره ولا معنى وراءه.

(٢) نفسه ٤٣٦/٣.

(٣) نفسه ١٥١/٢ يضرب للمضطر.

(٤) نفسه ٤١٥/٢ يضرب في احتمال الأمور العظام والصبر عليها.

(٥) (المستقصى) ٢٣٠/٢.

(٦) نفسه ١٤٧/٢.

(٧) (جمهرة الأمثال) ٣٣٤/٢.

(٨) (المستقصى) ١٣١/٢.

(٩) (مجمع الأمثال) ٤١٥/٢.

(١٠) نفسه ٢٤٣/٣ يضرب للرجل يعمل العمل يكون فيه مصيباً.

(١١) نفسه ٣٣٤/٣ أي إنما يكرمك لأزب له فيك لا لحيته لك.

(١٢) نفسه ٤١٣/٢ يضرب في خصلتين إحداهما شر من الأخرى.

(١٣) نفسه ٣٨/٣.

(١٤) نفسه ٣٤٧/١ أي أعرض عن الحنا بحلمي، وإن سمعته بأذني.

٦- (عَسَى الْغَوْنَرُ أَبُوسًا)<sup>(١)</sup>

٧- (إِنَّ الْبِغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ)<sup>(٢)</sup>

٨- (إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ غَدًا يَا مُشْعِدَةً)<sup>(٣)</sup>

- ولكن العرب في استعمالهم لها قالوا أيضا غير ذلك :

روى الميداني نفسه المثل الأول : (مُحْسِنَةً فِهْلِي)<sup>(٤)</sup> ، والثاني : (مَأْرِيَةً لَا حِفَاوَةً)<sup>(٥)</sup> ،  
والثالث : (أَغْدَةً كَغْدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةِ)<sup>(٦)</sup> ، والرابع : (كَلَيْهِمَا وَتَمَزَا)<sup>(٧)</sup> وروى  
الزمخشري المثل الخامس : (جَلِيٍّ أَصَمٍّ وَمَا أَذْنِي بِصَتَاءِ)<sup>(٨)</sup> .

واستعمل المعري المثل السادس قائلا : (فَمَا وَنَى عَنْهُ السَّيْرُ ، حَتَّى لَحِقَ بِأَرْضٍ فِيهَا اعْتَفَرَ عَفَيْرٌ ،  
كُلُّ الْأَبُوسِ فِي الْغَوْنَرِ ، وَلَجَّ الْقَوْمُ الشُّتْرَاتِ)<sup>(٩)</sup> ، والمثل السابع قائلا : (أَزْتَفَعُ وَالْقَدْرُ يَكُفِّي ،  
يَأْلِيْنِي دَائِمًا وَيَلْبِي ، كَمْ أَسْتَنْسِرُ وَأَنَا مِنَ الْبِغَاثِ)<sup>(١٠)</sup> .

واستعمل الهمداني المثل الأخير قائلا : (أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ لَمْ تُتْرَكُوا سُدىً ، وَإِنَّ مَعَ الْيَوْمِ  
غَدًا)<sup>(١١)</sup> .

- لقد غير الاستعمال حال الجملة المذكورة في هذه الأمثال ، فحولها إلى فعلية في المثل  
الأول والثاني والثالث والرابع ، وغير المسند إليه والمسند فيها في المثل السادس والسابع ، وغير  
المسند في الجملة التي امتدت إليها في المثل الخامس ، وحذف هذه الجملة في المثل الأخير .

\* \* \*

(١) نفسه ٣٤١/٢ يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبيلك.

(٢) نفسه ١٣/١ يضرب للضعيف يصير قويا، وللذليل يزع بعد الذل.

(٣) نفسه ٥٠/١ يضرب مثلا في تنقل الدول على مر الأيام وكثرها.

(٤) نفسه ٢٤٣/٣.

(٥) نفسه ٣٣٤/٣.

(٦) نفسه ٣٣٤/٣.

(٧) نفسه ٣٨/٣.

(٨) (المستقصى) ٦٦/٢.

(٩) (الفصول والغايات) ١٠١ ، واعتفر صرع في القفر، وغففر هو أبو كندة.

(١٠) نفسه ٢١٦ ، ويألني يطردني ويلبني يقابلني.

(١١) (مقامات الهمداني) ١٢٨.

### خامساً - التثقيب على ما سبق :

كنْتُ حريصاً قدر استطاعتي - كما لا يخفى - على حصر نماذج الاستعمال في عصر الاستشهاد وما لحقه ؛ لأنه فيما أحسب عصر أصحاب هذه الأمثال ، فيكون استعمالهم دليلاً قوياً على مدى صدق القاعدة ( الأمثال لا تغير ) .  
وقد بدا من خلال ذلك العرض أن الأمثال لم تستعص على التغير - وإن اختلفت نسبته باختلاف أنواعها .

وقد كان بعض جامعيها انتبه إلى هذا فأشار إليه :  
قال الميداني في شرحه لبعض الأمثال التعبيرية : ( الأصل في المثل ما ذكرته من حديث لقيط بن زُرارة ، ثم تداولته العرب وتصرفت فيه كما فعل حميدٌ هذا )<sup>(١)</sup> .  
وعندما قال ابن سلام : ( قولهم : « قَدْ نَفَخْتُ لَوْ تَنْفُخُ فِي فَحْمٍ » وهذا المثل للأغلب في شعر له ) ، قال البكري معقبا : ( ليس ما أورده شعرا ، ولا رجزا ، وهو شطر من رجز قاله الأغلب يوم الزويرين ... يقول فيه : « نَفَخْتُمْ لَوْ تَنْفُخُونَ فِي فَحْمٍ » )<sup>(٢)</sup> .  
فصرح الميداني بحدوث التغير لكثرة الاستعمال ، وأوماً ابن سلام إليه فلم يفهم البكري عنه !  
وقد تنبه بعض الباحثين إلى هذا الأمر ، وإن اختلفوا في النظر والبحث .  
أما الأستاذ زلهام فقال : ( مما لا شك فيه أن البدو الهابطين على العراق ، في أعوام الفتوحات العربية الأولى الكبرى ، جاءوا معهم بأمثال ترجع إلى ما قبل الإسلام ، غير أن المثل يحرف بسهولة ، على ألسنة الشعوب ، كما يحدث لكل العادات اللغوية . وعندما تعتمد الذاكرة على الشعر تمتد حياة المثل ، كما يظهر ذلك في تلك الأمثال ، التي نحفظ لها آياتاً ، لبعض شعراء الجاهلية )<sup>(٣)</sup> .

وهو يريد تقديم هذه الأفكار :

- ١- بعض الأمثال جاهلي بغير شك .
  - ٢- المثل كغيره من العادات اللغوية الشعبية ( أي الكثيرة الاستعمال ) سهل التحريف .
  - ٣- سهولة تحريف المثل تمنع تمييز الجاهلي من غيره .
  - ٤- المثل الشعري أطول حياة من غيره ، وأعصى على التحريف .
- وتشير الفكرتان الأولى والثالثة إلى انتقال بعض ما يُنسب إلى العصر الجاهلي ، وقد حاول

(١) (مجمع الأمثال) ٢٠/٣ .

(٢) (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) للبكري ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٣) (الأمثال العربية القديمة) لزلهام ٤٥ - ٤٦ .

الدكتور قطامش تمييز الأمثال الجاهلية رداً على مثل الزعم السابق<sup>(١)</sup>.  
وتؤكد الفكرة الثانية نتيجة ذلك العرض<sup>(٢)</sup>، فليس معقولاً أن يأتي التغيير على العادات اللغوية كلها ويترك الأمثال.

أما الفكرة الرابعة فإن كان يعنى بها أن المثل الشعري لا يتغير، فقد كان ضمن نماذج الاستعمال أمثال شعرية تغيرت، وإن كان يعنى أن هذه الأمثال الشعرية تمكث زمناً - غير معلوم - لا يمسها فيه تغير، من أجل علم الناس بسياقها الشعري، فهذا صحيح إذا كان مستعمل المثل الشعري من أهل البصر بالشعر وتذوقه والحرص على موسيقاه، وغير صحيح إذا لم يكن كذلك.

وأما الدكتور عابدين فقد قال: (لا سبيل إلى إنكار أثر العوامل المختلفة التي تسعى إلى تطوير المثل، فقد يفتور المثل، في أثناء تناقله على الألسنة في خلال العصور، بعض التغيير في مبناه، أو في معناه، أو في كليهما معاً)<sup>(٣)</sup> ثم قال: (هو أمر طبيعي لا سبيل إلى إنكاره، ولا ينقص من قيمة المثل الشعبية ولا أصالته في البيئة التي نبع منها)<sup>(٤)</sup>.

وهو يؤكد فكرة زلهايم عن العادات اللغوية، وكلاهما يوافق نتيجة عرض نماذج الاستعمال. وأما السيد نور الحق تنوير فقال: (أجمع علماء الأدب واللغة على أن ألفاظ الأمثال لا تغير تذكيراً وتأنياً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، بل تُجرى كما جاءت، وينظر فيها دائماً إلى مورد المثل أي أصله. وقد يحدث تغيير طفيف لضرورة شعرية وغيرها)<sup>(٥)</sup>.

فَصَمَّ تَجْوِيزَ التَّغْيِيرِ إِلَى كَلَامِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى لَيْظَنَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْهُمْ قَطُّ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بِقَوْلِهِ (غَيْرَهَا)، فَرُبَّمَا كَانَ غَيْرَهَا كَلَامًا بَدِيعًا مَسْجُوعًا، أَوْ عَادِيًا مُضْمَعًا، وَيَدُو أَنَّهُ يَخْصُ التَّغْيِيرَ بِالشَّعْرِ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ طَفِيفٌ جَائِزٌ، فَإِذَا كَانَ طَفِيفًا فِي الشَّعْرِ كَانَ مَمْتَنًا فِي النَّثْرِ غَيْرَ الْفَنَى، إِذَا سَمَحْنَا بِهِ فِي النَّثْرِ الْفَنَى.

وقد أفاد عرض نماذج الاستعمال أن التغير عامٌ غير خاص.

وأما السيد عبدالرحمن التكريتي فقال: (بالرغم من وجود (الأمثال لا تغير) فقد حصل التغير لبعض الأمثال)<sup>(٦)</sup> ثم قال: (لا بد أن نعلم أن أي مثل إذا زيدت فيه لفظة أو نقصت أو غيرت لفظة أو تقدمت أو تأخرت بعض ألفاظها، أو حصل تغير في ألفاظها وحتى تركيبها لم يعد هو المثل نفسه، ولا يمكن أخذ أحد هذه الصيغ وترك الصيغ الأخرى، ولذا فإن كل صيغة تعتبر صيغة مستقلة.

(١) راجع (الأمثال العربية) للدكتور قطامش ١٢٣ وما بعدها.

(٢) أعني ما قدمته من نماذج استعمال العرب للأمثال.

(٣) (الأمثال) للدكتور عابدين ٨٦. (٤) نفسه ٨٨.

(٥) (أمثال القرآن) لنور الحق تنوير ٨.

(٦) (دراسات في المثل العربي المقارن) لعبد الرحمن التكريتي ٩٩.

ودلينا على ما ذكرناه أن مؤلفي الأمثال أدخلوا هذه الصيغ في كتبهم . وبهذه الطريقة تحصل الزيادات التي ذكرناها ، ان هذا التغيير أضاف زيادات كثيرة للأمثال .

أما أن (الأمثال لا تغير) وهو ما يخص نقطتها وحركاتها فإنها بقيت كما وردت ، كالمثل : « الصيف ضيغت اللبن » بكسر تاء « ضيغت » ، لأن الأصل فيه مخاطبة امرأة ، ويسرى نفس الشيء على أمثال أخرى<sup>(١)</sup> .

وكلامه يؤدي هذه الأفكار :

١- حصل تغير لبعض الأمثال .

٢- المثل المغير - أيا كان تغيره - مثل آخر متميز عن المغير عنه ، لأن القدماء رأوه كذلك .

٣- بقي للقاعدة (الأمثال لا تغير) استمرارها في نقط الكلمات وحركاتها .

أما الفكرة الأولى فصحيحة ، فلم تتغير الأمثال كلها بالطبع . وأما الفكرة الثانية فغير صحيحة في الأغلب ، فلم يكن جامعو الأمثال - من خلال ملاحظة كل واحد على حدة - يفعلون هذا إلا نادراً ، والدليل ما سبق في عرضي لنماذج استعمال العرب ، فقد كان ما أوردته للميداني من روايات للمثل ، مذكوراً في خلال شرحه له .

وربما أراد الباحث جامعي الأمثال جميعاً مقاً ، فيكون قد أصاب وصفه لهم ، فقد كانت الأمثال تختلف بينهم كثيراً ؛ لأن كل واحد منهم اتخذ طريقاً مختلفاً في جمع الأمثال .

أما الفكرة الثالثة فغير صحيحة كذلك ؛ لقد أتى التغيير - كما سبق في عرض نماذجه - على الكلمات نقطتها وحركاتها ، وهذا المثل الذي قلّد غيره في التمثيل به ، رواه الميداني : ( في الصَّيْفِ ضَيَّغَتِ اللَّبْنَ )<sup>(٢)</sup>

وأما الدكتور محمد العبد فقد لاحظ في خلال دراسة لدلالة التركيب في الشعر الجاهلي ، اعتماده على التعبيرات اللغوية ، وكان منها (التعبيرات المثلية : وهي - كما ذكرنا آنفاً - تلك التعبيرات التي تعتمد في جوهر معناها على (مضرب المثل) المتعارف عليه ، ويتميز بناؤها اللغوي بقيامه على جزء من تركيب المثل ، أو على التغيير الطفيف في هذا التركيب . فهي - إذا - ليست إلا نقلاً متصرفاً للمثل في صورة تعبيرية)<sup>(٣)</sup> .

فقد لاحظ أن الشعراء الجاهليين يغيرون المثل بحسب مقتضى ، فيقتطعون منه أو يغيرونه ثم يدخلون ما ينتج لهم في شعرهم .

(١) (دراسات في المثل المقارن) للتكريتي ١٠٠ ، وفي الأصل (يحصل تغير في ألفاظها) والصواب - إن شاء الله - ما أثبت ، ولعله خطأ طبع .

(٢) راجع (مجمع الأمثال) ٤٣٤/٢ .

(٣) (إبداع الدلالة) للدكتور محمد العبد ١١٧ .

وهو كلام صحيح كما تفيد نماذج الاستعمال ، غير أنه خصّه بالشعر كما فعل السيد نور الحق تنوير ، وهو عام .

أما الدكتور قطامش فقد تعرض لروايات الأمثال وحدها - وهي التي جعلها البحث نماذج لاستعمال الأمثال في الكلام غير الفني - فقال : ( تعرضت الأمثال العربية لضروب من التغيير ، نجم عنه أن روى كثير منها بروايات مختلفة . وإذا كان هذا التغيير قد اعترى أيضا سائر النصوص العربية القديمة فإن نصيب الأمثال منه كان النصيب الأوفى ، ذلك أنها أكثر أنواع الكلام تداولاً بين الناس واستخدماً في اللغة . وقد اتخذ هذا التغيير صوراً شتى ، فكان منه ما أصاب بنية الكلمة وصيغتها ، وكان منه استبدال كلمة بأخرى ، وكان منه التقديم والتأخير والذكر والحذف في ألفاظ الأمثال . وأياً ما كان الأمر فإنه يمكن أن نرد هذه الظاهرة اللغوية إلى واحد من الأسباب الآتية :

- ١- أمية العرب : ... فالذاكرة لا تقوى على أن تختزن كل ما تستودع من معان وألفاظ ، والسمع لا يستطيع أن يحتفظ بكل مسموع ، ولا أن يؤتمن عليه ، ومن هنا تسرب النسيان والخطأ مما إلى كثير مما كانوا يحفظون ويسمعون ، ولا سيما حينما كان الزمن يتقادم ، والعهد يتباعد .
- ٢- كثرة التداول : ... وهي في رحلاتها الطويلة والمستمرة عبر الزمان والمكان ، وفي سرعة تنقلها من لسان إلى لسان ، تتعرض ألفاظها لكثير من ألوان التحريف والتبديل ... ثم جاءو مدونو اللغة وجامعو الأمثال ... فجمعوا كل هذه الروايات .
- ٣- اختلاف اللهجات : وهذا العامل من أهم عوامل التغيير في ألفاظ الفصحى بصفة عامة ، إعراباً وبنية ، وهذا أمر متفق عليه ، ومفروغ منه في الدراسات اللغوية ، وقد ظهر أثره في الأمثال ...

- ٤- التصحيف والتحريف : وهما من أدواء الكتابة قديماً وحديثاً ... وقد اهتليت النصوص العربية القديمة بهذين الداءين ، فشوهت وخفي كثير من معانيها ، كما وقع في حبالها بعض الأجلء من علماء اللغة ، فصدرت عنهم روايات غريبة لبعض الأشعار والأمثال ...
- ٥- الرواية بالمعنى : ونعني بذلك وضع كلمة مكان أخرى بمعناها أو قريبة من معناها ، وهذا أمر مألوف في النصوص قديماً وحديثاً ...

- ٦- التقارب في مخارج بعض الحروف : وينتج عن هذا العامل إبدال بعض الحروف من بعض ، فتنشأ كلمات جديدة ، وروايات جديدة ...

- ٧- الاختلاف في أصل المثل : ومن ذلك قولهم : « عِنْدَ جُحَيْثَةَ الْخَبِيرِ الْبَقِينُ » ، فقد روى : « وَعِنْدَ جُحَيْثَةَ » وعلى الرواية الأولى يذكر بعض العلماء في أصله ... وأما عن الرواية الثانية فيذكر بعضهم في أصل المثل ... ، ومنه قولهم : « أَحْمَقُ مِنْ رَاعِي ضَبَانِ ثَمَانِينَ » فقد روى : « أَحْمَقُ مِنْ طَالِبِ ضَبَانِ ثَمَانِينَ » و « أَحْمَقُ مِنْ صَاحِبِ ضَبَانِ ثَمَانِينَ » و « أَشَقَى مِنْ رَاعِي ضَبَانِ ثَمَانِينَ »

و «أشغل من موضع بهم ثمانين». فأما على الرواية الأولى فأصله أن الضأن تنفر من كل شيء<sup>(١)</sup>. وكلامه يؤكد ما أداه عرض نماذج الاستعمال في الكلام العادي غير الفني، ولكن عليه التعقيب الآتي:

أولاً - جعل الباحث ههنا أن يعلل ما وجده في كتب الأمثال من اختلاف في الرواية، ولم يعتن بأن اختلاف الروايات نموذج لتغيير الاستعمال في الكلام غير الفني، للأمثال، فأدرج ضمن الأسباب: (التصحيف والتحريف) المبنيين على الكتابة وجمع الأمثال كتابة، وليس ذان الأمران من تغيير الاستعمال، ولو أصاب لاكتفى بالسبب السادس (التقارب في مخارج بعض الحروف) فهو تصحيف سَمْع - إذا جاز هذا - وهو الأحق بجعله تغيير استعمال.

ثانياً - جعل الباحث ضمن الأسباب (أمية العرب) فأفاد أنه لو كانت العرب كاتبة لانتفى سبب من أسباب التغيير، وفاته أن الأمثال تراث شفوي بطبيعته، وإن كتب، فسيظل شفويًا، وهذا أمر معروف في الأمم على اختلافها<sup>(٢)</sup>.

فإن كان ثمت إشكال فهو في القاعدة الحتمية (الأمثال لا تغير) لا في أن العرب أميون. ثالثاً - جعل الباحث الاختلاف في أصل المثل سبباً من أسباب تغييره، ولا أدري كيف يجد هذا فلا يعد ما أمامه أمثالا مختلفة لا مثلاً واحداً متغيراً.

قال حمزة الأصبهاني: (على هذا النحو لما حصلوا أخلاق ما عايشوا من البهائم، وعرفوا ما عاينوا من عاداتها، وصفوا البهيمة الواحدة بضروب من الأخلاق مختلفة، فقالوا في تعداد أخلاق الذئب:

«أغدر من ذئب»، و «أختل من ذئب» و «أحبث من ذئب»، و «أخب من ذئب»، و «أخون من ذئب»، و «أحول من ذئب»، و «أغيث من ذئب»، و «أعنى من ذئب»، و «أعدى من ذئب»، من العدا، و «أعدى من ذئب» من العداوة، و «أعدى من ذئب»، من القدو، و «أظلم من ذئب»، و «أعوى من ذئب»، و «أجراً من ذئب»، و «أكسب من ذئب»، و «أجوع من ذئب»، و «أصبح من ذئب»، و «أنشط من ذئب»، و «أوقع من ذئب»، و «أجسر من ذئب»، و «أيقظ من ذئب»، و «أخف رأساً من ذئب»، و «أحد ضرساً من ذئب»... وكما أحصوا لبهيمة واحدة أخلاقاً كثيرة فقد أشركوا في خلق واحد بين بهائم مختلفة الأنواع، فقالوا: «أحمق من رَحْمَةٍ»، و «أحمق من حُبَارَى»، و «أحمق من ضَبْع»، و «أحمق من رُبْع»...<sup>(٣)</sup>

فهذه أمثال مختلفة؛ فالنوع الأول مختلف (بضروب من الأخلاق المختلفة) كما قال

(١) (الأمثال العربية) للدكتور عبدالمجيد قطامش ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) راجع (دراسات لسانية تطبيقية) للدكتور مازن الوعر ص ٨٨.

(٣) (الدرة الفاخرة في الأمثال اسلاثة) لحمزة الأصبهاني ٦٢/١ - ٦٣.



حمزة ، والنوع الثاني مختلف لأنه ( بين بهائم مختلفة ) كما قال أيضا حمزة .  
 رابعا : أدرج الباحث ضمن شرحه ( كثرة التداول ) قوله : ( في سرعة تنقلها من لسان إلى لسان ) ، وهذه العبارة تشير إلى أثر من آثار ( الاضطراب ) الذي سبق بحث علاقته بالأمثال<sup>(١)</sup> ، وكان ينبغي للباحث أن يفرد هذا الأثر عن ( كثرة الاستعمال والتداول ) لأنه مختلف عنها ، فربما تغير المثل بسببه وإن لم يكثر استعماله .

أما الدكتور على القاسمي فقد فرق بين أنواع الأمثال في حدوث التغير ، وهذا في بحثه الذي خص به التعابير الاصطلاحية ( الأمثال التعبيرية ) دون غيرها ، ثم وجد التفريق بين هذا النوع وغيره ضروريا فقام به ، قال - والمقصود ( بالمثل ) في كلامه المثلان الحوارى والحكمي - : ( لا تتغير في المثل القرائن النحوية مثل الإعراب أو الرتبة أو الصيغة أو المطابقة أو الربط أو التضام أو الأداة . فالمثل : « الصيف ضيعت اللبن » يخاطب به الرجل والمرأة على السواء ، والفرد والجمع كذلك دون أن نغير في ألفاظه شيئا ، في حين تتغير القرائن النحوية في التعبير الاصطلاحي حسب المقام ، فنقول : « أطلق ساقيه للريح » و « أطلقت ساقها للريح » و « أطلقوا سيقانهم للريح » وهكذا<sup>(٢)</sup> .

وفي كلامه مما ينبغي التعقيب عليه ما يلي :

١- أحسن الباحث بتفريقه بين المثل التعبيري وغيره ، فقد تبين لي - كما أوضحتم نماذج الاستعمال - أن المثل التعبيري أكثرها تغيرا .

أما تغيره من حيث البناء النحوي فله ما يسوغه ؛ فقد كان جزء الوصف الذي هو أساس المثل التعبيري ، جزءا من جملة غالبا ، وعند استعماله يكمل المستعمل تلك الجملة ، فيتغير المثل التعبيري بحسب موقعه .

٢- استخدم الباحث فكرة الدكتور تمام حسان ( القرائن النحوية ) دون أن يشير إليه .

٣- جمع الباحث المثلين الحوارى والحكمي في الحكم بعدم التغير ، وبينهما اختلاف ، غير أن عدم تفريقه بين النوعين أفضى به إلى هذا الحكم .

٤- حكم الباحث بجمود بناء هذين المثلين النحوي ، وقد أثبتت نماذج الاستعمال أنهما لا يستعصيان على التغير .

أما الدكتور كريم حسام الدين فقد خص التعابير الاصطلاحية ( الأمثال التعبيرية ) بكتاب ، تحدث في فقرة منه عن « ثبات التعبير الاصطلاحي » ، فبدأها بأنه يتميز بالثبات وعدم التغير في تركيبه من ناحية وفي دلالاته من ناحية أخرى ، ولكنه لملاحظته ذلك التغير الذي فصلت نماذجه ،

(١) راجع (مدخل الباب الثاني).

(٢) (التعابير الاصطلاحية) للدكتور على القاسمي ٣١.

ختم بقوله : ( على الرغم من ذلك ، نلاحظ أن بعض التعبيرات الاصطلاحية التي تعرفها اللغة قد تسمح بنوع من التغيير ولكنها تتفاوت في إمكانات التغيير ، فبعضها يقتصر على مجرد تغيير حرف جر بحرف آخر أو حذفه ... كما نجد أن بعض التعبيرات تتوسع في عملية التغيير فتجمع بين استبدال حرف جر وكلمة في آن واحد ... وبناء على ذلك فقد قسم بعض الباحثين التعبيرات إلى قسمين : قسم لا يقبل التغيير ، وأطلق عليه مصطلح التعبيرات المعلقة في مقابل التعبيرات المفتوحة التي تسمح بنوع من التغيير<sup>(١)</sup> .

وقد أثبت الدكتور كريم بحث الدكتور القاسمي في مراجعه ، ونقل عنه ، ولكنه لم يشر إلى أنه يرى أن القرائن النحوية تتغير في التعبيرات الاصطلاحية .

ويبدو لي أن كلامه مبنئ على تعديل هذا الرأي إلى التمييز بين نوعين من التعبيرات كما أوضح . وكلام الدكتور القاسمي عندي أرجح ، لأن الأغلب من الأمثال التعبيرية ( التعابير الاصطلاحية ) يتغير لأن طبيعته لا ترفض التغيير .

لقد حاول البحث فيما سبق التعرض لمن تنبه إلى ضعف صدق ( الأمثال لا تغير ) ، من القدماء والمحدثين ، فذكرت كلامه وحلته من أجل أن أخلص إلى القول الأقرب إلى الفصل .

وخلاصة ما أذاه البحث أن للمسألة جوانب :

الأول : أنه إذا كان القدماء يعنون بقاعدتهم أن الأمثال ينبغي ألا تغير ، فربما كان هذا مقبولاً فيما يخص الأمثال الحوارية وحدها من حيث انطباق ذلك التعليل ( تشبيه المضرب بالموارد ) عليها وحدها ، وقد جادل الحسن اليوسى نفسه من قبل في هذا الشأن<sup>(٢)</sup> .

أما الأمثال التعبيرية فتغيرها واسع ، وأشهر هنا - فيما يخص البناء النحوي - إلى أنهم يذكرون في كتب الأمثال هذا المثل التعبيري « أَكْرَمُ مِنْ حَاتِمٍ » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، كما صرح الميداني في بعض الأحيان<sup>(٣)</sup> ، ورغم هذا لا يمكنهم أن يمنعوا أن المتكلم إذا استعمله فقال : ( رأيت رجلاً أكرم من حاتم ) نصب « أكرم » ، وهذا تغير نحوي . ومثل هذا كثير في الأمثال التعبيرية .

وأما الأمثال الحكمية فهي دائرة مع تحقيق غرضها أي الوعظ والنصح ، فربما زاد المستعمل المثل الحكمي شيئاً كان محذوفاً ليتأكد من تحقيق الغرض ؛ كما قالوا في ( امرؤ وما اختار ) : ( دَعِ امرؤاً وما اختار ) . وربما جعل المتكلم المسند إليه في المثل الحكمي ضمير خطاب بعد أن لم يكن كذلك ليخص المخاطب بوعظه فيحقق قصده منه ؛ كما قالوا في ( خَيْرُ الْفَقْهِ مَا حَوِصَ بِهِ ) : ( خَيْرُ الْفَقْهِ مَا حَاضِرَتْ بِهِ ) .

(١) (التعبير الاصطلاحي) للدكتور كريم زكي حسام الدين ٤٠ ، وفي الأصل : (قسم منها لا يقبل للتغيير) ، والصواب - إن شاء الله - ما أثبت ، ولعله خطأ طبع.

(٢) راجع أول بحث (تصديق قاعدة ...) .

(٣) راجع بحث (حذف المسند إليه) في (الفصل الأول) من (الباب الأول).

الثاني : أنه إذا كان القدماء يعنون بتلك القاعدة أن الأمثال لم تغير ولن تغير، فهذا ما لا يصدقه الواقع ولا قوانين اللغة .

وربما كان هذا منهم لأن التنبؤ بالتغير والتحول (التطور) غير مستطاع<sup>(١)</sup> .  
وأضيف هنا أن المثل الحواري كان أقل الأنواع استجابة لدواعي التغير من أجل ارتباطه بمقامه الأصلي، غير أن كثرة الاستعمال تحذف من لفظه ما لا يُخل بالإشارة إلى ذلك المقام، والاضطراب المقترن بسرعة الأداء يجعل المستعمل المثل يتأثر بالمقام الطارئ (المضرب) فيغير المثل الحواري بحسبه .

أما مثال التغير الأول فالمثل : (تُكَلَّ أَرَامُهَا وَلَدًا) الذي صار : (التَّكَلُّ أَرَامُهَا) .  
وأما مثال التغير الآخر فالمثل : (شُرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ) الذي صار : (شُرْعَانِ ذِي إِهَالَةٍ) .  
فستعمل المثل الأول وجد الأُخْف حذف المفعول الثاني (ولدا) وأنه لن يفقد إشارة المثل إلى تلك الأم التي أَحَبَّت ابناً لها كانت تُبغضه لما فقدت إخوته ، وأن المثل يضرب للرجل يحفظ خسيس ما لديه بعد فقد النفيس .  
فالمقصود إفادة أن تلك الأم رَزِيَتْ وَعَطَفَتْ ، فالتركيب المهم هو (أَرَامُهَا) ويبقى (ولدا) فضلةً هنا .

ومستعمل المثل الآخر أخذه الاضطراب فَذَهَل عن أن اسم الإشارة ، للمذكر (ذا) لأنه إشارة إلى (رُغَامٍ) نعجة رجلٍ زعم للناس أنه (وَدَكٌ) ، فقال بعضهم المثل فضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته .

والإهالة والوَدَكُ الشَّمْنُ ، فهو يَدْعَى أن رُغَامَ نَعِجَتِهِ العجفاء الذي يسيل من مِخْخَرِئِهَا ، شَمْنٌ ، قبل أن تَشْمَنْ فتذبح فيرى وَدَكُهَا وإِهَالَتُهَا وسمئها !  
فعندما استعمله مستعمله في (مَضْرِبٍ) المشار إليه فيه مؤنث ، أتت اسم الإشارة ذهولاً عن أصل مقام المثل .

الثالث - أنه لا يستعصى شيء على الكلام الفني ؛ فأصحابه يغيرون الأمثال جميعها كيف شاءوا معتمدين على أن المعنى مفهوم .

وقد سبقت نماذج ذلك من الشعر والنثر ، وهي غير متناهية .

\*\*\*

(١) راجع (التطور اللغوي) للدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٠٠.

## الفصل الثانى

### غموض الأمثال

سبق فى البابين الأول والثانى تعرض لمسائل نحوية مشكلة ، جاءها إشكالها من غموض الأمثال التى رُبيحت تلك المسائل بها ، وكان توضيح ذاك الغموض حلاً لذلك الإشكال النحوى . والغموض هو ( تَطَرُّقُ الاحتمالِ إلى المعنى ، أو خفاؤه وإبهامه )<sup>(١)</sup> . فعندما يحتمل المثل أكثر من معنى يكون غامضاً ، وعندما لا يؤدي المثل المعنى ظاهراً لنا يكون غامضاً .

إن المقصود بمعنى المثل هنا فائدته التى يؤديها ، ومعناه الدلالى المعتمد فى حصوله على معنى المقال والمقام معا كما أوضح الشكل الذى قدمه الدكتور تمام حسان<sup>(٢)</sup> :

( المعنى الدلالى )

( المعنى المقامى )

( المعنى المقالى )

وهو مكون من المعنى الوظيفى ، وهو مكون من ظروف أداء المقال والمعنى المعجمى وهو يشمل القرائن وهى التى تشتمل على القرائن الحالية المقالية كلما وجدت . ( وكل ذلك يسمى المقام )  
فيعتبر نقص عنصر من هذه العناصر أو تطرق الاحتمال إليه ، سبباً فى غموض المعنى الدلالى .

وهو ما رآه أبو حيان فى كلمة له جامعة ، حين قال : ( الإشكال فى الكلام من : غرابة لفظه ،

أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته ،

أو أن يكون فى شيء غير مَحْدُودٍ ،

أو يكون وَجِيزاً فى نفسه غير مبسوط ،

أو أن تكون ألفاظه مشتركة )<sup>(٣)</sup> .

فهذا النص يفيد أن الإشكال ( وهو الغموض فيما أفهم ) يأتى من جهات :

(١) ( العربية والغموض ) للدكتور حلمى خليل ص ٢٣٠ .

(٢) ( اللغة العربية ) للدكتور تمام حسان ٣٣٩ .

(٣) ( تذكرة النحاة ) لأبى حيان ٥٦٣ .

**الأولى -** المعنى الوظيفى ، وهو مفهوم من قوله : ( أن يكون وجيزًا فى نفسه غير مبسوط ) ؛ فاختزال الصوت أو البنية أو البناء - وأغلب صورة وأظهرها الحذف - مُوقع فى غموض من جهة المعنى الوظيفى الذى يتكون من :

**أ -** المعنى الوظيفى الصوتى : والمقصود به المعنى السلبى الفارق بين الكلمات ( كما فى بعض حالات الجناس الناقص نحو : قام ، نام ... وكما فى قال ، قيل )<sup>(١)</sup> .

**ب -** المعنى الوظيفى الصرفى : وهو أنواع ( منها المعنى الذى ينسب إلى أقسام الكلمة كالاسمية والوصفية ... ومنها المعنى الذى ينسب إلى عناصر التصريف كالتكلم والخطاب ... ومنها المعانى المتعلقة بالصيغ المجردة ، كالطلب والصيرورة ... ومنها معانى الزوائد واللواصق كالتوكيد والتصغير والتعدية ... إلخ . وكل هذه معانٍ وظيفية تؤديها العناصر الصرفية )<sup>(٢)</sup> .

**ج -** المعنى الوظيفى النحوى : وهو معنى الأبواب النحوية ( كالفاعل ونائبه ، والمفعول والحال )<sup>(٣)</sup> .

**الثانية -** المعنى المعجمى ، وهو مفهوم من قوله : ( من غرابة اللفظ ، ... أو تكون ألفاظه مشتركة ) ؛ فخفاء معنى الكلمة أو اشتباهها بغيرها معنى ، كلاهما غموض من جهة المعنى المعجمى ، الذى هو معنى الكلمة المفردة فى المعجم .

**الثالثة -** معنى القرائن المقالية ، وهو مفهوم من قوله : ( أو من أن يكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته ) ، وجهته أن يذكر ما يتعلق به من الكلام ، فعدم ذكره مُوقع فى غموض من جهة معنى القرائن المقالية الذى هو ما تفيده قرائن المقال ( كسياق الكلام ، والتنظيم ) من معنى .

**الرابعة -** المعنى المقامى ، وهو مفهوم من قوله : ( أو أن يكون فى شيء غير محدود ) ؛ فكون موضوع الكلام غير محدود ولا معروف للسامع ، مُوقع فى غموض من جهة المعنى المقامى الذى هو دلالة الحال عند ابن هشام ، فى مقابل دلالة المقال التى تشمل جميع ما سبق<sup>(٤)</sup> .

ولا بد من الإشارة إلى أن مداخل الغموض السابقة متداخلة كتداخل عناصر المعنى الدلالى نفسها كما قال بعض الباحثين : ( والمستويات اللغوية معقدة متشابكة ، وكذلك غموضها ، فالغموض فى الأصوات قد يؤدي إلى الغموض فى الكل ، أى أن الغموض الصوتى قد يؤدي إلى الغموض فى بقية المستويات ... وهكذا )<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع ( الأصول ) للدكتور تمام حسان ص ٣٢٤ .

(٢) نفسه ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٣) نفسه ص ٣٢٥ .

(٤) راجع ( معنى اللبيب ) لابن هشام الأنصارى ١٥٦ / ٢ .

(٥) ( الغموض فى الدلالة ) لمحمد حماد ص ٨٥ .

وقد لاحظ بعض الباحثين أن معنى الأمثال الدلالي يغمض كثيرا:

قال بلاشير: ( إن وجود الصيغ المثلثة منذ القرن السادس الميلادي أمر ثابت في العالم العربي، سواء أكان المقصود مثلا أو حكمة أو أقوالا مأثورة، فإن الصفة الأساسية هي في الشكل التعبيري الموجز، ثم يأتي بعد ذلك المغزى الأخلاقي والقيمة التهذيبية، وقد يكون هذان غائبين في بعض الأحيان.

والظاهر أن هذا الميل للصيغ المقتضبة بل الغامضة، غائص حتى أعماق الروح العربية، تُشعده وتوججه عبقرية اللغة العربية<sup>(١)</sup>.

وقال الدكتور عفيف عبد الرحمن في خلال حديثه عن الصعوبات التي تعترض دراسة الأمثال: ( يشكل غموض المثل متمثلا في مضمونه أو لغته أو شدة إيجازه، عقبة لا يسهل عليها تجاوزها)<sup>(٢)</sup>.

وتعرض الدكتور عبد المجيد قطامش لغموض معنى الأمثال الدلالي تحت عنوان ( معاني الأمثال بين الوضوح والغموض) فقال: ( تتفاوت الأمثال تفاوتاً كبيراً في وضوح المعنى وخفائه، فبعضها يصل إلى درجة من الوضوح يفهمه معها خاصة الناس وعامتهم، وبعضها يكون غامضاً خفياً حتى يعجز عن فهمه خاصة العلماء. وبين هذين النوعين تقع أمثال تتفاوت بدورها في هذا الأمر. ويمكن أن نرد خفاء المعنى في الأمثال العربية إلى واحد من أسباب ثلاثة، هي:

١- قلة دوران المثل في الكلام: وذلك أن تردد المثل في كلام الناس وشدة دورانه على ألسنتهم وأفلامهم يحدث ألفة بينه وبينهم ويدعوهم إلى معرفة مرماه ومغزاه، على حين لا يتهيأ ذلك للمثل الخامل الذي لا يدور؛ إذ يظل غريباً عنهم، مبتوت الصلة بهم...

٢- غرابة ألفاظه: فالأمثال القديمة شأنها شأن الشعر القديم، يشتمل كل منهما على كثير من غريب الألفاظ، وحوشى الكلمات التي لا نألفها الآن، ولا نأنس لها، ومن ثم تخفى علينا معانيها...

٣- جهل أصل المثل: وربما كان هذا العامل أهم عوامل خفاء المعنى، بل وإشكاله في الأمثال العربية، وكان السبب في عجز فطاحل علماء اللغة عن تحديد المراد من بعض الأمثال، أو اضطرابهم في ذلك اضطراباً شديداً، ويمكن أن تقسم الأمثال التي أثر فيها هذا العامل ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أمثال ضاعت أصولها، وبضياعها ضل العلماء، لأن ضياع أصل المثل يعود على المثل نفسه بالخفاء والغموض بل الإشكال...

(١) ( تاريخ الأدب العربي ) لبلاشير ص ٩١٤ - ٩١٥.

(٢) ( الأمثال العربية القديمة ) للدكتور عفيف عبد الرحمن ١٣.

النوع الثانى : أمثال لها أصول باقية ، ولكن يأتيها الخفاء من ناحية جهل الناس بهذه الأصول ، وهذا النوع كثير ...  
النوع الثالث : أمثال تشتمل على ألفاظ من الغريب تحتمل أكثر من وجه ، وهذا النوع كثير أيضا<sup>(١)</sup>.

وقد تعرض الدكتور كريم حسام الدين لغموض معنى التعابير الاصطلاحية ( الأمثال التعبيرية ) فقال : ( نجد ظاهرة لغوية رابعة يخضع لها التعبير أيضا ، ونعنى بها ظاهرة الغموض والإبهام ... ولا يعنى الغموض أو الإبهام فقط مجرد جهل أصل مصدر التعابير الاصطلاحية ، ولكنه يمتد إلى معناها أيضا ولذا يصعب تفسير بعضها )<sup>(٢)</sup>.

وقريب من هذا ما ذكره الدكتور حلمى خليل فى قوله : ( من الملاحظ أن الكنايات من أغمض أنواع الكلام ، وخاصة تلك التى تخرج من صورة المثل أو العبارة الاصطلاحية التى لا ينبثق لفظها عن المعنى المقصود إلا من خلال السياق الحضارى والاجتماعى والثقافى للأمة المتكلمة باللغة التى تدور فيها هذه العبارات الاصطلاحية أو الأمثال )<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لى فى كلامهم ما يقتضى التعقيب بما يلى :  
أولا - ليس إيجاز الأمثال ميلا من الروح العربية إلى الغموض كما رأى بلاشير ، فهو صفة أساسية فى الأمثال على اختلاف أصحابها ، وقد قال بعض الباحثين فى الأمثال المقارنة : ( المثل من أنواع الكلام التى يحسن فيها الإيجاز والسرعة والتلميح )<sup>(٤)</sup>.

ولذا رد الدكتور عفيف على بلاشير قائلا : ( قد عجز بعض المستشرقين عن فهم الصلة بين الإيجاز وذبوع المثل وانتشاره وأن تلك السمة تساعد على الانتقال مشافهة وكتابة بين الخاصة والعامة ، فربط بين الميل إلى الصيغ المقتضبة فى الأمثال التى قد تصل إلى درجة الغموض ، وبين الروح العربية التى تتميز بالغموض أحيانا )<sup>(٥)</sup>.

ثانيا - وقع بكلام الدكتور عفيف والدكتور كريم ، خلط فى فهم مداخل الغموض :  
أما الدكتور عفيف فقد قضى بأن لهذا الغموض مظاهر ثلاثة :  
الأول - ( غموض المضمون ) : ولعله قصد به معنى الأمثال الدلالي .  
والثانى - ( غموض اللغة ) : وهو المتعلق بالمعنى المعجمى للمفردات .  
والثالث - ( غموض الإيجاز ) : وهو المتعلق بالمعنى الوظيفى ولا سيما المعنى النحوى .  
فجعل غموض المضمون قسيما لغموض اللغة والإيجاز ، وإذا صح أن غموض المضمون هو

(١) ( الأمثال العربية ) للدكتور قطامش ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) ( التعبير الاصطلاحى ) للدكتور كريم زكى حسام الدين ٨٦ .

(٣) ( العربية والغموض ) للدكتور حلمى خليل ١٦٧ وفيه ( العبارة الاصطلاحية الذى ) والصواب ما أثبت .

(٤) ( المثل المقارن ) للدكتور ممدوح حقى ١٩ ، وراجع ( الأمثال العربية القديمة ) للدكتور عفيف عبد الرحمن ص ١٥ .

(٥) ( الأمثال العربية القديمة ) للدكتور عفيف عبد الرحمن ٢١ .

غموض المعنى الدلالي ، فإن هذا الغموض يكون شاملا للذين جعلهما قسيمييه ؛ فغموض المعنى المعجمي لمفردات المثل ، وغموض التركيب النحوي ( المعنى الوظيفي النحوي ) ، كلاهما يؤديان إلى غموض المعنى الدلالي .

وأما الدكتور كريم فجعل غموض التعبير الاصطلاحي ( المثل التعبيري ) - وليس يعنى غير غموض معناه الدلالي - قسيميا لما يشمله ، فهو قد رأى أن غموض التعبير يعنى جهل الأصل وغموض المعنى .

والأصل كما أشار فى كلام سابق على هذا يعنى السياق ، وجهله من الأسباب التى تشترك هي وغيرها فى إحداث غموض المعنى - كما سبق - وليس قسيميا له .  
وقد خلا كلام الدكتور حلمى من هذا الخلط ؛ فقد صرح بأن اتضاح معنى هذه الأمثال يعتمد على السياق .

ولكن يبقى أن الاثنين - الدكتور حلمى والدكتور كريم - لم يتجاوزا الأمثال التعبيرية .  
ثالثا - تجاوز الدكتور قطامش الدقة فى أسباب خفاء معنى الأمثال التى قدمها ، بما يلى :  
١- أنه جعل قلة دوران المثل سببا فى غموض معناه ، فعكس ؛ إذ إن غموض المعنى هو الصارف عن الاستعمال لا العكس . يدل على هذا أن كثرة الاستعمال شرط فى الكلام ليصير مثالا ، فكل ما جمعه العلماء كثر استعماله ، غير أن بعضه غمض معناه على غير أهله فلم يستعملوه .

٢- أنه جعل غرابة ألفاظ المثل سببا مستقلا من أسباب غموض معناه ، ثم عاد فجعلها نوعا من أنواع جهل أصل المثل . وقد صرح بما قصده ( بأصل المثل ) فى شرحه للنوع الثانى من أنواع جهل أصل المثل ؛ لأن هذا النوع بقى أصله ، فقال : ( هذا النوع كثير ؛ إذ يشمل كل الأمثال التى ترتبط بحوادث وقصص ، فمثل هذه الأمثال لا يمكن فهمها على وجوها الصحيحة إلا بعد الوقوف على أصولها )<sup>(١)</sup> . فأصل المثل عنده إذن هو سياقه ، فليس سديدا أن يجعل منه غرابة الألفاظ .

٣- أنه جعل من غموض المثل لجهل أصله ، أمثالا معروفة الأصول يأتيها الخفاء - كما قال فيما سبق - من جهل الناس بهذه الأصول .

وكونها غامضة لجهل أصلها وأصلها باق ، مثار عجب ! ويبدو لى أنه يفرق فى علم أصل المثل الباقي ، بين العلماء الذين يعرفونه ، والناس الذين ربما جهلوه . وهذا مثار عجب كذلك من قبل أنه تخيل للغموض قبل حدوثه - وهو لو حدث لكان من النوع الأول من أنواع جهل أصل المثل ، وسواء أغمض على الناس أم على العلماء - وخطأ بين حالى الأمثال : حالها إلى أن جمعت ، وهذه المعتمد فيها كتب الأمثال وفهم جامعي الأمثال لما جمعوه ، وحالها مستعملة بعد جمعها .

(١) ( الأمثال العربية ) للدكتور قطامش ٢٤٣ .



ففى الحال الأول نبحث فى كتب الأمثال عما غمض معناه وفى اعتقادنا أن الغموض عندئذ هو الغموض الأصلى الذى وقع لأصحاب هذه الأمثال أنفسهم .

وفى الحال الثانية نبحث عما يوقع معنى المثل فى الغموض إذا استخدمناه نحن ، وفى اعتقادنا أن الغموض عندئذ غير أصلى لأننا لسنا أصحاب الأمثال الأصليين .

فهاتان حالا الأمثال القديمة ، لكل غموضها ، خلط بينهما الباحث خلطاً يمكن أن يكون كذلك وراء جعله ( قلة دوران المثل فى الكلام ) من أسباب الغموض ؛ فالأمثال فى حالها الأولى كثيرة الدوران فى الكلام ، أما فى حالها الأخرى فليست كذلك لأن مستعملها عندئذ قلة ، يستعملونها قليلا كل بحسب ثقافته .

من أجل ملاحظة هؤلاء الباحثين وقوع الأمثال فى الغموض ، وعدم بحثهم غموضها بحثاً دقيقاً مبنياً على تتبع عناصر تكوين المعنى الدلالى لكشف مداخل الغموض ، وعدم تمييزهم بين أنواع الأمثال التى يؤثر اختلاف طبائعها فى مداخل الغموض إليها ، وعدم تمييزهم بين حالى الأمثال السابقى الذكر ، يحاول بحثى - وهو نحوى - تحقيق هذا الأمر منطلقاً من أن غموض المعنى الوظيفى النحوى أحد مداخل غموض المعنى الدلالى ، كما قال الجرجاني فى غموض قول الفرزدق :

وما يثله فى الناس إلا تملكا أبو أمه حتى أبوه يُقاربه

: ( انظر أَيْضاً أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه ، أو صادفت وحشياً غريباً ، أو سوقياً ضعيفاً ؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ فى الذكر ، على موجب ترتب المعانى فى الفكر ، فكذلك وكدر ، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ، ثم أشرف فى إبطال النظام ، وإبعاد المرام ، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ، ولكن بعد أن تراجع فيها باب من الهندسة ، لفرط ما عادى بين أشكالها ، وشدة ما خالف بين أوضاعها )<sup>(١)</sup> .

فالمعاظلة هنا مدخل الغموض كما قطع الجرجاني . وفيما يلى عرض هذه المحاولة .

\*\*\*

(١) ( أسرار البلاغة ) لعبد القاهر الجرجاني ٢٠-٢١ . وراجع ( العربية والغموض ) ص ٢١٣ ، فقد ذكر الدكتور حلمى خليل أنه كانت ( ظاهرة غموض المعنى بسبب من التركيب النحوى من المبررات التى أيدت بها النظرية التحويلية التوليدية وجهة نظرها فى تحليل الجمل الصحيحة نحويًا ولكنها غامضة دلاليًا ، كما كانت هذه الظاهرة أيضاً من الاعتراضات الرئيسية التى قدمها تشومسكى على مدرسة التحليل إلى المكونات المباشرة للجمل أو مدرسة بلمفيلد لعجزها عن معالجة وتحليل الجمل الغامضة بسبب من بنيتها التركيبية ) ، ومنه تتضح خطورة بحث الغموض ، فقد كان سبب نشأة نظرية نحوية دائمة الصيت .

### غموض الحال الأولى<sup>(١)</sup>

من خلال قراءة ( لمجمع الأمثال ) حصل لدى ( ٩٥ ) مثلاً غامضاً ثبت للبحث أن لغموضها المداخل أو الجهات التي يوضحها الجدول التالي : ( تشير مَحَالّه الرأسيّة إلى نوع المثل ، ومَحَالّه الأفقيّة إلى جهة الغموض فيه ) :

المجموع	المعنى المقامي	المعنى المقالي			وجه الغموض نوع المثل
		معنى القرائن المقالية	المعنى المعجمي	المعنى الوظيفي	
٢٧	١١	٣	٦	٧	المثل الحوارى
١٠	-	١	٦	٣	المثل الحكمى
٥٨	٥	-	٣٧	١٦	المثل التعبيرى
٩٥	١٦	٤	٤٩	٢٦	المجموع

- ويمكن لهذا الجدول أن يقدم للبحث المعطيات التالية :

١م- أتى غموض المعنى الدلالى من جهة المعنى المعجمى ( ٤٩ ) مرة بنسبة ( ٥١,٥٧ ٪ ) وهى الأكثر، ثم من جهة المعنى الوظيفى ( ٢٦ ) مرة بنسبة ( ٢٧,٣٦ ٪ ) وقد كان المعنى الوظيفى نحوياً فى ( ١٩ ) مرة منها .

٢م- كان المثل الحكمى أقل الأنواع الثلاثة غموضاً ؛ إذ كانت نسبة غموضه ( ٠,٩٠ ٪ ) من مجموع الأمثال الحكمية وهو ( ١١٠٠ ) ، على حين كانت نسبتاً غموض المثل الحوارى ( وهى ٢,٦٧ ٪ ) والمثل التعبيرى ( وهى ٢,٢١ ٪ ) متقاربين .

٣م- كان أكثر غموض المثل الحوارى من جهة المعنى المقامى ، وأكثر غموض المثل التعبيرى والمثل الحكمى من جهة المعنى المقالى المعجمى .

- ولكل ( معطى ) منها دلالة وتفسير كما يلى :

١م- قال الدكتور قطامش فيما سبق نقله عنه إن جهل أصل المثل : ( أهم عوامل خفاء المعنى ، بل واشكاله فى الأمثال العربية وكان السبب فى عجز فطاحل علماء اللغة عن تحديد المراد من بعض الأمثال ، أو اضطرابهم فى ذلك اضطراباً شديداً )<sup>(٢)</sup> .

و ( المعطى الأول ) مما سبق يفيد أن هذا ينبغى أن يكون خاصاً بالمعنى المعجمى ، وهو ليس

(١) هى حال الأمثال فى مجاميعها وكما فهمها فشرحها جامعوها ..

(٢) ( الأمثال العربية ) للدكتور قطامش ٢٤٠ .

غريباً في الحقيقة ؛ فالأمثال قديمة جداً ، ولا يبعد أن تحفظ ألفاظاً رغم هجر المتكلمين لها .  
والذي يحدث أن يذهب كلام مثلاً يكون متضمناً بعض ما يستخدمه المتكلمون آنئذ ، ثم  
تموت كلمات وتحميا غيرها ولكن ما بالمثل لا يموت بل يظل مستعملاً مفهوماً في المثل وحده ، ثم  
يموت من يفهمه فيغمض معنى المثل الدلالي لغموض معنى تلك الكلمة المعجمي .

#### غموض المعنى الوظيفي النحوي :

إن وراء كون غموض المعنى الوظيفي نحويًا في أغلبه في أنواع الأمثال كلها - كما أفاد هذا  
المعطى الأول - سببا وجيها ؛ فقد كان غموض المعنى الوظيفي النحوي مفيدا في الأنواع كلها ،  
مناسبا لها ، وربما كان مقصودا :

من الأمثال الحوارية : ( إحتلب فزوة )<sup>(١)</sup>

قال الميداني في شرحه : ( زعموا أن رجلا قال لعبد له : احتلب فروه ، لناقة تُدعى : فروه ،  
فقال : ليس لها لبن ، فقال : احتلب فروه ، يوهم القوم أنه يأمره أن يزوي من لبن الناقة ، أى « فازو  
منه » ، فلما وقف على « فارو » زاد هاء السكت ، كما يقال : اغزه وارمه .  
يضرب للمسيء الذي يرى أنه محسن )<sup>(٢)</sup> .

إن التركيب النحوي الآن يحتمل أن يكون جملة واحدة من فعل الأمر ( احتلب ) وفاعله  
المستتر ، والمفعول به ( فروه ) العلم الموقوف على آخره بتحويل التاء هاء ، وأن يكون جملتين  
فعليتين امريتين متعاطفتين وقف على فعل الثانية بهاء السكت .

إن هذه الاحتمالية تؤدي إلى احتمالية المعنى النحوي التي تؤدي إلى احتمالية المعنى الدلالي .  
وهذه الاحتمالية غموض كما سبق ، ولكنه كان مفيدا للمتكلم ؛ فهو يريد أن يفهم  
السامعين أنه يكرم عبده ، ويريد كذلك ألا يفرم شيئا ، فأخرج التركيب على هذا الشكل ، فلم  
يكن العبد ليتأكد من أن مولاه يريد المعنى الآخر ، وإن خطر له ذلك لم يكن ليفضيه مخافة بطش  
مولاه .

وقد صار هذا قنًا بلاغيًا مُتَعَامَلًا باسم ( الإبهام ) و ( التوجيه ) وهما في الاصطلاح : ( أن  
يحتمل الكلام وجهين من المعنى احتمالا مطلقا من غير تقييد بمدح أو غيره .

والتوجيه عند المحدثين هو الإبهام عند المتقدمين ، لأن الاصطلاح فيهما واحد )<sup>(٣)</sup> .

وفي اللغة يتقارب الإبهام والغموض ، فقد صار الغموض قنًا ، وهو وارد كثيرا في الكلام  
الفني - ومنه أمثال كثيرة - إذ يُفَضَّلُ الوضوح بتركه مجالا تذهب فيه النفس كل مذهب .  
وقد تعرض الدكتور حلمي خليل للغموض الناتج عن التركيب النحوي أى عن غموض المعنى

(١) ( مجمع الأمثال ) ٣٦٠/١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) ( معجم البلاغة العربية ) للدكتور بدوي طبانه ص ٧٠٦ .

الوظيفى النحوى، فذكر أنه ( من العوامل المؤثرة فى صعوبة فهمها أو غموضها )<sup>(١)</sup> يقصد الجملة التى يذكر أن تعدد معانيها يستهلك من أجل فهمها وقتاً أطول من ذات المعنى الواحد .  
وكلامه يفهم أنه ضد هذا الغموض، وهو مذهب بعض الفلاسفة واللغويين الأوربيين الذين يرون الغموض ( كما لو كان حالة اضطراب عقلى بطبيعته، ويمثل حجر عثرة فى طريق الوضوح والدقة )<sup>(٢)</sup>.

ولكن يرد على هؤلاء بعض الباحثين قائلا : ( هذه نظرة متحيزة إلى حد بعيد وغير متزنة، وهى ترتبط غالباً وعلى نحو خاطئ بفكرة أن للجمل كافة معانى محددة ودقيقة، فضلاً عن أنها مبنية على افتراض خاطئ مفادُهُ أن الوضوح وتجنب الغموض والمواربة مرغوب فيها على الدوام بغض النظر عن اللعبة اللغوية التى نلعبها، وينبغى أن لا يفسر ما يقال عن الغموض فى هذا القسم أو فى أى قسم آخر من هذا الكتاب على أنه يعنى ضمناً أننا نتجنب الغموض أو ينبغى أن نتجنبه فى السياقات كافة )<sup>(٣)</sup>.

وقال الدكتور حماسة فى مثل صنيع الميدانى فى المثل السابق وفيما يأتى : ( تعدد الأوجه فى حقيقته ليس غموضاً ولا تليسياً ولا قصوراً فى التفسير النحوى، بل قد يكون ثراء وخصوصية فى البناء اللغوى، وقُدرةً على تعدد العطاء الذى يتنوع بتنوع التفسير )<sup>(٤)</sup>.

بل لقد دعا الدكتور مصطفى ناصف إلى مثل هذا الصنيع قائلاً : ( علينا إذن أن نتأمل أكثر من مرة فى موضوع الاحتمالات النحوية. إنه ليس نشاطاً إعرابياً فحسب، ولكنه مدخل مهم للخبرة بلغة الشعراء. وهذه مسألة جديرة بالاهتمام )<sup>(٥)</sup>.

ومن الأمثال الحكمية قولهم : ( الذئبُ خالياً أسدٌ )<sup>(٦)</sup>

قال الميدانى فى شرحه : ( أى إذا وجدك خالياً وحدك كان أجراً عليك، هذا قول قاله بعضهم. وأجود من هذا أن يقال : الذئب إذا خلا من أعوان من جنسه كان أسداً لأنه يتكل على ما فى نفسه وطبعه من الصرامة والقوة فيثب وثبةً لا بقيا معها )<sup>(٧)</sup>.

إن ( خالياً ) حال من ( الذئب ) حذف منها جار ومجرور متعلقان بها، فأدى الحذف إلى التردد فى التقدير بين أن يكون المحذوف ( بفريسته ) فيكون المعنى أن الجبان إذا تمكن من الضعيف لم يرحمه، وبين أن يكون المحذوف ( من أعوانه ) فيكون المعنى أن الضعيف إذا لم يجد مُعيناً

(١) ( العربية والغموض ) للدكتور حلمى خليل ٢٢١.

(٢) ( اللغة والمعنى والسياق ) لجون لاينز ٢٢٤.

(٣) نفسه ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤) ( فى بناء الجملة العربية ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ١٨٠.

(٥) ( اللغة بين البلاغة والأسلوبية ) للدكتور مصطفى ناصف ص ٢٥١.

(٦) ( مجمع الأمثال ) ٧/٢. (٧) نفسه ٧/٢.

اتكل على نفسه وأخرج غاية ما عنده .

وهنا وجه نحوى آخر لم يذكره الميدانى هو ألا حذف وأن يكون المعنى قريباً من قولهم : (إن اليفاث بأرضنا يستنسر) أى إن الحقيير إذا لم يجد عظيماً تعاضم ، وهو - رغم أن الميدانى لم يذكره - أوجه الثلاثة عندى وأسبقها إلى عقل السامع .

لقد أدى احتمال تقدير المحذوف بتلك الأوجه إلى احتمال المعنى النحوى فالمعنى الدلالى أوجهها مختلفة ، ومن ثم حدث الغموض .

وهو غموض حميد هنا بل هو حكمة أخرى من الحكيم مبتكر المثل ، وإنما ذلك لأن المثل احتمال معانى حكمية لا معنى واحداً ، فاستعنت مساحة استعماله ، وطال مجال تأثيره . ولا يبعد أن يفيد هذا فى نجاة مستعمله من مأزق ما ، لإمكان أن يكون أراد المعنى الثانى أو الثالث .

ومن الأمثال التعبيرية قولهم : ( ما عنده أبعد )<sup>(١)</sup>

قال الميدانى فى شرحه : ( يمكن أن يحمل « ما » ههنا على معنى الذى ، أى ما عنده من المطالب أبعد مما عند غيره ، ويجوز أن يحمل على النفى ، أى ليس عنده شيء يبعد فى طلبه ، أى شيء له قيمة أو محل )<sup>(٢)</sup> .

إن حذف الجار والمجرور بعد اسم ( أبعد ) أثر فى المعنى النحوى فالدلالى ، بحيث احتمال معنيين ، غير أن هذا الغموض فيما يبدو لى - حميد ؛ فالمثل تعبيرى قائم على الوصف وبه ، وهو لا يخلو من السخرية ، ولكن السخرية هنا من أن الواصف يستطيع أن يصف فلا يؤاخذ بوصفه ، فإذا وصف شخصاً بانتفاء أقل شيء ، فشر بأن وصفه قد آذاه أذى يرتد عليه ، كان له عذر فى أن كلامه يحتمل الوجه الآخر . وكثيراً ما تنذر الساخرون بمثل هذا .

ت ٢م - ندرة الغموض فى الأمثال الحكمية - التى يؤديها ( المعطى الثانى ) - أمر مقبول فيما أحسب ؛ فالذى يعظ وينصح يكون واضحاً صريحاً ليحقق غرضه ، ولا سيما إذا استُصِبح .

ت ٣م - يُصَوَّب ( المعطى الثالث ) التمييز بين أنواع الأمثال فيما يقع بها من غموض المعنى الدلالى ؛ لأنه يبين أن ( المعطى الأول ) الذى يفيد أن المعنى المعجمى أكثر الجهات إحداثاً للغموض ، غير مستمر تفصيلاً رغم أنه كان كذلك تعميماً .

فالمثل الحوارى يتميز بارتباطه بسياق ، فهو مقتطع منه فى أحواله كلها ولا سيما غير اللغوى ؛ فربما لم يصحب المثل كلام آخر ، غير أنه لا ينفك عن مقام ( سياق غير لغوى ) .

هذا المقام إنما يعرفه من حضره ، ثم يحكيه لمن لم يحضره ولا ريب فى أنه لن يعلق بذهن من لم يحضره وقد تحكى له ، كثيراً ، وإن علق لم يأمن عادية التحريف والحكاية بالظن .

من أجل هذا كان أكثر غموض معنى الأمثال الحوارية الدلالى ، من جهة فقد المعنى المقامى

(١) ( مجمع الأمثال ) ٣٠٢/٣ .

(٢) نفسه ٣٠٢/٣ .

أو تعدده .

فمن الأمثال الحوارية قولهم : ( خَشَّ دُوَالَةَ بِالْحَيَالَةِ )<sup>(١)</sup>

قال الميداني في شرحه : ( يضرب لمن لا يُبَالِي تهده أى توعده غيرى فإنى أعرفك . وقال أبو عبيدة : إنما يقول هذا من يأمر بالتبريق والإيعاد )<sup>(٢)</sup> .

ولم يذكر مقام هذا المثل ، وربما فقد أو حُرِفَ من لم يحضره فتعدد . فما ذكره الميداني في معناه مبنى على مقام ، وما ذكره أبو عبيدة مبنى على مقام آخر ، والمقام مفقود على كل حال . فينبغى أن يكون مقام المعنى الأول أن رجلاً يتهدد آخر بما يبدو للمهدد بَقَبَقَةً لا شيء وراءها ، فيقول له : خَوْفٌ بهذا الذئب أو أى جبانٍ فليس يُخَوِّفنى .

وينبغى أن يكون مقام المعنى الثانى أن رجلاً اجترأ على آخر فنصح صديق للمجترأ عليه بأن يردعه فهو جبان إذا خُوفَ لم يُقَدِّ .

أما الأمثال الحكمية والتعبيرية فكلاهما - كما سبق<sup>(٣)</sup> - غير مرتبطين بمقام ولا مقال آخر ، فى أغلب أحوالهما ، فلهذا لم يخرجنا عن المتوقع ، وهو أن يأتيهما الغموض من جهة المعنى المعجمى . فمن الأمثال الحكمية قولهم : ( ابْنُكَ ابْنٌ بُوجِكَ )<sup>(٤)</sup>

قال الميداني فى شرحه : ( يقال : البوح النفس ... ويقال البوح جمع باحة )<sup>(٥)</sup> . اسم من باح بالشئ إذا أظهره ... ويقال البوح جمع باحة )<sup>(٥)</sup> .

وتعدد المعنى المعجمى مؤثر لا ريب فى المعنى الدلالى ، فالحكيم ينصح أبا يتعصب لابنه بأن ابنه حقاً من أشبهه فى أخلاقه وامتزج به واختلط ( هذا على أن البوح بمعنى النفس أو كشف المُسَرِّ ) ، أو ينصح أبا يتعصب لشخص مدَّعياً أنه كابنه ، بأن ابنه حقاً من وَلَدِه وكان من نسله ( هذا على أن البوح بمعنى الذكر أو جمع باحة وهى فناء الدار ) .

فقد تبين أن غموض معنى هذه الكلمة أثر فى معنى المثل الدلالى ولكنه كان تأثيراً حكيماً من الحكيم المبتكر المثل الحكيمى ؛ فهو قد وضع فى المثل أسباب اتساع نطاق استعماله ، ووسائل الفرار من قصد معنى دلالى مرفوض إلى آخر محتمل حين يكون المعنى مضميراً بالمتكلم .

ومن الأمثال التعبيرية قولهم : ( يَنْصَةُ الْبَلْدِ )<sup>(٦)</sup>

قال الميداني فى شرحه : ( البلد أَدْحَى النِّعَام ، والنعام ترك بيضها . يضرب لمن لا يُعْبَأ به . ويجوز أن يراد به المدح ، أى هو واحد البلد الذى يُجْتَمَع إليه ويُقْبَل قوله )<sup>(٧)</sup> .

فالبلد إما أن يكون أدحى النعام وإما أن يكون محلة الناس وموطنهم . وقد أدى هذا الغموض

(١) ( مجمع الأمثال ) ٤١٢/١ وذوالة الذئب والحبالة الشُّرْكُ .

(٢) السابق نفسه . (٣) راجع ( التمهيد ) .

(٤) ( مجمع الأمثال ) ١٧٦/١ . (٥) السابق نفسه .

(٦) نفسه ١٦٩/١ . (٧) السابق نفسه .

إلى غموض المعنى الدلالي، فهو على الأول ذم؛ لأن النعام تترك ييضها - كما زعموا - فيبدو مهينًا لا قدر له ولا اعتناء به. وهو على الثاني مدح لأن واحد بلده ومحط أنظار قومه، رجل عظيم حميد لا ريب.

ويبدو لي أن الوصاف الذي ابتكر هذا المثل التعبيري قصد هذا الغموض من أجل السخرية التي سبقت إشارة إليها.

فهو يستطيع أن يذم من يخشى بطشه وهو آمن لأن الوصف يحتمل المدح. ويبدو أن امرأة عمرو بن عبد ود الذي قتله سيدنا علي - كرم الله وجهه - حين رثته أرادت هذا أو أن كلامها يحتمل أن يكون كذلك.

فقد قالت ترثي زوجها:

(لَوْ كَانَ قَاتِلُ عَمْرٍو غَيْرَ قَاتِلِهِ بَكَيْتُهُ مَا أَقَامَ الرُّوحُ فِي جَسَدِي  
لَكِنَّ قَاتِلَهُ مَنْ لَا يُعَابُ بِهِ وَكَانَ يُدْعَى قَدِيمًا بَيَّضَةَ الْبَلَدِ)<sup>(١)</sup>  
ففيظنها وكمدها غير منكربين ودليلهما أنها رثته، ولكنها لا تستطيع أن تهجو قاتله لأنه حميد الذكر على المقام رفيع المكانة، ولأنها إن لم تخشيه وجب أن تخشى المسلمين جميعًا. هذا هو غموض الأمثال المعتمد على مجاميعها، وقد قرّر بحثه ما يلي:

(أ) لم يكن غموض معنى الأمثال الدلالي آتيا في أغلب أحواله من جهة البناء (المعنى الوظيفي) النحوي فنسبته من هذه الجهة كانت (٢٠٪).

(ب) كان الغموض في أغلب الأحيان غموض تعدد لا خفاء.

(ج) كان غموض التعدد مفيدا إن لم يكن مقصودًا، وهذا موافق للتعريض الذي رآه الميداني مرتبطًا بالأمثال<sup>(٢)</sup>.

وهو الغموض الفني البناء الذي سماه الدكتور على عشري زايد: (الشفيف) مقابل غموض الخفاء (الكثيف)، فاختاره بعض الباحثين الشفيف ليخصه ببحثه عن الغموض في العربية المعاصرة<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) (مجمع الأمثال) ١/١٧٠.

(٢) نفسه ٣/١ وهو مستفاد من قوله: (يُبْرِئُ الْمُعْتَبِرُ عَثْمًا خَشَوًا فِي اِزْتِفَاءٍ، وَالْمُشِيرُ إِلَيْهَا يَمْشِي فِي خُتَرٍ وَيَذِبُ فِي ضَرَاءٍ).

(٣) راجع (الغموض في الدلالة) لمحمد حماد؛ فقد قال: (أما التحديد الذي اخترناه فهو أن الغموض: تعدد المعنى الذي يفهم من الحديث اللغوي في السياق المعين) ٣٩ ولكنه لم يستطع أن يخلو رسالته من نماذج غموض الخفاء (الكثيف).

## غموض الحال الثانية

تنبغي الإشارة إلى أن هذه الحال الثانية تالية للأولى ؛ ففي الأولى جمعت الأمثال وُشِّرت ببيان معانيها الدلالية والعناصر المكونة لهذه المعاني ، ولكن نذت أمثال غمضت معانيها فتناولتها في ( غموض الحال الأولى ) .

أما هذه الحال الثانية فهي حال المتكلم - أو غيره - الذي يأخذ هذه الأمثال يريد أن يستعملها بعد أن جمعت ولم تكن له بها معرفة إلا من خلال اطلاعه على ما جمعه الجامعون . ففضلاً عن غموض الحال الأولى ينضاف إلى أعباء مستعمل هذه الأمثال المجموعة عبء المقارنة بين المقامات ليختار المثل المناسب لمقامه ، فإن استطاع كان هذا من حسن الاستشهاد ، وإن عجز وقع في الغموض .

قال الدكتور تمام حسان بعد أن وضع دعامتي المعنى الدلالي اللتين سبق لي عرض توضيحه لهما : ( قد يستعار « المقال » المشهور « للمقام » الطارئ - وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس - أثناء الحديث ، والأصل في ذلك أننا نستطيع أن نوفق بين كلام ذائع الشهرة انقضى مقامه الأصلي الذي قيل فيه وبين مقام مشابه وجدنا أنفسنا فيه الآن ، فنورد الكلام القديم الشهير في المقام الجديد على سبيل التلفيق .

وكلما قوى التناسب بين المقام الشهير وبين المقام الطارئ كان ذلك من حسن الاستشهاد<sup>(١)</sup> .

وعندما ينزع مستعمل المثل عنه مقامه ، يفقد معنى الكلام الدلالي أحد عناصره وهو المعنى المقامي ، فيجب أن يسرع مستعمل المثل برأب هذا الصدع ، لأن فيه تفرقاً لدلالة بعض أجزاء الكلام التي تعتمد على المقام في تكوين دلالتها ، وأعني هنا بعض المعارف .

قال سيبويه : ( إنما صار الإضمار معرفةً لأنك تضمّر اسماً بعد ما تعلم أن من تحدّث قد عرف من تعنى وما تعنى وأنت تريد شيئاً يعلمه )<sup>(٢)</sup> .

فدلالة الضمير معتمدة على المقام ، ومن ثم ( لا يمكن وصفه بأنه معرفه ، لأنه لا يخلو من إبهام وغموض ، ومن ثم فهو في حاجة إلى ما يصاحبه من قرائن حالية تزيل إبهامه وتكشف عنه غموضه .

وهذه القرائن تتمثل في الموقف اللغوي الذي ينطق فيه الضمير . فضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما ويبين المقصود منهما وجود صاحبهما وقت الكلام ومشاهدة السامع له ، فالتكلم حاضر

(١) ( اللغة العربية ) للدكتور تمام حسان ٣٣٩ .

(٢) ( الكتاب ) ٦/٢ .



يتكلم عن نفسه ، أو حاضره يكلمه غيره .

أما ضمير الغائب وإن كان عارياً عن المشاهدة والحضور إلا أنه يتعرف للسامع بطريق العهد الذكري ، لأنه لا يضمن إلا بعد ما يعرفه السامع<sup>(١)</sup>

ففى المثل : ( الصَّيْفُ ضَمِيتَ اللَّيْلَ )<sup>(٢)</sup> صار الضمير فى ( ضَمِيتَ ) معرفة لأنه يشير إلى امرأة فى المقام ، ثم طرح مقامه ووضع فى مقام آخر تعرف فيه بحضور مخاطب آخر ، ومن ثم لم يغمض معناه فى هذه الحال الثانية ، وقال فيها الميدانى : ( يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوّته على نفسه )<sup>(٣)</sup> .

أما المثل : ( طَارَ أَنْضَجُهَا )<sup>(٤)</sup> فقد قال الميدانى فى شرحه : ( قالها رجل اصطاد فراخ هامة ، فملهن فى رماد هامد وهن أحياء ، فانفلت أحدها فلم يَزْعِهْ إلا وهو يطير ، فعند ذلك قال : ( طَارَ أَنْضَجُهَا ) فبينما هو كذلك إذ انفلت آخر منها يسعى ، وبقي تحت الرماد واحد ، فجعل يصأى ، فقال : « اصْأَ صَوَيَانُ فَالْدَوْنِجَانُ أَنْضَجُ بَيْنَكَ » .

قال أبو عمرو : وكلهن يضرين أمثالا ، ولم يبين فى أى موضع تستعمل<sup>(٥)</sup> .  
صار الضمير فى ( أَنْضَجُهَا ) وفى ( اصْأَ ) معرفة لتعريف المقام لهما ، ثم طرح مقامهما ولم يوضعا فى غيرهما ، فتنبّكرا والواجب تعرفهما ، فغمض المعنى الدلالى فى هذه الحال الثانية على حين لم يغمض فى الحال الأولى .

والعلم كضمير الغيبة ، محتاج إلى المقام والعهد .  
وأشير هنا إلى أنه لا يشترط فى استعمال المثل المطابقة بالأ يشير المستعمل بالضمير فى ( ضَمِيتَ ) إلا إلى المخاطبة ولا بالعلم فى المثل : ( أَوَزَّذَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِلٌ )<sup>(٦)</sup> إلا إلى رجل فى المقام يسمى سعداً ، بل يكفى أن يوجد ما يحفظ لهذه المعارف تعرفها .  
والى هذا أشار المعرى فى كلام له دقيق ، فقال : ( وَخَبِيرِيَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ - آنَسَ اللَّهُ الْآدَابَ بَيْقَاتِهِ - جَعَلَهَا نَائِبَةً عَمَّنْ فَقَدَهُ مِنَ الْإِخْوَانِ ، الَّذِينَ عُذِمَ نَظِيرُهُمْ فِي الْأَوَانِ .  
وكذلك تجرى أمثال العرب : يكون فيها بالاسم عن جميع الأسماء .  
مثال ذلك أن يقول القائل :

فَلَا تَشْلَلُ يَدَ فَتَكَتْ بِعَمِيرٍ فَإِنَّكَ لَنْ تُذَلَّ وَلَنْ تُضَامَا

(١) ( دلالة الحال ) لكمال سعد أبو المعاطى ص ١٠٨ .

(٢) ( مجمع الأمثال ) ٤٣٤/٢ .

(٣) نفسه ٤٣٥/٢ .

(٤) نفسه ٢٨٩/٢ .

(٥) نفسه ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ .

(٦) نفسه ٤٢٧/٣ .

يجوز أن يرى الرجل رجلاً قد فتك بمن اسمه حسان أو عطار أو غير ذلك ، فيتمثل بالبيت ،  
فيكون « عمرو » فيه واقعاً على جميع من يتمثل له به .  
وكذلك قول الراجز :

« أَوَزَّهَا سَقْدَ وَسَقْدَ مُشْتَمِلِ »

صار ذلك مثلاً لكل من عمل عملاً لم يحكمه ، فيجوز أن يقال لمن اسمه خالد أو بكر أو ما  
شاء الله من الأسماء .

ويضعون في هذا الباب المؤنث موضع المذكر والمذكر موضع المؤنث ، فيقولون للرجل :  
« أَطْرَى فَأَتَاكَ نَاعِلَةٌ »<sup>(١)</sup> ، « الصَّيْفُ ضَبِعَتِ اللَّيْنُ » ، « مُحْسَنَةٌ فِيهِلَى »<sup>(٢)</sup> ، « اِهْدِيْهُنَّ بِقَالِ  
شَيْبَتِ »<sup>(٣)</sup> .

وإذا أرادوا أن يخبروا بأن المرأة كانت تفعل الخير ثم هلكت فانقطع ما كانت تفعله ، جاز أن  
يقولوا : « ذَهَبَ الْخَيْرُ مَعَ عَمْرٍو بنِ حُمَته » .

وجائز أن يقولوا لمن يحذرونه من قرب النساء : « لَا تَيْتْ مِنْ بَكْرِي قَرِيْبًا » ؛ و « الْبَكْرِيُّ  
أَخْوَكُ فَلَا تَأْمَنَّهُ » .

ومثل هذا كثير<sup>(٤)</sup> .

ولا يخفى أن المعرى يفهم أنه رغم جواز ترك المطابقة في حال الأمثال الثانية ( استعمال ) ،  
يجب أن يكون بالمقام الطارئ الثاني ، ما تتعرف به الضمائر والأعلام المنزوعة المقام . وهذا مستفاد  
من قوله : ( فيقولون للرجل : ... ) ففي المقام رجل أو امرأة أو غيرهما حتماً .  
وهذا الشرط لازم في حال استعمال الأمثال ، قديمة كانت أو مولدة أو لهجية<sup>(٥)</sup> ، وعربية  
كانت أو عجمية .

وكما يُوقَّع العجز عن رأب هذا الصدع في غموض المعنى الدلالي ، يوقع اختلاف طرق  
الرأب في الغموض كذلك .

(١) ( مجمع الأمثال ) ٢/٢٨٢ .

(٢) نفسه ٣/٢٤٣ .

(٣) نفسه ١/١٧٨ .

(٤) ( رسالة الغفران ) للمعري ص ٤٠١ .

(٥) يبدو أن الأستاذ العلامة أحمد تيمور باشا ذهب عنه هذا الشرط عندما جمع الأمثال العامية المصرية في حال  
استعمالها . فهو لم يفهم وجود الضمائر والأعلام في الأمثال على أنها متحركة بمقامها الطارئ عند  
الاستعمال ، فقال مثلاً : ( ٨٧١ : تكون في إيدك تقسم لغيرك ... والمراد الحاجة وهي عندهم بمعنى الشيء .  
أضر لها وإن لم يضر لها ذكر ) الأمثال العامية ١٤٨ . ( ٢٠٠٥ - عبيد الله قُلْتُهم - المراد النقود وأضرروا لها  
ولم يضر لها ذكر ) نفسه ٣٣٩ . ( ٢١٦٨ - قالوا شَكُونَا عَنَّا . عَنَّا طَلِغَ خَزَائِي - غنام اسم شخص وليس  
المقصود هنا شخصاً معيناً ) نفسه ٣٦٨ . ( ٢٣٤٨ - كَفَرُو زُغْرُوب - زعرب بضم فسكون اسم لا يريدون به  
شخصاً معيناً ) نفسه ٣٩٦ وراجع المصدر نفسه صفحات ١٤٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ . فكلامه يكشف أنه لا يرى  
أن الضمائر والأعلام تعرفت مرتين الأولى في المقام الأصلي بوجود ما توجه إليه ، والثانية في المقام الطارئ  
كذلك ، ولا أن هذا حتم لكيلا يقع مستعمل المثل في الغموض وسوء الاستشهاد .

قال العسكري فى شرح مقام المثل : ( كَفَى بِرَغَائِهَا مُنَادِيًا )<sup>(١)</sup> : ( أصله أن ضيقًا أناخ بفناء رجل ، فجعلت راحلته ترغو ، فقال الرجل : ما هذا الرغاء ؟ أَضَيَّفَ أناخ بنا فلم يعرفنا مكانه ؟ فقدّم قرأه ، فقال الضيف : « كفى برغائها مناديا » )<sup>(٢)</sup> . ولا يخفى أن الضمير فى ( برغائها ) راجع إلى الراحلة ، وأن الذى يستعمل هذا المثل يلزمه أن يوجد فى المقام الطارئ ما يعود إليه هذا الضمير لكى يتعرف وإلا غمض المعنى . ولكن الميدانى يقول فى شرح المثل نفسه : ( يضرب فى قضاء الحاجة قبل سؤالها ، ويضرب أيضا للرجل تحتاج إلى نصرته أو معونته فلا يحضرك ، ويعتل بأنه لم يعلم ، ويضرب لمن يقف بباب الرجل فيقال : أرسل من يستأذن لك ويقول : كفى بعلمه بوقوفى ببابه مستأذنا لى ، أى قد علم بمكانى فلو أراد أذن لى )<sup>(٣)</sup> .

فقد بين الميدانى أن مستعمل هذا المثل ربما أرجع الضمير السابق إلى الافتقار ويكون هو الممتن فيصير المضرب ( قضاء الحاجة قبل سؤالها لظهور علاماتها ) . وربما أرجع الضمير إلى الظلم ويكون هو المظلوم فيصير المضرب ( عدم قضاء الحاجة رغم ظهور علاماتها ) .

فقد أدى الاختلاف فى تعريف هذا الضمير إلى اختلاف معنى المثل الدلالى وهو من أشكال الغموض وبخاصة عندما يسمع المثل من المظلوم من سمعه من الممتن ، ولكنه الغموض الذى يفيد المثل دلالة إلى دلالة ، ويخصب استعماله ويعين عليه كما أعان جواز فوات المطابقة الذى سبق لى شرحه .

من أجل هذا حق للدكتور عابدين أن يقول : ( قد تتلقى الأجيال اللاحقة مثلا فيجربى فى سياق أحاديثهم ويكتسب مغزى لم يكن له من قبل )<sup>(٤)</sup> فغموض الأمثال فى حال استعمالها يأتى من جهة عجز مستعملها عن اختيار المثل المناسب لمقامه ، وعقد مقارنة بين المقامين الأصلي والطارئ لإحكام التطابق المفضى إلى حسن الاستشهاد ، ويأتى كذلك من تعدد الاستعمال .

\*\*\*

(١) المثل فى ( جمهرة الأمثال ) للعسكري ١٥١/٢ و ( مجمع الأمثال ) للميدانى ٢٢/٣ .

(٢) ( جمهرة الأمثال ) للعسكري ١٥١/٢ .

(٣) ( مجمع الأمثال ) للميدانى ٢٢/٣ .

(٤) ( الأمثال ) للدكتور عبد المجيد عابدين ٨٧ .

## الفصل الثالث

### الاستشهاد بالأمثال

فى حديثه عن ( أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها فى التعليم ) ، قال عبد الرحمن بن خلدون : ( من هذا تعلم أن تلك الملكة هى غير صناعة العربية ، وأنها مستغنية عنها بالجملة . وقد نجد بعض المهرة فى صناعة الإعراب بصيرًا بحال هذه الملكة ، وهو قليل واتفاقى . وأكثر ما يقع للمخالطين « لكتاب » سيويه ؛ فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة . فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب ، واندرج فى محفوظه فى أماكنه ومفاصل حاجاته ؛ وتنبه لشأن الملكة فاستوفى تعليمها ، فكان أبلغ فى الإفادة <sup>(١)</sup> .

ويمكن لهذا النص القيم أن يؤدى هذه الأفكار :

أولاً - يتميز ( الكتاب ) بإكثاره من ذكر أمثال العرب ، على غيره من كتب النحاة .

ثانياً - كان أكثر استشهاد ( الكتاب ) بأشعار العرب وعباراتهم دون أمثالهم .

ثالثاً - يعد التدرب بأمثال العرب طريقاً صالحاً إلى تعليم اللسان العربى .

وفى كل منها نقاش يلى مرتباً :

أولاً - يمكن لمن يطالع كتب النحاة أن يقف على أن ملاحظة ابن خلدون ذلك التميز فى ( الكتاب ) نصيباً وافياً من الصحة ، ودرجة مقبولة من الدقة ولا سيما أنها ملاحظة من لم يقف ليحصر الوارد من الأمثال فى كل كتاب نحو حصراً .

فقد حاولت أن أبحث مدى صدق تلك الملاحظة ، متتبعا تراث التأليف فى النحو منذ سيويه ، واقفا عند أشهر تلك التأليف وما أوردته مما جمعه ( مجمع الأمثال ) للميدانى فحصل لى ما يأتى :

أمثال ( الكتاب ) : أورد سيويه خلال تأليفه ( ٤١ ) مثلاً <sup>(٢)</sup> .

أمثال ( المقتضب ) : أورد المبرد خلال تأليفه ( ٣٠ ) مثلاً <sup>(٣)</sup> .

(١) ( مقدمة ابن خلدون ) ١٢٨٧/٣ - ١٢٨٨ .

(٢) أشير إلى أن المحقق العلامة خلط فى فهرسه بين الأمثال وغيرها من أقوال العرب .

(٣) هذا على أن محققه العلامة ذكر فى مقدمة التحقيق ٩٤/١ أنه استشهد بكثير من الأمثال .

أمثال ( شرح التسهيل ) : أورد ابن مالك خلال شرحه ( ٤٤ ) مثلاً .  
 أمثال ( شرح اللمع ) : أورد ابن برهان خلال شرحه بضعة عشر مثلاً .  
 أمثال ( نتائج الفكر ) : أورد السهيلي في تأليفه ( ٧ ) أمثال .  
 أمثال ( المقرب ) : أورد ابن عصفور في تأليفه ( ١٨ ) مثلاً .  
 أمثال ( شرح المفصل ) : أورد ابن يعيش في شرحه ( ٤١ ) مثلاً<sup>(١)</sup> .  
 وأورد ابن الحاجب في شرحه ( ٢٦ ) مثلاً<sup>(٢)</sup> .  
 أمثال ( شرح الكافية ) : أورد الرضى في شرحها ( ٢٩ ) مثلاً<sup>(٣)</sup> .  
 أمثال ( مغنى اللبيب ) : أورد ابن هشام في تأليفه ( ٢٣ ) مثلاً<sup>(٤)</sup> .  
 أمثال ( شرح الألفية ) : أورد الأشموني في شرحها ( ١٢ ) مثلاً<sup>(٥)</sup> .  
 أمثال ( النحو الوافي ) : أورد عباس حسن في تأليفه ( ٧ ) أمثال<sup>(٦)</sup> .  
 فهذا التتبع المحدود يثبت أن سيبويه في ( الكتاب ) كان أكثر النحاة إيراداً لأمثال العرب ،  
 ودار النحاة - كما اعتادوا<sup>(٧)</sup> - في فلكه ، إلا أن ابن مالك زاد عليه زيادة ضئيلة تثبت ملاحظة  
 ابن خلدون ولا تنفيها .

ثانياً - إذا أخرجنا ما أورده سيبويه من عبارات يختلط المصنوع منها بالمنقول المروى ، تبين أن  
 استشهاده دائر حول الشعر قصيداً ورجزاً ( وشواهد منه ( ١٠٦١ ) كما ذكر الأستاذ على  
 النجدي ناصف<sup>(٨)</sup> ) ، والقرآن الكريم ( وشواهد منه ( ٣٧٣ ) كما ذكر الأستاذ على الجندي  
 كذلك<sup>(٩)</sup> ) ، والأمثال ( وما أورده مما جمعه الميداني ( ٤١ ) مثلاً ، كما سبق ) ، والحديث  
 الشريف ( وشواهد منه ( ٩ ) كما ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي<sup>(١٠)</sup> ) .

(١) استعنت ( بالفهارس الفنية لشرح المفصل لابن يعيش ) ص ٤٥ .

(٢) راجع فهارس ( الإيضاح في شرح المفصل ) ٥٧٥/٢ .

(٣) راجع فهارس ( شرح الكافية ) .

(٤) راجع فهارس ( مغنى اللبيب ) ص ٩٥٤ .

(٥) راجع ( الأشموني وكتابه ) للدكتور محمد عبد المجيد الطويل ص ٨٨ .

(٦) استعنت بما قدمته لى السيدة زينب الشافعى المدرسة المساعدة بقسم النحو بكلية دار العلوم أثناء دراستها  
 لعباس حسن .

(٧) راجع فى هذا الأمر ( الاستشهاد فى النحو العربى ) لعثمان الفكى بابكر ص ٣٣١ ، و ( الضرورة الشعرية )  
 للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٩ .

(٨) راجع ( سيبويه إمام النحاة ) ص ٢٤١ .

(٩) نفسه ص ٢٤١ .

(١٠) راجع ( موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ) ص ٧٧ .

وباستثناء ( الحديث الشريف ) اكتفاء بما قدمته الدكتور خديجة الحديثي من بحث جيد في شأنه<sup>(١)</sup> ، و ( القرآن الكريم ) الذي قام البحث في كلام العرب من أجل حفظه ، يظهر أنه إذا كان سيبويه قد أكثر من إيراد أمثال العرب في كتابه - كما لاحظ ابن خلدون - فقد كانت نسبة ما أورده من أمثال إلى ما أورده من شعر ( ٨٦ ، ٣٪ ) ، وهي نسبة قليلة مستمرة في تأليف غيره ؛ ( فإن الذي يطالع كتب النحو يجد أن النحاة القدماء - رحمهم الله - قد ركزوا على الشعر أكثر من النثر في استخراج القواعد منه لأنهم يعتقدون أن الشاعر هو صاحب الحجة ، و « الشعر هو الحجة » بل إن لفظ الشاهد - في الغالب - إذا أطلق في النحو أصبح المراد منه الشعر دون النثر<sup>(٢)</sup> .

وقد كان ينبغي لهم غير ذلك ، فالنثر أصلح - ومنه الأمثال - لأنه ( يعطى الباحث صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر ، لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعد عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتنثني عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف<sup>(٣)</sup> .

وقد لاحظ الدكتور محمد عيد أن هذا الأمر كان في كتب النحو خاصة دون المعاجم ثم علل قائلاً : ( يبدو أن السبب في ذلك أن أبحاث المعاجم تنجس لمعانى الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرت منها ، أما النحاة فاعتمدوا على التراكيب المفيدة ، فكان من الضروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً<sup>(٤)</sup> .

ولكن يقف دون قبول هذا التعليل أن الأمثال كالشعر في هذا الأمر ، بل كثير منها صالح نموذجاً لكلام الحوار الذي يفتقده الشعر غالباً ، بحيث يكفي النحاة عبء ابتكار كلام مأخوذ من سياق ثم عبء وصف هذا السياق لغوياً وغير لغوياً . وربما كان في الفكرة الثالثة المأخوذة من كلام ابن خلدون إشارة إلى هذا الأمر .

ويبدو لي أن وراء ضعف الاستشهاد بالأمثال بالقياس على الشعر ، أمرين :

أولهما - ابتذال الأمثال شعبيتها وشياعها بين الناس جميعاً ، قال الدكتور أحمد علم الدين : ( الحق أن المثل يفوق الشعر ، ذلك لأن الشعر له طبقة تنطق به ، فهو أرقى من مستوى العامة أما المثل فعام تنطق فيه أسرار الحياة كلها ، وتشترك فيه جميع الطبقات<sup>(٥)</sup> . فقد وضع هذا من قدرها في نظر نحائنا منذ سيبويه فبدت - فيما أحسب - كلهجة العوام يؤنف منها ويُلجأ إلى تزيين

(١) راجع ( موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ) ص ٧٧ .

(٢) ( الاطراد والشذوذ ) للمعروسي ص ١٨٦ ، وراجع ( الاستشهاد في النحو العربي ) لعثمان فكى ص ٣٣١ ، و ( الضرورة الشعرية ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٨ .

(٣) ( تاريخ اللغات السامية ) لولفنتسون ص ٢١٢ .

(٤) ( الاستشهاد والاحتجاج باللغة ) للدكتور محمد عيد ص ١١٥ ، وفي الأصل ( إلى إيراد النصوص التي استقرت ) والصواب ما أثبت .

(٥) ( اللهجات العربية في التراث ) للدكتور أحمد علم الدين الجندي ١٢٤/١ .

الكلام بأنقيسه الذى هو الشعر عند القدماء وعبارات اللغة عند الحديثين .

ثانيهما - شذوذ الأمثال وتشوّهها ، قال سيبويه فى بعض الأمثال : ( ليس هذا بكثير ولا يقوى )<sup>(١)</sup> ، وقال ابن برهان : « الأمثال تشذ كثيرا وتشوه لتسير »<sup>(٢)</sup> .

فلا يعد - وليس غريبا - أن يعرض النحاة عما يعتقدون أنه يشذ كثيرا ويشبه الشعر فى مخالفته المطرد ؛ إنه إن كان كذلك - وقد شاع أنه كذلك - فالشعر أولى بالاستشهاد إذن . قال الدكتور فائز فارس : ( أبو الحسن الأخفش يهمل أمثال العرب ، ويخرجها من دائرة احتجاجه ، وقد أصاب فى ذلك ، فقد صيغ كثير من هذه الأمثال بعيدا عن سنن العربية )<sup>(٣)</sup> ، فتطوع بتصويب منهج الأخفش ترديدًا منه لكلام قديم .

ولاحظ هذا بعض الباحثين فقال : ( تكاد الدراسات النحوية ، قديمها وحديثها ، تتناسى تمامًا ما فى المثل العربى من مسائل نحوية مختلفة باستثناء تلك الأمثال التى تدور فى بعض مظانّ النحو القديمة ، وتطالع القارئ فى بعض المسائل النحوية ، ويتراءى لى أن كثيرا منها جرى به لخروجه عما يقتضيه الأصل النحوى وقياسه )<sup>(٤)</sup> .

ويحسن أن أعقب بما يؤديه تفقد الأمثال الواردة فى ( الكتاب ) وفى ( شرح التسهيل ) كذلك وهما - كما سبق - أكثر التأليف إيرادا للأمثال :

( أ ) تقسيم أمثال ( الكتاب ) :

( ٩ ) أمثال يمكن عدها مستشهدا بها لمسائل نحوية وصرفية<sup>(٥)</sup> .

( ١٨ ) مثلا يمكن عدها من نماذج نحوية وصرفية جائزة<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ( الكتاب ) ١٣٢ / ٢ .

( ٢ ) ( شرح اللمع ) لابن برهان ص ٧٠ .

( ٣ ) ( معانى القرآن ) للأخفش سعيد بن مسعدة ، بتحقيق الدكتور فائز فارس ١٠٣ / ١ . والكلام عن الأخفش مهم هنا ، فقد كان - كما قالوا - الطريق إلى كتاب سيبويه . وفى تحقيقها للكتاب نفسه ذكرت الدكتورة هدى قراءة استشهاد الأخفش بثلاثة أمثال ، وهى فائدة ولكنها لا تلتفى الفكرة التى ذكرها الدكتور فائز .

( ٤ ) ( الحذف ) للدكتور عبد الفتاح الحموز ص ٥ . ويقوى هذه الفكرة ويشير إلى بقائها إلى يومنا هذا ، أننى سألت الأستاذ كمال سعد أبو المعاطى المدرس المساعد بقسم النحو بكلية دار العلوم - وكانت رسالته للماجستير فى دلالة الحال ودورها فى الدراسات النحوية ونالها بتقدير ممتاز - لم لم تطوئ على نماذج من الأمثال العربية القديمة ؛ فهى مفيدة فى هذا الشأن ؟ فقال : أوردت بعضها ، فقلت : قليل جدًا ، فقال : الأمثال مشكلة ، وقد صبرفتى عنها ما شاع من أنها تتحمل الضرورة . أو كما قال .

( ٥ ) منها قولهم : ( يَغْنِي مَا أَرَيْتَكَ ) ( مجمع الأمثال ) ١٧٥ / ١ . استشهد به سيبويه لتوكيد أفعال غير الواجب لمكان ما التى تكلام القسم . ( الكتاب ) ٥١٧ / ٣ ، وراجع ٣١٧ / ١ ، ٣٢٩ ، ٣٠٦ / ٢ ، ١٥٨ / ٣ ، ٥١٧ ، ٥٧٨ ، ٦٠ / ٤ ، ٧١ .

( ٦ ) منها قولهم : ( أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ) ( مجمع الأمثال ) ٨٦ / ١ . وذكره ضمن نماذج أسلوب التحذير . ( الكتاب ) ٢٧٥ / ١ ، وراجع ٦٥ / ١ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٥ ، ٢٦٩ / ٣ ، ٢٩٢ ، ٤٤ / ٤ ، ١١٤ .

(٥) أمثال يمكن عدّها إشارات إلى حكاية الأمثال وجمودها<sup>(١)</sup>.

(٩) أمثال يمكن عدّها من نماذج مسائل نحوية وصرفية شاذة<sup>(٢)</sup>.

ب ( تقسيم أمثال ) ( شرح التسهيل ) :

(٩) أمثال يمكن عدّها مستشهدًا بها لمسائل نحوية وصرفية<sup>(٣)</sup>.

(٢٠) مثلاً يمكن عدّها من نماذج مسائل نحوية وصرفية جائزة<sup>(٤)</sup>.

(١٢) مثلاً يمكن عدّها إشارات إلى حكاية الأمثال وجمودها<sup>(٥)</sup>.

(٣) أمثال يمكن عدّها من نماذج مسائل نحوية وصرفية شاذة<sup>(٦)</sup>.

فإذا تذكرنا اتجاه ابن مالك إلى الإقلال من التشديد، بدليل نهجه في ( شواهد التوضيح ) ، هذا إلى أنه لم يتعد مراراً استشهاد سيبويه ، جاز أن نقبل ملاحظة من لاحظ إحجام النحاة عن الاستشهاد بالأمثال .

ثالثاً - تبدو لي فكرة ابن خلدون في التدريب بأمثال العرب من أجل امتلاك ناصية اللسان العربي ، سديدة ، وأن إحجام النحاة عنها لم يكن كذلك .

وقد أبان الباب الثاني أن نسبة ما احتمل الشذوذ كانت قليلة ، وأن الخلف شغلوا بترديد كلام بعض السلف في شأن الأمثال ، وكان الأخرى غير ذلك .

وقد سبق منذ قليل أن ذكرت صلاحية الأمثال للاستشهاد وكان الكلام عنها بعامه ، وهنا أضيف أن الشاذ منها يصلح أن يستشهد به لخصوصية الكلام الكثير الاستعمال والكلام الاضطرابي وكلاهما يجد في الأمثال ما لا يجده في غيرها .

(١) منها قولهم : ( إِنَّكَ مَا وَخِيْرَا ) ( مجمع الأمثال ) ٤٨/١ . أشار إلى لزوم ( ما ) لأن الكلام مثل ، وهو لا يتغير . ( الكتاب ) ١٠٧/٢ ، وراجع ٢٨٠/١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ .

(٢) منها قولهم : ( إِفْتِدَ مَخْثُوقٌ ) ( مجمع الأمثال ) ٤٥١/٢ . أشار فيه إلى ضعف حذف ( يا ) النداء من النكرة المقصودة ( الكتاب ) ٢٣١/٢ ، وراجع ٨٦/١ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ، ٣١/٢ ، ٣٤ ، ٢٣١ ، ٢٠٦ ، ٢٧٩ .

(٣) منها قولهم : ( أَشَقَلُ مِنْ ذَاتِ التَّخَيُّنِ ) ( مجمع الأمثال ) ١٨٤/٢ . واستشهد به لبناء اسم التفضيل من فعل المفعول عند أمن الالتباس . ( شرح التسهيل ) ٤٥/٣ ، وراجع ٤٥/١ ، ٨٤ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٣٤١/٢ ، ٤٥/٣ ، ٣٧٣ .

(٤) ومنها قولهم : ( شَرُّ أَمْرِ ذَا نَابٍ ) ( مجمع الأمثال ) ١٧٢/٢ . وذكره ضمن نماذج الابتداء بالنكرة المقدر إيجابها بعد نفى ( شرح التسهيل ) ٢٩٥/١ ، وراجع ٢١٦/١ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٩٣ ، ٦٧/٢ ، ٧٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٣١٠ ، ٥١/٣ ، ٢٧٠ ، ٣١١ ، ٣٥٧ ، ٩٨/٤ .

(٥) ومنها قولهم : ( زُرْغَبًا تَزْدَدُ حُبًّا ) ( مجمع الأمثال ) ٨٥/٢ . وأشار فيه إلى جمود فعل الأمر في مثل ، وهو لا يتغير . ( شرح التسهيل ) ٣٤/٣ ، وراجع ٣٣٧/١ ، ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٠ ، ٣٥١ ، ٣٣/٣ ، ٣٤ ، ٣٠٠ .

(٦) ومنها قولهم : ( أَلَسْ مِنْ شَيْطَانٍ ) ( مجمع الأمثال ) ٢٣٠/٣ . وأشار إلى شذوذ بناء اسم التفضيل مما لا فعل له . ( شرح التسهيل ) ٥٠/٣ ، وراجع ٢٧٩/١ ، ٢٨٣/٣ .



### تَعْقِيبُ شَرِيفٍ

وربما حُسن أن أختتم هذا الفَصِيل بما يُجزئ عن أيّ تعقيب آخر ؛ أن سيدنا عمر - رضى  
الله عنه - كتب إلى الأنصار :

« عَلمُوا أولادَكم العَزمَ والفَروسَةَ ، وَرُؤُوسَهُم ما سَارَ مِنَ المَثلِ وما حُسنَ مِنَ الشَّعْرِ »  
قال الحسن البوسى : ( هذا حُضٌّ على تعلم الأمثال خصوصًا السائرة ؛ فإنها أَقَطَعُ للنِّزاعِ  
والشُّغْبِ )<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ( زهر الأكم فى الأمثال والحكم ) ٣٥/١ .

## خاتام

حاول البحث أن يوفى مظاهر خصوصية لغة الأمثال حقها، التي تمثلت في: قدمها، وإحكامها، وشذوذها، وجمودها، وغموضها أحيانا، ونفيها من الاستشهاد رغم أن المعول فيه على كلام العرب الذي هي بعضه.

وكان ينبغي تخطي صعوبة حصر الأمثال وتقسيمها وتعريفها، وقد قام التمهيد بهذا كله؛ فبعد أن حصلت لديه أربع نظرات إلى ما في كتب الأمثال، فصلها وقوّمها، وانتهى إلى نظرة خامسة أقرب إلى الصواب والدقة، مؤداها أن ما (بمجمع الأمثال) - وغيره مثله - ثلاثة أنواع: النوع الأول - المثلّ الحواري، وهو قول موجز سائر، يشبه مضربه بمورده؛ فهو قول ذو تاريخ وقصة وموقف لغوي، قيل في حوارٍ ما، فخرج مناسبا بحيث اختير ليُرَدّد.

النوع الثاني - المثلّ الحكيم، وهو قول موجز سائر، صائب المعنى يعبر عن تجربة من تجارب الحياة أو خبرة من خبراتها، هدفه الموعظة والنصيحة؛ فهو قول ذو تاريخ، أبدعه المفكرون البلقاء، معتمدين على كشف حقائق الأشياء، فأخرجوه في عبارات مناسبة كاشفة موضحة مُعَيِّنَةٌ على تثبيت المعنى وتأكيده، غير مرتبطة غالبا بسياق، فقبله المتلقون فردّدوه.

النوع الثالث - المثلّ التعبيري، وهو قول موجز سائر، قصد منه الوصف عن طريق التشبيه والكناية؛ فهو قول ذو تاريخ، أبدعه الوصافون البلقاء، قاصدين دقّة الوصف، وإفهام أشباههم الذين يعرفون مجازي الكلام، فردده الناس عنهم.

ثم حاول الباب الأول أن يبحث بناء الأمثال النحوي ليكشف سمات بناء الأقوال التي تخيرها العرب ليردودها دون غيرها عندما يرغبون في الاحتجاج أو الوعظ أو الوصف - ذاكرا أنه بذلك مفسر للإيجاز الذي هو سمة أصيلة في الأمثال، ومشيرا إلى بعض ملامح اللغة العربية القديمة التي ينتمي كثير من الأمثال إليها. وقد أكد في خلال ذلك كثيرا من آراء العلماء قدامى ومحدثين، وضغف أخرى أو أكمل بعض النقص فيها.

ومما وصل إليه في هذا الشأن:

- تأكيد أنه التركيب الأساسي في الجملة الفعلية هو (الفعل والفاعل والمفعول / الجار والمجرور).

- تأكيد أن الأعراف الأشهر في المشبه به إذا كان التشبيه صريحا بالكاف، أن يكون معرفة.

- تأكيد أن الجملة الفعلية أغلب على كلام العرب في الأحوال العادية، وأن العربي يستخدم الاسمية إذا قصد الإثبات أو إزالة الشك.

- تأكيد أن الجملة القصيرة كانت سمة اللغة العربية القديمة.

- تأكيد أن السجع والتوازن الرابطين بين الجملة الأولى في المثل الحكمي وما امتدت إليه ، من وسائل تعليم العربى ، لما بينهما وبين من ألفه لتلذذه بهما .
- تأكيد أن النداء لا ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى .
- تضعيف أن مسوغ تنكير المبتدأ فى جملة المثل ، كونه فى مثل .
- تضعيف أن الازدواج الحادث بين المسند إليه وما امتد إليه بالمعطف فى الأمثال التعبيرية ، من المظاهر اللغوية البدائية كلعب الأطفال بتكرار الألفاظ المتشابهة الجرس .
- تضعيف أن الأكثر فى التشبيه باسم تتصل به بعده جملة هى غرض التشبيه ، أن يكون اسما موصولا .
- تضعيف أن إعادة المبتدأ لفظاً ومعنى تكون للدلالة على الشهرة أو عدم التغير فقط .
- اتكاء إيجاز الأمثال على ملامح بنائية ، منها ما يأتى :
- \* ميل المسند إليه فى جملة المثل إلى القصر ، وميله إذا تجاوز القصر إلى الطول أكثر من الامتداد ، وميله إذا طال أن يكون هذا بالتركب الإضافى .
- \* أن المسند المفرد الاسم الذى يميل إلى تجاوز القصر ليؤدى الفائدة ، مال إلى الطول أكثر من الامتداد .
- \* أن المسند الجملة الفعلية الذى يميل إلى تجاوز القصر ليؤدى الفائدة ، مال إلى الطول أكثر من الامتداد .
- \* أن المسندين شبه الجملة الحرفى وشبه الجملة الظرفى اللذين يميلان إلى تجاوز القصر ليؤدى الفائدة ، مالا إلى الطول أكثر من الامتداد .
- \* ميل الجملة إلى القصر وميلها إذا تجاوزت القصر إلى الطول أكثر من الامتداد .
- تأثير اختلاف ما حواه ( مجمع الأمثال ) بحيث انقسم إلى أمثال حوارية وأمثال حكمية وأمثال تعبيرية ، معنى فى اختلافه مبنى ، ومن مظاهر ذلك ما يأتى :
- \* ميل جملة المثل الحكمى إلى استخدام المعرف بأل والنكرة مسنداً إليهما أكثر من غيرها ، وميل جملة المثل التعبيرى إلى استخدام ضمير الغيبة ، وجملة المثل الحوارى إلى استخدام ضمير التكلم .
- \* خلو جملة المثل الحكمى من العلم واسم الإشارة مسندا إليهما ، على حين استخدمتهما جملتا المثلين الحوارى والتعبيرى .
- \* كون المسند إليه أكثر طولاً فى جملة المثل الحكمى منه فى غيرها ، وأكثر امتداداً فى جملة المثل التعبيرى منه فى غيرها .
- \* كون جملة المثل التعبيرى أكثر حذفاً للمسند إليه من جملة المثل الحوارى ، أما جملة المثل الحكمى فلم يحذف بها قط .

- أن الاتفاقات التي وجهت بناء الأمثال جميعها ، والاختلافات التي ميزت بين بناء كل نوع ، كانت راسخة في ذهن العربي القديم ، حتى إنه ليصدر عنها فيما يرمى به إلى مثل ما كانت الأمثال ترمي .

وحاول الباب الثاني بيان أن القدماء حين قرنوا الأمثال بالشعر في تحملها للضرورة ، لم يكونوا يُلْقون الكلام على عواهنه ، بل لاحظوا كثرة مخالفة المطرد فيها ككثرتها في الشعر ، فعقدوا بينهما شبهة يجعل ما يقع فيهما من وإد واحد ، يُقْبَل قَبُولًا واحدًا .

ولم يكتفوا بالتشبيه ، بل ذكروا أوجه الشبه التي كانت ثلاثة ، هي : كثرة الاستعمال ، والتيسير ، وقلة الدَوْر . وقد فصلها البحث وقومها ثم أتبعها محاولات بعض الباحثين المحدثين تفسير شبه الأمثال بالشعر وتحملها للضرورة لذلك ، التي كانت ثلاث محاولات قدّمت أربعة تفاسير ، هي :

سَجْعها وتحسين ألفاظها ، والخطأ فيها ممن لا يُحْكَم أمر اللغة ، واقتطاعها من شعر ، وأنها كلام اضطراب .

وقد بدا لي أن قَدَم الأمثال يمكنه أن يكون تفسيراً مقبولا .

وقد فصل البحث ذلك كله وقوّمه ليخلص إلى التطبيق :

لقد تبين للبحث أن في ( مجمع الأمثال ) ( ١٨٤ ) مثل متحمل شذوذاً ( ضرورة ) ، كونت ( ٦٥ ) مسألة ، أورد البحث تفاسيرها المحتملة سواء أكانت من الثمانية السابقة أم لا ، فحصل لديه ( ٢٦٥ ) تفسير .

رَد الحكم بالشذوذ فيها في ( ١٥٨ ) مرة للخلاف في المسألة ، أو لغموض لغة المثل ، وقُسر الشذوذ في ( ٣١ ) مرة باقتطاع المثل من شعر وتحسين اللفظ ، وقُسر في ( ٧٦ ) مرة بكثرة الاستعمال والاضطراب المقترن بسرعة الأداء والقَدَم .

وقد تبين للبحث أن التفاسير الثلاثة الأخيرة ، ألصق بالأمثال وخاصة بها ، وأنها التي تكشف خصوصية لغة الأمثال العربية القديمة .

وحاول الباب الثالث بحث قضية ( جمود الأمثال ) معتنياً بجانبها النحوى :

\* فتبين له أن قاعدة ( الأمثال لا تغير ) قديمة ، قال بها أبو عمرو بن العلاء ، ثم رسخت وشهرت ، وأنها كانت كالسنة المتبعة حتى إن التمثيل لها ظل هو هو .

وتبين للبحث أن تحليل قاعدة ( الأمثال لا تغير ) بدئ بالقول بالحكاية وتطور حتى القول بالاستعارة التمثيلية .

\* كذلك وصل بحث تأثير هذه القاعدة في التعقيد النحوى ، إلى أن التأثير تمثل في إدخال الأمثال طرقاً فيما يحكم فيه بوجوب أو امتناع ، وكذلك في تشبيه ما يحكم فيه بوجوب أو امتناع بها ، وهو ما جعله البحث : « التعقيد للأمثال » و « التعقيد لأشباه الأمثال » .

\* وتبين للبحث كذلك ضعف صدق تلك القاعدة، فقد غَيَّر الاستعمال - سواء منه استعمال الكلام الفنى وغير الفنى - بناء الأمثال النحوى .

\* وفى تعقيب البحث على ما سبق أشار إلى تنبيه بعض القدامى والمحدثين لتغير الأمثال، وفصل وقوم ثم انتهى إلى أن للمسألة جوانب :

الأول - أنه إذا كان القدماء يعنون بقاعدتهم أن الأمثال ينبغى ألا تغير، فرجما كان هذا مقبولا فيما يخص الأمثال الحوارية وحدها .

الثانى - أنه إذا كان القدماء يعنون بتلك القاعدة أن الأمثال لم تغير ولن تغير، فهذا ما لا يصدقه الواقع ولا قوانين اللغة . وربما كان هذا منهم لأن التنبؤ بالتغير والتحول غير مستطاع .

الثالث - أنه لا يستعصى شئ على الكلام الفنى ؛ فأصحابه يغيرون الأمثال جميعها كيف شاءوا معتمدين على أن المعنى مفهوم .

وكذلك حاول الباب الثالث بحث قضية ( غموض الأمثال ) معتنيا بجانبها النحوى :  
فشرح أولا مداخل الغموض معتمدا على كلام نفيس لأبى حيان ، ثم أشار إلى ملاحظة بعض الباحثين أن معنى الأمثال العربية القديمة يغمض كثيرا ، وفصل وقوم ، ثم انتهى إلى تقديم محاولة فى هذا الشأن مبناها على التفريق بين حالى استعمال الأمثال : الحال الأولى هى حال استعمالها الأصلى الذى أثبتته مجاميع الأمثال ، والحال الثانية حال الاستعمال غير الأصلى وهى تالية للحال الأولى ، فيها يعتمد مستعمل الأمثال على مجاميعها .  
فلكل غموضها الذى يقتضى الفصل بينهما .

وقد انتهى بحث غموض الحال الأولى إلى ما يلى :  
أ) لم يكن غموض معنى الأمثال الدلالى آتيا فى أغلب أحواله من جهة البناء ( المعنى الوظيفى ) النحوى فنسبته من هذه الجهة كانت ( ٢٠ ٪ ) .  
ب) كان الغموض فى أغلب الأحيان غموض تعدد لا خفاء .  
ج) كان غموض التعدد مفيدا إن لم يكن مقصودا ، وهذا موافق للتعريض الذى رآه الميدانى مرتبطا بالأمثال .

وانتهى بحث غموض الحال الثانية إلى أن غموض معنى الأمثال الدلالى عندئذ مما يأتى :  
أ) عجز مستعملها عن اختيار المثل المناسب لمقامه وعقد مقارنة بين المقامين الأصلى والطارئ لإحكام التطابق المقضى إلى حسن الاستشهاد .  
ب) تعدد الاستعمال .

وحاول الباب الثالث أيضا بحث قضية ( الاستشهاد بالأمثال ) ، معتنيا كذلك بجانبها النحوى :

\* فأثبت أن كتاب سيبويه كان أكثر تأليف النحاة إيرادا للأمثال ، وأن النحاة من بعده داروا

فى فلكه ، وأنه إن كان ابن مالك زاد عليه فلم تكن زيادة ذات بال .

\* وأثبت ضعف الاستشهاد بالأمثال وأن كتاب سيبويه لم يخل منه ، وأن وراءه أمرين :

الأول - ابتذال الأمثال وشعبيتها وشياعها بين الناس جميعا الذى وضع من قدرها فى نظر النحاة منذ سيبويه ، فصارت كلهجة العوام .

الثانى - شذوذ الأمثال وتشوهاها ، فلا يعد أن يُعرض النحاة عما يعتقدون أنه يشذ كثيرا ويشبه الشعر فى مخالفة المطرد . إنه إن كان كذلك - وقد شاع أنه كذلك - فالشعر أولى بالاستشهاد إذن .

\* أيد البحث ابن خلدون فى رؤيته التدرب بأمثال العرب طريقًا إلى امتلاك ناصية اللسان العربى .

وأضاف البحث أن الأغلب على الأمثال موافقة المطرد ، فهذا يحسن الاستشهاد به ، وأن القليل الذى خالف المطرد يحسن الاستشهاد به لطريقة بناء الكلام القديم ، والكلام الكثير الاستعمال ، والكلام الاضطرابى ، وكلاهما يجد فى الأمثال ما لا يجد فى غيرها .

هذه إشارة إلى ما أمكنت الإشارة إليه مما صنعه البحث ، ولكن هناك فى خلاله - إن شاء الله - كثيرا مما يحسن أن يُعرف فى موضعه .

و الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

\*\*\*

فهرس الأمثال الواردة<sup>(١)</sup>

(أ)	(اختَلَبَ فَرَّوَه)	٤١٥
(أَبَلَ مِنْ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاءً)	(أَحْشَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ)	٣٧٤، ١٦٣
(أَخْرَجَ الْبِرَّ عَلَى الْقُلُوصِ)	(أَحْفَظُ بَيْتِكَ مَنْ لَا تَنْشُدُهُ)	٣٩٢
(آخَ الْأَكْفَاءِ وَدَاهَنَ الْأَعْدَاءُ)	(أَحْكُمُ مِنْ لَقْمَانِ)	٥٩
(أَكْلُ لَحْمِي وَلَا أَدْعُهُ لِأَكْلِي)	(أَحْلَبُ حَلْبًا لَكَ شَطْرُهُ)	٣٨٩
(أَهَّةٌ وَمِيهَةٌ)	(أَحْمَقُ مِنْ رَاعِي ضَأْنِ ثَمَانِينَ)	٤٠٣
(إِذْذِيهَنْ بِعِفَالٍ شُبَيْتِ)	(أَحْمَقُ مِنْ رَحْمَةٍ)	٤٠٤
(أَبْدَى الصَّبْرِيخِ عَنِ الرَغْوَةِ)	(أَحُولُ مِنْ ذُئْبٍ)	٤٠٤
(أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ)	(أَحَاكَ أَحَاكَ إِنْ مِنْ لَا أُنْعَالُهُ)	٥٩
(أَبْقَدُ مِنَ النِّجْمِ ، وَمِنْ مَنَاطِ الْعَثُوقِ ، وَمِنْ	(كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْبِجَا بَقَيْرٍ سِلَاحٍ)	١٦١
بَيْضِ الْأَنْثُوقِ ، وَمِنْ الْكُوكَاكِبِ)	(أَخْبِرْتَهُ بِعُجْرِي وَبُجْرِي)	٣٨٧
(أَبْغَضُ مِنْ قَدَحِ اللَّيْلَابِ ، وَمِنْ الشَّيْبِ إِلَى	(أَخْبِرْهَا بِعَابِهَا تَخْفَرُ)	١٥٥
الْفَوَانِي ، وَمِنْ رِيحِ الشَّدَابِ إِلَى الْحَيَاتِ ،	(أَخْتَلَطَ الْخَائِزُ بِالزُّبَادِ)	٣٨٧
وَمِنْ سَجَادَةِ الزَّانِيَةِ ، وَمِنْ وَجْهِ التَّجَارِ يَوْمَ	(أَخْطَأْتُ اسْتَهَ الْخَفْرَةَ)	٣٨٥
الْكَسَادِ)	(أَخْفُ جُلْمًا مِنْ بَعِيرٍ)	٧٤
(أَتَى الْحَقِيقُ الْعِذْرَةَ)	(أَخْلُ إِلَيْكَ ذُئْبٌ أَزْلُ)	٢٨٦
(ابْنُكَ ابْنُ يَوْجَكَ)	(أَخُونُ مِنْ ذُئْبٍ)	٤٠٤
(أَبُو وَثِيلٍ أَبْلَتْ جِمَالُهُ)	(إِذَا أَعْيَاكَ جَارَاتُكَ فَعُو كِي عَلَى ذِي بَيْتِكَ)	٣٢٦
(أَتَبِعَ السَّيْقَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا)	(إِذَا جَاءَ الْحَيُّ حَارَتِ الْعَيْنُ)	٣٩٣
(أَتْرَكَ الشَّرَّ يَتْرَكَكَ)	(إِذَا زَلَّ الْعَالِمُ زَلَّ بَرُّهُ عَالَمٌ)	٣٩٤
(أَثَيْتُ رَأْسًا مِنْ أَصَمٍّ)	(إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا)	٢٦٢، ٢٦١
(أَجَحَّ مِنْ دُقَّةٍ)	(أَذَلُ مِنْ قَفْعٍ بِقَرْقَرَةٍ)	٦٠
(أَجُوعُ مِنْ ذُئْبٍ)	(أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ يَبْدِينَ)	٣٨٩
(أَجُوعُ مِنْ زُرْعَةٍ)	(أَرَبَطَ حِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنْفِرٌ)	١٥٠
(أَحَادِيثُ الصَّبِيحِ اسْتَهَا)		

(١) هو معنى برواية (مجمع الأمثال) ، معول على فتوى النطق ، رامز فيه (ح) إلى الحاشية .

٧٤	(أعزب رأيا من حاقن)	١٥٥	(أزخ عناجه يدايك)
٣٨٣	(أعز من مئخ البعوض)	١٥٤	(أزعى فزارة لا هتالك المرتع)
٣٠١، ٣٠٠، ١٩٦	(أعط القوس بارئها)	١٥٠	(أرم فقد أفقتة مريشا)
٢٩٦	(أعلام أرض جعلت بطائحا)	١٦٣	(أزوغانا يا ثعال وقد علقث بالحبال)
٢١	(أعلم بمنبت القصيص)	٥٩	(أزكن من إياس)
٣٨٦، ٢١	(أعلم من أين تؤكل الكتف)	٤٦	(أزنى من سجاح)
٣٤٦	(أغور، عيثك والحجر)	٢٤٩	(أزهي من ضيئون)
٤٠٤	(أغدر من ذئب)	١٩٨، ١٩٧	(أسائر اليوم وقد زال الظهر)
٤٢٨، ٣٤٨، ٣٤٥ ح	(أقتد مخنوق)	٤٩	(أساء سمعا فأساء جابة)
٢٤٩	(أفسد من السوس)	١١٧	(استنتت الفصل حتى القرعى)
٢٣١	(أفلت فلان مجرعة الذقن)	٤٥	(استوت به الأرض)
٢٤٩	(أفلس من ابن المذلق)	٦٨	(أسرى من جراد)
٢٩٠	(أفتشهن فاقة فاقة إذا أثبت بيضاء رقراقة)	٧٤	(أسرع غضبا من فاسية)
٣٨٥	(أفشعرت منه الذوائب)	٦٨	(أشلىخ من حبارى)
٣٤٦	(أقلب قلب)	٣٦٨	(أشمت غفيل إلى عقلك)
٤٩	(أقلل طعامك تحمذ منامك)	١٥٤	(أشدد خطي قوسك)
٨٢	(أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم)	٤٢٨، ٢٤٩ ح	(أشغل من ذات التخيّن)
٧٤	(أكذب أحدوثة من أسير)	٣٤٨، ٣٤٥	(أضيق ليل)
٤٩	(أكذب النفس إذا حدثتها)	٤٠٤	(أصح من ذئب)
٤٠٦	(أكرم من حاتم)	٧٤	(أصدق ظنا من الملعى)
٢٤٩	(أكسى من بصلة)	٣٧٠، ٣٦٧، ١٣	(أطوى فإنك ناعلة)
٤٠٤	(أكسب من ذئب)	٤٢٢، ٣٨٠، ٣٧٢	
٣٨٣	(أكفر من حمار)	٣٤٥	(أطرق كرا إن النعام فى القرى)
٣٨٩	(أكل عليه الدهر وشرب)	٣٤٦	(أطرق كرا يخلب لك)
٢٩٣، ٢٩٢	(أكمد من الحبارى)	٣٠٥	(أطلبه من حيث وليس)
٤٩	(إلا تجد عارما تقترم)	٢٤٩	(أظلم من ليل)
١٧٥	(إلا حظية فلا ألية)	٤٠٤	(أعدى من ذئب)
٤٢٨، ٢٤٩ ح	(ألص من شظاظ)	١٥٤	(إغيز، عجب)
٥١، ٥٠	(ألقي دلوك فى الدلاء)	٣٨٨	(أغرض ثوب الملبس)



- (أمامها تلقى أمة عملها) ٤٠ (إن كنت غَضْبِي فعلى هَنِكِ فاغضبي) ٣٥٠  
 (أفحل من حديث خرافة) ٢٣ (إن كُنت كذوبًا فكُنْ ذكورًا) ١٥٠  
 (أمرًا وما اختار وإن أبي إلا النار) ٣٩٥، ١٦٨ (أثم من التراب) ٢٥  
 (أمر دون عبيدة الودم) ٧٩ (أنا منه فالج بن خلاوة) ٧٠  
 (الأمر سلكي وليس بمخلوجة) ٢٤٩ (إن خيرًا من الخير فاعله وإن شرًا من  
 (أمر مبكياتك لأمر مضحكاتك) ١٧٣، ١٦٦ (الشر فاعله) ١٤١  
 (أمرًا وأنت في الحديد) ١٦٣، ١٦٢ (إن الشقي وافد البراجم) ٦٧  
 (أمر فرشت فأنامت) ٥٩ (إنك خير من تفاريق العصا) ٥١، ٥٠  
 (أن أصبح عند رأس الأمر أحب إلي من (إنك لتخدو بجمل ثقال وتخطي إلى  
 أن أصبح عند ذنبي) ٣٧ (زلق المراتب) ٩٨  
 (أنا ابنٌ بجديتها) ٥١ (إنك لتكثر الحز وتخطي المفصل) ٩٨  
 (أنت بين كبدي وخيلبي) ١١٢ (إنك لعالم بمنابت القصيص) ١٣٤، ٥٠  
 (إن ترد الماء بماء أكيس) ٣٣٧، ٣٣٦ (إنك ما وخيرا) ١٢٠، ١٢١، ٤٢٨ ح  
 (إن تغلب فاحلب) ١٥٠ (إن البغاث بأرضنا يستنسر) ٣٩٩  
 (أنت كبارح الأروى) ١٣٤ (إن الجواد عينه فراره) ٨٨  
 (أنت لها فكُن ذا مِرَّة) ١٠٤ (إن الجواد قد يعثر) ٣٩٤  
 (أنتن من ربح الجورب) ٢٤٩ (إن الحماة أولعت بالكئة  
 (إن جانب أعياك فالحق بجانب) ١١٩ (وأولعت كتتها بالظئته) ١٤٩  
 (أنا جدي لها المحكك وغديتها المرجب) ٥٢، ٥١ (إن المقدرة تذهب الحفيظة) ٩١  
 (أنجز حرم ما وعد) ٤١، ٤٠ (إن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى) ٢٤  
 (أفج سغد فقد هلك شعيد) ٣٤٩ (إنما أنت خلاف الضبيع الراكب) ١٢١، ١٢٠  
 (أفج ولا إخالك ناجيًا) ٢٣٥ (إنما يعجزى الفتى ليس الجمل) ٢٧٦  
 (أنا دون هذا وفوق ما في نفسك) ١١٥ (إنما يُضن بالضنين) ٤٨  
 (أنشط من ذئب) ٤٠٤ (إن مع الكثرة تماسكًا ومع القلة تخاذلًا) ١١٥  
 (أنضروا أخاك ظالمًا أو مظلومًا) ١٩٩، ١٩٧ (إن مع اليوم غداً يا مسعدة) ٣٩٩  
 (أنا غريرك من هذا الأمر) ٦٧ (إن من ابتغاء الخير اتقاء الشر) ١٢٧، ١٠٥  
 (إن فعلت كذا فيها ونعمت) ٣٤٣ (إنه لصيل أصلال) ٣٨٥  
 (إن كذب نجي فصدق أخلق) ١١٩ (إنه لغضيض الطرف) ٤٦  
 (إن كنت عطشان فقد أتى لك) ٢٤٦، ٢٤٢ (إنه لمنقطع القبال) ٦٧

٣٩٢	( بالساعدَيْن تَبْطِشُ الكفان )	٦٧	( إنه لموهون الفقار )
٢٦٦	( بسلاح ما يُقْتَلُّ القَتِيل )	٤٦	( إنه لنِكِدُ الحَظِيرَة )
٩١	( البِضَاعَةُ تُبَسِّرُ الحاجة )	١٤٢	( إنه لهوُّ أو الجِدَل )
٣٩٤	( بعد اطلاق إيناس )	٣٠٩	( إنه لواثما من الرجال )
٣٠٣، ٨١	( بعد اللتيا والتي )	١٤٢	( إنهم لهم أو الحرّة ديبنا )
ح ٤٢٧، ٢٦٦	( بعين ما أريتكَ )		( إنه يخيم الحقيقة ويتنيل الوديقة )
٧٥	( بتغل شهر وشوك دهر )	٩٧	( ويسوق الوسيقة )
٤٤	( بلغ السيل الزبي )	٢١٣، ٢٠٦	( أهد لجارك أشد لمضغك )
٤١٨	( ببيضة البلد )	ح ٤٢٧، ٣٧٤، ١٦٢، ١٦١	( أهلك واللئيل )
٣٠٨	( بين الحدّيا والخلصة )	٣٨٩	( أودى به الأزلّم الجدغ )
٣٠٨، ٣٠٧	( بين العصا ولحائها )	٤٢	( أودت أرض وأودى عامرها )
١١٥	( بين المطيع وبين المذير العاصي )	٤٢	( أودى العير إلا صرطا )
١١٤، ٥٥	( بينهم داء الضرائر )	٣٩٧	( أوردها سعد وسعد مشتمل )
٣٨٨، ١١٤، ٥٥	( بينهم عطر مشيم )	٤٢٢، ٤٢١	
	( ت )	٤٠٤	( أوقع من ذئب )
٣٤٦	( تتابعي تقز )	٤٠٤	( أيقظ من ذئب )
١١٢	( تحت جلد الضأن قلب الأذؤب )	٣٧٥	( الإيناس قبل الإيساس )
٣٧٢	( تحسبها حمقاء وهي باخس )	١٦٢	( إياك أعنى واسمعى يا جارة )
١١٧	( تحوّلني النضيج من حول التي )	١٦١	( إياك وأعرّض الرجال )
٥٥	( تذريع جيطان لنا إنذار )	١٦١	( إياك وعقيلة الملح )
٧٩	( تذكرت رثا صبيّا فبكت )	١٦١	( إياك وقَتيل العصا )
٣٨٧	( تركته يصرف عليك نابه )	١٦١	( إياك والبغى فإنه عقال النصر )
٢٢٦	( ترك الخداغ من أجرى من مائة )		( ب )
٢٨٨	( تسألني برامتين سلجما )	٢١١، ٢٠٦	( بفس مقام الشيخ أمرس أمرس )
٢٠٧، ٢٠٦	( تسمع بالمعدي خير من أن تراه )	٢١٢	
١٥٠	( تشتهي وتشتكى )	٢٦٦	( باليم ما تُخْتَنَن )
١٩٧	( تصاتم الحر إذا سنّ القدغ )	٢١٧	( برئت قاتبة من قوب )
٣٨٩	( تطلب أثرا بعد عين )	٥٣	( برز عمان فلا تمار )
٢٧٣	( تطلب ضبا وهذا ضب باد رأسه )	٣٨٦	( برّض من عد )

١٠٦	(تعلمنى بضرب أنا خرشته)	٢٧٣	(حتى يعوب المثلث)	١٠٦
١٠٦	(تالله لولا عتقه لقد بلى)	١٥٧	(حتى يرجع الدر فى الصرع)	١٠٦
	(التمرة إلى التمرة تمر)	٢٥	(حتى يرجع السهم على فوقه)	١٠٦
	(تمرد مارد وعز الأهل)	٧٩	(حتى يرجع نشيط من مزو)	١٠٦
	(تمنى أشهى لك)	٢١٤، ٢١٣، ٢٠٦	(جدا جدا ورائك بئذفة)	١٥٥
	(ث)		(حدث عن مفر ولا خرج)	١٨
	(تكل أرامها ولدا)	٤٠٧، ٣٩٧	(حديث خرافة)	٢٣
	(ج)		(الحديث ذو شجون)	٢٤
	(جاء بإحدى بنات طبق)	٥٦	(حذو القذة بالقذة)	٣٩١، ١٧٣
	(جاء بذات الرعد والصليل)	٥٦	(الحرب خدعة)	١٣٩
	(جاء بعد اللتيا والتى)	٣٠٣، ٨٠	(حسبك من غنى شيع وري)	٣٩٣
	(جاء بقزني حمار)	٥٦	(الحسد هو المليئة الكبرى)	١٤٢
	(جاء بالقض والقضيب)	٥٦	(حظي بنات صليين كنان)	٣٧٤
	(جاء القوم قضهم بقضيبهم)	٢٣١	(الحفيظة تحلل الأحقاد)	٣٩٢
	(جاء ناشرا أذنيه)	٤٦	(الحق أبلغ والباطل لجلج)	٣٩٤
	(جاء وفي رأسه حطة)	٨٠	(حق لفرس يعطر وأنس)	٢٤٢
	(الجار ثم الدار)	٣٩٦	(حكمتك مسط)	٣٢٣
	(جاوز الحزام الطينين)	٤٥، ٤٤	(حالات حالقة عن كوعها)	٤١، ٤٠
	(جبان ما يلقى على الصفير)	٧٥	(حلمي أصم وأذنى غير صماء)	٣٩٨
	(جذل حكاك)	٣٨٦	(حمدا إذا استغثت كان أكرم)	١٦٠
	(جزحه حيث لا يضع الراقي أنفه)	٣٨٧	(حملة على قرن أعفر)	٨٠
	(جزع وأوشال)	١٥٩	(حنت ولات هنت وآتى لك مقروع)	٢٤٠
	(جرى المذكى حسرت عنه الحمر)	٣٩١		٣٠٧
	(جمععة ولا أرى طحنا)	١٦٦	(حزبك هل يفتنك بالشمار)	١٥٩
	(جلى محب نظره)	٢٢٠، ٢١٨، ٢١٧، ٤٠	(حز في محارة)	٣٨٦
	(جل الرفد عن الهاجن)	٢٢٢، ٢١٧	(الحياء من الإيمان)	١٠٥
	(ح)		(حيث ما ساءك فالعكلى فيه)	٢٤٢
	(حال المريض دون القريض)	١٣٨	(حيثك للى أبا ربيع)	١٠٤
	(حتى يؤلف بين الضرب والنون)	١٠٦		

٢٤٥، ٢٤٢	( ذهب كاسبًا فلج به )	( خ )	
٢٣١	( ذهبوا أيدي سبا )	٣٣٤	( خالص المرء في تراث أبيه أو لم تبيحه )
٣٩٢	( الذؤد إلى الذؤد إبل )	٨٢	( خالص المؤمن وخالق الفاجر )
	( ر )	٣٧٠	( خامرى أم عامر )
٣١٨	( رأس برأس وزيادة خمسمائة )	٣٢٣	( خذ حكمك مستطًا )
١١٣، ٤١	( الزباج مع السماح )	١٠٢	( الحروف يتقلب على الصوف )
٢١	( رب أخ لك لم تلده أمك )	٤١٨	( خش ذؤالة بالحبالة )
٢٢٩	( رب حال أفصح من لسان )	٤٠	( خشية خير من واد حُبًا )
٢٢٩	( رب حثيث مكثيث )	٣٨٠	( خلالك الجو فيبضى واصفري )
٢٢٩	( رب حمقاء منجبة )	٧٥	( حلة أعراب وذئق فادح )
٢٢٩	( رب رأس حصيد لسان )	٢٦٨	( حله ذرج الضب )
٢٢٩	( رب زارع لنفسه حاصد سواه )	١١٨، ١١٧	( خير قليل وفضحت نفسى )
٣٩٤، ٣٦٩	( رب ساع لقاعد )	٧٠، ٦٩، ٦٧	( خير الأمور أوساطها )
٢٢٩	( رب شعبان من النعم غوثان من الكرم )	٤٠٦، ٣٩٣	( خير الفقه ما حاضرت به )
٢٢٩	( رب طرف أفصح من لسان )	٦٩	( خير الناس هذا النمط الأوسط )
٣٩٣	( رب طمع يهدى إلى طبع )	( د )	
	( رب عالم مرغوب عنه وجاهل مستمع )	٥٦	( الدال على الخير كفاعله )
٣٣٠، ٣٢٨، ٢٢٩	( منه )	٥٠	( دع عنك بُنيات الطريق )
٢٢٩	( رب عين أم من لسان )	٢٣٦	( دون ذا وينفق الحمائر )
٢١٣	( رب فرق خير من حُب )	١١٤	( دونه يبيض الأنوق )
١١٩	( رب قول أشد من صول )	٢٥	( ديكه يلقط الحب )
٢٢٩	( رب لائم مليم )	١٤٢ ح	( الدين النصيحة )
٣٢٨، ٢٢٩	( رب مؤتمن ظنين ومتهم أمين )	( ذ )	
٢٢٨، ١١٩	( رب مُستغزِر مُستبكي )	٥٣	( ذاك أحد الأخدين )
٢٢٩	( رب مُكثِر مُستقل لما فى يده )	٤١٦	( الذئب خاليًا أسد )
٢٢٩	( رب نعل شر من الحفاء )	٨٨	( الذئب يُكنى أبا جعدة )
٧٥	( رب يؤدب عبده )	٢٩٩، ٢٩٨	( ذكرتنى الطغن وكنت ناسيًا )
٥١	( رددت يديه فى فيه )	٦٢	( ذل لو أجد ناصرًا )
١١٧	( رزق الله لا كذك )	٣٨٦، ٦١، ٦٠، ٥٩	( ذليل عاذ بقرملة )

(رَزَمَةٌ وَلَا دِرَّةٌ)	١٧٣	(شَرُّ مَا يُجِئُكَ إِلَى مُخَةِ غُرْقُوبٍ)	٣٩٨،٤٤٤،٤٢
(رَضَى مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ)	٨٠	(الشَّرُّ يَدُوهُ صِغَاؤُهُ)	٣٩٣
(رَفَعَ بِهِ رَأْسًا)	٣٨٧	(شَرُّ يَوْمِيهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا)	٢٦١
(الرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ)	٣٩٦،١٧٣	(الشَّرُّ أَفْلُكُ عَلَيْكَ أَمْ لَكَ)	٣٩٤،٣٣٩
(رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ)	٣٦٨،٤٩	(شَرِيقَةُ تَعْلَمُ مِنْ أَطْفَحِ)	٩٠،٥٣
(رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ)	٢١٣،٤٠	(شَغْلُ الْحَلِيِّ أَهْلُهُ أَنْ يُعَارَا)	١٩٧
(رُوغَى جَعَارٍ وَانْظُرَى أَيْنَ الْمَفَرِّ)	١٥٤	(شَقَّ فَلَانَ عَصَا الْمُسْلِمِينَ)	٤٥
(ز)		(الشَّمَاهُ لَوْثٌ)	١٣٣
(زُرْ غَيًّا تَزْدَدُ حُجًّا)	ح ٤٢٨،٣٨١	(شَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى)	٣٤٢،٣٤٠،٢٥٦
(زِلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ فِي بُرَادٍ)	٢٧١	(شَوْقٌ رَغِيبٌ وَزُبَيْرٌ أَضْمَعٌ)	٧٥
(زِيَادَةُ الْكَرْشِ)	١٥٨	(شَيْخٌ يَحْلُلُ نَفْسَهُ بِالْبَاطِلِ)	٧٥
(زَيْنَبٌ مُتَرَّةٌ)	٥٣	(شَيْطَانُ الْحِمَاطَةِ)	٥٩
(س)		(ص)	
(سَبَقَ السَّيْفُ الْقَدْلَ)	١٣٨،٢٤	(صَارَتِ الْفَتَيَانُ حُمَمًا)	١٣٨
(السَّارِخُ مِنَ النِّجَاحِ)	١٠٢	(صَبِيحَانُ ثَوْبٍ لَقَبَتْ هِرَانَعَا)	٢٩٦
(السَّرَّامَانَةُ)	٤١	(صَبْرًا وَإِنْ كَانَ قَتْرًا)	١٦٠
(شَوْعَانُ ذَا إِهَالَةٍ)	٤٠٧،٣٩٧	(الصَّدَقُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ عَجَزُ)	١٣٣
(سِرٌّ عَنَّا)	٢٨٧،٢٨٦	(صَدَقْنِي سِنْ بَكْرِهِ)	٣٨٧
(سَمْنُكُمْ هُرِيقٌ فِي أَدِيمِكُمْ)	٣٨٥	(صَرَّحْتُ كَخَلٍ)	٥٣
(سَوْءُ الظَّنِّ مِنْ شِدَّةِ الضَّنِّ)	٥٦	(صَرَزْنَا مُحِبَّ لَيْلَى فَانْتَهَزَ)	١٤٩
(ش)		(صُبْرَاهُنْ شَرَاهُنْ)	٣٩٧
(شَاكِهٌ أَبَا يَسَارٍ)	١٥٤	(صَلْمَعَةُ بْنُ قَلْمَعَةٍ)	٧٠
(شَقَى تَتَوَّبُ الْحَلْبَةُ)	٢٤١	(الصَّنْعُ حُكْمٌ وَقَلِيلٌ فَاعْلُهُ)	١٣٩
(شَجَرٌ يَرِفُ)	٢٤٦،٢٤٣،٢٤٢	(صَنَعَةٌ مِنْ طَبِّ لِمَنْ حَبَّ)	٣٩١
(شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ سَبَلِ الْمُتَالِفِ)	٥٥	(صَنَ صَاقِعُ)	٣٤٦
(شَرُّ الرَّأْيِ الدَّيْبِيُّ)	٣٦	(صَوْتُ امْرِئٍ وَاسْتُ صَبِيعُ)	٧٥
(الشَّرُّ قَلِيلُهُ كَثِيرُ)	٨٧	(الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ)	٣٦٧،٢٤٠،٢١،١٣
(شَرُّ الْعَيْشَةِ الرَّمَقُ)	٥٥		
(شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ)	ح ٤٢٨،٤٤٠،٤٣،٤٢		

١٥٠	(عَرَفْتَنِي نَسَأَهَا اللَّهُ)	٤٠٥، ٤٠٢، ٣٨٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٨
٣٩٧	(عَرَفَ حَقِيقًا جَمْلَهُ)	٤٢٢، ٤٢١
٢٧٩	(عَسَى الْبَارِقَةُ لَا تُخْلِفُ)	(ض)
٤٢٨٠، ١٨٨، ١٨٧	(عَسَى الْغَوَايِزُ أَبُوسًا)	٣٨٩ (ضَرْبُهُ ضَرْبُ غَرَابِ الْإِبِلِ)
٣٩٩، ٢٨٤، ٢٨١		١٩٧، ١٦٠ (ضَرْبًا وَطَعًا أَوْ يَمُوتُ الْأَعْجَلُ)
٣٨٨	(عَصَبُهُ غَضَبُ السَّلْمَةِ)	٣٨٨ (ضَرْخَ الشُّمُوسِ نَاجِزًا بِنَاجِزِ)
٦٧	(الْعَقُوبَةُ أَلَامُ حَالَاتِ الْقُدْرَةِ)	٣٩٨ (ضَرِطُّ ذَلِكَ)
١٢٦	(عَلَى جَارَتِي عِقَقٌ وَلَيْسَ عَلَيَّ عِقَقٌ)	٧٩ (ضَرِطُّ وَزْدَانُ بَوَادِي قِيٍّ)
٣٩١	(عَلَى مَا خَيَّلْتُ وَغَثُ الْقَصِيمِ)	٦٠ (ضُرُوعٌ مَغْزِيٌّ مَا لَهَا أَوْ مَاتَ)
٤٠٣	(عِنْدَ جَهَنَّمَ الْخَيْرُ الْيَقِينُ)	(ط)
٨٤	(عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ السَّرِيَّ)	٤٢١، ٨٦ (طَارَ أَنْضَجُهَا)
٤٩	(عَنْ ظَهْرِهِ يَحُلُّ وَفَرًا)	٥٦ (طَالِبُ عَذْرِ كُتْنَجِجٍ)
٤٠	(عَيْيَ أَبَا سٍ مِنْ شَلَلٍ)	٤٨ (طَالَمَا مُتَّعَ بِالْغِنَى)
	(غ)	٢٣٩ (طَلَبَ أَمْرًا وَلَاتَ أَوَانٍ)
	(غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَحِيرِ وَمَوْتًا فِي يَتِيٍّ)	٨٥ (طَلَبَ الْأَبْلَقُ الْعَقُوقُ)
٣٩٨، ١٧٣	(مَسْلُوبِيَّةٌ)	٥٦ (طَفَنُ اللِّسَانِ كَوَخَزِ السِّنَانِ)
٦٣، ٦٢	(غَزَنَانُ فَازٍ يُكْوَلُهُ)	٣٧٥ (طُغْنُ يَنْطَارُ)
٣٩١، ١٧٣، ١٦٨	(غَضَبُ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ)	(ظ)
٣٨٩	(غَلِقَ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ)	١٦٧، ١٦٦ (الظُّبَاءُ عَلَى الْبَقَرِ)
١٤٠	(غُلُّ قَيْلٍ)	١٣٣ (الظُّفَرُ بِالضَّعِيفِ هَزِيمَةٌ)
٣٩٨	(غُمَرَاتٌ ثُمَّ يَنْجَلِينَ)	٨٧ (الظُّلُمُ مَرْثَمُهُ وَخَيْمٌ)
	(ف)	(ع)
١٦٠، ١٥٩	(فَاها لَفِيكَ)	٢١ (عَادَتْ لِعَثْرِهَا لَيْسَ)
٦٢	(فَتَى وَلَا كَمَالِيكَ)	٣٧٥ (الْعَاشِيَةُ تُهَيِّجُ الْأَيَّةَ)
٢١٤، ٢١٣، ٢٠٧	(فَرَقًا أَنْفَعُ مِنْ حُبٍ)	١٧٣، ١١٢ (الْعَتَابُ قَبْلَ الْعِقَابِ)
١٠٢	(فِي الطَّمَعِ الْمَذَلَّةُ لِلرَّقَابِ)	٢٩٦ (غُثَيَّةٌ تَقْرُمُ جِلْدًا أَمْلَسًا)
٢٦٦	(فِي عِصْيَةٍ مَا يَنْبَغُ شَكِيرَهَا)	١٣٩ (الْعَجْزُ رِيَّةٌ)
٣٧٥	(فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ)	١١٧ (عَذَرْتُ الْقِرْدَانَ فَمَا بَالُ الْحَلَمِ)
		٣١٥ (غُرَاضَةٌ تُورِي الزَّنَادَ الْكَائِلَ)

( ق )		( كَصَفِيحَةِ الْمِسْنِ تَشْحَدُ وَلَا تَقْطَعُ ) ١٠٩
( قد أَحْزَمَ لَوْ أَعَزَمَ ) ٥٢	( كَفَى بِرُغَائِهَا مَنَادِيًا ) ٤٢٣	
( قد يَبِينُ الصَّبِيحُ لَدَى عَيْنَيْنِ ) ١٩٨	( كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا ) ٢٢٠، ٢١٧	
( قد تَقْطَعُ الدَّوِيَّةُ النَّابَ ) ٢٢١، ٢١٧		٢٤٦، ٢٤٢
( قد رَكِبَ السَّيْلُ الدَّرَجَ ) ٤٥	( الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ ) ٣٧٤، ١٦٦	
( قد عَلِقَتْ دَلْوُكَ دَلْوًا أُخْرَى ) ٤٢	( كَلَّا لَا يَكْتُمُهُ الْبَغِيضُ ) ٧٥	
( قد وَقَعَ بَيْنَهُمْ حَزْبٌ دَاحِسٌ وَالْغِبَاءُ ) ٢٢٦	( كَالْحَادِي وَلَيْسَ لَهُ بَعِيرٌ ) ٣٨٣	
( قد يُؤْتَى عَلَى يَدَيِ الْحَرِيسِ ) ٤٨	( كَالْخُرُوفِ أَيْنَمَا مَالُ اتَّقَى الْأَرْضَ بِضُوفِ ) ١٠١	
( قد يُتَطَلَّى الصَّبْغُ بَعْدَ مَا جَمَعَ ) ١٨	( كَالْخَمْرِ يُشْتَهَى شُرْبُهَا وَيُخْشَى صُدَاعُهَا ) ١٠٩	
( قُرْبُ الْوَسَادِ وَطُولُ السَّوَادِ ) ١١٧	( كَالْعَاطِفِ عَلَى الْعَاضِ ) ١٠٨	
( قُرْبُ طِبِّ ) ٤٢	( كَالْفَاخِرَةِ بِحِذْجِ رَبِّهَا ) ١٠٨	
( الْقِرْدَانُ حَتَّى الْحَلَمِ ) ١١٨، ١١٧	( كَالْكَبِشِ يَحْمِلُ شَفْرَةً وَزِنَادًا ) ١٠٩	
( قَرَعَ لَهُ ظُيُوبُهُ ) ٤٦	( كُلُّ خَاطِبٍ عَلَى لِسَانِهِ تَمْرَةٌ ) ٣٩٢	
( قَشَرْتُ لَهُ الْعَصَا ) ٣٨٩	( كُلُّ شَاةٍ بِرِجْلِهَا سَتْنَاطٌ ) ٣٩٣	
( قَصِيرَةٌ عَنْ طَوِيلَةٍ ) ٣٢١	( كُلُّكُمْ لَيُخْتَلَبُ صَبُوحًا ) ٣٩٧، ٣١٢، ٣١١	
( قَلَبَ لَهُ ظَهْرُ الْمَجْنُونِ ) ٣٨٥	( كُلُّ مُجْرٍ فِي الْخَلَاءِ يُسْتَرُّ ) ٣٩٣	
( الْقَوْلُ مَا قَالَتْ خَدَامٌ ) ٦٧	( كَالْمُتَمَرِّغِ فِي دَمِ الْقَتِيلِ ) ١٠٨	
( الْقَيْدُ وَالرَّوْنَةُ ) ١١٧	( كَالْمُتَهَوِّرَةِ مِنْ نَعَمِ أَيْبِهَا ) ١٠٨	
( قِيلَ لِلْبَغْلِ : مَنْ أَبُوكَ ؟ قَالَ : الْفَرَسُ خَالِي ) ٣٦	( كَالْيَهُمَا وَتَمْرًا ) ٣٧٤، ٣٧٣، ١٧٣، ١٦٥	
( ك )		٣٩٩
( كَادَ الْعَرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا ) ٢٧٧	( كَأَجْتَنَى الصَّيْدَ فِي عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ ) ٣٨٦	
( كَارَهَا حَجٌّ يَطْلُو ) ٢٤١	( كَأَجْبِرَ أُمَّ عَامِرٍ ) ٣٨٣	
( كَارَهَا يَطْلُو كَيْسَانُ ) ٢٤١	( كَأَعْلَمَ أُمَّهَا الْبِضَاعَ ) ٣٨٩	
( كَبِيرٌ عَمُرُو عَنْ الطَّلُوقِ ) ٧٩	( كَيْفَ أَعَاودُكَ وَهَذَا أَثَرُ فَاؤْسُكَ ) ١٩٦	
( كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ ) ١٠٩	( كَيْفَ يَغْلَامُ أَعْيَانِي أَبُوهَ ) ١٧١	
( كَحِمَارِي الْعِبَادِي ) ٦٠، ٥٩	( كَيْفَ لِي بِأَنْ أُحْتَمَدَ وَلَا أُزْرَأَ شَيْقًا ) ١٧١	
( كَدُودَةُ الْقَرْ ) ٦٠، ٥٩	( ل )	
( كَذَبَ الْغَيُّ وَإِنْ كَانَ بَرَّخَ ) ٢٦٥، ٢٦٤	( لَا آتِيكَ حَتَّى يَهْرُبَ الْقَارِظَانِ ) ١٠٦	
( كَشَفًا وَإِنْسَاكًا ) ١٦٣	( لَا أَحِبُّ رَيْثَمَانَ أَنْفٍ وَأُفْنَعَ الصُّرْعَ ) ٢٣٦	

١٥٧	(لَتَجِدَنَّ فُلَانًا أَلْوَىٰ بِعَيْدِ الْمُسْتَمَرِّ)	٣٨٥	(لَا أَدْرَىٰ أَيْ الْجَرَادِ عَارِهُ)
٢٢٩، ٤٠	(لَحَظْتُ أَصْدُقَ مِنْ لَفْظِ)	٢٤	(لَا أَطْلُبُ أَثَرًا بَعْدَ عَيْنِ)
٤٥	(لُزَّ فُلَانٌ بِحَبْرِهِ)	١٠٦	(لَا أَفْعَلُ كَذَا مَا بَلَّ الْبَحْرُ صُوفَةً)
	(لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَخَشَىٰ بِالذَّنْبِ ، فَالْيَوْمِ)	٣٩٣	(لَا أَمُرُ لِمَفْصِيٍّ)
٣٢٥	(قَدْ قِيلَ الذَّنْبُ الذَّنْبُ)	٣٠٨، ٨٥	(لَا تُدْخِلُ بَيْنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا)
٣٥٢	(لَقَدْ كُنْتُ وَمَا يُقَادِ بِي الْبَعِيرِ)	٨٢	(لَا تَسْخَرَنَّ مِنْ شَيْءٍ فَيَحْوِرَ بِكَ)
٨٥	(لَقِيَتْهُ بَيْنَ سَمْعِ الْأَرْضِ وَبَصَرِهَا)	٢٢٣	(لَا تُفْقِرُوهَا لَا أَبَالِكُ إِمَّا لَنَا وَإِمَّا لَكَ)
٤٦، ٤٥	(لَقِيَ فُلَانٌ وَيَسًا)	٢٧	(لَا تُكَرِّرْ سَخَطَ مَنْ رِضَاهُ الْجَوُزُ)
١٢٦	(لَكَ الْعُتْبَىٰ وَلَا أَعُوذُ)	٨٢	(لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ)
١٠٤	(لِكُلِّ أَنَاثٍ فِي بَعِيرِهِمْ خَيْرٌ)	٣٨٩	(لَا تَهْرِفْ بِمَا لَا تَعْرِفُ)
١٠٣	(لِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرُوعٍ)	٣٨٥	(لَا تُبَيِّسِ الثَّرَىٰ بَيْنِي وَبَيْنَكَ)
٥٦	(لِكُلِّ جَيْشٍ عِرَاءٌ وَغَرَامٌ)	١٥٠	(لَا حَاءَ وَلَا سَاءَ)
١٢٧، ١٠٣	(لِكُلِّ دَهْرٍ رَجَالٌ)	٣٨٧، ١٢٠	(لَا حَمَّ وَلَا زَمَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا)
١٢٧، ١٠٣	(لِكُلِّ زَعْمٍ خَصْمٌ)	١٢٠	(لَا عَزَوْ وَلَا هَيْمٌ)
	(لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ وَلِكُلِّ جَوَادٍ كِبْوَةٌ وَلِكُلِّ)	٦٧	(لَا قَتَىٰ إِلَّا عَمْرُو بْنُ يَفْنٍ)
١٥٠، ٣٠	(عَالِمٌ هَفْوَةٌ)	١١٠	(لَا فِي الْبَعِيرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ)
١٥٠	(لِكُلِّ قَضَاءٍ جَالِبٍ وَلِكُلِّ دَرٍّ حَالِبٍ)	١١٠	(لَا فِي أَسْفَلِ الْقَيْدِ وَلَا فِي أَعْلَاهَا)
١٢٧، ١٠٣	(لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ)	١٧١، ١٧٠	(لَا قَرَارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ)
١٥٠	(لَمْ تُفَاتِنِي فَهَاتِنِي)	٢٩٦	(لَا قَيْثٌ أَخِيَلًا)
١٩٩	(لَوْ تُرِكَ الْقَطَا لِيَلًا لِنَامَ)	١٢٦، ١٠٣	(لَكِنْ بِالْأَثْلَاتِ لَحْمٌ لَا يُظَلَّلُ)
٣٢٠	(لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)	١٦٧، ١٦٦	(لَكِنْ حَمَزَةٌ لَا بَوَاكِي لَهُ)
١٤٩	(لَوْ كُوَيْتُ عَلَى دَائٍ لَمْ أَكْرَهُ)	١٢٦	(لَكِنْ عَلَى بِلْدَحٍ قَوْمٌ عَجَفَى)
١١٩	(لَوْلَا الْوِثَامُ لَهْلَكَ اللَّقَامُ)	٣٠٨، ٣٠٧	(لَا مَدْخَلَ بَيْنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا)
٣٩٧	(لَوْ نَهَيْتُ الْأُولَى لَا نَنْتَهَيْتِ الثَّانِيَةَ)	٢٥٨	(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا حَطَّهَا مِنْ رَأْسٍ يَسُومُ)
٩٣	(لَيْتَ حَظِّي مِنَ الْعُشْبِ خَوْصُهُ)	٤١	(لَا يُخْسِنُ الْعَبْدُ الْكُرَّ إِلَّا الْحَلَبَ وَالصَّبْرَ)
٢٥٤	(لَيْتَ الْقَيْسِي كُلِّهَا أَرْجَلًا)	٢٢٣	(لَا يَدْنِي لَوْاحِدٍ بَعْشَرَةٍ)
	(لَيْتَنِي وَفُلَانًا يُفْعَلُ بِنَا كَذَا حَتَّى يَمُوتَ)	٣٩٤	(لَا يَكْذِبُ الرَّائِدُ أَهْلَهُ)
١٩٧	(الْأَعْجَلُ)	٤٥، ٢٤	(لَا يَنْتَطِخُ فِيهَا عَنُرَانُ)
٢٧٥	(لَيْسَ جِدُّ الْجِدِّ لِيُوَلِّيَنَّهُ لَيْسَ)	٧٩	(لَا مَرَّ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ)



١٠٤	( ما له حَبِضٌ وَلَا نَبِضٌ )	٣٩	( ليس عبدٌ بأخ لك )
١٢٥	( ما له دارٌ ولا عَقَارٌ )	٢١٠، ٢٠٦	( ليس كلٌّ حينٍ أحْلَبُ فأشْرَبُ )
١٢٥	( ما له ذَقِيقَةٌ وَلَا جَلِيلَةٌ )	٣٩٤	( ليس لما قَرَّتْ به العينُ ثَمَنٌ )
١٠٤	( ما له سَبَدٌ وَلَا لَبَدٌ )	٤١	( ليس المُزَكَّرُكُ بِأَتَيْعِهِنَّ )
١٢٥	( ما له سَعْفَةٌ وَلَا مَغْفَةٌ )	٤٨	( ليس يَلاَمُ هَارِبٌ من حَتْفِهِ )
٥٦	( ما له هَابِلٌ وَلَا آبِلٌ )	١٦١	( اللَّيْلُ وَأَهْضَامُ الْوَادِي )
٣٨٧، ٢٩٢	( ما مات فلان كَمَدَ الحَبَارَى )	٢٩٤	( لِيَوْمِهَا تَجْرَى مَهَاةٌ بِالْعَتَقِ )
٣٠٧	( ما نَزَعَهَا من لَيْثٍ )	( م )	
١٤١	( ما هذا الشَّقَقُ الطَارِفُ حُجَيٍّ )	٥١	( ما أَبَالِيهِ عَبِكَةٌ )
١٤١	( ما هذا البرُّ الطَارِقُ )	١٥٠	( ما أَصْغَيْتُ لَهُ إِنَاءً وَلَا أَصْفَرْتُ لَهُ فَنَاءً )
٤٧	( ما يَعْرِفُ قَبِيلًا من دَيبِرٍ )	٣١٤	( ما أَغْرَفَنِي كَيْفَ يُجْزُ الظَّهَرُ )
٣٩٨	( مَأْزِيَةٌ لَا حِفَاوَةٌ )	٥١	( ما أَقْوَمُ بِسَيْلِ تَلْعَاتِكَ )
١٩٥	( متى كَانَ مُحْكَمُ اللَّهِ فِي كَرْبِ الثُّخْلِ )	٤٥	( ما يَحِيطُ لَهُ مِنْى حَاسَةٌ )
١٠٢	( مَثَلُ ابْنَةِ الْجَبَلِ مَهْمَا يُقْلُ تَقْلُ )	٨٠	( ما دُقْتُ عَدُوًّا )
	( مَثَلُ جَلِيسِ السُّوءِ كَالْقَيْنِ إِلَّا يَحْرِقُ ثَوْبَكَ )	١٥٧	( مَازٍ، رَأْسَكَ وَالشَّيْفَ )
٣٣١	( بَشْرِيهِ أَوْ يُؤْذِيكَ بِدُخَانِهِ )	٢١٥	( ما صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ )
٣٣٥	( مُجَاهِرَةٌ إِذَا لَمْ أَجِدْ مَخْتَلًا )		( ما ضَرَّ نَابِي شَوْلَهَا الْمُعْلَقُ )
١٣٨	( مَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَعَا )	٣٣٦	( إِنْ تَرَدَّ الْمَاءُ بِمَاءٍ أَوْثَقُ )
١٩٨	( مُحْتَرَسٌ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حَارِسٌ )	٥١	( ما ظَلَمْتُهُ تَقِيرًا وَلَا فَيْلًا )
٤٢٢، ٣٩٨، ٦٢	( مُحْسِنَةٌ فِيهِلِي )	٢٧	( ما عَدَا يَمًّا بَدَا )
٦٠	( مَخْشُوبٌ لَمْ يُنْقَحْ )	٤١٧	( ما عِنْدَهُ أَتَعَدُّ )
١٣٣، ٦٧	( الْمَدْحُ الذَّبِيحُ )	١١٢، ٥٦	( ما عِنْدَهُ خَيْرٌ وَلَا مَيْرٌ )
٢٣١	( مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ )	١١٤، ٥٦	( ما عِنْدَهُ شَوْبٌ وَلَا رَزْوَبٌ )
٩١	( الْمَرْحَاةُ تُذْهِبُ الْمَهَابَةَ )	١١٢، ٥٦، ٤٥	( ما عِنْدَهُ طَائِلٌ وَلَا نَائِلٌ )
١٥٤	( مَسَى سَخِيلٌ بَعْدَهَا أَوْ صَبَّحِي )		( ما كُلُّ سُودَاءِ تَمْرَةٍ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءِ )
٣٩٤، ١١٣	( الْمَشَاوِرَةُ قَبْلَ الْمَثَاوِرَةِ )	٣٢٨	( شَحْمَةٌ )
٦٧	( مَطْلُهُ مَطْلُ نُعَاسِ الْكَلْبِ )	١٢٥	( ما له نَاعِيَةٌ وَلَا رَاعِيَةٌ )
١٥٩	( يَمْلَحُهُ عَلَى رَكْبَتِهِ )	١٠٤	( ما له حَابِلٌ وَلَا نَابِلٌ )
١٤٩	( مِنْ أَكْثَرِ أَهْجَرٍ )	١٠٤	( ما له حَانَةٌ وَلَا آتَةٌ )

٤١	(التجاح مع الشراح)	٢٧٠	(من أتى ترمى الأفرع تشجعه)
٢٣٦، ٢٣٥	(نجوت وأزقتهم مالكاً)	٩٧	(من جزع اليوم من الشر ظلم)
١٣٩، ٤١	(الندم توبة)	٢٥	(من حفر حرم)
٥٩	(نرق الحياقي)	٩١	(من خاصم بالباطل أنجح به)
١٧٣	(نزو القرار استجهل القرار)	٩٧	(من دخل ظفار حمر)
١٦٨	(نظر الثيوس إلى شفار الجازر)	٩١	(من استرعى الذئب ظلم)
١٦٨	(نظر المريض إلى وجوه القود)	٩٦	(من صانع الحاكم لم يحتشم)
٣٩٣	(نعم كلب في بؤس أهله)	٩٧	(من عال بعدها فلا اجتيز)
٢٥٨	(النفس أعلم من أخوها)	٣٧١	(من عز بز)
١٧٠	(النفس مولعة بحب العاجل)	٩٦	(من لا يذد عن حوضه يهدم)
	(هـ)	٥٦	(من الخواطي سهم صائب)
٦٠	(هذا أحق منزل بتوك)	١٠٥	(من العناء رياضة الهرم)
٥٣	(هذا جنائ وخياره فيه)	١١٩	(من لك بأخ منيع خزجة)
٥٣	(هذا حظ جد من المثناة)	١١٩	(من لك بأخيك كله)
١٤٢، ٦٧	(هذا التصافي لا تصافي المحلب)	١١٩	(من لك بدناية لو)
١٤٢	(هذا الجنى لا أن يكذ المعفر)	١٧٠	(من اللجاجة ما يضرو وينفع)
١٤٢	(هذا الذي كنت تخبين)	٨٢	(من مأمنه يؤتى الحذر)
٥٣	(هذه من مقدمات أفاعيك)	٣١٦	(من نام لا يشفر بشجو الأرق)
٣٨٣	(هان على الأملس ما لاقى الدير)	٩١	(المنة تهدم الصنعة)
٦٠	(هذمة التعلب)	٣١٦	(من يتغ في الدين يصلف)
٣٤٦	(هذرا هذريان)	٣١٦	(من يجتمع يتعقق عمده)
٣٨٧	(هل بالزمل أوشال)	٩٧	(من ير الزهد يخله من لبي)
١٠١	(هما كفرسى رهان)	٩٦	(من ير يؤما ير به)
١٣٤، ٤٦	(هم المقي والكريش)	٩٦	(من يشمغ يخل)
١٣٤	(هو إحدى الأثافي)	٣٤٨، ١٧٣، ١٦٨، ٦٠	(مواعيد عرقوب)
١٤٠، ٦٠	(هو أذل من حمار مقيد)		(موت في قوت وعز أصلح من حياة في)
١٤٠، ٦٠	(هو أشد حشرة من المصعة)	٣٩٢	(ذل وعجز)
٦٠	(هو أوثق منهم في كينانتي)	(ن)	
١٠١	(هو ابنة الجبل)	٧٦، ٧٥	(الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة)

٨٥	( وقع القوم فى وَزْطَةٍ )	١١٢	( هو بين حاذِفٍ وقاذِفٍ )
١٦٩	( ولا جِنَّ بالبغضاء والنَّظَرِ الشَّرِّ )	١٤٠، ١٠١	( هو حَوَاءٌ )
١٠٤	( الوَلَدُ للفراشِ وللعاهرِ الحَجَرُ )	٨٨	( هو السَّمْنُ لا يَخِمُ )
٣٩٨	( وَلَى حازَها من ولى قازَها )	٧١، ٧٠	( هو الضَّلَالُ بن يَهْلَلِ )
١٦٩	( وَمَوْرِدُ الجهلِ وَبَيْنَ المَنَهْلِ )	٨٨	( هو الفحل لا يُقْدَحُ أَنفُهُ )
١٦٩	( وهل يُغْنَى من الحدَثَانِ لَيْتَ )	٦٧	( الهوى الهوانُ )
	( ي )	٣٨٥، ٩١	( هو يَحْطُ فى هَوَاةٍ )
١٥٥	( يا لىلى غودى الى مَيَزَكِكِ )	٩٤، ٩١	( هو يَخْصِفُ حذاءَهُ )
١٥٥	( يا بعضى دَعُ بعضًا )	٩٤، ٩١	( هو يَرْقُمُ فى الماءِ )
١٥٨	( يا جَهِيزَةً )	٩٧، ٤٦	( هو يَشُوبُ ويروبُ )
١٥٥	( يا شئْ أَنِخَنِ قاسِطًا )	٩١	( هو يَنْتَسِ ما يقولُ )
٣٦١	( يا غَبْرَى مُقْبِلَةً وَسَهْرَى مُذْبِرَةً )	١٠٥	( الهَيْيَةُ من الخيبةِ )
٣٥٤، ١٥٥	( يا عَمَاهُ ، هل كُنْتَ أَعَوَرَ قَطُ )	٨٨	( هى الخمر تُكْنَى الطلاءِ )
١٥٨، ١٥٧	( يا قِرَافَ القَعَقِ )	٦٢	( هَيْنَ لَيْتَ وَأَوْدَيْتِ العَيْنُ )
٣٥٧	( يا مُتَنَوِّراهُ )	٢٤٦، ٢٤٢	( هِيَهَاتَ تَضْرِبُ فى حديدٍ باردٍ )
١٥٨	( يا مُهَذَّرَ الرِّخْمَةِ )	٢٤٢	( هِيَهَاتَ طارَ غِرْبَانُها بِجُرْذَانِكِ )
١٥٥	( يا نَعَامَ لَأَنى رَجُلٍ )	( و )	
٣٦١	( يا ابنِ استِها إذا أَحْمَضَتْ جِمارَها )	٣٥٩	( وَاِبْطِئًا بَطْنُ )
٣٨٧	( يَجْمَعُ سَيِّئَيْنِ فى خُزْرَةٍ )	١٦٧، ١٦٦، ٥٥	( وَأَهْلُ عَمْرٍو قَدْ أَضْلَوْهُ )
٢٣٨، ٢٣٦	( يَخْمِلُ شَرٌّ وَيُقْدَى لَكَيْزٌ )	٣٩٣	( وَجِدَانُ الرُّقَيْنِ يُغَطِّى أَفْنَ الْأَفِينِ )
٤٦	( يَدِبُ له الضراءُ وَيَمْشِى له الحَمَرُ )	٨٥	( وَجَدَ ثَمَرَةَ الثَّرَابِ )
٢٣٨، ٢٣٦	( يَذْهَبُ يومَ القِيمِ ولا يُشْعَرُ به )	ح ٨٠	( وَجَدْتَنِى الشُّخْمَةُ الرُّقى طَرَفًا )
٨٢	( يَرْكَبُ الصُّغْبُ من لا دُلُولَ له )	٣٨٩	( وَخُمى ولا حَبَلٌ )
٣٨٩، ١٥٠	( يَشُجُّ وَيَأْسُو )	٢١٢، ٢٠٦	( وَراءَكَ أَوْسَعُ لكِ )
ح ٣٢٥، ٣٢٤	( اليومَ خَمَرٌ وَغَدًا أَمْرٌ )		( الْوَقْسُ يُغْدَى فَتَعْدُ الْوَقْسَا )
٣٢٤	( اليومَ قِحاَفٌ وَغَدًا نِقاَفٌ )	٣٣١	( مَنْ يَذُنُ لِلْوَقْسِ يَلْاقِى نَفْسًا )
		٨٠	( وَقَعَ على الشُّخْمَةِ الرُّقى )
		٨٥	( وَقَعَ فلانٌ فى سِىِّ رَأْسِهِ )
		٣٨٥	( وَقَعَ القومُ فى سَلَى جَحْمَلٍ )

## فهرس المصادر وما إليها<sup>(١)</sup>

### أولا - المصادر :

- ( القرآن الكريم ) .
- ( إحكام صناعة الكلام فى فنون النثر ومناهجه فى المشرق والأندلس ) لأبى القاسم بن محمد بن عبد الغفور الأشبلى الكلاعى ، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداىة ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، الثانية سنة ١٩٨٥ م .
- ( ارتشاف الضرب من لسان العرب ) لأبى حيان الأندلسى ، بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، طبعة النسر الذهبى ، الأولى ، سنة ١٩٨٤ م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- ( أسرار البلاغة ) لعبد القاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩١ م ، نشر الخانجى بالقاهرة . وكذا قراءة السيد محمد رشيد رضا وتعليقه ، طبعة دار المعرفة ، بيروت . وكذا تحقيق هـ . ريتز ، طبعة المتنبى ، الثانية ، سنة ١٩٧٩ م .
- ( الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ) لمحمد بن على الجرجانى ، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين ، طبعة دار نهضة مصر .
- ( الأشباه والنظائر فى النحو ) لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٤ م .
- ( الاشتقاق ) لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ، بتحقيق عبد السلام هارون ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٩١ م .
- ( إعراب القراءات السبع وعللها ) لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٢ م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- ( الأغانى ) لعلى بن الحسين بن محمد القرشى الأصفهانى ، بتحقيق إبراهيم الاييارى ، طبعة دار الشعب ، سنة ١٩٦٩ م .
- ( أمالى ابن الحاجب ) لأبى عمر عثمان بن الحاجب ، بتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، سنة ١٩٨٩ م .
- ( أمالى ابن الشجرى ) لهبة الله بن على بن محمد الحسنى العلوى ، حققه ودرسه الدكتور محمود محمد الطناحى ، طبعة المدنى ، الأولى ، سنة ١٩٩٢ م ، نشر الخانجى ، بالقاهرة .
- ( أمالى السهيلي ) لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، طبعة السعادة ، سنة ١٩٧٨ م .
- ( الإمتاع والمؤانسة ) لأبى حيان التوحيدى ، صححه وضبطه وشرحه غريبه أحمد أمين وأحمد الزين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٣ م ، نشر المكتبة المصرية ، بيروت .
- ( إنباه الرواة على أنباه النحاة ) لجمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية ، سنة ١٩٥٠ م .
- ( الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ) لأبى البركات بن الأنبارى النحوى ، بتحقيق

(١) اقتصر هنا على ما نقلت عنه مما أفدت منه ، فأما ما أفادنى ولم أنقل عنه فكثير .

- محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر دار الباز، بمكة المكرمة .
- ( أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ) لأبى محمد عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى، بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة السعادة، بمصر .
- ( الإيضاح فى شرح المفصل ) لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور موسى بنأى العللى، طبعة العانى، ببغداد، سنة ١٩٨٢ م .
- ( البحر المحيط ) لأبى حيان الأندلسى، طبعة دار الفكر، بيروت، الثانية، سنة ١٩٨٣ م .
- ( البيان فى غريب إعراب القرآن ) لأبى بركات بن الأنبارى، بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٠ م .
- ( التبصرة والتذكرة ) لأبى محمد عبد الله بن على الصيمرى، بتحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين، طبعة دار الفكر، بدمشق، الثانية، سنة ١٩٨٢ م .
- ( التبيان فى إعراب القرآن ) لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، بتحقيق محمد على بجاوى، طبعة عيسى الهايى الحلبي، سنة ١٩٧٦ م .
- ( تذكرة النحاة ) لأبى حيان الأندلسى، بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، طبعة مؤسسة الرسالة، الأولى، سنة ١٩٨٦ م .
- ( تفسير أرجوزة أبو نواس ) صنفه أبى الفتح عثمان بن جنى، بتحقيق محمد بهجة الأثرى، طبعة مجمع اللغة العربية، بدمشق، الثانية .
- ( تقويم اللسان ) لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى، بتحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، طبعة دار المعارف، بمصر، الثانية، سنة ١٩٨٣ م .
- ( جمهرة الأمثال ) لأبى هلال العسكري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، طبعة دار الجليل، بيروت، الثانية سنة ١٩٨٣ م .
- ( الجنى الدانى فى حروف المعانى ) للحسن بن قاسم المرادى، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، الثانية، سنة ١٩٨٣ م .
- ( حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ) للشيخ محمد الخضرى، دون بيان .
- ( حاشية الصبان على شرح الأشموني ) طبعة عيسى البايى الحلبي .
- ( الخطاير ) صنعة ابن جنى، حققه وعلق عليه على ذو الفقار شاكى، طبعة دار الغرب الإسلامى، الأولى، سنة ١٩٨٨ م .
- ( خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ) لعبد القادر بن عمر البغدادى، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، طبعة المدنى، الثانية، سنة ١٩٨١ م، نشر الخانجى بالقاهرة .
- ( الخصائص ) صنعة ابن جنى، بتحقيق محمد على النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الثالثة، سنة ١٩٨٦ م للجزء الأول، وسنة ١٩٨٧ م للجزء الثانى، وسنة ١٩٨٨ م للجزء الثالث .
- ( الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ) لحمزة بن الحسن الأصبهاني، بتحقيق عبد المجيد قطامش، طبعة دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧١ م .
- ( دلائل الإعجاز ) لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكى، طبعة المدنى، سنة ١٩٨٤ م، نشر الخانجى .
- ( الدياج ) لأبى عبيدة معمر بن المثنى، بتحقيق الدكتورين عبد الله الجربوع، وعبد الرحمن العثيمين، طبعة المدنى، الأولى، سنة ١٩٩١ م، نشر الخانجى، بالقاهرة .
- ( ديوان أبى العتاهية ) طبعة دار بيروت ببيروت، سنة ١٩٨٠ م .
- ( ديوان البحتري ) بتحقيق حسن كامل الصيرفى، طبعة دار المعارف، الثالثة سنة ١٩٧٧ م .

- ( ديوان دريد بن الصمة ) بتحقيق الدكتور عمر عبد الرسول ، طبعة دار المعارف ، سنة ١٩٨٥ م .
- ( ديوان ديك الجن ) بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وعبد الله الجبوري ، نشر دار الثقافة ، بيروت ، د . ت .
- ( ديوان زهير ) بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٠ م .
- ( ديوان الشماخ بن ضرار الديباني ) بتحقيق صلاح الدين الهادي ، طبعة دار المعارف ، بمصر ، سنة ١٩٧٧ م .
- ( ديوان عنترة ) بتحقيق عبد المنعم شلبي وإبراهيم الاياري ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، بالقاهرة .
- ( ديوان امرئ القيس ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ، الرابعة ، سنة ١٩٨٤ م .
- ( ديوان النابغة الذبياني ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ، سنة ١٩٧٧ م .
- ( رسالة الصاهل والشاحج ) لأبي العلاء المعري ، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الثانية ، ١٩٨٤ م .
- ( رسالة الغفران ) للمعري ، بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الثامنة .
- ( زهر الأكم في الأمثال والحكم ) للحسن اليوسي ، بتحقيق الدكتورين محمد حجي ومحمد الأخضر ، طبعة دار الثقافة ، بالدار البيضاء بالمغرب ، الأولى ، سنة ١٩٨١ م .
- ( سر صناعة الإعراب ) لابن جني ، بتحقيق الدكتور حسن هندواي ، طبعة دار القلم ، بدمشق ، الأولى ، سنة ١٩٨٥ م .
- ( شرح أبيات المغني ) للبغدادي ، بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، طبعة دار المأمون للتراث ، بدمشق ، الثانية ، سنة ١٩٨٨ م .
- ( شرح ابن عقيل ) لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الاتحاد ، السابعة عشرة ، سنة ١٩٧٥ م ، نشر مكتبة صبيح ، بالقاهرة .
- ( شرح التسهيل ) لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحلياني الأندلسي ، بتحقيق الدكتورين عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، طبعة دار هجر ، الأولى ، سنة ١٩٩٠ م .
- ( شرح التصريح على التوضيح ) للشيخ خالد الأزهرى ، وعليه ( حاشية الشيخ يس العليمي ) طبعة دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- ( شرح شذور الذهب ) لابن هشام ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دون بيان .
- ( شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ) لجلال الدين السيوطي ، طبعة مصطفى الباني الحلبي ، سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ( شرح الفصيح ) لابن هاشم اللخمي ، بتحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم ، طبعة وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، سنة ١٩٨٨ م .
- ( شرح الكافية ) لرضي الدين الإسترأبادي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٩٨٥ م . وكذا تحقيق يوسف حسن عمر ، لها ، طبعة جامعة قار يونس بليبيا .
- ( شرح لامية العرب ) للعكبري ، بتحقيق الدكتور محمد خير الحلواني ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٣ م .
- ( شرح المفصل ) لموفق الدين يمش بن يمش النحوي ، طبعة المتنبي ، بالقاهرة ، د . ت .
- ( شرح مقصورة ابن دريد ) لابن خالويه ، بتحقيق محمود جاسم محمد ودرسته ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الأولى ، ١٩٨٦ م .
- ( شعر الأحرص الأنصاري ) جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، طبعة المدني الثانية ، سنة ١٩٩٠ م ، نشر الخانجي .
- ( شفاء الغليل في إيضاح التسهيل ) لأبي عبد الله محمد بن عيسى الشليلي ، بتحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسين البركاتي ، نشر مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .

- ( شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ) لابن مالك ، بتحقيق الدكتور طه محسن ، طبعة دار آفاق عربية ، بالعراق ، سنة ١٩٨٥ م .
- ( ضرائر الشعر ) لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي ، بتحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبعة دار الأندلس ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٢ م .
- ( طبقات فحول الشعراء ) لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، طبعة المدني ، سنة ١٩٧٤ م .
- ( الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ) ليحيى بن حمزة العلوي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٠ م .
- ( العقد الفريد ) لابن عبد ربه ، بتحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيبي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٣ م .
- ( العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ) لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الجليل ، بيروت ، الخامسة ، سنة ١٩٨١ م .
- ( فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ) لأبي عبيد البكري ، بتحقيق الدكتورين إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣ م .
- ( الفصول الخمسون ) لزين الدين أبي الحسن يحيى بن عبد المعطى المغربي ، بتحقيق محمود محمد الطناحي ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، د . ت .
- ( الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ ) للمعري ، ضبطه وفسره غريبه محمود حسن زنتي ، طبعة دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، د . ت .
- ( القاموس المحيط ) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، حققته وطبعته مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٧ م .
- ( الكامل في اللغة والأدب ) لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي ، بالقاهرة ، د . ت .
- ( الكتاب ) لأبي بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة المدني ، الثالثة ، سنة ١٩٨٨ م ، نشر الخانجي بالقاهرة .
- ( كتاب الأمثال ) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش ، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق ، الأولى سنة ١٩٨٠ م .
- ( كتاب الشعر ) لأبي علي الفارسي ، بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، طبعة المدني ، الأولى ، سنة ١٩٨٨ م ، نشر الخانجي .
- ( كتاب العروض ) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، بتحقيق الدكتور أحمد عبد الدايم ، طبعة مطبعة العمرانية ، سنة ١٩٨٩ م ، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة .
- ( كتاب الفاخر ) لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي ، بتحقيق شاليس انبروس استوري ، طبعة سنة ١٩٨٢ م ، الثانية ، نشر دار الفرجاني بمصر الجديدة .
- ( الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ) لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .
- ( كشف المشكل في النحو ) للحيدرة اليمنى ، بتحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، طبعة الإرشاد ، بغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٤ م .
- ( لسان العرب ) لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري ، طبعة دار المعارف بالقاهرة .
- ( مجالس ثعلب ) لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة دار المعارف

- بالقاهرة، الخامسة، سنة ١٩٨٧م، للجزء الأول، والرابعة سنة ١٩٨٠م للجزء الثاني .
- ( مجالس العلماء ) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة المدني، الثانية، سنة ١٩٨٣م، نشر الخانجي بالقاهرة .
- ( مجمع الأمثال ) لأبي الفضل محمد بن أحمد الميداني، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة، سنة ١٩٧٧م للجزء الأول، وسنة ١٩٧٨م للجزأين الثاني والثالث، وسنة ١٩٧٩م للجزء الرابع . وكذا طبعة بولاق، بتصحيح محمد الصباغ، وكذا تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبوع سنة ١٩٥٥م، وكذا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، سنة ١٩٨٨م، التي قدم لها وعلق عليها نعيم حسين زرزور .
- ( المحتسب ) صنعة ابن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٣٨٦هـ، للجزء الأول، وسنة ١٣٨٩هـ للجزء الثاني .
- ( المزهرة في علوم اللغة وأنواعها ) لجلال الدين السيوطي، بتحقيق محمد أحمد جاد المولي وآخرين، طبعة دار التراث، الثالثة .
- ( المستقصى في أمثال العرب ) لجار الله الزمخشري، صححها وعلق عليها السيد عبد الرحمن خان وآخرون، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، سنة ١٩٨٧م .
- ( مشكل إعراب القرآن ) لمكي بن أبي طالب القيس، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، الرابعة، سنة ١٩٨٨م .
- ( معاني القرآن ) لأبي الحسن الأخفش، بتحقيق الدكتورة هدى محمود قراة، طبعة المدني، الأولى، سنة ١٩٩٠م، نشر الخانجي بالقاهرة . وكذا بتحقيق الدكتور فائز فارس، طبعة دار البشير والأمل بالكويت، الثانية، سنة ١٩٨١م .
- ( معاني القرآن ) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والثاني محمد علي النجار، والثالث الدكتور عبد الفتاح شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، وطبعت الهيئة المصرية للكتاب بين سنتي ٧٢، ١٩٨٠م .
- ( معجم الأدباء ) لياقوت الحموي، طبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر .
- ( مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ) لابن هشام الأنصاري المصري، طبعة عيسى البابي الحلبي، وكذا تحقيق الدكتور مازن المبارك وسعيد الأفغاني ومحمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر، بدمشق .
- ( مقامات الحريري ) بتحقيق يوسف بقاعي، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، الأولى، سنة ١٩٨١م .
- ( مقامات الهمداني ) بشرح محمد عبده، طبعة مؤسسة أخبار اليوم بالقاهرة، سنة ١٩٨٨م .
- ( المقتضب ) للمبرد، بتحقيق عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٣٩٩م للجزء الأول، وسنة ١٣٨٦هـ للجزء الثاني والثالث، وسنة ١٣٨٨هـ للرباع .
- ( المقرب ) لابن عصفور، بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، طبعة المعاني، بغداد، سنة ١٩٨٦م .
- ( مقدمة ابن خلدون ) لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، طبعة نهضة مصر، الثالثة .
- ( المفضليات ) للمفضل بن يعلى الضبي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف، بالقاهرة، السابعة، سنة ١٩٨٣م .
- ( نتائج الفكر في النحو ) لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، طبعة دار النصر، بالقاهرة، الثانية، نشر دار الرياض، الرياض السعودية .
- ( التكت في تفسير كتاب سيويه ) لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، بتحقيق زهير عبد



- الحسن سلطان ، طبعة سنة ١٩٨٧م ، الأولى ، نشر معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- ( النواذر فى اللغة ) لأبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى ، بتحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، طبعة دار الشروق بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨١م .
- ( همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ) لجلال الدين السيوطى ، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية ، الكويت ، سنة ١٩٧٥م .
- ( وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ) لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان ، طبعة دار الثقافة ، بيروت .
- ثانيا - المراجع :
- ( إبداع الدلالة فى الشعر الجاهلى : مدخل لغوى أسلوبي ) للدكتور محمد العبد ، طبعة دار المعارف ، بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- ( أثر النحاة فى البحث البلاغى ) للدكتور عبد القادر حسين ، طبعة نهضة مصر .
- ( أساليب بلاغية ) للدكتور أحمد مطلوب ، طبعة سنة ١٩٨٠م ، الأولى نشر مكتبة غريب بالقاهرة .
- ( الاستشهاد والاحتجاج باللغة ) للدكتور محمد عيد ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثالثة ، سنة ١٩٨٨م .
- ( أسس علم اللغة ) لماريو باي ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- ( الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ) للدكتور محمد عبد المجيد الطويل ، طبعة مطبعة المدينة ، سنة ١٩٨٦م ، نشر مكتبة النهضة المصرية .
- ( الأصول : دراسة أستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ) للدكتور تمام حسان ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الأولى ، سنة ١٩٨٢م .
- ( إعراب الجمل وأشباه الجمل ) للدكتور فخر الدين قباوة ، طبعة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، سنة ١٩٨٣م .
- ( الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ) للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ، طبعة دار مرجان بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- ( الأمثال العامة ) لأحمد تيمور باشا ، طبعة مركز الأهرام ، بالقاهرة ، سنة ١٩٨٦م .
- ( الأمثال العربية : دراسة تاريخية تحليلية ) للدكتور عبد المجيد قطامش ، طبعة دار الفكر ، بدمشق ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- ( الأمثال العربية القديمة ) لرودف زلهام ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الرابعة ، سنة ١٩٨٧م .
- ( الأمثال العربية والمصر الجاهلى : دراسة تحليلية ) للدكتور محمد توفيق أبو على ، طبعة دار النفائس ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- ( الأمثال فى الشعر العربى القديم مع مقارنتها بنظائرها فى الآداب السامية الأخرى ) للدكتور عبد المجيد عابدين ، طبعة دار المعرفة الجامعية ، بالاسكندرية ، سنة ١٩٨٩م .
- ( البلاغة العربية فى ثوبها الجديد ) للدكتور بكرى شيخ أمين ، طبعة دار العلم للملايين ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٤م .
- ( البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري وأثرها فى الدراسات البلاغية ) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٢م ، نشر مكتبة وهبة ، بالقاهرة .
- ( تاريخ الأدب العربى ) لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار ، طبعة دار المعارف ، بمصر ، الخامسة .
- ( تاريخ الأدب العربى ) لبلشير ، ترجمة الدكتور إبراهيم كيلانى ، طبعة دار الفكر بدمشق ، الثانية ، سنة

١٩٨٤م .

- ( تاريخ العرب قبل الإسلام ) للدكتور جواد علي ، طبعة المجمع العلمي العراقي ، ببغداد سنة ١٩٥٣م .
- ( تاريخ اللغات السامية ) لإسرائيل ولفنسون ، طبعة دار القلم ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٠م .
- ( التدوير في الشعر : دراسة في النحو والمعنى والإيقاع ) للدكتور أحمد كشك ، طبعة سنة ١٩٨٩م ، الأولى .
- ( التراث في رؤية عصرية ) للدكتور محمد حسن عبد الله ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٨م .
- ( التراكيب غير الصحيحة في « الكتاب » لسيويه ) للدكتور محمود سليمان ياقوت ، طبعة دار المعرفة ، بالاسكندرية ، سنة ١٩٨٥م .
- ( التركيب اللغوي للأدب : بحث في فلسفة اللغة والإستطيقا ) للدكتور لطفي عبد البديع ، طبعة النهضة المصرية ، الأولى سنة ١٩٧٠م .
- ( التطور اللغوي ) للدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، الأولى ، نشر الخانجي بالقاهرة .
- ( التطور اللغوي التاريخي ) للدكتور إبراهيم السامرائي ، طبعة دار الأندلس بالعراق ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- ( التطور النحوي للغة العربية ) لبرجشتراسر ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجد ، سنة ١٩٨٢م ، نشر الخانجي .
- ( التعبير الإصطلاحي : دراسة في تأصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأتماطه التركيبية ) للدكتور كريم زكي حسام الدين ، طبعة سنة ١٩٨٥م ، الأولى ، نشر الأنجلو بالقاهرة .
- ( التوابع بين القاعدة والحكمة ) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة دار هجر ، الأولى ، سنة ١٩٨٧م .
- ( جامع الدروس العربية ) لمصطفى غلاييني ، طبعة سنة ١٩٨٧م ، المشرون ، نشر المكتبة العصرية ، بيروت .
- ( الجملة في الشعر العربي ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المدني ، الأولى ، سنة ١٩٩٠م ، نشر الخانجي ، بالقاهرة .
- ( جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة ) لأحمد زكي صفوت ، طبعة المكتبة العلمية ، بيروت .
- ( الحذف في المثل العربي ) للدكتور عبد الفتاح الحموز ، طبعة دار عمان بالأردن ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- ( خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٠م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
- ( دراسات في المثل العربي المقارن ) لعبد الرحمن التكريتي ، طبعة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٤م .
- ( دراسات لسانية تطبيقية ) للدكتور مازن الوعر ، طبعة طلاس ، الأولى ، سنة ١٩٨٩م .
- ( دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ) للدكتور سعد مصلوح ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٩م .
- ( دراسات لغوية في أراجيز رؤية والمعاجز ) للدكتورة خولة تقي الدين الهلالي ، طبعة دار الرشيد ببغداد ، سنة ١٩٨٢م .
- ( دلالات التراكيب : دراسة بلاغية ) للدكتور محمد أبو موسى ، طبعة دار التضامن ، الثانية ، سنة ١٩٨٧م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
- ( سيويه إمام النحاه ) لعلي النجدي ناصف ، طبعة عالم الكتب بالقاهرة ، الثانية ، سنة ١٩٧٩م .
- ( سيكلوجية اللغة والمرض العقلي ) للدكتور جمعة سيد يوسف ، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، سنة ١٩٩٠م .
- ( شعر أبي تمام : دراسة نحوية ) للدكتور شعبان صلاح ، طبعة سنة ١٩٩١م ، الأولى ، نشر دار الثقافة ، بالقاهرة .
- ( الشعر العباسي ) للدكتور محمد أبو الأنوار ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، نشر مكتبة الشباب ، القاهرة .

- ( صوتيات فعليات بين العوض والبدل ) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة سنة ١٩٨٩م ، بالقاهرة .
- ( الضرورة الشعرية فى النحو العربى ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار مرجان ، سنة ١٩٧٩م ، نشر مكتبة دار العلوم ، بالقاهرة .
- ( العربية والغموض ) للدكتور حلمى خليل ، طبعة دار المعرفة الجامعية ، بالإسكندرية ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- ( العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار الفكر العربى .
- ( علم اللغة ) للدكتور على عبد الواحد وافى ، طبعة دار نهضة مصر ، التاسعة ، د . ت .
- ( علم اللغة العربية : مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية ) للدكتور محمود فهمى حجازى ، نشر دار الثقافة ، بالقاهرة ، د . ت .
- ( علم المعانى ) للدكتور درويش الجندى ، طبعة سنة ١٩٦٢م ، الثانية ، نشر مكتبة نهضة مصر .
- ( الفعل زمانه وأبنيته ) للدكتور إبراهيم السامرائى ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٩٨٣م .
- ( الفن ومذاهبه فى الفن العربى ) للدكتور شوقى ضيف ، طبعة دار المعارف بمصر ، الحادية عشرة .
- ( فى الأدب الجاهلى ) للدكتور طه حسين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الثالثة ، سنة ١٩٣٣م .
- ( فى بناء الجملة العربية ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة دار القلم ، الكويت ، الأولى ، سنة ١٩٨٢م .
- ( فى علم القافية ) للدكتور أمين على السيد ، محاضرات ألقاها على طلاب الفرقة الرابعة بكلية دار العلوم سنة ١٩٨٦م ، نشرتها مكتبة الزهراء بالقاهرة .
- ( فى اللهجات العربية ) للدكتور إبراهيم أنيس ، طبعة سنة ١٩٨٤م ، السادسة ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية .
- ( فى النحو العربى : قواعد وتطبيق ) للدكتور مهدى الخزومى ، طبعة دار الرائد ، بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨٦م .
- ( الفهارس الفنية لشرح المفصل لابن يعيش ) للدكتور عبد الحسين المبارك الفتلى ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٨٨م .
- ( القافية تاج الإيقاع الشعرى ) للدكتور أحمد كشك ، طبعة سنة ١٩٨٣م ، بالقاهرة .
- ( اللغة ) لجوزيف فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ، طبعة سنة ١٩٥٠م ، نشر الأنجلو المصرية .
- ( اللغة بين البلاغة والأسلوبية ) للدكتور مصطفى ناصف ، طبعة النادى الأدبى الثقافى بجدة ، سنة ١٩٨٩م .
- ( اللغة العربية معناها ومبناها ) للدكتور تمام حسان ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثانية ، سنة ١٩٧٩م .
- ( اللغة وبناء الشعر ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المكتب الفنى بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٩٢م .
- ( اللغة والمعنى والسياق ) لجون لاينز ، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ، طبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الأولى ، سنة ١٩٨٧م .
- ( اللهجات العربية فى التراث ) للدكتور أحمد علم الدين الجندى ، طبعة الدار العربية للكتاب ، بليبيا ، د . ت .
- ( المثل المقارن بين العربية والإنكليزية ) للدكتور عماد حقى ، طبعة دار النجاش ، بيروت ، سنة ١٩٧٣م .
- ( المدارس العروضية فى الشعر العربى ) لعبد الرؤوف بابكر السيد ، طبعة المنشأة العامة ، بليبيا ، الأولى ، سنة ١٩٨٥م .
- ( مدخل إلى تاريخ نشر التراث ) للدكتور محمود محمد الطناحى ، طبعة المدنى الأولى ، سنة ١٩٨٤م ، نشر الخانجى بالقاهرة .
- ( معجم البلاغة العربية ) للدكتور بدوى طبانة ، طبعة سنة ١٩٨٨م ، الثالثة ، نشر دار المنار بجدة ودار الرفاعى

بالرياض .

- ( المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ) وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر مكتبة التراث الإسلامى ، بيروت .
- ( مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج ) للدكتور محمود شرف الدين ، طبعة مطبعة الشباب الحر ، بالقاهرة ، الأولى ، سنة ١٩٨٨ م .
- ( مقدمة لدراسة فقه اللغة ) للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، طبعة دار النهضة العربية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٦٦ م .
- ( من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة المدينى ، الأولى ، سنة ١٩٩٠ م ، نشر الخانجي ، بالقاهرة .
- ( منهج فى التطور اللغوى ) للدكتور كمال بشر ، طبعة سنة ١٩٨٦ م ، نشر دار الثقافة العربية ، بالقاهرة .
- ( من وظائف الصوت اللغوى : محاولة لفهم صبرى ونحوى ودلالى ) للدكتور أحمد كشك ، طبعة مطبعة المدينة ، سنة ١٩٨٣ م ، بالقاهرة .
- ( موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ) للدكتورة خديجة الحديثى ، طبعة دار الطليعة ، بيروت ، سنة ١٩٨١ م ، نشر الدار الوطنية ، بغداد .
- ( النحو الوافى ) لعباس حسن ، طبعة دار المعارف السابعة للجزأين الأول والثانى ، والسادسة للجزأين الثالث والرابع .
- ( النحو والدلالة ) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة مطبعة المدينة ، الأولى سنة ١٩٨٣ م .
- ( نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ) للدكتور على عبد الواحد وافي ، طبعة دار نهضة مصر ، سنة ١٩٨٠ م .
- ( نظرية اللغة فى النقد الأدبى ) للدكتور عبد الحكيم راضى ، طبعة الدجوى ، سنة ١٩٨٠ م ، نشر الخانجي .
- ثالثا - الدوريات والمخطوطات :
- ( الاطراء والشذوذ فى النحو العربى بين القدامى والمحدثين ) لمحمد أحمد العمروسى ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة دار العلوم بجامعة القاهرة لسنة ١٩٧٨ م .
- ( الاستشهاد فى النحو العربى ) لعثمان الفكى بابكر ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم لسنة ١٩٦٩ م .
- ( الأمثال العربية القديمة ) للدكتور عفيف عبد الرحمن ، بحث بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية الصادرة فى الكويت ، العدد العاشر ، والمجلد الثالث ، ربيع سنة ١٩٨٣ م .
- ( أمثال القرآن وأثرها فى الأدب العربى إلى القرن الثالث الهجرى ) لنور الحق تنوير ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٦٢ م .
- ( التعابير الاصطلاحية والسياقية ومعجم عربى لها ) للدكتور على القاسمى ، بحث بمجلة اللسان العربى المغربية ، بالمجلد السابع عشر ، بالجزء الأول ، لسنة ١٩٧٩ م .
- ( التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ) لأبى الفتح عثمان بن جنى ، بتحقيق يسرى قاسم القواسمى ، ماجستير محفوظة بمكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لسنة ١٩٧١ م .
- ( الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغة العربية ) للأستاذ على الجارم ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء السابع ، لسنة ١٩٥٣ م .
- ( دلالة الحال ودورها فى الدراسات النحوية ) لكمال سعد أبو المعاطى ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٩٠ م .
- ( ركن الدين الحسن الإسترأبذى وجهوده النحوية والصرفية مع تحقيق كتابه « شرح شافية ابن الحاجب » ) لعبد المقصود محمد ، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٩٢ م .

- ( شرح اللمع ) لابن برهان العسكرى ، حققه ودرسه فائز فارس ، رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية الآداب ، بجامعة القاهرة ، لسنة ١٩٧٤ م .
- ( الغموض فى الدلالة ) لمحمد أحمد محمود حماد ، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، لسنة ١٩٧٦ م .
- ( الفعل والنظام الفعلى فى العربية ) للدكتور إبراهيم السامرائى ، بحث بمجلة المجمع العلمى العراقى بالمجلد السادس .
- ( فلسفة الضمير ) لعلى النجدى ناصف ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء العشرين ، لسنة ١٩٦٦ م .
- ( المركب الاسمي ) للدكتور محمود شرف الدين ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بالجزء الثانى والأربعين ، لسنة ١٩٧٨ م .

\* \* \*

1

2